

شرح المخصر

للنقّار الزّبي



قُرّاءة انتصار الكبي نجف

الجزء الاول من :

شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
في المعاني والبيات والبيع

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد
عبد المتعال الصعدي المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب

يطلب من

كما بفروشي كتيبي نجفي

قم - گزبرخان

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاء بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاء القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاء القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاء دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متفتناً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القاسم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذار قائع مشهورة ، وصنائع مأثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البزاة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، وكانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاء والفتيا يشغل بعلوم الأدب وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه : (تلخيص المفتاح) في المعاني والبيان والبدیع (والایضاح) ^(١) وهو كالشرح للتلخيص - وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

(١) الايضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفعا وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قنا بشرحه شرحا وافيا ويقع في أربعة أجزاء من هذا الطبع ويطلب من جميع المكاتب .

ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصرف والمعاني والبيان والاصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثمان عشرة وسبعمائة ، وأخذ عن القطب والعضد ، وتقدم فى الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العضد ، وشرحا التامخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التنقيح فى أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية فى علم الكلام ، والمقاصد فى علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية فى المنطق ، وشرح تصرف العزى ، والارشاد فى النحو ، وحاشية على الكشاف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة العاوم فى هذه البلاد ، ومع هذا كان فى لسانه لكنة تعجزه أحياناً فى المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ، ونصلي على نبيك محمد المؤيد لدلائل إعجازه بأسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني ، مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني ، هداة الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت في 'مضى تلخيص المفتاح' ، وأغنيته بالاصباح (١) عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، وشحنته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء يسألوني صرف الهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أسناره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد فانه لما أعيد تدريس شرح السعد على متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت نفسي إلى إبرازه في حلة قشبية تقربه إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته والاستفادة منه ، فعنيت بطبعه وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشرعية والتربية ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمرة هذه العلوم .

(١) الاصباح الدخول في وقت الصباح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره لشرحه كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفضيل شرحه .

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالم أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبثات أسرارها ، وأن المنتهلين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاز ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرامهم كشحا ، علما مني بأن مستحسن الطبائع بأسرها ، ومقبول الأسماع عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصارجدالا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاز فامر يرتاح له اللبيب ، وللأرض من كاس الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ثم ما زادتهم مدافعتي إلا شغفا وغراما ، وظمأ في هواجر الطلب وأوأمأ ، فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنات العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جهود القرينة بصير البليات ، وخمود الفطنة بصير الضرر الذكبات ، وترامى البلدان في الاقطار ، ونبو الأوطان غنى والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء .

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِأَلْ هَذِيبٍ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده الثمام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام .
سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابات الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت لتقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصبا ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من ثنى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والعذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد الشارح تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح في حال متعبة .

الانام في ظل الامان ، وأفاض عليهم سِجَالَ العدل والاحسان ، وَرَدَّ بسياسته الغرار إلى الاجفان ، وسد بهيبته دون يَأْجُوجِ الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا ، وَوَقَّعَ بِأَقْلَامِ الْخَطَّيَاتِ (١) على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ، ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليفته في خليقته ، حافظ البلاد ، ناصر العباد ، ماحي ظُلمِ الظُّلْمِ والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ، خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين ، مَادُّ سَرَادِقِ الْأَمْنِ بالنصر العزيز والفتح المبين .

كَهْفِ الْأَنَامِ مَلَاذُ الْخَلْقِ قَاطِبَةً ظِلُّ الْإِلَهِ جَلَالُ الْحَقِّ وَالْدِّينِ

أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سرادق عظمته وجلاله ، وأدام رُوءَا نعيم الآمال من سِجَالِ إفضاله .

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستتقلال بظلال الرأفة والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاه الاقيال ، ومُعَوِّل رجاء الآمال ومُبَوِّأ العظمة والجلال ، لا زالت مَحَطَّ رحال الافاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ، وعون الاسلام ، وغوث الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الاذهان ، ويرهف البصائر ويضئ ألباب أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل في البداية والنهاية ، وهو بحسبي ونعم الوكيل .

(١) الخطيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ ، وَعِلْمٌ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلٍ مَنْ أَوْقَى الْحِكْمَةَ وَفَضَلَ الْخِطَابَ ،

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء نعلق بالنعمة أو بغيرها ، والشكر فعل يذى. عن تعظيم المنعم لسكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فورد الحمد لا يكون إلا باللسان ، ومُتَعَلِّقٌ يكون النعمة وبغيرها ، ومُتَعَلِّقٌ الشكر لا يكون إلا بالنعمة ، ومورده يكون اللسان وبغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [لله] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجلالة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) على ما سيحى بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته [على ما أنعم] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للنعمة به إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به ، وثلاثا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ. [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراءة (١) الاستلال ، وتنبهها على فضيلة نعمة البيان [من البيان] بيان لقوله [ما لم نعلم] قدم رعاية للسجع ، والبيان هو المنطق الفصيح المُعَرَّبُ عما في الضمير [والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوقى الحكمة] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإتياء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [وفصل الخطاب]

(١) براءة الاستهلال هى أن يأتى فى أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ :

(أَمَّا بَعْدُ) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدَرًا ، وَأَدَقُّهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازُ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ أَسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المفصول البين الذي يقينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [وعلى آله] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله فى الأشراف وأولى الختم [الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابة الأخيار] جمع خير بالتشديد .

[أما بعد] : هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أم لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ، ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ، ويكون شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم ، لقامة اللازم مقام الملزوم وإبقاء لآثره فى الجملة [فلما] هو ظرف بمعنى (٢) إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماض لفظاً أو معنى [كان علم البلاغة] هو المعانى والبيان [و] علم [توابعها] هو البديع [من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سرا إذ به] أى بعمق البلاغة وتوابعها لاغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [تعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق العلوم سراً [وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أستارها] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتغاله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وَكَانَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ الَّذِي صَنَفَهُ الْفَاضِلُ الْعَلَامَةُ أَبُو يَعْقُوبَ
يُوسُفُ السَّكَاكِيُّ أَعْظَمَ مَا صُنِّفَ فِيهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ نَفْعًا ، لِكَوْنِهِ أَحْسَنَهَا
تَرْتِيبًا ، وَأَتَمَّهَا تَحْرِيرًا ، وَأَكْثَرَهَا لِلْأُصُولِ جَمْعًا ، وَلَكِنْ كَانَ غَيْرَ مَصُونٍ عَنِ الْحَشْوِ

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيه وجوه الإعجاز بالاشياء المحتجة
تحت الاستار استعارة بالكناية ، وإثبات الاستار لها استعارة تخيلية ، وذكر
الوجوه لإمام ، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه
استعارة تخيلية ، وذكر الاستار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليها في النطق وضم بعضها إلى
بعض كيفما اتفق [وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه] أى فى علم البلاغة وتوابعها
[من الكتب المشهورة] بيان لما صنّف [نفعًا] تمييز من أعظم [لكونه] أى القسم
الثالث [أحسنها] أى أحسن الكتب المشهورة [ترتيبًا] هو وضع كل شىء فى مرتبته
[و] لكونه [أتمها تحريراً] هو تهذيب الكلام [وأكثرها] أى أكثر الكتب [للأصول]
هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعا] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق
جواز ذلك فى الظروف لأنها مما يكفيه راحة من الفعل .

[ولكن كان] أى القسم الثالث [غير مصون] أى غير محفوظ [عن الحشو] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على السكاكى الخوارزمى ، كان إماما فى
النحو والتصرف والمعانى والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون
وقد جمع فى كتابه (مفتاح العلوم) اثنى عشر علما من علوم العربية ، وكانت وفاته
بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة .

والتطويل والتعقيد ، قابلاً للاختصار ومفتقراً الى الايضاح والتجريد ، ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه ، ورتبته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ، ولم أبالغ في اختصار ألفظه تقريباً لتعاطيه ، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه ، وأضفت الى ذلك

المستغنى عنه [والتطويل] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب [والتعقيد] وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة [قابلاً] خبر بعد خبر أى كان قابلاً [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقراً] أى محتاجاً [الى الايضاح] لما فيه من التعقيد [و] الى [التجريد] عما فيه من الخشوع [ألفت] جواب لما [مختصراً يتضمن ما فيه] أى في القسم الثالث [من القواعد] جمع قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه . كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده [ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة] وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد [والشواهد] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الأمثلة [ولم آل] من الالو وهو التقصير [جهداً] أى اجتهداً ، وقد استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهداً متعبداً الى مفعولين ، وحذف ههنا المفعول الاول . والمعنى لم أمنعك جهداً [فى تحقيقه] أى المختصر ، يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث [وتهذيبه] أى تنقيحه [ورتبته] أى المختصر [ترتيباً أقرب تناولاً] أى أخذاً [من ترتيبه] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، إضافة للمصدر الى الفاعل أو المفعول [ولم أبالغ فى اختصار ألفظه تقريباً] مفعول . لما تضمنه معنى لم أبالغ . أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريباً [لتعاطيه] أى تناوله [وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه] والضمائر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا خشوع ولا تعقيد كما فى القسم الثالث [وأضفت الى ذلك] المذكور

فَوَائِدَ عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفِرْ فِي كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ
بِهَا وَلَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ (تَلْخِيسَ الْمِفْتَاحِ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ
أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنَعِمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أى اطلعت [فى بعض كتب القوم عليها] أى على
تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفز [فى كلام أحد بالتصريح بها] أى بتلك
الزوائد [ولا الإشارة إليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وإن لم يقصدوها [وسميته تلخيص المفتاح] ليطابق اسمه معناه [وأنا أسأل الله تعالى]
قدم المسند اليه قصدا إلى جعل الواو للحال [من فضله] حال من [أن ينفع به] أى
بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [إنه] أى الله [ولي
ذلك] النفع [وهو حسبي] (١) أى حسبي وكافى [ونعم الوكيل] عطف إما على جملة
هو حسبي والمختصص محذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالمختصص
هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل ،
وعلى كلا التقديرين قد يازم عطف الانشاء على الاخبار .

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ٥ لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل
المقاصد فى هذا الفن أولا ، الثانى المقدمة ، والاول إن كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول ، وإلا فان كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ٥ وهو فى الأصل
اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة فى مثل قولك مررت
برجل حسبك من رجل ٥ أو على أنه غير تابع لموصوف فى مثل قولك بحسبك درهم .

(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

مقدمة

(الفصاحة) : يُوصَفُ بها المِفْرَدُ والكَلَامُ

عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وَجَعَلُ الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وَهُمْ كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ولما انجز كلامه فى آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة ، فانها لا مقتضى ليرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام ، والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسأله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه ، وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عما يخفى على كثير من الناس .

[الفصاحة] : وهى فى الاصل تنبىء عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصحة ، قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لانه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سأتى فى قوله - الفن الاول علم المعانى .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ.

(وَالْبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بِالْفَصَاحَةِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ فَصَاحَةِ الْمَفْرَدَاتِ ۖ عَلَى أَنْ الْحَقُّ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَفْرَدِ لِأَنَّهُ يُقَالُ عَلَى مَا يُقَابِلُ الْمَرْكَبَ ۖ وَعَلَى مَا يُقَابِلُ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعَ ۖ وَعَلَى مَا يُقَابِلُ الْكَلَامَ وَمُقَابِلَتِهِ بِالْكَلَامِ هُنَا قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى الْأَخِيرُ ، أَعْنَى مَا لَيْسَ بِكَلَامٍ [و] يُوصَفُ بِهَا [الْمُتَكَلِّمُ] أَيْضًا يُقَالُ كَاتِبٌ فَصِيحٌ ، وَشَاعِرٌ فَصِيحٌ [وَالْبَلَاغَةُ] وَهِيَ تَنْجِيهِ عَنِ الْوُصُولِ وَالْإِتْنَاءِ [يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ] أَيْ الْكَلَامَ وَالْمُتَكَلِّمَ دُونَ الْمَفْرَدِ ، إِذْ لَمْ يَسْمَعْ كَلِمَةً بَلِيغَةً ، وَالتَّعْلِيلُ أَنَّ الْبَلَاغَةَ إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ الْمَطَابَقَةِ لِمَقْطَعِي الْحَالِ وَهِيَ لَا تَحْتَقِقُ فِي الْمَفْرَدِ وَهَمٌّ ۖ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي بَلَاغَةِ الْكَلَامِ وَالْمُتَكَلِّمِ ۖ وَإِنَّمَا قِسْمُ كُلٍّ مِنَ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ أَوَّلًا ۖ لِتَعَذُّرِ جَمْعِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ الْغَيْرِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي أَمْرِ يَعْصِيهِ وَاحِدٌ ۖ وَهَذَا كَمَا قَسَمَ ابْنُ الْحَاجِبِ الْمُسْتَنَتِي إِلَى مُتَصِلٍ وَمُنْقَطِعٍ ۖ ثُمَّ عَرَفَ كُلًّا مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ .

[فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ] قَدَّمَ الْفَصَاحَةَ عَلَى الْبَلَاغَةِ لِتَوْقُفِ مَعْرِفَةِ الْبَلَاغَةِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْفَصَاحَةِ ، لَكُونِهَا مَأْخُوذَةٌ فِي تَعْرِيفِهَا ۖ ثُمَّ قَدَّمَ فَصَاحَةَ الْمَفْرَدِ عَلَى فَصَاحَةِ الْكَلَامِ وَالْمُتَكَلِّمِ لِتَوْقُفِهَا عَلَيْهِمَا [خُلُوصُهُ] أَيْ خُلُوصُ الْمَفْرَدِ [مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ] اللَّغْوَى أَيْ الْمُسْتَنْبَطِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ اللَّغَةِ ، وَتَفْسِيرُ الْفَصَاحَةِ بِالْخُلُوصِ لَا يَخْلُو عَنْ تَسَامُحٍ ، لِأَنَّ الْفَصَاحَةَ تَحْصُلُ عِنْدَ الْخُلُوصِ (١) .

(١) وَحَقِيقَةُ الْفَصَاحَةِ كَوْنُ الْكَلِمَةِ جَارِيَةً عَلَى الْقَوَانِينِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ مُتَمَاثِلَةً لِلْحُرُوفِ ۖ كَثِيرَةُ الِاسْتِعْمَالِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ الْمُتَوَقِّعِينَ بِمَعْنِيَتِهِمْ ۖ

فالتأفر نحو :

« غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعُلَى »

[التأفر] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [غدايره] أى ذوائبه جمع غَدِيرَةٍ ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقنل استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع [إلى العلى] :

« تَضَلُّ الْعَقَاصُ فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ »

تضل أى تغيب ، العقاص جمع عَقِيصَةٍ وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثنى المقتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب فى الآخرين ، والغرض بيان كثرة الشعر . والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق به فهو متأفر سواء كان من قُرْبِ المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وهو قوله :

وَفَرَعٍ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَفَنُوا النَّخْلَةَ الْمُتَعَشِّكِلِ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيث الغدير ، والمتعشكلى ذو العناكيل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأُغْنَابِ (٣) فهو اما اسم فاعل بكسر الزاى واما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والزاى فى (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والزاى من المجهورة ، ومثال التأفر لتباعد الحروف نحو (مَلَمَ) إذا أسرع ، ومثال التأفر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فحروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ النقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين الزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مستشرف لزال ذلك النقل ، وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب الخارج سبب للنقل المحل بالفصاحة وإن في قوله تعالى : (أَلَمْ آتِهِمُ الْيُكُم) ثقلًا قريباً من المتناهي ، فيدخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام

أيضاً ، وقد يحصل تباعد الخارج بدون تنافر ، نحو (عَلِمَ) فهي مركبة من حروف (ملع) وقد يحصل قرب الخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالمعول في ذلك على الذوق وحده .

تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانَمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبِي بِأَكْلٍ مِنْ نَبْتٍ قَصِيرٍ لَاصِقٍ

(٢) قَدْ قُلْتُ لِمَا أَطْلَحْتُمُ الْأُمُورَ أَنْبَعَتْ عَشَوَاءُ تَالِيَةً غُبَسًا دَهَارِيَسًا

فالطخورور في بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المهر بضم الميم ، واطلحتم في بيت أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعاً وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : صين أمرؤ ورعى ، دعا لامرأة إنقحلة مقسشة ، قد منيت بأكل الطرموق ، فاصابها من أجله الاستمصال . أن يمن الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش

وَالْفَرَابَةُ نَحْوُ :

• وَفَاحًا وَمَرَسْنَا مُسْرَجًا •

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْإِسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والفرابة] كَوْنُ الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مأنوسة الاستعمال (١)
[نحو] مسرج في قول العجاج (٢) .

• وَمَقْلَةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا •

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [وفاحا] أَي شعرا أسود كالفتح [ومرسنا] أَي أنفا [مسرجا]
أَي كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْإِسْتَوَاءِ [وسُريج اسم قَيْنٍ تنسب إليه السيوف
[أو كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ] فَان قُلْتَ لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَجَ اللَّهُ

(١) فالفرابة تنقسم بهذا إلى قسمين : فرابة ترجع إلى بعد في تخريج المعنى وقد
مثل لها بقول العجاج ، وفرابة ترجع إلى عدم انس استعمال لعدم تداول اللفظ في
لغة خالص العرب كما في قول امرئ القيس : رَبِّ جَفْنَةٍ مُتَعَجِّرَةٍ ، وَطَعْنَةٍ مُسَحْنَرَةٍ
تبقى غدا بأنقرة (٢) هو عبد الله بن روبة من شعراء الدولة الأموية . والحق أنه لابنه
روبة بن العجاج من قوله :

أَيَّامُ أَبَدَتْ وَاضْحَامُ مَفْلَجًا اغْرَبَرَأَقًا وَطَرْفًا أَبْرَجًا
وَمَقْلَةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا وَفَاحًا وَمَرَسْنَا مُسْرَجًا

والشاهد في قوله (مسرجا) لأن اسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها
الفعل . وبونه بمعنى ذات شديدة بأخرى كما هنا بعيد .

وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ :

■ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ ■

وجهه أى بهجته وسننه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا القَبِيلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السَّراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله تعالى حيث قال : السُّرَيْجِيُّ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورواقه حتى كأن فيه سراجا ، ومنه ما قيل سَرَجَ اللهُ أمرَكَ أى حَسَنَهُ وَنَوَّرَهُ .

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [نحو] الاملجَلُّ بِقَكَّ الادغام فى قوله [الحمد لله العلى الاملجل] (٣) والقياس الاملجلُّ بالادغام ، فنحو آلٍ وماءٍ وأبى يابى وعورٍ

(١) ولكنه من الغرابة بالمعنى الثانى لا الاول (٢) فعنى سَرَجَ على هذا جعله ذا سراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جعله ذا سراج حقيقة لا مشابهة .
تطبيقات على الغرابة :

(١) نَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكُنْ غَنِيْمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلٍ

(٢) وما أرضى لمقلته بحلمٍ إذا انتهت توهمه ابتشاكاً

فالحق السى الخلق وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضا .

أمثلة أخرى :

قال أبو علقمة لطيب : أجد رَسِيْسًا فى أَسْنَانِي ، وأرى وِجْمًا فى الوابطة إلى الاطْرة من دابات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الأموية .

قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فَصِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبِتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (١) .

[قِيلَ] فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر [ومن الكراهة في السمع] بأن تكون

اللفظة بحيث يَجْهَأُ السَّمْعُ ۖ ويتبرأ عن سماعها [نحو] الجرشي في قول أبي الطَّيِّبِ (*) .

مباركُ الاسمِ أَغْرُ اللَّقْبِ كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

الحمد لله العليُّ الاجلُّ الواهب الفضل الوهوب المجزلُّ

(١) وإن خالف القياس الصرفي ، لأن أصل آل أهل ، وأصل ماء موه ، والهاء

لا تبدل همزة في القياس الصرفي ۖ ولأن القياس في مضارع أبي (يَأْبِي) بكسر الباء ، لأن

فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بفتحها إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامة حرف

حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس في عَوْرَ يَعُورَ عار يعار ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها .

تطبيقات على مخالفة القياس :

(١) إذا جاوز الاثنين سِرْفَانُهُ بَشَرٌ وتكثير الوُشَاةِ قَيْنٌ

(٢) فأصبح يلقاني الزمانُ من أجله باعظام مولود ورأفة والد

ومخالفة القياس في الأول بقطع همزة الاثنين ، وفي الثاني بوصل همزة أجله .

أمثلة أخرى :

(١) وإذا الرجالُ راوًا يَزِيدَ رأيهم خُضِعَ الرِّقَابُ نواكسَ الأبصارِ

(٢) فلا يُبْرِمُ الأمرُ الذي هو حالٌّ ولا يُحْلِلُ الأمرُ الذي هو يُبْرِمُ

(٣) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه وَلَاكَ اسقني إن كان ماؤك ذا فضلٍ

(*) هو أحمد بن الحسين الكندي المعروف بالمتنبى من شعراء الدولة العباسية .

• كَرِيمُ الْجِرْشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ •

وَفِيهِ نَظْرٌ :

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ
فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدًا ،

[كَرِيمُ الْجِرْشِيِّ] أَيْ النَّفْسِ [شَرِيفُ النَّسَبِ] وَالْأَغْرُ مِنَ الْخَيْلِ الْأَبْيَضِ الْجَبْهَةِ ،
ثُمَّ اسْتَعِيرَ أَكْلَ وَاضِحٍ مَعْرُوفٍ [وَفِيهِ نَظْرٌ] لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ
الْغَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلَ تَكَاكَثُمْ وَأَفْرَنْقَعُوا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ
فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا يَرْجِعَانِ إِلَى طِيبِ النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لَا إِلَى نَفْسِ اللَّفْظِ • وَفِيهِ نَظْرٌ
لِلْقَطْعِ بِاسْتِكْرَاهِ الْجِرْشِيِّ دُونَ النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّعْمِ .

[و] الْفَصَاحَةُ [فِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ
مَعَ فَصَاحَتِهَا] هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ • وَاحْتَرِزَ بِهِ عَنْ مِثْلِ زَيْدٍ أَجَلُّ •
وَشَعْرُهُ مُسْتَشْزَرٌ • وَأَنْقَهُ مَسْرُوحٌ • وَقِيلَ هُوَ حَالٌ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ
مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَذِيهَا بِالْإِجْنَابِ ، وَفِيهِ نَظْرٌ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَيْدًا لِلتَّنَافُرِ
لَا لِلْخُلُوصِ ، وَيَازِمُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ
فَصِيحًا ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ حَالِ كَوْنِهَا فَصِيحَةً ، فَافْهَمْ .
[فَالضَّمْفُ] أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ
الْجُمْهُورِ ، كَالْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَحَكْمًا (١) [نَحْوُ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدًا]

(١) بِخِلَافِ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى • كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقْوَى) أَيْ الْعَدْلُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ اْعْدِلُوا • وَبِخِلَافِ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا

والتأفر كَقَوْلِهِ :

❦ وَلَيْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ ❦

[والتأفر] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً
[كَقَوْلِهِ : وليس قرب قبر حرب] وهو اسم رجل [قبر] و صدر البيت .
« وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ »

أى خال عن الماء والكلاء ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له
الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت
لا حكمة كما في ضمير الشأن في قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكما في ضمير رب في
قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُوْرثُ الْحَمْدَ دَائِمًا فَأُجَابُوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَيْضًا يَنْعَمُهَا التَّكْلَمُ دَهْثًا تَيْبًا وَيَنْعَمُهَا الْحَيَاءُ تَيْمَسًا

(٢) وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

ففى الاول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تيمس - وفى الثانى عود
الضمير على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً .

أمثلة أخرى :

وَمَاعِلِينَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتِنَا إِلَّا يَجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارٌ

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَى لَا تَحْزَنَا

(١) قفر بالرفع صفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن
القبر مع مكانه قفر .

وقوله :

كَرِيمٌ مَّتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسْتَهُ لَمَسْتَهُ وَحَدِي

[وكقوله] :

[كَرِيمٌ مَّتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لَمَسْتَهُ لَمَسْتَهُ وَحَدِي (١)]

والوارى في الورى للحال ، وهو مبتدأ وخبره قوله معى ، وإنما مثل بمالين لأن
الاول مُتَّاه في الثقل والثاني دونه ، أو لانت منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها (٢) وهو في تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين
الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل ، مثل فَسَبَّحَهُ فَلَا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل
بالفصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ

(١) هو لأبي تمام من قصيدة له في مدح موسى بن إبراهيم مطلقها :

شَهِدْتُ لَقَدْ أَقَوْتُ مَعَالِمَكُمْ بَعْدِي وَحَتَّى كَمَا حَتَّ وَشَاتِعٌ مِنْ بَرْدٍ

(٢) يعنى بهذا اجتماع الحامين والهايين في البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وَشَوْهَ تَرْقِيشِ الْمَرْقَشِ رَقْشَهُ فَاشْيَاعُهُ يَشْكُونُهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدٍ مُحِبِّ مُبْغِضٍ بِهِجٍ أَغَرَّ حُلُوِّ عُمَرٍ لَيْنٍ شَرِسٍ

والتنافر في الاول من تكرار القاف والشين فيه ، وفي الثاني من إيراد صفات
متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَعَلْتُ مَاتِي أَيْ مَاتِي أَيْ مَاتِي فَعَلْتُ كَلْبُكُ عَجَابُ

وَأَزُورُ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرٌ وَعَافَ عَافِي الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ

وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِلْخَلَلِ إِمَّا فِي النِّظْمِ كَقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
أَيَّ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَيَّ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ۞ فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجئة ۞ قال
نعم مقابلة المدح باللوم ۞ وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ۞ فقال الأستاذ غير هذا أريد ۞
فقال لا أدري غير ذلك ۞ فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال ، نأفر كل التنافر ۞ فأتني
عليه صاحب .

[والتعقيد] : أي كون الكلام معقداً [أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المراد للخلل] واقع [إما في النظم] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما
يوجب صعوبة فهم المراد [كقول الفرزدق في خال هشام] بن عبد الملك وهو
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ حَيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

[أي ليس مثله] في الناس [حَيَّ يُقَارِبُهُ] أي أحد يشبهه في الفضائل [إِلَّا مُلْكًا]
أي رجلاً أعطى الملك والمال يعنى هشاماً [أَبُو أُمِّهِ] أي أبو أم ذلك المملك [أَبُوهُ] أي
أبو إبراهيم الممدوح ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، ففيه فصل بين مبتدا
والخبر ، أعنى - أبو أمه أبوهُ - بالأجنبي الذي هو - حَيَّ - وبين الموصوف والصفة ،
أعنى - حَيَّ يُقَارِبُهُ - بالأجنبي الذي هو - أبوهُ - وتقديم المستثنى أعنى - مملكا - على
المستثنى منه ، أعنى - حَيَّ - وفصل كثير بين البديل وهو - حَيَّ - والمبدل منه وهو
- مثله - فقوله - مثله - اسم ما ۞ و - في الناس - خبره ۞ و - إِلَّا مُلْكًا - منصوب

وَأَمَّا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخِرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا
فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُحْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

قيل ذكر ضعف التأليف يعنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لاوجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[وإما في الانتقال] عطف على قوله - إما في النظم - أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفترقة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [كقول الآخر] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لثلاثا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [* سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وهم [عيناي الدموع لتجمدا] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجب دوام التلاق من الفرح والسرور [فإن الانتقال من جمود العين الى بحْلِها بالدموع] حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن

(١) وقد حل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - مملكا - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبو أمه حى - مبتدأ وخبرا ، وقوله - أبوه - خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله - مملكا - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ .

[لا إلى ما قصده من السرور] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - إنى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق - وأوطئها على مقاساة الأحزان والاشواق ، وأنجرع غصصها ، وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك الى وصل يدوم - ومسرة لا تزول ، فان الصبر مفتاح الفرج - ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسرا ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (٢) .

(١) ولكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة - فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء - ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور : (٢) يعنى شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّيْمُ وَصُنْتُ وَجْهِي مَالَهُ وَوَنَى فَلَمْ يَبْذُلْ وَلَمْ أَتَبَدَّلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا وَفَاحًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجًا

ففصل فى الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية - فأوجد فيه تعقيدا ، وأصل الكلام صَانَ اللَّيْمُ مَالَهُ وَصُنْتُ وَجْهِي عَنْهُ ، وفى الثانى سَمَى أَهْلَ مَحَبَّتِهِ مَرْسِنًا ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذى يقع عليه الرن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرَهَا

(٢) أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرَاءِ آدَمُ وَأَبُوكَ وَالْتَّقْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ

قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكَرُّارِ وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :
 « سَبَّوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ »

وَقَوْلِهِ :

« حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي »

[قيل] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقولهِ] « وَتُسَعِّدُنِي فِي عَمْرَةٍ بَعْدَ عَمْرَةٍ » (١) [سبوح] أى فرس حسن الجرى لا تعب راكبها ، كأنها تجرى فى الماء [لها] صفة سبوح [منها] حال من شواهد [عليها] متعلق بشواهد [شواهد] فاعل الظرف أعنى - لها - يعنى أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها . قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى . ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا . وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة . ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا [و] تتابع الإضافات مثل [قوله « حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةَ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي »] .

فَأَنْتِ بَمَرَأَةٍ مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعاء تأنيث الأجرع قصرها للضرورة . وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيئا ، والحومة معظم الشيء . والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه . وقوله - فأنت بمرأى - أى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك . يقال : فلان بمرأى مني

(١) هو من قصيدة المبتنى يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْخَالِ فِي حَوَاسِدٍ وَإِنْ ضَجَّيْعَ الْخَوْدِ مَنِ الْمَاجِدُ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصحاح . فظهر فساد ما قيل إن معناه - أنت بموضع تَرَيْنَ مِنْهُ سَعَادَ وتسمعين كلامها . وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (١) [وفيه نظر] لأن كلاما من كثرة التكرار وتتابع الاضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر . وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع فى التنزيل - (مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[و] الفصاحة [فى المتكلم مملكة] وهى كيفية راسخة فى النفس . والكيفية عَرَضٌ لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقضاء أوليا ، فخرج بالقيد الأول الاعراض النفسية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، وبقولنا - واللاقسمة - النقطة والوحدة . وقولنا - أوليا - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة ، فقوله - مملكة - إشعار بأزه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون أن يقول - يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد . وقوله [بلفظ فصيح] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية . ثوب . بساط . إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سجع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتتهيج به إلى حاشقها . وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يري سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي السَّكَلَامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ .

[والبلاغة في السكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته] أى فصاحة السكلام .
والحال هو الأمر الداعي للتكلم إلى أن يعتبر مع السكلام الذى يؤدى به أصل المراد
خُصُوصِيَّةً ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ المخاطب منكرا للحكم حالٌ يقتضى
تأكيد الحكم . والتأكيـد مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكدا بأن
كلامٌ مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك السكلام الذى
يقتضيه الحال ، فإن الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق
عليه . على عكس ما يقال : إن الكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا
(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو السكلام المؤكد لا التأكيـد ونحوه من
الخصوصيات . وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذاك . فإن
الخطب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى السكلام :

(١) وَقَدْ جَعَلَ اللهُ الْخَلَافَةَ مِنْهُمْ لَا بُلْغَ لَأَعَارِيِ الْخَوَانِ وَلَا جَدْبَ

(٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعَشَارَ جُودِهَا عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

(٣) أَمْرٌ مِنَ الْمُرِّ الْمَرِيرِ مَرَارَةً هَوَانٌ هُمَامٌ هَانَ فِي عَيْنِهِ أَلْهُمَّ

فالاول غير بليغ لأنه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ،
والثانى بليغ لانه هو الذى يليق بمدح الملوك . والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تنافره
أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصمته امرأته : أئن سألتك ثمن شكرها وشبك
أخذت يُطْلَبُا ونُضْهَها - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ۖ فَقَامُ كُلِّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ۖ وَمَقَامُ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ
الْإِيجَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الكلام فارجع إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني .

[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فإن مقامات الكلام متفاوته] لأن الاعتبار
اللاتق بهذا المقام يغير الاعتبار اللاتق بذلك ، وهذانين تفاوت مقتضيات الأحوال ،
لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ۖ وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا
لورود الكلام فيه ۖ وفي المقام كونه محلا له ۖ وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى
ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [فقام كل من التنكير والإطلاق
والتقديم والذكر يبين مقام خلافه] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه
تنكير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو
التعلق (١) أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكد أو
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ۖ ومقام تقديم المسند اليه أو
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيرها ۖ وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ۖ ف قوله
- خلافا - شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله [ومقام الفصل يبين مقام الوصل] تنبيها
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلافا
الفصل إنما هو الوصل ۖ وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله [ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِتَرْبِيَةِ النِّسَاءِ فَانْهَا فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقِ

الْأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شِعَاطِيبَ الْأَعْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .

خلافه ، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدمها ، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب .

خلافه [أى الاطناب والمساواة] وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي [فان مقام الاول يبين مقام الثاني] فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبي [ولكل كلمة مع صاحبها] أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها [مقام] ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى ، مثلاً الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع أن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه] أى انحطاط شأنه [بعدمها] أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب البلاغ . يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام الفصيح . وبالحسن الحسن الذاتى الداخلى فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية [فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب] للحال والمقام ، يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيده إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

(١) فى قوله . وارتفاع شأن الكلام - لأن إضافة المفرد تفيد العموم . فيكون

المعنى - كل ارتفاع يكون بالمطابقة - ومن هنا أفاد الكلام الحصر

فَالْبَلَاغَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالترْكيبِ . وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا ، وَلَهَا طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الْحَالِ وَاحِدٌ . وَإِلَّا لَمَا صَدَقَ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِلإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[فَالْبَلَاغَةُ] صفة [راجعة إلى اللفظ] يعنى أنه يقال - كلامٌ بليغٌ - لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل [باعتبار إفادته المعنى] أى الغرض المصوغ له الكلام (١) [بالتركيب] متعلق بإفادته ، وذلك لأن البلاغة كما مرَّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام . لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة [وكثيرا ما] نَصَبُ عَلَى الظرفية ، لأنه من صفة الأحيان ، و - ما - لتأكيد معنى الكثرة ، والعامِلُ فيه قوله [يسمى ذلك] الوصف المذكور [فصاحه أيضا] كما يسمى بلاغة . فحيث يقال - إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة - يراد بها هذا المعنى .

[ولها] أى لبلاغة الكلام [طرفان أعلى وهو حد الإعجاز] وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ، ويعجزهم عن معارضته [وما يقرب منه] عَطْفٌ عَلَى قوله وهو . والضمير فى - منه - عائِدٌ إلى - أعلى - يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز . هذا هو الموافق لما فى المفتاح ، وزعم بعضهم (٢)

(١) فليس المراد به المعنى الأصلى المستفاد من أصل التركيب . وإنما المراد به الخصوصيات السابقة من التأكيد نحوه . فهو يسمى غرضا أو خصوصية أو معنى ثانويا . (٢) لا يخفى أن هذا هو الظاهر من كلام التلخيص ، ولاشئ فى أن يكون الطرف الأعلى هو حد الإعجاز فى القرآن وما يقرب منه فى كلام رسوله ﷺ وفحول البلغاء ، فإنه يصح أن يقال - كلام رسول الله فى أعلى مراتب البلاغة . وهكذا .

وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ
الْحَيَوَانَاتِ ۖ وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبٌ كَثِيرَةٌ ، وَتَتَّبِعُهَا وَجُوهٌ آخَرُ تَوَرَّثُ الْكَلَامَ حُسْنًا .
وَفِي الْمُنْتَكَمِ مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسٌ

أنه عطف على - حد الاعجاز - والضمير في - منه - عائد اليه ، يعني أن الطرف الأعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز ۖ وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز
لا يكون من الطرف الأعلى الذي هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك في الشرح
[وأسفل وهو ما إذا غير] الكلام [عنه إلى مادونه] أى إلى مرتبة أخرى هي أدنى
منه وأنزل [التحق] الكلام وإن كان صحيح الأعراب [عند البلغاء بأصوات الحيوانات]
التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على
أصل المراد [وبينهما] أي بين الطرفين [مراتب كثيرة] متفاوتة بعضها أعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الاختلال بالفصاحة .
[وتتبعها] أي بلاغة الكلام [وجوه آخر] سوى المطابقة والفصاحة [تورث
الكلام حسنا] وفي قوله - تتبعها - إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرَضِيٌّ
خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة ۖ وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنكلم لأنها ليست مما تجعل المنكلم
متصفا بصفة .

[و] البلاغة [في المنكلم مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ] .

[فَعَلِمَ] مما تقدم [أن كل بليغ] كلاما كان أو متكلما على سبيل استعمال المشترك في
معنييه ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [فصيح] لأن الفصاحة مأخوذة
في تعريف البلاغة مطلقا [ولا عكس] بالمعنى اللغوي أي ليس كل فصيح بليغا ۖ لجواز

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرَجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ۖ وَإِلَى تَمْيِيزِ
الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لا أحد
ملكه يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .
[و] علم أيضا [أن البلاغة] في الكلام [مرجعها] أى ما يجب أن يحصل حتى
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود إلى الغنى [إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد] والآن لربما أدى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بليغا [وإلى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] والآن لربما أورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في
البلاغة ، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب ۖ

فَإِنْ تَصَلَّى أَصْلَكَ وَإِنْ تَعَرَّدِي لَهْجَرٍ بَعْدَ وَصْلِكَ لَا أَبَالِي
فإن مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ۖ وكذلك قول جميل :

فَلَوْ تَرَكْتُ عَقْلِي مَعَى مَا طَلَبْتُهَا وَلَكِنْ طَلَبْتُهَا لِمَافَاتٍ مِنْ عَقْلِي

زعم أنه يرواها لذهاب عقله ۖ ولو كان عاقلا ما هوىها ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم ۖ

وَمَا سَرَّنِي أَنِّي خَلِيٌّ مِنَ الْهَوَى وَلَوْ أَنَّ لِي مِنْ بَيْنِ شَرْقٍ إِلَى غَرْبٍ
فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحُبُّ ذَنْبِي إِلَيْكُمْ فَلَا غَفَرَ الرَّحْمَنُ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبٍ

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة إلى

المعنى الثانوى ۖ سبق .

وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يُبَيِّنُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ يُدْرِكُ بِالْحَسِّ ۖ وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعْنَى ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثاني] أي تمييز الفصح من غيره [منه] أي بعضه [ما يبين] أي يوضح [في علم متن اللغة] كالغرابية ۖ وإنما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعم من ذلك ۖ يعني به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره ۖ بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يقتصر إلى تنقيح أو تخريج فهو غير سالم من الغرابية ۖ وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة في اللغة [أو] في علم [التصريف] كخالفه القياس ، إذ به يعرف أن الأجَلَّ مخالف للقياس دون الأجَلِّ [أو] في علم [النحو] كضمف التأليف والتعقيد اللفظي [أو] يدرك بالحس [كالتنافر] ۖ إذ به يعرف أن مُسْتَشْزِرًا متنافرًا دون مرتفع ۖ وكذا تنافر الكلمات [وهو] أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ۖ فالضمير عائد إلى ما - ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سهوا ظاهرا [ما عدا التعقيد المعنوي] إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره ۖ فلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة ، وبعضه مُدْرِكٌ بالحس ، وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ۖ والاحتراز عن التعقيد المعنوي ۖ فبنيت الحاجة إلى وضع غلبين مفيدين لذلك ۖ فوضعوا علم المعاني للأول ، وعلم البيان للثاني ، وإليه أشار بقوله [وما يحترز به عن الأول] أي الخطأ في تأدية المعنى المراد [علم المعاني] ۖ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان [وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمسكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة] ۖ وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجُوهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْبَيَانِ ،
وَبَعْضُهُمْ يَسَمَّى الْأَوَّلَ عِلْمَ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ الْبَدِيعِ .

الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَهَا يَطَاقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه
أشار بقوله [وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [وكثير] من الناس [يسمى الجميع
علم البيان ، وبعضهم يسمى الأول علم المعاني و [يسمى [الآخرين] يعني البيان
والبديع [علم البيان والثلاثة علم البديع] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

الفن الأول علم المعاني

قَدَّمَهُ عَلَى الْبَيَانِ لِكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمَرْكَبِ ، لِأَن رِعَايَةَ الْمُنَاطَقَةَ لِمُقْتَضَى
الْحَالِ وَهُوَ مَرْجِعُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَعْتَبَرَةٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ إِيرَادُ
الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي طَرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ [وَهُوَ عِلْمٌ] أَيْ مِلْكُهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جَزْئِيَّةٍ ،
وَيَحْزُزُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ نَفْسَ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ ، وَلَا سَتَعْمَالَهُمُ الْمَعْرِفَةُ فِي
الْجَزْئِيَّاتِ قَالَ [تَعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ] أَيْ هُوَ عِلْمٌ يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ إِدْرَاكَاتٍ
جَزْئِيَّةٍ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ جَزْئِيَّاتِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَيْ فَرْدٍ
يُوجَدُ مِنْهَا أَمْكِنَتَا أَنْ نَعْرِفَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُهُ [الَّتِي يَهَا يَطَاقُ] اللَّفْظُ [مُقْتَضَى الْحَالِ]
احْتِرَازٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، مِثْلُ الْأَعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ

وما أشبه ذلك ، مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ. مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ. الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فانه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) فالأكد فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لا أصلى ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، وبما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبى حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَامُونُ مُشْتَغَلًا بِالْدِّينِ وَالنَّاسِ بِالْدُّنْيَا مَشَاغِلُ

فقال له عمار بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز في يدها مسباحها ، فهلا قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضِيعٌ نَصِيْبُهُ وَلَا عَرَضُ الدُّنْيَا عَنِ الدِّينِ مُشَاغِلُهُ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في الكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ الْخَبَرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ . أَحْوَالِ مَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .
الْإِيْجَازِ وَالْأَطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا خَبِرَ أَوْ إِنْشَاءً ، لِأَنَّهُ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه ، لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير والتعريف والتكدير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا
لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ . مقتضى الحال ، لأنها عين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح . وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ ، باعتبار أن
التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح . لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[وينحصر] المقصود من علم المعاني [في ثمانية أبواب] انحصار الكل في الأجزاء
لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة
وليس كذلك [أحوال الإسناد الخبري] و [أحوال المسند إليه] و [أحوال المسند]
و [أحوال متعلقات الفعل] و [القصر] و [الإنشاء] و [الفصل والوصل] و [الإيجاز
والأطناب والمساواة] وإنما انحصر فيها [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه]

وَمَا زَالَتْ رُقَاكَ تَسْلُ ضَغْنِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَامِنَا ضَبَابِي

وَيَرْقِنِي لَكَ الرَّاقُونُ حَتَّى أَجَابَتْ حَيَّةٌ تَحْتَ التُّرَابِ

جعل ذلك كناية عن تودده إليه ، وهذا لا يابق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب
المدحوح بمثل قول النابغة للنعمان بن المنذر :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَخَا لَا تَلُهُ عَلَى شَعَثِ أَى الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ

فَإِنْ أَكَّ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتُهُ وَإِنْ تَكَّ ذَا عُنْبَى فَتَلَكُ يَعْتَبُ

إِنْ كَانَ انْسِيَتْهُ خَارِجَ تَطَابِقِهِ أَوْ لَا تَطَابِقَهُ فَخَبَرٌ ، وَإِلَّا فَاِنْشَاءٌ ، وَالْخَبَرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٍ وَإِسْنَادٍ ، وَالْمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه . سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما . كما في الانشائيات . وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم ، فالكلام [إن كان لنسبته خارج] في أحد الأزمنة الثلاثة . أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [تطابقه] أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين [أو لا تطابقه] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية . أو بالعكس [فخبير] أي فالكلام خبر [وإلا] أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك [فانشاء] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئيين وهو الانشاء ، أو تكون نسبته بحيث يُقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشئيين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشئيين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك . أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ، ألا ترى أنك اذا قلت - زيد قائم - فان القيام حاصل لزيد قطعًا . سواء قلنا إن النسبة من الامور الخارجية أو ليست منها ، وهذا معني وجود النسبة الخارجية [والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك . ولا وجه

وَكُلٌّ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّعْلُقِ إِمَّا بِقَصْرِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ غَيْرُ زَائِدٍ .

(تَفْهِيمُهُ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا .

لتخصيص هذا الكلام بالخبر [وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة] احتراز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ [أو غير زائد] هذا كله ظاهرٌ لكن لا طائل تحته ، لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والایجاز ومُقابِلِيَّةِ (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند ، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها ، وقد لخصنا ذلك في الشرح .

(صدق الخبر وكذبه)

(تَفْهِيمُهُ) : على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق إشارة ما اليه في قوله - تطابقة أو لا تطابقه -

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما ، ف قيل [صدق الخبر مطابقتها] أى مطابقة حكمه [للواقع] وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى [وكذبه] أى كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتها للواقع . يعنى أن الشئيتين اللذين أُوقِعَ بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع . أى مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فَمُطَابَقَةُ تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صِدْقٌ و عَدَمُهَا بَأَن تكون

(١) هما الاطناب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لِعَقْدَادِ الْمَخْبَرِ وَلَوْ خَطَا وَعَدَمَهَا ۖ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ) وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى لِكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَّتِهَا ، أَوْ

لِحَدَاثِهَا ثُبُوتِيَّةً وَالْآخَرَى سَلْبِيَّةً كَذِبٌ .

[وقيل] صدق الخبر [مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان] ذلك الاعتقاد [خطأ] غير

مطابق للواقع [و] كذب الخبر [عدها] أى عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان

خطأ (١) فقول القائل - السماء تحتنا - معتقدا ذلك صدق ۖ وقوله - السماء فوقنا -

غير معتقد كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح ۖ فيعم العلم

والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار ۖ

اللهم إلا أن يقال إنه كاذب ۖ لانه اذا اتقى الاعتقاد صدق عدم مطابقتها لاعتقاد

والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح ۖ فليطالع ثمة [بدليل]

قوله تعالى (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ

وَاللَّهُ يَشْهَدُ [إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ] فانه تعالى جعلهم كاذبين في قوله إنك لرسول

الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم ۖ وإن كان مطابقا للواقع [ورد] هذا الاستدلال [بأن

المعنى لكاذبون في الشهادة] وفي ادعائهم المواطأة ، فالتكذيب راجع الى الشهادة

باعتبار تضمينها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ۖ وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب

وخلوص الاعتقاد ۖ بشهادة إن واللام والجملة الاسمية (٢) [أو] المعنى إنهم لكاذبون

[في تسميتها] أى في تسمية هذا الاخبار شهادة ۖ لأن الشهادة ما يكون علي وفق

الاعتقاد ، فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف [أو]

(١) وهذا قول النظام من المعتزلة (٢) في قوله - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وهذا يفيد

من التأكيد ما يفيد .

فِي الْمَشْهُودِ بِهِ فِي زَعَمِهِمْ - الْجَاحِظُ مُطَابَقَتُهُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ وَعَدَمُهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا
لَيْسَ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ ، بِدَلِيلٍ (أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ)

المعنى إنهم لكاذبون [في المشهود به] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع . فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ، فكأنه قيل - إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فَلْيَتَأَمَّلْ لثَلَاثَتِهِمْ أَنَّ هَذَا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[والجاحظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الواسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقتة] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتة للواقع [معه] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فَكُلٌّ مِنَ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ بِتَفْسِيرِهِ أَخْصَ مِنْهُ بِالتَّفْسِيرَيْنِ السَّابِقَيْنِ . لَأَنَّهُ اعْتَبِرَ فِي الصِّدْقِ مُطَابَقَةُ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ جَمِيعًا ، وَفِي الْكَذْبِ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِمَا جَمِيعًا . بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ، وقد اقتصَرَ في التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [بدليل أفترى على الله كذبا أم به جنة] لَأَنَّ الْكَفَّارَ حَصَرُوا إِخْبَارَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ عَلَى

(١) أى قول الخطيب - في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور . والاعتقاد في قول النظام .

لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه .
ورد بأن المعنى أم لم يفتر ، فعبر عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له .

ما يدل عليه قوله تعالى (إِذَا مَوْءُودٌ كُلٌّ مَّرَّقٍ لَكُمْ لَعْنِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (١) ولا شك [أن المراد بالثاني] أى الاخبار
حال الجنة لاقوله (أم به جنة) على ما سبق إلى بعض الأوهام [غير الكذب لأنه
قسيمه] أى لأن الثاني قسم الكذب . إذ المعنى ا كَذَبَ أم أخبر حال الجنة ، وقسيم
الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أى لأن الكفار لم
يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم . ولو
قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فرادهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر
ماليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه
لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق . لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل
على عدم إرادة الصدق . فليُأمل [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى] أى معنى - أم
به جنة [أم لم يفتر فعبر عنه] أى عدم الافتراء [بالجنة لأن المجنون لا افتراء له] لأنه
الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون . فالثاني ليس قسيماً للكذب . بل لما هو أخص
منه ، أعنى الافتراء . فيكون هذا حصراً للخبر بالكاذب بزعمهم في نوعيه : أعنى
الكذب عن عمد ، والكذب لا عن عمد .

(١) هى مائة جمع أيضاً ، لأن الكذب لا يكون فى حال الجنة ، إذ لا كذب مع

عدم القصد .

أَحْوالُ الاسنادِ الخَبَرِيّ

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْمُخْبِرِ

أَحْوالُ الاسنادِ الخَبَرِيّ

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منقضى عنه . وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه . ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً . وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد . والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[لا شك أن قصد المخبر] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجمله الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض آخر غير إفادة الحكم أو لازمه . مثل التحسر والتعزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لا على المفهوم (٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلٰهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتَ الَّتِي كَلَّفْتَنِي دُلْجَ السَّرَى وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَئِنَّمَا مَحَاذِكُ الْعَزَاءِ الْمُقَدِّمًا فَمَا عَبَسَ الْمَحْزُونُ حَتَّى تَبَسَّمَ

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ . وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ .
وَالثَّانِي لَازِمَهَا . وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنْزِلَةً الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ .

[يُخْبِرُهُ] مُتَعَلِّقٌ بِقَصْدِ [إِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ] خَبَرٍ إِنْ [إِمَّا الْحُكْمَ] مَفْعُولُ الْإِفَادَةِ [أَوْ كَوْنَهُ] أَيْ كَوْنُ الْخَبَرِ [عَالِمًا بِهِ] أَيْ بِالْحُكْمِ . وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا وَقُوعُ النِّسْبَةِ أَوْ لَا وَقُوعُهَا . وَكَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَهُ فِي الْوَاقِعِ (١) وَهَذَا مُرَادُ مَنْ قَالَ : إِنْ الْخَبَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى أَوْ انْتِفَائِهِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ ، وَإِلَّا فَلَا يُخْفَى (٢) أَنْ مَدْلُولُ قَوْلِنَا - زَيْدٌ قَائِمٌ - وَمَفْهُومُهُ أَنْ الْقِيَامَ ثَابِتٌ لَزِيدٍ ، وَعَدَمُ ثُبُوتِهِ لَهُ احْتِمَالٌ عَقْلِيٌّ لَا مَدْلُولٌ وَلَا مَقْهُومٌ لِلْفِظِ ، فَلْيُفْهَمْ [وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ] أَيْ الْحُكْمَ الَّذِي يَقْصُدُ بِالْخَبَرِ إِفَادَتَهُ [فَائِدَةَ الْخَبَرِ وَالثَّانِي] أَيْ كَوْنُ الْخَبَرِ عَالِمًا بِهِ [لَازِمَهَا] أَيْ لَازِمُ فَائِدَةِ الْخَبَرِ . لِأَنَّهُ كَلِمًا أَفَادَ الْحُكْمَ أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ . وَلَيْسَ كَلِمًا أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ أَفَادَ نَفْسَ الْحُكْمِ ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَعْلُومًا قَبْلَ الْإِخْبَارِ . كَمَا فِي قَوْلِنَا لِمَنْ حَفِظَ التَّوْرَةَ - قَدْ حَفِظْتَ التَّوْرَةَ - وَتَسْمِيَةُ مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ فَائِدَةَ الْخَبَرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقْصُدَ بِالْخَبَرِ وَيَسْتَفَادَ مِنْهُ . وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالْحُكْمِ حَصُولُ صُورَةِ الْحُكْمِ فِي ذَهْنِهِ ، وَهُنَا أَبْحَاثٌ شَرِيفَةٌ سَمَحْنَا بِهَا فِي الشَّرْحِ .

[وَقَدْ يُنْزَلُ] الْمُخَاطَبُ [الْعَالَمُ بِهِمَا] أَيْ بِفَائِدَةِ الْخَبَرِ وَلَازِمَهَا [مَنْزِلَةُ الْجَاهِلِ] فَيَلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالفائدتين [لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ] فَإِنْ مِنْ لَا يَجْرِي عَلَى مَقْتَضَى عَلَيْهِ هُوَ وَالْجَاهِلُ سَوَاءٌ ، كَمَا يَقَالُ لِلْعَالِمِ التَّارِكِ لِلصَّلَاةِ - الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ - (٣)

(١) لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ كَاذِبًا (٢) أَيْ وَإِلَّا نَقَلَ هَذَا مُرَادَهُ . بِأَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ نَفْيَ دَلَالَةِ الْخَبَرِ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ انْتِفَائِهِ . فَلَا يَصِحُّ كَلَامُهُ . لِأَنَّهُ لَا يُخْفَى

(٣) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ لِهَشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ حِينَ قَالَ لِسَائِلِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ

لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ وَهُوَ يَعْرِفُهُ .

فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتُغْنِيَ عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنَ تَقْوِيَّتِهِ بِمَوْكِدٍ ،

وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام (١) منه قوله تعالى (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [فينبغي] أى اذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي [أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرا عن اللغو [فان كان] المخاطب [خالي الذهن من الحكم والتردد فيه] أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متنافيان [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [عن مؤكدات الحكم] لتمكّن الحكم في الذهن حيث وجده غالبا [وإن كان] المخاطب [مترددا فيه] أى في الحكم [طالبا له] بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ، وتحيّر في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [حسن تقويته] أى تقوية الحكم [بمؤكد] ليزيل ذلك المؤكد تردده ، ويتمكن

هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا الْبَقِيَّةُ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلًا بِحَمْدِهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا

(١) أى وإن لم يكن مما معنا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، كما في هذه الآية « لا أنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به مطلقا .

وَأِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ . كَمَا قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَفِي الثَّانِيَةِ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلِيًّا ، وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا . وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لَكِنَّ الْمَذْكُورُ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ ظَنٌّ فِي خِلَافِ حُكْمِهِ [وَإِنْ كَانَ] أَيْ الْمُخَاطَبُ [مُنْكَرًا] لِلْحُكْمِ [وَجَبَ تَوْكِيدُهُ] أَيْ تَوْكِيدُ الْحُكْمِ [بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ] أَيْ بِقُدْرَةِ قُوَّةٍ وَضَعْفًا ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ بِحَسَبِ ازْدِيَادِ الْإِنْكَارِ إِزَالَةً لَهُ [كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى - إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مُؤَكِّدًا بِأَنَّ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ [وَفِي] الْمَرَّةِ [الثَّانِيَةِ] رَبَّنَا يَعْلَمُ [إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مُؤَكِّدًا بِالْقَسَمِ وَإِنَّ وَاللَّامَ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ . لِمُبَالَغَةِ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْإِنْكَارِ . حَيْثُ قَالُوا (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَبُوا مَبْنًى عَلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبٌ لِلثَّلَاثَةِ وَالْاِفْتِرَاقُ كُذِّبَ أَوَّلًا اِثْنَانِ (١) [وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا وَالثَّانِي طَلِيًّا وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا] يُسَمَّى [إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا] أَيْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ . وَهِيَ الْخُلُوعُ عَنْ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ . وَالتَّقْوِيَةُ بِمُؤَكَّدِ اسْتِحْسَانِنَا فِي الثَّانِي . وَوُجُوبُ التَّأْكِيدِ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فِي الثَّالِثِ [إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ] وَهُوَ أَخْصَرُ مُطْلَقًا مِنْ مُقْتَضَى الْحَالِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ غَيْرِ

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) الْآيَةُ .

وَكثِيرًا مَا يُخْرِجُ الْكَلَامَ عَلَى خِلَافِهِ ۖ فَيَجْعَلُ غَيْرُ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ إِذَا قُدِمَ إِلَيْهِ مَا يُلَوِّحُ لَهُ بِالْخَبَرِ ، فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ الْمُتَرَدِّدِ الطَّالِبِ ، نَحْوُ (وَلَا تَخَاطَبُنِي)

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ۖ فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[وكثيراً ما يخرج] الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل] غير السائل كالسائل [إذا قدم إليه] أى إلى غير السائل [ما يلوح] أى يشير [له] أى لغير السائل [بالخبر فيستشرف] أى لغير السائل [له] أى للخبر يعنى ينظر إليه ، يقال -

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كانكار المنكر ونحوه ۖ أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزويل غير السائل منزلة السائل ۖ فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضرابه :

(١) ذهب الذين يُعَاشُ فِي أَكْثَانِهِمْ وَبَقِيَتْ فِي خَلْفٍ كَجَلْدِ الْأَجْرِبِ

(٢) لَنْ كُنْتُ بِحَاجَةٍ إِلَى الْحِلْمِ لِمَنِّي إِلَى الْجَهْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أَحْجُجُ

فالأول يقصد منه إظهار الضعف ۖ والثاني من الضرب الإنكارى ، والتأكيد فيه

بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) (إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ

وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) :

(٢) ظَلَمْتُ وَفِي الْأَدَبِ الْمُصْنِى وَضَعْتُ وَفِي يَدَيِ الْكَنْزِ الثَّمِينِ

(٣) أَمَا دُونَ مَضَرٍّ لِلْفَنَى مُتَطَلِّبٌ بَلَى إِنَّ أَسْبَابَ الْغِنَى لَكَثِيرٌ

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) وَغَيْرُ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنْ بَنَى عَمَكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس [استشراف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا] أى
ولا تدعنى يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُنوحُ
بالخبر تلويحاً ما ■ ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد
المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا ، ف قيل [لئنهم مغرقون]
مؤكدًا ، أى محكوم عليهم بالاغراق .

[و] يجعل [غير المنكر كالمنكر إذا لاح] أى ظهر [عليه] أى على غير المنكر [شيء]
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [اسم رجل] عارضاً رمحه [أى واضعاً له على
العرض (٢)] فهو لا يذكر أن فى بنى عمه رماحاً ، لكن يجيء واضعاً الرمح على العرض
من غير التفات وتنبؤ أماراً أنه يعتقد أن لأرمح فيهم ■ بل كلهم عزّل لاسلاح معهم
فنزّل منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [إن بنى عمك فيهم رماح] مؤكداً
بان ، وفى البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من
الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفّت لفّت الكفاح ■ ولم تقو يده
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

قُلْتُ لِحُرْزٍ لِمَا التَقِينَا تَنَكَّبُ لَا يَقْطُرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت لحجل بن فضالة (٢) يريد عرض الرمح ■ بأن جمعه على فغذبه بحيث يكون
عرض الرمح فى جهتهم ، وهذا من أماره عدم التصدى للحرب (٣) هو لآبى ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَّعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ۝ ولم يدفع إلى مضائق المجامع ، كأنه يخاف عليه أن يدس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غنائه ، وضعف بناءه .

[و] يجعل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أى مع المنكر [ما إن تأمله] أى شئ من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشئ [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما ۝ ومشاهدا عنده ، كما نقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - من غير تأكيد ۝ لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حَقِّية الاسلام ۝ وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الامر ۝ وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي فى الارتداع ما لم يكن حاصلًا عنده ۝ وقيل معنى ما إن تأمله شئ من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حيثئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به [نحو لاريب فيه] ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيذ لذلك ۝ ويانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للرب ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ۝ وهذا الحكم ما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتاب فيه ۝ والا حسن أن يقال - إنه نظير لتزويل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله (١) فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على الانصاري ، وعمرز اسم رجل من بنى ضبة ، وتنسب تجنب القتال ۝ ويقطرك يلقك على الارض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنفى نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما فى الاول ۝ ولأنه لو كان هذا تمثيلا لاتنظيرا لتناقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النفي - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الاول .

تطبيقات على تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبَسُّكِ

وَهَكَذَا أُعْتَبِرَاتُ النَّقَى .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما يزيله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صح ترك التأكد [وهكذا] أى مثل اعتبارات الاثبات [اعتبارات النفي] من التجريد عن المؤكدات فى الابتداءى ، وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ، ووجوب التأكد بحسب الانكار فى الانكارى ، تقول لخالى الذهن - ما زيد قائما - أو ليس زيد قائما - ولطالب - ما زيد بقائم - ولنكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس -

الاسناد الحقيقى والمجازى

[ثم الاسناد] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان

(٢) (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) .

فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى (وإلهنا وإلهكم واحد) من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عَلَيْكَ بِالْأَيْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غَنَى نَفْسِكَ فِي الْيَاسِ

(٢) (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما فى المثالين ، وقد حصر السكاكى الاسناد فى الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال فى تعريفهما - إسناد الشيء الى ما هو له أو الى غير ما هو له ، والشيء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ . كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ - أَثَبَّتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَثَبَّتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ - وَكَقَوْلِكَ - جَاءَ زَيْدٌ - وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ .

جسم ■ والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما في علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني [وهي] أي الحقيقة العقلية [إسناد الفعل أو معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [إلى ما] أي إلى شيء [هو] أي الفعل أو معناه [له] أي لذلك الشيء ، كالفاعل فيما بنى له نحو - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرٌو - فإن الضارية لزيد والمضروية

لعمرؤ [عند المتكلم] متعلق بقوله - له - وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع [في الظاهر] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند إليه ■ سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو غيره ■ وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كجأت ومرض ■ وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [كقول المؤمن أثبت الله البقل و] الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل أثبت الربيع البقل] والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خالق الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك في المتن [و] الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد [نحو قولك جاء زيد وأنت] أي والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يجيئ] دون المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مُلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ، وَلَهُ مُلَابِسَاتٌ شَتَّى . يُلَابِسُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالسَّبَبُ ،

جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر .

[ومنه] أى ومن الإسناد [مجاز عقلي] ويسمى مجازاً جُمُعيّاً ومجازاً في الإنبات وإسناداً مجازياً [وهو إسناده] أى إسناد الفعل أو معناه [إلى ملابِس له] أى للفعل أو معناه [غير ما هو له] أى غير الملابس الذى ذلك الفعل لِمُو معناه مَبْنِيٌّ له ، يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل . وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به . سواء كان ذلك الغير غيراً فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر . وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة إلى قوله - بِتَأْوِيلٍ - وهو ظاهر . وإن أراد به غير ما هو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً باعتبار الإسناد إلى السبب [بتأويل] متعلق بإسناده ، ومعنى التأويل تَطَلُّبُ مَا يُوَوِّلُ إِلَيْهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ . أو الْمُوَضِّعِ الذى يُوَوِّلُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَقْلِ (٢) وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له .

[وله] أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين [ملابسات شتى] أى مختلفة ، جمع شَتَّيتٍ كمرىض ومرضى [يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل (١) أى ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة كما سياتى فى نحو - أَقْدَمَنِي بِلَدِكَ حَقٌّ لِي عَلَى فُلَانٍ . بخلاف المعنى الأول .

فَأَسْنَدَهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا
لِلْمَلَابَسَةِ جَمَازٌ ، كَقَوْلِهِمْ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - وَسِيلٌ مَفْعَمٌ - وَشِعْرٌ شَاعِرٌ - وَنَهَارٌ
صَائِمٌ - وَنَهْرٌ جَارٌ - وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ -

لَا يَسْتَدُ إِلَيْهَا [فَأَسْنَدَهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ] أَيْ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ
بِهِ ۖ يَعْنِي أَنَّ إِسْنَادَهُ إِلَى الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ، أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا
لِلْمَفْعُولِ بِهِ [حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ] مِنَ الْأَمْثَلَةِ [وَ] إِسْنَادَهُ [إِلَى غَيْرِهِمَا] أَيْ غَيْرِ الْفَاعِلِ
أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ ، يَعْنِي غَيْرَ الْفَاعِلِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، وَغَيْرَ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ
بِهِ [لِلْمَلَابَسَةِ] يَعْنِي لِأَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ يَشَابَهُ مَا هُوَ لَهُ فِي مَلَابَسَةِ الْفِعْلِ [جَمَازٌ
كَقَوْلِهِمْ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ] فِيمَا بَنَى لِلْفَاعِلِ وَأَسْنَدَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ۖ إِذِ الْعَيْشَةُ مَرَضِيَّةٌ
[وَسِيلٌ مَفْعَمٌ] فِي عَكْسِهِ ، أَعْنَى فِيمَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ وَأَسْنَدَ إِلَى الْفَاعِلِ ۖ لِأَنَّ السَّيْلَ هُوَ
الَّذِي يُفْعَمُ أَيْ يَمْلَأُ ، مِنْ أَفْعَمْتُ الْإِنَاءَ أَيِ مَلَأْتَهُ [وَشِعْرٌ شَاعِرٌ] فِي الْمَصْدَرِ (١)
وَالْأَوَّلَى التَّمثِيلُ بِنَحْوِ - جَدَّ جَدَّهُ - لِأَنَّ الشَّعْرَ هُنَا بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ (٢) [وَنَهَارٌ صَائِمٌ]
فِي الزَّمَانِ [وَنَهْرٌ جَارٌ] فِي الْمَكَانِ ، لِأَنَّ الشَّخْصَ صَائِمٌ فِي النَّهَارِ ، وَالْمَاءَ جَارٌ فِي النَّهْرِ
[وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ] فِي السَّبَبِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمَجْزَ الْعَقْلِيَّ يَجْرِي فِي النَّسَبَةِ الْغَيْرِ
الْإِسْنَادِيَةِ أَيْضًا مِنَ الْإِضَافَةِ وَالِإِقَاعَةِ (٣) نَحْوُ - أَعْجَبَنِي إِبْنَاتُ الرَّبِيعِ الْبَقْلُ وَجَرَى
الْأَنْهَارُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) وَ (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) وَنَحْوِ -
تَوَمَّتْ اللَّيْلُ ، وَاجْتَرَبْتُ النَّهَرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ) وَالتَّعْرِيفُ

(١) أَيْ فِيمَا بَنَى لِلْفَاعِلِ وَأَسْنَدَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي .

(٢) وَهُوَ السِّكْلَامُ الْمَنْظُومُ ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ .

(٣) النَّسَبَةُ الْإِقَاعِيَّةُ هِيَ نَسَبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .

وَقَوْلُنَا بِتَأْوِيلٍ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :
 أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفَى الْكَبِيْرَ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ
 عَلَى الْحِجَازِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ظَاهِرَهُ ۝

المذكور إنما هو للإسنادي ، اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة ، وههنا مباحث
 نفيسة وشحننا بها الشرح [وقولنا] في التعريف [بتأويل يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]
 - أنبت الربيع البقل - رأينا الانبات من الربيع ، فان هذا الاسناد وإن كان الى غير
 ماهو له في الواقع ۝ لَكِنْ لَا تَأْوِيلَ فِيهِ ، لانه مراده ومعتقده ۝ وكذا - شفى الطبيب
 المريض ونحو ذلك - فقوله - بتأويل - يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ۝ وهذا
 تعريض بالسكائي حيث جعل التأويل لاجراء الأقوال الكاذبة فقط ، وللنبيه على
 هذا تعرّض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ۝ مع أنه ليس ذلك من دأبه في
 هذا الكتاب ۝ وأقتصر على بيان إخراج قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال
 الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن الحجاز لاشتراط التأويل
 فيه [لم يحمل نحو قوله :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفَى الْكَبِيْرَ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ (١)]

[على الحجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفى الى كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ حجاز [ما]
 دئم [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر
 (١) هو للصلتان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس
 وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إِذَا لَيْلَةٌ أَهْرَمَتْ يَوْمَهَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ قَتَى

نُورُوحٍ وَنَفَسُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةُ مَنْ عَاشَ لَا تَنْقُضَى

كما استدلَّ على أنَّ إسناد - ميز - في قول أبي النجم :
 ميز عنه قنزعاً عن قنزعٍ جذبُ اللَّياليِ أبْطَى أو أسرعِ
 مجازٌ بقوله عقيبُه :

• أفناه قيلُ اللهُ للشمسِ اطلعي •

الاسناد ، لاتناه التأول حينئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أثبت الربيع البقل [كما استدل] يعني عالم يعلم ولم يستدل بشئ. على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] الي جذبِ اللَّياليِ [في قول أبي النجم (١) ميز عنه] أي عن الرأس [قنزعاً عن قنزع] هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس [جذب اللَّياليِ] أي مُضَيِّهاً واختلافها [أبطى أو أسرع] هو حال من اللَّياليِ على تقدير القول (٢) أي مَقُولاً فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [مجاز] خبر إن ، أي استدل على أن إسناد ميز الي جذب اللَّياليِ مجاز [بقوله] متعلقٌ باستدل ، أي بقول أبي النجم [عقيبُه] أي عقيب قوله - ميز عنه قنزعاً عن قنزعٍ [أفناه] أي أبا النجم أو شعر رأسه [قيل اللهُ] أي أمر الله تعالى وإرادته [للشمس اطلعي] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحتُ أمُ الخِيارِ تدعى على ذنبا كُلُّهُ لم أصنعِ
 من أن رأيتُ رأسي كراسِ الأُصْلَمِ ميز عنه قنزعاً عن قنزعٍ
 جذبُ اللَّياليِ أبْطَى أو أسرعِ أفناه قيلُ اللهُ للشمسِ اطلعي

حتى إذا وَاَرَاكَ أَفْقُ فَارْجَمِي

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالاً وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أُنْبَتَ الرَّيْعُ الْبَقْلَ - أَوْ
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أُنْبَتَ الْبَقْلَ
شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّيْعُ .
- وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ - وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يَذِيحُ أَبْنَاءَهُمْ -

الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ. والمفنى. فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء
على أنه زمان أو سبب .

[وأقسامه] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيهما [أربعة لأن
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أنبت الربيع البقل
أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فان المراد بأحياء الأرض
تمهيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارها بأنواع النبات ، والأحياء فى الحقيقة
إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية ، وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتعلة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازا [نحو أنبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه
المصنف ظاهر ، لأنه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ،
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالاضافة إلى
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ،
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة
وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذبح أبناءهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -
وغير مختص بالخبر ، بل يجرى في الانشاء نحو - يا هاما ابن لي صرحا -
ولا بد له من قرينة لفظية كما مر أو معنوية ، كاستحالة قيام المسند بالمذكور

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ينزع عنهما لباسهما] نسب نزاع اللباس عن
آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الاكل من الشجرة ،
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين [يوما] نصب على أنه
مفعول به - لَتَتَّقُونَ - أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما [يجعل
الولدان شيبا] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والاعزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن
أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة [وأخرجت الأرض أثقالها]
أى ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة
[وغير مختص بالخبر] عطفت على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ،
وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإبراده في أحوال الاستناد الخبرى يوم
اختصاصه بالخبر [بل يجرى في الانشاء نحو يا هاما ابن لي صرحا] لأن البناء فعل
العملة ، وهاما ابن سبب أمر ، وكذا قولك - لِيُنْبِتِ الرَّيِّعُ مَا شَاءَ - وَلْيَصُمْ نَهَارُكَ -
وَلْيَجِدْ جِدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر والنهى إلى مالىس المطلوب فيه صدور
الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَيْتَ النَّهْرَ جَارٍ - وقوله تعالى (أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ)
[ولا بد له] أى للمعجاز العقلى [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر
إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كما مر] فى قول أبى التجم من قوله
- أفأه قيل الله - [أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور] أى بالمسند اليه المذكور

عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ - أَوْ عَادَةً نَحْوُ - هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ -
وَصُدُورَهُ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -
وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةً ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ) أَيْ فَأَ
رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةً ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيُكَ - أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ
عِنْدَ رُؤْيِكَ ، وَقَوْلُهُ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين
والمُطَّلِعِينَ أَنَّهُ يَجُوزُ قِيَامُهُ بِهِ ۖ لِأَنَّ الْعَقْلَ إِذَا خُلِيَ وَنَفْسُهُ يَعْدُهُ مُحَالًا [كَقَوْلِكَ مَحَبَّتِكَ
جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ] لظهور استحالة قيام المحبي. بالمحبة [أو عادة] أى من جهة العادة [و
هزم الأمير الجند] لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة ، وإن كان يمكننا
عقلا ۖ وإنما قال - قيامه به - ليعم الصدور عنه مثل - ضَرَبَ وَهَزَمَ - وغيره مثل
- قُرْبَ وَبَعْدَ - [وصدوره] عَطْفٌ عَلَى - استحالة - أي وكصدور الكلام [عن الموحد
في مثل أشاب الصغير] وأقنى الكبير - البيت - فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد
- أَشَابَ وَأَقْنَى - إِلَى كَرِّ الْغَدَاهِ وَمَرِّ الْعَشَى مُجَازٌ ۖ لَا يُقَالُ هَذَا دَاخِلٌ فِي الْإِسْتِحَالَةِ ۖ
لَا نَأْتِي بِقَوْلٍ لَا نَسْلُمُ ذَلِكَ ، كَيْفَ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ ذَوَى الْعُقُولِ ۖ وَاحْتِجْنَا فِي
إِبْطَالِهِ إِلَى الدَّلِيلِ .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
به إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة ، فعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إليه يكون
الاسناد حقيقة [إِمَّا ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - فَأَرْبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ - أَيْ فَأَرْبَحُوا فِي
تِجَارَتِهِمْ - وَإِمَّا خَفِيَّةً] لَا تَظْهَرُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ [بَلَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيُكَ -
أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ عِنْدَ رُؤْيِكَ - وَقَوْلُهُ] :

يَزِيدُكَ وَجْهٌ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا
أَيُّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ .

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا (١)

[أى يزيدك الله حسنا في وجهه] لما أودعه من دقائق الحسن والجمال . تظهر بعد التأمل والامعان . وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه ، حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد إليه حقيقة . لأنه ليس - لسرتي - في - سرتي رؤيتك - ولا - ليزيدك - في - يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الاسناد إليه حقيقة . وكذا - أقدمني بلدك حق لي على فلان - بل الموجود هنا هو السرور والزيادة والتقدم (٢) واعتراض عليه الامام فخر الدين الرازي بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة ، لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل ، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ، وإلا فيمكن تقديره ، فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى . وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لحفاها . فبعبه المصنف . وفي ظني أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (٣) :

(١) هو لآبي نواس من شعراء الدولة العباسية من قصيدة له يذم فيها العرب ، ويفضل تعشق الغلمان على النساء ، وأولها :

دَعِ الرِّسْمَ الَّذِي دُثِّرَا يَقَامِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَا
وَكُنْ رَجُلَا أَضَاعَ الْعُمُ . رَفَى اللَّذَاتِ وَالْخَطَرَا

(٢) أى التي هي معاني الأفعال اللازمة ، أما معاني الأفعال المتعدية من الاسرار والاقدام والزيادة فلا وجود لها ، لأنها أمور اعتبارية ، فلا يكون لها فاعل حقيق .

(٣) لأن هذه الأفعال لكونها أمور اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لما هي له . فراد الشيخ أنها لم يستعمل لها فاعل في العرف ، لا أنها لا موصوف لها في نفس الأمر . يكون إسنادها إليه حقيقة .

وَأَنكَرَهُ السَّكَاكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَاكِيَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)
صَاحِبًا لِمَا سَيَأْتِي .

[وَأَنكَرَهُ] أى المجاز العقلى [السكاكى] وقال : الذى عندى نَظْمُهُ فى سلك الاستعارة
بالسكناية ، بِجَعْلِ الرِّبْعِ اسْتِعَارَةً بِالسَّكَاكِيَّةِ عَنِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ بِوَاسِطَةِ الْمِثَالَةِ فِي التَّشْبِيهِ
وَجَعَلَ نِسْبَةَ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ قَرِينَةً لِلْإِسْتِعَارَةِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ [ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ] مِنْ
الْإِثْمَةِ [وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالسَّكَاكِيَّةِ] وَهِيَ عِنْدَ السَّكَاكِيِّ أَنَّ تَذَكُّرَ الْمَشْبِهِ وَتَرِيدَ الْمَشْبِهِ
بِهِ بِوَاسِطَةِ قَرِينَةٍ . وَهِيَ أَنَّ تَنْسِبَ إِلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْوِزَامِ الْمَسَاوِيَةِ لِلْمَشْبِهِ بِهِ . مِثْلُ أَنَّ
تَشْبَهُ الْمُنِيَّةِ بِالسَّعْيِ ثُمَّ تَفَرُّدَهَا بِالتَّذَكُّرِ وَتَضْيِيفِهَا شَيْئًا مِنْ لَوَازِمِ السَّعْيِ ، فَتَقُولُ - مَخَالِبُ
الْمُنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - [بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ] لِلْإِنْبَاتِ . يَعْنِي الْقَادِرُ
الْمُخْتَارُ [بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ] الَّذِي هُوَ مِنَ الْوِزَامِ الْمَسَاوِيَةِ لِلْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ [إِلَيْهِ]
أَيْ إِلَى الرَّبِيعِ [وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ] أَيْ غَيْرَ هَذَا الْمَثَالِ ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ يُشَبَّهَ الْفَاعِلُ
الْمَجَازِي بِالْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ فِي تَعَلُّقِ وَجُودِ الْفِعْلِ بِهِ . ثُمَّ يَفْرُدُ الْفَاعِلُ الْمَجَازِي بِالتَّذَكُّرِ
وَيَنْسَبُ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ لَوَازِمِ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ [وَفِيهِ] أَيْ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَاكِيُّ [نَظَرٌ
لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشَةٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ صَاحِبًا لِمَا سَيَأْتِي]
فِي الْكِتَابِ مِنْ تَفْسِيرِ الْإِسْتِعَارَةِ بِالسَّكَاكِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ السَّكَاكِيِّ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَهُوَ
يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْفَاعِلِ الْمَجَازِي هُوَ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ ، فَلَوْ أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ
بِعَيْشَةٍ صَاحِبًا . وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ . لِذَلِكَ مَعْنَى لَقَوْلِنَا - فَهُوَ فِي صَاحِبِ عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ -

وَالْأَتَصَحَّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِإِبْطِلَانِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،
وَالْأَيُّكَونَ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ۖ وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَثَبَتَ الرَّيْعُ الْبَقْلَ - عَلَى
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ۖ

وهذا معنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [و] يستلزم [ألا تصح الإضافة
في] كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لبطلان
إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ۖ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ،
ولاشك في صحة هذه الإضافة ووقوعها ۖ كقوله تعالى (فَأَرَبِحْتَ تِجَارَتَهُمْ) وهذا
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [ألا يكون الأمر بالبناء] في قوله تعالى (يَا هَامَانَ
ابْنِ لِي صَرَحًا) [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم ۖ واللازم باطل ،
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أثبت الربيع البقل] وشق
الطَّيِّبُ الْمَرِيضَ ، وَسَرَّتْ رُؤْيُكَ ، مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على
السمع] من الشارع ۖ لأن أسماء الله تعالى توقفية ، واللازم باطل ۖ لأن مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقفية وغيرهم ، سُمِعَ من
الشارع أو لم يُسَمَّعَ [واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا ۖ فينتفى كونه من باب الاستعارة
بالكناية ۖ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ۖ والجواب أن مبنى هذه
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يُذكر المشبه ويراد

(١) فإن أريد بالفظ عيشة حقيقتها وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .

(٢) أى من قوله - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لأنه يمكن أن يراد بالفظ نهار فيه حقيقته
وضميره صاحبه ۖ على نحو ما قيل في المثال السابق .

وَلَا نَهْ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِأَشْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ۥ وليس كذلك ۥ بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - عَالِبُ الْمُنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكي مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ولأنه] أى ما ذهب اليه السكاكي [ينتقض بنحو نهاره صائم] وليله قائمٌ ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي [لأشتماله على ذكر طرفي التشبيه] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة لما صرح به السكاكي ۥ والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه يبنى عن التشبيه ۥ بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَنِي غِلَازٍ قَدْ زَرَّازَرَاهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي

(١) هو لمحمد بن طباطبا العلوى من شعراء الدولة العباسية ۥ وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةُ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَانْقَعْ فَوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَاقِ

(٢) مَلَكْنَا فَمَكَانَ الْعَفْوِ مَنْ سَجِيَّةً فَلَمَّا مَلَكْتُمْ سَالَ بِالدِّمِ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمْ الْمَعِينُ عَلَى الْمَرْوَةِ لِلْفَى مَالٌ يَصُونُ عَنِ التَّبَدُّلِ نَفْسَهُ

فى الاول إسناد - الواق - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن

المراد - انقع فوادك من حديث الموهوق ، وفى الثانى إسناد - سَالَ - إلى - أَبْطَحَ -

وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ۥ وفى الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو

مجاز عقلى علاقته السببية .

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أَمَّا حَذْفُهُ فَلَا حُتْرَازَ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ ۖ أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ۖ ورأينا تركه أولى

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه ۖ وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي .
[أما حذفه] قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به ۖ وعدم الحادث سابق على وجوده ۖ وذكره هنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تبييناً على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه ، حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف ۖ بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة ، فكأنه ترك من أصله [فللاحتراز عن العبث ببناء (١) على الظاهر] لدلالة القرينة عليه ۖ وإن كان في الحقيقة ركناً من الكلام [أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ] فإن

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا :

(٢) بَنَاتُ الشَّعْرِ بِالنَّفَحَاتِ جُودِي فَمَهَذَا يَوْمُ شَاعِرِكَ الْمَجِيدِ

(٣) الدَّهْرُ يَقْتَرِسُ الرِّجَالَ فَلَا تَكُنْ مِمَّنْ تُطْلِشُهُمُ الْمَنَاصِبُ وَالرُّتَبُ

(١) حال من العبث ۖ أي حال كون العبث مبيناً على الظاهر من إغناء القرينة عنه

كَقَوْلِهِ :

• قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ •

أَوْ اخْتِبَارَ يَنْتَبِهَ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ • أَوْ مِقْدَارَ تَنْبِهِ ، أَوْ إِيْهِامَ صَوْنِهِ عَنِ
لِسَانِكَ • أَوْ عَكْسَهُ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر • وعند الحذف على دلالة العقل ، وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه • وإنما قال - تخيل - لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [كَقَوْلِهِ : قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ (١)] ولم يقل - أَنَا عَلِيلٌ - للاحتراز والتخييل المذكورين [أَوْ اخْتِبَارَ تَنْبِهِ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ] هل يَنْتَبِهَ أم لا (٢) [أَوْ] اخْتِبَارَ [مِقْدَارَ تَنْبِهِ] هل يَنْتَبِهَ بالقرائن الخفية أم لا (٣) [أَوْ إِيْهِامَ صَوْنِهِ] أى صون المسند إليه [عن لسانك] تعظيماً له (٤) [أَوْ عَكْسَهُ] أى (١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْبٌ طَوِيلٌ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حَالِي سَهْرٌ دَائِمٌ .

(٢) وهذا كأن يحضر عندك صاحبك مع آخر لا تعرفه • فتقول لمن معك (وَقِي) تريد - الصَّاحِبُ وَقِي - فجذفته لتعرف هل يَنْتَبِهَ له سامعك أو لا يَنْتَبِهَ (٣) وهذا كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحبة فتقول لمن معك (حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ) تريد - الْأَقْدَمُ صُحْبَةً حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في مدوحه :

قَوَالُ مُحْكَمَةٍ نَقَاضُ مُبَرَمَةٍ فَتَاحُ مُبْهِمَةٍ حَبَاسُ أَوْرَادِ

أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعْيْنُهُ ، أَوْ أُدْعَاهُ التَّعْيِينَ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

إيهام صون لسانك عنه تحمير له (١) [أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ] أي تيسره [لَدَى الْحَاجَةِ] نحو - فَاسِقٌ فَاجِرٌ - عند قيام القرينة على أن المراد زيد ، ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره [أَوْ تَعْيْنُهُ] والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث بغنى عن ذلك ۖ لَكِنْ ذكره لأمرين : أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو - خَالِيٌّ لَمَّا يَشَاءُ وَفَاعِلٌ لَمَّا يُرِيدُ - أي الله تعالى ۖ والثاني التوطئة والتمهيد لقوله [أَوْ ادْعَاهُ التَّعْيِينَ] له نحو - وَهَابُ الْأُلُوفِ - أي السلطان [أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ] كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضَجَرٍ ، أَوْ سَامَةِ ، أَوْ فَوَاتِ فُرْصَةٍ ۖ أَوْ مَحَافِظَةٍ عَلَى وَزْنٍ أَوْ سَجْعٍ أَوْ قَافِيَةٍ ۖ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، كقول الصياد - غَزَالٌ - أي - هَذَا غَزَالٌ - وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل - جاء - وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل - رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ - أَوْ تَرَكَ نَظَائِرَهُ (٢) مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم

(١) كقول الأقيشر الأسدي في ابن عم له يهجو .

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وليس إلى داعي الندى بِسَرِيعٍ

(٢) الفرق بين هذا وما قبله أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا ولو لم يكن قياسيا ، وهذا بخلاف الثاني ، فإن الكلام الثاني فيه غير الأول ۖ ولا بد أن يكون الكلام الأول قياسيا ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سألوني في سـقامي كيف حال قـلتُ نضـو

(٢) وما المال والأهلون إلا ودائعُ ولا بد يوما أن تردّ الودائعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلْيَكُونَهُ الْأَصْلَ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لضعفِ
التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوْ النَّتِيئَةِ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،
أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ

[وأما ذكره] أى ذكر المسند اليه [فليكونه] أى الذكر [الأصل ولا مقتضى
للعُدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل] أى الاعتماد [على القرينة (١) أو للتنبية
على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير] وعليه قوله تعالى - أُوَلِّكَ عَلَى هَذِهِ
مِنْ رَحْمَتِ رَبِّهِمْ وَأُوَلِّكَ هُمْ الْمُنَافِقُونَ (٢) [أو إظهار تعظيمه] لكون اسمه عما يدل على التعظيم .

(٣) مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ ، حُمِدَتْ سِيرَتُهُ .

ففى الأول حذف المسند اليه لصيق المقام بضجر المتكلم . وتقدير الكلام
- أَنَا نُضَوِّ - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله
(وَلَا يَدْرِي مَا أَنْ تَرُدَّ الْوَدَائِعَ) للمحافظة على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه
كذلك للمحافظة على السجع .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .

(٢) لَنْ كُنْتَ قَدْ بَلَغْتَ عَنِّي وَشَايَةً لِمُلُوكِ الْوَائِي أَغْشَ وَأَكْذَبُ

(٣) وَأَيُّ رَأْيُ الْبَخْلِ يُزْرَى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يُقَالَ بِخِيلٍ

(١) وهذا عند خفائها ، كما نقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ

وَالَّذِي سَافَرَ عُمَرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعُمَرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال

تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الإشارة لزيادة الإيضاح والتقرير لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَانَتَهُ ، أَوْ التَّبَرُّكُ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازِهِ ، أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ
مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نحو - أمير المؤمنين حَاضِرٌ - [أو إهانتَهُ] أى إهانة المسند اليه ليكون اسمه مما يدل على
الاهانة ، مثل - السَّارِقُ اللَّئِيمُ حَاضِرٌ - [أو التبرُّكُ بِذِكْرِهِ] مثل - النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ [أو استِلْذَازِهِ] مثل - الْحَبِيبُ حَاضِرٌ [أو بسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب] أى فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا
يُظَالُ الْكَلَامُ مَعَ الْأَحْبَاءِ ، وَعَلَيْهِ [نحو] قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام

تطبيقات على الذكر :

(١) هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

(٢) فَعَبَّاسٌ يَصُدُّ الْخُطْبَ عَنَّا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارَا

(٣) وَلَئِنِّي لَخَلَّوْتُ تَعْرِبِي مَرَارَةً وَلَئِنِّي لَأَتَرَكَ لَمَّا لَمْ أَعُودْ

فذكر المسند اليه فى الاول للتسجيل على السامع حتى لا يتأقن له الإنكار ، وفى
الثانى لاستِلْذَازِ ذكره ، وفى الثالث لبسط الكلام فى مقام الفخر .

أمثلة أخرى :

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

وقال حافظ إبراهيم فى وصف الشمس :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فِى نَسَبِهَا هِيَ أُمُّ الْكَوْنِ وَالْكَوْنُ جَنِينُ

هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورُ مَعَا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالْإِضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ أَوْ الْخُطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[هِيَ عَصَايَ] أَوَّكَأَ عَلَيْهَا ، وقد يكون الذكر للتحويل ، أو التعجب ، أو الإشهاد في قضية ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار .

[وأما تعريفه] أى إيراد المسند إليه معرفة ، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير [فبالإضمار لأن المقام للتكلم] نحو - أَنَا ضَرَبْتُ [أَوْ الْخُطَابِ] نحو - أَنْتَ ضَرَبْتَ [أَوْ الْغَيْبَةِ] نحو - هُوَ ضَرَبَ - لتقدم ذكره إما لفظاً لتحقيقاً أو تقديرًا ، وإما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال ، وإما حكماً (١) .

(١) وهذه أمثلة ذلك على الترتيب - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أَيْ الْعَدْلُ ، فَلَمَنْ ثُلُثًا مَا تَرَكَ - أَيْ الْمَيْتَ - رَبَّهُ فَرَى

تطبيقات على التعريف بالإضمار :

(١) أَنَا الْمُرْعَى لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ فِي الشَّمْسِ لِلْقَاصِي وَاللِّدَانِي

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

ففي الأول عرف المسند إليه بضمير المتكلم لأن المقام للتكلم ، وفي الثاني خوطب به غير معين لأن ذلك الحكم لا يختص به شخص من المخاطبين دون غيره .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ لِيَّ أَحَبُّتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلٍّ فِيهَا حَذَارُ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَ كُلَّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعِلْمِيَّةِ لِإِحْضَارِهِ بَعِيْنَهُ فِي ذَهَبِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِ مُخْتَصِّ بِهِ ،

[وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ] وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ۖ لِأَنَّ وَضْعَ الْمَعَارِفِ عَلَى أَنْ تَسْتَعْمَلَ لِمُعَيَّنٍ ۖ مَعَ أَنَّ الْخُطَابَ هُوَ تَوْجِيهِ الْكَلَامِ إِلَى حَاضِرٍ [وَقَدْ يُتْرَكُ] الْخُطَابُ مَعَ مُعَيَّنٍ [إِلَى غَيْرِهِ] أَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ [لِيَعْمَ] الْخُطَابُ [كُلِّ مُخَاطَبٍ] عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ [نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ] لَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ - مُخَاطَبًا مُعَيَّنًا قَصْدًا إِلَى تَفْطِيحِ حَالِهِمْ [أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ] لِأَهْلِ الْمَحْشَرِ إِلَى حَيْثُ يَمْتَنِعُ خَفَاؤُهَا ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا رُؤْيَا دُونَ رَأْيٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ [فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ] أَى بِهَذَا الْخُطَابِ [مُخَاطَبٍ] دُونَ مُخَاطَبٍ ، بَلْ كُلٌّ مِنْ يَتَأَنَّى مِنْهُ الرُّؤْيَا فَلَهُ مَدْخَلٌ فِي هَذَا الْخُطَابِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - فَلَا يَخْتَصُّ بِهَا - أَى بِرُؤْيَا حَالِهِمْ مُخَاطَبٍ ۖ أَوْ بِحَالِهِمْ رُؤْيَا مُخَاطَبٍ ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ .

[وَبِالْعِلْمِيَّةِ] أَى تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ عِلْمَاءٍ ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ مَعَ جَمِيعِ مُشَخَّصَاتِهِ [لِإِحْضَارِهِ] أَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [بِعَيْنِهِ] أَى بِشَخْصِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُمْتِزًا عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ ، وَاحْتِزَّ بِهَذَا عَنْ إِحْضَارِهِ بِاسْمِ جَنْسِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ عَالِمٌ جَاءَنِي [فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً] أَى أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَاحْتِزَّ بِهِ عَنْ نَحْوِ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ رَأْسُ كَبِّ [بِاسْمِ مُخْتَصِّ بِهِ] أَى بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ هَذَا الْوَضْعِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَاحْتِزَّ بِهِ عَنْ إِحْضَارِهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ . أَوْ الْمُخَاطَبِ ۖ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ۖ وَالْمَوْصُولُ ۖ وَالْمَعْرُفُ

نَحْو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَرْتَعْظِمُ ، أَوْ إِهَانَةً ، أَوْ كُنْيَاةً ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيود الأخير مغلّب عما سبق ، وقيل : احتراز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [نحو قل هو الله أحد] فانه أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ لَهُ ، وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئى ، وفيه نظر لأننا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لا إله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله إسماً لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد ، لأن الكلى من حيث إنه كلى يحتمل الكثيرة [أو تعظيم أو إهانة] كما في الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَكَبَ عَلَى ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ [أو كناية] عن معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو هَبٍّ فَعَلَ كَذَا - كناية عن كونه جهنمياً بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافى ، لأن معناه مُلَازِمُ النَّارِ وَمُلَابِسُهَا ، ويلزمه أنه جهنمى ، فيكون انتقالاً من المألوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف في الكناية ، وقيل في هذا المقام : إن الكناية كما يقال - جَاءَ حَاتِمٌ - ويراد به لازمه (٢) أي جَوَادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال - رَأَيْتُ أَبَا هَبٍّ ، أى جهنمياً ، وفيه (١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداءً في ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كناية .

أَوْ لِيَهَامُ اسْتِلْذَاهُ ،

نظر لأنه حيثئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيحي . ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ كَذْبًا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُوجَهْلٍ فَعَلَ كَذْبًا - كناية عن الجهنمي . ولم يقل به أحد ، وما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر [أو ليهام استلذاه] أي وَجَدَانِ الْعِلْمِ لَذِيذًا ، نحو قوله .
بِاللَّهِ يَاطِيَّاتِ الْقَاعِ قُلُوبَ لَنَا لَيْلَى مَنكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام . والمسند اليه فيه ابلي . وهو اسم مستلذ له . وقيل إن البيت لمجنون ليلي .
تطبيقات على التعريف بالعلية :

(١) أَبُومَالِكٍ قَاصِرٌ فَقْرَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غَنَاهُ

(٢) - قوله تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

ففي الأول عرف المسند اليه بالعلية لاحتضاره باسمه المختص به . وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأني له إنكاره .

أمثلة أخرى :

(١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قَتَالَهُمْ حَتَّى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُزَبَدٍ

(٢) - قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) .

أَوْ التَّبَرُّكُ بِهِ .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لَعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِكَ -
الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،
نَحْوُ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[أَوْ التَّبَرُّكُ بِهِ] نَحْوُ - اللَّهُ الْهَادِي ، وَ مُحَمَّدٌ الشَّافِعِيُّ [أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ] كَالْتِفَاؤِ ، وَالتَّطْبِيرِ ،
وَالتَّسْجِيلِ عَلَى السَّامِعِ ، وَغَيْرِهِ ، بِمَا يَنْسَبُ اعْتِبَارُهُ فِي الْأَعْلَامِ .

[وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ] أَيْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِإِيرَادِهِ اسْمَ مَوْصُولٍ [لَعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ
بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ كَقَوْلِكَ الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ] وَلَمْ يَتَعَرَّضِ
الْمُصَنِّفُ لِمَا لَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَوْ لِكُلَيْهِمَا عِلْمٌ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لِقَلَّةِ جَدْوَى مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ [أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ
بِالْإِسْمِ] أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ [أَيْ تَقْرِيرِ الْفَرْضِ الْمُسَوَّقِ لَهُ الْكَلَامَ ، وَقِيلَ تَقْرِيرُ الْمُسْنَدِ ،
وَقِيلَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ] نَحْوُ وَرَأَوْدَتُهُ [أَيْ يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالْمَرَاوِدَةُ مِفَاعِلَةٌ مِنْ - رَأَدَ
يَرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وَكَأَنَّ الْمَعْنَى - خَادَعْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَفَعَلْتَ فِعْلَ الْخَادِعِ لِصَاحِبِهِ هُنَا
الشَّيْءَ الَّذِي لَا يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ بَدَنِهِ ، يُخَالِ عَلَيْهِ أَنْ يَغْلِبَهُ وَيَأْخُذَهُ مِنْهُ ، وَهِيَ عِبَارَةٌ
عَنِ التَّمَحَلِّ لِمَوَاقِعَتِهِ لِإِيَّاهَا ، وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ [الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ] مُتَعَلِّقٌ
بِرَأَوْدَتِهِ ، فَالْفَرْضُ الْمُسَوَّقُ لَهُ الْكَلَامُ نِزَاهَةُ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَطَهَارَةُ ذَيْلِهِ
وَالْمَذْكُورُ أَدْلُ عَلَيْهِ مِنْ - امْرَأَةُ الْعَزِيزِ أَوْ زَلِيخَا - لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي بَيْتِهَا وَتَمَكَّنَ مِنْ
نَيْلِ الْمَرَادِ مِنْهَا وَلَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَايَةً فِي النِّزَاهَةِ ، وَقِيلَ هُوَ تَقْرِيرٌ لِلْمَرَاوِدَةِ (١) لِمَا فِيهِ

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْهُمْ إِبْرَاهِيمَ إِخْوَانَكُمْ * يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تَصْرَعُوا
 أَوِ الْإِيمَاءَ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفة ، وقيل تقرير للمسند إليه لا مكان وقوع الإبهام
 والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،
 وظنى أنها مثال لها ولاستيجان التدرج بالاسم (١) وقد بينته في الشرح [أو
 التفخيم] أى التعظيم والتحويل [نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم] فان في هذا الإبهام
 من التفخيم ما لا يخفى [أو تنبيهه المخاطب على الخطأ * نحو - إن الذين ترونهم] أى
 تظنونهم [إخوانكم * يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا (٢)] أى تهلكوا أو تصابوا
 بالحوادث ، فقيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك - إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِيَّ
 [أو الإيماء] أى الإشارة [إلى وجه بناء الخبر] أى إلى طريقه * تقول - عملت هذا العمل
 على وجه عملك وعلى جهته * أى على طرزه وطريقته * يعنى - تَأْتِي بالموصول والصلة
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمدح
 والذم * وغير ذلك [نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي] فان فيه إيماءً إلى أن الخبر
 الْمُنْبِئُ عليه أمر من جنس العقاب والاذلال * وهو قوله تعالى [سيدخلون جهنم داخرين]
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعله والسبب *
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طلب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن الطيب من الشعراء
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - إخوانكم - والغليل الحقد

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِضِ بِالتَّعْظِيمِ لَشَأْنِهِ ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانَهُ أَعْزُ وَأَطْوَلُ
 أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ • وَقَدْ يَجْعَلُ
 ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ثُمَّ إِنَّهُ] أي الإيحاء إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما
 سبق إلى بعض الأوهام [ربما جعل ذريعة] أي وسيلة [إلى التعريض بالتعظيم لشأنه]
 أي لشأن الخبر [نحو - إن الذي سمك السماء] أي رفع [السماء] ببنى لنا بيتا [أراد به الكعبة ،
 أو بيت الشرف والمجد] دعائمه أعز وأطول (١) [من دعائمه كل بيت ، ففي قوله - إن
 الذي سمك السماء - إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من
 له ذوق سليم • ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته • ليكون له فعل من رفع السماء التي لا بناء
 أعظم منها وأرفع [أو] ذريعة إلى تعظيم [شأن غيره] أي غير الخبر [نحو - الذين
 كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين] ففيه إيحاء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبغي عن الحية
 والخسران • وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن
 الخبر ، نحو - إِنَّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَدَّفَ فِيهِ - أو لشأن غيره ، نحو -
 إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ [وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر] أي جعله محققا
 ثابتا • نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتُ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غُولُ (٢)

(١) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخر فيها على جرير ببيته في تميم ، ولهذا - يكون حمل
 البيت على بيت الشرف والمجد أولي من حمله على الكعبة (٢) هو لعبد بن الطيب ، وكوفة

وبالإشارة لتمييزه أَكْلَ تَمْيِيزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ .

فان في ضَرْبِ البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره ، حتى كأنه يرهان عليه . وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود في مثل - إن الذي سمك السماء - إذ ليس في رَفْعِ الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً ، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر .

[وبالإشارة] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم [إشارة] لتمييزه [أى المسند إليه] [أَكْلَ تَمْيِيزٍ] لغرض من الأغراض [نحو - هذا أبو الصقر فرداً] نصب على المدح أو الحال [فى محاسنه] .

الجند هى مدينة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت . والغول حيوان خرافى . ويطلق أيضاً على الداهية .

تطبيقات على التعريف بالموصولية :

(١) مَضَى بِهَامَا مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الرَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ

(٢) إِنَّ الَّذِى الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تَوْنُسُهُ الرَّحْمَةُ فِي الْحُسْنِ

ففى الاول عرف المسند اليه بالموصولية لافادة التفتيح . وفى الثانى للإيماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحاً للحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِى حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

(٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِى كَمَا أَهْوَى

أَوْ التَّعْرِضُ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئَنِي بِمَنْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا بِاجْرِيرِ الْمَجَامِعِ

أَوْ بَيَانُ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبَعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَلِكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيرُهُ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُنَّكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبَعْدِ ، نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ،

مَنْ نَسَلَ شَيْئَانِ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّالِمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية . لأن فقد العز في الحضرة [أَوْ التَّعْرِضُ بِغَاوَةِ السَّامِعِ] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كَقَوْلِهِ :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئَنِي بِمَنْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا بِاجْرِيرِ الْمَجَامِعِ (٢)

أَوْ بَيَانُ حَالِهِ [أَيْ الْمُسْتَدِلُّ بِهِ] فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبَعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ كَقَوْلِكَ - هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَلِكَ زَيْدٌ [وَأَخَّرَ ذِكْرَ التَّوَسُّطِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ تَحَقُّقِ الطَّرْفَيْنِ ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْمُبَاحِثِ تَنْظُرُ فِيهَا اللَّغَةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مِثْلًا لِلْقُرْبِ ، وَذَلِكَ لِلتَّوَسُّطِ ، وَذَلِكَ لِلْبَعْدِ ، وَعَلِمَ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا أُريدَ بَيَانُ قُرْبِ الْمُسْتَدِلِّ إِلَيْهِ يُؤْتَى بِهَذَا ، وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ الْحَكْمُ عَلَى الْمُسْتَدِلِّ إِلَيْهِ الْمَذْكُورِ الْمَعْبُودِ

عَنْهُ بِشَيْءٍ يَوْجِبُ تَصَوُّرَهُ عَلَى أَيْ وَجْهِه كَانِ (٣)] أَوْ تَحْقِيرُهُ [أَيْ تَحْقِيرِ الْمُسْتَدِلِّ إِلَيْهِ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُنَّكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبَعْدِ نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ] تَنْزِيلًا لِبَعْدِ

(١) هُوَ ابْنُ الرَّومِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ فِي مَدْحِ أَبِي الصَّقَرِ الشَّيْبَانِيِّ ، وَالضَّالِّ

شَجَرُ السَّدرِ الْبَرِّىُّ ، وَالسَّالِمُ شَجَرُ ذُو شَوْكٍ (٢) هُوَ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ - فَجِئَنِي

لِلتَّعْجِيزِ . وَإِنَّمَا كَانَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ تَعْرِضُ بِغَاوَتِهِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ آبَاءُ الْفَرَزْدَقِ

وَهُمْ غَائِبُونَ لَا يَحْسُونَ (٣) هَذَا تَكْلَفٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَعْنَى أَصْلِي لَا ثَانَوِي .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْبَعْدِ كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا]
تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة . ولفظ ذلك صالح
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى . وكثيراً ما يذكّر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ،
لأن المعنى غير مدرك بالحس فيكأنه بعيد (١) [أَوْ لِلتَّنْبِيهِ] أى تعريف المستند اليه بالاشارة
للتنبيه [عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ] أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار
إليه ، يقال - عَقِبَهُ فُلَانٌ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ . ثُمَّ تُعَدِّيهِ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فإن ذلك
إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريباً في قوله - (ذَلِكَ بَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَعْرَهَا يَمِينُهَا أَبْعَلَى هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعَسِ

قَوْلُهُ تَعَالَى - (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ) .

عرف المستند اليه بالاشارة فى الاول لافادة التحقير ، وفى الثانى لافادة التعظيم
أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى (وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَتَخَذُونَكَ إِلَّا هُزُوءًا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)

(٢) أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا حَسَنًا بَنَوْا وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْنَى نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنِي . أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَلَبْتَ كَالَّذِي وَهَبْتَ لَهَا ،

عَقَبَتْهُ بِالشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتَ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ . وَهَذَا ظَهَرَ فساد ما قيل : إِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعَلِ اسْمَ الإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْصَافٍ [عَلَى أَنَّهُ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ [جَدِيرٌ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ [مِنْ أَجْلِهَا] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٍ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ [نَحْوُ] (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) - إِلَى قَوْلِهِ [أَوْلَيْكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَيْكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ] عَقَبَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ - (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ . وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ . وَغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ تَنْبِيْهِهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحَقُّأُ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَ أَوْلَيْكَ . وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهُدَى عَاجِلًا ، وَالْفَوْزَ بِالْفَلَاحِ آجِلًا . مِنْ أَجْلِ انْتِصَافِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[وَبِاللَّامِ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ (١) [لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْنَى] أَيْ إِلَى حِصَّةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْنُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ فَلَنَا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَاقْتَبَهُ . وَذَلِكَ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كُنْيَةً [نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنِي - أَيْ لَيْسَ] الذِّكْرُ [الَّذِي طَلَبْتَ] امْرَأَةُ عِمْرَانَ [كَالَّذِي] أَيْ كَالْإِثْنِي الَّذِي [وَهَبْتَ] تِلْكَ الْإِثْنِي [لَهَا] أَيْ لَامْرَأَةِ عِمْرَانَ ، فَلَا تُثْنِي إِشَارَةً إِلَى مَا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنَّ الْمَعْرِفَ أَلْ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا .

أَوْ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لَوَاحِدٍ
بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ . وَهَذَا فِي
الْمَعْنَى كَالنَّكْرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) - ولكنه ليس بمسند إليه ■ والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره
كنائية في قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فان لفظة ما - وإن كان يعم
الذكور والاناث ■ لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس - إنما كان
للذكور دون الاناث ■ وهو مسند اليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب
به ، نحو - خَرَجَ الْأُمَيْرُ - إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد [أو] للإشارة [إلى نفس
الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقَوْلِكَ الرجل
خير من المرأة] .

[وقد يَأْتِي] المعروف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الافراد [باعتبار عهديته في
الذهن] لمُطَابَقَةِ ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فَرْدٍ مَوْجُودٍ من الحقيقة باعتبار كونه معبودا في الذهن
وَجُزْئِيًّا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لإياها ، كما يطلق الكُلُّ الطَّبِيعِي (٣) على كل جزئي
من جزئياته ■ وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من
حيث هي بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها [كقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ - حيث لا عهد] في الخارج ، ومثله قوله تعالى
(وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَ الذَّنْبُ) [وهذا في المعنى كالنكرة] وإن كان في اللفظ يجري عليه

(١) لأنه اسم ليس (٢) يشير إلى أن هذا هو القسم الثاني من لام الحقيقة ، وتسمى
اللام فيه لام العهد الذهني ، وتسمى في القسم الأول لام الجنس ، وتسمى في القسم
الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالنكرة - لما بينهما من تَفَاوُتٍ ما ۖ وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ۖ وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والآن كل فيما مر ، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ۖ وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ۖ وليكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة ۖ كقوله : « ولقد أمر على اللّيم يسبني » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ بِاللَّامِ الْمُشَارِ بها إلى الحقيقة [الاستغراق نحو- إن الإنسان لفي خسر] أشير باللام إلى الحقيقة ۖ لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ۖ بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حَمَلَ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يأتي ، وقد يفيد - عائد إلى المعرفة باللام المشار بها إلى الحقيقة ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، ليميز (٣) عن أسماء الأجناس النكرات ۖ مثل - الرُّجْعَى ، ورُجْعَى - وإذا (١) هو لَعْمِيرَةُ بن جابر الحنفي من قوله :

ولقد أمرَ على اللّيم يسبني ففضيتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التانيث ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فامضى للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبني - فهو جملة في محل جر صفة البجور قبله ، ولا يعرب جالا منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المعرفة .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،
وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بِلَدِّهِ أَوْ مَمْلَكَتِهِ .

وَأَسْتَفْرَاقُ الْمَفْرَدِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةٍ - لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازهِ عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصّة معيّنة من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فليتنامل .

[وهو] أى الاستفراق [ضربان حقيقى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناولهُ اللفظ بحسب اللغة [نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفى] وهو أن يراد كل فرد بما يتناولهُ اللفظ بحسب مُتَقَاوِمِ الْعُرْفِ [نحو - جمع الأمير الصاعّة - أى صاعّة بِلَدِّهِ أَوْ [مملكته]] لانه المفهوم عرفاً لا صاعّة الدنيا ، قيل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستفراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً مما يأتى للاستفراق ، نحو - أكرم الذين يأتونك إلا زبداً ، وأضرب القائمين إلا عمراً .

[واستفراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استفراق المثنى والجموع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [بدليل صحة لا رجال فى الدار إذا كان فيها

(١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لانه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما فى المثال -

جمع الأمير الصاعّة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلَ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الاسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مُجَرَّدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ
لَا بِمَجْمُوعِ الْإِفْرَادِ ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لارجل] فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ■ وهذا في
النكرة المنفية مُسَلَّمٌ ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعروف بلام الاستغراق
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ■ ودل عليه
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ■ أجاب عنه بقوله [ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم]
لأن الحرف [الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف] إنما يدخل عليه [أي
على الاسم المفرد حال كونه] مجردا عن [الدلالة على] معنى الوحدة [وامتناع
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشا كل اللفظي] [ولأنه] أي المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق [بمعنى كل فرد لا بمجموع الأفراد (١)] ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع

(١) وعلى هذا الجواب الثاني لا تنافي الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ■ لأنه
على طريق البدل ، فيقيان معا بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْحُلُّ كَأَمَّا يُبْدَى لِي ضِمَّاؤُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهِمَا مَعَ الْكِبَرِ
(٢) - قوله تعالى - (وَالْعَصْرِ) إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

فاللام في الأول - الحل - للجنس ، واللام في الآية للاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٌ ، نَحْوُ :

هُوَ أَيْ مَعَ الرِّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ .

أَوْ لِتَضَمُّنِهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهُمَا ، كَقَوْلِكَ -
عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاه الأَخْفَشُ في نحو - أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرَ وَالدِّرْهَمُ الْبَيْضُ .
[وبالإضافة] أي تعريف المسند اليه بالإضافة إلى شيء من المعارف [لأنها] أي
الإضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هوأي] أي مهوئي ■
وهذا أخصر من - الذي أهواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السَّامَةِ ■ لكونه في السجن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانيين مصعد] أي
مُصْعِدٌ ذَاهِبٌ فِي الْأَرْضِ ، وَتَمَامُهُ :

جَنِيبٌ وَجُنَّتَانِي بِمَكَّةَ مُؤْتَقٌ

الجَنِيبُ المَجْنُوبُ الْمُسْتَتَبِعُ ، وَالْجُنَّتَانِ الشَّخْصُ ، وَالْمُؤْتَقُ الْمَقِيدُ ، وَلَفْظُ الْبَيْتِ خَبَرٌ
وَمَعْنَاهُ تَأَسَّفٌ وَتَحَسُّرٌ [أَوْ لِتَضَمُّنِهَا] أي لِتَضَمُّنِ الْإِضَافَةِ [تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ
الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهُمَا كَقَوْلِكَ] فِي تَعْظِيمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ [عَبْدِي حَضَرَ] تَعْظِيمًا لَكَ بِأَنَّ لَكَ
عَبْدًا [أَوْ] فِي تَعْظِيمِ الْمُضَافِ [عَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ] تَعْظِيمًا لِلْعَبْدِ بِأَنَّهُ عَبْدُ الْخَلِيفَةِ [أَوْ]
فِي تَعْظِيمِ غَيْرِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ [عَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي] تَعْظِيمًا لِلْمَتَكَلِّمِ بِأَنَّ عَبْدَ

أَمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (الَّذِي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجَهُ أَمْهَاتُهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ اللَّبَّاءُ بٌ وَسَائِرُ النَّاسِ النَّفَائِهِ

أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ - وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .
وَأَمَّا تَسْكِيرٌ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه . وهذا معنى قوله - أو غيرها [أو] لتضمنها [تحقيراً] للمضاف [نحو ولد الحجام حاضر] أو المضاف اليه نحو - ضَارِبُ زَيْدٍ حَاضِرٌ - أو غيرها نحو - وَلَدُ الْحَجَّامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر . نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا - أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[وأما تسكيره] أى تسكير المسند اليه [فللأفراد] أى لا قصد إلى فرد بما يقع عليه

(١) وهذا كالتصريح بالذم للمسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب . كما في قول الشاعر :

قَوْسِي هُمْ قَتَلُوا أُمَّيْمَ أَخِي فَازَا رَمَيْتُ يَصِيبُنِي سَهْمِي
فلم يصرح بأسمائهم اتقاء لفرتهم منه ، وبعدا عن التصريح بذهمهم .
تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَانَهُمْ اسْوَدَّ لَهَا فِي غَيْلٍ خَفَانٍ أَشْبَلُ

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)

فلاضافة في الأول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثاني لتعظيم شأن المضاف .

أمثلة أخرى :

(١) أَبُوكَ حَبَابٌ سَارِقٌ الضَّيْفُ بُرْدُهُ وَجَدَى يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمُجْنُونٌ) .

نَحْوُ - وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوْ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ، أَوْ التَّعْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ : لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعَرَفِ حَاجِبٌ : أَوْ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ - إِنَّ لَهُ لَبَلًا وَإِنْ لَهُ لَغَنَمًا ، أَوْ التَّقْلِيلِ نَحْوُ - وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية] أى للقصد إلى نوع منه [نحو - وعلى أبصارهم غشاوة] أى نوع من الاغشية ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى ، وفي المفتاح أنه للتعظيم ■ أى غشاوة عظيمة [أو التعظيم أو التحقير كقوله (١) له حاجب] أى مانع عظيم [فى كل أمر يشينه] أى يعيبه [وليس له عن طالب العرف حاجب] أى مانع حقير فكيف بالعظيم [أو التأكيد كقولهم - إن له لابلا ■ وإن له لغنما . أو التقليل نحو - ورضوان من الله أكبر] والفرق بين التعظيم والتأكيد أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتأكيد باعتبار الكميات (١) البيت لابن الطمجان حنظلة بن الشرقى هولى بن أبى السمط من الشعراء المخضرمين .

تطبيقات على تكرار المسند اليه :

(١) وَلِلَّهِ مَنَى جَانِبٌ لَا أَضْيَعُهُ وَلِلَّهِ مَنَى وَالْخَلَاةَ جَانِبٌ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عَدَادَ لَهَا وَلَيْسَ يُكْشَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند اليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره • وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التأكيد .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الْجُيُوبَ عَمَائِلُ وَبَكَتَكَ بِالْدَمْعِ أَهْلُ تُونِ غَوَانِ

وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّنْكِيرِ نَحْوُ - وَإِنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُوو عَدَدٍ
كَثِيرٍ وَآيَاتٍ عَظَامَ ، وَمِنْ تَنْكِيرٍ غَيْرِهِ لِلْأَفْرَادِ أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ۖ وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوُ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوُ
إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقا كما في الابل ۖ أو تقديرًا كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ۖ
وللاشارة إلى أن بينهما فرقا قال [وقد جاء] التَّنْكِيرِ [للتعظيم والتَّنْكِيرِ نَحْوُ - وَإِنْ
يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ] من قبلك [أَيْ ذُوو عَدَدٍ كَثِيرٍ] هذا ناظر إلى التَّنْكِيرِ
[و] ذُوو [آيَاتٍ عَظَامَ] هذا ناظر إلى التعظيم ۖ وقد يكون للتحقير والتقليل معا ۖ
نَحْوُ - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أَيْ حَقِيرٌ قَلِيلٌ .

[ومن تَنْكِيرٍ غَيْرِهِ] أَيْ غَيْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [لِلأَفْرَادِ أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ] أَيْ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الدَّوَابِّ مِنْ نَظْفَةٍ مُعَيَّنَةٍ هِيَ نَظْفَةُ أَبِيهِ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ ۖ
أَوْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّوَابِّ مِنْ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمِيَاهِ ، وَهُوَ نَوْعُ النَّظْفَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ
بِذَلِكَ النَّوْعِ مِنَ الدَّابَّةِ [و] مِنْ تَنْكِيرٍ غَيْرِهِ [لِلتَّعْظِيمِ نَحْوُ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ] أَيْ حَرْبٍ عَظِيمٍ [وَلِلتَّحْقِيرِ نَحْوُ - إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا] أَيْ ظَنًّا حَقِيرًا ضَعِيفًا ۖ
إِذَا الظَّنُّ مِمَّا يَقْبَلُ الشَّدَّةَ وَالضَّعْفَ ، فَالْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ هُنَا لِلنَّوْعِيَّةِ لَا لِلتَّأَكِيدِ ۖ وَهَذَا
الاعتبار صحيح وقوعه بعد الاستثناء مُقَرَّرًا مَعَ امْتِنَاعِ نَحْوُ - مَا ضَرَبْتَهُ إِلَّا ضَرْبًا - عَلَى
أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ لِلتَّأَكِيدِ ۖ لِأَنَّ مَصْدَرَ - ضَرَبْتَهُ - لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الضَّرْبِ ۖ وَالْمُسْتَنْتَفَى
مِنْهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّدًا يَحْتَمِلُ الْمُسْتَنْتَفَى وَغَيْرَهُ ۖ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا أَنْ التَّنْكِيرِ الَّذِي فِي
مَعْنَى الْبَعْضِيَّةِ يَفِيدُ التَّعْظِيمَ فَكَذَلِكَ صَرِيحُ لَفْظَةِ الْبَعْضِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَرَفَعَ
بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ - أَرَادَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ۖ فَقِيَ هَذَا الْإِبْهَامَ مِنْ تَفْخِيمِ فَضْلِهِ

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلَا كَوْنَهُ مُبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ
 الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :
 الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
 أَوْ مُخَصَّصًا

وإعلام قدره ما لا يخفى .

[وأما وصفه] أى وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع
 المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله - وأما بيانه -
 وأما الابدال منه - أى وأما ذكر النعت له [فلكونه] أى الوصف بمعنى المصدر
 والأحسن أن يكون بمعنى النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه
 الآخر على ما سيجيء فى البديع (١) [مبينا له] أى للمسند إليه [كاشفا عن معناه]
 كقولك - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله [فإن هذه الأوصاف
 بما يوضح الجسم ويقع تعريفا له [ونحوه فى الكشف] أى مثل هذا القول فى كون
 الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه] قوله

الآلمعى الذى يظن بك الظ ن كان قد رأى وقد سمعا (٢)

فإن الآلمعى معناه الذى المتوقد ، والوصف بعده ما يكشف معناه ويوضحه ،
 لكنه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّاحَةَ وَالنَّجْدَ دَةً وَالْبَرَّ وَالنَّقْيَ جُمَعَا (٣)

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعنى (٤) [أو] لكون الوصف [مخصصا]

(١) لأنه من الاستخدام المحدود من المحسنات البديعية (٢) هولاءوس بن حجر من
 شعراء الجاهلية (٣) هو تأكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة آيات :

أَوْدَى فَلَا تَنْفَعُ الْأَشَاحَةُ مِنْ أَمْرِ لَمَرَةٍ يُحَاوِلُ الْبُدْعَا

نحو - زيد التاجر عندنا || أو مدحا أو ذما ، نحو - جامنى زيد العالم أو الجاهل
حيث يتعين الموصوف قبل ذكره || أو تأكيذا ، نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما
وأما تأكيده فللتقرير

للمسند اليه || أى مقلا اشتراك أو رافعا احتماله ، وفى عرف النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك فى التكرات || والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى
المعارف [نحو - زيد التاجر عندنا] فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره
[أو] لكون الوصف [مدحا أو ذما نحو - جامنى زيد العالم أو الجاهل - حيث
يتعين الموصوف] أعنى زيدا [قبل ذكره] أى ذكر الوصف || وإلا لكان
الوصف مخصصا [أو] لكونه [تأكيدا نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما] فإن لفظ
الأمس مما يدل على الدبور || وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره || كقوله
تعالى - (وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطائر -
بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا
الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما تأكيده] أى توكيد المسند اليه [فللتقرير] أى تقرير المسند اليه || أى تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع الذكر فى سياق النفي || ولكنه يجوز أن
يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فنفي الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالوصف :

(١) إلهى عبدك العاصى اتاكأ مقرأ بالذنوب وقد دعاكأ

(٢) لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر

فوصف المسند اليه فى البيت الأول بقوله - العاصى - لقصد الترحم ، وفى الثانى

بقوله - الذين هم سم العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

مفهومه ومدلوله : أَعْنَى جَعْلُهُ مُسْتَقْرًا مُحَقَّقًا ثَابِتًا بِحَيْثُ لَا يُظَنُّ بِهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - إِذَا ظَنَّ الْمُتَكَلِّمُ غَفْلَةَ السَّامِعِ عَنْ سَمَاعِ لَفْظِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ عَنْ حَمْلِهِ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ تَقْرِيرُ الْحُكْمِ : نَحْوُ - أَنَا عَرَفْتُ - أَوْ الْمُحْكَمُ عَلَيْهِ نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِي أَوْ لَا غَيْرِي - وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ (١) وَتَأْكِيدِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ لِتَقْرِيرِ الْحُكْمِ قَطْ ، وَسَيُصْرَحُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا [أَوْ لِدَفْعِ تَوْهْمِ التَّجَوُّزِ] أَيْ التَّكَلُّمِ بِالْمَجَازِ : نَحْوُ - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - لَثَلَا يَتَوْهَمُ أَنَّ إِسْنَادَ الْقَطْعِ إِلَى الْأَمِيرِ بِمَجَازٍ ، وَإِنَّمَا الْقَاطِعُ بَعْضُ غُلْدَانِهِ [أَوْ] لِدَفْعِ تَوْهْمِ [السَّهْوِ] نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - لَثَلَا يَتَوْهَمُ أَنَّ الْجَائِيَّ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ زَيْدٌ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ [أَوْ] لِدَفْعِ تَوْهْمِ [عَدَمِ الشُّمُولِ] نَحْوُ - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - لَثَلَا يَتَوْهَمُ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَجِئْ . إِلَّا أَنَّكَ لَمْ تَعْتَدِ بِهِمْ ، أَوْ أَنَّكَ جَعَلْتَ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ مِنْ الْبَعْضِ كَالْوَاقِعِ مِنَ الْكُلِّ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِكَ - بَنُو فُلَانٍ قَتَلُوا زَيْدًا ، وَإِنَّمَا قَتَلَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ .

(١) وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَأْكِيدِ الْحُكْمِ أَوْ تَأْكِيدِ التَّخْصِيسِ عَلَى مَا سَبَقَ .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالتوكيد :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

(٢) فِدَاكَ حَتَّى خَوَّلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

التوكيد فيها لدفع توهم عدم الشمول .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلَا يُضَاحَهُ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقَكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلَزِيْذَةُ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ .

[وأما بيانه] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فلايضاحه باسم مختص به نحو .
قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح || لجواز أن يحصل الايضاح من
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به || كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يجيء عطف البيان
لغير الايضاح كما فى قوله تعالى (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) ذكر
صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للايضاح كما
تجىء الصفة لذلك .

[وأما الابدال منه] أى من المسند اليه [فلزيادة التقرير] من إضافة المصدر إلى
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتتان صاحب
المفتاح حيث قال فى التأكيد - للتقرير - وههنا - لزيادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن
نسكته لطيفة وهى الايما . إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة ||
والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا || بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير
والتحقيق [نحو جاءني أخوك زيد] فى بدل الكل . ويحصل التقرير بالتكرير [وجاءني

(١) هو للناطقة الذيباني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر || والواو فى قوله - والمؤمن -
للقسم || وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ آتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَ سِوَا إِلَى يَدَيَّ

والغبل والسند موضعان فى جانب الحرم فهما ماء .

الْقَوْمَ أَكْثَرُهُمْ وَسَلَبَ زَيْدَ ثَوْبِهِ :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلْتَفْصِيلُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم [في بدل البعض] وسلب زيد ثوبه [في بدل الاشتغال ، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور] أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الطرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له . وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبنى زيد - إذا أعجبك عليه ، بخلاف - ضربت زيدا - إذا ضربت حمارة . ولهذا صرحوا بأن نحو - جاءنى زيد أخوه - بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة . ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير . ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١) [وأما العطف] أي جعل الشئ معطوفاً على المسند إليه [فلتفصيل المسند إليه مع

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن في العطف ببل ، نحو قوله :

أَلْمَعَ بَرْقٌ سَرَى أَمْ ضَوْءٌ مُصْبِحٍ أَمْ ابْتَسَامَتُهُا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) .

(٢) بلغنا السماءَ مجدناً وسناؤناً ولنا لندجو فوق ذلك مظهرأ

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المسند إليه بدل اشتغال . وفي الثاني لفظ - مجدناً - بدل اشتغال أيضاً . لزيادة التقرير والإيضاح .

اَخْتَصَارٌ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ ۥ اَوِ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ۥ نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ
فَعَمْرُوهُ اَوْ سَمِعَ عَمْرُوهُ اَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو [فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير
دلالة على تفصيل الفعل بأن المحييين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز
بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند
اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز
عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ۥ إذ ليس فيه دلالة على
تفصيل المسند اليه ۥ بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الاول ، نص عليه الشيخ
في دلائل الاعجاز [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا
ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [كذلك] أى مع اختصار ۥ واحترز بقوله -
كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده يوم أو سنة [نحو جاءني زيد فعمر ، أو
ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد] فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل
على التعقيب من غير تراخٍ ۥ وثم على التراخي ۥ وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في
الذهن من الاضعف إلى الاقوى أو بالعكس ۥ فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه
بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ۥ ولا يشترط
فيها الترتيب الخارجى (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لى حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلَىٰ بِأَنِّي فَاجِرٌ ۖ لِنَفْسِ تُقَاها أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أَوْ رَدَّ السَّامِعَ إِلَى الصَّوَابِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ صَرَفَ الْحُكْمَ إِلَى آخَرٍ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو وَمَا جَاءَنِي عَمْرُو بَلْ زَيْدٌ .

أو لتفصيلهما معا ، قلت فرَّقُ بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون مقصودًا منه . وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا ، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله ، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام . ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما . وإنما سيق الكلام لبيان أن بجيء أحدهما كان بعد الآخر . فليتمَّمل . وهذا البحث بما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه [أو رد السامع] عن الخطأ في الحكم [إلى الصواب نحو - جاءني زيد لا عمرو] لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد . أو أنهما جاءاك جميعا ، ولكن أيضا للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفي الشبهة ، حتى إن نحو - ما جاءني زيد لكن عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو . لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا [أو صرف الحكم] عن محكوم عليه [إلى] محكوم عليه [آخر نحو - جاءني زيد بل عمرو] أو ما جاءني عمرو بل زيد [فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع . ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لأن ينفي عنه

(٣) عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلًّا فُقَامَهَا بِنَى تَابَدَ غَوْلًا فَرَجَامَهَا

فَدَافِعَ الرِّيَّانَ عُرِّي رَسْمَهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَنَ الْوُحَى سَلَامَهَا

عطف المسند إليه بالوار في الأول لأجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني لإفادة الإبهام والتلطف مع محبوبته ، وبالفاء في الثالث لأجل تفصيل المسند مع الاختصار .

أَوِ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .
وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلِنُخْصِصَهُ بِالمُسْنَدِ .

الحكم قطعاً خلافاً لبعضهم . ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر . وكذا في المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُتَحَقِّقِ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمراً لم يجرى . وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال . أو مجيئه محقق . كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمراً جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أي إبقاعه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أو للابهام نحو قوله تعالى (وَأَنَّا أَكُومٌ لَّعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) أو للتخيير أو للإباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وأما فصله] أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل . وإنما جمعه من أحوال المسند إليه لأنه يقترب به أولاً . ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فلنخصيصه] أي المسند إليه [بالمسند] يعني لقصر المسند على المسند إليه (١) لأن معنى قولنا - زيد

(١) فتكون الباء في قوله - فلنخصيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَّاقُ ذُرُّوهُ الْقُوَّةُ الْمَتِينُ) :

(٢) وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِكُونَ ذِكْرُهُ أَهْمٌ ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعَدُولِ عَنْهُ ،
وِإِمَّا لِتَمَكُّنِ الْخَبَرِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أَنْ الْقِيَامَ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَمْرٍو ، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ - فَلْتَخْصِيصُهُ
بِالْمُسْنَدِ - مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِمْ - خَصَّصْتُ فَلَانَا بِالذِّكْرِ - أَيْ ذَكَرْتَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَأَنَّكَ
جَعَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ مُخْتَصًا بِالذِّكْرِ ، أَيْ مُفْرَدًا بِهِ ، وَالْمَعْنَى هُنَا جَعَلَ الْمُسْنَدَ
إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ مَا يَصِحُّ اتِّصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مُخْتَصًا بِأَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْمُسْنَدُ ، كَمَا يُقَالُ فِي
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ - مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَلَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ .

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فَلِكُونَ ذِكْرُهُ أَهْمٌ] وَلَا يَكْفِي فِي التَّقْدِيمِ
مَجْرَدُ ذِكْرِ الْأَهْتِمَاءِ ۖ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ الْأَهْتِمَاءَ مِنْ أَيْ جِهَةٍ وَبِأَيِّ سَبَبٍ ، فَلِذَا
فَصَلَهُ بِقَوْلِهِ [إِمَّا لِأَنَّهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [الْأَصْلُ] لِأَنَّهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ۖ وَلَا بُدَّ
مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَقَصِدُوا أَنْ يَكُونَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا مُقَدِّمًا [وَلَا مُقْتَضَى لِلْعَدُولِ
عَنْهُ] أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ۖ إِذْ لَوْ كَانَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْعَدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا فِي الْفَاعِلِ ،
فَإِنْ مَرَّتْ الْعَامِلُ التَّقَدُّمَ عَلَى الْمَعْمُولِ [وَإِمَّا لِتَمَكُّنِ الْخَبَرِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ
تَشْوِيقًا إِلَيْهِ] أَيْ الْخَبَرِ [كَقَوْلِهِ :

(وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ (١)]

يَعْنِي تَحْيِيزَ الْخَلَائِقِ فِي الْمَعَادِ الْجَسْمَانِي ، وَالنَّشُورَ الَّذِي لَيْسَ بِنَفْسَانِي ۖ بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ :

بَانَ أَمْرُ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لَفْظُ الْجَلَالَةِ - وَفِي الثَّانِي لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ وَهُوَ - الْمَصَابِ - عَلَى الْمُحْتَدِّ إِلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ
الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ - تَرَاهُ - .

(١) هُوَ لِأَبِي الْعَلَاءِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَمَرِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

وَأَمَّا لَتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاءَةِ لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطِيرِ ۖ نَحْوُ - سَعْدٌ فِي دَارِكَ ،
وَالسَّفَاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَأَمَّا لَا يَهَامُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يُسْتَلَذُّ
بِهِ ، وَأَمَّا لَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ لِيُقِيدَ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ ائْتَفَعْلِي إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ،
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي ،

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [وإما لتعجيل المسرة أو المساءة
للتفاؤل] علة لتعجيل المسرة [أو التطير] علة لتعجيل المساءة [نحو - سعد في دارك]
لتعجيل المسرة [والسفاح في دار صديقك] لتعجيل المساءة [وإما لا يهام أنه] أي المسند
إليه [لا يزول عن خاطر] لكونه مطلوباً [أو أنه يستلذ به] لكونه محبوباً [وإما لنحو
ذلك] كإظهار تعظيمه أو تحميره أو ما أشبه ذلك (١) .

[قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ] الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [لِيُقِيدَ] التَّقْدِيمَ [تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ الْفَعْلِي]
أَيْ قَصْرَ الْخَبَرِ الْفَعْلِيِّ عَلَيْهِ [إِنْ وَلِيَ] الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [حَرْفَ النَّفْيِ] أَيْ وَقَعَ بَعْدَهَا بَلَا
فَصْلُ (٢) [نَحْوُ مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي] ۖ فَالتَّقْدِيمُ يُقِيدُ نَفْيَ
(١) وَمِنَ التَّقْدِيمِ لِلْإِسْتِلْذَاذِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ قَوْلُ جَمِيلٍ :

بُئْسَ نَفْسٌ مَا فِيهَا إِذَا مَا تَبَصَّرَتْ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسَبَتْ أَشْبُ

وَمِنَ التَّقْدِيمِ لَتَعْظِيمِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) وَمِنَ التَّقْدِيمِ لِتَحْقِيرِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبُوكَ حَبَابٌ سَارِقُ الْغَنِيِّ بَرْدُهُ وَجَدِّي يَاحْجَاجُ فَارُسُ شَمْرَا

(٢) عَدَمُ الْفَصْلِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، فَيَدْخُلُ فِي هَذَا نَحْوُ - مَا زَيْدًا أَنَا ضَرَبْتُ - وَقَدْ

أَنْتَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ - بَعْدَهَا - بِاعْتِبَارِ أَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ أَدَاءٌ أَوْ كَلِمَةٌ .

وَلِهَذَا لَمْ يَصَحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ۖ وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَإِلَّا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوتَه لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ۖ ولا يلزم ثبوتَه لجميع من سواك ، لأن التخصيص هنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول أو انفرداك به دونه [ولهذا] أي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوتَه للغير [لم يصح - ما أنا قلت] هذا [ولا غيري] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق لا غيري نفياً عنه ، وهما متناقضان [ولا ما أنا رأيت أحداً] لأنه يقتضى أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأي كل أحد من الإنسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول ۖ فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ۖ ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ولا ما أنا ضربت إلا زيداً] لأنه يقتضى أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ۖ لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكل ما نفيتَه عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوتَه لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر ۖ إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص ۖ وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح .

[وإلا] أي وإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي ۖ بأن لا يكون في الكلام حرف النفي ۖ أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند إليه [فقد يأتي] التقديم [للتخصيص رداً على من زعم انفرداد غيره] أي غير المسند إليه المذكور [به] أي بالخبر الفعلي [أو] [زعم] [مشاركتَه] أي مشاركتَه للغير [فيه] أي في الخبر الفعلي [نحو أنا سعت في حاجتك] لمن زعم انفرداد الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ۖ أو زعم مشاركتَه لك في السعي ۖ فيكون قصر أفراد [ويؤكد على الأول] أي على تقدير كونه رداً على من

بَنَحُو - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بَنَحُو - وَحْدِي - وَقَدْ يَأْتِي لَتَقْوَى الْحُكْمُ نَحْوُ -
هُوَ يُعْطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنفِيًّا نَحْوُ - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَانَّهُ
أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكَذْبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَنَا كَيْدُ
الْمُحْكَمِ عَلَيْهِ لَا الْحُكْمَ .

زعم انفراد الغير [بنحو - لا غيري] مثل - لازيد ولا عمرو ولا من سواي ، لأنه
الدال صريحا على نفي شبهة أَنَّ الفعل صدر عن الغير [و] يؤكّد [على الثاني] أى على
تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [بنحو وحدي] مثل - منفرداً ، أو متوحداً ،
أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في
الفعل ، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [وقد يأتي لتقوى الحكم]
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص [نحو - هو يعطى الجزيل] قصداً إلى تحقيق
أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى .

[وكذا إذا كان الفعل منفياً] فقد يأتي التقديم للتخصيص « وقد يأتي للتقوى »
فالأول نحو - أنت ما سعت في حاجتي - قصداً إلى تخصيصه بعدم السعي ، والثاني
[نحو - أنت لا تكذب] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [فانه أشد لنفي الكذب
من - لا تكذب] لما فيه من تكرار الاسناد المفقود في - لا تكذب - واقتصر المصنف
على مثال التقوى ليفرغ عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه ، كما أشار اليه بقوله
[وكذا من - لا تكذب أنت] يعنى أنه أشد لنفي الكذب من - لا تكذب أنت -
مع أن فيه تأكيداً كيدا [لأنه] أي لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -
[لنا كيد المحكوم عليه] بأنه ضمير المخاطب تحميها ، وليس الاسناد اليه على سبيل
السمو أو التجوز أو النسيان [لا] لنا كيد [الحكم] لعدم تكرار الاسناد .

وهذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وإن بني الفعل على منكر أفاد تخصيص الجنس أو الواحد به ، نحو - رجل جاني - أي لا امرأة أو لارجلان ، ووافقه السكاكي على ذلك ، إلا أنه قال :
التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه في الأصل

مُعرف [وإن بني الفعل على منكر أفاد] التقديم [تخصيص الجنس أو الواحد به] أي بالفعل [نحو - رجل جاني - أي لا امرأة] فيكون تخصيص جنس [أو لارجلان] فيكون تخصيص واحد ، وذلك أن اسم الجنس حامل لمعنيين : الجنسية والعدد المعين ، أعني الواحد إن كان مفردا ، والاثنين إن كان مثنى ، والزائد عليه إن كان جمعا ، فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس ، فقد يقصد به الجنس فقط ، وقد يقصده الواحد فقط ، والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى (١) .

[ووافقه] أي عبد القاهر [السكاكي على ذلك] أي على أن التقديم يفيد التخصيص ، لكن خالفه في شرائط وتفاصيل ، فان مذهب الشيخ أنه إن ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا ، وإلا فقد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى ، مضمرا كان الاسم أو مظهرا ، معرفا كان أو منكرا ، مثبتا كان الفعل أو منفيا ، ومذهب السكاكي أنه إن كان نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع ، وإن كان معرفة فأن كان مظهرا فليس إلا للتقوى ، وإن كان مضمرا فقد يكون للتقوى ، وقد يكون للتخصيص ، من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره ، وإلى هذا أشار بقوله [إلا أنه] أي السكاكي [قال : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه] أي المسند إليه [في الأصل

(١) هذا غير صحيح ، لأن كلام الشيخ في دلائل الاعجاز صريح في أن البناء على النكرة لا يكون إلا للتخصيص كما ذكره هنا الخطيب .

مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - أَنَا قَتٌ - وَقَدَرٌ ۖ وَإِلَّا فَلَا يَفِيدُ إِلَّا
تَقْوَى الْحُكْمِ ، سَوَاءٌ جَازَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَاسْتَنْتَى
الْمُنْكَرَ - جَعَلَهُ مِنْ بَابٍ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ
مِنَ الضَّمِيرِ ، لِثَلَا يَنْتَفِي التَّنْخِصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ] لالفظا [نحو - أنا قمت] فانه يجوز أن يقدر أن أصله
- قمت أنا - فيكون - أنا - فاعلا معنى تأكيذا لفظا [وقدر] عطف على جاز ، يعني أن
إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ۖ
أي يُقَدَّرُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَوْخَرًا] وَإِلَّا [أَيْ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الشَّرْطَانِ] فَلَا يَفِيدُ
التَّعْدِيمِ] إِلَّا تَقْوَى الْحُكْمِ] سِوَاهُ] جَازَ] تَقْدِيرُ التَّأْخِيرِ] كَمَا مَرَّ] فِي نَحْوِ - أَنَا قَمْتُ
[وَلَمْ يَقْدَرْ أَوْ لَمْ يَجْزْ] تَقْدِيرُ التَّأْخِيرِ أَصْلًا] نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ] فَاثَنَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَرِ
أَنْ أَصْلَهُ - قَامَ زَيْدٌ - فَقَدْ مَرَّ مَا سَنَذْكُرُهُ ، وَلَمَّا كَانَ مَقْتَضَى هَذَا الْكَلَامِ أَلَّا يَكُونَ نَحْوُ
- رَجُلٌ جَاءَنِي - مُفِيدًا لِلتَّنْخِصِصِ لِأَنَّهُ إِذَا اخَّرَ فُهِمَ فَاعِلًا هَذَا لِمَعْنَى (١) اسْتِثْنَاءِ السَّكَاتِي ،
وَأَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ، بِأَنَّهُ جُمِلَ فِي الْأَصْلِ مَوْخَرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى لَا لَفْظًا ۖ بِأَنَّهُ
يَكُونُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ لَفْظًا ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ [وَاسْتَنْتَى] السَّكَاتِي
[الْمُنْكَرَ بِجَعَلِهِ مِنْ بَابٍ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنَ
الضَّمِيرِ] يَعْنِي قَدَّرَ أَنْ أَصْلَهُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ - رَجُلٌ -
لَيْسَ بِفَاعِلٍ ۖ بَلْ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي جَاءَنِي ، كَمَا ذَكَرْتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَأَسْرَوْا
النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَنْ الْوَاوُ فَاعِلٌ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا بَدَلٌ مِنْهُ ۖ وَإِنَّمَا جَعَلَهُ مِنْ هَذَا
الْبَابِ [لِثَلَا يَنْتَفِي التَّنْخِصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ] أَيْ لِلتَّنْخِصِصِ [سِوَاهُ] أَيْ سِوَى تَقْدِيرِ

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ
جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرُّهُرَ ذَا نَابٍ - أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ
فَلَا مَتْنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرُّهُ لَا خَيْرَ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَنْبُوهُ عَنْ مِطَانِ اسْتِعْمَالِهِ
وَإِذْ قَدْ صَرَحَ الْأَمَّةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ - بِمَا أَهَرُ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُ - فَالْوَجْهُ

كُونُهُ مُؤَخَّرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ۖ وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَا صَحَّ وَقَعُهُ مُبْتَدَأً
[بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانْهَ بَعْدَ وَقَعِهِ مُبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِصِ ، فَلَزِمَ ارْتِكَابُ
هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَانْهَ قَبْلَ فِيلِزِمِهِ لِإِبْرَازِ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ -
جَاءَنِي رَجُلَانِ ۖ وَجَاوُونِي رَجَالٌ وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ۖ فَلَمَّا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ
فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلَ لَفَاعِلٍ ۖ فَانْهَ بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ۖ بَلِ
الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ
- رَجُلٌ - بَدَلَ لَفَاعِلٍ ۖ فَفِي مِثْلِ - رَجَالٌ جَاوُونِي - يَقْدَرُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاوُونِي
رَجَالٌ - فَلْيَتَأَمَّلْ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَكِيُّ [وَشَرْطُهُ] أَيُّ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارِ
التَّقْدِيرِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى
هَامِرٍ] أَنَّ مَعْنَاهُ رَجُلٌ جَاءَنِي لَا امْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرُّهُرَ ذَا نَابٍ] فَانْهَ
فِيهِ مَانِعًا مِنَ التَّخْصِصِ [أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] يَعْنِي تَخْصِصَ الْجِنْسِ [فَلَا مَتْنَاعَ
أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّهُ لَا خَيْرَ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَّا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي]
يَعْنِي تَخْصِصَ الْوَاحِدِ [فَلَنْبُوهُ عَنْ مِطَانِ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لَنْبُو تَخْصِصِ الْوَاحِدِ عَنْ
مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ۖ لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرٌّ لَا شَرَّانَ ۖ وَهَذَا ظَاهِرٌ
[وَإِذْ قَدْ صَرَحَ الْأَمَّةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ بِمَا أَهَرُ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُرَ] أَيُّ وَجْهِ

(١) وَهَذَا كَمَا يَقْدَرُ الْمَحَالُ فَلَا يَلْزَمُ وَقَعُهُ بِالْفِعْلِ .

تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ الْفَظِيِّ تَحْكَمُ ،
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بَغْيَرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتذكيره]
أى جعل التنكير للتعظيم والتحويل ■ ليكون المعنى - شر عظيم فطبع أهر ذا ناب لا شر
حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ■ والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد
[وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي] كالنا كيد والبدل
[سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ■ بل
امتناع تقديم التابع أولى [فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكماً] وكذا تجوز الفسخ
فى التابع دون الفاعل تحكماً ■ لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا
فلا امتناع فى أن يقال فى نحو - زيد قام - إنه كان فى الاصل - قام زيد - فقدم زيد
وجعل مبتدأ كما يقال فى - جرد قطيفة - إن جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل
مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا فى المطف فى
ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل ليجعل
مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ■ لأن
هذا اعتبار محض [ثم لانسلم انتفاء التخصيص] فى نحو - رجل جاءنى [لولا تقدير
التقديم لحصوله] أى التخصيص [بغيره] أى بغير تقدير التقديم [كما ذكره]
السكاكى من التحويل وغيره كالتهقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح
بأن لا سبب للتخصيص سواء ■ لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب

(١) كما فى قول الشاعر :

ألا يا نخلَةَ من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

فان الاصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثُمَّ لَا نَسْلُمُ امْتِنَاعَ أَنْ يَرَادَ الْمَهْرُ شَرٌّ لَا خَيْرَ ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل - رجل جاني - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ۝ وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ۝ وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمر قعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقDMA أو بدلا مقDMA ۝ ولا يلتفت الى تصریحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ۝ فافهم [ثم لانسلم امتناع أن يراد - المهر شر لاخير] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم

- شر - لأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو لشر ۝ فيتأتى تخصيصه بأحدهما .
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في مائتم والبيان

(٣) وما أنا أسقمتم جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نارا

فتقدمه في الاول للاهتمام والتعظيم وفي الثاني لتقوية الحكم وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :

أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما أسطاعا عليه كلاهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ - هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِنَتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ ، وَشَبَّهَهُ
بِالْحَالِ عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ عَدِمَ تَغْيِيرَهُ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ
جُمْلَةٌ ، وَلَا عَوْمَلٌ مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يُرَى تَقْدِيمُهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلٍ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاكِي [وَيَقْرُبُ مِنْ] قَبِيلِ [هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِنَتَضَمُّنِهِ]

أَيُّ لِنَتَضَمَّنْ - قَائِمٌ - [الضَّمِيرَ] مِثْلُ - قَامَ - فَيَحْصُلُ لِلْحِكْمِ تَقْوًى [وَشَبَّهَهُ] أَيُّ شَبَّهَ
السَّكَاكِي مِثْلُ - قَائِمٌ - الْمَتَضَمَّنُ لِلضَّمِيرِ [بِالْحَالِ عَنْهُ] أَيُّ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ جِهَةٍ [عَدِمَ
تَغْيِيرَهُ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ] نَحْوِ - أَنَا قَائِمٌ ، وَأَنْتَ قَائِمٌ ، وَهُوَ قَائِمٌ - كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ
الْحَالُ عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوِ - أَنَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ - وَهَذَا الْإِعْتِبَارُ قَالَ
- يَقْرُبُ - وَلَمْ يَقُلْ نَظِيرَهُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - وَشَبَّهَهُ - بِلَفْظِ الْإِسْمِ بِحُرُورٍ عَطْفًا عَلَى
- لِنَتَضَمَّنْ - يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ - يَقْرُبُ - مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّقْوَى وَلَيْسَ مِثْلُ التَّقْوَى
فِي - زَيْدٌ قَامَ - فَالْأَوَّلُ لِنَتَضَمَّنِهِ الضَّمِيرَ وَالثَّانِي لِشَبَّهِهِ بِالْحَالِ عَنِ الضَّمِيرِ [وَلِهَذَا] أَيُّ
وَلِشَبَّهِهِ بِالْحَالِ عَنِ الضَّمِيرِ [لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ] أَيُّ مِثْلُ - قَائِمٌ - مَعَ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا مَعَ
فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَيْضًا [جُمْلَةٌ وَلَا عَوْمَلٌ] قَائِمٌ مَعَ الضَّمِيرِ [مُعَامَلَتَهَا] أَيُّ مُعَامَلَةُ الْجُمْلَةِ [فِي
الْبِنَاءِ] حَيْثُ أَعْرَبَ فِي مِثْلِ - رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَجُلَانِ قَائِمَانِ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ .

[وَمَا يُرَى تَقْدِيمُهُ] أَيُّ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي يُرَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُسْنَدِ [كَاللَّازِمِ لَفْظُ
مِثْلٍ وَغَيْرِ] إِذَا اسْتَعْمَلَا عَلَى سَبِيلِ الْكِتَابَةِ [فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

(٢) لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَتَغْنَى الْغَنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدَى

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُرُوَا الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَقْتُ مَا عِنْدِي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضِ بَغَيْرِ
الْمَخَاطَبِ، لِكَوْنِهِ أَعُوْنَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا .

قِيلَ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَا لَوْ
أَخَّرَ نَحْوُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لا يجوز - بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض بغير المخاطب [بأن (١) يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل] بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية . لأنه إذا نفي عن كان على صفة من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه . وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنا نرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم [لكونه] أي التقديم [أعون على المراد بهما] أي بهذين التركيبين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ، والتقديم لإفادته التَّقْوَى أعون على ذلك . وليس معنى قوله - كاللازم - أنه قد يقدم وقد لا يقدم . بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الإعجاز .

[قيل وقد يقدم] المسند إليه الْمُسَوْرُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه] أي التقديم [دال على العموم] أي على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل [نحو - كل إنسان لم يقم] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان [بخلاف ما لو أخر نحو - لم يقم كل إنسان - فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد]

(١) هذا تصوير للتعريض المنفي (٢) عطف على نفي البخل لاعلى قوله نفيه عنه . وما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلَكَ يَنْتِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرْدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

وغيرى يَا كُلَّ الْمَعْرُوفِ سُحْتًا وَيَسْحَبُ عَنْهُ يَضُّ الْأَيْدِي

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يَلْزَمُ تَرْجِيحُ التَّأْكِدِ عَلَى التَّأْسِيسِ . لِأَنَّ الْمُوجِبَةَ
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولَ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لا عن كل فرد [فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب
العموم ونفي الشمول . وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير] لثلا يلزم
ترجيح التأكيد [وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح . لأن الافادة خير من الاعادة ،
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمّا في صورة التقديم فلا نقولنا - إنسان لم يقم -
موجبة مهملة ، أما الإيجاب فلا نه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان ، لا بنفى القيام
عنه . لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول . وأما الاهمال فلا نه لم يذكر فيها
ما يدل على كميّة أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان (١) وإذا
كان - إنسان لم يقم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد
لا عن كل فرد [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية] عند
وجود الموضوع . نحو - لم يقم بعض الإنسان - بمعنى أنهما متلازمان في الصدق ،
لأنه قد حكم في المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع
الأفراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض . وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية
[المستلزمة نفي الحكم عن الجملة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إمّا
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزمها نفي
(١) هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية
مثل - الإنسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كميّة الأفراد أيضاً . ولكن الحكم
فيها ليس على ما صدق عليه الإنسان .

دُونَ كُلِّ فَرْدٍ ، وَالسَّالِبَةُ الْمُهِمَّةُ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ،
لُورُودَ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ
الْأُولَى وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِسْنَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلِّ وَقَدْ
زَالَ ذَلِكَ

الحكم عن جملة الأفراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض ،
وإذا كان - إنسان لم يقم - بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الأفراد لاعتد كل فرد ،
فلو كان بعد دخول كل أيضًا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن
يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحًا للتأسيس على التأكيد .
وأما في صورة التأخير فلا مَن قولنا - لم يقم إنسان - سالبة مهمة لا سور فيها
[والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد] نحو - لا شيء من
الإنسان بقاءً - ولما كان هذا مخالفًا لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بيّنه بقوله
[لورود موضوعها] أي موضوع المهمة [في سياق النفي] حال كونه نكرة غير
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقم إنسان -
بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضًا كذلك كان كل لتأكيد
المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الأفراد ، لتكرن كل لتأسيس
معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند
انتفا أحدهما ثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم
ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن
يعكس هذا ليكون كل لتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح [وفيه نظر لأن النفي
عن الجملة في الصورة الأولى] بمعنى الموجبة المهمة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان
لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] بمعنى السالبة المهمة ، نحو - لم يقم إنسان
[إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل] وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الإسناد

بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ۖ فَيَكُونُ تَأْسِيسًا لَا تَأْكِيدًا ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ إِذَا أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ
فَرْدٍ فَقَدْ أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ كُلُّ تَأْسِيسٍ ،

المفيد لهذا المعنى [بالاسناد اليها] أي إلى كل ۖ لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق
مسندا إليه [فيكون] أي على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل [تأسيسا لا تأكيذا] لأن التأكيذ لفظ يفيد
تقوية ما يفيد لفظ آخر ۖ وهذا ليس كذلك ۖ لأن هذا المعنى (١) حينئذ إنما أفاده
الاسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيذا له ۖ وحاصل هذا الكلام أنا
لانسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيذ ،
ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيذ الاصطلاحي ۖ أما لو أريد
بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه
ما أشار إليه بقوله [ولأن] الصورة [الثانية] يعني السالبة المهملة نحو - لم يقم إنسان
[إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت] كل [على الثاني]
أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقم كل إنسان - نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيسا] بل تأكيذا ، لأن هذا المعنى كان
حاصلًا بدونه ۖ وحينئذ فلو جعلنا - لم يقم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقم
إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيذ على التأسيس ۖ إذ لا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم
ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقم إنسان - على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تأكيذا ففيه نظر ۖ إذ لو اشترط في التأكيذ اتحاد الدالتين لم يكن حينئذ - كل إنسان
لم يقم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيذا ، لأن دلالة - إنسان لم يقم -

(١) وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة في الصورة
الاولى .

وَلَاَنَّ النَّكَرَةَ الْمُنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَائِلَةً كُلِّيَّةً لَا مَهْمَلَةً .
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النَّفْيِ بَانَ أُخِرَتْ عَنْ أَدَاتِهِ
نَحْوُ :

• مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ •

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [وَلَاَنَّ النَّكَرَةَ الْمُنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ -
سَائِلَةً كُلِّيَّةً لَا مَهْمَلَةً] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل
واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مبین ، ولا محالة ههنا شيء (٢) يدل على أن
الحكم فيها على كُلِّيَّةِ أفراد الموضوع ، ولا نغنى بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع
ما قيل - بماها مهملة باعتبار عدم السور .

[وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ] كلمة [كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النَّفْيِ بَانَ أُخِرَتْ عَنْ
أَدَاتِهِ] سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [نَحَرُ - مَا كُلُّ
مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ] .

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك - مَا كُلُّ مُتَمَنٍّ الْمَرْءِ حَاصِلًا [أَوْ مَعْمُولَةٌ لَفِعْلِ الْمُنْفِيِّ]
الظاهر أنه عَطْفٌ على - دَاخِلَةٌ - وليس بسديد ، لأن الدخول في حيز النفي شامل
لذلك ، وكذا لو عطفها على أُخِرَتْ بمعنى - أَوْ جَعَلَتْ مَعْمُولَةٌ - لِأَنَّ التَّأْخِيرَ عَنْ

(١) لِأَنَّ مَدْلُولَهُ الْمُطَابِقَ ثُبُوتِ النَّفْيِ عَنِ إِنْسَانٍ مَا وَيُلْزِمُهُ النَّفْيُ عَنِ الْجُمْلَةِ .

(٢) وَهُوَ وَقُوعُ النَّكَرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ - وَبَعْدَ هَذَا الْبَحْثِ عَلَى طَوْلِهِ لَا طَائِلَ

تَحْتَهُ ، وَلَا يَلِيْقُ الْإِشْغَالُ بِهِ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ (٣) هُوَ لَا بِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّئِ .

نَحْوُ - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ . دَلِمَ أَخَذَ كُلُّ الدَّرَاهِمِ . أَوْ كُلُّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخْذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفي أيضا شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال . والمعمول أعظم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيذا لا أحدهما أو غير ذلك [نحو ما جاءني القوم كلهم] في تأكيد الفاعل [أو ما جاءني كل القوم] في الفاعل . وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلاً أصل فيه [أو لم آخذ كل الدراهم] في المفعول المتأخر [أو كل الدراهم لم آخذ] في المفعول المتقدم ، وكذا لم - آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ - ففي جميع هذه الصور [توجه النفي إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] بما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [أو] أفاد [تعلقه] أي تعلق الفعل أو الوصف [به] أي بعض بما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف . وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (وَلَا تُطِغْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ) [وإلا] أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي . بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي [عم] النفي كل فرد بما أضيف إليه كل . وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليمين] اسم واحد من الصحابة (١) [أقصرت الصلاة] بالرفع فاعل - أقصرت [أم نسيت] (١) هو لقبه لا اسمه . أما اسمه فالخرباق أو العرياض بن عمرو .

كُلِّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ . وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وأما تأخيرهُ فلاقتضاء المقام تقديم المسند .

يا رسول الله [كل ذلك لم يكن] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم " والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شعول النفي وعمومه لوجبه : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تحفظا للمستفهم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما . والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو اليمين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [وعليه] أى على عموم النفي عن كل فرد [قوله] أى قول أبي النجم .

[قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع]

برفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه ، أى لم أصنعه . [وأما تأخيرهُ] أى تأخير المسند إليه [فلاقتضاء المقام تقديم المسند] وسيجيء بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفترق عما نقله قبله . وإنما ذكره بعده لاستقامة أدلته - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِكِ نُصْحُهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصْحُهُ بَلِيبٍ

(٢) مَا كُلُّ رَأْيٍ فَتًى يَدْعُو إِلَى رَشَدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكَلٌ فَكَفِّ

(٣) إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّبِيبَ كَلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُّ
مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ ، لِتَمَكُّنِ مَا يَعْقِبُهُ فِي ذَهْنِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

وضع المضمر موضع المظهر

[هذا] أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات
المذكورة [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أى على
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه [فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم - نعم
رجلاً] زَيْدٌ [مكان - نعم الرجل زيد] فإن مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير
عائد إلى مُتَعَقِّلٍ معهود فى الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المُتَعَقِّلِ ، وإنما
يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر [فى أحد القولين] أى قول من يجعل
الخصوص خير مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً - خبره فيجتملى عنده
أن يكون الضمير عائداً إلى الخصوص وهو متقدم تقديراً ، ويكون التزام أفراد الضمير
حيث لم يقل - نعماً ونعموا - من خواص هذا الباب ، لكونه من الأفعال الجامدة
[وقولهم - هو أو هي زيد عالم - مكان الشان أو القصة] فالاضمار فيه أيضاً على خلاف
مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤنث إذا
كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فتوله - هي زيد عالم - مجرد قياس ، ثم علل وضع
المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله [لئتمكن ما يعقبه] أى يعقب الضمير ، أى يحى
على عقبه [فى ذهن السامع لأنه] أى السامع [إذا لم يفهم منه] أى من الضمير

مَعْنَى أَنْتَظَرُهُ ، وَقَدْ يُعَكِّسُ فَإِنْ كَانَ اسْمُ إِشَارَةٍ فَلِكُلِّ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِاخْتِصَاصِهِ
بِحُكْمٍ بَدِيعٍ . كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِبَرَ زَنْدِيقًا

[معنى انتظره] أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ، فبإمكان بعد
وروده فضل تمكن . لأن الحصول بعد الطلب أعز من المُتَسَاقِ بلا تعب . ولا يخفى
أن هذا لا يحسن فى باب - نعم - لأن السامع مالم يسمع المُفَسِّرَ لم يعلم أن فيه ضميرا ،
فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

وضع المظهر موضع المضمّر

[وقد يعكس] وَضَعَ المضمّر موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمّر
[فإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمّر [اسم إشارة فلكل العناية بتمييزه] أى
تمييز المسند اليه [لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كم عاقل عاقل] هو وصف عاقل
الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فيه [أعيت] أى أعجته وأعجزته ، أو أعيت عليه
وصعبت (٢) [مذاهبه] أى طرق معاشه [وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا] هذا الذى
ترك الاوهام حائرة « وصير العالم النحرير » أى المتنق من - نَحَرَ الاُمُورَ علما أنقها
[زنديقا] (٣) كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم ، فقوله - هذا - إشارة الى حكم سابق غير

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميرا قبل سماع المفسر بقريئة
أو نحوها (٢) هو متعد على التقدير الاول ، وللازم على الثانى (٣) البیتان للاحد بن
یحیی بن إسحاق الراوندى من شعراء الدولة العباسية « وقد جاء قبل البتين :

أَوْ التَّهْكُمِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرِ ، أَوْ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ أَوْ
فَطَاتَتِهِ ، أَوْ ادَّعَاءِ كَمَا ظُهُورُهُ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .

تَعَالَلْتُ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ۥ فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل
الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ، لِبُرَى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين
هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الآلهام حائرة والعالم التحرير زنديقا ، فالحكم
البديع هو الذي أثبت للمسند اليه المُعَبَّرُ عنه باسم الاشارة [أو التهكم] عطف على كمال
العناية [بالسامع كما إذا كان] السامع [فاقد البصر] أو لا يكون ثمة مُشَارٌ اليه أصلا
[أو النداء على كَيْلِ بِلَادَتِهِ] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [أو] على
كمال [فطائته] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أو ادعاء كَيْلِ ظُهوره] أي
ظهور المسند اليه [وعليه] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمرة لادعاء كمال الظهور
[من غير هذا الباب] أي باب المسند اليه [تعاللت] أي أظهرت العلة والمرض [كي
أشجى] أي أحزن ۥ من - شَجِيَّ بالسكسر - أي صار حزينا ، لا من - شَجَا العَظْمُ -
بمعنى - نَشِبَ في حلقه [وما بك علة ۥ تريدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ] (١) أي بقتلي ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا وَفَرَّقَ الْعِزَّ وَالْإِذْلَالَ تَقْرِيقًا

(١) الْبَيْتَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدِّمِينَةِ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ :

تطبيقات على وضع المضمرة موضع المظهر وبالعكس :

(١) نَعَمْ أَمْرًا بَيْنَ حَاتِمٍ وَكَعْبٍ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٢) إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَعَطِ الْحَقِّ سَائِلُهُ وَالدَّرْعُ مُحَقَّةٌ وَالسَيْفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ)
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ
السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْأُمُورِ ، مِثْلَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ يَا مَرْكُ بِكَذَا -

كان مقتضى الظاهر أن يقول - به - لانه ليس بمحسوس ، فعدل الى - ذلك - إشارة
الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمّر [غيره] أى غير اسم الإشارة
[لزيادة التمكن] أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع [نحو - قل هو الله أحد -]
الله الصمد [أى الذى يُصمَدُ اليه ويُقَصَّدُ فى الحوائج] ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة
التمكن [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع
المضمّر لزيادة التمكن [من غيره] أى من غير باب المسند اليه [وبالحق] أى بالحكمة
المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو
إدخال الروح] عطف على زيادة التمكن [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا
كالتأكيّد لإدخال الروح [أو تقوية داعي الأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال
الروح مع التربية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمر بكذا] مكان - أنا آمرك
فالأول (نعم امرأين) من وضع المضمّر موضع المظهر لأجل إفادة التشويق
والثاني من وضع المظهر موضع المضمّر لزيادة التمكن .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - فَانْهَآ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَازَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوِ اسْتَغْطَافٍ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَاكِيُّ : هَذَا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكْلِيمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الْآخَرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [فاذا عزمْتَ فتوكل على الله] لم يقل - عَلَى - لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها [أو الاستغفاف] أى طلب العطف والرحمة [كقوله :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقَرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما فى لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

الالتفات

[قال السكاكى هذا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمسند إليه ولا] النقل مطلقا مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا] أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيرادَه [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقا كما جرى عليه السعد دفعا لما فى هذا الظاهر من التهاوت .

وَيُسَمَّى هَذَا النَّقْلُ التَّفَاتَا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرِ مِنْهَا ،

في الاثنين (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي . لكننه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة [ويسمى هذا النقل] عند علماء المعاني [التفاتا] مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [كقوله] أي قول امري ، القيس (٢) [تطاول ليلك] خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر - لَيْلِي [بالأثمد] بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [والمشهور] عند الجمهور [أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من] الطرق [الثلاثة] التكلم والخطاب والغيبة [بعد التعبير عنه] أي عن ذلك المعنى [بآخر منها] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع . ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا - أَنَا زَبْدٌ وَأَنْتَ عَمْرُو ،

ونحن اللذون صَبَحُوا الصَّبَاحَا (٣)

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولاً إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس الكندي الصحابي . وذلك من قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْحَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

(٣) هو من قول رجل جاهلي من بني عقيل :

وَهَذَا أَخْصَ ۖ مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي
فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نُسْتَعِينُ ۖ - وَ- أَهْدِنَا - وَ- أَنْعَمْتَ - فان الالتفات إنما هو في - إِيَّاكَ
نَعْبُدُ - والباقي جَارٍ عَلَى أَسْلُوبِهِ ۖ ومن زعم أن في مثل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - التفاتاً والقياس
أنتم فقد سها ۖ على ما يشهد به كتب النحو (١) [وهذا] أى الالتفات بتفسير الجمهور
[أخص منه] بتفسير السكاكى ، لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبّر عنه
بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها
فترك وعدل إلى طريق آخر ۖ فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص
بالأول ، حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكل التفات عندهم التفات عنده من
غير عكس ، كما في - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب - ومالى لا
أعبد الذى فطرني وإليه ترجعون] ومقتضى الظاهر - أَرْجِعْ - والتحقيق أن المراد
مَالِكُمْ لا تعبدون ۖ لكن لَمَّا عَبَّرَ عَنْهُمْ بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق لإجراء
باقي الكلام على ذلك الطريق ، فعدل عنه إلى طريق الخطاب ۖ فيكون التفاتاً على

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

والصبحا ظرف زمان متعلق بقوله - صبحوا - وألفه للاطلاق ، والنخيل موضع
بالشام ۖ وملحاحا صيغة مبالغة من اللحاح ، والشاهد في انتقاله من ضمير المتكلم وهو
- نحن - إلى الغيبة وهو - اللذون - وهو جار على ما يقتضيه الظاهر .

(١) من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ۖ لانت الموصول اسم
ظاهر ۖ فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بالنداء ۖ وحيث أن يكون - آمنوا -
جارياً على مقتضى الظاهر .

وَالِى الْغَيْبَةِ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلِمْ :
 طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَنِ طَرُوبُ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ
 يُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلِيهَا وَعَادَتْ عَوَادَ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ
 وَإِلَى الْغَيْبَةِ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [و] مثال الالتفات من التكلم [إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر] فصل
 لربك وانحر [ومقتضى الظاهر - لنا] [و] مثال الالتفات [من الخطاب إلى التكلم]
 قول الشاعر (١) [طحا] أى ذهب [بك قلب في الحسان طروب] ومعنى طروب في
 الحسان أن له طرباً في طلب الحسان ونشاطاً في مراودتها [بعيد الشباب] تصغير -
 بعيد - للقرب ، أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم [عصر] ظرف زمان مضاف إلى
 الجملة الفعلية ■ أعني قوله [حان] أى قُرب [مشيب ■ يكلفني ليلي] فيه التفات من
 الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وقاعل - يكلفني - ضمير
 القلب ، و - ليلي - مفعوله الثاني ، والمعنى - يطالبني القلب بوصل ليلي ■ وروى
 - تكلفني - بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شذائد
 فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتاً آخر من الغيبة إلى الخطاب [وقد
 شط] أى بعد [وليها] أى قريبا [وعادت عواد بيننا وخطوب] قال المرزوق : عادت
 يجوز أن يكون فاعلت من (٢) المأداة ■ كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ■
 ويجوز أن يكون من عاد يعود - أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى
 ما كانت عليه قبل [و] مثال الالتفات من الخطاب [إلى الغيبة] قوله تعالى [حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عادت عادتٌ ■ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم
 حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت عادتٌ على وزن فاعلتٌ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَابِ - مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ - .

وَوَجْهَهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً لِنَشَاطِ السَّامِعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ ،

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ [وَالْقِيَاسُ بِكُمْ] وَ [مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ] [مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ]
قَوْلُهُ تَعَالَى [اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ فَسَاقَهُ ۖ أَيْ
سَاقَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّحَابَ وَأَجْرَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ [وَ] مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ [إِلَى
الْخُطَابِ] قَوْلُهُ تَعَالَى [مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ إِيَّاهُ .

[وَوَجْهَهُ] أَيْ وَجْهَ حَسَنِ الْإِلْتِفَاتِ [أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ
كَانَ] ذَلِكَ الْكَلَامَ [أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً] أَيْ تَجْدِيدًا وَإِحْدَاثًا ، مِنْ - طَرِيقُ الثَّوْبِ
[لِنَشَاطِ السَّامِعِ وَ] كَانَ [أَوْ كَثُرَ إِيقَاطًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ] أَيْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ ۖ لِأَنَّ
لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَةً ۖ وَهَذَا وَجْهُ حَسَنِ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ [وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ
بِلَطَائِفَ] غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ الْعَامِ [كَمَا فِي] سُورَةِ [الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ
بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ] ذَلِكَ الْعَبْدَ [مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى ذَلِكَ
الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ [وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى
أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا] أَيْ خَاتِمَةِ تِلْكَ الصِّفَاتِ ۖ يَعْنِي - مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ [الْمُفِيدَةِ
أَنَّهُ] أَيْ ذَلِكَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ [مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ] لِأَنَّهُ أَضْيَفُ مَالِكٍ إِلَى

فَحِينَئِذٍ يُوجِبُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْخِطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْإِسْتِعَانَةِ فِي الْمَهْمَاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مَالِكٍ في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فحينئذ يوجب] ذلك المحرك لتناهيه في القوة [الاقبال عليه] أى [إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد] والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات [قالباء في - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - غَاطَبْتُهُ بالدعاء - إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة] وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلي في النسبة الإضافية ، فقد أضيف اسم الفاعل إلى الظرف . وَحَقُّهُ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ (٢) وهو الذى قدره الخطيب في قوله - مالك الامر كله في يوم الجزاء . (٣) يعنى مفعوله الثانى « ومفعوله الاول هو الضمير المقدم عليه . تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُفَامَسَى الْقَلْبَ مَعْمُودًا وَأَخْلَفْتِكَ ابْنَةُ الْحَرِّ الْمَوَاعِيصِدَا

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالاول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله - واستغفر لهم الرسول . والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب في قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم في قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبُ بَغَيْرَ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافِ
مُرَادِهِ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْرِيِّ لِلحِجَّاجِ وَقَدْ قَالَ
لَهُ مُتَوَعِّداً - لَا تَحْمِلْكَ

المفعول . فاللطيفة المُخْتَصَّ بها مَوْقِعُ هذا الالتفات هي أن فيه تنبيهاً على أن العبد إذا
أخذ في القراءة يجب أن تكون قرأته على وجه يجد من نفسه ذلك المُحَرِّكَ .

الأسلوب الحكيم

ولما انجر الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم
تكن من مباحث المسند إليه فقال [ومن خلاف المقتضى] أي مقتضى الظاهر [تلقى
المخاطب] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم المخاطب [بغير ما يترقب]
المخاطب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [بحمل كلامه] للسببية ، أي إنما تلقاه بغير
ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب [على خلاف مراده]
أي مراد المخاطب . وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيهاً] للمخاطب [على أنه]
أي ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] والارادة [كقول ابن القبيري (١) للحجاج
وقد قال] الحجاج [له] أي لابن القبيري حال كون الحجاج [متوعداً] إياه [لا تحملك

إِنَّ اللَّهَ يَعْرِفُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَقَوْلِكَ فِي عِلْمِ الْبِلَادِ مُنْكَسّاً جَزَعَ الْهَلَالُ عَلَى فَنَى الْفِتْيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى تَتَكَلَّمَ كَالْأَصَمِّ الْأَعْجَمِ

(١) هو الغضبان بن القبيري الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأَدَمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدَمِ وَالْأَشْبَهَ ، أَيْ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ
فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بِأَنْ يُصَفِدَ لَا أَنْ يُصَفِدَ ، أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ،
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ تَنْبِيْهِ عَلَى الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوْ الْمُهْمُ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ -

على الأدم [يعني القيد] هذا مقول قول الحجاج [مثل الأمير يحمل على الأدم
والأشبه] هذا مقول قول ابن القعترى ، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد ، وتلقاه
بغير ما يترقب ، بأن حمل الأدم في كلامه على الفرس الأدم ، أي الذي غلب سواده
حتى ذهب البياض الذي فيه ، وضم إليه الأشبه ، أي الذي غلب بياضه حتى ذهب
سواده ، ومراد الحجاج [إنما هو القيد] فنه على أن الحمل على الفرس الأدم هو الأولى
بأن يقصده الأمير [أي من كان مثل الأمير في السلطان] أي الغلبة [وبسطة اليد] أي
الكرم والمال والنعمة [فجدير بأن يصفد] أي يعطى [من - أَصَفَدَهُ [لأن يصفد] أي
يُقَيِّدُ مِنْ - صَفَدَهُ [أو السائل] عَطَفَ عَلَى الْمُخَاطَبِ [أي تلقى السائل] بغير ما يتطلب
بتنزيل سؤاله منزلة غيره [أي منزلة غير ذلك السؤال] تنبيها [للسائل] على أنه [أي
ذلك الغير] الأولى بحاله أو المهم له ، كقوله تعالى - يسألونك عن الأهلة قل هي
مواقيت للناس والحج [سألوها عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه ،
فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف
مَعَالِمٌ يُوقِتُ بِهَا النَّاسُ أُمُورَهُمْ مِنَ الْمَزَارِعِ وَالْمَتَاجِرِ وَمَحَالِّ الدِّيُونِ وَالصُّومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ]
ومَعَالِمٌ لِلْحَجِّ يَعْرِفُ بِهَا وَقْتَهُ ، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا
عن ذلك ، لأنهم ليسوا بمن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ، ولا يتعلق لهم به

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ -

غرض [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ] سألوا عن بيان ماذا ينفقون فاجيبوا
ببيان الْمَصَارِفِ تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع
موقعها (١) .

(١) ويسمى كل من ذنبك القسمين (تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير
ما يتطلب) الأسلوب الحكيم .
تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَأَهْلِي بِالْأَيْدِي

(٢) أَنْتَ تَشْتَكِي عِنْدِي مُزَاوَلَةَ الْفَرَى وَقَدْ رَأَيْتَ الضَّيْفَانَ يَنْجُونَ نَزْلِي

قُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جَدِّي فِي قِرَاهِمَ وَعَجَلِي

فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحملة المخاطب
على تمثيل عاتقه باليمن والأيدى ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب تنبيها على
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قَالُوا سَلَوْتُ لِبُعْدِ الْأَلْفِ قُلْتُ لَهُمْ سَلَوْتُ عَنْ صَحْتِي وَالْبُرَّةِ مِنْ سَقَمِي

(٢) وَإِخْوَانٌ حَسِبْتَهُمْ دُرُوعًا فَكَانُوا وَلِكِنِ لِلْأَعَادِي

وَقَالُوا قَدْ صَفَّتْ مِنَّا قُلُوبٌ نَعَمْ صَدَقُوا وَلَكِنْ عَنْ وَدَادٍ

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهًا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ - ذَلِكَ يَوْمٌ مُّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ -

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض] بمعنى - يَفْزَعُ [ومثله] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان - يَقَعُ [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى [ذلك يوم مجموع له الناس] مكان - يُجْمَعُ وهنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَنْبِئُوا مَا تَنْتَوُونَ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ - أى ماتلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .

تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَنِّي أُمِرُّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) -

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبْلَهُ السَّكَاكِ مُطْلَقًا، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ مُطْلَقًا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :

وَمِمِّهِ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [نحو - عرضت الناقة على الحوض] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليها لنشرب [وقبله] أى القلب [السكاكى مطلقا] وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحظة [ورده غيره] أى غير السكاكى [مطلقا] لأنه عكس المطلوب • ونقيض المقصود [والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا] غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب [قبل كقولهِ : وممِّهِ] أى مفاضة [مغبرة] أى مملوءة بالمغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه ونواحيه • جمع الرجاء مقصورا [كأن لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف

(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سُبُحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فالأول فيه لفظ - أتى - بمعنى باتى • والثانى فيه لفظ - فتثير - بمعنى فأثارت .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَتَادُوا يَا مَلَكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ) .

(٢) ولقد أمرت على اللثم يسبني فضيت ثم قلت لا يعنيني

(١) هو من أوجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَيُّ لَوْنُهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَمَا طَيَّنَتْ بِالْفَدَنِ انْسِيَاعًا

[أي لونها] بمعنى لون السماء . فالمصراع الأخير من باب القلب . والمعنى - كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه . والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة . حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك . مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أي وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

* فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا *

[كما طينت بالفدن] أي بالقصر [السباع (١)] أي الطين بالتبين ، والمعنى - كما طينت الفدن بالسباع . يقال - طَيَّنْتُ السطح والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله - كما طينت الفدن بالسباع - لايهامه أن السباع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والقدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) - هذا البيت لعمير بن شَيْمٍ التَّغْلِيّ المعروف بالقُطَامِيّ . والضمير في قوله

- عليها - للناقة ، وأن في قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما في قوله بعد هذا البيت :

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ تُسْتَطَاعَا

(٢) يعني أن الفدن فرع له في هذه الحالة ، كما أن السباع فرع له في غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السباع على الطين المخلوط بالتبن . أما إذا حمل على الآلة التي يطحن بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .
تطبيقات على القلب :

(١) لُعَابُ الْإِفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَارْيُ الْجَنِيِّ اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

أَمَّا تَرْكُهُ فَلَبِأَ مَرَّ كَقَوْلِهِ :

فَاتَى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ .

أحوال المسند

[أما تركه فلما مر] في حذف المسند إليه [كقوله] :

ومن يَكُ أُمسَى بالمدينة رَحْلُهُ [فأتى وقيار بها لغريب]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضَائِيٌّ بن.

الحارث - كَذَا فِي الصَّحَاحِ - ولفظ البيت خبر وممناء التحسر والتوجع ، فالمسند إلى

- قيار - محذوف (١) لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع

(٢) قَتِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

فَالأَوَّلُ فِيهِ تَشْبِيهُ مَقْلُوبٌ لِلْمَبَالِغَةِ ، وَالْأَصْلُ - لَعَابُهُ لَعَابُ الْإِفَاعِي - وَهُوَ قَلْبٌ

مَقْبُولٌ ، وَالثَّانِي فِيهِ قَلْبٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَالْأَصْلُ - وَلَا يَكُنِ الْوَدَاعُ مَوْقِفًا مِنْكَ ، لِأَنَّ

الْأَصْلُ فِي التَّنْكِيرِ إِذَا كَانَ مَعَهَا مَعْرِفَةٌ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْخَبَرُ .

أمثلة أخرى :

(١) وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَهُ الْخَلِيفَةُ حِينَ يُمْتَدِّحُ

(٢) فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ غَدَاةَ غَدَاٍ لِمُجْتَهٍ يَفْرُقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ

(١) وَالتَّقْدِيرُ - وَقَيَّارٌ غَرِيبٌ أَيْضًا وَقَوْلُهُ - لَغْرِيبٌ - فِي الْبَيْتِ خَبَرٌ إِنْ ، وَلَا يَصِحُّ

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
وَقَوْلُكَ - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو - وَقَوْلُكَ - خَرَجْتُ فَذَا زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ :
* إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا *

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ، وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذهاب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [وكقوله :

[نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف (١)]

فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف هنا هو خبر الأول بقرينة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [وقولك زيد منطلق وعمرو] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام [وقولك خرجت فاذا زيد] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما شبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [وقوله :

[إن محلا وانت مرتحلا] وان في السفر إذ مضوا مهلا (٢)

أن يكون خبر قيار لاقتراحه باللام .

(١) هو وعمرو بن أمريء القيس الخزرجي من الشعراء المحضرمين (٢) هو لاسعدي قيس

أَيَّ إِنَّا لَنَا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنَّمِ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَيْ أَجْمَلُ أَوْ فَأَمْرِي .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [و] [إن لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً ، والمسافرون
 قد تَوَعَّطُوا في الماضي لارجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي
 هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين « أعنى العقل » ولضيق
 المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لآطراد الحذف في مثل - إنَّ
 مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا - وقد وضع سيديويه في كتابه لهذا باباً فقال - هذا باب - إن مالا وإن
 ولدا (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى] فقوله - أنتم - ليس
 بمبتدأ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل « بل هو فاعل فعل محذوف ، والاتصل - لو
 تملكون تملكون - حذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل
 من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف
 هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - فصبر جميل - يحتمل الأمرين] حذف
 المسند أو المسند إليه [أى] فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [أجمل أو فأمرى] صَبْرٌ جَمِيلٌ « فى الحذف
 تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف ما لو ذكر فانه يكون
 نصاً في أحدهما .

من شعراء الجاهلية « ومخلاً ومترحلاً مصدران ميميّان ، والسفر اسم جمع بمعنى
 المسافرين « ويعنى بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة .

(١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسمها ، فيطرّد في هذه الحالة حذف

خبرها .

وَلَا بَدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقٍ نَحْوُ (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) أَوْ مُقَدَّرٍ نَحْوُ :
لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ .

[ولابد] للحذف [من قرينة] دالة عليه ليفهم منه المعنى [كوقوع الكلام جواباً
لسؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله] أى خلقهن
الله ، حذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون
جواباً عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمخدوف فعله أنه جاء عند
عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ
خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وكقوله تعالى (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي
أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [أو مقدر] عطف على محقق [نحو] قول ضارح بن نهشل يرفي يزيد
ابن نهشل [ليك يزيد] كأنه قيل مَنْ يَكْبِيهِ فقال [ضارع] أى يَكْبِيهِ ضارع أى ذليل
[لخصومة] لأنه كان ملجأً للذلاء ، وعرونا للضعفاء ، تمامه :

(وَخَتَبْتُ مَا تُطِيعُ الطَّوَانِحُ)

والمختبط هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الإذهاب
والإهلاك ، والطوانح جمع مطيحة على غير القياس ، (٢) كلوايح جمع مُنَاقِحَةٍ ، وَمَا

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال مذكور صريحاً .

(٢) وجمعها القياسى مَطَاوِحُ وَمُطِيحَاتُ .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُقْفَرُ وَالْأَقْدَامُ قَتَالُ

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إجمالاً ثُمَّ تَفْصِيلاً ، وَبَوْقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ -
غَيْرِ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمَخْطَبٍ • وما مصدرية • أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله • أو يبيى
المقدر ، أى يبيى لأجل إهلاك المنايا يزيد [وفصله] أى رجحان نحو - لِيُكَ يَزِيدُ
ضَارِعٌ - مبني للمفعول [على خلافه] يعنى - لِيُكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مبني للفاعل • ناصبا
ليزيد ورافعا لضرارع [بتكرار الاسناد] بأن أَجْمَلَ أَوَّلًا [إجمالاً ثم] فَصَلَ ثانيا
[تفصيلاً] أما التفصيل فظاهر • وأما الاجمال فلائنه لما قيل - لِيُكَ - علم أن هناك
باكيا يسند اليه هذا البكاء • لأن المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم
المفعول مقامه ، ولا شك أن التَّكَرُّرَ أوكد وأقوى ، وأن الاجمال ثم التفصيل اوقع
فى النفس [وبوقوع نحو - يزيد - غير فضلة] لكونه مسندا اليه لامفعولا كما فى خلافه

(٢) إِلَيْهِ بِأَطْيَرٍ أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ لَئِنِّي قَدْ شَفَقْنِي طُولَ السَّهْرِ

ظهر الفجر وقد عودتني ان تغنيني إذا الفجر ظهر

حذف فى الاول خبر المبتدأ لمجازاة الاستعمال • والتقدير - لولا المشقة موجودة -
وحذف فى الثانى خبر المبتدأ أيضا للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد
فيك • وحذف فى الثالث الفعل للاحتراز عن العبث • والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ نَحْلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حَظُّهُ مَالٌ وَذَا عِلْمٌ وَذَاكَ مَكْرَمُ الْإِخْلَاقِ

(٣) وَالْأَطْيَرُ أَقْبَدُ مَا الْكَرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِمَا مَرَّ ،

[وَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ] أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فانه مطمئع في ذكر الفاعل ، إذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه .

[وَأَمَّا ذِكْرُهُ] أى ذكر المسند [فلما مر] في ذكر المسند اليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ۝ ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل (خَلَقْنَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغاوة السامع ، نحو - مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا - في

(١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جواباً لسؤال محقق في الآية (وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكفار لغاوتهم قد يتوهمون في بعض الحالات أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال ۝ أو تجوز على من معه من يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسند في الأول - بل فعله كبيرهم - لضعف التعويل على القرينة تعريضا

أَوْ أَنْ يَتَّعِينَ كَوْنَهُ أَسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ

جواب من قال : من نسيكم ؟ وغير ذلك [أو] لا جل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه اسما] فيفيد الثبوت والدوام [أو فعلا] فيفيد التجدد والحدوث .

[وَأَمَّا إِفْرَادُهُ] أي جعل المسند غير جملة [فلكونه غير سببي] مع عدم إفادة تقوى

الحكم [إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ - أو مفيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو جملة قطعا] ، وأما نحو - زَيْدٌ قَامَ - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من - زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوَى الْحُكْمِ ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف

التأكيد نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقْوَى الْحُكْمِ في الاصطلاح هو تأكيد به بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فإن قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا - أنا سمعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما

أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التَقْوَى ، لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد التجدد حيناً بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب في مقامه .

أمثلة أخرى :

(١) يقولون من يَرْقَى إِلَى الْفُلْكِ مُصْعِدًا فَقُلْتُ لَهُمْ يَرْقَى إِلَيْهَا النَّوَائِجُ

(٢) لَوْلَا اَلَّتَّقَى لَجَعَلْتُ قَبْرَكَ كَكَبَيْتِي وَجَعَلْتُ قَوْلَكَ سُنَّتِي وَكِتَابِي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببه ، نحو - رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اکتني المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو (قل هو الله أحد) لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدأ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان عند تغاير المبتدأ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم أفرادها يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند

(١) خير الصنائع في الانام صنعة تنبؤ بحاملها عن الاذلال

(٢) أنا لا أختار تقييل يد قطعها أفضل من تلك القبل

أتى بالمسند في الاثر مفردا - صنعة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فَعَمَلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَخْصَرٍ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ
التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضرب عمرا في داره
وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التَّقْوَى ، وَالْعُمْدَةُ
في ذلك تَبَعُ كلام السكاكي ، لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

[وأما كونه] أى المسند [فعلا فلتقييد] أى تقييد المسند [بأحد الأزمنة الثلاثة]
أعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذى
يتربح وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل
متعاقبة من غير مُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ ، وهذا أمر عرفى (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على
أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل
عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قام الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [على أخصر
وجه] ولما كان التجدد لازما للزمان لِكَوْنِهِ كَمَا غير قَارِّ الدات ، أى لا يجمع أجزاءه في
الوجود ، وَالزَّمانُ جُزْءٌ من مفهوم الفعل ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة
مفيداً للتجدد ، وإليه أشار بقوله [مع إفادة التجدد ، كقوله] أى كقول طريف بن تميم
تقوية ، وأتى به فى الثانى غير مفرد - لا أختار - لقصد التقوية فى مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) يَدِ الْعَفَافِ أَصُونٌ عَزَّ حِجَابِي وَبَعْصَمَتِي أَسْمُو عَلَى أُرْأَيِ

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفْلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(٣) وَأَمَّا الْحَالُ الْحَقِيقِيُّ فَهُوَ الْآنَ الَّذِي لَا يَتَجَزَأُ .

أَوْكَلًا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صَرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

[أَوْكَلًا وَرَدَتْ عَكَظَ] هُوَ مُتَوَسِّقٌ لِلْعَرَبِ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ فِيهِ ۖ فَيَتَنَاشَدُونَ وَيَتَفَاخَرُونَ ،
وَكَانَتْ فِيهِ وَقَائِعٌ [قَبِيلَةٌ ۝ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ] وَعَرِيفُ الْقَوْمِ الْقِيمُ بِأَمْرِهِمُ الَّذِي
شُهِرَ وَعُرِفَ بِذَلِكَ [يَتَوَسَّمُ] أَيْ يَصْدُرُ عَنْهُ تَقَرُّسُ الْوُجُوهِ وَتَأْمُلُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا
وَلِحَظَةٍ فَلِحَظَةٍ (١) .

[وَأَمَّا كَوْنُهُ] أَيْ الْمُسْتَد [اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا] أَيْ عَدَمُ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ وَإِفَادَةُ
التَّجَدُّدِ ۖ يَعْنِي لِإِفَادَةِ الدَّوَامِ وَالثَّبُوتِ لِأَغْرَاضٍ تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ [كَقَوْلِهِ : لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ
الْمَضْرُوبُ صَرْتَنَا *] وَهُوَ مَا يَجْتَمِعُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ [لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ (٢)]
يَعْنِي أَنَّ الْإِنْفِلَاقَ مِنَ الصَّرَةِ ثَابِتٌ لِلدَّرْهَمِ دَائِمًا ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ : مَوْضُوعُ الْأَسْمِ
عَلَى أَنْ يُثَبَّتَ بِهِ الشَّيْءُ لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ اقْتِضَاءٍ أَنَّهُ يَتَجَدَّدُ وَيَحْدُثُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَلَا تَعَرُّضَ
فِي - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - لَا كَثْرَ مِنْ ۖ إِنْثَابُ الْإِنْفِلَاقِ فَعَلًا لَهُ ، كَمَا فِي - زَيْدٌ طَوِيلٌ ۖ
وَعَمْرُو قَصِيرٌ (٣) .

(١) إِفَادَةُ الْاسْتِمْرَارِ التَّجَدُّدِ فِي الْبَيْتِ بِحَسَبِ الْمَقَامِ ، وَهَذَا غَيْرُ التَّجَدُّدِ الَّذِي
يَسْتَفَادُ مِنْ نَفْسِ الْفِعْلِ ۖ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْحَصُولِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ (٢) الْبَيْتُ لِلتَّضَرُّبِ جُزْئِيَّةً ،
وَالْمَشْهُورُ نَصَبٌ - صَرْتَنَا - عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ وَالْأَحْسَنُ نَصَبٌ - الدَّرْهَمُ - لِيَكُونَ عَدَمُ
الْإِنْفِلَاقِ مِنْ جَانِبِ الصَّرَةِ (٣) فَلَا اسْمَ عَلَى هَذَا لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَجْرَدِ الثَّبُوتِ ۖ وَأَمَّا
إِفَادَتُهُ لِلدَّوَامِ وَالْإِسْتِمْرَارِ فَانَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ الْمَقَامِ أَيْضًا ، كَغَرَضِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ
وَنَحْوِهَا :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلتَرْيَةُ الْفَائِدَةِ ، وَالْمَقْيِدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلَقًا - هُوَ مُنْطَلَقًا لَا كَانَ .

[وأما تقييد الفعل] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [بمفعول] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ونحوه] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [فلتربية الفائدة] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شَيْءٌ مَأْمُوجٌ ، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا . ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مُشَبِّهَاتِ الْمَفْعُولِ ، والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدوره ■ أشار إلى جوابه بقوله [والمقيد في نحو - كان زيد منطلقا - هو منطلقا لا كان] لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على تطبيقات على المسند إذا كان فعلا أو اسما :

(١) قوله تعالى (وَكَلَّهْمُ بِأَسْطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَزُوحٌ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

(٣) لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَرْءٍ نَارٍ فِي بَفَاحٍ تَحْرَقُ

أتى بالمسند اسما في الأول - باسط - لإفادة الثبوت والدوام ■ وأتى به فعلا في الثاني والثالث - نزوح ونغدو - تحرق - لإفادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق إنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

(٢) لا خير في ود امرئ متملق حلوا اللسان وقلبه يتلعب

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلِدَانِعٍ مِنْهَا .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلَا عِتْبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدْوَاتِهِ مِنْ

التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زمان النسبة ۛ ۛ إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[وأما تركه] أى ترك التقييد [فلانع منها] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف

انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يطعم الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

[وأما تقييده] أى الفعل [بالشرط] مثل - أَكْرَمَكَ إِنْ تُكْرِمَنِي ، وَإِنْ تُكْرِمَنِي

أَكْرَمَكَ [فلا اعتبارات] وحالات تقتضى تقييده به [لا نعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته]

يعنى حروف الشرط وأسماءه [من التفصيل ، وقد بين ذلك] أى التفصيل [فى علم

النحو] وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد للحكم الجزاء (١)

مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمَكَ وَقْتُ

جِئْتِكَ إِيَّائِي - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية ، بل

إِنْ كَانَ الْجَزَاءُ خَبْرًا فَالْجُمْلَةُ شَرْطِيَّةٌ خَبَرِيَّةٌ ۛ نحو - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - وَإِنْ كَانَ

إِنْشَائِيًّا فَالْإِنْشَائِيَّةُ نَحْوُ - إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ - وَأَمَّا نَفْسُ الشَّرْطِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ الْآدَاءُ

عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

خَارِجٌ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ وَإِنَّمَا الْخَبَرُ هُوَ مَجْمُوعُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

على أحوال المسند .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزاء الشرط

أو مجموعهما ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ۛ والشرط قيد

له كما فى أداة الشرط إذا كانت حرفا ۛ وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ ،
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ
النَّادِرُ مَوْقِعًا لِإِنْ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فانما هو اعتبار المنطقيين ، فَفَهْمُ قَوْلِنَا - كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار ، فَكَمْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنِ الْإِعْتِبَارَيْنِ .

[ولكن لا بد من النظر ههنا في إِنْ وَإِذَا وَلَوْ] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يُعَرَّضْ لها
في علم النحو [فإن وإذا للشرط في الاستقبال] لكن أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ
الشرط [فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل
[وأصل إذا الجزم] بوقوعه ، فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وَقُوعِ الشرط فلم يتعرض له
لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ إِذَا وَإِنْ (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أي ولأن
أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِالْوُقُوعِ [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به في الغالب
[موقعا لأن] و [لأن أصل إذا الجزم بالوقوع] غلب لفظ الماضي [لدلالته على
الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ] وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال [مع إذا ، نحو -
فإذا جاءتهم] أي قوم موسى [الحسنة] كَالْحُصْبِ وَالرَّخَاءِ [قالوا لنا هذه] أي هذه مختصة

(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في - إِنْ - معناه أنه جائز ، وعدم الجزم
بلا وقوعه في - إِذَا - معناه أنه مُتَنَبَّ ، فلا اشتراك في الحقيقة بينهما في هذا أيضا .

وَأِنْ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطِيرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ (لِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَةَ الْمُطْلَقَةَ ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ تَعْرِيفَ الْجَنَسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا نُسِّكَتْ .
وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ فِي الْجَزْمِ تَجَاهُلًا أَوْ لَعْدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَكْذِبُكَ -
إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوْ التَّوْبِيخِ

بنا ونحن مستحقوها [وإن تصبهم سيئة] أى جَدْبٌ وَبَلَاءٌ [يطيروا] أى يتشاءموا [بموسى ومن معه] من المؤمنين ، جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع إذا [لأن المراد الحسنة المطلقة] التى حُصِّلَ مَقْطُوعُهَا [ولهذا عرفت] الحسنة [تعريف الجنس] أى الحقيقة . لَأَنَّ وقوع الجنس كالواجب لسكثرتة واتساعه لِنَحَقِّقَهُ فى كل نوع بخلاف النوع ، وجىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [والسيئة نادرة بالنسبة إليها] أى إلى الحسنة المطلقة [ولهذا نسكت] السيئة لدل على التقليل .
[وقد تستعمل إن (١) فى] مقام [الجزم] بوقوع الشرط [تجاهلا] كما إذا سئل العبد عن سيده - هل هو فى الدار - وهو يعلم أنه فيها " فيقول - إن كان فيها أخبرك - يتجاهل خوفا من السيد [أو لعدم جزم المخاطب] بوقوع الشرط " فيجرب الكلام على سَنَنِ اعتقاده [كقولك لمن يكذبك (٢) - إن صدقت فماذا تفعل] مع علمك بأنك صادق [أو تنزيله] أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم] كقولك لمن يؤذى أباه - إن كان أباك فلا تؤذه [أو التوبيخ] أى تعيير

(١) وقد تستعمل إذا أيضا فى مقام الشك للإشارة إلى أن الشرط لا ينبغي أن يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزيله منزلة غير الشاك " أو لتغليب غير الشاك على الشاك (٢) أى لمن يشك فى صدقك " كما هو فرض هذا المقام .

وَتَصْوِيرُ أَنَّ الْمَقَامَ لَاشْتِمَالَهُ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطَ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ
كَأَيُّفَرُضُ الْحَالِ ، نَحْوُ - أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -
فَيَمَنْ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرِ الْمُتَّصِفِ بِهِ عَلَى الْمُتَّصِفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح
إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض الحال] لفرض من الاعراض [نحو -
أفَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ] أي انهملكم فَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الْقُرْآنَ ، وما فيه من الأمر والنهي
والوعد والوعيد [صفحا] أي إعراضا أو للاعراض أو معرضين (١) [إن كنتم قوما
مُسْرِفِينَ] فيمن قرأ إن بالكسر [فَكُونُوهُمْ مُسْرِفِينَ] أمر مقطوع به ، لكن جرى بلفظ
إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا
على سبيل الفرض والتقدير كَالْمَحَالَاتِ ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن
الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا ، فهو بمنزلة المحال ، والمحال وإن كان
مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل
المساهلة وإرخاء العنان ، لقصد التبكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ
فَأَنَّا أَوَّلَ الْعَابِدِينَ) [أو تغلب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]
كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو ، فنقول - إن قتما كان كذا
[وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين - [وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يحتملها]
(١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو لاجله أو حالا .

(٢) المراد غير مُحَقَّقِ الانصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

وَالْتَّغْلِبُ يَجْرَى فِي فُنُونٍ كَثِيرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَأَنْتَ مِنَ الْقَاتِنِينَ) ،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) .

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين
على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل
الجميع كأنه لا ارتياب لهم . وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين
كان الشرط قَطْعِيَّ الْأَوْقُوعِ ، فلا يصح استعمال إن فيه . كما إذا كان قَطْعِيَّ الْوُقُوعِ ،
لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب
في المستقبل . ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والرجاج
على أن إن لا تغلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالاته على الماضي . فجرد
التغليب لا يصحح استعمال إن ههنا . بل لابد من أن يقال : لَمَّا غَلَبَ صار الجميع بمنزلة
غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الانتفاء . فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض
والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى (فَأَنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا) (قُلْ
إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) .

[والتغليب] باب واسع [يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من
القانتين] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها
على الذكور خاصة . فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لكن لفظ - قانتين -
إنما يجري على الذكور فقط [و] نحو [قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون] غلب جانب
المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - يجهلون - بياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى -

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط ،
وهو الارتياب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضي .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلِكُونُهُمَا تَعْلِيقُ أَمْرٍ بغيرِهِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ كَانَ كُلُّ مَنْ جُمِلَتْ كُلُّ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ .

قوم - ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن مخاطبين .
فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [ومنه] أي من التغليب [أبوان] للآب والام
[ونحوه] كَالْعَمَرَيْنِ لَامِي بَكَرٍ وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والقمرين للشمس والقمر .
وذلك بَأَن يُغْلَبَ أَحَدُ الْمُتَصَاحِبِينَ أَوْ الْمُتَشَابِهِينَ عَلَى الْآخَرِ . بَأَن يجعل الآخر مُتَّفَقًا لَهُ
فِي الْأَسْمِ . ثُمَّ يُتَّبَعُ ذَلِكَ الْأَسْمُ وَيُقَصَّدُ اللَّفْظُ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا ، فمثل - أبوان - ليس من
قَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَانَتَا مِنْ الْقَاتِنِينَ) كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ، لِأَنَّ الْأَبَوَةَ لَا يَسْتَصِفُّهَا
مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا كَالْقَنُوتِ . فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَخَالَفَةَ الظَّاهِرِ فِي مِثْلِ - الْقَاتِنِينَ - مِنْ جِهَةِ الْهَيْئَةِ
وَالصِّغَةِ ، وَفِي مِثْلِ - أَبَوَانِ - مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ وَجَوْهَرِ اللَّفْظِ بِالْكُلِّيَّةِ .

[وَلِكُونُهُمَا] أي إِنْ وَإِذَا [لتعليق أمر] هو حصول مضمون الجزاء [بغيره]
يعنى حُصُولَ مضمون الشرط [فِي الْأَسْتِقْبَالِ] مُتَعَلِّقٌ بغيرِهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ حُصُولَ
الجزاء مترتبا ومتعلقا عَلَى حُصُولِ الشرط فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِتَعْلِيقِ
أَمْرٍ . لِأَنَّ التَّعْلِيقَ إِنَّمَا هُوَ فِي زَمَانِ التَّكَلُّمِ لَا فِي الْأَسْتِقْبَالِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ -
إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ - فَقَدْ عُلِّقْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ حُرِّيَّتَهُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ فِي
الْأَسْتِقْبَالِ [كَانَ كُلُّ مَنْ جُمِلَتْ كُلُّ] مِنْ إِنْ وَإِذَا ، يَعْنِي الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ [فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ]
أَمَّا الشَّرْطُ فَلَا أَنَّهُ مَفْرُوضُ الْحُصُولِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، فَيَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ (١) وَمُضِيَّتُهُ ، وَأَمَّا
الْجُزْءُ فَلَا أَنَّهُ حُصُولُهُ مُتَعَلِّقٌ عَلَى حُصُولِ الشَّرْطِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ ، وَيَمْتَنِعُ تَعْلِيقُ حُصُولِ

(١) أي أن يكون جملة اسمة ، لأن معناها الثبوت .

وَلَا يَخَالِفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنَكْتَةٍ . كَبَرَّازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ
الْأَسْبَابِ . أَوْ كَوْنٍ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوُقُوعِ . أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة]
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظاً - إشارة إلى أن الجملتين
وإن جعلت كُتَاهُمَا أو إِحْدَاهُمَا اسمية أو فعلية مَاضِيَّةٌ فالمعنى على الاستقبال ، حتى
إِنَّ قَوْلَنَا - إن أكرمتمني الآن فقد أكرمتمك أمس - معناه - إن تَعَدَّ بِأَكْرَامِكَ إِيَّائِي
الآن فَأَعَدْتُ بِأَكْرَامِي إِيَّاكَ أَمْسَ . وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قباساً مَطْرَدًا مع
كان . نحو (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ) يَا مَرْءُ . وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو
الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط . نحو - زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وعمرو
وإن أعطيت جهاً لثيم - وفي غير ذلك قليلاً . كقوله :

فَيَا وَطَنِي إِنِّي فَاتِنِي بِكَ سَابِقُ من الدهر فَلْيَنْعَمْ لَسَا كُنْتُكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
[كَبَرَّازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ] الْمُتَّخِذَةِ فِي حَصُولِهِ . نحو
- إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الاشتراء . [أَوْ كَوْنٍ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوُقُوعِ]
هَذَا عَطْفٌ عَلَى قُوَّةِ الْأَسْبَابِ ، وَكَذَا الْمَعْطُوفَاتُ بَعْدَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا كُلُّهَا عَلَلٌ لِابْرَازِ
غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ ، عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي إِظْهَارِ الرَغْبَةِ (٢) وَمَنْ زَعَمَ
أَنَّهَا كُلُّهَا عَطْفٌ عَلَى إِبْرَازِ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ فَقَدْ سَهَا سَهْوًا بَيِّنًا [أَوْ

(١) هُوَ لَا بَنِي الْعِلَاءِ الْمَعْرَى . وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ - إِنِّي فَاتِنِي - فَانَهُ مَاضٍ لَفْظًا وَمَعْنَى

(٢) أَيْ فِي قَوْلِهِ فِيمَا سَيَأْتِي - فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ الْخ .

التَّفَاوُلُ ۖ أَوْ إِظْهَارَ الرَّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ ۖ نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهَوَ الْمَرَامُ ،
فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ لِإِيَّاهُ ، فَرُبَّمَا يَخِيلُ إِلَيْهِ
حَاصِلًا ، وَعَلَيْهِ - إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّنًا - قَالَ السَّكَّاكِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيضِ ۖ نَحْوُ

التفاول أو إظهار الرغبة في وقوعه [أى وقوع الشرط] نحو - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ
العاقبة فهو المرام [هذا يصلح مثالا للتفاول ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله] فإن
الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصويره [أى الطالب] إياه [أى ذلك
الأمر] فربما يخيل [أى ذلك الأمر] [إليه حاصلا] فيعبر عنه بلفظ الماضى [وعليه] أى
على استعمال الماضى مع إن لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تُسْكِرْهُمَا
فَتَيَاتِيَكُم عَلَى الْآبَاءِ - [إن أردن تحصنا] حيث لم يقل - إن يردن - فإن قيل ثقلنى النهى
عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بمجاوز الاكراه عند انتفاؤها على ما هو مقتضى
التعليق بالشرط ۖ أجيب بأن القائلين بأن التقيد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفاؤه
إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ، ويجوز أن يكون فائدته فى الآية
المبالغة فى النهى عن الاكراه ۖ يعنى أنهم إذا أردن العفة فلمولى أحق بارادتها ۖ وأيضا
دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والاجماع القاطع على حرمة
الاكراه مطلقا ، فقد عارضه (١) وَالظَّاهِرُ يُدْفَعُ بِالْقَاطِعِ .

[قال السكاكى : أَوْ لِلتَّعْرِيضِ] أى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل [لما
ذكر ، وإما للتعريض ، بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره] نحو [قوله تعالى
(١) فاعل - عارضه - ضمير يعود إلى الاجماع ۖ والضمير المفعول عائد إلى
مفهوم الشرط .

- لَنْ أَشْرَكَ لِيَجْبُطَنَّ عَمَلُكَ - وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيزِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي -
أَيُّ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ - وَوَجْهٌ حُسْنُهُ
إِسْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ

- وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [لَنْ أَشْرَكَ لِيَجْبُطَنَّ عَمَلُكَ] فَالْمُخَاطَبُ
هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَدَمُ إِشْرَاكِهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ۖ لَكِنْ جِيءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي
لِإِبْرَازِ الْإِشْرَاقِ الْغَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ ، تَعْرِيزًا
بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُمْ الْإِشْرَاقُ بِأَنَّهُ قَدْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، كَمَا إِذَا شَتَمَكَ أَحَدٌ ، فَتَقُولُ - وَاللَّهِ
إِنْ شَتَمَنِي إِلَّا مِرْضِي - وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّعْرِيزِ بِمَنْ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ الْإِشْرَاقُ
وَأَنْ ذَكَرَ الْمَضَارِعَ لَا يَفِيدُ التَّعْرِيزَ لِكَوْنِهِ عَلَى أَصْلِهِ (١) وَلَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْكَلَامِ
نَوْعُ خَفَاءٍ وَضَعْفٍ (٢) نَسَبَهُ إِلَى السَّكَاتِيِّ ۖ وَإِلَّا فَمَوْ قَدْ ذَكَرَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ
[وَنَظِيرُهُ] أَيُّ نَظِيرٍ - لَنْ أَشْرَكَ [فِي التَّعْرِيزِ] لَا فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاضِي مَقَامَ الْمَضَارِعِ
فِي الشَّرْطِ لِلتَّعْرِيزِ - قَوْلُهُ تَعَالَى [- وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي - أَيُّ وَمَالِكُمْ
لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ] بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ [إِذْ لَوْلَا التَّعْرِيزُ لَكَانَ الْمُنَاسِبُ
أَنْ يُقَالَ - وَإِلَيْهِ أَرْجِعْ - عَلَى مَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْسِّيَاقِ (٣)

[وَوَجْهٌ حُسْنُهُ] أَيُّ حُسْنِ هَذَا التَّعْرِيزِ [إِسْمَاعُ] الْمُتَكَلِّمِ [الْمُخَاطَبِينَ] الَّذِينَ هُمْ

(١) يَجِبُ الشَّارِحُ بِهَذَا عَنْ اعْتِرَاضِ الْخُلُخَالِيِّ عَلَى السَّكَاتِيِّ بِأَنَّ التَّعْرِيزَ عَامٌ
فَيَعْنِي وَقَعَ مِنْهُمْ الْإِشْرَاقُ فِي الْمَاضِي وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِاسْتِنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ لَا يَتَأَنَّ
مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا (٢) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ضَعْفَهُ مِنْ وَجْهِ آخِرِ غَيْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُلُخَالِيُّ .
(٣) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ۖ وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ يَفْهَمُونَ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْإِلْتِفَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْحِجَازِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ
التَّعْرِيزِ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ غَيْرَ لَفْظِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ بِوَسَاطَةِ الْقِرَاءَةِ .

الْحَقُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِنَسَبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيُعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ فِي إِحْضَاضِ النَّصْحِ ، حَيْثُ لَا يَرِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَرِيدُ لِنَفْسِهِ .

أَعْدَاؤُهُ [الْحَقُّ] هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِاسْمَاعٍ [عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ] ذَلِكَ الْوَجْهُ [غَضَبَهُمْ وَهُوَ] أَيُّ ذَلِكَ الْوَجْهِ [تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِنَسَبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ] وَيُعِينُ [عَطَفَ عَلَى - لَا يَزِيدُ -] وَلَيْسَ هَذَا فِي كَلَامِ السَّكَكِيِّ ، أَيُّ عَلَى وَجْهِ يَعْنِي [عَلَى قَبُولِهِ] أَيُّ قَبُولِ الْحَقِّ [لِكَوْنِهِ] أَيُّ لِكَوْنِ ذَلِكَ الْوَجْهِ [أَدْخَلَ فِي إِحْضَاضِ النَّصْحِ لَهُمْ ، حَيْثُ لَا يَرِيدُ] الْمُسْتَكْمَلُ [لَهُمْ إِلَّا مَا يَرِيدُ لِنَفْسِهِ] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا .

(٢) فوالله ما أدرى وإني لأصادقُ أداءُ عراني من حبابك أم سحرُ

فإن كان سحرًا فاعذُريني على الهوي وإن كان داءً غيره فلك العذر

أنتي باذا في الأول للجزم بوقوع الشرط ■ وعبر عن الشرط بالماضي للإشارة إلى تحققه وإن كان في المستقبل ■ وأنتي بأن في الثاني للشك في وقوع الشرط، والحجاب فيه هو الحب .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَيَّلَا

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَبَرَ يُخَفُّوهُ وَإِنْ سَمِعُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَبُوا

وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِإِتْفَاقِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزء بحصول مضمون الشرط فرضاً [فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزء . كما تقول- لوجنتنى أكرمك- معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى - الجزء - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجزء مُتَنَفِّ بِسَبَبِ انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور . واعترض عليه ابن الحاجب بأنَّ الاول سبب والثانى مُسَبَّبٌ ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب . لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة . بل الامر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه . فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى . ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس . واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى . إما لما ذكره . وإما لأن الاول ملزوم والثانى لازم . وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس . لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول . منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل . لأنه ليس معنى قولهم - لو لامْتِنَاعُ الثانى لامتناع الاول أنه يُستَدَلُّ بامتناع الاول على امتناع الثانى . حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الاول ، فعننى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهْدَأَكُمْ) إن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة . يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْلَا لامْتِنَاعُ الثانى لوجود الاول ، نحو - لَوْلَا

عَلَىٰ لَهْلَهكَ عُمَرُ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتنى لا كرمتك لكنك لم تجي - . أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجي . (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنّه لم يطر (٢)

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء المعري :

ولودمات الدولات كانوا كغيرهم رعابا ولكن مالهن دوام (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداة للزوم (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالتائج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول . ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي ، وقوله تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وَارِدٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ . لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض . وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن . وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره . لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم ، وهو لا ينتج شيئا عند علماء المنطق .

(٢) هو لأبي بن سُلَيْمٍ الضَّبِّي من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك . والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعابا للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التالي للمقدم .

فَلِزِمَ عَدَمُ الثَّبُوتِ وَالْمَضَى فِي جُمْلَتَيْهَا ، فَدَخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ - لَوْ يُطِيعُكُمْ
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ - لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيمَا مَضَى وَقَتًا فَوْقَتًا ۖ

وإذا كان لو للشرط في الماضي [فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها] إذ الثبوت
ينافي التعليق ۖ والاستقبال ينافي المضى ۖ فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية
إلا لنكتة ۖ ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاني أباهي بكم الأمم
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [فدخولها على المضارع في نحو] واعلموا
أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ [لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم] أى لو قمتم في جهدٍ وهلاك
[لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً] والفعل هو الاطاعة ۖ يعنى أن امتناع
عَنِّكُمْ بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ۖ فان المضارع يفيد الاستمرار ۖ ودخول
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ۖ ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ۖ يعنى
أَنَّ امتناع عَنِّكُمْ بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ۖ لانه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث - تنا كحوا
تناسلوا فاني الخ - والتقدير في الحديثين - ولو يكون بالصين ۖ ولو يكون بالسقط -
وهذا على أن - لو - فيهما شرطية جوابها محذوف ۖ لا وصلة للربط في الجملة الحالية ۖ
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

وَلَوْ تَلَقَّيْتُ أَصْدَاؤَنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمَسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ
لَفَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لانه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار
معنى - لو - لامعناه ۖ وخلاصة التعليل أنه لا مانع من إقادة الفعل المضارع استمرار

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - لَتَنزِيلِهِ مَنَازِلَ الْمَاضِي لِصُدُورِهِ عَنْ لََا خِلَافَ فِي إِخْبَارِهِ ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفي ۝ والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ۝ والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه ، لا نفي التأكيد والدوام ۝ كقوله تعالى (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) رَدًّا لقولهم (إِنَّا آمَنَّا) على أبلغ وجه وآكده [كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ] حيث لم يقل - اللَّهُ مَسْتَهْزِئٌ - بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجده وقتنا فوقنا [و] دخولها على المضارع [في نحو قوله تعالى - ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ۝ أو لكل من تتأتى منه الرؤية [إذ وقفوا على النار] أى أروها حتى يعاينوها أو أطلعوا عليها إطلاعاً هي تحتهم ۝ أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لرايت أمراً فظيعاً [لتنزيله] أى المضارع [منزلة الماضى ، لصدوره] أى المضارع أو الكلام [عن لا خلاف في إخباره] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ۝ لكنها جعلت النفي ۝ كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقيد بلو :

(١) قوله تعالى (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها خَرُّوا لِعِزَّةِ خَاشِعِينَ سُجُودًا

دخلت لو على المضارع في الاول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفي الثانى لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كَمَا فِي - رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، أَوْ لَا سِتْحَاضَ الصُّورَةِ

بِمَنْزِلَةِ الْمَاضِي الْمَتَحَقِّقِ ۖ فَاسْتَعْمَلَ فِيهَا - لَوْ وَإِذْ - الْمُخْتَصَانَ بِالْمَاضِي ، لَكِنَّ عُدَلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي وَلَمْ يَقُلْ - وَلَوْ رَأَيْتَ - إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ كَلَامٌ مِنْ لَاخِلَافٍ فِي إِخْبَارِهِ ، وَالْمُسْتَقْبَلُ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاضِي فِي تَحَقُّقِ الْوُقُوعِ ۖ فَهَذَا الْأَمْرُ مُسْتَقْبَلٌ فِي التَّحْقِيقِ ۖ مَاضٍ بِحَسَبِ التَّأْوِيلِ ، كَمَا أَنَّهُ قِيلَ : قَدْ انْقَضَى هَذَا الْأَمْرُ ، لَكِنَّكَ مَا رَأَيْتَهُ وَلَوْ رَأَيْتَهُ لَرَأَيْتَ أَمْرًا قَاطِعًا [كَمَا] عُدَلَ عَنِ الْمَاضِي إِلَى الْمُضَارِعِ [فِي - رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا] لِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْمَاضِي لِصُدُورِهِ عَنْ لَاخِلَافٍ فِي إِخْبَارِهِ ۖ وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ هَهُنَا هُوَ الْمَاضِي ۖ لِأَنَّهُ قَدْ التَزَّمَ ابْنُ السَّرَّاجِ وَأَبُو عَلِيٍّ فِي الْإِبْضَاحِ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ رَبِّ الْمَكْفُوفَةِ بِمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا ، لِأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمَاضِي ، وَمَعْنَى التَّقْلِيلِ هَهُنَا أَنَّهُ تُدْهَشُهُمْ أَهْوَالُ الْقِيَامَةِ فَيَبْهَتُونَ ، فَإِنْ وَجَدْتَ مِنْهُمْ إِفَاقَةً مَا تَمَنَّوْا ذَلِكَ ، وَقِيلَ هِيَ مُسْتَعَارَةٌ لِلتَّكْثِيرِ أَوْ لِلتَّحْقِيقِ ۖ وَمَفْعُولٌ - يُوَدُّ - مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ - لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ - عَلَيْهِ ۖ وَلَوْ لِلتَّمْنَى حِكَايَةَ لَوَدَّاتِهِمْ ۖ وَأَمَّا عَلَى رَأْيٍ مِنْ جَمَلٍ - لَوْ - إِنِّي لِلتَّمْنَى حَرْفًا مَصْدَرِيًّا فَمَفْعُولٌ - يُوَدُّ - هُوَ قَوْلُهُ - لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ - [أَوْ لَا سِتْحَاضَ الصُّورَةِ] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - لِتَنْزِيلِهِ - يَعْنِي أَنَّ الْعُدُولَ إِلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ - وَلَوْ تَرَى - لِمَا لَمْ يَذْكُرْ ، وَإِنَّمَا لَا سِتْحَاضَ صُورَةِ رُؤْيَا الْكَافِرِينَ مَوْقُوفِينَ عَلَى النَّارِ ، لِأَنَّ الْمُضَارِعَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ الْحَاضِرِ

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَلَوْ لَيْسَ الْحِمَارُ ثِيَابَ خَزٍّ لَقَالَ النَّاسُ بِأَنَّكَ مِنْ حِمَارٍ

(٢) قَالُوا الْحِمَارُ إِذَا تَلَّكَ لَأَعْجَبُ بَلْ كَانَ بَاطِلًا فِيكُمْ هُوَ الْعَجَبُ

لَوْ تَسَالَوْنَ (النَّبِيُّ) يَوْمَ جَنَدَلَهَا بِأَيِّ سَيْفٍ عَلَى يَأْفُوحَهَا ضَرْبًا

أَبَا لَدِي جَرَّ يَوْمَ السَّلْمِ مُتَّشِحًا أَمْ بِالَّذِي هَزَّ يَوْمَ الْحَرْبِ مُخْتَضِبًا

كما في قوله تعالى - فَثِيرٌ سَحَابًا - استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وأما تنكيره فلا رادة عدم الحصر والعهد ، كقولك - زيدٌ كاتبٌ وعمرو شاعرٌ ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين ، أو للتحقير .

الذى من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة لإشاهدها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك [كما في قوله تعالى - فتثير سحاباً] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (الله الذى أرسل الرياح) [استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] يعنى صورة إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة .

[وأما تنكيره] أى تنكير المسند [فلا رادة عدم الحصر والعهد] الدالّ عليهما التعريف [كقولك - زيدٌ كاتبٌ وعمرو شاعرٌ ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين] بناءً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [أو للتحقير] نحو - ما زيد شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالاً ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى (وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) .

(٢) آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أَنَّهُ كَمَا مَرَّ .
وَأَمَّا تَرْكُهُ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ] أى المسند [بِالْإِضَافَةِ] نحو - زَيْدٌ غُلَامٌ رَجُلٍ [أَوْ الْوَصْفِ]
نحو زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ [فَلِتَكُونَ الْفَائِدَةُ أَنَّهُ] لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنْ زِيَادَةَ الْخُصُوصِ تَوْجِبُ أَهْمِيَّةَ
الْفَائِدَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ جَعَلَ مَعْمُولَاتِ الْمُسْنَدِ كَالْحَالِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ ، وَجَعَلَ
الْإِضَافَةَ وَالْوَصْفَ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ اصْطِلَاحٍ ، وَقِيلَ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ
عِبَارَةٌ عَنْ نَقْصِ الشُّيُوعِ ، وَلَا شُيُوعَ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْمَفْهُومِ وَالْحَالِ
تَقْيِيدُهُ ، وَالْوَصْفُ يَجِيءُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّيُوعُ فَيَخْصِصُهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ (١) .
[وَأَمَّا تَرْكُهُ] أى ترك تَخْصِيصِ الْمُسْنَدِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ [فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ]
فِي تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ لِمَنْعِهِ مِنْ تَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ .

[وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدَى طَرُقِ التَّعْرِيفِ]

نَكَرَ الْمُسْنَدُ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ ، وَفِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَقَدْ يَتْرَكَ الْغَدَرُ الْفَتَى وَطَعَامُهُ إِذَا هُوَ أَمْسَى حَلْبَةً مِنْ دَمِ الْقَصْدِ

(٢) لَيْسَ الْجَمَالُ بِمَنْزَرٍ فَاعْلَمْ وَلَئِنْ رُدِّيتَ بَرْدًا

إِنَّ الْجَمَالَ مَعَادِنٌ وَمَنْاقِبٌ أَوْزُنَتْ بِجَدَا

(١) لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ شُّيُوعٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ احْتِمَالِهِ الصَّدْقَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَفْرَضُ مِنْ

غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - جَاءَنِي زَيْدٌ - لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَجِيءَ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوبِ

بِأَخْرَ مِنْهُ أَوْ لَازِمَ حُكْمِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - زَيْدٌ أَخُوكَ وَعَمْرُو الْمُنْطَلِقِ ، باعتبارِ
تَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ وَعَكْسَهُمَا ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ۥ إذ ليس في كلامهم مسند اليه
نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية (١) [بأخر مثله] أى حكماً على أمر معلوم بأمر
آخر مثله في بونه معلوماً للسامع باحدى طرق التعريف ۥ سواء اتحد الطريقان ، نحو -
الراكب هو المنطلق - أو اختلفا ۥ نحو - زيد هو المنطلق [أو لازم حكم] عطف على -
حكماً [كذلك] أى على أمر معلوم بأخر مثله ۥ وفي هذا تنبيه على أن كَوْنُ المبتدأ
والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة ۥ لأن العلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [نحو - زيد أخوك ۥ وعمرو المنطلق]
حَالٌ كَوْنٌ - المنطلق - معرفاً [باعتبار تعريف العهد أو الجنس] وظاهر لفظ الكتاب
أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخاً ، والمذكور في الايضاح أنه
يقال لمن يعرف زيدا بعينه ۥ سواء كان يعرف أن له أخاً أم لم يعرف ۥ ووجه التوفيق
ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد ۥ
ولم يبق فرق بين - غُلامٌ زَيْدٌ ، وَغُلامٌ لَزَيْدٍ - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر
نكرة ، لكن كثيراً ما يقال - جِامِى غلام زيد - من غير إشارة إلى مُعَيَّنٍ (٢) كالمعرف
باللام ، وهو خلاف وضع الاضافة ۥ فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما في
الايضاح إلى خلافه [وعكسهما] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك
زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات
وغیره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فانه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ
نكرة ، نحو قولك - من أبوك - فان - من - مبتدأ عند سيبويه مع كونها نكرة
وخبرها معرفة (٢) أى من غلمانه .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدٌ الْأَمِيرُ ، أَوْ مُبَالَغَةً لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعُ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى ۥ فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ۥ وأيهما كان بحيث يحمل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك - أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا ۥ فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك ۥ قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرَّمَاحُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني] يعنى اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو - زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواه [أو مبالغة لِكَمَالِهِ فِيهِ] أى لِكَمَالِ ذَلِكَ الشَّيْءِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ أَوْ بِالْعَكْسِ [نحو - عمرو الشجاع] أى الكمال في الشجاعة ۥ كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ۥ وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ ، نحو - الأمير زيد ۥ والشجاع عمرو - ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ۥ والحاصل أن المهرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ۥ وقد يفيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو - هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكبا ، وهو الأمير في البلد ۥ وهو الواهب ألف قطار - وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء ۥ وقوله - قد يفيد - بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر ، كما في قول الخنساء :

(١) وهذا لأن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مَبْتِئًا ، فيجب تقديمه وجعله

وَقِيلَ الْإِسْمُ مُتَعَيْنٌ لِلإِبْتِدَاءِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلْخَبَرِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ . وَرَدَّ بَأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ .

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَيْلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَبِلَا

فانه يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذَّوْقِ السَّلِيمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّدْرِبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هَهُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَإِنْ أَمَكُنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ [وَقِيلَ] فِي نَحْوِ - زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ ■ أَوْ الْمُنْطَلَقُ زَيْدٌ - [الْإِسْمُ مُتَعَيْنٌ لِلإِبْتِدَاءِ] تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ [لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ■ وَالصِّفَةُ] مُتَعَيْنَةٌ [لِلْخَبَرِ] تَقَدَّمتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ■ وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ ■ أَوْ الْمُنْطَلَقُ زَيْدٌ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأً وَالْمُنْطَلَقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأَى الْإِمَامَ الرَّازِي قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ] بِغَيْهِ أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ دَالَّةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَدًّا إِلَيْهَا ، وَالْإِسْمُ يَجْعَلُ دَالًا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ وَمُسْتَدًّا .

مُبْتَدَأُ (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبُكَاءَ عَلَى هَذَا الْمُرْتَبِ قَبِيحٌ كَغَيْرِهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بَكَائِهِ مِنَ الْقَبِيحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مِنْ يَسْلُمُ حَسَنُ الْبُكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِ وَلَسْكَنُهُ يَدْعِي حَسَنَ الْبُكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ■ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِ دُونَ غَيْرِهِ .

تطبيقات على تعريف المسند :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْمُضْطَمَّا إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

(٢) وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لَمَّا سَخِطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لَمَّا رَضِينَا

عرف المسند في الأول وفي الثاني لافادة قصر الخبر على المبتدأ على سبيل المبالغة

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَى أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[وأما كونه (١)] أى المسند [جملة فللتقوى] نحو - زيد قام [أو لكونه سببياً] نحو - زيد أبوه قائم . [كما مر] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى فى مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شئ . فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه . سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له ، فينعتد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتقد به بالألا يكون مشابهاً للخالى عن الضمير ، كما فى - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسب الحكم قوّةً . فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته - ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز . وهو أن الاسم لا يؤتى به مُعَرِّى عن العوامل اللفظية إلا للحديث قد نرى إسناداً إليه ، فإذا قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الأخبار عنه . فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل فى قلبه دخول المأنوس . وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك . وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بَعَثَةً مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أَخُوكَ الَّذِي إِنْ تَدَعُهُ لِمَلَّةٍ يُجِبْكَ وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ

(٢) وَإِنْ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَنَاتٍ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً أو اسماً الخ داخل فى كونه مفرداً (٢) لأن الاثنان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا اتفق أحدهما تعين الآخر .

وَأَسْمِيَّتُهَا وَفَعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ . وَظَرْفِيَّتُهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ
بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَأَنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ، فيدخل فيه
نحو - زيد ضربته ، وزيد مرت به - وما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى
خبر ضمير الشأن . ولم يتعرض له لشهرة أمره . وكونه معلوما بما سبق ، وأما صورة
التخصيص نحو - أنا سمعت في حاجتك . ورجل جاءني - فهي داخلية في التقوى على
ما مر (١) [واسميَّتُها وفعلِيَّتُها وشَرْطِيَّتُها لِمَا مَرَّ] يعنى أن كون المسند جملة للسببية أو
التقوى . وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت . وكونها فعلية للتجدد والحدوث
والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات
المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [وظَرْفِيَّتُهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ] أى الظرفية
[مقدرة بالفعل على الأصح] لأن الفعل هو الأصل في العمل . وقيل باسم الفاعل
لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة
للموصول (٢) نحو - الذى فى الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَطَّانِ الجملة بخلاف
الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح - لكان أصوب ، لأن
ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدره باسم الفاعل على القول الغير الأصح ،
ولا يخفى فسادُه .

[وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ] أى تأخير المسند [فَلَأَنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ] فى تقديم
المسند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا (٢) فانه فى هذه الحالة يجب تقدير
الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَقْدَمْ الظَّرْفُ فِي - لَا رَبِّ فِيهِ - لِثَلَاثِ يَفِيدُ ثُبُوتَ الرَّبِّ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمِ [الْمُسْنَدِ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا - تَمِيمِيٌّ أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى التَّمِيمَةِ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى الْقَيْسَةِ [نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ الدُّنْيَا] فَان فِيهَا غَوْلًا ، فَان قُلْتُ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جُزْءٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ الرَّاجِعِ إِلَى خُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتُ : الْمَقْصُودُ أَنَّ عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبَرْتَ النِّفَى فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَالْمَعْنَى أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُورِ الدُّنْيَا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَّاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَنَظِيرُهُ مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حَسَابُهُمْ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى رَبِّي لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَفِيدُ التَّخْصِيصَ [لَمْ يَقْدَمْ الظَّرْفُ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فِي - لَا رَبِّ فِيهِ] وَلَمْ يَقُلْ - لَا فِيهِ رَبٌّ [لِثَلَاثِ يَفِيدُ] تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ [ثُبُوتَ الرَّبِّ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى] بِنَاءً عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّبِّ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ فِي مَقَابِلَةِ الْقُرْآنِ ، كَأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي مَقَابِلَةِ خُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُورُ الدُّنْيَا لِأَمْلَاقِ الْمَشْرُوبَاتِ

أَوِ التَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لَا نَعْتَ ، كَقَوْلِهِ :
 لَهُ هَمٌّ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
 أَوِ التَّفَاوُلِ أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [أو التنبيه] عطف على تخصيصه ، أى تقديم المسند للتنبيه [من أول الأمر
 على أنه] أى المسند [خبر لا نعت] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال - من
 أول الأمر - لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يرد
 فى الكلام خبر للمبتدأ [كقوله :

لَهُ هَمٌّ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغْرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ (١)
 حيث لم يقل - هَمٌّ لَهُ [أو التفاضل نحو] :

سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ (٢)

[أو التشويق الى ذكر المسند اليه] بأن يكون فى المسند المتقدم طول يُشَوِّقُ النفس
 الى ذكر المسند اليه ، فيكون له وَقْعٌ فى النفس ، ومَحَلٌّ من القبول ، لأن الحاصل بعد
 الطلب أعزُّ من الْمُنْسَاقِ بلا تعب [كقوله :

(١) هو لبكر بن النطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من
 الشعراء المخضرمين « والشاهد فى قوله - له هم - فلو أخرج المسند فيه لتوهم أنه نعت
 للشيء قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .
 (٢) هو من قول بعضهم :

سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ وَتَزَيَّنْتَ بِقَانِكَ الْأَعْوَامُ
 والشاهد فى قوله - سعدت - وتزينت - فالتقديم فيهما للتفاضل .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

[ثلاثة] هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [ببهجتها] أى بحسنها ونضارتها ۞ أى تصير الدنيا منورةً ببهجة هذه الثلاثة وبهاثها ۞ والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) -

(١) هو لمحمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا إِيَابُ الْوَقْتُ وَالْجَمَالُ وَالشَّبَابُ

(٢) سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

(٣) يَمَنَّ اللَّهُ طَلْعَةَ الْمَرْجَانِ كُلُّ يَمْنٍ عَلَى الْأَمِيرِ الْهَيْجَانِ

قدم المسند في الأول - ثلاثة - لافادة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ۞ وفي الثالث - يمين - للتفاؤل .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)

(٢) وَمَنْ نَكَدَ الدُّنْيَا عَلَى الْحُرِّ أَنْ يَرَىٰ عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقَةٍ بَدُ

(٣) إِنْ فِي الْغَرْبِ أَعْيُنًا رَاصِدَاتٍ كَحَلَّتْهَا الْأَطْمَاعُ فَيْكُمُ بِسُدِّ

تَنْبِيْهٌ

كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالأذكر والحذف وغيرهما ، والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

(تنبيه)

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعنى باب المسند [والذي قبله] يعنى باب المسند اليه [غير مختص بهما] كالأذكر والحذف وغيرهما [من التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق] وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن بعضها مختص بالباين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وككون المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين ، كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز ، وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجري كل منها فيه ، إذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يفايرهما ، فافهم [والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما] أى في الباين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المقاعيل والملحقات بها (١) والمضاف اليه

(١) هى الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير الباين :

(١) قوله تعالى - (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) .

أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجزى في مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ
لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث و مهد
لذلك مقدمة (٢) فقال :

حذف المفعول

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه] أى ذكر

(٢) لَعَزَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

نكر المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحال في الثانى
- "موحشا - للاهتمام به .

أمثلة أخرى :

(١) وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(٢) بِكَ أَقْدَمَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشَيْعَتُهَا لَوْلَاكَ هُمْ وَتَكْرِيبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض
العمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةٌ تَلْبِسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةُ اللَّازِمِ وَلَمْ يَقْدَرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كُنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [إفادة تلبسه به] أى
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه [لا إفادة وقوعه مطلقا] أى ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل
وثبوته فى نفسه من غير إرادة أَنْ يُعْلَمَ مَنْ وَقَعَ وَعَلَى مَنْ وَقَعَ ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ
لَقِيلَ - وَقَعَ الضرب ، أَوْ وُجِدَ ، أَوْ ثَبَتَ - من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا
[فإذا لم يذكر] المفعول به [معه] أى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله [فالغرض إن
كان إثباته] أى إثبات الفعل [لفاعله أو نفيه عنه مطلقا] أى من غير اعتبار عموم فى
الفعل بأن يراد جميع أفرادهِ ، أَوْ خصوصُ بَأَن يَرَادُ بَعْضُهَا ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ
بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلاً عَنْ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ [نزل] الفعل المتعدى [منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَذْكُورِ] فى أَنَّ السَّامِعَ يَفْهَمُ مِنْهُمَا أَنَّ الْغَرَضَ الْإِخْبَارَ
بِوُقُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فَانْ قَوْلُنَا - فَلَانْ يُعْطَى الدَّنَائِيرَ -
يَكُونُ لِبَيَانِ جَنْسِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِعْطَاءُ ، لِأَلْيَانِ كَوْنِهِ مُعْطِيًا ، وَيَكُونُ كَلَامًا مَعَ مَنْ أُثْبِتَ
لَهُ إِعْطَاءُ غَيْرِ الدَّنَائِيرِ ، لِأَمْعِ مَنْ نَفَى أَنَّ يَوْجَدُ مِنْهُ إِعْطَاءُ [وهو] أى هذا القسم الذى
نَزَلَ مَنْزِلَةُ اللَّازِمِ [ضربان : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ] حَالِ كَوْنِهِ [مطلقا] أى من
غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ فِيهِ ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالْمَفْعُولِ [كُنَايَةً عَنْهُ] (١)

(١) فيكون الفعل المطلق ملزوماً والفعل المقيد لازماً ، لِأَنَّ الْكُنَايَةَ يَنْتَقِلُ فِيهَا مِنَ
الْمَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَقِيدَ لَيْسَ لَازِمًا لِلْمُطْلَقِ إِلَّا أَنَّهُ يَكْفَى فِي هَذَا اللَّزُومِ

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةُ أَوَّلًا ، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَدْعُونَ وَيَدْعُونَ لَا يَعْلَمُونَ - (السَّكَاكِي) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ .

أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا] يجعل كذلك [الثانى كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١)] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله [السكاكى] ذَكَرَ في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استداليا ، كقوله صلى الله عليه وسلم - « المؤمن غر كريم والمنافق خب لثيم » - حُلِّ الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر . ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو - فلان يعطى - إلى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق . فجعل المصنف قوله - بالطريق المذكور - إشارة إلى قوله - ثم إذا كان المقام خطايا لا استداليا حل المعرفة باللام على الاستغراق - وإليه أشار بقوله [ثم] أى بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية [إذا كان المقام خطايا] يكتفى فيه بمجرد الظن [لا استداليا] يطلب فيه اليقين البرهاني [أفاد] المقام أو الفعل [ذلك] أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا [مع التعميم] فى أفراد الفعل [دفعا للتحكم] اللازم من حمله على فرد دون آخر . وتحقيقه أن معنى يعطى

الادعائى (١) أصل هذا - الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه - فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم مبالغة فى الذم . وإشارة إلى أن الجاهلين بالدين لا علم عندهم أصلا .

وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ فِي الْمُعْتَزِّ بِاللَّهِ .

شَجُو حُسَّادَهُ وَغَيِظَ عَدَاةَهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ

أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكَ مُحَاسِنَهُ وَأَخْبَارَهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حينئذ يفعل الاعطاء ، فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لا يقال إفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لا لنا نقول لانسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاداً من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود (١) ول بعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها ، فلم تتعرض لها .

[والاول] وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص [كقول البحتري في المعتز بالله] تعريضا بالمستعين بالله :

شَجُو حُسَّادَهُ وَغَيِظَ عَدَاةَهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ

[أي أن يكون ذو رؤية وذو سماع فيدرك] بالبصر [محاسنه و] بالسمع [أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا] نَصَبُ عَطْفٌ عَلَى - يدرك - أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يطمنون الامامة [إلى منازعته] الامامة [سبيلا] فالخاصل أنه نَزَلَ - يرى ويسمع - منزلة اللازم ، أي من يصدر عنه السماع والرؤية

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء ، إذ البلاء لا يعملون في الافادة إلا على ما يقصدونه ، فالاولى في الجواب أن يقال إن الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا ، وأما التعميم في أفراد الفعل فستفاد بمعونة المقام الخطابي .

وَلَا وَجِبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَأْنِ .

ثُمَّ الْحَذْفُ إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشِيئَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُهُ بِهِ غَرِيْبًا نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعلق بمفعول مخصوص ، ثم جعلهما كائنتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه » وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤها » فأبصرها كل رآه وسمعا كل واع ، بل لا يبصر الرائي إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار ، فذكر اللزوم وأراد اللزوم على ما هو طريق الكناية ، ففي ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتقرر بالفضائل » ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره .

[وإلا] أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا » بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [وجب التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول » إِنْ عَامًّا فَعَامٌّ وَإِنْ خَاصًّا فَخَاصٌّ ، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد فى المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض » فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشيئة] والارادة ونحوهما إذا وقع شرطا (١) فان الجواب يدل عليه ويبينه ، لكنه إنما يحذف [ما لم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول [غريبا نحو - فلو شاء لهداكم أجمعين] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن (١) مثل الشرط غيره ، نحو - بمشيئة الله تهتدون - أى بمشيئته هدايتكم تهتدون .

بِخِلَافٍ نَحْوُ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لَبَكَيْتُهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكَّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكَّرًا
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ .

هناك شيئا عقلت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فاذا جرى بجواب الشرط صار مينا له .
وهذا أوقع في النفس [بخلاف] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا ، فانه لا يحذف
حينئذ ، كما في [نحو] قوله :

[ولو شئت أن أبكي دما لبكيت] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب . فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس
به [ولما قوله :

ولم يبق مني الشوق غير تفكري] ولو شئت أن أبكي بكيت تفكرا (٢)
فليس منه [أي بما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على
ما ذهب اليه صدر الافاضل في ضرام السقط . من أن المراد - لو شئت أن أبكي
تفكرا بكيت تفكرا - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفكرا -
لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا
القبيل [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفكري . لأنه أراد أن يقول :-

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية . والمراد أن ساحة
الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لاثني الحسن على بن أحمد الجوهري من شعراء
الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقا ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :

وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزَنَ إِلَى الْعَظَمِ

أَفَنَانِي التَّحَوُّلِ فَلَمْ يَبْقَ مِنِّي غَيْرُ خَوَاطِرٍ تَجَوَّلَ فِيَّ ، حَتَّى لَوْ شِئْتُ الْبَكَاءَ لَفَرَيْتُ جَفَوْنِي
وَعَصَرْتُ عَيْنِي لَيْسِيلَ مِنْهَا دَمْعٌ لَمْ أَجِدْهُ وَخَرَجَ مِنْهَا بَدَلُ الدَّمْعِ التَّفَكُّرُ ، فَالْبَكَاءُ الَّذِي
أَرَادَ إِيقَاعَ الْمَشِيشَةِ عَلَيْهِ بَكَاءٌ مُطْلَقٌ مِنْهُمْ غَيْرُ مُعَدَّى إِلَى التَّفَكُّرِ الْبَتَّةَ ، وَالْبَكَاءُ الثَّانِي
مُقِيدٌ مُعَدَّى إِلَى التَّفَكُّرِ ۝ فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلأَوَّلِ وَيَسَانَا لَهُ (١) كَمَا إِذَا
قُلْتَ - لَوْ شِئْتُ أَنْ تُعْطِيَ دَرَاهِمًا أُعْطِيتَ دَرَاهِمِينَ - كَذًا فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ ۝ وَعَمَّا نَشَأُ
فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ سُوءِ الْفَهْمِ وَقِلَّةِ التَّدَبُّرِ مَا قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ فِي مَفْعُولٍ - أَبْكَى - وَالْمُرَادُ
أَنْ الْبَيْتَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولُ لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، بَلْ إِنَّمَا حُذِفَ لِمَعْرِضِ
آخَرٍ ۝ وَقِيلَ (٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى - لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكَى تَفَكَّرًا بَكَيْتُ تَفَكَّرًا - أَيْ
لَمْ يَبْقَ فِي مَادَّةِ الدَّمْعِ ۝ فَصُرْتُ بِحَيْثُ أَقْدَرُ عَلَى بَكَاءِ التَّفَكُّرِ ۝ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا ذَكَرَ
فِيهِ مَفْعُولُ الْمَشِيشَةِ لِمَعْرِضِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنْ تَرْتَبَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ - لَمْ يَبْقَ مِنِّي
الشُّوْقُ غَيْرُ تَفَكُّرِي - يَأْتِي هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بَكَاءِ التَّفَكُّرِ
لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِيبَقِ فِيهِ غَيْرِ التَّفَكُّرِ ، فَافْهَمْ .

[وَإِذَا لِدَفْعِ تَوْهَمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ] عَطَّفَ عَلَى - إِذَا لِلْبَيَانِ [ابْتِدَاءً] مُتَعَلِّقٌ بِتَوْهَمِ

[كَقَوْلِهِ : وَكَمْ ذُدَّتْ] أَيْ دَفَعَتْ [عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ] يُقَالُ - تَحَامَلْتُ فَلَانٌ عَلَى -

إِذَا لَمْ يَعْدَلْ ۝ وَكَمْ خَبَرِيَّةٌ يُمِيزُهَا قَوْلُهُ - مِنْ تَحَامُلٍ - قَالُوا وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ

وَيُمِيزُهَا بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ وَجِبَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ لَثَلَا يَلْتَبِسُ بِالْمَفْعُولِ ، وَحَلَّ كَمْ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا

مَفْعُولٌ - ذُدَّتْ - وَقِيلَ الْمُمِيزُ مَحْذُوفٌ - أَيْ لَمْ مَرَّةً - وَمِنْ فِي - مِنْ تَحَامُلٍ - زَائِدَةٌ ۝

(١) وَلِهَذَا ذَكَرَ مَفْعُولَ الْمَشِيشَةِ هُنَا مَعَ عَدَمِ غَرَابَتِهِ (٢) هَذَا هُوَ قَوْلُ صَدْرِ الْفَاضِلِ ،

وَإِنَّمَا أَعَادَهُ لِيُبَيِّنَ وَجْهَ فَسَادِهِ .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرَبَّمَا تَوَهَّم قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظْمِ .
وَأَمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِ يَتَضَمَّنُ إِبْقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعَنَاءِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو دَدَ وَالْمَجْدَ وَالْمَبْكَارِمِ مِثْلًا

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [وسورة أياه] أى شدتها
وصولتها [حزن] أى قطع من اللحم [إلى العظم (١)] لحذف المفعول « أعنى اللحم
[إذ لو ذكر اللحم لرَبَّمَا تَوَهَّم قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [أن
الحز لم ينته إلى العظم] وإنما كان فى بعض اللحم ، حذف دفعا لهذا التوهّم [وإما
لأنه أريد ذكره] أى ذكر المفعول [ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
لفظه] لا على الضمير العائد اليه [إظهارا لكمال العناية بوقوعه] أى الفعل [عليه] أى
على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [كقوله :
قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمبكارم مثلا] (٢)
أى قد طلبنا لك مثلا ، حذف - مثلا - إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

- (١) البيت للبحترى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطالعها :
أَعْنِ سَفَهَ يَوْمِ الْإِبْرَاقِ أَمْ حِلْمِ وَقُوفٍ بَرِيعٍ أَوْ بَكَاءٍ عَلَى رَسْمِ
(٢) هو للبحترى فى مدح المعتز من قصيدة مطالعها :
إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلًا كَانَ عَوْنًا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَهْلًا

تطبيقات على حذف المفعول :

- (١) فلو أن قوماً أنطقني رماحهم نطقن ولكن الرماح أجرت

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكُ مُوَاجَهَةِ الْمَدْحِ بِطَلَبِ مِثْلِ لَهُ ، وَإِمَّا
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْاِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلَمُ - أَيْ كُلِّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فيفوت الغرض ، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ويجوز أن يكون
السبب] في حذف مفعول - طلبنا [ترك مواجاة المدح بطلب مثل له] قصدا إلى
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فإن العاقل لا يطلب
إلا ما يجوز وجوده .

- [وإما للتعميم] في المفعول [مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يؤلم -
أى كل أحد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حينئذ [وعليه] أى وعلى
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [والله يدعو إلى دار السلام]
أى جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم بمبالغة ، والثاني تحقيقا .

(٢) لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا وَلَمْ تَهْدِمِ مَأْثَرَ خَالِدٍ

(٣) قَوْلُهُ تَعَالَى - (وَلَمَّا رَدَّ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) .

حذف المفعول في الأول - والاصل (أجزتني) لأنه نزهة منزلة اللازم ليثبت أنه كان
من الرماح لإجرار وحبس اللسان عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق الكناية - مطلوبه ،
وهو أنها أجزته - وحذفه في الثاني - والاصل (لو شئت عدم الفساد) لارادة
البيان بعد الإبهام - وحذفه في الثالث - والاصل (يسقون غنمهم أو نحوره) للاختصار
أو لأن المراد إثبات الفعل في نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) بَرَدٌ حَشَائٍ إِنْ اسْتَطَعْتَ بِلَفْظِهِ فَلَقَدْ نَضَّرُ إِذَا تَشَاءَ وَتَنْفَعُ

وَأَمَّا لِمَجْرَدِ الْاِخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -
أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَإِمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوُ - مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ
وَمَا قُلِي - وَإِمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا
رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعَوْرَةَ .

[وإما لمجرد الاختصار] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ■
وفي بعض النسخ [عند قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ■ وما يقال
من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ■ لأن
هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جار في سائر الأقسام ■ فلا وجه لتخصيصه بمجرد
الاختصار [نحو - أصغيت إليه - أَيْ أَذْنِي ■ وعليه] أي على الحذف لمجرد الاختصار
[قوله تعالى - رب أرني أنظر إليك - أَيْ ذَاتَكَ] وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم
مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت
فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد
الاختصار .

[وإما للرعاية على الفاصلة نحو] قوله تعالى (وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى)
[ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قُلِي] أي وما فلاك ■ وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .
[وإما لاستهجان ذكره] أي ذكر المفعول [كقول عائشة رضي الله عنها -
ما رأيت منه] أي من النبي عليه السلام [ولا رأي مني ، أَيْ الْعَوْرَةَ] ، وإما لنكتة
أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ■ أو تعينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمُنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْاِقْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لَرَدِّ الْخَطَا فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -
لَمَنْ أَعْتَقَدْتُ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لَنَا كَيْدَهُ - لَا غَيْرَهُ - وَلِذَلِكَ
لَا يُقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرَهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ أَكْرَمْتَهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

تقديم المفعول ونحوه

[وتقديم مفعوله] أى مفعول الفعل [ونحوه] أى نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما أشبه ذلك [عليه] أى على الفعل [لرد الخطأ فى التعيين كقولك -
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا] وأصاب فى ذلك [و] اعتقد [أنه غير
زيد] وأخطأ فيه [وتقول لنا كيدته] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [لا غيره]
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لنا كيدته - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا
أكرم ، وعمرا لا أكرم - أمرا ونهيا ، فكان الاتحسين أن يقول لافادة الاختصاص (١)
[ولذلك] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما [لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره] لأن التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - يبنى ذلك
فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ولما
زيدا ضربت ولكن أكرمته] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الاكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا ليشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قَدَّرَ الْمُفْسِّرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِصٌ ،
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا بُيُودَ إِلَّا التَّخْصِصُ ، وَكَذَلِكَ

فَالصَّوَابُ وَلَكِنْ عَمْرًا [وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قَدَّرَ] الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ
[الْمُفْسِّرُ] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ [قَبْلَ الْمَنْصُوبِ] أَيْ عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتَهُ [وَإِلَّا] أَيْ وَإِنْ لَمْ
يَقْدِرِ الْمُفْسِّرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ بَلْ بَعْدَهُ [فَتَخْصِصٌ] أَيْ - زَيْدًا عَرَفْتُ عَرَفْتَهُ - لِأَنَّ
الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَرُ كَالْمَذْكُورِ ۖ فَالتَّحْدِيدُ عَلَيْهِ كَالْتَقْدِيمِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ ۖ
كَمَا فِي بِسْمِ اللَّهِ ، فَنَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - مُحْتَمَلٌ لِلْمَعْنَيْنِ - التَّخْصِصِ وَالتَّأْكِيدِ - فَالرجوع
فِي التَّعْيِينَ إِلَى الْقَرَأَتَيْنِ ، وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّخْصِصِ يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِنَا -
زَيْدًا عَرَفْتُ - لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ ۖ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ [وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -
فَلَا بُيُودَ إِلَّا التَّخْصِصُ] لَا مُمْتَنِعَ أَنْ يَقْدِرَ الْفِعْلُ مَقْدَمًا ، نَحْوُ - أَمَّا فَهَدَيْنَا ثُمُودَ -
لِلتَّزَامِهِمْ وَجُودَ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ۖ بَلِ التَّقْدِيرُ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَا فَهَدَيْنَاهُمْ - بِتَقْدِيمِ
الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّقْدِيمِ لِلتَّخْصِصِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ
الْفِعْلِ (١) كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ثُمَّ سَأَلَكَ سَائِلٌ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ۖ فَتَقُولُ - أَمَّا زَيْدًا
فَضَرَبْتَهُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْتَهُ - فَتَأْمَلُ [وَكَذَلِكَ] أَيْ وَمِثْلُ - زَيْدًا عَرَفْتُ - فِي إِفَادَةِ

(١) وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يُفِيدُ التَّخْصِصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِاصْلَاحِ التَّرْكِيبِ كَمَا هُنَا ، عَلَى
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِزَادَةُ التَّخْصِصِ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ مَنْ يَشَارِكُ ثُمُودَ فِيهِ .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بِكَ اقْتَدَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيعَتُهَا لَوْ كُفُّوا وَتَكْرِبُ

(٢) صَهْوَةَ الْجَوِّ اعْتَلَوْا تَحْسِبُهُمْ جَمَعَ أَفْلَاكٍ عَلَى الْخَيْلِ نَسَامَى

(٣) أَبْعَدَ الْمَشِيبِ الْمُتَقَضِّي فِي الذُّوَابِ تَحَاوَلَ وَصَلَ الْغَايَاتِ الدُّوَابِ

قدم الجار والمجرور في الأول لإفادة التخصيص ، وقدم المفعول في الثاني لإفادة
الاهتمام ، وقدم الظرف في الثالث لكونه محط الانكار بالاستفهام .

قَوْلُكَ - بَزِيدٌ مَرَرْتُ -

وَالْتَخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -
مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الاختصاص [فورك - يزيد مررت] في المفعول بواسطة ، لمن اعتقد أنك مررت
بإنسان وأنه غير زيد . وكذلك - يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَرَتْ ، وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ ، وَتَأْدِيًا
ضَرْبُهُ ، وَمَاشِيًا حَجَّجْتُ .

[والتخصيص لازم للتقديم غالباً] أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر
الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق ، وإنما قال غالباً لأن اللزوم الكلى غير متحقق ،
إذ التقديم قد يكون لأغراض آخر كجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ ، وموافقة
كلام السامع ، وضرووة الشعر ، ورعاية السجع والفاصلة ، ونحو ذلك . قال الله
تعالى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ)
وقال (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) وقال (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وقال
(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
عند من له معرفة بأساليب الكلام [ولهذا] أى ولأن التخصيص لازم للتقديم غالباً
[يقال فى - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - معناه نخصك بالعبادة والاستعانة] بمعنى نجعلك
من بين الموجودات مخصوصاً بذلك ، لانهبد ولانستعين غيرك [وفى - لالى الله تحشرون -

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .

(٢) على الأخلاق خُطُوا الْمُلُوكَ وَابْنُوا فليس وراءها للعز رُكْنُ

(٣) إذا شئت يوماً أن تسود عشيرةً فبالحم مُدْ لا بالتسرع والشم

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقَدُّ فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ ،
وَلِهَذَا يُقَدَّرُ فِي - بِسْمِ اللَّهِ - مُؤَخَّرًا ، وَأُورِدَ - أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ - وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ
فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبأنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِأَقْرَأَ الثَّانِي ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْجَدَ الْقِرَاءَةَ .
وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
كَأَنَّهُ عِلٌّ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا -

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويفيد [التقديم] في الجميع [أي جميع صور التخصيص
[وراء التخصيص] أي بعده [اهتماما بالمقدم] لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم ، وهم
بيانه أعني [ولهذا يقدر] المحذوف [في - بسم الله - مؤخرا] أي - بسم الله أفعّل
كذا - ليفيد من الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ،
فيقولون - باسم اللات ، باسم العزى - فقصّد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم [وأورد - اقرأ باسم ربك] يعني لو كان التقديم مفيداً للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم - باسم ربك - لأن كلام الله تعالى أحق
برعايته ما تجب رعايته [وأجيب بأن الأمر فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت ،
فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ،
هذا جواب جار الله العلامة في الكشف [وبأنه] أي - باسم ربك [متعلق بأقرأ الثاني]
أي هو مفعول أقرأ الذي بعده [ومعنى] اقرأ [الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار
تعديته إلى مقروء به ، كما في - فلان يعطى ويمنع - كذا في المفتاح .

تقديم بعض المعمولات على بعض

[وتقديم بعض معمولاته] أي معمولات الفعل [على بعض لأن أصله] أي أصل
ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولا مقتضى للعُدول عنه] أي عن الأصل
[كالفاعل في نحو - ضرب زيد عمرا] لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل ، وإنما

وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي نَحْوِ - أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَهْمًا - أَوْ لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَمُّ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الْخَارِجِيَّ فُلَانٌ - أَوْ لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَالًا بَيَّانَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَانْه لَوْ أُخِرَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلامه - مقتضيا للعدول عن الأصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عا ط أي أخذ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية هنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية هنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجي فلان] لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى] نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فانه لو أخر [قوله] من آل فرعون عن قوله - يكتم إيمانه [لتوهم أنه من صلة يكتم] أي - يكتم إيمانه من آل فرعون [فلم يفهم أنه] أي ذلك

(١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٢) ومراده بها في المسند إليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لكون الأصل

التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

مِنْهُمْ، أَوْ بِالتَّنَاسُبِ كَرِيعَةِ الْفَاصِلَةِ، نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

الرجل كان [منهم] أى من آل فرعون . والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف .
 قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لثلاثتهم خِلافُ المقصود (١)
 [أو] لأن فى التأخير إخلالا [بالتناسب كَرِيعَةِ الْفَاصِلَةِ نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً
 موسى] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المعمولات على بعض :

(١) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٢) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلى

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل
 قوله (من إملاق) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن
 الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) ورزق أولادهم هو المطلوب
 عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل
 لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) .

(٢) ألفت مقاليدها الدنيا إلى رجلٍ ما زال وفقاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسع صدرى للأذى الأذى بالذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

القَصْرُ

حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلُّ مَنِهَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ۖ
وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ۖ وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

القصر

في اللغة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو
[حقيقى وغير حقيقى] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي
نفس الأمر بالألّا يتجاوزّه إلى غيره أصلاً - وهو الحقيقى ، أو بحسب الإضافة إلى شيء
آخر بالألّا يتجاوزّه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزّه إلى شيء آخر في الجملة - وهو
غير حقيقى بل إضافى ، كقولك - ما زيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ۖ
لا بمعنى أنه لا يتجاوزّه إلى صفة أخرى أصلاً ۖ وانقسامه إلى الحقيقى والإضافى بهذا
المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [وكل واحد منهما] أى
من الحقيقى وغيره [نوعان : قصر الموصوف على الصفة] وهو ألّا يتجاوز الموصوف
تلك الصفة إلى صفة أخرى ۖ لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [وقصر
الصفة على الموصوف] وهو ألّا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف
آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [والمراد بالصفة هنا الصفة
المعنوية] أعني المعنى القائم بالغير [لا النعت] النحوى أعني التابع الذى يدل على معنى
في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لِنَصَادُقِهِمَا فِي مِثْلِ - أعجبنى هذا

(١) أى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل
المقصود والمقصود عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .

وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ بِغَيْرِهَا ،
وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ لَتَعَذُّرِ الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ . وَالثَّانِي كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي
الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ - وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ ،

الْعِلْمُ (١) وَتَفَارُقِهِمَا فِي مِثْلِ - الْعِلْمُ حَسَنٌ ، وَهَمَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ - وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ -
مَا زَيْدٌ إِلَّا أَخُوكَ ۥ ۥ وَمَا الْبَابُ إِلَّا سَاجٌ ۥ ۥ وَمَا هَذَا إِلَّا زَيْدٌ - فَنَقْصِرُ الْمُرْصُوفَ عَلَى
الْصِفَةِ تَقْدِيرًا ۥ ۥ إِذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِكَوْنِهِ أَخًا أَوْ سَاجًا أَوْ زَيْدًا .
[وَالْأَوَّلُ] أَيْ قَصْرُ الْمُرْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ [مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ -
إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ بِغَيْرِهَا] أَيْ غَيْرِ السِّكَايَةِ مِنَ الصِّفَاتِ [وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ لَتَعَذُّرِ
الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ] حَتَّى يُمْكِنَ إِثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا وَنَقَى مَا عَادَهَا بِالْكَلِمَةِ ، بَلْ هَذَا
مَحَالٌ ، لِأَنَّ لِلصِّفَةِ الْمُنْفِيَةِ نَقِيضًا وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ نَفْيُهَا ضَرُورَةً اِمْتِنَاعِ
ارْتِفَاعِ النَّقِيضَيْنِ ۥ ۥ مِثْلًا إِذَا قُلْنَا - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - وَأَرَدْنَا أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ بِغَيْرِهِ لَوْ
أَلَّا يَتَصِفُ بِالْقِيَامِ وَلَا يَنْقِيضُهُ وَهُوَ مَحَالٌ (٢) .

[وَالثَّانِي] أَيْ قَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمُرْصُوفِ مِنَ الْحَقِيقِيِّ [كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي الدَّارِ
إِلَّا زَيْدٌ] عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَصُولَ فِي الدَّارِ الْمَعْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ [وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ] أَيْ
بِالثَّانِي [الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ] كَمَا يُقْصَدُ بِقَوْلِنَا - مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ -
أَنَّ جَمِيعَ مَنْ فِي الدَّارِ مِنْ عَدَا زَيْدًا فِي حُكْمِ الْعَدَمِ ۥ ۥ فَيَكُونُ قَصْرًا حَقِيقِيًّا اِدْعَاءِيًّا ۥ ۥ وَأَمَّا
فِي الْقَصْرِ الْغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ غَيْرَ الْمَذْكُورِ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ

(١) فَإِنَّ الْعِلْمَ نَعْتَ لَاسْمِ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ رَدَّ بِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ لِأَنَّهُ نَفْسُهُ فَلَا يَكُونُ نَعْتًا (٢) وَقَدْ يُوْجَدُ عَلَى سَبِيلِ الْإِدْعَاءِ وَالْمُبَالَغَةِ
فِي مَقَامِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ وَنَحْوَهُمَا ۥ ۥ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ
رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ۖ وَالثَّانِي
تَخْصِصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في الدار مقصور على زيد ۖ بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ۖ وإن كان حاصلًا
لبكر وخالد .

[والاول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة
دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثاني]
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [تخصيص صفة بأمر دون] أمر [آخر
أو مكانه] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى ، فان المُخَاطَبَ
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز عن الأخرى ۖ ومعنى
- دون - فى الاصل أدنى مكان من الشيء ، يقال - هذا دون ذاك - إذا كان أحطَّ
منه قليلا ۖ ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ۖ ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
تَجَاوُزٍ حد إلى حد وَتَخَفُّيٍّ حكم إلى حكم ۖ ولقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن
اعتقده كاتبًا وشاعرا وَمُنَجِّمًا ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقد الكاتب زيدا
وعمرًا وبكرًا ۖ وإن أريد الأعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أى فَعِلَمَ من
هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الاول التخصيص بشئ دون شئ ، والثاني

(١) قد أجيب عن ذلك باختيار الشق الثانى وأن المراد دون أخرى أو آخر على
سبيل التعيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقي لأنه يُفَعَّى فيه ذلك على الإطلاق .

وَالْمُخَاطَبُ بِالْأَوَّلِ مِنْ ضَرْبِي كُلِّ مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرَكَةَ ، وَيُسَمَّى قَصْرُ إِفْرَادٍ لِقِطْعِ
الشَّرَكَةِ . وَبِالثَّانِي مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ وَيُسَمَّى قَصْرُ قَلْبٍ لِقَلْبِ حُكْمِ الْمُخَاطَبِ ،
أَوْ تَسَاوِيَا عِنْدَهُ وَيُسَمَّى قَصْرَ تَعْيِينَ .

التخصيص بشيء مكان شيء . [والمخاطب بالأول من ضربى كل] من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف . ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء
[من يعتقد الشركة] أى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة . وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة . وبقولنا - ما كاتب إلا
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة [ويسمى] هذا القصر [قصر أفراد
لقطع الشركة] التى اعتقدها المخاطب [و] المخاطب [بالثانى] أعنى التخصيص بشيء
مكان شيء من ضربى كل من القصرين [من يعتقد العكس] أى عكس الحكم الذى أثبتته
المتكلم . فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من اعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام ،
وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من اعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ويسمى] هذا القصر
[قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده] عطف على قوله - يعتقد العكس -
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب بالثانى إما من يعتقد العكس وإما من
تساوى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف .
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من
غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من
غير أن يعلمه على التعيين [ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب . فالخاصل أن التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر أفراد ، والتخصيص
بشئ مكان شئ إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب . وإن تساويا عنده قصر

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الْوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ
تَنَافِيهِمَا ،

تعين ۝ وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فان قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ۝ ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ، حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كَوْنُهُ كَاتِبًا أو منجما لا كونه مُفَحِّمًا أي غير شاعر ۝ لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر يُنَافِي الشاعرية (١) [و] شرط قصر الموصوف على الصفة [قلبا تحقق تنافيهما] أي تنافي الوصفين ۝ حتى يكون المنفي في قولنا - ما زيد إلا قائم - كَوْنُهُ قَاعِدًا أو مضطجما أو نحو ذلك مما يُنَافِي القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ۝ لأن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعروالكتابة ۝ ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه ، مع أننا لا نسلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ۝ وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط ضائعا ۝ وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر

(١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ۝ فلا يتأتى قصر الافراد في نحو -

لَا أَبَ لَزِيدٍ إِلَّا عَمْرُو - لعدم الاشتراك في الأَبُوَّةِ .

وَقَصْرُ التَّعْيِينِ اَعْمٌ .

القلب تنافى الوصفين ، وعال المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها ، وفيه نظرٌ بَيْنَ في الشرح (١) [وقصر التعيين اعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقرينة من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

تطبيقات على أقسام القصر :

(١) ليس عَارٌّ بأن يقال فقيرٌ إنما العَارُّ أن يقال بخيلٌ

(٢) فإن كان في لبسٍ الفتي شَرَفٌ له فالسيفُ إلا غمدُهُ والخمائلُ

(٣) وإنما الاممُ الاِخلاقُ ما بَقِيَتْ فانْ هُم ذهبَتْ اخلاقُهُم ذهبوا

القصر في الاول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب . وفي الثاني

إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين . وفي الثالث حقيقي ادعائى من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الاعمالُ بالنباتِ ، وإنما لكل امرئ ما وصى . .

(٢) والله ما بلغت بنو الغرب المنى إلا بنباتٍ هناك صحاح

(٣) إنما تحسن الرياض إذا ضحك في خِلالها الانوار

وَلَلْقَصْرِ طَرُقٌ - مِنْهَا الْعُطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَازِيدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ قَاعِدًا
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرٌ بَلْ زَيْدٌ .

طرق القصر

[وللقصر طرق] والمذكور هنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هنا [منها العطف كقولك في قصره] أي قصر الموصوف على الصفة [إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ■ أو مازيد كاتباً بل شاعر (٢)] مثل بمثالين : أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف ، والثاني بالعكس [وقلبا - زيد قائم لا قاعد ■ وما زيد قاعداً بل قائم] فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فافادة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ■ فان قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [وفي قصرها] أي قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو ■ أو ما عمرو شاعراً بل زيد] ويجوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ■ ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحاً للقلب لا لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المستند إليه بلام الجنس .

(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفي ■ ومثل الأمثالتين في إفادة القصر

لكن ■ كقول الشاعر :

إِن الْجَدِيدَيْنِ فِي طُولِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسُدَانِ وَلَكِنْ يَفْسُدُ النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِثْمًا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - إِثْمًا زَيْدٌ كَانَبٌ ، وَإِثْمًا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - نَمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لِتَضْمِنِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - إِثْمًا حَرَّمَ عِبَادَتَكُمْ الْمَيْتَةَ -

القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[وَمِنْهَا النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [ما زيد إلا شاعر] و [قلبا [ما زيد إلا قائم] ، وفي قصرها] إفرادا وقلبا [ما شاعر إلا زيد] والكل يصلح مثالا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[وَمِنْهَا إِثْمًا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] إفرادا [إثما زيد كاتب] و [قلبا [إثما زيد قائم] ، وفي قصرها] إفرادا وقلبا [إثما قائم زيد] وفي دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لتضمنه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين - إنما حرم عليكم الميتة -

(١) وليسا بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معني وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .

بِالنَّصْبِ مَعْنَاهُ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ ، وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ لِمَا مَرَّ ۖ وَلِقَوْلِ
النَّحَاةِ إِنَّمَا لَا ثَبَاتَ مَا يُذَكَّرُ بَعْدَهُ وَنَفْيِ مَا سِوَاهُ ،

بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ۖ [وهذا المعنى] هو المطابق لقراءة الرفع [أى
رفع الميتة] وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت (حَرَّمَ) مبنيًا للفاعل مع
نصب الميتة ورفْعاً و (حُرِّمَ) مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة ، كذا فى تفسير الكواشى ،
فعلى القراءة الأولى - ما - فى إنما كافة ۖ إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول
بلا عائد ، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبراً ، إذ لا يصح ارتفاعها بحَرَّمَ المبني
للفاعل على ما لا يخفى ، والمعنى - إن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد
القصر [لما مر] فى تعريف المستند من أن نحو - المنطلق زيد ، وزيد المنطلق - يفيد
قصر الانطلاق على زيد ، فإذا كان إنما متضمناً معنى ما وإلا ۖ وكان معنى القراءة
الأولى - ما حرم الله عليكم إلا الميتة - كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تكن مطابقة
لها لافادتها القصر ، فإراد السكاكى والمصنف بقراءة نصب والرفع هو القراءة الأولى
والثانية ۖ ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ - حرم - بل فى لفظ - الميتة - رفعا
ونصبا ، وأما على القراءة الثالثة ، أعنى رَفَعَ الميتة وحَرَّمَ مبنيًا للمفعول فيحتمل أن
تكون ما كافة - أى ما حَرَّمَ عليكم إلا الميتة ، وأن تكون موصولة ۖ أى إن الذى
حَرَّمَ عليكم هو الميتة ، ويرجع هذا بقاء إن عاملة على ما هو أصلها ۖ وبعضهم توهم أن
مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار
كونها موصولة ۖ مع أن الزجاج اختار أنها كافة ۖ [ولقول النحاة (١)] إنما لا ثبات
ما يذكّر بعده ونفى ما سواه [أى سوي ما يذكّر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو - إنما
زيد قائم - فهو لا ثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .

ولصحة انفصال الضمير معه ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ .

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - تَمِيحِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ .

نحو - إنما يقوم زيد - فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
[ولصحة انفصال الضمير معه] أي مع إنما ، نحو - إنما يقوم أنا - فان الانفصال إنما
يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا ، فيقع
بين الضمير وعامله فصل لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بيت من
يُسْتَشْهِدُ بِشِعْرِهِ ، ولهذا صرح باسمه فقال [قَالَ الْفَرَزْدَقُ : أَنَا الذَّائِدُ] مِنَ الذُّودِ وَهُوَ
الطَّرْدُ [الْحَامِي الذَّمَّارُ] أي العهد ، وفي الأساس - هو الحامي الذمار - إذا حَيَّ مَالُوهُ لَمْ
يَحْمِهِ لِيَمْ وَعُتِفَ مِنْ حِمَاهُ وَحَرِمَهُ [وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي] لما كان
غرضه أن يخص المُدَافِعَ لا المُدَافَعِ عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - وإنما أَدَافِعُ
عن أحسابهم - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس
بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - إنما
أدافع عن أحسابهم أنا - على أن يكون - أنا تأكيذاً ، وليست ما موصولة اسم إن وأنا
خبرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ] أي تقديم ماحقه التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعولات
على الفعل [كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ] أي قصر الموصوف [تَمِيحِي أَنَا] كان الانسب ذكر
المثاليين ، لأن التيمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد ، وإلا لم
يصلح لقصر القلب بل للافراد [وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ] إفراداً أو قلباً أو

(١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما لغير العاقل وهي على هذا واقعة على عاقل ، فلو
أراد هذا المعنى لقال (وإن من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) .

وَهَذِهِ الطَّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وَجْهِهِ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ بِالْفَحْوَى وَالْبَاقِيَةِ بِالْوَضْعِ ،

تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب .

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر [تختلف من وجوه] « فدلالة الرابع » أى التقديم [بالفحوى] أى بمفهوم الكلام « بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر » وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك [و] « دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (١) » .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ

النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) بِكَ اجْتَمَعَ الْمَلِكُ الْمُبْدُدُ شَمْلُهُ وَضُمَّتْ قَوَاصٍ مِنْهُ بَعْدَ قَوَاصٍ

(٣) وَمَا السِّيفُ إِلَّا آيَةُ الْمَلِكِ فِي الْوَرَى وَلَا الْأَمْرُ إِلَّا لِلَّذِي يَتَغَلَّبُ

القصر في الأول بالعطف بـ « ولكن » وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على

الصفة - وفي الثاني بالتقديم « وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي

الثالث بالنفي والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجِيلَا

(٢) وَإِنِّي رَأَيْتُ الْوَسْمَ فِي خُلُقِ الْفَتَى هُوَ الْوَسْمُ لَمَّا كَانَ فِي الشَّعْرِ وَالْجِلْدِ

(٣) وَإِنَّمَا الْمَرْءُ حَدِيثٌ بَعْدَهُ فَكُنْ حَدِيثًا حَسَنًا لِمَنْ وَعَى

(١) فدلالتها على القصر وضعية « والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال

القصر من كونه أفرادا أو قلبا أو تعيينا ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً
الْإِطْنَابَ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ
النَّحْوَ وَعَمَرُو وَبَكْرٌ - فَتَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ أَوْ نَحْوَهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ
الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامِعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْأَوَّلِ
يَكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[وَالْأَصْلُ] أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل [في الأول] أي
طريق العطف [النص على المثبت والمنفى كما مر ، فلا يترك] النص عليهما [إلا كراهة
الاطناب ، كما إذا قيل - زيد يعلم النحو والصرف والعروض ، أو زيد يعلم النحو
وعمر و بكر - فتقول فيهما] أي في هذين المقامين [زيد يعلم النحو لا غير] [أما في الأول
فعناه لا غير النحو] أي لا الصرف ولا العروض ، وأما في الثاني فعناه لا غير زيد ،
أي لا عمرو ولا بكر ، وَحُذِفَ المضاف إليه من غير وَبَنَى هو على الضم تشبيها
بالغايات (١) وذكر بعض النحاة أن لا في - لا غير - ليست عاطفة بل لنفي الجنس (٢).
[أو نحوه] أي نحو - لا غير - مثل - لا مأسوؤه - ولا من عداه ، وما أشبه ذلك
[الأصل] في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط [دون المنفى ، وهو ظاهر .

[والنفي] أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلا العاطفة [لا يجامع
الثاني] [أعني النفي والاستثناء] فلا يصح ما زيد إلا قائم لا قاعد - وقد يقع مثل ذلك في
كلام المصنفين لافي كلام البلغاء [لأن شرط المنفى بلا العاطفة ألا يكون] ذلك المنفى [منفيا
قبلها بغيرها] من أدوات النفي - لانتها موضوعه لأن تنفي بها ما أوجبه للمتبوع ،
(١) أي قبل وبعد ، والغاية في الحقيقة المضاف إليه المحذوف - ولكنها لما نابت
عنه بعد حذفه سميت غاية (٢) وهي مع هذا تفيد القصر أيضا ، لأن معنى - زيد شاعر
لا غير - ما زيد إلا شاعر - فيعود إلى النفي والاستثناء .

وَبِجَامِعِ الْآخِرِينَ ، فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي لَا عَمْرُو - لِأَنَّ
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ ، كَمَا يَقَالُ - ائْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْمَجِيءِ - لَا عَمْرُو -

لَا لِأَنَّ تَعْيِيدَ بَهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ .
لَا نَكَ إِذَا قُلْتَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّنَازُعُ ، حَتَّى
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَيْسَ هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا نَائِمٍ وَلَا مُضْطَجِعٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لَا قَاعِدَ فَقَدْ
نَفَيْتَ عَنْهُ بِلَا الْعَاطِفَةِ شَيْئًا هُوَ مُنْفَى قَبْلُهَا بِمَا الزَّافِيَةُ ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي - مَا يَقُومُ إِلَّا
زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ - بَغَيْرِهَا - يَفْنَى مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَفْتَاحِ ، وَقَائِدَتُهُ
الْإِحْتِرَازُ عَمَّا إِذَا كَانَ مُنْفِيًا بِفَحْوَى الْكَلَامِ ، أَوْ عِلْمُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ السَّمْعِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .
كَأَيُّ سَبِيحَةٍ فِي - إِنَّمَا - لَا يَقَالُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِلَا الْعَاطِفَةِ الْآخَرَى ،
نَحْوِ - جَامِعِي الرِّجَالِ لَا النِّسَاءَ لَا هُنْدَ - لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ لَذَلِكَ الْمُشَخَّصِ ، أَيْ بَغَيْرِ
لَا الْعَاطِفَةِ الَّتِي تَقِي بِهَا ذَلِكَ الْمُنْفَى (١) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَفْيُهُ قَبْلُهَا بِهَا ، لَا مَتَنَاعُ أَنْ يَنْفَى
شَيْءٌ بِلَا قَبْلِ الْإِتْيَانِ بِهَا ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ - دَابُّ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ - فَإِنْ
الْمَفْهُومُ مِنْهُ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرَ كَرِيمٍ [وَبِجَامِعِ] أَيْ النَّفْيِ
بِلَا الْعَاطِفَةِ [الْآخِرِينَ] أَيْ [إِنَّمَا وَالتَّقْدِيمِ] فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي
لَا عَمْرُو - لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا [أَيْ فِي الْآخِرِينَ] غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ [كَأَيُّ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَلَا يَكُونُ الْمُنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ مُنْفِيًا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، وَهَذَا] كَمَا يَقَالُ - ائْتَنَعَ زَيْدٌ
عَنِ الْمَجِيءِ - لَا عَمْرُو [فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْمَجِيءِ عَنْ زَيْدٍ ، لَكِنْ لَا صَرِيحًا بَلْ ضَمْنًا ، وَإِنَّمَا
مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ لِإِجَابِ امْتِنَاعِ الْمَجِيءِ عَنْ زَيْدٍ (٢) فَتَكُونُ - لَا - نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِجَابِ ، وَالتَّشْبِيهِ
بِقَوْلِهِ - ائْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْمَجِيءِ - لَا عَمْرُو - مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِي لَيْسَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، لِأَنَّ

- (١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ إِلَّا يَكُونُ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِغَيْرِ شَخْصٍ لَا ، وَهَذَا يَشْمَلُ - لَا - الَّتِي
تَكُونُ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ هَذَا مُنْفِيَةٌ بِغَيْرِ شَخْصٍ - لَا - الدَّخْلَةُ عَلَيْهَا قَبْلَ الصَّرِيحِ بِهَا .
(٢) وَلَا شَكَّ أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنِ الْمَجِيءِ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْمَجِيءِ عَنْهُ .

السَّكَاكِيُّ : شَرَطُ مُجَامَعَتِهِ الثَّالِثَ إِلَّا يَكُونُ الْوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -
 إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسُنُ فِي الْمُخْتَصِّ كَمَا تَحْسُنُ فِي
 غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ . وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ
 وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ .

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفي قبيلها بالنفي الضمى كما في - إنما أنا تميمي لا قيسي - إذ
 لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن الحجى - على نفي امتناع جى عمرو لاضمنوا ولا صريحا -
 قال [السكاكي : شرط مجامعته] أي مجامعة النفي بلا العاطفة [الثالث] أي إنما
 [ألا يكون الوصف مختصا بالموصوف] ليحصل الفائدة [نحو - إنما يستجيب الذين
 يسمعون] فإنه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا
 ممن يسمع وبقل . بخلاف - إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس عما يختص بزيد -
 وقال الشيخ [عبد القاهر : لا تحسن] مجامعته الثالث [في] الوصف [المختص كما تحسن
 في غيره ، وهذا أقرب] إلى الصواب . إذ لا دال على الامتناع عند قصد زيادة
 التحقيق والتأكيد .

[وأصل الثاني] أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء
 [أن يكون ما استعمل له] أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء [مما يجهله
 المخاطب وينكره بخلاف الثالث] أي إنما . فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو
 فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره . كذا في الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز ، وفيه
 بحث ، لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر ،
 بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم (١) وجوابه أن مراده أن إنما تكون الخبر من
 شأنه ألا يجهله المخاطب ولا ينكره . حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره

(١) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم .

كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ
مُصْرًا . وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لِاعْتِبَارِ مُنَاسِبٍ . فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي
إِفْرَادًا نَحْوُ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يُتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ
مِنَ الْهَلَاكِ . نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ إِنكَارِهِمْ إِيَّاهُ . أَوْ قَلْبًا نَحْوُ - إِنْ أَنْتُمْ
إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - لِاعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ
عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

عليه . وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح [كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا
من بعيد - ما هو إلا زيد - إذا اعتقده غيره] أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير
زيد [مصرا] على هذا الاعتقاد .

[وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له] أي لذلك المعلوم
[الثاني] أي النفي والاستثناء [إفراد] أي حال كونه قصر إفراد [نحو - وما محمد
إلا رسول - أي مقصور على الرسالة لا يتعدها إلى التبري من الهلاك] فالمخاطبون وهم
الصحابه رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة
والتبري من الهلاك . لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمراً عظيماً [نزل استعظامهم
هلاكه منزلة إنكارهم إياه] أي الهلاك . فاستعمل له النفي والاستثناء . والاعتبار المناسِبُ
هنا هو الأشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه عندهم [أوقلبا]
عطف على قوله - إفراد [نحو - إن أنتم إلا بشر مثلنا] فالمخاطبون وهم الرسل عليهم
السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك . لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
[لاعتقاد القائلين] وهم الكفار [أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة] فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسداً من
التنافي بين الرسالة والبشرية ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا - إن أنتم إلا بشر مثلنا - أي

وَقَوْلُهُمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مَجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيَعْتَرِجَ حَيْثُ يَرَادُ تَبْكِيَّتُهُ
لَا لِتَسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَقْرُبُهُ
وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْقُقَهُ عَلَيْهِ ۝

مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ، ولما كان هنا مَطْنُهُ سَوَّال
وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ۝
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ - فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله [وقولهم] أى قول
الرسَلِ الْمُخَاطَبِينَ [إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مَجَارَاةِ الْخَصْمِ] وإرخاء العنان
اليه بتسليم بعض مقدماته [ليعثر] الخصم - مِنَ الْعَنَارِ - وهو الزَّلَّةُ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ
[حيث يراد تبكيته] أى إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فكأنهم
قالوا - إِنْ مَا ادْعَيْتُمْ مِنْ كَوْنِنَا بَشَرًا فَحَقٌّ لَا تَنْكُرُهُ ۝ وَلَكِنْ هَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ ۝ فَلِهَذَا أَثْبَتُوا الْبَشَرِيَّةَ لَا نَفْسَهُمْ ۝ وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا بِطَرِيقِ الْقَصْرِ
فَلْيَكُونَ عَلَى وَفْقِ كَلَامِ الْخَصْمِ [وَكَقَوْلِكَ] عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ -
وَهَذَا مِثَالُ لَا مُصْلَإِنَّمَا (١) أى الأصل فى انما أن يستعمل فيها لا ينكره المخاطب
كقَوْلِكَ [إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَقْرُبُهُ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْقُقَهُ عَلَيْهِ] أى أن تجعل
من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على أخيه ، والأولى بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْنَا (٢) أن يكون هذا
المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر .

- (١) أى بناء على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأصل فى انما أن تستعمل
فيما هو معلوم للمخاطب ۝ وعلى هذا يكون مثلا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .
(٢) من أن انما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب ولا ينكره .

وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّالِثُ نَحْوُ - إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - وَلِذَلِكَ جَاءَ - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَدِّيًا بِمَا رَأَى . وَمَزِيَّةُ إِنَّمَا عَلَى الْعُطْفِ أَنَّهُ يَعْقِلُ مِنْهَا الْحُكْمَانَ ، وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِهَا التَّعْرِيزُ ، نَحْوُ - إِنَّمَا يَتَذَكَّرُوا أَلْوَا الْأَلْبَابِ - فَإِنَّهُ تَعْرِيزٌ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ فِرْطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا .

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُتَبَدِّلِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

[وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث] أى [إنما] [نحو] قوله تعالى حكاية عن اليهود [إنما نحن مصلحون] ادَّعَوْا أَنَّ كُوفَهُمْ مُصْلِحِينَ أَمْرٌ ظَاهِرٌ مِنْ شَأْنِهِ إِلَّا يَجْهَلُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يَنْكِرُهُ [ولذلك جاء - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَى] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام بما له خَطَرٌ وبه عناية ، ثم التأكيد بأنَّ ، ثم تعقيبه بما يدل على التقرير والتوبيخ ، وهو قوله - وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ .

[ومزية [إنما على العطف أنه يعقل منها] أى من [إنما] [الحكمان] أعنى الاثبات للمذكور والنفي عما عداه [معاً] بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي .] نحو - زيد قائم لا قاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائماً بل قاعداً [وأحسن مواقعها] أى مواقع [إنما] [التعريض ، نحو -] [إنما يتذكروا ألووا الأبواب - فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر] أى التأمل [منهم كطمعه منها] أى كطمع النظر من البهائم .

[ثم القصر كما يقع بين المتبدل والخبر على ما مرّ يقع بين الفعل والفاعل ، نحو

- مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - وَغَيْرُهُمَا ، فِي الاسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ
الاسْتِثْنَاءِ ، وَقَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا ، نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ - وَمَاضَرَِبَ إِلَّا
زَيْدٌ عَمْرًا - لاسْتِثْنَاءِهِ قَصْرُ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا .

ما قام إلا زيد وغيرهما [كالفاعل والمفعول نحو - ماضرب زيد إلا عمراً ، وما ضرب
عمراً إلا زيد - والمفعولين نحو - ما أعطيت زيداً إلا درهماً ، وما أعطيت درهماً إلا
زيداً - وغير ذلك من المتعلقات] ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء [حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل - ما ضرب عمراً إلا زيد - ولو أريد القصر على
المفعول قيل - ما ضرب زيد إلا عمراً - ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر
الفعل المسند الى الفاعل على المفعول] وعلى هذا قياس البواقى] فيرجع في التحقيق
الى قصر الصفة على الموصوف ، أو قصر الموصوف على الصفة (١) ويكون حقيقياً
وغير حقيقى [أفراداً وقلبا وتعييناً ولا يخفى اعتبار ذلك] [وقل] أى جاز على قلّة
[تقديمهما] أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما [بحالهما]
وهو أن يلى المقصور عليه الأداة [نحو - ماضرب إلا عمراً زيد] فى قصر الفاعل على
المفعول [وماضرب إلا زيد عمراً] فى قصر المفعول على الفاعل ، وإنما قال - بحالهما -
احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهم عن حالهما ، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه
كقولك فى - ماضرب زيد إلا عمراً (ماضرب عمراً إلا زيد) فانه لا يجوز ذلك لما فيه
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود ، وإنما قلّ تقديمهما بحالهما [لاستلزامه قصر
الصفة قبل تمامها] لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هى الفعل الواقع على المفعول
لا مطلق الفعل] فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ، وعلى هذا

(١) وهذا على معنى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول وهكذا .

وَوَجْهَ الْجَمِيعِ أَنَّ النَّفْيَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ عَامٌّ
مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصَفَتِهِ ۖ فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ .
وَفِي إِثْمَا يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - إِثْمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - وَلَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلإِبْلَاسِ .

فَقَسْ ، وَإِثْمَا جَازَ عَلَى قَلَّةٍ نَظَرًا إِلَى أَنَهَا فِي حَكْمِ التَّامِّ بِاعْتِبَارِ ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْآخِرِ
[وَوَجْهَ الْجَمِيعِ] أَيْ السَّبَبُ فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ الْقَصْرُ فِيمَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [أَنَّ النَّفْيَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ] الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ الْمُسْتَثْنَى
مِنْهُ وَأَعْرَبَ مَا بَعْدَ إِلَّا بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ [يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ] لِأَنَّ إِلَّا
لِلْإِخْرَاجِ وَالْإِخْرَاجُ يَقْتَضِي مُخْرَجًا مِنْهُ [عَامٌّ] لِيَتَنَاوَلَ الْمُسْتَثْنَى وَغَيْرَهُ فَيَتَحَقَّقُ الْإِخْرَاجُ
[مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ (١)] بِأَنَّهُ يَقْدَرُ فِي نَحْوِ - مَاضٍ لَزَيْدٍ (مَاضٍ ضَرَبَ أَحَدًا)
وَفِي نَحْوِ - مَا كَسَوْتَهُ إِلَّا جُبَّةً (مَا كَسَوْتَهُ لِبَاسًا) وَفِي نَحْوِ - مَا جَاءَنِي إِلَّا رَاكِبًا (مَا جَاءَنِي
كَأَنَّ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ) وَفِي نَحْوِ - مَا سَرْتُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (مَا سَرْتُ وَقْتًا مِنْ
الْأَوْقَاتِ) وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ [وَ] فِي [صِفَتِهِ] يَعْنِي الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ وَنَحْوَ
ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ النَّفْيُ مُتَوَجِّهًا إِلَى هَذَا الْمَقْدَرِ الْعَامِّ الْمُنَاسِبِ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ
[فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ] أَيْ مِنْ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ [شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ] ضَرُورَةُ بَقَاءِ مَبْعَدِهِ عَلَى
صِفَةِ الْإِتْفَاقِ .

[وَفِي إِثْمَا يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - إِثْمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا] فَيَكُونُ الْقَيْدُ الْآخِرُ
بِمَنْزِلَةِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا ، فَيَكُونُ هُوَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ [وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمُ الْمَقْصُورِ
عَلَيْهِ بِإِثْمَا [عَلَى غَيْرِهِ لِلإِبْلَاسِ] كَمَا إِذَا قُلْنَا فِي - إِثْمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا (إِثْمَا ضَرَبَ عَمْرًا
(١) أَيْ فِي كَوْنِهِ جِنْسًا لَهُ ۖ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْ أَفْرَادِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ

وغير كالا في إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا .

الانشاء

إِنْ كَانَ طَلَبًا اسْتَدْعَى مَطْلُوبًا غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَتَ الطَّلَبِ .

زبد) بخلاف النفي والاستثناء فانه لا إلباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو آخر . وههنا ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنا .
[وغير كالا في إفادة القصرين] أى قصر الموصوف على الصفة . وقصر الصفة على الموصوف . [أفرادا ، وقلبا ، وتعينا] و [فى] [امتناع مجامعة لا] العاطفة لما سبق .
فلا يصح - مازيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ماشاعر غير زيد لا عمرو .

الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه . وقد يقال على ما هو فعل المتكلم « أعى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقريضة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقريضة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التنى لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم « فالانشاء إن لم يكن طلبا كإفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورُبَّ ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء . [إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب]
مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وَأَنوَاعُهُ كَثِيرَةٌ - مِنْهَا التَّمَنَّى . وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ إِمْكَانُ
الْمُتَمَنَّى ، تَقُولُ - لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِهِلٌ « نَحْوُ - هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ -
حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ لَهُ ، وَبَلَوْ ، نَحْوُ - لَوْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثَنِي - بِالنَّصَبِ -

لا ممتناع طلب الحاصل ، فلو اسْتَعْمَلَ صِبْغُ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على
معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (١) [وأنواعه]
أى الطلب [كثيرة - منها]

[التمنى]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [واللفظ الموضوع له - لیت - لا يشترط إمكان
التمنى] بخلاف الرَّجَى [تقول - لیت الشباب يعود] ولا تقول لعله يعود ، لكن إذا كان التمنى ممكناً
يجب ألا يكون لك تَوَقُّعٌ وَطَمَاعَةٌ في وقوعه ، وإلا لصار تَرَجُّياً [وقد يتمنى بهل نحو - هل
لى من شفیع - حيث يعلم ألا شفیع له] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفائه . والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن لیت هى إبراز التمنى
لكمال العناية به فى صورة الممكن (٣) الذى لا يجزم بانتفائه [و] قد يتمنى [بلو نحو -
لو تأتینى فتحدثننى بالنصب] على تقدير - فأنت تحدثنى - فان النصب قرينة على أن لو
ليست على أصلها . إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن . وإنما يضمم بعد

البيان هنا على ما يشمل علم المعانى (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ
الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها .
لانها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع فى حصوله
ليخرج الامر (٣) أى نصاً . أما لیت فتكون فى الممكن وفى المستحيل .

السَّكَايُ : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَبَقْلَبِ الْهَاءِ هَمْزَةً ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا - مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضْمِينِهِمَا مَعْنَى التَّمْنَى ،

الْأَشْيَاءُ السَّتَةُ ۥ وَالْمُنَاسِبُ هُنَا هُوَ التَّمْنَى - قَالَ [السَّكَايُ : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ هَلَا ، وَالْأَبَقْلَبِ الْهَاءِ هَمْزَةً ۥ وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا ، مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا] خَبَرُ كَانٍ ۥ أَيْ كَانَتْهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ هَلْ وَلَوْ اللَّتَيْنِ لِلتَّمْنَى حَالُ كَوْنِهِمَا [مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ لَا وَمَا الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضْمِينِهِمَا] عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ - مُرَكَّبَتَيْنِ ۥ وَالتَّضْمِينُ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي ضَمَنِ الشَّيْءِ تَقُولُ - ضَمَّنْتُ الْكِتَابَ كَذَا كَذَا بَابًا - إِذَا جَعَلْتَهُ مُتَضَمَّنًا لِتِلْكَ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنَّ الْغَرَضَ الْمَطْلُوبَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ وَالتَّزَامِهِ هُوَ جَعْلُ هَلْ وَلَوْ مُتَضَمَّنَتَيْنِ [مَعْنَى التَّمْنَى

تطبيقات على التمني :

- (١) لَيْتَ الْكُوكَبُ تَدَوَّلَى فَأَنْظَمَهَا عَقُودَ مَدَحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي
 - (٢) أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
- لَيْتَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لِلتَّمْنَى ، وَهُوَ مَعْنَاهَا الْحَقِيقُ ۥ وَهَلْ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي لِلتَّمْنَى ۥ وَالْغَرَضُ مِنْهُ إظهار التمني في صورة الممكن لكمال العناية به ۥ وَلَعَلَّ فِيهِ لِلتَّمْنَى ۥ وَالْغَرَضُ مِنْهُ إظهار بُعد المرجو عن الحصول .

أمثلة أخرى :

- (١) فَلَوْ نُشِرَ الْمَقَابِرُ عَنْ كَلِيبٍ فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرٍ
- (٢) فَيَالَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

يَتَوَلَّدُ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْذِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ
التَّحْضِيضُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يُتِمَّنَى بِلَعَلِّ فَيُعْطَى حُكْمُ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعَلَّ
أَحْجَ فَاذْوَركَ - بِالنَّصْبِ لِبعدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ .
وَمِنْهَا الْاسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ .

ليتولد [علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس لإفادة التمنى بل
أن يتولد [منه] أى من معنى التمنى المتضمنتين هما لإياه] في الماضى التنديم ، نحو - هلا
أكرمت زيدا [أو - لوما أكرمته - علي معنى - ليتك أكرمته - قصدا إلى جعله نادما
علي ترك الاكرام] [وفي المضارع التحضيض « نحو - هلا تقوم » ولو ما تقوم - علي معنى -
ليتك تقوم - قصدا إلى حثه علي القيام] والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي
لكنه حاصل كلامه « وقوله - لتضمينهما - مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى
التمنى مفعوله الثاني ، ووقع في بعض النسخ - لِتُضَمَّنِيْمَا - علي لفظ التفعُّل ، وهو
لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ - كأن لعدم القطع بذلك [وقد
يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت] وينصب في جوابه المضارع علي إضمار أن [نحو - لعل
أحج فاذورك - بالنصب لبعء المرجو عن الحصول] وبهذا يشبه المحالات والممكنات
التي لا طمعية في وقوعها « فيتولد منه معنى التمنى .
[ومنها] أى من أنواع الطلب .

[الاستفهام]

وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فان كانت وقوع نسبة بين أمرين أو
لَا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلَّا فهو التصور [والألفاظ الموضوعه له - الهمزة ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَآيَ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ،
فَالْهَمْزَةُ لَطْلَبُ التَّصْدِيقِ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدَ قَائِمٌ - أَوْ التَّصَوُّرُ كَقَوْلِكَ -
أَدْبَسَ فِي الْإِنَاءِ أَمْ عَسَلٌ ، وَآفَى الْخَايَةَ دَبْسُكَ أَمْ فِي الزَّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ - أَزِيدَ
قَامٌ ، وَأَعْمَرَ عَرَفَتْ - وَالْمُسْتَوَلُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِي - أَضْرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وأي ، وكف ، وأين ، وأني ، ومتى ، وأيان - فالهمزة
لطلب التصديق [أى انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين] كقولك -
أقام زيد [فى الجملة الفعلية] [وأزيد قائم] فى الجملة الاسمية [أو] لطلب [التصور] أى
إدراك غير النسبة (١) [كقولك] فى طَلَبَ تَصَوُّرُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ [أدبس فى الإناء أَمْ
عسل] عالما بمحصول شئ فى الإناء طالبا لتعيينه [و] فى طَلَبَ تَصَوُّرُ الْمُسْتَدِّ [آفَى
الخايسة دبسك أَمْ فى الزق] عالما بكون الدبس فى واحد من الخايسة والزق طالبا لتعيين
ذلك [ولهذا] أى ولجئ. الهمزة لطلب التصور [لم يقبح] فى تصور الفاعل [أزيد
قام] كما يقبح - هل زيد قام [و] لم يقبح فى طلب تصور المفعول [أعمرأ عرفت] كما يقبح -
هل عمرأ عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرأ عرفت - لافى - أزيد قام -
قَلْبًا تَأْمَلُ (٣) [والمستول عنه بها] أى بالهمزة [هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا]

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح . لأنه فى الحقيقة لطلب
التصديق الخاص لا التصور . غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المستند إليه ،
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو
المفعول لا عن الفعل (٣) انما ظهر ذلك فى الاول دون الثانى لأن تقديم المنصوب
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاسناد ،

- وَالْفَاعِلُ فِي - أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - أَزِيدًا ضَرَبْتَ .

وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصَدِيقَ فَحَسِبَ ، نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرُوا قَاعِدٌ -
وَلِهَذَا امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرُوا - وَقَبِحَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ
يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصَدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ ، أَعْنَى الضَّرْبِ الصَّادِرِ مِنَ الْمَخَاطَبِ الْوَاقِعِ عَلَى زَيْدٍ
وَأُرِدَتْ بِالِاسْتِفْهَامِ أَنْ تَعْلَمَ وَجُودَهُ ، فَيَكُونُ لَطَلَبُ التَّصَدِيقِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَطَلَبُ
تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ ، بَأَن تَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ فِعْلٌ مِنَ الْمَخَاطَبِ بِزَيْدٍ ، لَكِنْ لَا تَعْرِفُ أَنَّهُ ضَرَبَ
أَوْ لَمْ يَكْرَأْ [وَالْفَاعِلُ فِي أَنْتَ ضَرَبْتَ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الضَّارِبِ [وَالْمَفْعُولُ فِي -
أَزِيدًا ضَرَبْتَ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الْمَضْرُوبِ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

[وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصَدِيقَ فَحَسِبَ] وَتَدْخُلُ عَلَى الْجَمْعَيْنِ [نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ
عَمِرُوا قَاعِدٌ] إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ حُصُولَ التَّصَدِيقِ بِثَبُوتِ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ وَالْقُعُودِ لِعَمْرٍو
[وَلِهَذَا] أَيْ وَلَاخْتِصَاصِهَا بِطَلَبِ التَّصَدِيقِ [امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرُوا] لِأَنَّ وَقُوعَ
الْمُفْرَدِ هُنَا بَعْدَ أَمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَمْ مُتَّصِلَةٌ ، وَهِيَ لَطَلَبُ تَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ الْعِلْمِ
بِثَبُوتِ أَصْلِ الْحُكْمِ ، وَهَلْ لِمَا تَكُونُ لَطَلَبُ الْحُكْمِ فَقَطْ ۖ وَلَوْ قُلْتُ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ -
بِدُونَ - أَمْ عَمِرُوا - لَقَبِحَ وَلَا يَمْتَنِعُ لِمَا سَبَقَ . [وَ] لِهَذَا أَيْضًا [قَبِحَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ -
لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصَدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ] فَيَكُونُ هَلْ لَطَلَبُ حُصُولِ الْحَاصِلِ
وَهُوَ مُحَالٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَمْتَنِعْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ - زَيْدًا - مَفْعُولُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ (٢) أَوْ
يَكُونُ التَّقْدِيمُ لِمَجْرَدِ الْإِهْتِمَامِ لَا لِلتَّخْصِصِ ۖ لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ الظَّاهِرِ [دُونَ هَلْ

وَلَكِنْ هَذَا لَا يَمْنَعُ قَبِحَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ - لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ هَلْ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ غَالِبًا .
(١) وَيَكُونُ مَفْعُولُ الْمَذْكُورِ مَحْذُوفًا ۖ وَالتَّقْدِيرُ - هَلْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ .

زَيْدًا ضَرَبْتُهُ - لجَوَازِ تَقْدِيرِ الْمُفَسِّرِ قَبْلَ زَيْدٍ ، وَجَعَلَ السَّكَاكِي قَبِيحًا - هَلْ رَجُلٌ
عُرِفَ - لَذَلِكَ ۖ وَيُلْزِمُهُ إِلَّا يَقْبَحُ - هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ - وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قَبِيحَهُمَا بِأَنَّ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ ، وَتَرَكُ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ
تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ۖ فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا

زيدا ضربته [فانه لا يقبح] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [أى هل ضربت
زيدا ضربته] وجعل السكاكي قبيح - هل رجل عرف - لذلك [أى لأن التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الاصل - عُرِفَ
رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ - رَجُلٌ - بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي - عُرِفَ - قَدَمَ لِلتَّخْصِصِ] وَيُلْزِمُهُ [أى
انسكاكى] [ألا يقبح - هل - زيد عرف] لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
عنده ۖ حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح باجماع النحاة ، وفيه
نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (٢) [وعلل غيره]
أى غير السكاكى [قبيحهما] أى قبح - هل رجل عرف ۖ وهل زيد عرف [بأن هل
بمعنى قد فى الأصل] وأصله أَهْلٌ [وَتَرَكُ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ]
فَأَقِيمَتْ هِيَ مَقَامَ الْهَمْزَةِ وَتَطَفَّلَتْ عَلَيْهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ ۖ
فَكَذًا مَا هِيَ بِمَعْنَاهَا ۖ وَإِنَّمَا لَمْ يَقْبَحْ - هل زيد قائم - لأنها إذا لم تَرَ الفعل فى حيزها
ذهلت عنه وَتَسَلَّتْ ۖ بخلاف ما إذا رآته فانها تذكرت العهود ۖ وَحَنَّتْ إِلَى الْإِلْفِ
الْمَأْلُوفِ ، فَلَمْ تَرْضَ بِإِفْتِرَاقِ الْأَسْمِ بَيْنَهُمَا [وهى] أى هل [تخصص المضارع بالاستقبال]
بحكم الوضع كالسين وسوف [فلا يصح - هل تضرب زيدا] فى أن يكون الضرب واقعا

(١) أى جوازا راجحا بخلاف ما قبله (٢) وهى كَوْنُ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ عَلَى

ما سبأنى .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [وهو أخوك ، كما يصح - أتضرب زيدا وهو أخوك] قصداً إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فانها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - في أن يكون الضرب واقعا في الحال - ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد لإنكار الفعل الواقع في الحال ، سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك - أتضرب زيدا وهو أخوك - أو لا كقولك تعالى (أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وكقولك - أتؤذي أباك ، وأنشتم الأمير - فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه قرينة ما فيها مريّة ، إذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل - سيجيء زيد وإكبا ، وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير - كيف وقد قال الله تعالى (سَيَدْخُلُونَ

جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (وَإِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطَلِينَ) وفي الحماسة :

« سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسِّيفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

(١) لأن المتبادر أن الاخوة في الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الاصل

اتحاد زمن المُقَيَّد وقيد (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الاسلاميين ، وجالبا حال

من فاعل سأغسل وهو محل الاستشهاد ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لاقتراحه بالبين ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلَا خِصَاصَ النَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِيصَهَا الْمَضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدٌ اخْتِصَاصٍ
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ۖ كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَعِلَ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدْلَى عَلَى طَلَبِ
الشُّكْرِ مِنْ - فَعِلَ تَشْكُرُونَ ۖ وَفَعِلَ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضِ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتتأق الحال والاستقبال بحسب الظاهر
على ما سئذ كره (١) حتى لا يجوز - يَا بَنِي زَيْدٍ سِيرْ كَبْ ، أَوْ إِنْ يَرْكَبْ - فَمِنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال ۖ حتى لا يصح تقييد مثل - هَلْ تَضْرِبُ ،
وَسَتَضْرِبُ ۖ وَإِنْ تَضْرِبُ - بِالْحَالِ ، وَأُورِدَ هَذَا الْمَقَالُ دَلِيلًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ ۖ وَلَمْ يَنْظُرْ فِي
صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[وَلَا خِصَاصَ النَّصْدِيقِ بِهَا] أَيْ لِكَوْنِ هَلْ مَقْصُورَةٌ عَلَى طَلَبِ التَّصْدِيقِ وَعَدَمِ
جَيِّشِهَا لِغَيْرِ التَّصْدِيقِ كَمَا ذَكَرَ فِيمَا سَبَقَ [وَتَخْصِيصَهَا الْمَضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدٌ
اخْتِصَاصٌ بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ] وَمَا مَوْصُولَةٌ ۖ وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ أَظْهَرَ ، وَزَمَانِيًّا
خَبَرُ الْكَوْنِ ۖ أَيْ بِالشَّيْءِ الَّذِي زَمَانِيَّتُهُ أَظْهَرَ [كَالْفِعْلِ] فَإِنَّ الزَّمَانَ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِهِ ،
بِخِلَافِ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَيْثُ يَدُلُّ بِعَرُوضِهِ لَهُ ، أَمَّا اقْتِضَاءُ تَخْصِيصِهَا الْمَضَارِعَ
بِالْإِسْتِقْبَالِ لِمَزِيدِ اخْتِصَاصِهَا بِالْفِعْلِ فَظَاهِرٌ ۖ وَأَمَّا اقْتِضَاءُ كَوْنِهَا لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطْرٌ
لِذَلِكَ فَلِأَنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ الْحُكْمُ بِالثَّبُوتِ أَوْ الْإِنْتِفَاءِ ، وَالنَّفْيُ وَالْإِبْتَاتُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهَانِ إِلَى
الْمَعْنَى وَالْأَحْدَاثِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ الْأَفْعَالِ ، لَا إِلَى الذَّوَاتِ الَّتِي هِيَ مَدْلُولَاتُ
الْأَسْمَاءِ . [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ لَهَا مَزِيدَ اخْتِصَاصٍ بِالْفِعْلِ [كَانَ - فَعِلَ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ -
أَدْلَى عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ - فَعِلَ تَشْكُرُونَ ۖ وَفَعِلَ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ] مَعَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ
بِالتَّكْرِيرِ ، لِأَنَّ - أَنْتُمْ - فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ (٢) [لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضِ

(١) فِي بَحْثِ الْحَالِ مِنْ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ (٢) وَالْإِصْلَ - فَعِلَ تَشْكُرُونَ
تَشْكُرُونَ - فَحُذِفَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فَانْفَصَلَ ضَمِيرُهُ .

الثَّابِتُ ادُلَّ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِهِ « وَمِنْ - أَفَاتَمُ شَاكِرُونَ - وَإِنْ كَانَ لِلثَّبُوتِ ،
لَآنَ هَلْ أَدْعَى لِلْفَعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ فَتَرَكُهُ مَعَهَا ادُلَّ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّا لَا يَحْسُنُ . هَلْ
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - إِلَّا مِنَ الْبَلِيغِ .

وَهِيَ قِسْمَانِ : بَسِيطَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِنَا - هَلْ
الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ - وَمُرَكَّبَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ شَيْءٍ لِّشَيْءٍ ، كَقَوْلِنَا - هَلْ
الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ .

الثَّابِتُ ادُلَّ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِهِ (١) [مِنْ إِبْقَائِهِ عَلَى أَصْلِهِ ، كَمَا فِي - هَلْ تَشْكُرُونَ «
وَفَهِنْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لَآنَ هَلْ فِي - هَلْ تَشْكُرُونَ « وَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - عَلَى أَصْلِهَا ، لِكُونِهَا
دَاخِلَةً عَلَى الْفَعْلِ تَحْقِيقًا فِي الْأَوَّلِ ، وَتَقْدِيرًا فِي الثَّانِي [وَ] فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ -
ادُلَّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ [مِنْ - أَفَاتَمُ شَاكِرُونَ] أَيْضًا [وَإِنْ كَانَ لِلثَّبُوتِ بِاعْتِبَارِ]
كَوْنِ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً [لَآنَ هَلْ أَدْعَى لِلْفَعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ فَتَرَكُهُ مَعَهَا] أَيْ تَرَكْنَا الْفَعْلَ مَعَ هَلْ
[ادُلَّ عَلَى ذَلِكَ] أَيْ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِ مَا سَيَتَجَدَّدُ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلَآنَ هَلْ أَدْعَى
لِلْفَعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ [لَا يَحْسُنُ هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ إِلَّا مِنَ الْبَلِيغِ] لِأَنَّهُ الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ الدَّلَالَةَ
عَلَى الثَّبُوتِ وَإِبْرَازِ مَا سَيُوجَدُ فِي مَعْرَضِ الْمَوْجُودِ .

[وَهِيَ] أَيْ هَلْ [قِسْمَانِ : بَسِيطَةٌ وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ] أَوْ لَآوُجُودُهُ
[كَقَوْلِنَا - هَلْ الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ] أَوْ لَآمَوْجُودَةٌ [وَمُرَكَّبَةٌ وَهِيَ الَّتِي يُطَلَّبُ بِهَا وُجُودُ
شَيْءٍ لِّشَيْءٍ] أَوْ لَآوُجُودُهُ لَهُ [كَقَوْلِنَا - هَلْ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ] أَوْ لَا دَائِمَةٌ ، فَانِ الْمَطْلُوبُ
وُجُودُ الْمَوْجُودِ لِلْحَرَكَةِ أَوْ لَآ وُجُودُهُ لَهَا ، وَقَدْ اعْتَبِرَ فِي هَذِهِ شَيْئَانِ غَيْرِ الْوُجُودِ وَفِي

(١) وَهُوَ مِنْ بَابِ تَخْرِيجِ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ .

وَالْبَاقِيَةُ لَطَلَبُ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطَلَّبُ بِمَا شَرَحَ الْاِسْمَ ، كَقَوْلِنَا -
مَالْعَنْقَاءُ - اَوْ مَا هِيَ الْمُسَمَّى . كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلْ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ
بَيْنَهُمَا .

الاولى شئ واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى ، وهى بسيطة بالنسبة اليها .
[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك في أنها [لطاب التصور فقط] وتختلف من
جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -
مالعنقاء] طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه . فيجاب بايراد لفظ أشهر [او ماهية
المسمى] أى حقيقته التى هو بها هو [كقولنا ما الحركة] أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ،
فيجاب بايراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما] أى بين ماالتى لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية ، يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطَلَّبَ أَوَّلًا شرح الاسم ،
ثم وجود المفهوم في نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته . لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب
حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له . والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل . فان كل من خوطب باسم
فهم فهمًا ما . ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة . وأما الحد
فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق . فالموجودات لها حقائق ومفومات ،
فلها حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفومات . فلا حدود
لها إلا بحسب الاسم . لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات

(١) الشئ الواحد هو الحركة . والشئان هما الحركة والدوام .

(٢) الحدود الحقيقية هي التى تدل على الحقائق . والاسمية هي التى تدل على
لمفومات الاجمالية .

وَبَيْنَ الْعَارِضِ الْمُشَخَّصِ لِذِي الْعِلْمِ كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَاكِيُّ :
يَسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيُّ أَيِّ أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنْ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زِيدُ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،
وَبَيْنَ عَنِ الْجِنْسِ مَنْ ذُو الْعِلْمِ تَقُولُ - مَنْ جِبْرِيلُ - أَيُّ أَبْشَرٍ هُوَ أَمْ مَلَكٌ
أَمْ جِنٌّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية . ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية . جميع ذلك مذكور في الشفاء .

[و] يطلب [بمن العارض المشخص] أي الأمر الذي يعرض [لذي العلم] فيفيد
تَشْخِصَهُ وَتَعْيِنَهُ [كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ] فيجواب عنه زيد ونحوه مما يفيد تشخيصه .
[وقال السكاكي : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أي أي أجناس الأشياء
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -
ما الكلمة - أي أي أجناس الألفاظ هي . وجوابه لَفْظٌ مُفْرَدٌ موضوع [أو عن
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه . و] يسأل [بمن عن الجنس من
ذوي العلم] تقول - من جبريل - أي أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر [إذ لا نسلم

(١) المراد بها التراجم كالفصل والباب . وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد
الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الأفراد
أو مختلفتها بجملة أو مفصلة . فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ماهو ، وهو النوع
والجنس والماهية التفصيلية والاجتالية . فالسؤال بما عند السكاكي مختص بالأمر الكلي .
وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك . بل يطلب بما عنده شرح الاسم كلياً كان

وَيَسْأَلُ بَأَى عَمَّا يَمِيزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرِ يَعْصِيهِمَا ۖ نَحْوُ - أَى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا - أَى أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ .

وَبِكُمْ عَنِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ .
وَبِكَيْفٍ عَنِ الْحَالِ ، وَبِأَيِّنَ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبِأَيَّانَ عَنِ
الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب - من جبريل - أن يقال ملك ۖ بل يقال - ملك من عند الله يأتي بالوحى كذا وكذا بما يفيد تشخصه .

[ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعصيهما] وهو مضمون ما أضيف إليه أى [نحو - أَى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا - أَى أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ] فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الْفَرِيقِيَّةِ وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل السَّكُونِ كافرين قائلين لهذا القول ۖ ومثل السَّكُونِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلام غير قائلين .

[و [يسأل [بكم عن العدد ، نحو - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ] أى كَمْ آيَةٍ آتَيْنَاهُمْ أَعْشَرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ ۖ فَمِنْ آيَةٍ يُمَيِّزُكُمْ بِزِيَادَةٍ مِنْ لَمَّا وَقَعَ مِنَ الْفَصْلِ بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ بَيْنَ كَمْ وَمِيزِهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْخَبَرِ ، فكم هنا للسؤال عن العدد ۖ لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (٢)] و [يسأل [بكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمَتَى عَنِ الزَّمَانِ] ماضيا كان أو مستقبلا (٣)] وبأَيَّانَ عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ۖ

أو جزئيا (١) أى الكافرون أحبار اليهود (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها .
(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ -
وَأَيُّ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرِّكُمْ أَيَّ شَيْءٍ - وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ
أَيِّ نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ :

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ■ مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ - وَأَيُّ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً
بِمَعْنَى كَيْفَ [ويجب أن يكون بعدها فعل] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرِّكُمْ أَيَّ شَيْءٍ [أَيُّ عَلَى أَيِّ
حَالٍ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَرَدْتُمْ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْتِيُّ مَوْضِعَ الْحَرِّ ■ وَلَمْ يَجِئْ - أَيُّ زَيْدٌ -
بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ [وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا] أَيُّ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ
الَّذِي كُلُّ يَوْمٍ ، وَقَوْلُهُ - تُسْتَعْمَلُ - إِنْشَاءً إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ
وَأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ وَفِي الْآخَرِ مُجَازًا ■ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ - أَيْنَ - إِلَّا
أَنَّهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ يَكُونُ مَعَ مَنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيِّ (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَيُّ لَكَ هَذَا) أَيُّ مِنْ أَيِّ لَكَ ، أَيُّ مِنْ أَيْنَ عَلَى ذِكْرِهِ
بَعْضُ النِّحَاةِ .

[ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ] الْاسْتِفْهَامِيَّةَ [كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ] مِمَّا يَنْبَغِي

(١) هُوَ الْمَذْكُورُ بْنُ حُصَيْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا جَعْلُنْ لَابْنَةِ عُثْمٍ فَنَاءً مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيِّ

وَعُثْمٌ هُوَ عُثْمَانُ ■ وَفَنَاءُ ضَرْبٌ مِنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ■ وَقَدْ قَالَ
هَذَا فِي هِجَاؤِ عَامِلِ زَكَاةٍ .

كَالاستِبْطَاءِ ، نَحْوُ - كَمْ دَعَوْتُكَ - وَالتَّعَجُّبِ ، نَحْوُ - مَالِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ -
وَالْتَنْبِيهِ عَلَى الضَّلَالِ ، نَحْوُ - فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ - وَالْوَعِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسِيءُ الْأَدَبَ
- أَلَمْ أَوْدِبْ فَلَانًا - إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ ، وَالتَّقْرِيرِ بِإِيلَاءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهَمْزَةَ كَمَا
مَرَّ ، وَالْإِنْكَارِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ .

المقام بحسب معونة القرائن [كالاستِبْطَاءِ نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالى لا أرى الهدهد] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بأذنه ، فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشف : نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك . ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [والتنبية على الضلال] نحو - فأين تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسيء الأدب - ألم أودب فلاناً - إذا علم المخاطب ذلك [وهو أنك أدبت فلاناً ، يفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال] والتقرير [أى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه] بإيلاء المقرر به الهمزة [أى بشرط أن يُذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به] كما مر [فى حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة] تقول - أضربت زيداً - فى تقريره بالفعل - و - أنت ضربت - فى تقريره بالفعل ، و - أزيداً ضربت - فى تقريره بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت ، فيقال - أضربت زيداً بمعنى أنك ضربته أثبتة [والإنكار كذلك نحو - أغير الله تدعون] أى بإيلاء المنكر الهمزة ، كالفعل فى قوله :

أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذُ وَلِيًّا - وَمِنْهُ - أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ
إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ
أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلَا لِنِكَارِ الْفِعْلِ صُورَةَ أُخْرَى ۖ وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا
ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا - لِمَنْ

« أَيْقَتَلَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي (١) »

والفاعل في قوله تعالى (أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) والمفعول في قوله تعالى
[أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذُ وَلِيًّا] وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه
هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ومنه] أَيْ مِنْ جِىءَ الهمزة
لِلانْكَارِ نَحْوُ - [أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ لِأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ
النَّفْيِ إِبْثَاتٌ ۖ وَهَذَا] الْمَعْنَى [مُرَادٌ مَنْ قَالَ : الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ] لِحُلِّ الْمَخَاطَبِ
عَلَى الْإِقْرَارِ [بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ] وَهُوَ - اللَّهُ كَافٍ [لَا بِالنَّفْيِ] وَهُوَ - لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ -
فَالْتَقْرِيرُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْحُكْمِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ الهمزة ۖ بَلْ بِمَا يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ
مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِبْثَاتًا أَوْ نَفْيًا ۖ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ) فَالهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا يَعْرِفُهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ۖ
لَا بَأْسَ أَنْ يَكُنْ ذَلِكَ ۖ فَافْهَمْ ۖ وَقَوْلُهُ - وَالْانْكَارُ كَذَلِكَ - دَلٌّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ إِنْكَارِ
الْفِعْلِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ الهمزة ، وَلَمَّا كَانَ لَهُ صُورَةٌ أُخْرَى لَا يَلِي فِيهَا الْفِعْلَ الهمزة أَشَارَ
إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ [وَلَا لِنِكَارِ الْفِعْلِ صُورَةَ أُخْرَى ۖ وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا - لِمَنْ
(١) هُوَ مِنْ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

أَيْقَتَلَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْ يَابِ أَغْوَالٍ

يُردَّدُ الضَّرْبَ بَيْنَهُمَا ، وَالْإِنْكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، نَحْوُ -
أَعْصَيْتَ رَبَّكَ - أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ،

نَحْوُ - أَتَعْصِي رَبَّكَ - أَوْ لِلتَّكْذِيبِ أَيْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ - أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ،
أَوْ لَا يَكُونُ ، نَحْوُ - أَنْزَلْنَاهُكُمْ مَوَاهَا - وَالتَّهْكِيمُ ، نَحْوُ - أَصْلَانُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ
مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا - وَالتَّحْقِيرُ ، نَحْوُ - مِنْ هَذَا -

يردد الضرب بينهما [من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١)] فإذا أنكرت تعلقه بهما
فقد نفىته عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [والانكار إما للتوبيخ أى ما كان
ينبغي أن يكون] ذلك الأمر الذى كان [نحو - أعصيت ربك] فان العصيان واقع
لكنه مُنْكَرٌ ۖ وما يقال إنه للتقرير فعناه التحقيق والتثبيت [أو لا ينبغي أن يكون] أى
أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك فى المستقبل [نحو - أتعصى
ربك] بغير لا ينبغي أن يتحقق العصيان [أو للتكذيب] فى الماضى [أى لم يكن نحو -
أفأصفاكم ربكم بالبنين] أى لم يفعل ذلك [أو] فى المستقبل أى [لا يكون ، نحو -
أنزلكموها] أى أنزلكم تلك الهداية أو الحجة ، بمعنى أنكروكم على قبولها ونفسركم
على الاهتداء والحال أنكم لها ظاهرون ۖ بغير لا يكون منا هذا الإلزام [والتهمك] عطف
على الاستبطاء أو على الانكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات
كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله [نحو - أصلانك
تأمرك أن تترك ما يعبد آبائنا] وذلك أن شعبيا عليه السلام كان كثير الصلاة ،
وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا ۖ فقصدوا بقولهم (أصلانك تأمرك) الهوى
والسخرية لا حقيقة الاستفهام [والتحقيق نحو - من هذا] استحقاقا بشأنه مع أنك
والمشرقى السيف المنسوب الى مشارف الشام ، والمسئونة السهام المحددة النصال .
(١) الأولى أن يقول - بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

وَالْتَهْوِيلَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ۖ مِنْ
فِرْعَوْنَ - بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ۖ وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ۖ
وَالِاسْتِبْعَادَ ، نَحْوُ - أَتَى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [والتهويل كقراءة ابن عباس - ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من
فرعون - بلفظ الاستفهام] أى من بفتح الميم [ورفع فرعون] على أنه مبتدأ ومن
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرايين ۖ فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام
هنا ۖ وهو ظاهر ۖ بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله (من فرعون) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم
بعذاب يكون المُعَذَّبُ به مثله [ولهذا قال - إنه كان عاليا من المسرفين] زيادة لتعريف
حاله وتهويل عذابه [والاستبعاد ، نحو - أتى لهم الذكرى] فانه لا يجوز حمله على حقيقة
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ۖ بقرينة قوله تعالى
[وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه] أى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما
وعده من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب

تطبيقات على الاستفهام :

- (١) تَسْأَلُنِي مَا لِلْحُبِّ قُلْتُ عَوَاطِفُ مُنَوَّعَةُ الْإِنْسَانِ مَوْطِنُهَا الْقَلْبُ
- (٢) أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمِضُ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا شَطَّ الْمَطِيُّ بَنَا عَشْرًا
- (٣) أَيْدُرْكُ مَا أَدْرَكْتُ إِلَّا ابْنُ هِمَّةٍ يُمَارِسُ فِي كَسْبِ الْعِلْمِ مَا أَمَارِسُ
- (٤) صَاحٍ هَذِي قُبُورُنَا ثَمَلًا الرَّحْبُ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادَ

ما فى الاول لطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم
والهمزة فى الثالث للنفي ۖ وأين فى الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صَيْغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -
وَعَبْرَهَا نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا - وَرُوِيَ بِكَرًّا - مَوْضُوعَةٌ لَطَلَبِ الْفَعْلِ اسْتِعْلَاءً .
لِتَبَادُرَ الْفَهْمُ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهَا كَالْبَاحَةِ ، نَحْوُ -
جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سَيْرِينَ -

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
الآيات والبيانات من الكتاب المعجز وغيره . فلم يذكروا وأعرضوا عنه .

[ومنها] أي من أنواع الطلب [الأمر] وهو طلب فعل غير كَفَّ على جهة
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختلفوا في حقيقته الموضوعية هي (١) لها
اختلافا كثيرا . ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ . قال المصنف [والأظهر أن
صيغته من المقترنة باللام نحو - ليحضر زيد - وغيرها نحو - أكرم عمرا ورويد بكرا]
فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كَفَّ استعلاءً سواء كان امما أو فعلا [موضوعة
لطلب الفعل استعلاءً] أي على طريق طلب العلو وعدَّ الأمر نفسه عاليا سواء كان عاليا
في نفسه أم لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أي سماع الصيغة [إلى ذلك] المعنى . أعني
الطلب استعلاءً ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة [وقد تستعمل] صيغة
الأمر [لغيره] أي لغير طلب الفعل استعلاءً [كالاباحة نحو - جالس الحسن أو ابن سيرين]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ لِمَنْ رِبُّكَ يَا مُوسَى ، قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) :

(٢) ليت شعري أهلك بحكمة التفطيش أم عهد نيرون عاداً

(٣) أضاءوني وأبقي أضاعوا ليوم كريمة وسداد تغر

(١) الضمير للصيغة وفي قوله - لها - للحقيقة .

والتَّهْدِيدِ ، نَحْوَ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوَ - فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وألا يجالس أحدا منهما أصلا [والتهديد]
 أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ۖ لأنه [إبلاغ مع التخويف (١) وفي الصَّحَاحِ
 الانذار تخويف مع دعوة [نحو - اعملوا ما شئتم] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل
 عمل شأوا [والتعجيز نحو - فاتوا بسورة من مثله] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة
 من مثله لكرهه محالا ، والظرفُ أعمى قوله - من مثله - مُتَعَلِّقٌ بِفَاتُوا والضمير لعبدنا ۖ
 أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فإن قلت لم لا يجوز على الأول أن
 يكون الضمير لما نزلنا ۖ قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة
 بشهادة الذوق ۖ إذ التعجيز إنما يكون عن المآلِيَّ به (٣) فكأن مثل القرآن ثابت
 لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ۖ بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فإن المعجوز
 عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فإن قلت فليكن التعجيز (٤) باعتبار
 انتفاء المآلِيَّ منه ، قلنا احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مسأغ في
 اعتبارات البلاغ. واستعمالاتهم فلا اعتداد به ، ول بعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

(١) الأول واضح أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ۖ وهذا مثل قوله تعالى (قُلْ
 تَتَّبِعُوا فَإِنْ مَصِيرُكُمْ إِلَى النَّارِ) فصيغة - تمتعوا - مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه
 عن الغير ، ولا يشترط في التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ۖ ولهذا
 كان أعم من الانذار (٢) وهذا في قوله تعالى قبل ذلك (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا
 عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) - الآية (٣) وهو السورة ۖ أى عن الإتيان بها مع
 وجود المآلِيَّ منه وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فاتوا (٥) لأن القيود
 هى التى تكون محطَّ القصد .

وَالْتَسْخِيرَ ، نَحْوُ - كُونُوا قِرْدَةً خَاسِئِينَ - وَالْإِهَانَةَ ، نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَةَ ۥ نَحْوُ - اصْبُرُوا أَوْ لَا تَصْبُرُوا - وَالتَّمَنَّى نَحْوُ ۥ

هَ الْآيَهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ إِلَّا انْجَلَى ۥ

وَالِدَعَاءَ ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ۥ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُبَّةً -

[والتسخير نحو - كونوا قردة خاسئين - والاهانة نحو - كونوا حجارة أو حديدًا]

إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ۥ لكن في التسخير يحصل الفعل ۥ أعني صَبُرُوهُمْ قردة ، وفي الاهانة لا يحصل ، إذ المقصود قَلَّةُ الْمُبَالَاةِ بِهِمْ [والتسوية نحو - اصبروا أو لا تصبروا] في الإباحة كأن المخاطَبَ تَوَهَّمَ أن الفعل محذور عليه فَأَذِنَ له في الفعل مع عدم الحَرَجِ في الترك ۥ وفي التسوية كأنه تَوَهَّمَ أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فُدْفِعَ ذلك وَسَوَّى بينهما [والتفني نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلَى] بصبح وما الاصباحُ منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمنى ذلك تخلفاً عما عرض له في الليل من تَبَارِيحِ الْجَوَى ۥ ولا استطالته تلك الليلة كأنه لا طَمَعِيَّةَ له في انجلائها ، فلماذا يحمل على التَّمَنَّى دون التَّرجي [والدعاء] أي الطلب على سبيل التضرُّع [نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كقولك لمن يساويك رتبة -

(١) هو لامرئ القيس ، وأمثل بمعنى أفضل .

افعل - بدون استعلاء .

ثم الأمر قال السكالي حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي ، فيه نظر .

افعل - بدون الاستعلاء [والتضرع] فان قيل أى حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء - مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الأدنى أيضا .

[ثم الأمر قال السكالي حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب] عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء [ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير] الأمر [الأول دون الجمع] بين الأمرين [وإرادة التراخي] فان المولى إذا قال لعبده - قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما [وفيه نظر] لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (١) .

(١) والقرينة في المثال هي قوله - حتى المساء - لأنه يقتضى أن يكون له مبدأ ، فيكون عقب ورود صيغة الأمر .

تطبيقات على الأمر :

(١) نه با فؤاد فحول عرشك أمه عقدت خناصرها على الإصلاح

(٢) وحسن ظنك بالأيام معجزة فظن شرا وكن منها على حذر

(٣) أربني جوادا مات هزلا لعني أرى ماترين أو بخيلا مخلدا

الأمر في الأول للدعاء لأنه من الأدنى إلى الأعلى ، وفي الثاني للارشاد ،

وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَا - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -
وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْإِسْتِعْلَاءِ ۖ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النهى] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاءً
[وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر في
الاستعلاء] لأنه المتبادر إلى الفهم [وقد يستعمل في غير طلب الكف] عن الفعل كما
هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض ، فأنهم اختلفوا في أن
مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده ، أو ترك الفعل وهو
نفس ألا تفعل (١) .

وفى الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

- (١) فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صَلِّ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجُنَابَةٌ
(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِيهِ التَّجِيلُ كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا
(٣) أَلَمَّا عَلَى مَعْنٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرَبَعًا بَعْدَ مَرَبَعٍ

(١) أى نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ يَا بَنِيَّ أَمَّا لَّا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَئِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) :

(٢) لَا تَيَاسُوا أَنْ تَسْتَرْدُوا مَجْدُكُمْ فَلَرُبَّ مَغْلُوبٍ هَوَى ثُمَّ ارْتَقَى

(٣) نَذِيرِي أَنَاكَ فَلَا تَتَعَطَّ وَسَوْفَ يَرُوعُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لَعْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلُ أَمْرِي .

وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ،
وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[كالتهديد • كقولك لعبد لا يمتثل أمرك - لا تمتثل أمري] وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر .

[وهذه الأربعة] يعنى التمنى - والاستفهام والأمر والنهى [يجوز تقدير الشرط بعدها] وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بأن المضمر مع الشرط [كقولك] فى التمنى [ليت لى مالا أنفقه] أى إن أرزقه أنفقه [و] فى الاستفهام [أين بيتك أزرك] أى إن تُعرفني أزرك [و] فى الأمر [أكرمى أكرمك] أى إن تكرمنى أكرمك [و] فى النهى [لا تشتمنى يكن خيراً لك] أى إن لا تشتمنى يكن خيراً لك • وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كَوْنُ المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فإذا ذكرت الطلب وذكرت

النهى فى الأول للالتماس • وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

(١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كُنْتُ فِي الْأَقَاوِيلِ

(٢) أَعْيَنِي جُودًا وَلَا تَجْمُدَا أَلَا تَبْكِيَانِ لَصَخْرِ النَّدَى

(٣) فَيَا الشُّعْرَاهُ مَوْطِنَ الصَّدُقِ وَالْهَدَى فَلَا تَكْذِبِ التَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُنْشِدَا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا - فَوَلَدَ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح تَوْفُّقُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُخَاطَبِ كَوْنُ الْمَطْلُوبِ مَقْصُودًا لِذَلِكَ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِذَنْ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي الطَّلَبِ مَعَ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ظَاهِرًا . وَلَمَّا جَعَلَ النِّحَاةَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ أَشَارَ الْمَصْنِفُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ [وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا] أَيْ إِنْ تَنْزَلَ تُصَبُّ خَيْرًا [فَوَلَدَ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ] وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ بِرَأْسِهِ ۖ لِأَنَّ الْهِمِزَةَ فِيهِ لِلْاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَنْفِيٍّ ، وَامْتَنَعَ حَمْلُهَا عَلَى حَقِيقَةِ الْاسْتِفْهَامِ لِلْعِلْمِ بَعْدَهُمُ النَّزُولَ مِثْلًا ، فَتَوَلَّدَ عَنْهُ بِمَعْنَى قَرِينَةِ الْحَالِ عَرَضُ النَّزُولِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا] أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [لِقَرِينَةٍ] تَدُلُّ عَلَيْهِ (١) [نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ] فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّى وَحْدَهُ وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ الْمَوْتَى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَشْكُ أَنْ قَوْلَهُ (أَمْ اتَّخَذُوا) لِنِكَارِ تَوَيُّيْخٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۖ وَحِينَئِذٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، كَمَا يَقَالُ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ فَإِنَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ حَكْمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَالطَّبَعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صَدَقَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تُضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْفَاءِ ، بِخِلَافِ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامَ لِنِكَارٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ الْحَالِيَةِ .

(١) مِثْلُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ - فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ .

وَمِنْهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَتَهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالَاغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ
يَتَظَلَّمُ - يَا مَظْلُومٌ - وَالْاِخْتِصَاصُ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الاقبال بحرف نائب نائب
أدعو لفظاً أو تقديرًا (١) [وقد تستعمل صيغته] أى صيغة النداء [فى غير معناه] وهو
طلب الاقبال [كالأغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم] قَصْدًا الى إغرائه وَحْتَهُ
على زيادة التظلم وَبَثَّ الشكوى ، لأن الاقبال حاصل [والاختصاص فى قولهم - أنا
أفعل كذا أيها الرجل] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المُنَادَى بطلب إقباله عليك ،
ثم جُعِلَ مُجَرَّدًا عن طلب الاقبال وَنُقِلَ إِلَى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه ،
إذ ليس المراد بأَيٍّ وَوَصَفِهِ الْمُخَاطَبَ ، بل ما دل عليه ضمير المتكلم (٢) فَأَيُّهَا مَضْمُونٌ (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ
الْخَاطِئِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صُورَتُهُ صُورَةُ نداء وليس
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز فى غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم
لأنه نكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخص .

تطبيقات على النداء :

(١) أَيَا مَنَازِلَ سَلَىٰ ابْنِ سَلَاكٍ من أجل هذا بكيناها بكيناك

(٢) يَا لَأَمْنِي دَعَنِ أَغَالِي بَقِيمَتِي قِيمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يَحْسُنُونَهُ

(٣) إِنَّا بَنَى تَهْشِلَ لَا نَدْعِي لِابٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْآبَاءِ يَشْرِينَا

النداء فى الأول للتحسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المُنَادَى عند المنادي .

أَيُّ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنَ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الْخَبِيرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرِصِ فِي وَقُوعِهِ
كَأَمْرٍ ، وَالِدَعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل نصب على أنه حال ، ولهذا قال [أي متخصصا]
أي مختصا [من بين الرجال] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو - يَا اللَّهَ -
وَالْتَعَجَّبَ - نحو - يَا لَمَاءِ - وَالتَّحَسُّرُ وَالتَّوَجُّعُ ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا
وما أشبه ذلك .

[ثُمَّ الْخَبِيرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،
نحو - وفقك الله للتقوى [أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرِصِ فِي وَقُوعِهِ] في بحث الشرط ، من
أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره إِيَّاهُ فربما يخيل إليه حصولا - نحو -
رَزَقَنِي اللَّهُ لِقَاءَكَ [وَالِدَعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ] كقوله - رحمه الله [يَحْتَمِلُهُمَا] أي
التَّفَاوُلِ وَإِظْهَارِ الْحَرِصِ - وأما غير البليغ فهو ذَاهِلٌ عَنْ هَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتِ [أَوْ لِلإِحْتِرَازِ]

وقوله - بَكَيْنَاهَا بِكَيْنَاكَ - على تقدير حرف العطف ، وفي الثاني لطلب الإقبال ، وهو من
نداء البعيد للإشارة إلى انحطاط رتبته ، وفي الثالث للاختصاص - والتقدير - أخص
بني نهشل .

أمثلة أخرى :

- | | |
|---|---|
| (١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَوِيلًا | وَعَزِيزُ عَلَيْنَا أَلَّا نَقُولَا |
| (٢) بِأَلَّاكَ مِنْ قُبْرَةٍ مُعَمَّرٍ | خِلَالِكَ الْجَوْفِ بَيْضِي وَاصْفَرِّي |
| (٣) يَا لَرَجَّالِ ذَوِي الْإِلْبَابِ مَنْ نَفَرِ | لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا |

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِحْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ۖ بَأَنْ يَكُونَ مِنْ لَا يُحِبُّ أَنْ
يَكْذِبَ الطَّالِبُ .

تَنْبِيهِ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّاطِرُ .

عن صورة الأمر (١) [كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون
انظر - لأنه في صورة الأمر ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ الدَّعَاءُ أَوْ الشَّفَاعَةُ] أَوْ لِحْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى
الْمَطْلُوبِ بَأَنْ يَكُونَ [الْمُخَاطَبُ] مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يَكْذِبَ الطَّالِبُ [أَيْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ الْكَذِبُ] ۖ
كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ الَّذِي لَا يُحِبُّ تَكْذِيبَكَ - تَأْتِينِي غَدًا - مَقَامٌ - ائْتِنِي - تَحْمِلُهُ بِالطَّفِّ
وَجِهَ عَلَى الْإِتْيَانِ ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِكَ غَدًا صَرَتْ كَاذِبًا مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ ، لِكَوْنِ كَلَامِكَ
فِي صُورَةِ الْخَبَرِ .

تَنْبِيهِ

[الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ] بِعَنْ أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ ،
وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ۖ وَالْمُسْنَدُ ، وَمَتَعَلَقَاتُ الْفِعْلِ ، وَالْقَصْرُ [فَلْيَعْتَبِرْهُ] أَيْ ذَلِكَ الْكَثِيرُ الَّذِي
يُشَارِكُ فِيهِ الْإِنْشَاءُ الْخَبَرَ [النَّاطِرُ] بِنُورِ الْبَصِيرَةِ فِي لَطَائِفِ الْكَلَامِ ، مِثْلًا الْكَلَامَ
(١) وَلَا يَكُونُ هَذَا بِلَفْظِ الْمَاضِي ، بَلْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ،
وَكَذَلِكَ حَمْلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ .

تطبيقات على وقوع الخبر موقع الإنشاء :

(١) قوله تعالى - (فِيهِ آيَاتٌ يَتَذَكَّرُ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ

الفصل والوصل

الوصل عطف

الانشائي أيضا إما مؤكّد أو غير مؤكّد ، والمسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الاصل ، والوصل طار أي عارض عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة المملكة والفصل بمنزلة عديمها ، والأعدام إنما تُعرف بملكاتها - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [الوصل : عطف حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين] .
(٢) أتاني أبيت اللعن أنك لمتني وتلك التي أهتم منها وأنصب

فالاول بمعنى - وثيأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - أبيت اللعن - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .
امثلة أخرى :

- (١) ألا يا اسلي يا دارمي على البلي ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
- (٢) قوله تعالى - (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرَجُونَ أَنْفُسُكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذي يرجع الى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذي سبق من أول الباب الى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعاني ، لأنه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن
يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في
حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما
جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب ويشعر ، أو يعطى ويمنع -

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [أى ترك عطفه عليه (١)] فإذا أتت جملة بعد
جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أولا ، وعلى الأول [أى على تقدير
أن يكون للأولى محل من الأعراب] [إن قصد تشريك الثانية لها] أى للأولى [فى
حكمه] أى فى حكم الأعراب الذى لها ، مثل كونها خبر مبدل أو حالا أو صفة أو
نحو ذلك [عطفت] الثانية [عليها] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور
[كالمفرد] فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا
أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [فشرط كونه] أى كونه عطفاً على الثانية على الأولى
[مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما] أى بين الجملتين [جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب
ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [أو يعطى ويمنع] لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر - وذلك لئلا
يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للأنواع الانشائية ، وإنما قال - فى كثير مما ذكر النح -
لأن من ذلك ما لا يجرى فى الانشاء ، كالتأكيذ الذى لدفع الشك أو الإنكار ، لعدم
تأني هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنهما مختصان بالجل ، وقيل
إنهما يأتيان فى المفردات أيضا (٢) أى غالبا ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ،
نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب

وَلِهَذَا عَيْبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
وَلَا فَصَلَتْ عَنْهَا ۖ نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِئُونَ ۖ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وذكره حشو فسد ۖ لأن هذا الحكم مختص بالواو ،
لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلاً غير التشريك والجمعية ، فان تحقق هذا
المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة (١) بخلاف الواو [ولهذا] أى ولا نه
لا بد فى الواو من جهة جامعة [عيب على أبى تمام قوله :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ] (٢)

إذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين وحرارة النوى ۖ فهذا العطف غير مقبول سواء
جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر ، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه
موقع مفعولى - عالم - لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين ۖ وقوله - لا - نفي لما
ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه ، بدلالة البيت السابق (٣) .

[وإلا] أى وإن لم يقصد تشريك الثانية الاولى فى حكم إعرابها [فصلت] الثانية
[عنها] لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود [نحو - وإذا خلوا إلى
شياطينهم قالوا إنا معكم] إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم - لم يعطف - الله يستهزئ

لأن النون وهو الحوت حيوان بحرى ، والضب حيوان برى (١) نحو قولك - خرجت
فأمطرت السماء (٢) النوى الفراق ، والصبر بفتح الصاد وكسر الباء عَصَاةُ شَجَرٍ مُّ ،
وأبو الحسين هو محمد بن الهيثم الذى مدحه أبو تمام بهذه القصيدة (٣) وهو قوله :

زَعَمْتُ هَوَاكَ عَفَاَ الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا عَنْهَا طُلُوعُ اللَّوْىِ وَرُسُومُ

- عَلَى - إِنْأَ مَعَكُمْ - لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِمْ .

وَعَلَى الثَّانِي إِنْ قُصِدَ رِبْطُهَا بِهَا عَلَى مَعْنَى عَاطِفِ سِوَى الْوَائِ عَطَفَتْ بِهِ ،
نَحْوُ - دَخَلَ زَيْدٌ فَخَرَجَ عَمْرُو أَوْ ثُمَّ خَرَجَ عَمْرُو - إِذَا قُصِدَ التَّعْقِيبُ أَوْ الْمَهْلَةُ .
وَالْأَوَّلَى كَانَ لِلْأَوَّلَى حُكْمٌ لَمْ يَقْصَدْ إِعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ .

بهم - عَلَى - إِنْأَ مَعَكُمْ - لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِمْ [فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه
مفعول - قالوا - فيلزم أن يكون مفعول قول المناققين وليس كذلك] وإنما قال عَلَى -
إِنْأَ مَعَكُمْ - دُونَ - إنما نحن مستهزئون - لِأَن قَوْلَهُ - إنما نحن مستهزئون - بيان لقوله -
إِنْأَ مَعَكُمْ - فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ وَأَيْضًا الْعُطْفُ عَلَى الْمُنْبَعِ هُوَ الْأَصْلُ .

[وعلى الثاني] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الأعراب [إن قصد ربطها
بها] أي ربط الثانية بالأولى [على معنى عاطف سوى الواو عطفت] الثانية على الأولى
[به] أي بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر [نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو
ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة] وذلك لِأَن مَاسِوَى الْوَائِ مِنْ حُرُوفِ
العطف يفيد مع الاشتراك معاني مُحَصَّلَةٌ مُفَصَّلَةٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ، فَذَا عَطَفْتَ الثَّانِيَةَ عَلَى
الْأَوَّلَى بِذَلِكَ الْعَاطِفِ ظَهَرَتِ الْفَائِدَةُ ۖ أَعْنَى حُصُولُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ ۖ بِخِلَافِ
الْوَائِ ۖ فَإِنَّهُ لَا يَفِيدُ إِلَّا بِمَجْرَدِ الْإِشْتِرَاقِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيْمَا لَهُ حُكْمٌ إِعْرَابِيٌّ ، وَأَمَّا
فِي غَيْرِهِ فَفِيهِ خِفَاءٌ وَإِشْكَالٌ (١) وَهُوَ السَّبَبُ فِي صُعُوبَةِ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ ۖ حَتَّى
حَصَرَ بَعْضُهُمُ الْبَلَاغَةَ فِي مَعْرِفَةِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .

[وإلا] أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [فإن
كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالْفَصْلُ] واجب لثلاث يلزم من الوصل

(١) وهذا لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْجِهَةِ الْحَامِعَةِ الْمَتَوَقَّفَةِ عَلَى النَّظَرِ فِيْمَا بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ
مِنَ الْأَحْوَالِ السَّتَةِ الْآتِيَةِ .

نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةَ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - عَلَى - قَالُوا - لَثَلًا
يُشَارِكُهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ .

وَالَا فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْاِنْقِطَاعِ بِلَا إِهْمَامٍ أَوْ الْاِتِّصَالِ أَوْ شِبْهِ أَحَدَهُمَا
فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْوَصْلُ مُتَعَيْنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [نحو - وإذا خلوا - الآية] لم يعطف - الله يستهزئ بهم -
على - قالوا - لثلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر [من أن تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص] فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا
بحال خلوهم إلى شياطينهم . وليس كذلك ، فان قيل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا
الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لانه
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا إنا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم
متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به . كقولنا - يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا - بدلالة الفحوى (١) والنوق .

[وإلا] عطف على قوله - فان كان للاولى حكم - أى وإن لم يكن للاولى حكم لم
يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك بالألا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون
ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [فان كان بينهما] أى بين الجملتين [كمال الانقطاع
بلا إهمام] أى بدون أن يكون في الفصل إهمام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال ،
أو شبه أحدهما] أى أحد البكائين [فكذلك] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى
مُغَايَرَةً وَمُنَاسَبَةً [وإلا] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إهمام ولا كمال
الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل متعين] لوجود الداعي وعدم المانع .

والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم

(١) الفحوى قوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال .

أَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ فَلَا خِلَافَ مَعَهُ خَيْرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى ، نَحْوُ :
وَقَالَ رَأَيْتُمْ أُرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرٍ يَجْرَى بِمَقْدَارٍ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس المتوسط بين السكالين . فحكم الخبرين الوصل ، وحكم الأربعة السابقة الفصل . فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [أما كمال الانقطاع] بين الجملتين [فلا خِلَافَ مَعَهُ خَيْرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى] بأن تكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى [نحو - وقال رأيتهم] هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكَلَامَ [أرسوا] أي أقبموا ، من - أُرْسِيَتُ السفينة - حبستها بالمُرْسَاةِ (١) [نزاولها] أى نحاول تلك الحرب ونعالجها [فكل حَتْفٍ أَمْرٍ يَجْرَى بِمَقْدَارٍ] (٢) أى أقيموا

(١) المرساة بكسر الميم حديدة تلقى فى الماء متصلة بالسفينة فتقف ، ويفتحها مكان الرسو (٢) البيت للخطل وهو من شعراء الدولة الأموية .

تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) .
 - (٢) إنما المرءُ بأصغريهِ كُلُّ أَمْرٍ رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ
- فصل فى الأول لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً . وفى الثانى لأنه لا جامع بينهما .

أمثلة أخرى :

- (١) جَزَى اللهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّى مِنْ صَدِيقِى
- (٢) الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَةَ مِنْ اتَّقَى اللهُ رَجَاً وَخَفَاً

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ لِأَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلِلْكُونِ الثَّانِيَةِ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ ،
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ يَبْلُوغُهُ الدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ

نَقَاتِلُ ۖ فَإِنْ مَاتَ كُلُّ نَفْسٍ يَجْرَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا الْجِبْنَ يُنَجِّيه ، وَلَا الْإِقْدَامَ يُرْدِيهِ ،
لَمْ يَعْطَفْ - نَزَاوِلَهَا - عَلَى - أَرْسَوْا - لِأَنَّهُ خَبَرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ۖ وَأَرْسَوْا إِنْشَاءً لَفْظًا
وَمَعْنَى ، وَهَذَا مِثَالُ لِكَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْجُمْلَتَيْنِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ ۖ وَإِلَّا فَالْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ
النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ - قَالَ [أَوْ] لِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً [مَعْنَى فَقَطْ] بِأَن
تَكُونُ لِاحِدَاهُمَا خَبَرًا مَعْنَى وَالْآخَرَى إِنْشَاءً مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا خَبَرَيْنِ أَوْ إِنْشَائَتَيْنِ
لَفْظًا [نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ] لَمْ يَعْطَفْ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى - مَاتَ - لِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ
مَعْنَى ، وَمَاتَ خَبَرٌ مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا جَمِيعًا خَبَرَيْنِ لَفْظًا [أَوْ لِأَنَّهُ] عَظُمَ عَلَى - لِاخْتِلَافِهِمَا -
وَالضَّمِيرُ لِلشَّانِ [لِاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي] بَيَانُ الْجَامِعِ ۖ فَلَا يَصِحُّ الْعُطْفُ فِي مِثْلِ -
زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُوٌّ نَائِمٌ .

[وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ] بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [«لِلْكُونِ الثَّانِيَةِ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى»] تَأْكِيدًا مَعْنَوِيًّا
[لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - إِذَا جُمِعَتْ -
الْم - طَائِفَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ (١) و - ذَلِكَ الْكِتَابِ - جُمْلَةٌ ثَانِيَةٌ و - لَا رَيْبَ
فِيهِ - ثَالِثَةٌ (٢) [فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ] أَيْ وَصَفَ الْكِتَابِ [يَبْلُوغُهُ] مُتَعَلِّقٌ - بِوَصْفِهِ -
أَيْ فِي أَنْ وَصِفَ بِأَنَّهُ بَلَغَ [الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ] وَبِقَوْلِهِ - بُولِغَ - تَعَلَّقَ الْبَاءُ
(١) أَيْ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ جُزْأَيْهَا ۖ وَالتَّقْدِيرُ - هَذَا الْمَوْ أَوْ أَقْسَمُ بِالْم (٢) أَمَّا إِذَا جُعِلَ
- ذَلِكَ الْكِتَابِ - مُبْتَدَأً وَجُمْلَةٌ - لَا رَيْبَ فِيهِ - خَبَرٌ عَنْهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ .

بِجَعْلِ الْمُبْتَدَأِ ذَلِكَ وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ بِاللَّامِ جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمِ السَّمْعُ قَبْلَ التَّأْدِيلِ أَنَّهُ
مَعْنَى يَرْمَى بِهِ جَزَافًا ، فَاتَّبَعَهُ نَفْيًا لِذَلِكَ التَّوَهُّمِ ، فَوَزَانُهُ وَزَانٌ - نَفْسُهُ - فِي - جَاءَنِي
زَيْدٌ نَفْسُهُ - وَنَحْوُ - هَدَى لِلْمُتَّقِينَ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي الْهُدَايَةِ بِالْبَلِّغِ دَرَجَةٌ لَا يَدْرِكُ
كُنْهَهَا ، حَتَّى كَأَنَّهُ هُدَايَةٌ مُحْضَةٌ ، وَهَذَا مَعْنَى - ذَلِكَ الْكِتَابُ - لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَامِرُ الْكِتَابِ

فِي قَوْلِهِ [بِجَعْلِ الْمُبْتَدَأِ ذَلِكَ] الدَّالُّ عَلَى كَيْالِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ ، وَالتَّوَسُّلُ بِعُضَدِهِ إِلَى التَّعْظِيمِ
وَعُلُوِّ الدَّرَجَةِ [وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ بِاللَّامِ] الدَّالُّ عَلَى الْإِنْحِصَارِ مِثْلُ - حَاطَمُ الْجَوَادِ - فَعَنِي -
ذَلِكَ الْكِتَابُ - أَنَّهُ الْكِتَابُ الْكَامِلُ الَّذِي يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُسَمَّى كِتَابًا ، كَأَنَّهُ مَا عَدَاهُ مِنْ
الْكِتَابِ فِي مَقَابِلَتِهِ نَاقِصٌ ۥ بَلْ لَيْسَ بِكِتَابٍ [جَازٌ] جَوَابٌ - لِمَا - أَيْ جَازٌ بِسَبَبِ هَذِهِ
الْمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ [أَنْ يَتَوَهَّمِ السَّمْعُ قَبْلَ التَّأْمَلِ أَنَّهُ] أَعْنَى قَوْلِهِ - ذَلِكَ الْكِتَابُ [عَمَّا
يَرْمَى بِهِ جَزَافًا] مِنْ غَيْرِ صُدُورٍ عَنْ رَوِيَّةٍ وَبَصِيرَةٍ [فَاتَّبَعَهُ] عَلَى لَفْظِ الْمُنْيِ لِلْمَفْعُولِ ۥ
وَالْمَرْفُوعِ الْمُسْتَشْتَرِ عَائِدٌ إِلَى - لَا رَيْبَ فِيهِ - وَالْمَنْصُوبِ الْبَارِزُ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابُ - أَيْ
جُعِلَ - لَا رَيْبَ فِيهِ - تَابِعًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ [نَفْيًا لِذَلِكَ] التَّوَهُّمِ [فَوَزَانُهُ] أَيْ وَزَانٌ -
لَا رَيْبَ فِيهِ - مَعَ - ذَلِكَ الْكِتَابِ [وَزَانٌ نَفْسُهُ] مَعَ زَيْدٍ [فِي - جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ]
فَظْهَرَ أَنَّ لَفْظَ - وَزَانٌ - فِي قَوْلِهِ - وَزَانٌ نَفْسُهُ - لَيْسَ بِزَائِدٍ كَمَا تُوَهُّمُ . أَوْ تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا
كَأَشَارٍ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَنَحْوُ - هَدَى] أَيْ هُوَ هَدَى [لِلْمُتَّقِينَ] أَيْ الصَّالِّينَ الصَّائِرِينَ إِلَى
التَّقْوَى (١) [فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ] أَيْ الْكِتَابُ [فِي الْهُدَايَةِ بِالْبَلِّغِ دَرَجَةٌ لَا يَدْرِكُ كُنْهَهَا] أَيْ
غَايَتَهَا ، لِمَا فِي تَنْكِيرِ - هَدَى - مِنَ الْإِبْهَامِ وَالتَّفْخِيمِ [حَتَّى كَأَنَّهُ هُدَايَةٌ مُحْضَةٌ] حَيْثُ
قِيلَ - هَدَى - وَلَمْ يَقُلْ هَادٍ [وَهَذَا مَعْنَى ذَلِكَ الْكِتَابِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَمَا مَرَّ الْكِتَابُ

(١) فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْأَوَّلِ ۥ لِأَنَّ الْمُتَّقِينَ بِالْفِعْلِ مَهْدِيُونَ ۥ فَلَا يَكُونُ فِيهِ هُدَايَةٌ لَهُمْ .

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتْ فِي
 دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوَازَنُهُ وَزَانُ - زَيْدُ الثَّانِي - فِي - جَاءَنِي زَيْدُ زَيْدٌ - أَوْ بَدَلًا
 مِنْهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتِمَامِ الْمُرَادِ أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ۥ وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي
 اعْتِنَاءَ بِشَأْنِهِ لِنَسْكَتِهِ ، كَمَا كَوْنُهُ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فَطِيْعًا أَوْ عَجَبِيًّا أَوْ لَطِيفًا ، نَحْوُ
 - أَمْدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمْدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ - فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ
 عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى ۥ وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى
 عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمُعَانِدِينَ ۥ

الْكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية ، لأن الكتب السماوية بحسبها [أى بقدر
 الهداية واعتبارها] تتفاوت في درجات الكمال [لا بحسب غيرها] لأنها المقصود
 الاصلى من الانزال [فوزانه] أى وزان - هدى للمتقين [وزان زيد الثانى فى - جاءنى
 زيد زيد] لكونه مقررًا لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى ، بخلاف - لاريب فيه -
 فانه يخالفه معنى [أو] لكون الجملة الثانية [بدلا منها] أى من الاولى [لأنها] أى
 الاولى [غير وافية بتام المراد] أو كغير الوافية [حيث يكون فى الوفاء قصورا أو
 خفاء ما] بخلاف الثانية [فانها وافية كمال الوفاء] والمقام يقتضى اعتناء بشأنه [أى
 بشأن المراد] لنسكته ۥ ككونه [أى المراد] مطلوباً فى نفسه أو فطيعاً أو عجبياً أو لطيفاً [
 فنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتغال ، فالاول [نحو - أمدكم بما
 تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون] فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى [
 والمقام يقتضى اعتناء بشأنه ۥ لكونه مطلوباً فى نفسه وذريعة إلى غيره (١)] والثانى [أعنى
 قوله - أمدكم بأنعام الخ] [أوفى بتأديته] أى تأدية المراد الذى هو التنبيه [لدلالته] أى
 الثانى [عليها] أى على نعم الله تعالى [بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ،
 (١) وهو التقوى فى قوله (واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون) .

فَوَزَانُهُ وَزَانٌ - وَجْهَهُ - فِي - أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ - لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ،
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَتَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إظهارُ كَمَالِ الْكَرَاهَةِ لِاقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ - لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا - أَوْفَى
بِتَأْدِيَتِهِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأْكِيدِ ، فَوَزَانُهُ وَزَانٌ - حُسْنُهَا - فِي - أَعْجَبَنِي
الدَّارُ حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلارْتِحَالِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ

فوزانه وزان وجهه في - أعجبني زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول [لأن ما نعلمون
يشمل الاتعام وغيرها [و] الثاني أعنى المنزل منزلة بدل الاشتغال [نحو قوله :

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فكن في السر والجمهور مسلماً (١)

فإن المراد به [أى بقوله - ارحل] كمال إظهار الكراهة لاقامته [أى المخاطب
[وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لدلالته [أى لدلالة - لا تقيم [عليه] أى على
كمال إظهار الكراهة [بالمطابقة مع التأکید] الحاصل من النون ، وكونها مطابقة باعتبار
الوضع العرفي] حيث يقال - لا تقم عندى - ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار
كرهه حضوره [فوزانه] أى وزان - لا تقيم عندنا [وزان حسننها في - أعجبني الدار
حسنها - لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال [فلا يكون تأكيدها [وغير داخل فيه] فلا
يكون بدل بعض ، ولم يعتدّ ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأکید بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الأعراب

(١) . لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا يَنْتَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ يَبَانَا لَهَا لَخْفَاهَا ، نَحْوُ - فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ
يَا آدَمُ هَلْ أَدْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّيْلِي - فَإِنْ وَزَانَهُ وَزَانُ - عُمَرَ - فِي قَوْلِهِ :
« اَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ »

[مع ما بينهما] أى بين عدم الإقامة والارتحال [من الملابس] التَّوَمِيَّةُ فيكون بدل
اشتغال . والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل
ما مرَّ فى - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة . فصارت كغير الوافية
[أو] لسكون الثانية [يباناً لها] أى للأولى [لَخْفَاهَا] أى الأولى [نحو - فوسوس إليه
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايلى - فان وزانه] أى وزان -
قال يا آدم [وزان عمر فى قوله]

اَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ [مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ * (١)]

(١) نَسَبُهُ الْمَرْزُبَانِيُّ فِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَبَةَ . وَكَانَ قَدْ أَتَى عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَشَكَّى لَهُ نَاقَتَهُ ، وَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَسْتَحْمِلَهُ غَيْرَهَا فَلَمْ يَصْدَقْهُ ، وَالنَّقَبُ ضَعْفُ
أَسْفَلِ الْخُفِّ أَوْ الْحَافِرِ . وَالدَّبْرُ جِرَاحَةُ الظَّهْرِ .

تطبيقات على الفصل لكامل الاتصال :

(١) قوله تعالى - (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ
الَّذِي أَنْقَضَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرٍ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَفْتَدِي

فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه . وفصلت جملة - تروح -
لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا فَلِكُونِ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوْهَمًا لِعِطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قِطْعًا . مثاله :

وَتَظُنُّ سَلَمَى أَنِّي أَبْغَى بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهْمُ

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للاول . فظهر أن ليس لفظ - قال - بياناً
وتفسيراً للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل
المبين هو مجموع الجملة .

[رأما كونها] أى الجملة الثانية [كالمنقطعة عنها] أى عن الاولى [فلكون عطفها
عليها] أى عطف الثانية على الاولى [موهما لعطفها على غيرها] مما ليس بمقصود ، وشبه
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله :
وتظن سلمى اننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم (١)]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) .

(٢) إنما الناس كالسواثم فى الرزق سواء جهو لهم والحليم

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا هشى من غير قصد .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الانقطاع :

(١) يقولون إني أحمل الصنم عندهم أعوذ بربي أن يضام نظيري

(٢) قوله تعالى - (وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ،

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) .

وَيَحْتَمِلُ الاسْتِنَافَ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا فَلِكَوْنِهَا جَوَابًا لِسُؤَالِ اقْتَضَتِهِ الْأَوَّلَى فَنَزَلَ مَنْزِلَتُهُ ،
فَتَفَصَّلُ عَنْهَا كَمَا يَفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ (السَّكَاتِي) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ
لِنُكْتَتِهِ ، كَاغْنَاءِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ ، أَوْ مِثْلِ الْأَيْسَمِ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون
المسند إليه في الأولى محبوباً وفي الثانية محبباً ، لكن ترك العاطف لثلاث يتوهم أنه عطف
على - أبني - فيكون من مغلطات سلبى [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل : كيف تراها
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تحوير في أودية الضلال .

[وأما كونها] أى الثانية [كالمُتَّصِلَةِ بِهَا] أى بالأولى [فليكونها] أى الثانية [جواباً
لسؤال اقتضته الأولى ، فنزل] الأولى [منزلته] أى السؤال ، لكونها مشتملة عليه
ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أى عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال]
لما بينهما من الاتصال - قال [السكاكي : فينزل ذلك] أى السؤال الذى تقتضيه الأولى
وتدل عليه بالفحوي (١) [منزلة السؤال الواقع] ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جواباً
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزيله منزلة الواقع إنما يكون [لنكتة كاغناء
السامع عن أن يسأل أو] مثل [ألا يسمع منه] أى من السامع [شئ] تحقير له
وكرامة لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير
المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس فى
كلام السكاكى دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فكأن المصنف نظر إلى

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - لثلاث يتوهم عطفها على جملة - أحمل -
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يستهزئ - على جملة الشرط قبله ، لثلاث يتوهم عطفها
على جملة - معكم - لقربها منها (١) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا الثَّانِيَّةُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ
إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ ، وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى
نَفْسِي إِنْ النِّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ - وَهَذَا

أَنْ قَطَعَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْأَوَّلَى مِثْلَ قَطْعِ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَنْزِيلِ
الْأَوَّلَى مِثْلَ السُّؤَالِ وَتَشْبِيهِهَا بِهِ « وَالْأَمْرُ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ » بَلْ مَجْرَدُ كَوْنِ
الْأَوَّلَى مَنَشَأً لِلْسُّؤَالِ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، أَشِيرُ إِلَيْهِ فِي الْكَشَافِ [وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ]
أَيُّ لِكَوْنِهِ جَوَابًا لِسُّؤَالِ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى [اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا] الْجُمْلَةُ [الثَّانِيَةُ] نَفْسُهَا أَيْضًا
تُسَمَّى اسْتِثْنَاءً وَهُوَ [وَهُوَ] أَيُّ الِاسْتِثْنَاءِ [ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ] الَّذِي
قَضَمْتَهُ الْأَوَّلَى [إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ [بِقَرِينَةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ] لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ -
فَلَانٌ مَرِيضٌ - فَأَنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَضِهِ وَسَبَبِهِ ، لَا أَنَّ يُقَالُ هَلْ سَبَبُ عِلَّتِهِ كَذَا وَكَذَا «
لَا سَبَبَ السَّهْرِ وَالْحُزْنِ » حَتَّى يَكُونَ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ [وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ]
لِهَذَا الْحُكْمِ [نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى نَفْسِي إِنْ النِّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ] كَأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ النِّفْسُ
أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ؟ فَقِيلَ : إِنْ النِّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ، بِقَرِينَةِ التَّأَكِيدِ « فَالتَّأَكِيدُ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ » فَانِ الْجَوَابُ عَنِ مُطْلَقِ السَّبَبِ لَا يُؤَكِّدُ (٢) [وَهَذَا

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ .

(٢) لِأَنَّهُ تَصَوُّرٌ لَا تَصْدِيقٌ حَتَّى يُمْكِنَ تَأَكِيدُهُ .

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ
سَلَامٌ - أَيْ فَمَازَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتِي لَا تَنْجَلِي
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتَوْفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضي تأكيد الحكم [الذي هو في الجملة الثانية] أغنى الجواب [لأن السائل
متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا] كما مر [في أحوال الاستناد
الخبري] من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى
أن المراد الاقتضاء استحساناً لا وجوباً ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)
[وإما عن غيرهما] أي غير السبب المطلق والخاص [نحو - قالوا سلاماً قال سلام - أي
فماذا قال] إبراهيم في جواب سلامهم [فقيل : قال سلام] أي حياهم بتحية أحسن [
ليكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت] [وقوله : زعم العوازل] جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [أني في غمرة] وشدة [صدقوا] أي الجماعات العوازل في زعمهم
أنني في غمرة [ولكن غمرتي لا تنجلي] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد [
كانه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقيل صدقوا] [وأيضاً منه] أي من الاستثاف [وهذا
إشارة إلى تقسيم آخر له] [ما يأتي بإعادة اسم ما استوف عنه] أي أوقع عنه الاستثاف [
وأصل الكلام ما استوف عنه الحديث] فحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة
اللازم [نحو - أحسنت] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالاحسان] بإعادة اسم زيد [ومنه
(١) ولهذا عبر المتن بالاقتضاء (٢) أي من الذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلاً لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعني به نائب الفاعل .

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقِكَ الْقَدِيمِ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا أَبْلَغُ . وَقَدْ يَحْذَفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رَجَالٌ - فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءَ ، وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ يَحْذَفُ كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ . نَحْوُ

مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ [أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح لِرَتْبِ الحديث عليه] نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقِكَ الْقَدِيمِ أَهْلَ لَذَلِكَ [وَالسُّوَالُ الْمَقْدَرُ فِيهِمَا - لِمَاذَا أَحْسَنَ إِلَيْهِ ؟ وَهَلْ هُوَ حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ ؟] وَهَذَا [أى الاستئناف المبني على الصفة] أَبْلَغُ [لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصدقة القديمة في المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من رَتْبِ الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه عِلَّةٌ لَهُ ، وَهَهُنَا بَحْثُ (١) وَهُوَ أَنَّ السُّوَالِ إِنْ كَانَ عَنِ السَّبَبِ فَالْجَوَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِهِ لَا مُحَالَةً (٢) وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لاشتماله عليه ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) وَقَوْلِهِ - زَعَمَ الْعَوَاضِلُ - وَوَجْهُ التَّفْصِي عَنْ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ (٣)] وَقَدْ يَحْذَفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ [فَعَلَا كَانَ أَوْ اسْمًا] نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رَجَالٌ - فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءَ [كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ فَقِيلَ رَجَالٌ] أَيْ يُسَبِّحُهُ رَجَالٌ [وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ] أَوْ نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ [عَلَى قَوْلٍ] أَيْ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ الْمَخْصُوصُ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ هُوَ زَيْدٌ . وَيَجْعَلُ الْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءً جَوَابًا لِلسُّوَالِ عَنْ تَفْسِيرِ الْفَاعِلِ الْمُبْهَمِ [وَقَدْ يَحْذَفُ] الاسْتِثْنَاءُ [كُلُّهُ] إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ

(١) أى فى كون الاستئناف المبنى على الصفة أبْلَغُ (٢) ولا فرق فى ذلك بين المبني على الصفة والمبني على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبني على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبني على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدقة القديمة فى المثال الثانى ، وفى هذا من التدقيق ما يجعله أبْلَغُ من الأول .

قَوْلِ الْحَمَاسِيِّ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إِلفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلافٌ
أَوْ بَدُونُ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ - أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش * لهم إلف [أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة : رحلة في الشتاء إلى اليمن * ورحلة في الصيف إلى الشام] وليس لكم إلاف [أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقيل كذبتم ، فحذف هذا الاستئناف كله * وأقيم قوله - لهم إلف وليس لكم إلاف - مقامه لدلالته عليه [أو بدون ذلك] أي قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [نحو - فنعم الماهدون - أي نحن على قول [أي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ] أي هم نحن (٢) .

(١) هو مساور بن هند بن قيس بن زهير العبسي من الشعراء المخضرمين ، وهو يهجو بذلك بني أسد ، ويكذبهم في انتسابهم إلى قريش .
(٢) بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .
تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وما عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاهُ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا
(٢) لَا تُشْكِرِي عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغِنَى فَالسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي
(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَكُلُّ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الْخَطْوِ يَقْصُرُ
وَمَنْ يَصْحَبُ الْإِيَّامَ تَسْعِينَ حِجَّةً يُغَيِّرُهُ وَالْدَّهْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فصل في الأول لأنه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ - لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ .
وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال [وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم - لا وأيدك الله] ققولهم - لا - رد الكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ۖ فبينهما كمال الانقطاع ۖ لَكِنْ عَطَفْتُ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يُؤمِّمُ أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد ۖ فلجئنا وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لما لم يَقِفْ على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكايةً مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وأيدك الله - عطف على قوله - قلت - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يَحْكُ الحكاية (٢) فَحِينًا قَالَ لَلْمَخَاطَبِ - لا وأيدك الله - فلا بد له من معطوف عليه . [وأما للتوسط] عَطَفْتُ على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع والاتصال ۖ وقد صَحَّفَ بعضهم أَمَّا بفتح الهمزة إِمَّا الفاعل ۖ وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستئناف فيهما حصل بالفاء والواو ، فالواو في الثالث للاستئناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه . (٢) هى قوله - قلت :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شيء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا نقل هكذا ، قل : لا ويرحمك الله .

فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطَّ بِجَامِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي
جَحِيمٍ - وَقَوْلِهِ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب مثنى عَمَاءَ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ [فإذا اتفقتا] أى الجملتان [خبرا
أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع] أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق
من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فينبهما كمال الانقطاع ■ ثم الجملتان المنفقتان خبرا أو
إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لأنهما إما إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبَرِيَّتَانِ ■ والمنفقتان معنى فقط
سنة أقسام : لأنهما إن كانتا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية
إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إِنْشَاءَانِ أَوْ الأولى إنشاء
والثانية خبر أو بالعكس ، فالمجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أوردَ للقسمين الأولين
مثالهما [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ،
وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ] فى الخبريتين لفظا ومعنى ■ إلا أنهما فى المثال الثانى
متناسبتان فى الاسمىَّة بخلاف الأول [وَقَوْلِهِ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا] فى
الإنشائيتين لفظا ومعنى ■ وأوردَ للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا ، إشارة إلى أنه
يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ■ وأعاد فيه لفظة الكاف تنبيها على أنه
مثال للاتفاق معنى فقط ، فقال [وَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى ، أو تكونا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى ،
والأولى خبرية لفظا ؛ والثانية إِنْشَائِيَّة كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَاحْسِنُوا .

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ جَمِيعًا ،
نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حَسَنًا [فِعْطَفٌ - قَوْلُوا عَلَى - لَا تَعْبُدُونَ - مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِكُونِهِمَا لِنِشَائِيَّتَيْنِ مَعْنَى
لِأَنَّ قَوْلَهُ - لَا تَعْبُدُونَ - إِنْخِبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ [أَيْ لَا تَعْبُدُوا] وَقَوْلُهُ - وَبِالْوَالِدِينَ
إِحْسَانًا - لَا يَدُلُّهُ مِنْ فِعْلٍ ، فَمَا أَنْ يَقْدَرَ خَبْرًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ ، أَيْ [وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى
أَحْسِنُوا] فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبْرًا لَفْظًا لِإِنْشَاءِ مَعْنَى ، وَفَائِدَةً تَقْدِيرِ الْخَبَرِ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى
الْإِنْشَاءِ أَمَّا لَفْظًا فَالْمُلَامَّةُ مَعَ قَوْلِهِ - لَا تَعْبُدُونَ - وَأَمَّا مَعْنَى فَلِإِلْبَاقِهِ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ
كَأَنَّهُ سَارَعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ ۥ كَمَا تَقُولُ - تَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ نَقُولُ لَهُ كَذَا -
تَرِيدُ الْأَمْرَ أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا ۥ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ [أَوْ] يَقْدِرُ مِنْ
أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحِ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَيْ [وَأَحْسِنُوا] بِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا ،
فَتَكُونَانِ لِنِشَائِيَّتَيْنِ مَعْنَى ۥ مَعَ أَنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلَى إِنْخِبَارٌ ، وَلَفْظَةُ الثَّانِيَةِ إِنْشَاءٌ .

[وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا] أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ
جَمِيعًا] أَيْ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا بِاعْتِبَارِ
الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (١) [نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ] لِلْمُنَاسَبَةِ
الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالكِتَابَةِ وَتَقَارُنِهِمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا [وَيُعْطِي] زَيْدٌ [وَيَمْنَعُ]
لِتَضَادِّ الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ، هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا ۥ وَأَمَّا عِنْدَ تَغَايُرِهِمَا فَلَا بَدَّ مِنْ
تَنَاسُبِهِمَا أَيْضًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو
(١) وَقَدْ تَكُونُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي إِحْدَاهُمَا وَالْمُسْنَدِ فِي الْآخَرَى ، نَحْوُ -

الْإِسْلَامُ حَسَنٌ وَالْقَبِيحُ الْكَفَرُ .

قَصِيرٌ - لِمُنَاسِبَةٍ بَيْنَهُمَا ۥ بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .

السَّكَاكِيُّ :

قَصِيرٌ - لِمُنَاسِبَةٍ بَيْنَهُمَا [أى بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ۥ وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مُنَاسِبًا للآخر وَمُلاَبِسًا له مُلَابَسَةً لها نوع اختصاص] بخلاف - زيد شاعر وعمرو كاتب - بدونها [أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ۥ فانه لا يصح وإن اتحد المُسْتَدَانِ ۥ ولهذا حكموا باهتناع نحو - خُفِيَ ضَيْقُ زَيْدٍ وَخَاتَمِي ضَيْقُ (١)] وبخلاف - زيد شاعر وعمرو طويل - مطلقا [أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن ۥ لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[السكاكى] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المُفَكِّرَةِ جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى ، أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمى ، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالى ۥ والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة لِلْكَلِمَاتِ ۥ وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن يتأدى إليها من طُرُقِ الْحَوَاسِّ ، كادراك الشاة معنى فى الذئب (٢) وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيوبتها عن الحسِّ المُشْتَرَكِ ، وهو القوة التى تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ۥ وبالمفكرة القوة التى من شأنها (١) وهذا مالم يقصد ذكر الأشياء المتفقة فى الضيق ۥ لأنه يصير مثل قولك - هذا الأٌمر ضيق وهذا الأٌمر ضيق ۥ فيتحد الطرفان (٢) وهو الايذاء والعداوة ، فالعداوة التى فى الذئب معنى جزئى تدركه الشاة بالواهمة .

الجامع بين الشيئين إما عقلي ، بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تمائل ، فإن العقل بتجربته المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة ، والمعاني ما لا يمكن إدراكه بها . فقال السكاكي الجامع بين الجملتين إما عقلي ، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما ، مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر به أو في قيد من قيودهما . وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور (١) ولما كان مقررا أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي (٢) فقال [الجامع بين الشيئين إما عقلي] وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تمائل (٣) فإن العقل بتجربته المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما] فيصيران متحدين . وذلك لأن العقل بمجرد الجزئي الحقيقي عن عوارض الشخصية الخارجية ينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه . وإنما قال - في الخارج - لأنه لا يجرده عن الشخصيات العقلية . لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع . مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية ، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا - زيد كاتب وعمرو شاعر - على أخوة زيد وعمرو أو

(١) وهذا الإطلاق لاشئ فيه لأنه كثيرا ما يقع في كلامهم (٢) فأبدل الجملتين بالشيئين لأن الجامع يجب في مفردات الجملتين . ولا يكفي وجوده بين مفردين منها ، وسيعود الشارح إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض .

أَوْ تَضَايُفٌ كَمَا بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ
تَصَوُّرَيْهِمَا شَبَهُ تَمَاثُلٍ ، كَلَوْنِي بَيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرِزُهُمَا فِي مَعْرِضِ
الْمَثَلَيْنِ . وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صداقتهما أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سيوضح
في باب التشبيه [أو تضاييف] وهو كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ بحيث لا يمكن تَعَقُّلُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا
بِالْقِيَاسِ إِلَى تَعَقُّلِ الْآخَرِ [كما بين العلة والمعلول] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول [أو الأقل والأكثر]
فإن كل عدد يصير عند العدد فانياً قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر
منه [أو وهمي] وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند الْمُفَكَّرَةِ . بخلاف العقل
فانه إذا خُلِيَ وَنَفْسُهُ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ . وذلك [بأن يكون بين تصوريهما شبهة تماثل
كلوني بياض وصفرة . فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين] من جهة أنه يسبق إلى
الوهم اهـما نوع واحد زيد في أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فانه يعرف أنهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ولذلك] أي ولأن الوهم يبرزهما في
معرض المثلين [حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الْكُدْرَةُ فِي الصُّفْرَةِ . أو الْإِشْرَاقُ فِي الْبَيَاضِ .

أَوْ تَضَادَّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ۖ وَمَا يَتَصَفُّ بِهَا كَالْأَبْيَضِ
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شَبَهُ تَضَادَّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فإن الوهم يترجم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل
يعرف أنها أمور متباينة [أو] يكون بين تَصَوُّرَيْهِمَا [تضاد] وهو التقابل بين أمرين
وُجُودِيَّيْنِ يتعاقبان على محل واحد [كالسود والبياض] في المحسوسات [والايمن
والكفر] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة ۖ لأن الايمان هو
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة ۖ أعني قبول النفس
لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ۖ مع الاقرار به
باللسان ، والكفر عدم الايمان عمّا من شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء
من ذلك ، فيكون وجودياً ، فيكونان مُتَضَادَّيْنِ [وما يتصف بها] أى بالمذكورات ،
[كالأسود والأبيض والمؤمن والكافر] وأمثال ذلك ، فإنه يعدُّ من المتضادين باعتبار
الاشتغال على الوصفين المتضادين [أو شبه تضاد كالسما والارض] في المحسوسات ،
فإنهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانخفاض ۖ وهذا معنى
شبه التضاد ۖ وليس متضادين لعدم تَوَارُؤِهِمَا على المحل ۖ لكنهما من الاجسام دون
الاعراض ۖ ولا من قبيل الاسود والابيض ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومى السماء والارض [والاول والثاني] فيما يعم المحسوسات والمعقولات ،
فإن الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ۖ والثاني هو الذى
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود والابيض ، لأنه قد يشترط في المتضادين
أن يكون بينهما غاية الخلاف ۖ ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للاول
أكثر من مخالفة الثاني له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الاول (١) فلا يكون وجوديا
(١) وذلك في جزئه الثاني (ولا يكون مسبوقا بالغير) .

فَانه يَنْزِلُهُمَا مَنْزِلَةُ التَّضَايُفِ ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ الضَّدَّ أَقْرَبَ خُطُورًا بِالْبَالِ مَعَ الضَّدِّ ،
أَوْ خَيَالِيًّا بِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَ تَصَوُّرَيْهِمَا تَقَارُنٌ فِي الْخَيَالِ سَابِقٌ ، وَأَسْبَابُهُ مُخْتَلِفَةٌ ، وَلِذَلِكَ
اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيباً ووضوحاً ، وإصاحب علم المعاني فضل
احتياج إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي ، فإن جمعه على مجرى الألف والعادة .

[فانه] أي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم [ينزلهما منزلة التضايف]
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشديدين بهما إلا ويحضر الآخر [ولذلك تجد الضد
أقرب خطورا بالبال مع الضد] من المغايرآت الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على
حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [أو خيالي] وهو أمر
بسيه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق] على العطف لاسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي وأسباب التقارن
في الخيال [مختلفة] ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا [فكأن من
صُور لا انفصاك (١) بينها في خيال ، وهي في خيال آخر لما لا تجتمع أصلا ، وكمن
صور لا تغيب عن خيال] وهي في خيال آخر لما لا يقع قط .

[وإصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع] لأن معظم أبوابه الفصل
والوصل ، وهو مبني على الجامع [لاسيما] الجامع [الخيالي] ، فإن جمعه على مجرى الألف
والعادة [بحسب انعقاد الاسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال] وتبين الاسباب
عما يفوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمي ما يدرك بالوهم ،
وبالخيالي ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم .

(١) هذا معنى الاختلاف في الترتيب ، وما بعده معنى الاختلاف في الوضوح .

وكذا التقارن في الخيالى ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولةٌ ، وقد خفى هذا على كثير من الناس . فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات . وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلِّ منهما مُضَادًّا للآخر ، وهذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم . وفيه نظر ، لانه ممنوع (١) وإن أرادوا أن تَصَادَ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فَيَتَأَمَّلُ هذا مع ذلك وَتَضَافُهُ معه أيضا معنى جزئى . فلا تَفَاوُتَ بين التماثل والتضاييف وشبههما في أنها إن أُضِيفَتْ إلى الْكُلِّيَّاتِ كانت كليات ، وإن أُضِيفَتْ إلى الْجَزْئِيَّاتِ كانت جزئيات . فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا ، ثم إن الجامع الخيالى هو تَقَارُنُ الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال . بل هو من المعانى (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشْعِرٌ بأنه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما . وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خُفِيَ ضَيْقٌ وَخَائِمَى ضَيْقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألف بأذُنَجَانَةٍ مُحَدَّثَةٍ - قلت : كلامه ههنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين . وأما أن أيَّ قَدَرٍ من الجامع يجب لصحة العطف ففوض إلى موضع آخر . وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستدين والمستند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غَيَّرَهُ إلى ما ترى . فذكر مَكَانَ الجملتين الشيتين . ومَكَانَ قوله - اتحاد في تصورًا - اتحاد في التصور . فوقع الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، ولإثبات أنه كلى . لأن التضاد المأخوذ مضافاً إلى كُلِّ كُتْلَةٍ (٢) أي التى تدرك بالعقل أو الوهم فلا يصح تفسير الخيالى أيضا بما يدرك بالخيال .

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأُسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيال أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما . وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصَّوَرِ (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشئيتين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غَلَطَ (٣) مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح . وإنه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حَامَّ حَوْلَ تَحْقِيقِهَا .

[ومن محسنات الوصل] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية]

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلال لا يرد على السكاكي . لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصور على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفهوميهما . وهما الأمران المتصوران . (٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكي في الايضاح وحمله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإني أرى أن كل هذا من المباحكات اللفظية التي لا تحتملها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الكمالين :

(١) سافر تجدد عروضا عمن تفارقه وأنصب فان لذيد العيش في النصب

(٢) إذا كنت ذا رأي فمکن ذا عزيمة ولا تك بالترداد للرأى مقسدا

(٣) أعز مكان في الدنيا سرج سابع وخير جليس في الزمان كتاب

وصل في الاول لما بين الجملتين من الجامع العقلي . وفي الثاني لما بينهما من الجامع الومى . وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالى .

وَالْفَعْلَتَيْنِ فِي الْمَضَى وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانَعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بغيرِ وَاوٍ ،

و [تناسب] الفعليتين في المضى والمضارعة [فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت » فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداهما المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداهما الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - (وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ) ومنه قوله تعالى (فَأَذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء » أعني قوله - لا يستأخرون - إذ لا معنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تَذْنِيبٌ

هو جعل الشيء ذنابةً للشيء ، شبهة به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب [أصل الحال المنتقلة] أى الكثير الراجح فيها ، كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة [أن تكون بغير واو] واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بغير واو (١) اعترض عليه بأن اللازمة هى التى تقابل المنتقلة » واللازمة نحو - هذا أبوك

لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت ، لكن خولف هذا إذا كانت جملة ، فأنها من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة ، فتحتاج إلى ما يربطها

البنية . لشدة ارتباطها بما قبلها ، وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو [لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر] بالنسبة إلى المبتدأ . فان قولك - جاء زيد راكباً - إثبات الركوب لزيد - كما في - زيد راكب - إلا أنه في الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجيء ، ووجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء . هذا المعنى [ووصف له] أي ولائها في المعنى وصف لصاحبها [كالنعت] بالنسبة إلى المنعوت ، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل ، فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه . بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك ، بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان . والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد أصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه واللاحاق بالحال (١) [لكن خولف] هذا الأصل [إذا كانت] الحال [جملة فإنها] أي الجملة الواقعة حالاً [من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة] من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها . وإنما قال من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة . بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها [فتحتاج] الجملة الواقعة حالاً [إلى ما يربطها عطوفاً - أما المؤكدة فنحو - لا تعث في الأرض مفسداً - وتقابلها المؤسدة لا المنتقلة .

(١) ومن هذا في باب كان وأخواتها قوله :

فَلَمَّا صَرَاحَ الشَّرِّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانٌ

وفي باب الصفة قوله تعالى (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) .

بصاحبها ، وكلٌّ من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت .

فالجمله إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه بالواو

بصاحبها [الذى جعلت حالا عنه] وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل الذى لا يعدل عنه ما لم تَمَسَّ حاجة إلى زيادة ارتباط [هو الضمير بدليل] الاختصار عليه فى الحال [المفردة والخبر والنعت] .

[فالجمله] التى تقع حالا [إن خلت عن ضمير صاحبها] الذى تقع هي حالا عنه [وجب] فيها [الواو] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [وكل جملة خالية عن ضمير ما] أى الاسم الذى [يجوز أن ينتصب عنه حال] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [يصح أن تقع] تلك الجملة [حالا عنه] أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [بالواو] وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .

إِلَّا الْمَصْدَرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُنْتَبِتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَبِتَكَلَّمَ عَمْرُو - لِمَاسِيَانِي ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُنْتَبِتٌ اِمْتَنَعَ دُخُولُهَا ، نَحْوُ - وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ - لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم بما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، لكنه بما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال - متاولا للمصدر بالمتضارع الخالية عن الضمير المذكور ، فيصح استنواؤها بقوله [إلا المصدر بالمتضارع المنبت ، نحو - جاء زيد ويتكلم عمرو] فإنه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سياتي] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف الانشائيات فإنها لا تقع حالا ألبتة ، لا مع الواو ولا بدونها [وإلا] عطف على قوله - إن خلت - أي وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها [فإن كانت فعلية والفعل المضارع منبت امتنع دخولها] أي الواو [نحو - ولا تمن تستكثر] أي ولا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا [لأن الأصل] في الحال هي الحال [المفردة] لعلاقة المفرد في الأعراب ، وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه [وهي] أي المفردة [تدل على حصول صفة] أي معنى قائم بالغير ، لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول ، والهيئة معنى قائم بالغير [غير ثابتة] لأن الكلام في الحال المنتقلة [مقارن] ذلك الحصول [لما جعلت] الحال [قيدا له] يعنى العامل ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وهذا معنى المقارنة [وهو] أي المضارع المنبت [كذلك] أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة ، فتمتنع الواو فيه كما في المفردة [أما الحصول] أي أما دلالة المضارع

فَلِكُونَهُ فَعْلًا مُثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلِكُونُهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قَتَّ وَأَصَكَّ وَجَهَهُ - وَقَوْلُهُ :

فَلَبَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مَالَكَا
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ وَأَنَا أَصَكُّ ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ ،
وَالثَّانِي ضَرْوَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [فلـكونه فعلا] فيبدل على التجدد وعدم الثبوت
[مثبتا] فيدل على الحصول [وأما المقارنة فلـكونه مضارعا] فيصلح للحال كما يصلح
للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته
أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصدددها يجب أن
يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل
للمضارعة في المقارنة ، فالأولى أن يُعَالَ امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن
أَسَمِ الْفَاعِلِ لفظا وبتقديره معنى (١) [وأما ما جاء من نحو] قول بعض العرب [قَتَّ
وَأَصَكَّ وَجَهَهُ وَقَوْلُهُ (٢) فَلَبَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ] أَيْ أَسْلَحْتَهُمْ [نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مَالَكَا ،
فَقِيلَ] [إِنَّمَا جَاءَ الْوَاوُ فِي الْمَضَارِعِ الْمَثْبُوتِ الْوَاقِعِ حَالًا] [عَلَى] [اِعْتِبَارِ] [حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ]
لتكون الجملة اسمية [أَيْ وَأَنَا أَصَكُّ وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ] كما في قوله تعالى (لَمْ تَوْذَنْتَنِي وَقَدْ
تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) أَيْ وَأَنْتُمْ قَدْ تَعْلَمُونَ [وَقِيلَ الْأَوَّلُ] [أَيْ قَتَّ وَأَصَكَّ
وَجَهَهُ] [شَاذٌ ، وَالثَّانِي] [أَيْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ] [ضَرْوَةٌ] [وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ] [أَيْ
(١) لِأَنَّ الْمَضَارِعَ إِذَا وَقَعَ حَالًا يُؤَوَّلُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحَالِ
وَالِاسْتِقْبَالِ ، فَنَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ - بِمَعْنَى جَاءَ مُتَكَلِّمًا (٢) هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمَّامٍ
السُّلَوِيُّ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ ، وَكَانَ قَدْ تَوَعَّدَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ فَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى الشَّامِ .

فِيهِمَا لِلْعُطْفِ . وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتُ وَرَهَنْتُ . عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى الْمَضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ .

وَإِنْ كَانَ مَنفِيًّا فَلَا مَرَانَ ، كَقِرَامَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ - فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ - بِالتَّخْفِيفِ . وَنَحْوُ - وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ - لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ، دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنفِيًّا .

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الْوَاوُ [فِيهِمَا لِلْعُطْفِ] لَا لِلْحَالِ ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى - قَتَ صَا كَا وَجْهَهُ وَنَجَوْتَ رَاهِنًا مَالِكًا - بَلِ الْمَضَارِعُ بِمَعْنَى الْمَاضِي [وَالْأَصْلُ] قَتَ [وَصَكَّكَتُ] وَنَجَوْتَ [وَرَهَنْتُ] . عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى [لَفْظِ] الْمَضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ [الْمَاضِيَةِ] ، وَمَعْنَاهَا أَنْ يُفَرَضَ مَا كَانَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَاقِعًا فِي هَذَا الزَّمَانِ . فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ .

[وَإِنْ كَانَ] الْفِعْلُ مُضَارِعًا [مَنفِيًّا فَلَا مَرَانَ] جَائِزَانِ الْوَاوُ وَتَرَكَ [كَقِرَامَةِ] ابْنِ ذَكْوَانَ فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالتَّخْفِيفِ [أَيْ بِتَخْفِيفِ] نونَ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - فَيَكُونُ لَا لِلنَّفْيِ دُونَ النَّهْيِ ، لِثَبُوتِ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ . فَلَا يَصِحُّ عُطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ . فَيَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - بِالتَّشْدِيدِ ، فَانْهَى مُؤَكَّدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ [وَنَحْوُ - وَمَا لَنَا] أَيْ أَيْ شَيْءٌ ثَبَتَ لَنَا [لَا تُؤْمِنُ بِاللَّهِ] أَيْ حَالِ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ ، فَالْفِعْلُ الْمُنْفِي حَالٌ بِدُونِ الْوَاوِ . وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ [لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنفِيًّا] وَالْمُنْفِي لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مِطَابَقَةٍ عَلَى عَدَمِ الْحُصُولِ (١) .

[وَكَذَلِكَ] يَجُوزُ الْوَاوُ وَتَرَكَ [إِنْ كَانَ] الْفِعْلُ [مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى] كَقَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَبِهَذَا شَبَّاهُ الْمَفْرُودِ فِي حَالٍ دُونَ حَالِ فُجَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

- أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ -
 وَقَوْلُهُ - أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمُثَبَّتُ فَلَدَلَّتْهُ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًّا ، وَلِهَذَا شُرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

إخباراً عن زكريّا عليه السلام [أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر] بالواو [وقوله -
 أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ] بدون الواو ، وهذا فى الماضى لفظاً ، وأما الماضى معنى
 فالمراد به المضارع المنفى بلم أو لمّا ، فانهما يقلبان معنى المضارع إلى الماضى ، فأوردَ
 للمنفى بلم مثالين : أحدهما مع الواو ، والآخر بدونها ، واقتصر فى المنفى بلمّا على ما هو
 بالواو ، وكانّه لم يطلع على مثال ترك الواو ، إلا أنه مقتضى القياس ، فقال [وقوله -
 أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا
 الْمُثَبَّتُ [أى أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت [فدلّالته على الحصول [يعنى حصول
 صفة غير ثابتة [لِكَوْنِهِ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، دون المقارنة لِكَوْنِهِ مَاضِيًّا] فلا يُقَارَنُ الحال
 [ولهذا] أى ولعدم دلّالته على المقارنة [شرط أن يكون مع قد ظاهراً] كما فى قوله تعالى -
 وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ [أو مقدرة] كما فى قوله تعالى - حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ - لأن قد تقرب
 الماضى من الحال ، والاشكال المذكور وَارِدٌ هُنَا ، وهو أن الحال التى نحن بصددِها
 غير الحال التى تقابل الماضى ، وَتَقَرُّبٌ - قد - الماضى منها ، فتجوز المقارنة إذا كان
 الحال والعامل ماضيين ، ولفظ - قد - إنما يقرب الماضى من الحال التى هي زمان

وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ لَمَّا لِلِاسْتِغْرَاقِ ،
وَعَبْرُهَا لَا تَنْفَاءً مُتَقَدِّمَ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ . فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ
الْإِطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثَبَّتِ . فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقَهُ أَنَّ
اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم . وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددِها ، كما في قولنا - جاءني زيد في السنة
الماضية وقد ركب فرسه - والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح (١) [وأما المنفى]
أى أما جواز الأمرين في الماضى المنفى [فلدلالاته على المقارنة دون الحصول ، أما
الأول] أى دلالاته على المقارنة [فلان - لما - للاستغراق] أى لامتداد النفي من حين
الانتفاء إلى زمان التكلم [وغيرها] أى غير - لما - مثل - لم وما [لانتفاء متقدم]
على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيحىء
حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما في قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم
[فيحصل به] أى باستمرار النفي . أو بأن الأصل فيه الاستمرار [الدلالة عليها]
أى على المقارنة [عند الإطلاق] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء
[بخلاف المثبت] فإن وضع الفعل على إفادة التجدد [من غير أن يكون الأصل
استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلاً كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء
الزمان الماضى . وإذا قلت - ماضى - فإد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضى ،
لَكِنَّ لَا قَطْعِيًّا (٢) بخلاف لما . وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في
طَرَفَيْ تَقْيِيزٍ ، ولا يخفى أن الاثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائماً [وتحقيقه] أى تحقيق
هذا الكلام [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] يعنى
(١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التناقض لفظاً ، وإن كان الحالان متساويين في الحقيقة .
(٢) أى ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَيْكُونَهُ مَنفِيًّا .

وَأِنْ كَانَتْ اُسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لَعَكْسَ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْبَتِّ ، نَحْوُ -
كَلِمَتُهُ فَوْهُ إِلَى فِي - وَأَنْ دَخُولَهَا أَوَّلِي ، لَعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ
الاسْتِنَافِ فِيهَا ، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطِ نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أَنْ بَقِيَ الْحَادِثُ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ وَجُودِهِ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مُوجُودٍ ، لِأَنَّهُ وَجُودٌ عَقِيبٌ
وُجُودٌ ، وَلَا بَدَّ لِلْوُجُودِ الْحَادِثِ مِنَ السَّبَبِ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ فَانْهُ عَدَمٌ ، فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى وَجُودٍ سَبَبٍ ، بَلْ يَكْفِيهِ بَحْرُودُ انْتِفَاءِ سَبَبِ الْوُجُودِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَوَادِثِ
الْعَدَمُ حَتَّى تَوْجِدَ عَلَلَهَا ، فِي الْجُمْلَةِ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمَنفِيِّ الْاسْتِمْرَارُ حَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِهِ
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقَارَنَةِ [وَأَمَّا الثَّانِي] أَيْ عَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ [فَلَيْكُونَهُ مَنفِيًّا] .
هَذَا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً [وَإِنْ كَانَتْ اُسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا] أَيْ الْوَاوُ
[لَعَكْسَ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْبَتِّ] أَيْ لَدَلَالَةِ الْاُسْمِيَّةِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ لِكُونِهَا مُسْتَمْرَةً ،
لَا عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لَدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ [نَحْوُ كَلِمَتِهِ فَوْهُ إِلَى فِي] بِمَعْنَى
مُشَافَهَا [وَ] أَيْضًا الْمَشْهُورُ [أَنْ دَخُولَهَا] أَيْ الْوَاوُ [أَوَّلِي] مِنْ تَرْكِهَا [لَعَدَمِ دَلَالَتِهَا]
أَيْ الْجُمْلَةُ الْاُسْمِيَّةُ [عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ (١)] مَعَ ظُهُورِ الْاسْتِنَافِ فِيهَا ، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطِ
نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [أَيْ وَأَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَوْ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ] وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ [فِي الْجُمْلَةِ الْاُسْمِيَّةِ
(١) مَعْنَى عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ] لِأَنَّ فِي النَّفْيِ إِثْبَاتَ ،
وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا جُعِلَ فِيهَا سَبْقُ عِلَّةٍ لَجَوَازِ تَرْكِ الْوَاوِ ، فَالْأَوَّلِيُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى عِلَّةِ
ظُهُورِ الْاسْتِنَافِ فِيهَا .

ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةُ [ضمير ذي الحال وجبت] أى الواو ۥ سواء كان خبره فعلا [نحو - جاء زيد وهو يسرع أو] اسما نحو - جاء زيد [وهو مسرع] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الإثبات ۥ وتقدر تقدير المفرد فى الأصل ۥ يستأنف لها الإثبات ۥ وهذا مما يمتنع فى نحو - جاء زيد وهو يسرع ۥ أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صلة الجحى ۥ وتنضم إليه فى الإثبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ۥ وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجهته لقوا فى الين ۥ وجرى مجرى أن تقول - جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه - ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ، ولم تبدئ للسرعة إثباتا ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألا تنجى الجملة الاسمية إلا مع الواو ۥ وما جاء بدونه فسيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الإعجاز ، وهو شعرٌ بوجوب الواو فى نحو - جاء زيد وزيد يسرع ۥ أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأولى (٢) ثم قال

(١) معنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى قى - أى مُشافهاً ، والثانى كقوله تعالى (أَنَا هَا أَمْرُنَا يَبَاتًا أَوْهُمْ قَاتِلُونَ) فقوله - هم قاتلون - حال ۥ وترك فيها الواو لأنها تشبه واو العطف ۥ فيقع اجتماعها مع أو .
(٢) وجبئذ فلا يتقيد ذلك عنده بكون المبتدأ فى الاسمية ضمير ذى الحال كما ذكره الخطيب .

وإن جعل نحو - على كتفه سيف - حالا كثر فيها تركها ، نحو :

• خرجت مع البازي على سواد •

ويحسن الترك تارة لدخول حرف على المبتدأ ، كقوله :

الشيخ [وإن جعل نحو - على كتفه سيف (١) حالا كثر فيها] أي في تلك الحال

[تركها] أي ترك الواو [نحو] قول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها [خرجت مع البازي على سواد]

أي بقية من الليل • يعني إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم

مصاحبا للبازي الذي هو أبكر الطيور ، مشتملا على شيء من ظلمة الليل ، غير منتظر

لأسفار الصبح • فقوله - على سواد - حال ترك فيها الواو • ثم قال الشيخ : الوجه

أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ ، وينبغي

أن يُقدر ههنا خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل • اللهم إلا أن

يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - على كتفه سيف -

يحتمل أن يكون في تقدير المفرد • وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها • وأن يكون فعلية

مقدرة بالماضي أو المضارع ، فعلى تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ،

فمن أجل هذا كثر تركها • وقال الشيخ أيضا [ويحسن الترك] أي ترك الواو في الجملة

الاسمية [تارة لدخول حرف على المبتدأ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط

[كقوله :

(١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .

(٢) لأن تركها أكثر فيه أيضا ، ولا يقدر مضارعا • لأنه يجب تركها فيه .

(٣) لأن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو • لأنه عند وجودها يقدر

بالماضي وعند انتفاءها يقدر بالمضارع .

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنِي حَوَالِي الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ
وَأُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :
وَاللَّهِ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بِرَدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

فقلت عسى أن تبصرني كأنما بني حوالى الأسود الحوارد (١)

من حَرَدَ إذا غضب ، فقوله - بني الاسود - جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرنى ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله - حوالى - أى فى أكنافى وجوانبى حَالٌ من - بنى - لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل [و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة الاسمية] الواقعة حالا [بعقب مفرد] حَالٍ [كقوله :

والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم (٣)

فقوله - برداك تبجيل - حال ، ولو لم يتقدما قوله - سالما - لم يحسن فيها ترك الواو

(١) هو للفَرَزْدَقِ يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :

وَقَالَتْ أَرَاهُ وَاحِدًا لَا أَخَالَهُ يُؤْمَلُهُ يَوْمًا وَلَا هُوَ وَالِدُ

(٢) وهو كأنما لأنه فى معنى أشبه (٣) هو لابن الرومى من شعراء الدولة العباسية : تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أَخْطُ مَعَ الدَّهْرِ إِذَا مَا خَطَا وَاجِرٌ مَعَ الدَّهْرِ كَمَا يَجْرِى

(٢) قُمْ لِلْمُعَلِّمِ وَفِيهِ التَّبْجِيلُ كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ النَّاجُ مُرْتَفَقًا فِي رَأْسِ غُمْدَانٍ دَارٌ مِنْكَ مَخْلَا

وصل فى الأول بين الجملتين لانفاهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

الايجاز والاطناب والمساواة

السَّكَاكِيُّ : أَمَّا الْإِيْجَازُ وَالْإِطْنَابُ فَلِكُونَهُمَا نِسْبَتَيْنِ لَا يَتَسَرُّ الْكَلَامُ فِيهِمَا إِلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالتَّعْيِينِ

الايجاز والاطناب والمساواة

قال [السكاكي : أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسيين] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شىء آخر . فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (١) [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك إطناب ، إذ ربّ كلام موجز وفصل فى الثانى لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .

أمثلة أخرى :

(١) وَالْقَدْرُ بِالْعَهْدِ قَبِيحٌ جَدًّا شَرُّ الْوَرَى مِنْ لَيْسَ بِرَعَى عَهْدًا

(٢) لَعَمْرُكَ مَا رَقَّتْ لَغَيْرِ مَضْرٍ وَمَالِي دُونَهَا أَمَلٌ يَرَامُ

ذَكَرْتُ جَلَالَهَا أَيَّامَ كَانَتْ تَصُولُ بِهَا الْفَرَاغَةُ الْعِظَامَ

فَأَقْلَقَ مَضْجَعِي مَا بَاتَ فِيهَا وَبَاتَتْ فِيهِ مَضْرُ فُهِلَ الْأَمَّ

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الاوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى . وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذْمُ . فَلَا يُجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْإِطْنَابُ أَدَاءُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا . ثُمَّ قَالَ : الْإِخْتِصَارُ لِكُونِهِ نَسِيئًا يُرْجَعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ ، وَآخَرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطِ مَا ذُكِرَ .

يكون مُطَبَّأً بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [والبناء على أمر عرفي] أى وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف [وهو متعارف الأوساط] الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة [أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى] عند المعاملات والمحاورات [وهو] أى هذا الكلام [لا يحمد] من الأوساط [في باب البلاغة] لعدم رعاية مُقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ [ولا يذم] أيضاً منهم . لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة وَضْعِيَّةٍ وَالْفَظِ كَيْفَ كَانَتْ وَجُرْدَ تَأْلِيفٍ يَخْرِجُهَا عَنْ حَكْمِ النَّعْبِ [فلا يجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والإطناب أداؤه بأكثر منها ، ثم قال] أى السكاى [الاختصار لكونه نسياً يرجع فيه تارة إلى ما سبق] أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه [و] يرجع تارة [أخرى إلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذكر] أى من الكلام الذى ذكره المتكلم . وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الأوساط ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعنى كما أن الكلام يوصف بالايجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (٢) وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما (١) لأن الإيجاز على هذا لا يشمل الأقل من مقتضى المقام إذا كان مساوياً للتعارف أو أقل منه (٢) أما فى الباطن فإن المقام يقتضى الاختصار على المذكور ليتفرغ لطلب المقصود ، كما فى هذه الآية ونحوها .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى
الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدُّ إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة ■ مثاله قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي
وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) الآية فانه إطناب بالنسبة إلى المتعارف ■ أعنى قولنا - يارب شخت -
ولإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ■ لانه مقام بيان انقراض الشباب والمقام
المُشِيب ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ■ فلإيجاز معنيان بينهما عموم من
وجه (١) [وفيه نظر ■ لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه] إذ كثيراً
ما تحقق معاني الأمور النسبية وتُعرف بتعريفات تليق بها ، كالأبوة والاختوة وغيرهما ،
والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ■ لأن ما ذكره بيان لمعناهما ■ بل أراد تعسر
التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب [ثم البناء على المتعارف والبسط
الموصوف] بأن يقال : الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو بما يليق بالمقام من
كلام أبسط من الكلام المذكور [رد إلى الجهالة] إذ لا تُعرف كمية متعارف الا بوساطة
وكيفية لا اختلاف طبقاتهم ■ ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضى من البسط حتى
يقاس عليه ويرجع إليه ■ والجواب أن الالفاظ قوالب المعاني ■ والابسط الذي
لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات
لهم حدٌ (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ،
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

- (١) فيجتمعان في نحو - يارب شخت - وينفرد الأول في نحو قول المصياذ - غزال -
عند خوف فوات الفرصة ■ وينفرد الثاني في نحو - يارب شخت -
(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ .
 أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ ، أَوْ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازُ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :
 وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَذِبًا
 أَيْ النَّاعِمُ ، وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :
 وَالْفَنَى قَوْلُهَا كَذِبًا وَمِينًا .

فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجمل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [والاقرب] إلى الصواب [أن يقال :
 المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له] أي لا أصل المراد [أو]
 بلفظ [ناقص عنه وافي ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار
 أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافي به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه
 لفائدة [واحتراز بواف عن الإخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
 غير وافي به [كقوله : والعيش خير في ظلال النوك] أي الحق والجهالة [ممن عاش
 كذا] (١) أي خير ممن عاش مكذوبا متعوبا [أي الناعم وفي ظلال العقل] يعني أن
 أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،
 ولفظه غير وافي بذلك ، فيكون مخرجا فلا يكون مقبولا [و] احتراز [بفائدة عن
 التطويل] وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
 متعينا [نحو قوله] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَأْهِشِهِ * [وألني] أي وجد [قولها كذبا ومينا] (٢)

(١) البيت للحارث بن حَزَازَةَ الْيَشْكُرِيُّ من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال
 فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش السكد لا يكون
 إلا للعاقل (٢) البيت لِعَدِيٍّ بن زيد الْعَبَّادِيُّ من شعراء الجاهلية ، والأديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشْوِ الْمُفْسَدِ كَالْنَدَى فِي قَوْلِهِ :
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرُ الْفَتَى لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبٍ
وَعَبْرُ الْمُفْسَدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قددت أى قطعت ۝ والرائشان العرقان في باطن الذراعين ،
والضمير في راهشيه وفي النى الجذيمة الأبرش ، وفي قددت وفي قولها للزباء ، والبيت
في قصة قتل الزباء . الجذيمة وهى معروفة [و] احترز أيضا بفائدة [عن الحشو] وهو
زيادة معينة لا لفائدة [المفسد] للمعنى [كالندى في قوله : ولا فضل فيها] أي في الدنيا
[للشجاعة والندى ۝ وصبر الفتى لولا لقاء شعوب (١)] هى عِلْمٌ لِلْمَنِيَّةِ (٢) صرفها
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر ، لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه ۝ بخلاف الباذل ماله إذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائماً ، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت
وتخلف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني ، وهو أن في الخلود وتَنَقُّلِ
الاحوال فيه من عُسْرٍ إِلَى يُسْرٍ ومن شدة إلى رخاء ما يُسْكِنُ النفوس ويسهل البُؤْسَ ۝
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [و] عن الحشو [غير المفسد] للمعنى [كقوله :

وفي رواية أخرى (كَذِبًا مُبِينًا) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للبتاني ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من
كلامه ، وهو تهوين أمر المنية بما تظهره من فضل المكارم التي يكمل بها الانسان ۝ أما
كونه مفسدا فقد بينه الشارح (٢) هو من قبيل علم الجنس ۝ فهو ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافي .

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ۖ

المساواة: نحو - وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وقوله :

فَأَنْتَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خَلَتْ أَنْ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ولكنني عن علم مافى غد عمي (١)]
 فلفظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعت بأذني
 وكتبته يدي في مقام يفتقر إلى التأكيد (٢) .

[المساواة]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [نحو - ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله - وقوله :
 فأنت كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٣)]
 أي موضع البعد عنك ذو سعة ۖ شبه في حال سخطه وهوله بالليل ، قيل في الآية
 حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،
 وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعايةً لا مراً لفظي (٤) لا يفتقر إليه في تأدية

(١) هو لزهير بن أبي سُلَيْمٍ من شعراء الجاهلية ۖ وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل
 في الامس للاستغراق ۖ والاثنيان بالظرف بعده للتنصيص عليه ۖ كما في قوله تعالى
 (وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ۖ وأن
 يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى أمرت بكتابته .

(٣) هو للنابعة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالامر اللفظي مالا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال ۖ وإنما يدعو
 إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيْجَازُ ضَرْبَانِ : إِيْجَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِمَحْذُوفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا حَذْفٌ فِيهِ ،

أصل المراد ■ حتى لو صرَّح به لكان إطناباً بل تطويلاً (١) وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

[والإيجاز]

[ضربان : إيجاز القصر وهو ما ليس بمحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير] وذلك لأن معناه أن الانسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قَتْلٌ كان ذلك داعياً له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه] أى ليس فيه حذف شئ. مما يؤدّى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف

(١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوى ■ أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نكتة ■ بل يكفي فيها عدم المقتضى للعدول عنها ■ فإذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت مجودة ، ومن هذا ما وقع منها في القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى - (كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) -

(٢) لَا تَرْقُدَنَّ عَنْ سَاحِرٍ فِي لَيْلَةٍ مَذْغَابَ وَجْهِكَ لَمْ يَفْزُ بِصَبَاحٍ

(٣) يَقُولُ أَنَاسٌ لَا يَضِيرُكَ قَعْدُهَا بَلَى كُلُّ مَا شَفَّ النَّفُوسَ يَضِيرُ

وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ۥ لِمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النُّوعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ۥ وَاطَّرَادِهِ ۥ

رَعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لَكَانَ تَطْوِيلًا [وَفَضْلُهُ] أَيْ رَجَحَانِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ [عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ] قَوْلُهُمْ [الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يَنْظُرُهُ] أَيْ اللَّفْظِ الَّذِي يَنْظُرُ قَوْلُهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [مِنْهُ] أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - وَمَا يَنْظُرُهُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَكُمْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلُهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فَحُرُوفٌ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَحُرُوفٌ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ۥ أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَلْفُوظَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيجَازُ لَا بِالِكُتَابَةِ [وَالنَّصُّ] أَيْ وَبِالنَّصِّ [عَلَى الْمَطْلُوبِ] بِعَنْيِ الْحَيَاةِ (١) [وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ] أَيْ مَنْعِ الْقِصَاصِ لِإِبَاهِمُ [عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ] فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحَكْمِ أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ [أَوْ] مِنْ [النُّوعِيَّةِ أَيْ] وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ [الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ] أَيْ الَّذِي يَقْصَدُ قَتْلَهُ [وَالْقَاتِلِ] أَيْ الَّذِي يَقْصَدُ الْقَتْلَ [بِالْأَرْتِدَاعِ] عَنْ الْقَتْلِ لِمَيْكَانِ الْعِلْمِ بِالِاقْتِصَاصِ [وَاطَّرَادِهِ] أَيْ وَبِكَوْنِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْإِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ۥ وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ

(١) أَمَّا قَوْلُهُمْ فَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى اتِّفَاءِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا لِدَانِهِ ، وَإِنَّمَا يَطْلُبُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ .

وَحُلُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ ، وَاسْتِغْنَانَهُ عَنِ تَقْدِيرِ مُحَذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةَ
وَلِإِيجَازِ الْحَذْفِ ، وَالْمُحَذُوفُ إِذَا جُزِئَتْ جُمْلَةٌ مُضَافٌ ، نَحْوُ - وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ -
أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائَا .

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا ،

ظلمًا [وَحُلُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ] بخلاف قولهم ، فإنه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى
أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُخَلَّلاً بالفصاحة [واستغْنَانَهُ
عَنِ تَقْدِيرِ مُحَذُوفٍ] بخلاف قولهم ، فإن تقديره - القتل أنقى للقتل من تركه (١)
[والمطابقة] أي وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة
كالقصاص والحياة .

[وَلِإِيجَازِ الْحَذْفِ] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - [إِيجَازُ الْقَصْرِ] [وَالْمُحَذُوفُ إِذَا جُزِئَتْ جُمْلَةٌ] عمدة
كان أو فضلة [مُضَافٌ] بَدَلٌ مِنْ - جزء جملة [نَحْوُ - وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ] أي أهل القرية
[أَوْ مَوْصُوفٌ] نَحْوُ :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائَا [مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (٢)]

الثَّنِيَّةُ الْعَقَبَةُ ، وَفُلَانٌ طَلَّاعُ الثَّنَائَا أَيُّ رَكَّابٌ لَصْعَابِ الْأُمُورِ ، وَقَوْلُهُ - جَلَا -
جملة وقعت صفة لمحذوف [أَيُّ] [أَنَا ابْنُ] [رَجُلٍ جَلَا] أي انكشف أمره أو كشف

(١) الأولى من كل زاجر ، لأن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل
عليه في أصل المعنى ، ولا شك أن تفضيل القتل على غيره لا يفهم بدونه ، فالتقدير هنا
ليس برعاية لا أمر لفظي (٢) هو لُسَحِيمُ بْنُ وَكَيْلٍ الرِّيَّاحِيُّ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقِيلَ
لغيره ، والمراد بالعمامة عمامة الحرب وهي البيضة .

أَوْ صِفَّةً ، نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا - أَيْ صَحِيحَةً ، أَوْ
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ لِإِمَّا الْمُجَرَّدِ الْاِخْتِصَارِ ،
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرَضُوا
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ
السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثَالُهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

الأمور (١) وقيل - جلا - ههنا علمٌ ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة
أعنى الفعل مع الضمير لاعتنا الفعل وحده (٢) [أَوْ صِفَّةً نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا أَيْ] كل سَفِينَةٍ [صَحِيحَةً أَوْ نَحْوَهَا] كسليمة أو غير معينة
[بدليل ما قبله] وهو قوله (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ
المعينة [أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ] في آخر باب الانشاء (٣) [أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ] وحذفه
يكون [إِمَّا الْمُجَرَّدِ الْاِخْتِصَارِ نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ
تُرْحَمُونَ -] فهذا شرط حذف جوابه [أَيْ أَعْرَضُوا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] وهو قوله تعالى
(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) [أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ] أَيْ
جواب الشرط [شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ]
مثالهما - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط
به الوصف ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ [أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ] المذكور ، كالمستند

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثاني متعدد (٢) لأنه لو كان منقولاً عن الفعل
وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا -
علم لا يكون في البيت إيجازاً بالحذف (٣) أَيْ من تقدير الشرط في جواب التمني
والاستفهام والأمر والنهي ، كقولك - ليت لي ما لا أنفقه - أَيْ إن أرزقه أنفقه وهكذا :

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتِلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةُ مَسْبِيَةٍ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرِبُهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ أَنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ اَنْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَامَرٍ .

إليه والمُسند والمفعول كما مر في الأبواب السابقة ، وكل المعطوف مع حرف العطف [نحو- لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل - أي ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده] يعني قوله تعالى (أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا) .

[وَأَمَّا جُمْلَةُ] عَطْفٌ عَلَى - إما جزء جملة - فإن قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة ، قلت أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر [مسبية عن] سبب [مذكور] نحو - لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ [فهذا سبب مذكور حذف مسبية] أي فعل ما فعل ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ [قوله تعالى - فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ] فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَرَ فَضْرِبُهُ بِهَا [فيكون قوله - فَضْرِبُهُ بِهَا - جملة محذوفة هي سبب لقوله - فَاَنْفَجَرَتْ] وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَانْضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ اَنْفَجَرَتْ [فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ، ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة ، قبل على التقدير الأول وقيل على التقدير الثاني وقيل على التقديرين (١) [أَوْ غَيْرُهُمَا] أي غير المسبب والسبب [نحو - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَامَرٍ] في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (٢) .

(١) فهي على الأول المفصحة عن مقدر بشرط كونه سبباً ، وعلى الثاني المفصحة عن شرط مقدر ، وعلى الثالث المفصحة عن محذوف مطلقاً (٢) وكذا على قول من يجعله

وَأَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ - أَيْ إِلَى
يُوسُفَ لَاسْتَعْبِرَهُ الرَّؤْيَا فَفَعَلُوا فَأَنَاءُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَلَّا يُقَامَ تَيُّهُ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ -
وَلَنْ يُكْذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ .

وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ -

[وَإِذَا أَكْثَرُ] عَطْفٌ عَلَى - إِذَا جُمْلَةٌ - أَيْ أَكْثَرُ [مِنْ جُمْلَةٍ] وَاحِدَةٌ [نَحْوُ - أَنَا
أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ] يُوسُفُ أَيْ [فَأَرْسِلُونِ] إِلَى يُوسُفَ لَاسْتَعْبِرَهُ الرَّؤْيَا فَفَعَلُوا
فَأَنَاءُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ] .

[وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ] بَلْ يَكْتَفَى بِالْقَرِينَةِ [كَمَا
مَرَّ] فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ [وَأَنْ يُقَامَ] نَحْوُ - وَلَنْ يُكْذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ
قَبْلِكَ [فَقَوْلُهُ - فَقَدْ كَذَّبَتْ - لَيْسَ جِزَاءَ الشَّرْطِ] لِأَنَّ تَكْذِيبَ الرُّسُلِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى
تَكْذِيبِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِمُضْمُونِ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ أَقِيمَ مَقَامِهِ [أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ]
فَمُحْذَفٌ لِأَبْدَلِهِ مِنْ دَلِيلٍ [وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى
الْحَذْفِ [وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ (١) عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ] نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ]
فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا حَذْفٌ ، إِذَا أَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَعْيَانِ ،
وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ تَنَازُلُهَا الشَّامِلُ لِلْأَكْلِ وَشَرْبِ

مَبْتَدَأًا حَذْفَ خَبَرِهِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا هُم نَحْنُ أَوْ نَحْنُ هُمْ . وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ
مَبْتَدَأًا وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي ذَلِكَ جُزْءَ جُمْلَةٍ (١) يَعْنِي أَظْهَرِيَّةَ قَصْدِهِ
لَا الْمَقْصُودُ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَحْذُوفُ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ . نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لِمُنْتَنَى فِيهِ - فَانَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حُبِّهِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُّ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا . وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي . لِأَنَّ الْحُبَّ الْمُمْرِطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ .

الْإِلْبَانُ . فدل على تعيين المحذوف . وفي قوله - منها أن يدل - أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (١) [ومنها أن يدل العقل عليهما] أى على الحذف وتعيين المحذوف [نحو - وجاء ربك] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ، ويدل على تعيين المراد أيضا [أى أمره أو عذابه] فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين [ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو - فذلكم الذى لم تنته فيه] فإن العقل دل على أن فيه حذفًا . إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص ، وأما تعيين المحذوف [فانه يحتمل] أن يقدر [في حبه لقوله - قد شغفها حبا - وفي مرآودته لقوله - تراود فتاه عن نفسه - وفي شأنه حتى يشملهما] أى الحُبَّ وَالْمُرَاوَدَةَ [والعادة دلت على الثانى] أى مرآودته [لأن الحب الممطر لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره] أى الحب الممطر [إياه] أى صاحبه . فلا يجوز أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً له ، ويتعين أن يقدر في مرآودته نظراً إلى العادة [ومنها الشروع في الفعل] يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف ، لأن دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشئ (٢) والشروع

(١) لأن قوله - أن يدل - بمعنى الدلالة ، وهى ليست من الأدلة . وتقدير المضاف في قوله - وأدله كثيرة - فالتقدير ودلالة أدلته كثيرة (٢) وهذا يرجع في الحقيقة إلى دلالة العقل . وكذلك دلالة الاقتران ، فالدليل على الحذف هو العقل في

نَحْوُ - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدَرُ مَا جُعِلَتِ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأَ لَهُ ، وَمِنْهَا الْاِقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ
لِلْمَعْرُسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِعَ فيه [نحو - بسم الله - فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له] ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ومنها] أى من
أدلة تعيين المحذوف [الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبنين] فان مقارنه هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [أى أعرست] أو مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الائتام والاتفاق والباء للملابسة .

كل الاحوال .

تطبيقات على الإيجاز :

(١) قوله تعالى - (أَقْنِ شَرَحَ اللَّهِ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ
لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٢) كُلُّ أَمْرٍ سَتَتِيْمٌ مِنْهُ الْعِرْسُ أَوْ مِنْهَا يَتِيْمٌ

(٣) وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ النَّوَاءِ سَائِلٌ

ففي الاول إيجاز بالحذف ، والتقدير كن لم يشرح صدره ، وفي الثاني إيجاز
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ متزوج ، وفي الثالث إيجاز بالفصر « لأنه جمع من
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس » مما يحصل لها به من المشقة والعناء « مع نقصان
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الْأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذَا أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شَعْبًا طَيِّبَ الْأَعْرَاقِ

(٢) مُمْ خَطُونا بالنفوس والجؤا إلى حُجَرَاتِ أَدْفَاتٍ وَأَظْلَكِ

وَالْأَطْنَابُ إِمَّا بِالْإِضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ۖ أَوْ لِيَتِمَّ كَرِّ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ - رَبِّ اشرح لي صدري - فإني أشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ماله وصدري يفيد تفسيره ، ومنه باب نعم على أحد القولين - إذ لو أريد الاختصار لكفى - نعم زيد - ووجه حسنه

[والاطناب]

[إِمَّا بِالْإِضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ] إحداهما مبهمه والاخرى موضحة ۖ وَعِلْمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ [أَوْ لِيَتِمَّ كَرِّ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ] لِمَا جَبَلَ اللَّهُ الْفُوسَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ الشَّيْءَ إِذَا ذَكَرَ مَبْهَمًا ثُمَّ بَيْنَ كَانَ أَوْ قَعَّ عِنْدَهَا [أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ] أَيْ بِالْمَعْنَى ۖ لِمَا لَا يَخْفَى مِنْ أَنْ نِيلَ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّوْقِ وَالطَّلَبِ أَلَدَ [نَحْوُ - رَبِّ اشرح لي صدري (١)] فَإِنِ اشْرَحَ لِي يَفِيدُ طَلَبَ شَيْءٍ مَالَهُ [أَيْ لِلطَّلَابِ] [وَصَدْرِي يَفِيدُ تَفْسِيرَهُ] أَيْ تَفْسِيرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ [وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنْ الْإِضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ [بَابُ نَعَمْ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ] أَيْ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمَخْصُوصَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ (٢) [إِذْ لَوْ أُريدَ الْاِخْتِصَارُ] أَيْ تَرَكُّ الْأَطْنَابِ [كَفَى - نَعَمْ زَيْدَ] وَفِي هَذَا إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْاِخْتِصَارَ قَدْ بَطَلَ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَسَاوَاةَ أَيْضًا (٣) [رُوحَهُ حَسَنَهُ] أَيْ حَسَنَ بَابِ نَعَمْ

(٣) أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبَابِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْحَرَمِ

(١) لَا يَخْفَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذَا اللَّهُ تَعَالَى ۖ فَلَا يَتَأَنَّى فِيهِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَإِنَّمَا يَقْصَدُ هُنَا لِأَنَّهُ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ الْمَفِيدِ كَالرَّغْبَةِ فِي الْجَابَةِ .

(٢) وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً مَحذُوفَ الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً قَدْ مَعْلُومٌ عَلَيْهِ خَبَرُهُ ۖ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حِينَئِذٍ جُمْلَةً وَاحِدَةً .

(٣) لِأَنَّ قَوْلَنَا - نَعَمْ زَيْدَ - مَسَاوَاةٌ لَا إِجْزَاءَ .

سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافين -
ومنه التوشيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر بثنين ثانيهما معطوف
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،
ولما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الإيضاح بعد الإيهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من
جهة الاطناب بالإيضاح بعد الإيهام ، والايجاز بحذف المبتدأ [وإيهام الجمع بين
المتنافين] أى الايجاز والاطناب ۝ وقيل الاجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع
بين المتنافين من الأمور المستغربة التى تستلذها النفس ۝ وأما قال - إيهام الجمع -
لأن حقيقة جمع المتنافين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يتمتع اجتماعهما على شئ
واحد فى زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ومنه] أى من الإيضاح
بعد الإيهام [التوشيع وهو] فى اللغة لَفُّ القُطْنِ المندوف ۝ وفى الاصطلاح [أن يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف على الأول ۝ نحو - يشيب ابن آدم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل] -

[ولما بذكر الخاص بعد العام] عطف على قوله - [لما بالإيضاح بعد الإيهام -
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢)] للتنبيه على فضله [أى مزية الخاص] حتى كأنه
ليس من جنسه [أى العام] تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات [يعنى أنه

(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الايجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمله ۝ فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المفارقة
فيكون ذكر الخاص فيه لا أجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فان ذكر الخاص

- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى - .

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ .

وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالِغَةِ فِي قَوْلِهَا :

لَمَّا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعلَ كَأَنَّهُ شَيْءٌ آخَرُ مُغَايِرٌ لِلْعَامِ لَا يَشْمَلُهُ الْعَامُ وَلَا يُعْرَفُ حُكْمُهُ مِنْهُ [نحو - حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى] أَيْ الْوُسْطَى مِنَ الصَّلَوَاتِ ، أَوِ الْفَضْلَى مِنْ قَوْلِهِمُ الْإِفْضَالُ الْاَوْسَطُ ۖ وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ عِنْدَ الْكَثِيرِ - .

[وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ] لِيَكُونَ إِنْطَابًا لَا تَطْوِيلًا (١) وَتِلْكَ النُّكْتَةُ [كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] فَقَوْلُهُ - كَلَّا - رَدٌّ عَنْ الْإِنْتِهَاكَ فِي الدُّنْيَا وَتَنْبِيهُ ، وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ إِنْذَارٌ وَتَحْوِيفٌ ۖ أَيْ سَوْفَ تَعْلَمُونَ الْخَطَأَ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ إِذَا عَايَنْتُمْ مَاقَدَامَكُمْ مِنْ هَوْلِ الْمُحْشَرِّ ۖ وَفِي تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدٌ لِلرَّدِّ وَالْإِنذَارِ [وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ] مِنَ الْأَوَّلِ ۖ تَنْزِيلًا لِتَبَعِ الْمُرْتَبَةِ مَنْزِلَةً بَعْدَ الزَّمَانِ ، وَاسْتِعْمَالًا لِلْفَرْقِ ثُمَّ فِي مَجْرَدِ التَّدَرُّجِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ .

[وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ] مِنْ - أَوْغَلَ فِي الْبِلَادِ - إِذَا أَبْعَدَ فِيهَا ۖ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ [فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ۖ كَزِيَادَةِ الْمُبَالِغَةِ فِي قَوْلِهَا] أَيْ

فِيهِ بَعْدَ الْعَامِ يَكُونُ لِلْإِيضَاحِ ۖ فَيَكُونُ مِنَ النَّوْعِ السَّابِقِ لَا مِنْ هَذَا النَّوْعِ .
(١) صَرَحَ بِالنُّكْتَةِ هُنَا مَعَ وَجُوبِهَا فِي كُلِّ إِنْطَابٍ ۖ لِأَنَّ التَّطْوِيلَ يَظْهَرُ فِي التَّكْرَارِ

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَامِنَا وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ
وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا
وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ فِي مَرْثِيَةِ أَخِيهَا صَخْرٍ [وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ] أَيْ تَقْتَدِي [الهداة به • كأنه
علم] أَيْ جَبَلٌ مَرْتَفِعٌ [فِي رَأْسِهِ نَارٌ] فَقَوْلُهُ - كَأَنَّهُ عِلْمٌ - وَآفٍ بِالْمَقْصُودِ ، أَعْنَى التَّشْبِيهِ
بِمَا يُهْتَدَى بِهِ • إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِهِ - فِي رَأْسِهِ نَارٌ - زِيَادَةٌ مَبَالِغَةٌ [وَتَحْقِيقُ] أَيْ وَكْتَحْقِيقُ
[التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ : كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَامِنَا] أَيْ خِيَامِنَا [وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ
الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ] الْجَزْعُ بِالْفَتْحِ الْحَرْزُ الْيَمَانِيُّ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ • شَبَّهَ بِهِ عَيُونَ
الْوَحْشِ • وَأَتَى بِقَوْلِهِ - لَمْ يُثَقِّبْ - تَحْقِيقًا لِلتَّشْبِيهِ • لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَنْقُوبٍ كَانَ أَشْبَهَ
بِالْعَيُونَ (١) قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الظُّبَى وَالْبَقَرَةُ إِذَا كَانَا حَيَيْنٍ فَعَيُونُهُمَا كُلُّهُمَا سَوَادٌ • فَإِذَا
مَاتَا بَدَأَ بَيَاضُهُمَا ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِالْجَزْعِ وَفِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ بَعْدَ مَا مَوَاتَتْ ، وَالْمُرَادُ كَثَرَةُ
الصَّيْدِ ، يَعْنِي مِمَّا أَكَلُوا أَكْثَرَتِ الْعَيُونَ عِنْدَنَا • كَذَا فِي شَرْحِ دِيوَانِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ،
فَعَلِيَ هَذَا التَّفْسِيرُ يَخْتَصُّ الْإِبْغَالُ بِالشَّعْرِ [وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ] بَلْ هُوَ خَتَمُ الْكَلَامِ
بِمَا يُفِيدُ نَسْكَتَهُ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا [وَمِثْلُ] لَدَلِكُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ [بَقَوْلِهِ تَعَالَى] - قَالَ يَاقَرِيمُ
اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ] فَقَوْلُهُ - وَهُمْ مُهْتَدُونَ - مِمَّا
أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ (١) فَالْمُرَادُ مِنْهُ دَفْعُ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ ، فَيَكُونُ لِتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ لَا
لِزِيَادَةِ الْمَبَالِغَةِ ، وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ .

وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ۖ
وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ
يُجَازَى إِلَّا الْكَافُرُ - عَلَى وَجْهِهٖ ، وَضَرْبٌ أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ۖ نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ
الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِلتَّأْكِيدِ مَنْطُوقٍ كَهَذِهِ

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مُهْتَدٍ للاحالة ، إلا أن فيه زيادة حثَّ على الاتِّبَاعِ وترغيب
في الرسل .

[وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا] أى معنى الجملة
الأولى [لِلتَّأْكِيدِ] فهو أعم من الايغال من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره ،
وأخص من جهة أن الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد [وهو] أى التذييل
[ضربان : ضرب لم يخرج مخرج المثل] بأن لم يستقل بإفادة المراد ، بل يتوقف على
ما قبله [نحو - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافِرُ - عَلَى وَجْهِهٖ] وهو أن
يراد - وهَلْ يُجَازَى ذَلِكَ الْجُزْءُ الْمَخْصُوصُ إِلَّا الْكَافِرُ - فيتعلق بما قبله ۖ وأما على
الوجه الآخر وهو أن يراد - وهَلْ يُعَاقَبُ إِلَّا الْكَافِرُ - بناءً على أن المجازاة هي
المكافأة (١) إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ فهو من الضرب الثانى [وضرب أخرج
مخرج المثل] بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كُلِّ مَنْفَصِلٍ عما قبله جَارٍ مجرى الأمثال فى
الاستقلال وَفُسُوُّ الاستعمال [نحو - وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا - وهو أيضا] أى التذييل ينقسم قسمة أخرى ۖ وأتى بلفظه أيضا تنبيهاً على أن
هذا التقسيم للتذييل مطلقاً لا للضرب الثانى منه [إما] أن يكون [لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقٍ] كهذه
(١) هذا بيان لأصل معنى المجازاة ۖ وإلا فالمراد منها فى الآية خصوص المكافأة
بالعقوبة ۖ وإن كان أصل معناها عاماً على هذا الوجه ، أما على الوجه الأول فالجزء
فيه بمعنى العقوبة ، لأنه يطلق عليها أيضا ۖ والفرق بينهما أن المراد فى الأول عقاب

الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْهَ عَلَى شَعَثِ أَى الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ

وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا ، وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه ، كقوله :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيْمَةٌ تَهْمِي

الآية [فان زهوق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل] وإما لتأكيد مفهوم كقوله : ولست [على لفظ الخطاب [بمسابق أخا لآله] حال من - أخا - لعمومه (١) أو من ضمير المخاطب في لست [على شعث] أى تفرق وذم خصال ، فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكمال من الرجال ، وقد أكد بقوله [أى الرجال المهذب (٢)] استفهام بمعنى الإنكار ، أى ليس فى الرجال منفعُ الفعَالِ مَرْضَى الخصال .

[وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا] لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود [وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه] أى يدفع إيهام خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخر الكلام ، فالأول [كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها] نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ من فاعل - سقى - وهو [صوب الربيع] أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع [ودِيْمَةٌ تَهْمِي (٣)] أى تسيل ، فلما كانت نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير

خاص ، والمراد فى الثانى مطلق عقاب (١) بوقوعه فى حيز النفي ، فيصح مجيء الحال منه ، لأن وقوع النكرة فى حيز النفي يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للناصفة الذىباني من قصيدة له فى الاعتذار الى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء الجاهلية ، وهو من قصيدة له فى مدح قتادة بن مسلة الخنفي .

وَنَحْوُ - أدلة على المؤمنين أعزة على الكافرين .

وإما بالتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة ، نحو - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حَبِّهِ - في وجهه ، أى مع حبه .

وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سوى دفع الإيهام . كالنزيه

مفسدها - دفعا لذلك [و] الثانى [نحو - أدلة على المؤمنين] فانه لما كان ما يوم أن يكون ذلك لضمهم دفعه بقوله [أعزة على الكافرين] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين . ولهذا عدى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف . ويجوز أن يقصد بالتعديعية على الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم . [وإما بالتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضلة] مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك بما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الإيضاح . وأنه لا تخصيص لذلك بالتميم (٢) [لنكتة كالمبالغة ، نحو - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حَبِّهِ - فى وجهه] وهو أن يكون الضمير فى - حبه - للطعام [أى] يطعمونه [مع حبه] والاحتياج إليه . وإن جعل الضمير الله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣) .

[وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سوى دفع الإيهام] لم يرد بالكلام بمجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثانى بيانا للاول أو تأكيداً أو بدلا [كالنزيه

(١) مع أنه يتعدى باللام ، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطئاب كذلك لا التميم وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك ، لأنه لا مدح شرعا إلا على ما يفعل

فِي قَوْلِهِ - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالِدَعَاءُ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْجَوْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ

والتنبيه في قوله :

وَأَعْلَمَ فَعَلِمَ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ

في قوله تعالى - ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون [فقوله - سبحانه - جملة لأنه مصدرٌ بتقدير الفعل (١) وقعت في أثناء الكلام] لأن قوله - ولهم ما يشتهون - عطفٌ على قوله - لله البنات [والدعاء في قوله :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْجَوْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانِ (٢)

أى مُفسِّرٌ ومُكرِّرٌ ، فقوله - وبَلَّغْتَهَا - اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو

في مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حَالِيَّةٌ [والتنبيه في قوله : وأعلم فعلِمَ المرءَ يَنْفَعُهُ] هذا اعتراض بين - أعلم - ومفعوله وهو [أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ (٣)] أن هى المخففة من الثقيلة ، وضمير الشأن محذوف ، يعنى أن المقدور آتٍ بَلَسَةً وإن وقع فيه تأخيرٌ ما ، وفي هذا تسلية وتسهيل للامر . فالاعتراض يبين التتميم لأنه إنما يكون بفضلة ، والفضلة لا بد لها من إعراب . ويبين التكميل لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود ، ويبين الإيغال لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام ، لكنه يشمل بعض صور التذييل . وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين

لاجل الله تعالى (١) أى بفعل مقدر من معناه ، والتقدير أنزهه سبحانه أى تنزيها .

(٢) هو لعوف بن مُحَلَّم الشيباني من شعراء الدولة العباسية . وكان قد دخل عليه

عبد الله بن طاهر فسلم عليه فلم يسمع . فقال له ذلك من قصيدة في مدحه والاعتذار إليه (٣) هذا البيت أنشده أبو على الفارسي ولم ينسبه .

وَنَاجَا بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ، نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - فَإِنَّ قَوْلَهُ
نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ
تَكُونُ النِّكَّةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه ألا يكون بين كلامين ۖ فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل إنه ببيان التذييل بناء
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [وما جاء] أى
ومن الاعتراض الذى وقع [بين كلامين] متصلين [وهو أكثر من جملة أيضا] أى
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ۖ لأنه كلام يشتمل
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - (فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) - وثانيهما قوله
[نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ] والكلامان متصلان معنى [فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - بَيَانٌ
لِقَوْلِهِ - فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ] وهو مكان الحرث ۖ فإن الغرض الاصل من
الانبان طلب النسل لا قضاء الشهوة ، والنكته في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا
به ، والتنفير عما نهوا عنه [وقال قوم قد تكون النكته فيه] أى فى الاعتراض [غير
ما ذكر] بِمَا سِوَى دَفْعِ الْإِيهَام ۖ حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود [ثم]
القائلون بأن النكته فيه قد تكون دفع الإيهام افرقوا فرقتين [جواز بعضهم وقوعه]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ۖ ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى
قوله تعالى (فَأَتَوْهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) الآية .

آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور التكميل . وبعضهم
كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل .

أى الاعتراض فى [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] وذلك بالأ تلى الجملة جملة أخرى
أصلاً . فيكون الاعتراض فى آخر الكلام . أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى .
وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشف . فالاعتراض عند هؤلاء أن
يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو
أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [فيشمل] أى
الاعتراض بهذا التفسير [التذييل] مطلقاً ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [وبعض صور التكميل] وهو ما يكون بجملة
لا محل لها من الاعراب . فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة
التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التتميم ، لأن
الفضلة لابد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط
فى الاعتراض . وهو غلط كما يقال إن الإنسان يابن الحيوان لأنه لم يشترط فى
الحيوان النطق ، فافهم [وبعضهم] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد
تكون دفع الإيهام [كونه] أى الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى
أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما [فيشمل] الاعتراض
بهذا التفسير [بعض صور التتميم و] بعض صور [التكميل] وهو (٣) ما يكون واقعا

- (١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب .
(٢) الضمير للاعتراض . وقد أنه نظر إلى كونه جملة . فالمراد لكن الجملة المعترضة
تبين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التتميم والتكميل .

وَأَمَّا بغيرِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ لَمْ يَذْكُرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ۖ لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ
لَا يُنْكِرُهُ مِنْ يَثْبِتُهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُوَصَّفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ الْكَلَامِيْنَ الْمُتَصْلِيْنَ .

[وإما بغير ذلك] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - إما بالإيضاح بعد الإبهام وإما بكذا وكذا
[كقوله تعالى - الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به -
فإنه لو اختصر] أي ترك الإطناب ، فإن الاختصار قد يطلق على ما يعنى الإيجاز
والمساواة كما مر [لم يذكر - ويؤمنون به - لأن إيمانهم لا ينكره] أى لا يجعله
[من يثبتهم] فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوما [وحسن ذكره] أى ذكر
قوله - ويؤمنون به [إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه] وَكَوْنُ هَذَا الْإِطْنَابِ بِغَيْرِ مَا
ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا .

[وأعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقيلها

تطبيقات على الإطناب :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ
عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) .

(٢) سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَيَا حَبَّذَا نَجْدٌ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ

(٣) مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّاحَةَ فِيهِ وَالتَّدَى خُلُقًا

فَالأول من ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله ، والثاني من التكرير للتأذ

بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوِلُهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنِ سُودْدٍ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءٌ نَاهِدٍ

وَقَوْلِهِ :

وَلَسْتُ بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعُلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له [أي لذلك الكلام] [في أصل المعنى] فيقال للآ كثر حروفاً إنه مُطَنَّبٌ ، وللآ قل إنه مُوجَزٌ [كقوله : يصد [أي يعرض] عن الدنيا إذا عن [أي ظهر] سودد] أي سيادة :

[* ولو برزت في زِيٍّ عذراء ناهد (١) *]

الزى الهيئة ، والعذراء البكرُ ، والنهود ارتفاع الثدي [وقوله : ولست [بالضم على

أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله :

وَإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنُوبُنِي وَحَسْبُكَ أَنْ أَنَّى عَلَى الصَّبْرِ

[بنظار إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر (٢)]

بذكره ، والثالث من التميم للبالغة في مدحه .

أمثلة أخرى :

(١) المشرقان عليك يَتَحَبَّانِ قاصيهما في مَأْتَمٍ وَالْدَّانِي

(٢) صَيِّنَا عَلَيْهِمَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدِسْرَاعٌ وَأَرْجُلُ

(٣) لَوَانِ الْبَاطِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعْلَوْنَا مِنْكَ الْمُطَالَا

(١) البيت لآبي تمام من قصيدة له في رثاء أبي الحسين محمد بن المهيم .

(٢) البيت للمُعَذِّلِ بْنِ غِيْلَانَ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَقِيلَ إِنَّهُ لَأَبِي سَعِيدٍ

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَا يُسَالُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسَالُونَ - وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :
وَتُنْكَرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالى ۖ يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول ،
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ويقرب منه] أى من هذا القبيل
[قوله تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقول الحماسي] :

[وتُنْكَرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكَرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ (٢)]

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ۖ أى نحن نُغَيِّرُ مَا نُرِيدُ من قول غيرنا ، وأحدٌ لا يجسر
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ۖ وإنما قال - يقرب - لأن مافى
الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ۖ فالكلامان لا يتساويان فى أصل المعنى ۖ
بل كلام الله سبحانه وتعالى أجَلُّ وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .

تم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل فى إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخزومى (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، وهما فى ذاتهما من المساواة ، لأن مثل
عبارتهما يجرى فى متعارف الاواساط (٢) هُوَ السَّمَوِيُّ بْنُ عَادِيٍّ من شعراء الجاهلية ،
وهو من قصيدته المشهورة ۖ

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرَضَهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

فهرس الجزء الاول من الكتاب

الصفحة الموضوع

٢ ترجمة الخطيب القزويني

٣ ترجمة سعد الدين التفتازاني

٤ الخطبة

المقدمة

١٢

١٣ الفصاحة في المفرد - ١٩ - الفصاحة في الكلام - ٢٦ - الفصاحة في المتكلم

٢٧ البلاغة في الكلام - ٣١ - البلاغة في المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة في

المعاني والبيان والبديع

الفن الاول علم المعاني

٢٤

٣٤ تعريفه - ٣٦ - أروابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه

أحوال الاسناد الخبري

٤٢

٤٢ أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيقي والمجازي

أحوال المسند إليه

٦٢

٦٢ حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيهه - ٨٦ - وصفه

٨٧ توصيفه - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٥ - العطف عليه - ٩٣ - فصله

٩٤ تقديمه - ١١٠ - تأخير - ١١١ - تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

وضع المضمر موضع المظهر - ١١٢ - وضع المظهر موضع المضمر

١١٥ الالتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي - ١٢٥ - القلب

أحوال المسند

١٢٧

١٢٧ تركه - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - إفراده - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما
١٣٧ تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره
١٥٤ تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخيرها - ١٦٠ - تقديمها
١٦٣ تنبيه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند

أحوال متعلقات الفعل

١٦٤

١٦٤ حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم بعض المفعولات على بعض

القصر

١٨٠

١٨٠ أقسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر

الانشاء

١٩٩

٢٠٠ التخي - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - النداء
٢٢٦ تنبيه على أن الانشاء كالخبر في أحواله السابقة

الفصل والوصل

٢٢٧

٢٢٧ تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بغير الواو فيما لا محل له من الاعراب

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ - الفصل لكال الانقطاع - ٢٣٣ - الفصل
لكال الاتصال - ٢٣٨ - الفصل لشبه كال الانقطاع - ٢٣٩ - الفصل لشبه
كال الاتصال - ٢٤٤ - الوصل لدفع الابهام - الوصل للتوسط بين الكالين
٢٥٤ تذييل في أحوال ربط الجملة الحالية بالواو وعدم ربطها به

٢٦٦ الایجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الایجاز - إيجاز القصر - ٢٧٤ - إيجاز
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايغال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل
٢٨٦ التتميم - الاعتراض (تم)

اطلبوا من : المكتبة المحمدية (الخبرية بمكة) الفهرست
- صندوق البريد رقم ٥٥٥

الأيضاح للخطيب القزويني

في

المعاني والبيان والتبعية

أجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعدي • ثمنه ٣٠ قرشا

الجزء الثاني من :

شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
في المعاني والبيات والبيع

ترتيب وتعليق

عبد المتعال الصعیدی المدرس بالمعاهد الدينية الاسلامية

جعلنا متن التلخيص مشكولا بأعلى كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفن الثاني : علم البيان

وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه .

الفن الثاني : علم البيان

قدمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع [وهو علم]
أى ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية . أو أصول وقواعد معلومة [يعرف به إيراد
المعنى الواحد] أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (١) [بطرق] وترايب
[مختلفة في وضوح الدلالة عليه] أى على ذلك المعنى (٢) بأن يكون بعض الطرق
واضح الدلالة عليه ، وبعضها أوضح ، والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح . فلا حاجة
إلى ذكر الخفاء . وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة ، واللام في - المعنى الواحد - للاستغراق العرفي ، أى
كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته ، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا -
زيد جواد - بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان .

(١) قيد بهذا لأن اعتبار علم البيان إنما هو بعد اعتبار علم المعاني . فلا بد من
مراعاته فيه ، مثل أن ينكر شخص كرم زيد . فتقول على طريق الكناية - إن زيدا
كثير الرماذ - فإذا لم تأت بالتأكيد لم يعتد بهذه الكناية (٢) والاختلاف في هذا
يكون باعتبار قرب المعنى المجازي والكنائي من المعنى الحقيقي وبعده منه ، وباعتبار
وضوح القرينة وخفائها .

وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ إِمَّا عَلَى تَمَامِ مَا وَضَعَ لَهُ ، أَوْ عَلَى جُزْئِهِ ، أَوْ عَلَى خَارِجِ عَنْهُ ،
وَتُسَمَّى الْأُولَى وَضْعِيَّةً وَكُلٌّ مِنَ الْأَخِيرَتَيْنِ عَقْلِيَّةً ، وَتَقْيِدُ الْأُولَى بِالْمُطَابَقَةِ
وَالثَّانِيَةُ بِالتَّضَمُّنِ وَالثَّلَاثَةُ بِالْإِتِّزَامِ ،

ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضوح والخفاء أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة
وتعيين ماهو المقصود منها ، فقال [ودلالة اللفظ] يعنى دلالاته الوضعية ، وذلك لأن
الدلالة هى كَوْنُ الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر . والأول الدالُّ والثانى
المدلول . ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية . كدلالة الخطوط
والتقيد والاشارات والنصب (١) ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها
أو لا . فالأولى هى المقصودة بالنظر هنا ، وهى كَوْنُ اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند
الاطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه ، وهذه الدلالة [إما على تمام ما وضع] اللفظ [له]
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق [أو على جزئه] كدلالة الانسان على الحيوان أو
الناطق [أو على خارج عنه] كدلالة الانسان على الضاحك [وتسمى الأولى] أى الدلالة
على تمام ما وضع له [وضعية] لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتام المعنى [و] يسمى [كل
من الأخيرتين] أى الدلالة على الجزء والخارج [عقلية] لأن دلالة اللفظ على كل من
الجزء والخارج إنما هى من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم
حصول الجزء أو اللازم ، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا
فيها . ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية (٢) كدلالة الدخان على النار
[وتقيد الأولى] من الدلالات الثلاث [بالمطابقة] لتطابق اللفظ والمعنى [والثانية
بالتضمن] لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له [والثالثة بالاتزام] لكون الخارج
(١) جمع نُصْبَةٍ . وهى العلامة المنصوبة على الشئ (٢) الدلالة الطبيعية كدلالة

وَشَرْطُهُ اللَّزُومُ الذَّهْنِيُّ

لازما للموضوع له . فان قيل إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه ، كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما ، فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالة على الجرم تضمننا الشعاع التزاما ، فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له . وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه . وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين . فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات (١) حتى إن المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له ، والتضمن هي الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له . والالتزام هي الدلالة على لازمه من حيث أنه لازم ما وضع له ، وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن إليه [وشرطه] أى الالتزام [اللزوم الذهني] أي كَوْنُ المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه ، إما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والامارات ، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا ، أعنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين ، وإلا لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية . ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا . وتقييد اللزوم بالذهنى إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعَمى . فانه يدل لفظ - أح - على الوجود . لأن الطبع يقتضى التلغظ به عنده (١) كتعريف الدلالات فانها تختلف بالاضافة إلى الكل أو الجزء أو اللازم . بخلاف الأمور المتباينة لذواتها كالإنسان والفرس . فلا تحتاج إلى ذلك القيد .

وَلَوْ لَا عَقْدَ الْمُخَاطَبِ بِعَرَفِ عَامٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَالْإِيرَادُ الْمَذْكُورُ لَا يَتَأَيَّ بِالْوَضْعِيَّةِ
لَأَنَّ السَّامِعَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِوَضْعِ الْأَلْفَاظِ لَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا أَوْضَحَ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا دَالًّا عَلَيْهِ،

على البصر التزاما ۝ لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ۝ مع التناقض بينهما
في الخارج ۝ ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فمكانه أراد باللزوم اللزوم البين ۝
بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى، والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم
الذهني اللزوم البين المعبر عند المنطقيين بقوله [ولولا اعتقاد المخاطب بعرف] أى
ولو كان ذلك اللزوم مما يثبت به اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام ۝ إذ هو المفهوم من
إطلاق العرف [أو غيره] يعنى العرف الخاص ۝ كالشرع واصطلاحات أرباب
الصناعات وغير ذلك (١) [والایراد المذكور] أى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضوح [لا يتأني بالوضعية] أى بالدلالة المطابقة [لأن السامع إذا كان عالما بوضع
الالفاظ] لذلك المعنى [لم يكن بعضها أوضح] دلالة عليه من بعض [وإلا] أى وإن لم
يكن عالما بوضع الالفاظ [لم يكن كل واحد] من الالفاظ [دالا عليه] لتوقف الفهم
على العلم بالوضع ۝ مثلا إذا قلنا - خده يشبه الورد - فالسامع إن كان عالما بوضع
المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يُؤدِّي هذا المعنى بطريق المطابقة
دلالة أوضح أو أخفى ۝ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع
فلا تفاوت في الفهم ۝ وإلا لم يتحقق الفهم ۝ وإنما قال - لم يكن كل واحد - لأن قولنا هو
عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ ۝ فنقيضه المشار اليه بقوله - وإلا -
يكون سلبا جزئيا، أى إن لم يكن عالما بوضع كل لفظ، فيكون اللازم عدم دلالة كل

(١) كدلالة المقام والتأمل في القرينة .

وَيَتَأْتِي بِالْعُقْلِيَّةِ لِحَوَازِ أَنْ تَخْتَلِفَ مَرَاتِبُ الزُّوْمِ فِي الْوُضُوحِ .

لفظ . ويحتمل أن يكون البعض منها دالاً ، لاحتمال أن يكون عالماً بوضع البعض .
ولفائل أن يقول لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع ، بل يجوز أن
يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات . لكثرة الممارسة
والمؤانسة وقرب العهد ، بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول ،
مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع ، وهذا مما نجده من أنفسنا ، والجواب
أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الواضع . وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالعقل
فالفهم ضروري [ويتأتى] الإبراد المذكور [بالعقلية] من الدلالات [لجواز أن
تختلف مراتب الزوم في الوضوح] أي مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن ،
ومراتب لزوم اللوازم للملزم في الالتزام . وهذا في الالتزام ظاهر . فانه يجوز أن
يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض ، وأسرع انتقالاً منه اليه (١) لفلة
الوسائط ، فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعه لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه
وضوحاً وخفاءً . وكذا يجوز أن يكون للآزم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه
لبعض الآخر . فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعه للملزومات المختلفة وضوحاً
وخفاءً . وأما في التضمن فلانه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيء وجزءاً لجزء من
شيء آخر . فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه من جزئه . مثلاً دلالة الحيوان على الجسم أوضح من
دلالة الانسان عليه ، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه . فان
قلت بل الأمر بالعكس . فان فهم الجزء سابق على فهم الكل ، قلت نعم ، ولكن المراد
(١) أي من ذلك الشيء إلى ذلك البعض .

ثُمَّ اللَّفْظُ الْمُرَادُ بِهِ لَازِمٌ مَا وُضِعَ لَهُ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهِ فَجَازٌ
وَلَا فَكْنَايَةٌ وَقَدَّمَ عَلَيْهَا لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَجَزءٍ مَعْنَاهَا ،

هنا انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ، وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الجزء ، كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس .

أبواب علم البيان

[ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له] سواء كان اللازم داخلا فيه كما في التضمن ، أو خارجا عنه كما في الالتزام [إن قامت قرينة على عدم إرادته] أى إرادة ما وضع له [فجاز ولا فكنائية] فعند المصنف (١) أن الانتقال في المجاز والكنائية كليهما من الملزوم الى اللازم ، إذ لدلالة اللازم من حيث إنه لازم على الملزوم (٢) إلا أن إرادة المعنى الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز [وقدم] المجاز [عليها] أى على الكناية [لأن معناه] أى المجاز [كجزء معناه] أى الكناية ، لأن معنى المجاز هو اللازم فقط ، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا ، والجزء مقدم على الكل طبعا ، فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا ، وإنما قال - كجزء معناه - لظهور أنه ليس جزء معناه حقيقة ، فإن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم .

(١) وأما عند السكاكي فالانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم ، والحق أن الخلاف في ذلك لفظي ، لأن اللازم إنما ينتقل منه عند السكاكي من حيث إنه ملزوم ، وإنما سماه لازما من حيث إنه في الأصل تابع لغيره ، كتنبيه كثرة الرماد للكرم في قولك - زيد كثير الرماد (٢) لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم ، والعلم لا إشعار له بأخص معين ، فلا يصح أن ينتقل منه إليه .

ثُمَّ مِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ فَتَعَيَّنَ التَّعَرُّضُ لَهُ ، فَانْحَصَرَ الْمَقْصُودُ فِي الثَّلَاثَةِ .

التَّشْبِيهِ

التَّشْبِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى ،

بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم [ثم منه] أى من المجاز [ما يبنى على التشبيه] وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه [فتعين التعرض له] أى للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذى أحده أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ۞ ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ، بل جعل مقصدا برأسه (١) [فانحصر] المقصود من علم البيان [فى الثلاثة] التشبيه والمجاز والكناية .

التَّشْبِيهِ

أى هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبنى عليه الاستعارة [التشبيه] أى مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تَنَبُّيٍّ عليه الاستعارة أو غير ذلك ۞ فلم يأت بالضمير لثلا يعود الى التشبيه المذكور الذى هو أخص (٢) وما يقال إن المعرفة اذا أعيدت كانت عين الأول فليس على إطلاقه ، يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة [الدلالة] هو مصدر قولك - دَلَّكَ فُلَانًا عَلَى كَذَا - اذا هديته له [على مشاركة أمر لآخر فى معنى] فالأمر الأول هو المُشَبَّه ، والثاني هو المُشَبَّه بِهِ ، والمعنى هو وجه (١) بل قيل إنه أصل مستقل من أصول هذا الفن ، بناء على أن دلالة عقلية تختلف وضوحا وخفاء ، ومن لا يجعله أصلا مستقلا فيه يرى أن دلالة وضعية لا عقلية . (٢) وهو التشبيه الاصطلاحي .

وَالْمُرَادُ هُنَا مَا لَمْ تَكُنْ عَلَى وَجْهِ الاستِعَارَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ وَالاستِعَارَةِ بِالسَّكْنَاءِ
وَالتَّجْرِيدِ ، فَدَخَلَ نَحْوُ - زَيْدٌ أَسَدٌ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى - صَمٌّ بِكُمْ عَمِي -

الشَّيْءُ ۝ وهذا شامل لمثل - قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو (١) [والمراد] بالتشبيه
المُصْطَلَحِ عَلَيْهِ [هنا] أى فى علم البيان [ما لم تكن] أى الدلالة على مشاركة أمر لا أمر
فى معنى بحث لا تكون [على وجه الاستعارة التحقيقية] نحو رأيت أسدا فى الحمام
[ولا على] وجه [الاستعارة بالسكناية] نحو أنشبت المنية أظفارها [و] لا على وجه
[التجريد] الذى يذكر فى علم البديع من نحو - لقيت بزيد أسدا ، أو لقينى منه أسد -
فان فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لا أمر فى معنى ، مع أن شيئا منها لا يسمى
تشبيها اصطلاحا ۝ وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والسكناية لأمر الاستعارة التخيلية
كأثبات الأظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شئ. من الدلالة على مشاركة أمر
لا أمر فى معنى على رأى المصنف ، إذ المراد بالأظفار هنا معناها الحقيقى على ما سيجى ،
فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لا أمر فى معنى لا على وجه الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالسكناية والتجريد [فدخل فيه نحو قولنا - زيد أسد] بحذف
أداة التشبيه [و] نحو [قوله تعالى - صم بكم عمى] بحذف الأداة والمشبه جميعا ۝ أى
هم كصم ، فان المحققين على أنه تشبيه بليغ لاستعارة ۝ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث
يُطَوَّى ذِكْرُ المستعار له (٢) بِالْكَلِمَةِ (٣) ويجعل الكلام خلوًا عنه صالحا لأن يراد

(١) أى مع أن كلا منهما لا يقال له تشبيه فى اللغة ۝ فيجب أن يزداد فى التعريف -
بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا (٢) وهو المشبه ، وهذا فى الاستعارة التصريحية ۝ أما
المكنية فالذى يطوى فيها هو المستعار منه ۝ وهو المشبه به (٣) أى من اللفظ والتقدير ،
ولاشك أن المشبه فى المثال الأول ملفوظ وفى الآية (صم بكم عمى) مقدر ، لأنه مبتدأ

وَالنَّظْرُ هُنَا فِي أَرْكَانِهِ وَهِيَ : طَرَفَاهُ وَوَجْهُهُ وَأَدَاَتُهُ ، وَفِي الْغَرَضِ مِنْهُ وَفِي أَقْسَامِهِ .
طَرَفَاهُ إِمَّا حَسِيَّانِ ، كَالْخُذِّ وَالْوَرْدِ ، وَالصَّوْتِ الضَّعِيفِ وَالْهَمْسِ ، وَالنَّكْمَةِ
وَالْعَنْبَرِ ، وَالرِّيقِ وَالْخَمْرِ ، وَالْجِلْدِ النَّاعِمِ وَالْحَرِيرِ ،

به المنقول عنه والمنقول إليه (١) لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (٢) .

[والنظر هنا في أركانه] أى البحث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه [وهى] أربعة [طرفاه] أى المشبه والمشبّه به [ووجهه وأداته] وفى الغرض منه وفى أقسامه [وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه] أعنى - الدلالة على مشاركة أمر لا مرفى معنى بالكاف ونحوه ، وإما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا - زيد كالأسد فى الشجاعة .

ولمّا كان الطرفان هما الأصل والعمدة فى التشبيه لِكَوْنِ الوجه معنى قائماً بهما والأداة آلة فى ذلك قدّمَ بجُمُلهما فقال .

[طرفاه]

أى المشبه والمشبّه به [إما حسيان كالخذ والورد] فى المُبَصَّرَاتِ [والصوت الضعيف والهمس] أى الصوت الذى أخْفِيَ حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم - فى المسموعات [والنكمة] وهى ريح الفم [والعنبر] فى المسمومات [والريق والخمر] فى المذوقات [والجِلْدُ الناعم والحريّر] فى الملموسات .
محذوف (١) المنقول عنه هو المشبه به ، والمنقول إليه هو المشبه .

(٢) المراد بدلالة الحال القرينة الحالية ، وبفحوى الكلام القرينة المُقَالِيَّةُ .

أَوْ عَقْلِيَّانِ ، كَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، كَالْمَنِيَّةِ وَالسَّبْعِ ، وَالْعِطْرِ وَخُلُقِ كَرِيمٍ ،

وفي أكثر ذلك تَسَاحُحٌ ، لأن المدرك بالبصر مثلاً إنما هو لون الخد والورد . وبالشم رائحة العنبر . وبالذوق طعم الريق والخمر . وبالمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما . لا نفس هذه الأجسام . لكن اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير [أو عقليان كالعلم والحياة] ووجه الشبه بينهما كَوْنُهُمَا جِهَتِي إدراك ، كذا في المفتاح والايضاح . فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الادراكات الجزئية . لا نفس الادراك (١) ولا يخفى أنها جهة وطريق الى الادراك كالحياة . وقيل وجه الشبه بينهما الادراك . إذ العلم نوع من الادراك . والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الادراك . وفساده واضح ، لأن كَوْنَ الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما (٢) في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه . وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا - العلم كالحياة ، والجهل كالموت - أن العلم إدراك كما أن الحياة معها إدراك . بل ليس في ذلك كبير فائدة ، كما في قولنا - العلم كالحس في كونهما إدراكاً (٣) [أو مختلفان] بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسياً [كالمنية والسبع] فان المنية أى الموت عقلي ، لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والسبع حسى ، أو بالعكس [و] ذلك مثل [العطر] الذي هو محسوس مشموم [وخلق كريم] وهو عقلي . لانه كَيْفِيَّةٌ نفسانية يصدر عنها الأفعال بسهولة ، والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يُقَدَّرَ المعقول محسوساً ويجعل كالأصل لذلك المحسوس

- (١) لانه لو أريد به ذلك لم يصح أن يكون وجه الشبه كونهما جهتي إدراك .
- ثلاً يلزم أن يكون الشيء طريقاً الى نفسه . وهو باطل (٢) أى العلم والحياة .
- (٣) الحق أن ما اختاره من جعل وجه الشبه كونهما جهتي إدراك ليس فيه كبير فائدة أيضاً ، وأن وجه الشبه فيهما هو الانتفاع وحصول الآثار .

وَالْمُرَادُ بِالْحِسِّ الْمُدْرِكُ هُوَ أَوْ مَادَّتُهُ بِأَحَدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ ۖ فَدَخَلَ فِيهِ
الْخَيَالِيُّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَكَانَ مُحَرَّرَ الشَّقِيقِ قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ
أَعْلَامُ يَأْقُوتٍ نُشْرَ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدَ

على طريق المبالغة ، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول ، لأن العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية إليها ، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلاً للفرع أصلاً والاصل فرعاً ،
وذلك لا يجوز ، ولما كان من المشبه والمشبه به مالا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس
- أعنى الحس الظاهر - مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسى
والعقلى بحيث يشملانها ۖ تسهيلاً للضبط بتقليل الأقسام ۖ فقال [والمراد بالحسى
المدرك هو أو مادته بأحدى الحواس الخمس الظاهرة] أعنى البصر والسمع والشم
والذوق واللمس [فدخل فيه] أى فى الحسى بسبب زيادة قولنا - أو مادته [الخيالى]
وهو المعلوم الذى فُرضَ مجتمعاً من أمور كل واحد منها بما يدرك بالحس [كما فى قوله :
وَكَانَ مُحَرَّرَ الشَّقِيقِ] هو من باب - جَرَدُ قَطِيفَةٍ (١) والشقيق ورد أحمر فى وسطه سواد
ينبت بالجبال [اذا تصوب] أى مال الى السُّفْلِ [أو تصعد] أى مال الى العُلُوِّ [أعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (٢)] فان كُلاً من العُلم والياقوت والريح والزبرجد
محسوس ۖ لكن المركب الذى هذه الامور مَادَّتُهُ لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ ، لانه ليس بموجود ،
والحس لا يدرك إلا ما هو موجود فى المادَّةِ حاضراً عند المدرك على هيئة محسوسة

(١) أى قطيفة جرداء ذهب وبرها ، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف .

(٢) قيل إن البيتين لآبى بكر أحمد بن محمد المعروف بالصنوبرى ، من شعراء الدولة

وَبِالْعَقْلِ مَاعَدَا ذَلِكَ ، فَدَخَلَ فِيهِ الْوَهْمِيُّ أَيْ مَا هُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ بِهَا وَلَوْ أَدْرَكَ
لَكَانَ مُدْرِكًا بِهَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ »

وَمَا يُدْرِكُ

[و] المراد [بالعقل ماعدا ذلك] أى مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس
الخمس الظاهرة [فدخل فيه الوهمي] أى الذى لا يكون للحس مدخل فيه [أى ما هو
غير مدرك بها] أى باحدى الحواس المذكورة [و] ولكنه بحيث [لو أدرك لكان
مدركا بها] وبهذا القيد يتميز عن العقلي (١) [كما فى قوله] :

أَيْقَنْتَنِى وَالْمُشْرِفُ مَضَاجِعِي [وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ (٢)]

، أى أيقنتنى ذلك الرجل الذى تَوَعَّدَنِي والحال أن مضاجعي سيف منسوب الى
مَشَارِفِ الْيَمَنِ وسهام مُحَدَّدَةُ النَّصَالِ صَافِيَةٌ بِجَلْوَةٍ وَأَنْيَابِ الْأَغْوَالِ مما لا يدركها
الحس لعدم تَحَقُّقِهَا مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ، وما يجب أن يعلم
فى هذا المقام أن من قُوَى الإدراك ما يسمى مُتَخَيِّلَةً ومُفَكِّرَةً ، ومن شأنها تركيب
الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء للاحقيقة لها ، والمراد بالخيالى
المعدوم الذى رَكَّبَتْهُ الْمُتَخَيِّلَةُ من الأمور التى أدركت بالحواس الظاهرة ، وبالوهمي
ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها ، كما اذا سمع أن الغول شىء - لك به النفوس كالسبع -
فأخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع [وما يدرك

العباسية (١) يعنى العقلى الصرف ، لأن الوهمي داخل فى العقلى هنا على ذلك التعريف .

(٢) هو لامريء القيس .

بِالْوَجْدَانِ كَاللَّذَةِ وَالْأَلَمِ .

بالوجدان [أى ودخل أيضا فى العقل ما يدرك بالقوى الباطنة] ويسمى وجدانياً [كاللذة] وهى إدراك وتيّل لما هو عند المدرك كآل وخير من حيث هو كذلك (١) [والألم] وهو إدراك وتيّل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشئ من الحواس الظاهرة ، وليس أيضاً من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس (٢) بل هما من الوجدانيات

(١) قيّد بذلك لأن الشئ قد يكون كدالا وخيرا من وجه دون وجه ، فالالتذاذ به إنما يكون من الوجه الاول (٢) يعنى الحواس الباطنة ، وهى القوى التى يدرك بها المعانى الجزئية ، مثل القوة الغضبية ، والقوة الشهوية .

تطبيقات على الطرفين :

(١) لها بشر مثل الحرير ومنطق رَحِيم الحواشي لا هراء ولا نزر

(٢) الراى كالليل مسود جوانبه والليل لا ينجلى إلا باصباح

(٣) أهديت عطرا مثل طيب ثنائه فكأنما أهدي له أخلاقه

فالأول من تشبيه المحسوس بالمحسوس ، والثانى من تشبيه العقل بالحسى ، والثالث من تشبيه الحسى بالعقل .

أمثلة أخرى :

(١) تُشرقُ أعراضهم وأوجهم كأنها فى نفوسهم شيم

(٢) أبهجرتنى قومي عفا الله عنهم الى لغة لم تتصل برواة

سرت لؤنة الأفرنج فيها كما سرى لعاب الأفاعي فى مسيل قرأت

وَوَجْهَهُ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَخْيِيلًا ، وَالْمَرَادُ بِالتَّخْيِيلِ نَحْوُ مَا فِي قَوْلِهِ :
وَكَانَ النُّجُومُ بَيْنَ دُجَاهُ سَنٍ لَّاحٍ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعٌ

فَإِنَّ وَجْهَ الشَّبهِ فِيهِ هُوَ الْهَيْئَةُ الْخَاصَّةُ مِنْ حُصُولِ أَشْيَاءَ مُشْرَقَةٍ بَيَضَ فِي
جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلَمٍ أَسْوَدَ ، فَهِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْمَشَبِّهِ بِهِ

المدركة بالقوى الباطنة ، كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل
ذلك ، والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان ، وإلا فاللذة والالم العقليان من العقليات
الصرفة .

[ووجهه]

أى وجه الشبه [ما يشتركان فيه] أى المعنى الذى قُصِدَ اشتراك الطرفين فيه ، وذلك
ان زيدا والأسد يشتركان فى كثير من الذَّاتِيَّاتِ وغيرها كالحَيَوَانِيَّةِ والجسمية والوجود
وغير ذلك ، مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه ، وذلك الاشتراك يكون [تحقيقيا أو
تخييليا ، والمراد بالتخييل] ألا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو فى كليهما إلا على
سبيل التخيل والتأويل [نحو ما فى قوله : وكان النجوم بين دجاء] جمع دُجِيَّةٍ وهى
الظلمة ، والضمير لِلَّيْلِ ، وروى - دجاها - والضمير للنجوم [سنن لاح بينهن ابتداء (١)
فإن وجه الشبه فيه] أى فى هذا التشبيه [هو الهيئة الخاصة من حصول أشياء مشرقة
بيض فى جوانب شىء مظلم أسود ، فهى] أى تلك الهيئة [غير موجودة فى المشبه به]

فجاءت كتب ضم سبعين رُقعةً مُشكَّلةً الألوانِ مختلفات

(١) البيت للفاضى التتوخي ، وهو أبو القاسم على بن محمد من شعراء الدولة العباسية .

إِلَّا عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ الْبَدْعَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ جَهْلٌ تَجْعَلُ صَاحِبَهَا
 كَمَنْ يَمْشِي فِي الظُّلَّةِ فَلَا يَهْتَدِي لِلطَّرِيقِ وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَنَالَ مَكْرُوهًا شَبَّهَتْ بِهَا ، وَلَزِمَ
 بِطَرِيقِ الْعَكْسِ أَنْ تُشَبَّهَ السَّنَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ سَلَمٌ بِالنُّورِ ، وَشَاعَ ذَلِكَ حَتَّى تُخَيَّلَ أَنَّ
 الثَّانِي مِمَّا لَهُ بَيَاضٌ وَإِشْرَاقٌ ، نَحْوُ - أَنْتُمْ بِالْخَفِيفَةِ الْبَيَاضِ - وَالْأَوَّلُ عَلَى خِلَافِ
 ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ - شَاهَدْتُ سَوَادَ الْكُفْرِ مِنْ جِبِينَ فَلَانٍ - فَصَارَ تَشْبِيهُ النُّجُومِ
 بَيْنَ الدُّجَى بِالسَّنَنِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ كَتَشْبِيهِهَا بِبَيَاضِ الشَّيْبِ فِي سَوَادِ الشَّبَابِ ۖ أَوْ
 بِالْأَنْوَارِ مُؤْتَلَقَةً

أَعْنَى السَّنَنِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ [إِلَّا عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ وَذَلِكَ] أَيِ وَجُودِهَا فِي الْمَشَبِّهَةِ
 عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ [أَنَّهُ] الضَّمِيرُ لِلشَّأْنِ [لَمَّا كَانَتْ الْبَدْعَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ جَهْلٌ تَجْعَلُ
 صَاحِبَهَا كَمَنْ يَمْشِي فِي الظُّلَّةِ فَلَا يَهْتَدِي لِلطَّرِيقِ وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَنَالَ مَكْرُوهًا شَبَّهَتْ]
 أَيِ الْبَدْعَةِ وَكُلِّ مَا هُوَ جَهْلٌ [بِهَا] أَيِ بِالظُّلَّةِ [وَلَزِمَ بِطَرِيقِ الْعَكْسِ] إِذَا أُرِيدَ التَّشْبِيهُ
 [أَنْ تُشَبَّهَ السَّنَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ سَلَمٌ بِالنُّورِ] لِأَنَّ السَّنَةَ وَالْعِلْمَ يُقَابِلُ الْبَدْعَةَ وَالْجَهْلَ ، كَمَا
 أَنَّ النُّورَ يُقَابِلُ الظُّلْمَةَ [وَشَاعَ ذَلِكَ] أَيِ كَوْنُ السَّنَةِ وَالْعِلْمِ كَالنُّورِ وَالْبَدْعَةِ وَالْجَهْلِ
 كَالظُّلْمَةِ [حَتَّى تُخَيَّلَ أَنَّ الثَّانِي] أَيِ السَّنَةَ وَكُلُّ مَا هُوَ سَلَمٌ [مِمَّا لَهُ بَيَاضٌ وَإِشْرَاقٌ نَحْوُ
 - أَنْتُمْ بِالْخَفِيفَةِ الْبَيَاضِ - وَالْأَوَّلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ] أَيِ وَتُخَيَّلُ أَنَّ الْبَدْعَةَ وَكُلَّ
 مَا هُوَ جَهْلٌ مِمَّا لَهُ سَوَادٌ وَظِلَامٌ [كَقَوْلِكَ - شَاهَدْتُ سَوَادَ الْكُفْرِ مِنْ جِبِينَ فَلَانٍ -
 فَصَارَ] بِسَبَبِ تَخْيِيلِ أَنَّ الثَّانِي مِمَّا لَهُ بَيَاضٌ وَإِشْرَاقٌ ۖ وَالْأَوَّلُ مِمَّا لَهُ سَوَادٌ وَظِلَامٌ
 [تَشْبِيهِ النُّجُومِ بَيْنَ الدُّجَى بِالسَّنَنِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ كَتَشْبِيهِهَا] أَيِ النُّجُومِ [بِبَيَاضِ الشَّيْبِ
 فِي سَوَادِ الشَّبَابِ] أَيِ أَيْضُهُ فِي أَسْوَدِهِ (١) [أَوْ بِالْأَنْوَارِ] أَيِ الْأَزْهَارِ [مُؤْتَلَقَةً]
 (١) فَرَسَ ۖ بِذَلِكَ لِأَنَّ النُّجُومَ فِي الدُّجَى لَمْ تُشَبَّهْ بِنَفْسِ السَّوَادِ فِي الْبَيَاضِ ۖ وَإِنَّمَا

بَيْنَ النَّبَاتِ الشَّدِيدِ الْخُضْرَةِ ، فَعَلِمَ فَسَادُ جَعْلِهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ - النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ
كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ - كَوْنُ الْقَلِيلِ مُصْلِحًا وَالْكَثِيرِ مُفْسِدًا ۖ لِأَنَّ النَّحْوَ لَا يَحْتَمِلُ
الْقَلَّةَ وَالْكَثِيرَةَ بِخِلَافِ الْمِلْحِ .

وَهُوَ إِمَّا غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ ثَوْبٍ بِآخَرَ فِي نَوْعِهِمَا أَوْ

بِالْقَافِ أَى لَامِعَةٍ [بَيْنَ النَّبَاتِ الشَّدِيدِ الْخُضْرَةِ] حَتَّى يَضْرِبَ إِلَى السَّوَادِ ، فَبِهَذَا التَّأْوِيلِ
أَعْنَى تَخْيِيلِ مَا لَيْسَ بِمُتَلَوِّنٍ مُتَلَوِّنًا ظَهَرَ اشْتِرَاكُ النُّجُومِ بَيْنَ الدَّجَى وَالسَّيْنِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ
فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا شَيْئًا ذَا بَيَاضٍ بَيْنَ شَيْءٍ ذَى سَوَادٍ ۖ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ - لَاحَ بَيْنَهُنَّ
إِبْتِدَاعَ - مِنْ بَابِ الْقَلْبِ ۖ أَى سَنَّ لَاحَتْ بَيْنَ الْإِبْتِدَاعِ [فَعَلِمَ] مِنْ وَجُوبِ اشْتِرَاكِ
الطَّرْفَيْنِ فِي وَجْهِ التَّشْبِيهِ [فَسَادُ جَعْلِهِ] أَى وَجْهِ الشَّبهِ [فِي قَوْلِ الْقَائِلِ - النَّحْوُ فِي
الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ - كَوْنُ الْقَلِيلِ مُصْلِحًا وَالْكَثِيرِ مُفْسِدًا] لِأَنَّ الْمَشْبَهَ أَعْنَى النَّحْوِ
لَا يَشْتَرِكُ فِي هَذَا الْمَعْنَى [لِأَنَّ النَّحْوَ لَا يَحْتَمِلُ الْقَلَّةَ وَالْكَثِيرَةَ] إِذْ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ
بِهِ هُنَا رِعَايَةَ قَوَاعِدِهِ وَاسْتِعْمَالَ أَحْكَامِهِ ، مِثْلَ رَفْعِ الْفَاعِلِ وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ ۖ وَهَذِهِ
إِنْ وَجَدْتَ فِي الْكَلَامِ بِكَامِلِهَا صَارَ صَالِحًا لِفَهْمِ الْمُرَادِ ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ بَقِيَ فَاسِدًا وَلَمْ
يَنْتَفِعْ بِهِ [بِخِلَافِ الْمِلْحِ] فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْقَلَّةَ وَالْكَثِيرَةَ ۖ بِأَنَّهُ يُجْعَلُ فِي الطَّعَامِ الْقَدَرُ
الصَّالِحُ مِنْهُ (١) أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ ، بَلْ وَجْهِ الشَّبهِ هُوَ الصَّلَاحُ بِأَعْمَالِهِمَا وَالْفَسَادُ
بِأَعْمَالِهِمَا .

[وَهُوَ] أَى وَجْهِ الشَّبهِ [إِمَّا غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا] أَى حَقِيقَةُ الطَّرْفَيْنِ ۖ بَأَنَّ
يَكُونُ تَمَامَ مَا هِيَتَهُمَا أَوْ جِزَاءَ مِنْهُمَا (٢) [كَمَا فِي تَشْبِيهِ ثَوْبٍ بِآخَرَ فِي نَوْعِهِمَا أَوْ

شَبِهَتْ بِالشَّعْرِ الْإِبْيَضِ فِي الْأَسْوَدِ (١) وَهُوَ الْقَلِيلُ الَّذِي ذَكَرَ فِيمَا سَبَقَ أَنَّهُ مُصْلِحٌ .

(٢) تَمَامَ مَا هِيَتَهُمَا هُوَ النَّوْعُ ۖ وَجِزْأُهَا هُوَ الْجِنْسُ وَالْفَصْلُ .

جَنَسَهُمَا أَوْ فَصَلَهُمَا ، أَوْ خَارِجٌ صِفَةً إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ وَهِيَ إِمَّا حِسِيَّةٌ ، كَالْكَيْفِيَّاتِ
الْجَنَسِيَّةِ مِمَّا يُدْرَكُ بِالْبَصَرِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْكَالِ وَالْمَقَادِيرِ وَالْحَرَكَاتِ
وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا ،

جنسهما أو فصلهما [كما يقال هذا القميص مثل ذاك في كونهما كَتَانًا أو ثوبًا أو من
القطن (١)] [أو خارج] عن حقيقة الطرفين [صفة] أى معنى قائم بهما ضرورة
اشتراكهما فيه ، وتلك الصفة [إما حقيقية] أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها
[وهي إما حسية] أى مدركة باحدى الحواس الظاهرة « وهي [كالكيفيات الجسمية]
أى المختصة بالجسم [مما يدرك بالبصر] وهى قوة مرتبة فى العصبين المجوفتين اللتين
تتلاقيان فتفرقان إلى العينين [من الألوان والأشكال] والشكل هيئة إحاطة نهاية
واحدة أو أكثر بالجسم ، كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع (٢) وغير ذلك
[والمقادير] جمع مقدار ، وهو كم متصل قار الذات ، كالخط والسطح [والحركات]
والحركة هى الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج (٣) وفى جعل المقادير
والحركات من الكيفيات تَسَاحُجٌ (٤) [وما يتصل بها] أى بالمذكورات ، بالحسن
والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون ، وكالضحك

(١) السكتان والقطن مثال للفصل « والثوب مثال للجنس ، ومثال النوع - هذا
الثوب مثل هذا الثوب فى كونه قيصا (٢) الدائرة مثال لما أحاط به نهاية واحدة ،
ونصف الدائرة لما أحاط به نهايتان ، والمثلث لما أحاط به ثلاث نهايات ، والمربع لما
أحاط به أربع (٣) خروج الانسان من شبابه إلى الهرم « فهو انتقال من الهرم بالقوة
إلى الهرم بالفعل (٤) لأن المقادير من مقولة النكَم ، والحركة من الأعراض النسبية «
والخطب فى ذلك سهل « لأنه يكفى فيه فرض أنها من الكيفيات .

أَوْ بِالسَّمْعِ مِنَ الْأَصْوَاتِ الضَّعِيفَةِ وَالْقَوِيَّةِ وَالَّتِي بَيْنَ بَيْنَ ، أَوْ بِالذَّوْقِ مِنَ الطُّعُومِ ، أَوْ بِالشَّمِّ مِنَ الرُّوَاحِ ، أَوْ بِالْمَسِّ مِنَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ وَالْيَبُوسَةِ وَالْحَشُونَةِ وَالْمَلَّاسَةِ وَاللِّينِ

والبكا. الحاصلين باعتبار الشكل والحركة [أو بالسمع] عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ - بِالْبَصَرِ -
والسمع قوة رُبَّتْ فِي الْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ عَلَى سَطْحِ بَاطِنِ الصَّمَاخَيْنِ تَدْرِكُ بِهَا الْأَصْوَاتَ
[مِنَ الْأَصْوَاتِ الضَّعِيفَةِ وَالْقَوِيَّةِ وَالَّتِي بَيْنَ بَيْنَ] وَالصَّوْتِ يَحْصُلُ مِنَ التَّمَوُّجِ الْمَعْلُولِ
لِلْقَرَعِ الَّذِي هُوَ إِمْسَاسٌ عَنِيفٌ (١) وَالْقَلْعِ الَّذِي هُوَ تَفْرِيقٌ عَنِيفٌ بِشَرَطِ مُقَاوَمَةِ
الْمَقْرُوعِ لِلْقَارِعِ وَالْمَقْلُوعِ لِلْقَالِعِ ، وَيَخْتَلِفُ الصَّوْتُ قُوَّةً وَضَعْفًا بِحَسَبِ قُوَّةِ الْمُقَاوَمَةِ
وَضَعْفِهَا [أَوْ بِالذَّوْقِ] وَهِيَ قُوَّةٌ مُنْبَثَّةٌ فِي الْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ عَلَى جَرَمِ اللِّسَانِ [مِنَ
الطُّعُومِ] كَالْحَرَافَةِ وَالْمَرَارَةِ وَالْمُلُوحَةِ وَالْحَوْضَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [أَوْ بِالشَّمِّ] وَهِيَ قُوَّةٌ
رُبَّتْ فِي زَائِدَتِي مُقَدِّمِ الدِّمَاغِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِحَلْمَتَيِ الثَّدْيِ (٢) [مِنَ الرُّوَاحِ ، أَوْ بِالْمَسِّ]
وَهِيَ قُوَّةٌ سَارِبَةٌ فِي الْبَدَنِ يَدْرِكُ بِهَا الْمَلُوسَاتِ [مِنَ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ وَالرُّطُوبَةِ
وَالْيَبُوسَةِ] هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ هِيَ أَوَائِلُ الْمَلُوسَاتِ ، فَلِأَوَّلَيَّانِ مِنْهَا فِعْلِيَّتَانِ (٣) وَالْآخِرَيَّانِ
مِنْهَا انْفِعَالِيَّتَانِ (٤) [وَالْحَشُونَةُ] وَهِيَ كَيْفِيَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنْ كَوْنِ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ أَخْفَضَ
وَبَعْضُهَا أَرْفَعَ [وَالْمَلَّاسَةُ] وَهِيَ كَيْفِيَّةٌ حَاصِلَةٌ عَنْ اسْتِوَاءِ وَضْعِ الْأَجْزَاءِ [وَاللِّينُ]

(١) إِنَّمَا قِيدَ بِهَذَا لِأَنَّهُ وَضَعَ حَجَرَ عَلَى آخِرِ بَمَلٍ لَا يَحْصُلُ بِهِ تَمَوُّجٌ وَلَا صَوْتٌ .
(٢) وَتَقَابُلُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ثِقَبَةٌ مِنْ ثِقَبَتِي الْأَنْفِ (٣) لِأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ الْجَمْعَ
وَالْتَفْرِيقَ وَكِلَاهُمَا فِعْلٌ (٤) لِأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ تَأَثُّرَ مَوْصُوفِهِمَا ۝ فَيَكُونُ سَهْلُ التَّشْكِيلِ
فِي الرُّطُوبَةِ وَصَعْبُهُ فِي الْيَبُوسَةِ .

وَالصَّلَابَةِ وَالْخَفَةِ وَالثَّقَلِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا ۖ أَوْ عَقْلِيَّةٌ ، كَالْكَيفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ مِنَ
الذِّكَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْغَضَبِ وَالْحِلْمِ وَسَائِرِ الْفَرَائِزِ ، وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ ، كَاذَلَّةِ الْحِجَابِ فِي
تَشْبِيهِ الْحُجَّةِ بِالشَّمْسِ .

وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوأم غير سيال [والصلابة]
وهي تقابل اللين [والخفة] وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك الى صوب المحيط
لو لم يعقه عائق [والثقل] وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك الى صوب المركز
لو لم يعقه عائق [وما يتصل بها] أي بالمذكورات كالبلة والجفاف والزوجة والمشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك [او عقلية] عطف على - حسية [كالكيفيات النفسانية]
أي المختصة بذوات الانفس [من الذكاء] وهي شدة قوة للنفس معدة لا كتساب
الآراء [والعلم] وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل ، وقد يقال
على معان أخر [والغضب] وهو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام [والحلم] وهو
أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة
المسكروه [وسائر الفرائز] جمع غريزة وهي الطبيعة ، أعني ملاكة تصدر عنها صفات
ذاتية ۖ مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك [وإما إضافية] عطف على قوله إما
- حقيقية - ونعني بالاضافية مالا تكون هيئة متقررة في الذات (١) بل تكون معنى
متعلقاً بشئين [كاذالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس] فانها ليست هيئة متقررة في
ذات الحجة والشمس ، ولا في ذات الحجاب (٢) وقد يقال الحقيقي على ما يقابل
الاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل ، وفي المفتاح إشارة الى أنه مراد
(١) يعني ذات المشبه والمشبه به (٢) الأولى حذفه ، لأنه ليس واحداً من الطرفين ،

وَإَيْضًا إِمَّا وَاحِدًا بِمَنْزِلَةِ الْوَاحِدِ لِكَوْنِهِ مُرَكَّبًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ ، وَكُلِّ مِنْهُمَا
حَسِيٌّ أَوْ عَقْلِيٌّ ، وَإِمَّا مُتَعَدِّدٌ كَذَلِكَ أَوْ مُخْتَلِفٌ ، وَالْحَسِيُّ طَرَفَاهُ حَسِيَّانِ لَا غَيْرَ ،

هنا حيث قال : الوصف العقلي منحصر بين حقيق كالكيفيات النفسانية ، وبين اعتباري ونسبي (١) كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس (٢) أو كاتصافه بشيء تَصَوُّرِيٍّ وَهْمِيٍّ مُحَضَّرٍ .

[وإيضاً] لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه [إما واحد ، وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد] تركيباً حقيقياً ، بأن يكون حقيقة مُلْتَمَّةً من أمور مختلفة ، أو اعتبارياً ، بأن يكون هيئة انتزعا العقل من عدة أمور [وكل منهما] أى من الواحد وما هو بمنزلة [حسي أو عقلي ، وإما متعدد] عطف على قوله - إما واحد وإما بمنزلة الواحد - والمراد بالمتعدد أن يُنْظَرَ إلى عدة أمور ويُقَصَّدَ اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكون كل منها وجه شبه ، بخلاف المركب المنزَّل منزلة الواحد ، فانه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور ، بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتزمة منها [كذلك] أى المتعدد أيضاً حسي أو عقلي [أو مختلف] ببعضه حسي وبعضه عقلي [والحسي] من وجه الشبه سواء كان بتمامه حسياً أو ببعضه [طرفاه حسيان (٣) لا غير]

والشيئان اللذان تتعلق بهما إزالة الحجاب هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة .

(١) عطف النسبي على الاعتباري من عطف الخاص على العام . لأن الأمور النسبية لا وجود لها عند المتكلمين ، وإنما هي أمور اعتبارية .

(٢) هذا مثال للاعتباري النسبي . لأن كون الشيء مطلوباً أمر نسبي يتوقف تعقله

على تعقل الطالب والمطلوب ، وما بعده مثال للاعتباري الوهمي (٣) ولو تنزيلاً كافي

قول الشاعر (وكان النجوم بين دجاها البيت) وقد سبق .

لَا مَتَاعَ أَنْ يَدْرَكَ بِالْحَسِّ مِنْ غَيْرِ الْحَسِّ شَيْءٌ ، وَالْعَقْلُ أَعْمُ لِلْجَوَازِ أَنْ يَدْرَكَ
بِالْعَقْلِ مِنْ الْحَسِّ شَيْءٌ ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ التَّشْبِيهُ بِالْوَجْهِ الْعَقْلِيِّ أَعْمُ ، فَإِنْ قِيلَ هُوَ
مُشْتَرِكٌ فِيهِ فَهُوَ كُلِّيٌّ وَالْحَسُّ لَيْسَ بِكُلِّيٍّ ، قُلْنَا الْمُرَادُ أَنْ أَفْرَادَهُ مُدْرَكَةٌ بِالْحَسِّ ،

أى لا يجوز أن يكون كلاًهما أو أحدهما عقلياً [لا متاع أن يدرك بالحس من غير الحسى
شئ] فإن وجه التشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما ، والموجود فى العقل إنما
يدرك بالعقل دون الحس ، إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسماً أو قائماً بالجسم
[والعقل] من وجه التشبه [أعم] من الحسى [الجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شئ]
أى يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسياً والآخر عقلياً ، إذ
لا امتناع فى قيام المعقول بالحسوس وإدراك العقل من الحسوس شيئاً [ولذلك يقال
التشبيه بالوجه العقلى أعم] من التشبيه بالوجه الحسى ، بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه
بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس [فإن قيل هو] أى وجه التشبه [مشترك
فيه] ضرورة اشتراك الطرفين فيه [فهو كلئى] ضرورة أن الجزئى يتمتع وقوع الشركة
فيه [والحسى ليس بكلئى] قطعاً ضرورة أن كل حسى فهو موجود فى المادّة حاضر عند
المدرك ، ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة ، فوجه التشبه لا يكون حسياً قط
[قلنا المراد] بكون وجه التشبه حسياً [أن أفرادها] أى جزئياتها [مدركة بالحس] كالخبرة
التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد . فالحاصل أن وجه التشبه إما واحد أو
مركب أو متعدد . وكل من الأولين إما حسى أو عقلى . والآخر إما حسى أو عقلى
أو مختلف . تصير سبعة ، والثلاثة العقلية (٣) طرفاها إما حسيان أو عقليان أو المشبه

(١) وهى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى .

فَالوَاحِدُ الْحَسَى كَالْحَمْرَةِ وَالْخَفَاءِ وَطِيبِ الرَّائِحَةِ وَلَذَّةِ الطَّعْمِ وَلَيْنِ الْمَلْسِ فِيهَا مَرٌّ ،
وَالْعَقْلِيُّ كَالْعَرَاءِ عَنِ الْفَائِدَةِ وَالْجَرَاءِ وَالْهُدَايَةِ وَاسْتِطَابَةِ النَّفْسِ فِي تَشْبِيهِهِ وَجُودِ
الشَّيْءِ الْعَدِيمِ النَّفْعِ بَعْدَهُ ۝ وَالرَّجُلُ الشَّجَاعُ بِالْأَسَدِ ، وَالْعِلْمُ بِالنُّورِ ۝ وَالْعَطَرُ
بِخَلْقِ كَرِيمٍ ،

حسى والمشبّه به عقلى أو بالعكس ۝ صارت ستة عشر قسما [فالواحد الحسى كالحمرة]
من الْمُبْصَرَاتِ [والخفاء] يعنى خفاء الصوت من المسموعات [وطيب الرائحة] من
المشمومات [ولذّة الطعم] من الْمَذُوقَاتِ [ولين الملمس] من الملموسات [فيما مر] أى
فى تشبيه الخد بالورد ، والصوت الضعيف بالهمس ، والتكّمّة بالعنبر ، والرّيق بالخر ،
والجلد الناعم بالحرير ، وفى كَوْنِ الخفاء من المسموعات والطّيب من المشمومات واللذّة
من الْمَذُوقَاتِ تَسَاحُجٌ (١) [و] الواحد [العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة] على وزن
الْجَرَعَةِ أى الشجاعة ۝ وقد يقال جرؤ الرجل جرأَةً بِالْمَدِّ [والهداية] أى الدلالة على
طريق يوصل الى المطلوب [واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشئ العديم النفع بعدمه]
فيما طرفاه عقليان ، إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية [و] تشبيه [الرجل الشجاع
بالأسد] فيما طرفاه حسيان [و] تشبيه [العلم بالنور] فِيمَا الْمُشَبَّهُ عَقْلِيٌّ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ
حَسَى ۝ فبالعلم يُوَصَّلُ الى المطلوب ويُفَرَّقُ بين الحق والباطل ، كما أن بالنور يَدْرَكُ
المطلوب ويُفَضَّلُ بين الأشياء ، فوجه التشبه بينهما الهداية [و] تشبيه [العطر بخلق
شخص] كَرِيمٍ [فيما المشبه حسى والمشبّه به عقلى ، ولا يخفى ما فى الكلام من اللَّفِّ
(١) لأن المدرك بالحس الصوت الخفى ورائحة الطيب وطعم الخمر ، لا الخفاء
والطيب واللذّة ۝ لأنها أمور عقلية .

وَالْمَرْكَبُ الْحَسَىٰ فِيمَا طَرَفَاهُ مُفْرَدَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا كَمَا تَرَى كَعَنْقُودٍ مُّلاَحِيَّةٍ حِينَ نَوْرًا

مِنْ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ تَقَارُنِ الصُّوْرِ الْبَيْضِ الْمُسْتَدِيرَةِ الصَّغَارِ الْمَقَادِيرِ فِي

الْمَرَأَى عَلَى الْكَيْفِيَّةِ

وَالنَّشْرُ ، وما في وَحْدَةٍ بعض الأمثلة من التَّسَاحُجِ ، كالعراء عن الفائدة مثلا (١)

[والمركب الحسى] من وجه الشبه طرفاه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد

والآخر مركب ، ومعنى التركيب ههنا أن تَقْصِدَ الى عِدَّةِ أَشْيَاءٍ مُّخْتَلِفَةٍ فَتَنْتَزِعَ مِنْهَا هَيْئَةً

وتجعلها مُشَبَّهًا أو مشبها بها ، ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب

بأن كُلًّا من المشبه والمشبّه به هَيْئَةٌ مُّنتَزَعَةٌ ، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد

إلى عدة أو صافٍ لشيء فتنتزع منها هَيْئَةً ، وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة

مركبة من أجزاء مختلفة ، بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبّه به في قولنا - زيد كالأسد

مفردين لا مركبين ، ووجه الشبه في قولنا - زيد كهمرو في الانسانية - واحدا لا مُنْزَلًا

منزلة الواحد ، فالمركب الحسى [فيما] أى في التشبيه الذى [طرفاه مفردان كما في

قوله : وقد لَاحَ في الصبح الثريا كما ترى ، كعَنْقُودٍ مُّلاَحِيَّةٍ] بضم الميم وتشديد اللام

عنب أبيض في حبسه طول ، وتخفيف اللام أكثر [حين نورا (٢)] أى تَفَتْحَ نَوْرُهُ

[من الهَيْئَةِ] بيان لما في - كما في قوله [الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة

الصغار المقادير في المرأى] وإن كانت كبارا في الواقع ، حال كونها [على الكيفية

(١) وكذا استطابة النفس ، لما فيهما من شائبة التركيب بتقييد الأول بالظرف

والثانى بالمضاف إليه ، ولا يخفى أن التقييد بذلك لا يقتضى التركيب ، فلا تسامح

أصلا (٢) هو لابي قيس بن الأسلت من شعراء الجاهلية .

الْمُخْصُوصَةَ إِلَى الْمَقْدَارِ الْمُخْصُوصِ ، وَفِيهَا طَرْفَاهُ مُرَكَّبَانِ كَمَا فِي قَوْلِ بَشَّارٍ :
 كَانَ مِثَارُ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
 مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ هَوَىِّ أَجْرَامٍ مُشْرِقَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ مُتَنَاسِبَةِ الْمَقْدَارِ مُتَفَرِّقَةٍ
 فِي جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلَمٍ ،

المخصوصة [أى لا مجتمعة اجتماع التَّضَامِّ والتَّلَاصُّقِ ولا شديدة الافتراق ، منضمة
 [إلى المقدار المخصوص] من الطُّولِ وَالْعَرْضِ ، فقد نظر الى عدة أشياء وقصد إلى
 هيئة حاصلة منها ، والطرفان مفردان ۥ لأن المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود
 مقيدا بكونه عنقود الملاحظة في حال إخراج النُّورِ ۥ والتقيد لا ينافي الافراد كما سيجىء
 إن شاء الله تعالى [وفيها] أى والمركب الحسى فى التشبيه الذى [طرفاه مركبان كما فى
 قول بشار : كَانَ مِثَارُ النَّقْعِ] من - أَثَارَ الْغُبَارِ هَيْجُهُ [فوق رؤوسنا ۥ وأسيفانا ليل
 تهاوى كواكبه] أى يتساقط بعضها إثر بعض ۥ والأصل تهاوى حذفت إحدى
 التامين [من الهيئة الحاصلة من هوى] بفتح الهاء (١) أى سقوط [أجرام مشرقة
 مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم] فوجه الشبه مركب كما ترى ،
 وكذا الطرفان ۥ لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف ۥ بل عمد
 الى تشبيه هيئة السيوف وقد سُلَّتْ من أغمارها وهى تَعْلُو وتَرْسُبُ وتَجىء وتذهب
 وتضطرب اضطرابا شديدا وتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين
 الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التَّلَاقِ والتَّدَاخُلِ والتَّصَادُمِ
 والتَّلَاحُقِ (٢) وكذا فى جانب المشبه به ، فان للكواكب فى تَهَاوِيهَا تَوَاقُعًا وتَدَاخُلًا

(١) بل بضمها ۥ أما الفتح فبمعنى الصعود .

(٢) التصادم هو التلاقى ۥ وكذا التلاحق بمعنى التابع .

وَفِيهَا طَرَفَاهُ مُخْتَلِفَانِ كَمَا مَرَّ فِي تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ . وَمَنْ بَدِيعِ الْمُرَكَّبِ الْحَسَى مَا يَجِيءُ
مِنَ الْهَيْئَاتِ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ . وَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَقْرَنَ
بِالْحَرَكَةِ غَيْرُهَا مِنْ أَوْصَافِ الْجِسْمِ كَالشَّكْلِ وَاللَّوْنِ

واستطالة لأشكالها [و] المركب الحسى [فيما طرفاه مختلفان] أحدهما مفرد والآخر
مركب [كما مر في تشبيه الشقيق] بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (١)
من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حُر مبسوطة على رؤوس أجرام خُضِر مستطيلة . فالمشبه
مفرد وهو الشقيق . والمشبه به مركب وهو ظاهر ، وعكسه تشبيه نهار مشمس قد
شابه أى خالطه زهر الربا بليل مقمر على ماسيجي . (٢) [ومن بديع المركب الحسى
ما [أى وجه الشبه الذي [يجيىء في الهيئات التى تقع عليها الحركة] أى يكون وجه
الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها
التركيب [ويكون] مايجيىء في تلك الهيئات [على وجهين : أحدهما أن يقترن بالحركة
غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون] والاوضح عبارة أسرار البلاغة : اعلم أن
عما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجيىء في الهيئات التى تقع عليها الحركات . والهيئة
المقصودة في التشبيه على وجهين : أحدهما أن تقترن بغيرها من الأوصاف . والثانى أن

(١) أى في قول الصنوبري :

وَكَاثُفٌ مُحَمَّرٌ الشَّقِيقُ قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ
أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرَ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجَدٍ

(٢) من قول أبي تمام :

يَا صَاحِبِي تَقْصِيَا نَظْرِيكَا تَرِيَا وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرِيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرُّبِيِّ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمَرُ

كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِّ » .

مَنْ الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الْأَسْتَدَارَةِ مَعَ الْأَشْرَاقِ وَالْحَرَكَةِ السَّرِيعَةِ الْمُتَّصِلَةِ مَعَ تَمَوُّجِ الْأَشْرَاقِ حَتَّى يُرَى الشَّعَاعُ كَأَنَّهُ يَهْمُ بِأَنْ يَنْبَسِطَ حَتَّى يَفِيضَ مِنْ جَوَانِبِ الدَّائِرَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعُ إِلَى الْأَنْقِبَاضِ ، وَالثَّانِي أَنَّ تَجَرُّدَ الْحَرَكَةِ عَنْ غَيْرِهَا ، فَهَنَّاكَ أَيْضًا

تَجَرُّدَ هَيْئَةِ الْحَرَكَةِ حَتَّى لَا يَزَادَ عَلَيْهَا غَيْرُهَا ، فَالْأَوَّلُ [كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِّ (١)

مَنْ الْهَيْئَةُ [بَيَانٌ لِمَا فِي - كَمَا فِي قَوْلِهِ] الْحَاصِلَةُ مِنَ الْأَسْتَدَارَةِ مَعَ الْأَشْرَاقِ وَالْحَرَكَةِ السَّرِيعَةِ الْمُتَّصِلَةِ مَعَ تَمَوُّجِ الْأَشْرَاقِ حَتَّى يُرَى الشَّعَاعُ كَأَنَّهُ يَهْمُ بِأَنْ يَنْبَسِطَ حَتَّى يَفِيضَ مِنْ جَوَانِبِ الدَّائِرَةِ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ [يَقَالُ - بَدَأَ لَهُ إِذَا نَدِمَ - وَالْمَعْنَى ظَهَرَ لَهُ رَأَى غَيْرَ الْأَوَّلِ] [فَيَرْجِعُ] مِنْ الْأَنْبَسَاطِ الَّذِي بَدَأَ لَهُ [إِلَى الْأَنْقِبَاضِ] كَأَنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْجَوَانِبِ إِلَى الْوَسَطِ « فَإِنَّ الشَّمْسَ إِذَا أَحَدَ الْإِنْسَانَ النَّظَرَ إِلَيْهَا لَيَتَبَيَّنَ جَرْمُهَا وَجَدَهَا مُؤَدَّةً لِهَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمَوْصُوفَةِ ، وَكَذَلِكَ الْمِرْآةُ فِي كَفِّ الْأَشْلِّ [وَ] الْوَجْهَ [الثَّانِي أَنَّ تَجَرُّدَ الْحَرَكَةِ عَنْ غَيْرِهَا] مِنَ الْأَوْصَافِ [فَهَنَّاكَ أَيْضًا] يَعْنِي كَمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْأَوَّلِ مِنْ أَنْ يَقْتَرَنَ

(١) هُوَ مِنْ قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ أَوْ ابْنِ الْمُعْتَزِّ :

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشْلِّ لَمَّا رَأَتْهَا بَدَتْ فَوْقَ الْجَبَلِ

وَالْأَشْلُ الْمَصَابُ بِالشَّلَلِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُرْتَعَشُ « لِأَنَّ الْمِرْآةَ إِنَّمَا تُوْدَى هَذِهِ الْهَيْئَةُ

الْمَقْصُودَةُ فِي كَفِّهِ .

لَا بُدَّ مِنْ اخْتِلَاطِ حَرَكَاتٍ إِلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فَحَرَكَةُ الرَّحَى وَالسَّهْمِ لَا تَرْكِبُ فِيهَا بِخِلَافِ حَرَكَةِ الْمُصْحَفِ فِي قَوْلِهِ :

وَكَانَ الْبَرْقُ مُصْحَفُ قَارٍ فَاَنْطَبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحًا
وَقَدْ يَقَعُ التَّرْكِيبُ فِي هَيْئَةِ السَّكُونِ كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْكَلْبِ
يَقْعَى جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلَى ۞

مِنْ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ

بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني [لا بد من اختلاط حركات] كثيرة للجسم [الى جهات مختلفة] له ، كَانْ يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ۞ ليتحقق التركيب ۞ وإلا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة [فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها] لاتحادها [بخلاف حركة المصحف في قوله : وكان البرق مصحف قار] بخلاف الهمزة أى قارىء [فانطباقا مرة وانفتاحا (١)] أى فينطبق انطباقا مرة ۞ ويفتح انفتاحا أخرى ، فان فيها تركيبا ۞ لأن المصحف يتحرك في حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين ، في كل حالة الى جهة [وقد يقع التركيب في هيئة السكون ۞ كما في قوله في صفة الكلب : يقعى] أى يجلس على أَلْيَقَيْهِ [جلوس البدوي المصطلى (٢)] من - اصطلى بالنار [من الهيئة الحاصلة من

(١) هو لعبد الله بن المعتز من شعراء العصر العباسى ، من قصيدة له مطلعها :

عَرَفَ الدَّارَ فَعَيًّا وَنَاحًا بَعْدَ مَا كَانَ صَحًّا وَاسْتَرَاخًا

(٢) هو من قول المتنبي :

يَقْعَى جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلَى بِأَرْبَعَةِ مَجْدُولَةٍ لَمْ تُجَدَلْ

والمصطلى المستدفى. ومعنى كون الاربعة مجدولة لم تبدل أنها محكمة مفتولة بفعل

مَوْقِعَ كُلِّ عَضْوَةٍ فِي إِفْعَانِهِ ، وَالْعَقْلُ كَحَرِّمَانِ الْإِتْفَاعِ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحْمَلِ التَّعَبِ
فِي اسْتِصْحَابِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحَارِ
يَحْمِلُ أَسْفَارًا - وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَنْتَزِعُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ فَيَقَعُ الْخَطَأُ لَوْ جُوبِ انْتِزَاعُهُ مِنْ
أَكْثَرٍ ، كَمَا إِذَا انْتَزَعَ مِنَ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ :

كَأَبْرَقَتْ قَوْمًا عَطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا أَفْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ

مَوْقِعَ كُلِّ عَضْوَةٍ مِنْهُ [أَى مِنَ الْكَلْبِ] فِي إِفْعَانِهِ [فَانَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ عَضْوَةٍ مِنْهُ فِي الْإِفْعَانِ
مَوْقِعٌ خَاصٌّ ، وَلِلْمَجْمُوعِ صُورَةٌ خَاصَّةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنْ تِلْكَ الْمَرَاقِعِ ، وَكَذَلِكَ صُورَةُ
جُلُوسِ الْبَدْوَى عِنْدَ الْإِصْطِلَافِ بِالنَّارِ الْمُوقَدَةِ عَلَى الْأَرْضِ [وَ] الْمَرْكَبِ [الْعَقْلِيِّ] مِنْ
وَجْهِ الشَّبهِ [كَحَرِّمَانِ الْإِتْفَاعِ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحْمَلِ التَّعَبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ] فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى - مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا [جَمْعُ سَفَرٍ
بِكسر السَّيْنِ وَهُوَ الْكِتَابُ] فَانَّهُ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ مُنْتَزِعٌ مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ ، لِأَنَّهُ رُوعِيٌّ مِنْ
الْحَارِ فَعَلٌ مُخْصِصٌ هُوَ الْحُلُّ وَأَنْ يَكُونَ الْحُمُولُ أَوْ عِيَّةَ الْعُلُومِ وَأَنْ الْحَارُ جَاهِلٌ
بِمَا فِيهَا ، وَكَذَا فِي جَانِبِ الْمَشَبْهِ [وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَنْتَزِعُ] وَجْهِ الشَّبهِ [مِنْ مُتَعَدِّدٍ فَيَقَعُ
الْخَطَأُ لَوْ جُوبِ انْتِزَاعُهُ مِنْ أَكْثَرٍ] مِنْ ذَلِكَ الْمُتَعَدِّدِ [كَمَا إِذَا انْتَزَعَ] وَجْهِ الشَّبهِ [مِنْ
الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ : كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عَطَاشًا] فِي الْإِسَاسِ - أَبْرَقَتْ لِي فَلَانَةٌ
إِذَا تَحَسَّنَتْ لَكَ وَتَعَرَّضَتْ - فَالْكَلَامُ هُنَا عَلَى حَذْفِ الْجَارِ وَإِصَالِ الْفَعْلِ ، أَيْ
أَبْرَقَتْ لِقَوْمٍ عَطَاشٍ جَمْعُ عَطَشَانٍ [غَمَامَةً ، فَلَمَّا رَأَوْهَا أَفْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ (١)] أَى
تَهَرَّقَتْ وَانْكَشَفَتْ ، فَانْتِزَاعُ وَجْهِ الشَّبهِ مِنْ مُجَرَّدِ قَوْلِهِ - كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عَطَاشًا

اللَّهُ لَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ (١) ذَكَرَ شَارِحُ الشَّوَاهِدِ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلَهُ .

لَوْجُوبِ انْتِزَاعِهِ مِنَ الْجَمِيعِ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّشْبِيهَ بِاتِّصَالِ ابْتِدَاءِ مُطْمَعٍ بِانْتِهَاءِ
مُؤَيِّسٍ ، وَالْمُتَعَدِّدُ الْحَسَى كَاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ فِي تَشْبِيهِهِ فَاكَّةً بِأُخْرَى ،
وَالْعَقْلِيُّ كَحَدَّةِ النَّظَرِ وَكَيْالِ الْحَذَرِ وَإِخْفَاءِ السَّفَادِ فِي تَشْبِيهِهِ طَائِرٍ بِالْغُرَابِ ،
وَالْمُخْتَلَفُ كَحُسْنِ الطَّلَعَةِ وَنَبَاهَةِ الشَّانِ فِي تَشْبِيهِهِ إِنْسَانٍ بِالشَّمْسِ ،

غمامة - خطأ [لوجوب انتزاعه من الجميع] أعنى جميع البيت [فإن المراد التشبيه
أى تشبيه الحالة المذكورة فى الآيات السابقة (١) بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين [باتصال] أى باعتبار اتصال ، فالباء هنا
مثلاً فى قولهم - التشبيه بالوجه العقلى أعم (٢) إذ الأمر المشترك فيه هنا هو اتصال
[ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس] وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة ، كما فى قولنا - زيد
كالأسد والسيف والبحر - فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على
حدة ، حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي فى إفادة معناه ، بخلاف المركب
فإن المقصود منه يختل باسقاط بعض الأمور [والمتعدد الحسى كاللون والطعم
والرائحة فى تشبيهه فاكهة بأخرى] و [المتعدد] العقلى كحدة النظر وكَيْالِ الحذر وإخفاء
السفاد [أى نزو الذكر على الأنثى] فى تشبيه طائر بالغراب ، و [المتعدد] المختلف
الذى بعضه حسى وبعضه عقلى [كحسن الطلعة] الذى هو حسى [ونباهة الشأن] أى
شرفه واشتهاره الذى هو عقلى [فى تشبيهه إنسان بالشمس] فى المتعدد يقصد اشتراك
الطرفين فى كل من الأمور المذكورة ، ولا يعتمد على انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها

(١) وهى حالة من ظهر له شيء وهو فى غاية الحاجة إليه وقارن ذلك ذهابه ذهاباً
أوجب اليأس منه (٢) فهى للآلة ومجرورها وجه الشبه ، وليست صلة للتشبيه كما فى
قولك - شبهته بالأسد - لأنها تدخل على المشبه به .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يَنْزِعُ الشَّبَهُ مِنْ نَفْسِ التَّضَادِّ لِاشْتِرَاكِ الضَّدِّينِ فِيهِ ، ثُمَّ يُنْزِلُ مَنْزِلَةَ
التَّنَاسُبِ بِوَاسِطَةِ تَمْلِيحٍ أَوْ تَهْكُمٍ ،

[واعلم أنه قد ينزع الشبه] أي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أي تشابه . والمراد
به ههنا ما به التشابه أغنى وجه التشبيه [من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه] أي في
التضاد . لِكُونِ كُلِّ مِنْهُمَا مُضَادًّا لِلآخَرِ [ثم ينزل] التضاد [منزلة التناسب بواسطة
تمليح] أي إتيان بما فيه ملاحه وظرافة ، يقال - مَلِّحَ الشاعر - إذا أتى بشيء مليح ،
وقال الامام المرزوقي في قول الحماسي :

أَنَا مِنْ أَبِي أَنَسٍ وَعِيدٌ فَسَلِّفِيظَةَ الضَّحَّاكِ جَسْمِي (١)

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح ، وأما الإشارة إلى قصة أو مثل
أو شعر فأنما هو التلميح بتقديم اللام على الميم ، وسيجيء ذكره في الخاتمة ، والتسوية
بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازي رحمه الله تعالى وهو سهو [أو تهكم] أي

(١) هو لَشَقِيقِ بْنِ سُلَيْكٍ الْأَسَدِيٍّ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ . وسل بمعنى أصيب
بالسل ، وهو مرض معروف . والضحاك اسم أبي أنس . وقيل إنه اسم ملك أطلقه
على أبي أنس زيادة في التهكم ، لتضمنه تشبيهه به على جهة الهزؤ والسخرية أو التلميح
ولكن الظاهر من قوله بعد هذا البيت :

وَلَمْ أَحْصِ الْأَمِيرَ وَلَمْ أَرِبْهُ وَلَمْ أَسْبِقْ أَبَا أَنَسٍ بِرَغْمِ
وَلَكِنَّ الْبُعُوثُ جَنَّتْ عَلَيْنَا فَصَرْنَا بَيْنَ تَطْوِيجٍ وَغَرْمِ
وَخَافَتْ مِنْ جِبَالِ السُّفْدِ نَفْسِي وَخَافَتْ مِنْ جِبَالِ خُورَارِزْمِ

فَيَقَالُ لِلْجَبَانِ - مَا أَشْبَهَهُ بِالْأَسَدِ - وَلِلْبَخِيلِ - هُوَ حَاتِمٌ .

سخرية واستهزاء [فيقال للجبان ما أشبهه بالأسد وللبخيل هو حاتم] كل من المثلين صالح للتلميح والتهمك ، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام ، فإن كان القصد إلى ملاحظة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد قتمايح ، وإلا فتهكم (١) وقد سبق إلى بعض الأوهام نظرا إلى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه في قولنا للجبان - هو أسد - وللبخيل - هو حاتم - هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين ، وفيه نظر . أنه لا يريد التهمك ولا التشبيه بذلك الملك ، وإنما يريد استرضاء ذلك الأمير وهو الضحاك بن قيس الفهري (١) وقد يجتمع التلميح والتهمك إذا قصد الملاحظة والاستهزاء معا .

تطبيقات على وجه الشبه :

(١) قوله تعالى - (وَلَهُ الْجَوَارِى الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) .

(٢) كَانَ سُبَيْلًا وَالنُّجُومَ وَرَأَاهُ صُفُوفُ صَلَاةٍ قَامَ فِيهَا إِمَامُهَا

(٣) وَالنَّفْسُ كَالطُّفْلِ إِنْ تَهْمَلُهُ شَبَّ عَلَى حُبِّ الرُّضَاعِ وَإِنْ تَفْطُمُهُ يَنْفَطِمَ

فالاول وجه الشبه فيه مفرد تحقيق حسى وهو الضخامة ، وطرفاه مفردان حسيان ، والثانى وجه الشبه فيه مركب تحقيق حسى وهو الهيئة المنتزعة من أشياء مجتمعة خلف واحد منها ، وطرفاه مركبان حسيان ، والثالث وجه الشبه فيه مفرد تحقيقى عقلى وهو قبول التعود للعادات ، وطرفاه أحدهما عقلى والآخر حسى .

أمثلة أخرى :

(١) وَالْبَدْرُ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ كَغَادَةِ يَبْضَاءَ لَاحَتْ فِي ثِيَابِ حَدَادٍ

(٢) إِنِّي وَتَزِينِي بِمَدْحِي مَعْشَرًا كَعَلَّقَ دُرًّا عَلَى خِزِيرٍ

(٣) مَصْرَ الْأَسِيفَةِ رِيْفَهَا وَصَعِيدَهَا قَبْرُ أَبِيهِ عَلَى عِظَامِكَ حَانَ

وَأَدَاتُهُ الْكَافُ وَكَانَ وَمِثْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ۖ وَالْأَصْلُ فِي نَحْوِ الْكَافِ أَنْ يَلِيَهُ
الْمُشَبَّهِ بِهِ وَقَدْ يَلِيهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ - وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ -

لأننا إذا قلنا - الجبان كالأسد في التضاد - أى في كَوْنِ كل منهما مُضَادًّا لِلاَخَرِ لا يكون
هذا من التمليح والتهكم في شيء ۖ كما إذا قلنا - السواد كالبياض في اللَوْنِ أَوْ فِي التَّقَابُلِ ،
ومعلوم أننا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان - هو أسد - تمليحاً أو تهكماً
لم يَتَّاتَ لنا إلا أن نقول في الشجاعة ۖ لكن الحاصل في الجبان إنما هو ضِدُّ الشجاعة ۖ
فنزلنا تَضَادَّهُمَا مِنْزِلَةَ التَّنَاسُبِ ، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والمزج .

[وَأَدَاتُهُ]

أى أداة التشبيه [الكاف وكان] وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير
قصد إلى التشبيه ۖ سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً ، نحو - كَانَ زَيْدًا أَخُوكَ ۖ وَكَانَتْهُ
قَائِمٌ [ومثل وما في معناه] مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدي هذا المعنى
[والأصل في نحو الكاف] أى في الكاف ونحوها (١) كلفظ - نحو ومثل وشبه -
بخلاف - كَانَ وَمِثْلُ وَيُشَابَهُ (٢) [أن يليه المشبه به] لفظاً نحو - زيد كالأسد - أو
تقديراً نحو - قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ) على تقدير - أو كمثل ذَوِي (٣) صيب
[وقد يليه] أى نحو الكاف [غيره] أى غير المشبه به [نحو - واضرب لهم مثل الحياة
الدنيا كما أنزلناه] الآية ۖ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالما ولا بمفرد آخر يتمعمل

(١) أى من كل ما يدخل على المفرد كلفظ مشابه ومماثل ونحوهما (٢) فالأصل فيها أن
يليه المشبه ۖ نحو - زيد يماثل عمرا - فالضمير العائد على زيد هو المشبه ، وعمرو هو المشبه
به (٣) إنما قدر ذلك ليعود عليه ضمير الجمع في قوله بعد (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ) .

وَقَدْ يَذْكُرُ فَعَلْ يَنْبِي عَنْهُ ، كَمَا فِي - عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا - إِنَّ قُرْبَ - وَحَسِبْتُ -
نَ بَعْدَ .

تقديره ■ بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال
النبات الحاصل من الماء . يكون أخضر ناضرا شديدا الخضرة ثم يبس فتطيره الريح
كأن لم يكن ، ولا حاجة إلى تقدير - كمثل ماء - لأن المعبر هو الكيفية الحاصلة من
مضمون الكلام المذكور بمد الكاف ، واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ، ومن زعم
أن التقدير - كمثل ماء - وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف
فقد سهوا بيئا ، لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا به وقد يكون
محذوفا على ما صرح به في الإيضاح [وقد يذكر فعل ينبى عنه] أى عن التشبيه [كما
في - علمت زيدا أسدا - إن قرب] التشبيه وأدعى كمال المشابهة ، لما في - علمت - من
معنى التحقيق [وحسبت] زيدا أسدا [إن بعد] التشبيه ، لما في الحسبان من الإشعار
بعدم التحقيق والتيقن ، وفي كون مثل هذه الأفعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء (١)
(١) لأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك ، وإنما الذى يدل عليه عدم صحة حمل
الأسد على زيد إلا بتقدير أداة التشبيه .

تطبيقات على أداة التشبيه :

- (١) تشابه دمعى إذ جرى ومدامتى فن مثل ما في الكأس عيني تسكب
- (٢) يكاد يحكيك صوب الغيث منسكبا لو كان طلق الحيا يطر الذهبا
- (٣) يا فرنسا نك أسباب السماء وتملك مقاليد الجوا
- لك خيل بجناح أشبهت خيل جبريل لنصر الانبياء

وَالْغَرَضُ مِنْهُ فِي الْأَغْلَبِ يَعُودُ إِلَى الْمَشَبَةِ ۖ وَهُوَ بَيَانُ إِمْكَانِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :
فَإِنْ تَفَقَّ الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ
أَوْ حَالِهِ ۖ كَمَا فِي تَشْبِيهِ ثَوْبٍ بِآخَرٍ فِي السَّوَادِ ، أَوْ مَقْدَارِهَا ، كَمَا فِي تَشْبِيهِهِ

وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْبِئُ عَنْ حَالِ التَّشْبِيهِ فِي الْقَرَبِ وَالْبَعْدِ .

[وَالْغَرَضُ مِنْهُ]

أَيُّ مِنَ التَّشْبِيهِ [فِي الْأَغْلَبِ يَعُودُ إِلَى الْمَشَبَةِ وَهُوَ] أَيُّ الْغَرَضِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَشَبَةِ
[بَيَانُ إِمْكَانِهِ] أَيُّ الْمَشَبَةِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَمْرًا غَرِيبًا يُمْكِنُ أَنْ يُخَالَفَ فِيهِ وَيُدْعَى
إِمْتِنَاعُهُ [كَمَا فِي قَوْلِهِ :

فَإِنْ تَفَقَّ الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمَسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ (١)

فَإِنَّهُ لَمَّا ادَّعَى أَنَّ الْمَمْدُوحَ قَدْ فَاقَ النَّاسَ حَتَّى صَارَ أَصْلًا بِرَأْسِهِ وَجَفَسَا بِنَفْسِهِ ۖ
وَكَانَ هَذَا فِي الظَّاهِرِ كَالْمَمْتَنِعِ ، اِحْتِجَ لِهَذِهِ الدَّعْوَى وَبَيَّنَّ إِمْكَانَهَا بِأَنَّ شَبَهَ هَذِهِ الْحَالِ
بِحَالِ الْمَسْكَ الَّذِي هُوَ مِنَ الدِّمَاءِ ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الدِّمَاءِ ۖ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِثْرِ وَصَافِ
الشَّرِيفَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي الدِّمِ ، وَهَذَا التَّشْبِيهِ ضَمْنِيٌّ وَمَكْنِيٌّ عَنْهُ (٢) [أَوْ حَالِهِ] عَطَفَ
عَلَى - إِمْكَانِهِ - أَيُّ بَيَانِ حَالِ الْمَشَبَةِ بِأَنَّهُ عَلَى أَيِّ وَصْفٍ مِنَ الْإِثْرِ وَصَافِ [كَمَا فِي تَشْبِيهِ
ثَوْبٍ بِآخَرٍ فِي السَّوَادِ] إِذَا عَلِمَ السَّامِعُ لَوْنَ الْمَشَبَةِ بِهِ [أَوْ مَقْدَارِهَا] أَيُّ بَيَانِ مَقْدَارِ
حَالِ الْمَشَبَةِ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ وَالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ [كَمَا فِي تَشْبِيهِهِ] أَيُّ تَشْبِيهِ الثَّوْبِ

(١) هُوَ لِلتَّنْبِيْهِ مِنْ قَصِيْدَةٍ لَهُ فِي رِثَاءِ وَالِدَةِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ ۖ وَالْخُطَابِ فِيهِ لَهُ
لَا لَوَالِدَتِهِ (٢) التَّشْبِيهِ الضَّمْنِيُّ هُوَ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِاللَّزَامِ كَمَا فِي الْبَيْتِ ۖ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ
وَجْهَ الشَّبَهِ وَهُوَ فَرْقُ الْفَرْعِ أَصْلُهُ وَأَرَادَ بِهِ مِلْزُومَهُ وَهُوَ التَّشْبِيهِ .

بِالْغُرَابِ فِي شِدَّتِهِ ، أَوْ تَقْرِيرُهَا ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ مَنْ لَا يَحْصُلُ مِنْ سَعْيِهِ عَلَى طَائِلٍ
بِمَنْ يَرْقُمُ عَلَى الْمَاءِ ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الشَّبِّهِ فِي الْمُشَبِّهِ بِهِ أَتَمُّ
وَهُوَ بِهِ أَشْهَرُ ، أَوْ تَرْيِينُهُ ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ وَجْهِ أَسْوَدَ بِمَقَلَّةِ الظُّبِيِّ ، أَوْ تَشْوِيهِهِ ،
كَمَا فِي تَشْبِيهِ وَجْهِ مَجْدُورٍ بِسِلَاحَةٍ جَامِدَةٍ قَدْ نَقَرَتْهَا

الْأَسْوَدُ [بِالْغُرَابِ فِي شِدَّتِهِ] أَى فِي شِدَّةِ السَّوَادِ [أَوْ تَقْرِيرُهَا] مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى
- بَيَانِ إِمْكَانِهِ - أَى تَقْرِيرِ حَالِ الْمَشَبِّهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ وَتَقْوِيَةِ شَأْنِهِ [كَمَا فِي تَشْبِيهِ مَنْ
لَا يَحْصُلُ مِنْ سَعْيِهِ عَلَى طَائِلٍ بِمَنْ يَرْقُمُ عَلَى الْمَاءِ] فَإِنَّكَ تَجِدُ فِيهِ مِنْ تَقْرِيرِ عَدَمِ الْفَائِدَةِ
وَتَقْوِيَةِ شَأْنِهِ مَا لَا تَجِدُهُ فِي غَيْرِهِ ■ لِأَنَّ الْفِكْرَ (١) بِالْحِسِّيَّاتِ أَتَمُّ مِنْهُ بِالْعَقْلِيَّاتِ ■
لَتَقْدَمُ الْحِسِّيَّاتُ وَفَرَطُ الْإِلْفِ النَّفْسِ بَهَا [وَهَذِهِ] أَى الْأَغْرَاضُ [الْأَرْبَعَةُ تَقْتَضِي أَنْ
يَكُونَ وَجْهُ الشَّبِّهِ فِي الْمَشَبِّهِ بِهِ أَتَمُّ وَهُوَ بِهِ أَشْهَرُ] أَى وَأَنْ يَكُونَ الْمَشَبِّهِ بِهِ بِوَجْهِ الشَّبِّهِ
أَشْهَرُ وَأَعْرِفُ ، وَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنْ كَلَامًا مِنَ الْأَرْبَعَةِ يَقْتَضِي الْأَتَمِّيَّةَ وَالْأَشْهَرِيَّةَ ،
لَكِنِ التَّحْقِيقُ أَنَّ بَيَانَ الْإِمْكَانِ وَبَيَانَ الْحَالِ لَا يَقْتَضِيَانِ إِلَّا الْأَشْهَرِيَّةَ ■ لِيَصِحَّ الْقِيَاسُ
وَيَتِمَّ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْأَوَّلِ ، وَيَعْلَمُ الْحَالُ فِي الثَّانِي ، وَكَذَا بَيَانُ الْمَقْدَارِ لَا يَقْتَضِي الْأَتَمِّيَّةَ
بَلْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَشَبِّهِ بِهِ عَلَى حَدِّ مَقْدَارِ الْمَشَبِّهِ لَا أَزِيدَ وَلَا أَنْقُصَ ، لِيَتَعَيَّنَ مَقْدَارُ
الْمَشَبِّهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا تَقْرِيرُ الْحَالِ فَيَقْتَضِي الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ■ لِأَنَّ النَّفْسَ إِلَى
الْأَتَمِّ وَالْأَشْهَرِ أَمِيلٌ ، فَالتَّشْبِيهِ بِهِ بِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ وَالتَّقْوِيَةِ أَجْدَرُ [أَوْ تَرْيِينُهُ] مَرْفُوعٌ
عَطْفًا عَلَى بَيَانِ إِمْكَانِهِ ، أَى تَرْيِينِ الْمَشَبِّهِ فِي عَيْنِ السَّامِعِ [كَمَا فِي تَشْبِيهِ وَجْهِ أَسْوَدَ بِمَقَلَّةِ
الظُّبِيِّ ، أَوْ تَشْوِيهِهِ] أَى تَقْبِيحِهِ [كَمَا فِي تَشْبِيهِ وَجْهِ مَجْدُورٍ بِسِلَاحَةٍ جَامِدَةٍ قَدْ نَقَرَتْهَا

(١) هُوَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى التَّأَمُّلِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْجُزْمُ .

الدَّيْكَةُ ، أَوْ اسْتَطْرَافُهُ ، كما في تشبيه فحْمٍ فِيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ يَبْحَرُ مِنَ الْمَسْكِ
مَوْجُهُ الذَّهَبُ لِابْرَازِهِ فِي صُورَةِ الْمُتَمَتِّعِ عَادَةً ، وَلِلْاسْتَطْرَافِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ
أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ بِهِ نَادِرَ الْحُضُورِ فِي الذَّهْنِ إِمَّا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عِنْدَ حُضُورِ
الْمُشَبِّهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَلَا زَوْرِدِيَّةٌ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ

الديكة [جمع ديك] [أو استطرافه] أي عُدَّ المشبه طريقاً حديثاً بديعاً [كما في تشبيه فحم
فيه جمر موقد يبحر من المسك موجه الذهب لابرازه] أي إنما اسْتَطْرَفَ المُشَبَّهُ في هذا
التشبيه لابراز المُشَبِّهِ [في صورة الممتع] الوقوع [عادة] وإن كان ممكناً عقلاً ، ولا يخفى
أن الممتع عادة مستطرف غريب [وللاستطراف وجه آخر] غير الابراز في صورة
المتع عادة (١) [وهو أن يكون المشبه نادر الحضور في الذهن إِمَّا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ]
في تشبيه فحم فيه جمر موقد [وإِذَا عِنْدَ حُضُورِ المُشَبِّهِ ، كما في قوله : وَلَا زَوْرِدِيَّةٌ] يعني
الْبِنْفَسَجَ [تزهو] قال الجوهري في الصحاح - زَهِيَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَزْهُوٌّ إِذَا تَكَبَّرَ - وفيه
لغة أخرى حكها ابن دريد - زَهَا - يَزْهُوُ زَهْوًا (٢) [بزرقها * بين الرياض على حمر
اليواقيت] يعني الازهار والشقائق الحمراء :

(١) وهو الابراز في صورة النادر الحضور في الذهن . والفرق بين الوجهين أن
الاول أخص من الثاني ، لأنه يلزم من كون الشيء متمتع الحصول في الخارج ندرة
حضوره في الذهن . ولا عكس (٢) فالفعل على هذا مبنى للفاعل ، وقد ورد عليه ما في
البيت ، ولو ورد على اللغة الأولى لقال - تَزْهِي - بالبناء للمفعول .

كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيَتْ
وَقَدْ يَعُودُ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ ۖ وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا لِإِهَامٍ أَنَّهُ أَتَمُّ مِنَ الْمُشَبَّهِ ۖ
وَذَلِكَ فِي التَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبِ كَقَوْلِهِ :
وَبَدَا الصَّبَاحُ كَانَ غُرْتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِّحُ

[كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا أَوَائِلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيَتْ (١)]
فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة حضور
بحر من المسك موجه الذهب ، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج ۖ
فَيَسْتَرْفُ بِمُشَاهَدَةِ عَنَاقٍ بَيْنَ صَوْرَتَيْنِ مُتَبَاعِدَتَيْنِ غَايَةِ الْبَعْدِ .

[وَقَدْ يَعُودُ] أَى الْغُرْضُ مِنَ التَّشْبِيهِ [إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ ۖ وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا لِإِهَامٍ
أَنَّهُ أَتَمُّ مِنَ الْمُشَبَّهِ] فِي وَجْهِ الشَّبْهِ [وَذَلِكَ فِي التَّشْبِيهِ الْمَقْلُوبِ] الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ النَّاقِصُ
مُشَبَّهًا بِهِ قَصْدًا إِلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ أَكْمَلُ [كَقَوْلِهِ : وَبَدَا الصَّبَاحُ كَانَ غُرْتَهُ ۖ] هِيَ بَيَاضُ
فِي جَبْهَةِ الْفَرَسِ فَوْقَ الدَّرَمِ اسْتَعِيرَ لِبَيَاضِ الصَّبَحِ [وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِّحُ (٢)] فَانَّهُ
قَصْدُ إِهَامٍ أَنَّ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ أَتَمُّ مِنَ الصَّبَاحِ فِي الْوُضُوحِ وَالضِّيَاءِ ، وَفِي قَوْلِهِ - حِينَ
يَمْتَدِّحُ - دَلَالَةٌ عَلَى انْتِصَافِ الْمَمْدُوحِ بِمَعْرِفَةِ حَقِّ الْمَادِحِ وَتَعْظِيمِ شَأْنِهِ عِنْدَ الْحَاضِرِينَ
بِالْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ وَالْإِرْتِيَاحَ لَهُ ، وَعَلَى كَيْالِهِ فِي الْكِرَمِ حَيْثُ يَتَصَفَّ بِالْبُشْرِ وَالطَّلَاقَةِ عِنْدَ
اسْتِمَاعِ الْمَدِيحِ .

(١) الْبَيْتَانِ لِابْنِ الرُّومِيِّ (٢) الْبَيْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ وَهْبٍ فِي مَدْحِ الْمَأْمُونِ مِنْ قَصِيدَةٍ

لَهُ مَطْلَعُهَا :

الْعَذْرُ إِنْ أَنْصَفَتْ مُتَضَحٌّ وَشُهُودُ حَبْكٍ أَدْمَعُ سَفْحٌ

وَالثَّانِي بَيَانُ الْأَهْتِمَامِ بِهِ ، كَتَشْبِيهِ الْجَائِعِ وَجْهًا كَالْبَدْرِ فِي الْأَشْرَاقِ وَالْإِسْتِدَارَةِ
بِالرَّغِيفِ ، وَيُسَمَّى هَذَا إِظْهَارَ الْمَطْلُوبِ .

هَذَا إِذَا أُريدَ لِلْحَاقِ النَاقِصِ حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءَ بِالزَّائِدِ ، فَإِنْ أُريدَ الْجَمْعُ بَيْنَ
شَيْئَيْنِ فِي أَمْرٍ فَلَا أَحْسَنَ تَرَكُّ التَّشْبِيهِ إِلَى الْحُكْمِ بِالتَّشَابُهِ احْتِرَازًا مِنْ تَرْجِيحِ أَحَدِ
الْمُتَسَاوَيْنِ ، كَقَوْلِهِ :

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكَبُ
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَبَاخَيْرٍ أَسْبَلَتْ جَفَوْنِي أَمْ مِنْ عِبْرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ

[و] الضرب [الثاني] من الغرض العائد إلى المشبه به [بيان الاهتمام به] أي بالمشبه
به [كتشبيه الجائع وجهًا كالبدر في الأشراق والاستدارة بالرغيف] ويسمى هذا [

[هذا] الذي ذكرناه من جعل أحد الشئين مشبهًا والآخر مشبهًا به [لأنما يكون
[إذا أريد إلحاق الناقص] في وجه الشبه [حقيقة] كما في الغرض العائد إلى المشبه
[أو ادعاء] كما في الغرض العائد إلى المشبه به [بالزائد] في وجه الشبه [فإن أريد
الجمع بين شئين في أمر] من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصًا والآخر
زائدًا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجدا [فالأحسن ترك التشبيه] ذاهبا [إلى
الحكم بالتشابه] ليكون كل من الشئين مشبهًا ومشبهًا به [احترازًا من ترجيح أحد
المتساويين] في وجه الشبه [كقوله :

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكَبُ
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَبَاخَيْرٍ أَسْبَلَتْ جَفَوْنِي [يقال - أسبل الدمع والمطر إذا
هطل وأسبلت السماء - والباء في قوله - أبأختر - للتعديدية وليست بزيادة على ما توهم

(١) أي ومن مثل ما تسكب اشرب ، وإنما قدر هذا ليتفق مع ادعاء المساواة .

وَيَجُوزُ التَّشْبِيهُ أَيْضًا ۖ كَتَشْبِيهِ غُرَّةِ الْفَرَسِ بِالصَّبْحِ وَعَكْسِهِ مَتَى أُرِيدَ ظُهُورُ
مُنِيرٍ فِي مُظْلَمٍ أَكْثَرَ مِنْهُ .

بعضهم ، [ه أم من عبرتي كنت أشرب (١) ه] لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك
التشبيه الى التشابه [ويجوز] عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر [التشبيه أيضا] لأنهما
وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها
والآخر مشبها به لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب ۖ مثل زيادة الاهتمام
وكون الكلام فيه [كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه] أي تشبيه الصبح بغرة الفرس
[متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه] أي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة

(١) البيتان لآبني إسحاق إبراهيم الصابي من كتاب وشعره الدولة العباسية .

تطبيقات على أغراض التشبيه :

- (١) كَانَ مَشِيَّتَهَا مِنْ بَيْتٍ جَارَتَهَا مَرُّ السَّحَابَةِ لَارَيْثُ وَلَا عَجَلُ
 - (٢) مِنْ يَهْنِ يَسْهَلُ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا لَجَرَحٍ بِمَيْتٍ إِلَّا مَلَمُ
 - (٣) أَنْظُرْ إِلَيْهِ كَزَوْرَقٍ مِنْ فَضَّةٍ قَدْ أَفْقَلْتَهُ حَمُولَةً مِنْ عَنَبٍ
- فالغرض في الاول بيان مقدار حال المشبه ۖ وفي الثاني تقرير حاله ۖ وهو تشبيه
ضمني ، وفي الثالث تزيينه .

أمثلة أخرى :

- (١) وَلَا حِ ضَوْءُ قُبَيْرٍ كَادَ يَفْضَحُنَا مِثْلُ الْقَلَامَةِ قَدْ قُدَّتْ مِنْ الظُّفْرِ
- (٢) وَيَا وَطَنِي لَقَيْتُكَ بَعْدَ يَأْسٍ كَأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ بِكَ الشَّبَابَا
- (٣) تُزَجِّي أَعْنَ كَانَ إِبْرَةَ رَوْفِهِ قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مَدَادَهَا

وَهُوَ بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ إِمَّا تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ وَهُمَا غَيْرُ مُقَيَّدَيْنِ كَتَشْبِيهِ الْحَدِّ
بِالْوَرْدِ ، أَوْ مُقَيَّدَانِ كَقَوْلِهِمْ - هُوَ كَالرَّاقِمِ عَلَى الْمَاءِ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ كَقَوْلِهِ - وَالشَّمْسُ
كَالْمَرَاةِ وَعَكْسِهِ ، وَإِمَّا تَشْبِيهِ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ كَمَا فِي بَيْتِ بَشَّارٍ ۖ وَإِمَّا تَشْبِيهِ مُفْرَدٍ

في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك ، إذ لو قصد
ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به .

أقسامه

[وهو] أى التشبيه [باعتبار الطرفين] المشبه والمشبه به أربعة أقسام : لأنه [إما
تشبيه مفرد بمفرد وهما] أى المفردان [غير مقيدين كتشبيه الحد بالورد ، أو مقيدان
كقولهم] لمن لا يحصل من سعيه على طائل [هو كالراقم على الماء] فالمشبه هو الساعي
المقيد بالأى يحصل من سعيه على شئ ، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقه على الماء ،
لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه ۖ وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين
[أو مختلفان] أى أحدهما مقيد والآخر غير مقيد [كقوله : والشمس كالمرأة] في
كف الأشل (١) فالمشبه به أعنى المرأة مقيدة بكونها في كف الأشل ، بخلاف المشبه
أعنى الشمس [وعكسه] أى تشبيه المرأة في كف الأشل بالشمس ، فالمشبه مقيد دون
المشبه به [وإما تشبيه مركب بمركب] بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من
مجموع أشياء قد تَصَامَتْ وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا [كما في بيت بشار] :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا ۖ وأسيفنا

(١) هو من قول ابن المعتز فيما سبق :

والشمس كالمرأة في كف الأشل لما رأيتها بدت فوق الجبل

بِمَرْكَبٍ كَمَا مَرَّ مِنْ تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ ، وَإِمَّا تَشْبِيهِ مَرْكَبٍ بِمُفْرَدٍ كَقَوْلِهِ :
يَا صَاحِبِي تَقْصِّصَا نَظْرَيْكُمَا تَرِيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرِيَا نَهَارًا مُشْمَسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرَّبِيِّ فَكَأَنَّمَا هُوَ مَقْمَرٌ

على ماسبق تقريره (١) [وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق (٢)]
وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور
والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل فكثيراً ما يقع الالتباس (٣)
[وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله : يا صاحبي تقصصا نظريكما] في الأساس - تقصصته
أى بلغت أقصاه - أى اجتهدا في النظر وابلغا أقصى نظريكما [تريا وجوه الأرض
كيف تصور] أى تتصور حذفت التاء يقال - صورته الله صورة حسنة فتصور (٤)
[تريا نهارا مشمساً] أى ذا شمس لم يستره غيم [قد شابه] أى خالطه [زهر الربى]
خصباً لأنها أنضر وأشد خضرة ، ولأنها المقصود بالنظر [فكأنما هو] أى ذلك
النهار المشمس الموصوف [مقمر (٥)] أى ليل ذو قر ، لأن الأزهار باخضرارها
قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد ، فالمشبه مركب ، والمشبه به

(١) أنظر صفحة ٢٥ من هذا الجزء .

(٢) أى فى قول الصنوبرى :

وَكَانَ مَحْمَرُ الشَّقِيقِ قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرَ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدٍ

(٣) والفرق بينهما أنه إذا كان هناك شيء واحد هو الأصل المقصود وما عداه

كالتكلمة له فهو مقيد ، وإلا فهو مركب (٤) فالثاني مطاوع الأول (٥) البيتان لآبى

تمام من قصيدة له فى مدح المعتصم أولها :

وَأَيْضًا إِنْ تَعَدَّدَ طَرَفَاهُ فَأَمَّا مَلْفُوفٌ كَقَوْلِهِ :
 كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهِا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
 أَوْ مَفْرُوقٌ كَقَوْلِهِ :
 النَّشْرُ مَسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكُفِّ عَنَّمْ
 وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الْأَوَّلُ

مفرد وهو المقمر .

[وأيضاً] تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ، وهو أنه [إن تعدد طرفاه فاما ملفوف] وهو أن يؤتى أولاً بالمُشَبَّهَاتِ على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه به كذلك [كقوله] في صفة العُقَابِ بكثرة اصطیاد الطيور [كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا] بَعْضُهَا [وَيَابَسًا] بَعْضُهَا [لَدَى وَكْرِهِا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ] هو أَرْدَا التمر [الْبَالِي (١)] شبه الرطب الطَّرِيَّ من قلوب الطير بالعناب ، واليابس العتيق منها بالحشف البالي ، إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ، إلا أنه ذكر أولاً المُشَبَّهِينَ ثم المشبه بهما على الترتيب [أَوْ مَفْرُوقٌ] وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر [كقوله : النَّشْرُ] أى الطَّيْبُ وَالرَّائِحَةُ [مَسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا * نَيْرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكُفِّ] وروى - أطراف البنان [عَنَّمْ (٢)] هو شجر أحمر لين [وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الْأَوَّلُ]

رَقَّتْ حَوَاشِي الزَّهْرِ فَهِيَ مُرْمَرٌ وَغَدَا الثَّرَى فِي حَلِيهِ يَتَكَسَّرُ

(١) البيت لامرى. القيس من قصيدته التي مطلعها :

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

(٢) البيت للمرقش الأكبر من شعراء الجاهلية .

فَتَشْبِيهِ التَّسْوِيَةِ كَقَوْلِهِ :

صُدَّغُ الْحَبِيبِ وَحَالِي **كَلَاهُمَا** كَاللَّيَالِي
وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الثَّانِي فِتَشْبِيهِ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ :
كَأَنَّمَا يَبْسُمُ عَنْ لَوْ لَوْ مُنْضِدٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاحٍ

يعنى المشبه دون الثاني [فتشبيه التسوية] كقوله :

صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالي (١)

وإن تعدد طرفه الثانى [يعنى المشبه به دون الاول] فتشبيه الجمع كقوله [:

بات نديما لى حتى الصَّبَاحُ أَغْيَدُ مَجْدُولُ مَكَانِ الْوَشَاحِ

[كأنما يبسم] ذلك الاغيد ، أى الناعم البدن [عن لؤلؤ منضد] منظم [أو برد]

هو حَبُّ الْغَمَامِ [أو أقاح (٢)] جمع أَقْحَوَانٍ وهو ورد له نُورٌ ، شبه ثغره بثلاثة أشياء .

(١) ذكر شارح الشواهد أنه لم يعرف قائل هذا البيت ، وبعده :

وَتَغَرُّهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّيَالِي

(٢) البيتان للبحترى ، وهما مطلع قصيدة له فى مدح عيسى بن إبراهيم .

تطبيقات على أقسام التشبيه باعتبار الطرفين :

(١) الْخُدُّ وَرَدٌ وَالصَّدُغُ غَالِيَةٌ وَالرَبِيقُ خمر وَالتَّغَرُّ كَالدَّرِ

(٢) تُحَطِّمُنَا الْيَوْمَ حَتَّى كَأَنَّمَا زَجَاجٌ وَلَكِنْ لَا يَعَادِلُنَا سَبْكُ

(٣) وَالْبَدْرُ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ كَمَغَادَةِ بَيْضَاءَ لَاحَتْ فِي ثِيَابِ حَدَادٍ

فالاول من التشبيه المفروق ، والثاني من تشبيه المفرد بالمفرد ، والثالث من

تشبيه المفرد المقيد بالمفرد المقيد .

وَبَاعْتَابَ وَجْهَهُ إِمَّا تَمْثِيلٌ وَهُوَ مَا وَجْهَهُ مُنْتَزِعٌ مِنْ مُتَعَدِّدٍ كَمَا مَرَّ ، وَقِيْدَهُ
السَّكَاكِي بِكَوْنِهِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، كَمَا فِي تَشْبِيهِهِ مِثْلَ الْيَهُودِ بِمِثْلِ الْحَمَارِ ، وَإِمَّا غَيْرُ تَمْثِيلٍ
وَهُوَ بِخِلَافِهِ .

[وَبَاعْتَابَ وَجْهَهُ] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - بِاعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ [إِمَّا تَمْثِيلٌ وَهُوَ مَا] أَيْ التَّشْبِيهِ
الَّذِي [وَجْهَهُ] وَصَفَ [مُنْتَزِعٌ مِنْ مُتَعَدِّدٍ] أَيْ أُمُورٍ أَوْ أُمُورٍ [كَمَا مَرَّ] مِنْ تَشْبِيهِ
الْثَرِيَاءِ ، وَتَشْبِيهِ مُنَارِ النَّقْعِ مَعَ الْأَسْيَافِ ۖ وَتَشْبِيهِ الشَّمْسِ بِالْمَرْأَةِ فِي كَفِّ الْأَمْثِلِ (١)
وغير ذلك [وقيدَهُ] أَيْ الْمُنْتَزِعُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ [السَّكَاكِي بِكَوْنِهِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ (٢)] حَيْثُ
قَالَ : التَّشْبِيهِ مَتَى كَانَ وَجْهَهُ وَصَفًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ وَكَانَ مُنْتَزِعًا مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ خَصَّ بِاسْمِ
الْتَّمِثِلِ [بِأَنَّ فِي تَشْبِيهِهِ مِثْلَ الْيَهُودِ بِمِثْلِ الْحَمَارِ (٣)] فَإِنَّ وَجْهَ التَّشْبِيهِ هُوَ حَرَمَانُ الِاتِّفَاعِ
بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ السَّكْدِ وَالتَّعَبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ ، فَهُوَ وَصَفٌ مُرَكَّبٌ مِنْ مُتَعَدِّدٍ وَلَيْسَ
بِحَقِيقِيٍّ بَلْ هُوَ عَائِدٌ إِلَى التَّوْحَمِ [وَأَمَّا غَيْرُ تَمْثِيلٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ] أَيْ بِخِلَافِ التَّمْثِيلِ ، يَعْنِي
مَالًا يَكُونُ وَجْهَهُ مُنْتَزِعًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ ، وَعِنْدَ السَّكَاكِي مَالًا يَكُونُ مُنْتَزِعًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

- (١) وَقَصَائِدُ مِثْلِ الرِّيَاضِ أَضْعَفَتْهَا فِي بَاخِلٍ ضَاعَتْ بِهِ الْأَحْسَابُ
- (٢) إِنِّي وَتَزِينِي بِمَدْحِي مَعْشَرًا كَمُعَلَّقٍ دُرًّا عَلَى خَنْزِيرٍ
- (٣) إِنَّمَا الدُّنْيَا كَبَيْتٍ نَسَجَهُ مِنْ عَنَكُوتٍ
- (١) أَنْظِرْ ص ٢٤ وَص ٢٥ وَص ٢٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ (٢) أَيْ غَيْرِ مُتَحَقِّقٍ
حَسًّا وَلَا عَقْلًا ۖ وَقِيْدَهُ الشَّيْخُ بِكَوْنِهِ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ ، فَيَشْمَلُ عِنْدَهُ الْوَحْمِيَّ وَالْعَقْلِيَّ .
- (٣) أَنْظِرْ ص ٢٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

وَأَيْضًا إِمَّا بِجَمَلٍ وَهُوَ مَالِمٌ يَذْكُرُ وَجْهَهُ ، فَفَنَّهُ ظَاهِرٌ يَفْهَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ ، نَحْوُ -
 زَيْدٍ أَسَدٍ - وَمِنْهُ خَفِيَ لَا يَدْرِكُهُ إِلَّا الْخَاصَّةُ . كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ - هُمْ كَالْحَلَقَةِ الْمَفْرَغَةِ
 لَا يَدْرِي أَيْنَ طَرَفَاهَا - أَيْ هُمْ مُتَنَاسِبُونَ فِي الشَّرَفِ كَمَا أَنَّهَا مُتَنَاسِبَةُ الْأَجْزَاءِ فِي
 الصُّورَةِ ، وَأَيْضًا مِنْهُ

وَلَا يَكُونُ وَهْمِيًّا وَاعْتِبَارِيًّا ، بَلْ يَكُونُ حَقِيقِيًّا ، فَتَشْبِيهِ الثَّرِيَا بِالْعَنُقُودِ الْمُنُورِ تَمَثِيلٌ عِنْدَ
 الْجُمْهُورِ دُونَ السَّكَاتِيِّ .

[وَأَيْضًا] تَقْسِيمٌ آخَرٌ لِلتَّشْبِيهِ بِاعْتِبَارِ وَجْهِهِ وَهُوَ أَنَّهُ [إِمَّا بِجَمَلٍ وَهُوَ مَالِمٌ يَذْكُرُ (١)]
 وَجْهَهُ ، فَفَنَّهُ [أَيْ فَنَ الْجَمَلِ] مَا هُوَ [ظَاهِرٌ] وَجْهَهُ ، أَوْ فَنَ الْوَجْهِ الْغَيْرِ الْمَذْكُورِ مَا هُوَ
 ظَاهِرٌ [يَفْهَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ] مِمَّنْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي ذَلِكَ [نَحْوُ زَيْدٍ كَالْأَسَدِ ، وَمِنْهُ خَفِيَ لَا يَدْرِكُهُ
 إِلَّا الْخَاصَّةُ] كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ [ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَاهِرِ أَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ (٢)] وَصَفَ بَنِي الْمُهَلَّبِ
 لِلْحَجَّاجِ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْهُمْ ، وَذَكَرَ جَارُ اللَّهِ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَنْمَارِيَّةِ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشَبِ ، وَذَلِكَ
 أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ بَنِيهَا أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَتْ : عُمَارَةُ لَا بَلْ فُلَانٌ لَا بَلْ فُلَانٌ ، ثُمَّ قَالَتْ :
 تَكَلِّمْتُهُمْ إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ [هُمْ كَالْحَلَقَةِ الْمَفْرَغَةِ لَا يَدْرِي أَيْنَ طَرَفَاهَا - أَيْ هُمْ
 مُتَنَاسِبُونَ فِي الشَّرَفِ] يَمْتَنِعُ تَعْيِينَ بَعْضِهِمْ فَاضِلًا وَبَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْهُ [كَمَا أَنَّهَا] أَيْ
 الْحَلَقَةُ الْمَفْرَغَةُ [مُتَنَاسِبَةُ الْأَجْزَاءِ فِي الصُّورَةِ] يَمْتَنِعُ تَعْيِينَ بَعْضِهَا طَرَفًا وَبَعْضِهَا وَسَطًا ،
 لِكَوْنِهَا مَفْرَغَةً مُصَمَّمَةً الْجَوَانِبَ كَالدَّائِرَةِ .

[وَأَيْضًا مِنْهُ] أَيْ مِنَ الْجَمَلِ ، وَقَوْلُهُ - مِنْهُ - دُونَ أَنْ يَقُولَ - وَأَيْضًا إِمَّا كَذَا

(١) أَيْ ذَكَرًا صَرِيحًا ، فَلَا يَنَاقِي الْأَجْمَالَ ذَكَرٌ مَا يُشِيرُ إِلَى وَجْهِ الشَّيْءِ كَمَا فِي مَثَالِ

الْحَلَقَةِ الْمَفْرَغَةِ (٢) هُوَ كَعَبِّ بْنِ مَعْدَانَ الْأَشْعَرِيِّ .

مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَصَفُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصَفُ الْمَشْبَةِ بِهِ وَحْدَهُ ،
وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصَفُهُمَا كَقَوْلِهِ :

صَدَفَتْ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدَفْ مَوَاهِبَهُ عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبْ
كَالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَأَفَاكَ رَيْقَهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ
وَأَمَّا مَفْصَلٌ وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَجْهَهُ كَقَوْلِهِ :

وَنَغَرَهُ فِي صِفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّآلِي

وإما كذا - [شـمـارٌ] بأن هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه ، أي
ومن المجمل [ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين] بمعنى الوصف الذي يكون فيه إجماع
إلى وجه الشبه ، نحو - زيد أسد [ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده] أي
الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها : هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها [ومنه
ما ذكر فيه وصفهما] أي المشبه والمشبه به كليهما [كقولهِ : صدفت عنه] أي أعرضت
عنه [ولم تصدف مواهبه - عني وعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبْ . كالغيث إن جئته وأفاك] أي
أنك [ريقه] يقال - فعله في رَوْقٍ شَبَابِهِ وَرَيْقُهُ أَي أَوَّلُهُ وَأَصَابَهُ رَيْقُ الْمَطَرِ وَرَيْقُ كُلِّ
شَيْءٍ أَفْضَلُهُ [وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ (١)] وصف المشبه أعني الممدوح بأن
عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض . وكذا وصف المشبه به أعني الغيث بأنه
يصيبك إن جئته أو ترحلت عنه ، والوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإضافة في
حالتَي الطَّلَبِ وعدمه وحالتَي الإقبال عليه والاعراض عنه [وإما مفصل] عَطَفَ عَلَى -
إِذَا بَجَلَ [وهو ما ذكر فيه وجهه كقولهِ :

وَنَغَرَهُ فِي صِفَاءٍ وَأَدْمَعِي كَاللَّآلِي (٢)]

- (١) البيتان لا بُدَّ من تمام من قصيدة له في مدح الحسن بن رجم .
(٢) ذكر شارح الشواهد أنه لا يعرف قائل هذا البيت كما سبق في البيت قبله :

وَقَدْ يُتَسَامَحُ بِذِكْرِ مَا يَسْتَتْبِعُهُ مَكَانُهُ ، كَقَوْلِهِمْ لِلْكَلَامِ الْفَصِيحِ هُوَ كَالْعَسَلِ
فِي الْحَلَاوَةِ ، فَإِنَّ الْجَامِعَ فِيهِ لَازِمُهَا وَهُوَ مِيلُ الطَّبْعِ .

وَأَيْضًا إِمَّا قَرِيبٌ مُبْتَدَلٌ وَهُوَ مَا يُنْتَقَلُ فِيهِ مِنَ الْمُشَبَّهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ
تَدْقِيقٍ نَظَرٍ لظُهُورِ وَجْهِهِ فِي بَادِي الرَّأْيِ لِكَوْنِهِ أَمْرًا جَمَلِيًّا ، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ أَسْبَقُ إِلَى
النَّفْسِ ، أَوْ قَلِيلَ التَّفْصِيلِ مَعَ غَلْبَةِ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الذَّهْنِ إِمَّا عِنْدَ حُضُورِ
الْمُشَبَّهِ لِقُرْبِ الْمُنَاسِبَةِ

[وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه] أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه ،
أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة [كقولهم للكلام الفصيح - هو كالعسل
فى الحلاوة - فان الجامع فيه لازمها] أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة
[وهو ميل الطبع] لأنه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص
المطعمات .

[وأيضاً] تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه [إما قريب مبتدل وهو
ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الرأى]
أى فى ظاهره إذا جعلته من - بدا الأمر يبدو - أى ظهر ، وإن جعلته مهموزا من
- بدأ - فعناه فى أول الرأى ، وظهور وجهه فى بادى الرأى يكون لأمرين : إما [لكونه
أمرا جمليا] لا تفصيل فيه [فان الجملة أسبق إلى النفس] من التفصيل ، ألا ترى أن
إدراك الإنسان من حيث إنه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من
حيث إنه جسم ناعم حساس متحرك بالإرادة ناطق [أو] لكون وجه الشبه [قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة]

صُدِّغَ الْحَيِيبُ وَحَالِي كَلَامًا كَالْيَلَالِي

كَتَشْبِيهِ الْجُرَّةِ الصَّغِيرَةِ بِالْكُوزِ فِي الْمَقْدَارِ وَالشَّكْلِ ، أَوْ مُطْلَقًا لِتَكَرُّرِهِ عَلَى الْحَسِّ
كَالشَّمْسِ بِالْمَرَّاةِ الْمَجْلُوتَةِ فِي الْإِسْتِدَارَةِ وَالْإِسْتِنَارَةِ ، لِمُعَارَضَةِ كُلِّ مَنْ الْقَرَبِ
وَالْتَكَرُّرِ الْتَفْصِيلِ ، وَإِمَّا بَعِيدٌ غَرِيبٌ وَهُوَ بِخِلَافِهِ لِعَدَمِ الظُّهُورِ إِمَّا

بين المشبه والمشبه به، إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه
[كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل] فإنه قد اعتبر في وجه الشبه
تفصيلٌ ما أعنى المقدار والشكل . إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة
[أو (١) مطلقاً] عطفٌ على قوله - عند حضور المشبه - ثم غلبة حضور المشبه به في
الذهن مطلقاً تكون [لتكرره] أي المشبه به [على الحس] فإن المتكرر على الحس
كصورة القمر غير منخسف أسهل حضوراً مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر
منخسفاً [كالشمس] أي كتشبيه الشمس [بالمرآة المحلوة في الاستدارة والاستنارة]
فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما ، لكن المشبه به أعنى المرآة غالب الحضور في ذهن
مطلقاً [لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل] أي وإنما كانت قلة التفصيل في
وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سبباً
لظهوره المؤدى إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة لأن قرب المناسبة
في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة
اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به ، فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلي
لا تفصيل فيه . فيصير سبباً للابتذال [وإما بعيد غريب] عطفٌ على قوله - إما قريب
مبتذل [وهو بخلافه] أي ما لا يلتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق
نظر [لعدم الظهور] أي لخباء وجهه في بادي الرأي ، وذلك أعنى عدم الظهور [إما

(١) أو هنا لمنع الخلط لا لمنع الجمع . لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه
بجامع غلبة حضور المشبه به مطلقاً ، كما في تشبيه الجرة الصغيرة بالكوز .

ثاني : م -

لَكثْرَةِ التَّفْصِيلِ كَقَوْلِهِ - وَالشَّمْسُ كَالْمَرَأَةِ - أَوْ نَدُورِ حُضُورِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ إِمَّا عِنْدَ حُضُورِ الْمَشْبَهَةِ لِبَعْدِ الْمُنَاسِبَةِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا مُطْلَقًا لِكَوْنِهِ وَهْمِيًّا أَوْ مَرْكَبًا خَيَالِيًّا أَوْ عَقْلِيًّا كَمَا مَرَّ ، أَوْ لِقَلَّةِ تَكَرُّرِهِ عَلَى الْحَسِّ كَقَوْلِهِ - وَالشَّمْسُ كَالْمَرَأَةِ - فَالْغَرَابَةُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ .

لَكثْرَةِ التَّفْصِيلِ كَقَوْلِهِ : وَالشَّمْسُ كَالْمَرَأَةِ] فِي كِفِّ الْأَشْئِلِ فَإِنَّ وَجْهَ الشَّبَهَةِ فِيهِ ٥ مِنْ التَّفْصِيلِ مَا قَدْ سَبَقَ (١) وَلِذَا لَا يَقَعُ فِي نَفْسِ الرَّائِي لِلْمَرَأَةِ الدَّائِمَةُ الْاضْطِرَابُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْنِفَ تَأْمُلًا وَيَكُونُ فِي نَظَرِهِ مَتَمِّلًا] [أَوْ نَدُورِ] أَيْ أَوْ لِنَدُورِ [حُضُورِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ إِمَّا عِنْدَ حُضُورِ الْمَشْبَهَةِ لِبَعْدِ الْمُنَاسِبَةِ كَمَا مَرَّ] فِي تَشْبِيهِهِ الْبِنْفَسِجِ بِنَارِ السَّكْبَرِيَّتِ (٢) [وَإِمَّا مُطْلَقًا] وَنَدُورِ حُضُورِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ مُطْلَقًا يَكُونُ [إِمَّا لِكَوْنِهِ وَهْمِيًّا] كَأَنْيَابِ الْأَغْوَالِ (٣) [أَوْ مَرْكَبًا خَيَالِيًّا] كَأَعْلَامِ يَأْقُوتِ نَشْرَنِ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجْدٍ (٤) [أَوْ] مَرْكَبًا [عَقْلِيًّا] كَثَلِ الْحَارِ يَحْمِلُ أَصْفَارًا ، وَقَوْلُهُ [كَمَا مَرَّ] إِنْشَارَةً إِلَى الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا آتِفًا [أَوْ لِقَلَّةِ تَكَرُّرِهِ] أَيْ الْمَشْبَهَةِ بِهِ [عَلَى الْحَسِّ ، كَقَوْلِهِ : وَالشَّمْسُ كَالْمَرَأَةِ] فِي كِفِّ الْأَشْئِلِ ٥ فَإِنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا يَنْقَضِي عَمْرُهُ وَلَا يَتَّفِقُ لَهُ أَنْ يَرَى مَرَأَةً فِي يَدِ الْأَشْئِلِ [فَالْغَرَابَةُ فِيهِ] أَيْ فِي تَشْبِيهِهِ الشَّمْسَ بِالْمَرَأَةِ فِي كِفِّ الْأَشْئِلِ [مِنْ وَجْهَيْنِ] أَحَدُهُمَا كَثْرَةُ التَّفْصِيلِ فِي وَجْهِ الشَّبَهَةِ ، وَالثَّانِي قَلَّةُ التَّكَرُّرِ عَلَى الْحَسِّ ، فَإِنَّ قَلَّةَ كَيْفِ تَكُونِ نَدْرَةِ حُضُورِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ سَبَبًا لِعَدَمِ ظُهُورِ وَجْهِ الشَّبَهَةِ ٥ قُلْتُ لَا تَهْ فَرَعَ الطَّرَفَيْنِ ٥ وَالْجَمَاعُ الْمَشْتَرِكُ الَّذِي بَيْنَهُمَا إِنَّمَا يَطْلُبُ بَعْدَ حُضُورِ الطَّرَفَيْنِ ، فَذَا نَدَرَ

(١) أَنْظَرِ ص ٢٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ (٢) أَنْظَرِ ص ٣٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٣) فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِقُ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرُقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ

(٤) أَنْظَرِ ص ١٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

وَالْمُرَادُ بِالتَّفْصِيلِ أَنْ يُنْظَرَ فِي أَكْثَرٍ مِنْ وَصْفٍ ، وَيَقَعُ عَلَى وَجْهِهِ اعْرِفُهَا أَنْ
تَأْخُذَ بَعْضًا وَتَدَعِ بَعْضًا كَمَا فِي قَوْلِهِ :

حَمَلْتُ رَدِينًا كَانَ سَنَانُهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ
وَأَنْ تَعْتَبَرَ الْجَمِيعَ كَمَا مَرَّ مِنْ تَشْبِيهِ الثُّرَيَّا ، وَكُلَّمَا كَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ أُمُورٍ
أَكْثَرَ كَانَ التَّشْبِيهُ أَبْعَدَ ۖ وَالْبَلِغُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ

حضورهما ندر التفات الذهن الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما .

[والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف] واحد لشيء واحد أو أكثر ،
بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض ، كل
من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر ۖ فلذا قال [ويقع] أى التفصيل
[على وجوه] كثيرة [اعرفها أن تأخذ بعضا] من الأوصاف [وتدع بعضا] أى تعتبر
وجود بعضها وعدم بعضها [كما في قوله : حملت ردينا] يعنى رجلا منسوبا الى ردينة (١)
[كان سنانها * سنا لهب لم يتصل بدخان (٢)] فاعتبر في اللمع الشكل واللون واللمعان
وترك الاتصال بالدخان ونفاه [وأن تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا] بعنقود
الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل (٣) وغير ذلك [وكلما كان التركيب] خياليا
كان أو عقليا [من أمور أكثر كان التشبيه أبعد] لكون تفاصيله أكثر [و] التشبيه
[البالغ (٤) ما كان من هذا الضرب] أى من البعيد الغريب دون القريب المتبذل
(١) هى امرأة كانت تحسن صنعة الرماح (٢) البيت لامرئ القيس من قصيدته
التي مطلعها :

لَمَنْ طَلَّلُ أَبْصَرْتُهُ فَتُجَانِي كَخَطِّ زُبُورٍ فِي عَسِيبٍ يَمَانِي

(٣) أنظر ص ٢٤ من هذا الجزء (٤) يعنى الذى يتخاطب به أذكاء البلغاء ۖ

لَغَرَابَتِهِ ، وَلَإِنَّ نَيْلَ الشَّيْءِ بَعْدَ طَلْبِهِ أَكْثَرُ ، وَقَدْ يُتَصَرَّفُ فِي الْقَرِيبِ بِمَا يَجْعَلُهُ غَرِيبًا
كَقَوْلِهِ :

لَمْ تَلَقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ
وَقَوْلِهِ :

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَقْوُلُ

[لغرابته] أى لِكَوْنِ هذا الضرب غريبا غير مبتذل [ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد]
وموقفه في النفس الطاف ■ وإنما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا إذا كان سببه لطف
المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثان على أول وردّ تال الى سابق ،
فيحتاج الى نظر وتأمل [وقد يتصرف في] التشبيه [القريب] المبتذل [بما يجعله غريبا]
ويخرجه عن الابتذال [كقوله :

[لم تلق هذا الوجهين شمس نهارنا إلا بوجهه ليس فيه حياء (١)]

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل إلا أن حديث الحياء ومافيه من الدقة والخفاء أخرجه
الى الغرابة ■ وقوله - لم تلق - إن كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح
به ، وإن كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينفي عن التشبيه ، أى لم يقابله
في الحسن والبهاء إلا بوجهه ليس فيه حياء [وقوله : عزماته مثل النجوم ثواقبا] أى
لوامعا [لو لم يكن للثاقبات أقول (٢)] فتشبيه العزم بالنجم مبتذل إلا أن اشتراط

فهو خلاف التشبيه البليغ المشهور ■ لآئنه ما كان محذوف الادة كما سبق .

(١) هو للمتنبي من قصيدة له في مدح هارون بن عبد العزيز مطلعها :

أَمِنْ أَزْدِيَّارِكَ فِي الدُّجَى الرِّقَابُ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

(٢) هو لرشيد الدين الوطواط من شعراء الدولة العباسية ■ والاقول الغروب .

وَيُسَمَّى هَذَا التَّشْبِيهِ الْمَشْرُوطَ .

وَبَاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ إِمَّا مُؤَكَّدٌ وَهُوَ مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ ، مِثْلُ - وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابُ - وَمِنْهُ

عدم الافتول أخرجه الى الغرابه [ويسمى] مثل [هذا] التشبيه [التشبيه المشروط] لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام .

[وباعتبار] أى والتشبيه باعتبار [أداته إما مؤكد وهو ما حذفت أداته] مثل - وهي تمر مر السحاب [أى مثل مر السحاب] ومنه [أى ومن المؤكد ما أضيف

تطبيقات على أقسام التشبيه باعتبار وجهه :

- (١) إِنْ السَّحَابَ لَتَسْتَحْيِ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى نَدَاكَ فَقَاسَمْتُهُ بِمَا فِيهَا
 - (٢) أَنْتَ مِثْلُ الْوَرْدِ لَوْ نَأَى وَنَفْسِي سَيِّئًا وَبَلَالًا
 - (٣) كَأَنَّ سُهَيْلًا وَالنَّجُومَ وَرَاءَهُ صَفُوفُ صَلَاةٍ قَامَ فِيهَا إِمَامُهَا
- فالأول مجمل غريب غير تمثيل ، والثانى مفصل غير تمثيل ، والثالث مجمل قريب تمثيل .

أمثلة أخرى :

- (١) وَاللَّيْلُ فِي لَوْنِ الْغُرَابِ كَأَنَّهُ هُوَ فِي حُلُوكَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْعَبْ
- (٢) وَمُكَلِّفُ الْإِيَّامِ ضِدَّ طَبَاعِهَا مُتَطَلِّبٌ فِي الْمَاءِ جَذْوَةَ نَارٍ
- (٣) فَحَمَلْتُ هَيْكَلَ عَظْمِهَا وَكَأَنَّيْ حَمَلْتُ حِينَ حَمَلْتُ عُودَ خِلَالٍ

نَحْوُ قَوْلِهِ :

وَالرَّيْحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ
أَوْ مُرْسَلٌ وَهُوَ بِخِلَافِهِ

المشبه به الى المشبه بعد حذف الامة [نحو قوله : والريح تعبت بالغصون] أى تُمِيلُهَا الى الانطراف والجوانب [وقد جرى ذهاب الاصيل] هو الوقت بعد العصر الى الغروب يُعَدُّ مِنَ الْأَوْقَاتِ الطَّيِّبَةِ كَالسَّحَرِ وَيُوصَفُ بِالصَّفْرَةِ كَقَوْلِهِ :

وَرُبَّ نَهَارٍ لِلْفِرَاقِ أَصِيلُهُ وَوَجْهِي كَلَّا لَوْ نِيهْمَا مُتَنَاسِبٌ

فهذه الاصيل صُفِّرَتْهُ وَشَعَاعُ الشَّمْسِ فِيهِ [على لجين الماء (١)] أى على ماء كاللجين أى الفضة فى الصفاء والبياض ، فهذا تشبيه مؤكد ، ومن الناس من لم يميز بين لُجَيْنِ السَّكَّامِ وَلُجَيْنِهِ (٢) ولم يعرف هِجَانَهُ مِنْ هِجَيْنِهِ (٣) حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم ، يعنى الْوَرَقُ الَّذِى يَسْقُطُ مِنَ الشَّجَرِ ، وقد شبه به وجه الماء ، وبعضهم الى أن الاصيل هو الشجر الذى له أصل وعرق وذهب ورقه الذى اصْفَرَّ بِبَرْدِ الْخَرِيفِ وَسَقَطَ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ ، وَفَسَادِ هَذَيْنِ الْوَهْمَيْنِ غَنَى عَنِ الْبَيَانِ (٤) [أو مرسل] عَطْفٌ عَلَى - إما مؤكد [وهو بخلافه] أى ما ذكر أداته فصار مرسلًا عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن

(١) البيت لابن خفاجة من شعراء الأندلس (٢) الأول بمعنى الحسن ، والثانى بمعنى القبح (٣) هيجانه شريفه ، وهجينه رديئه (٤) أما الأول فلائنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطابق الورق الساقط من الشجر ، وأما الثانى فلائنه لا اختصاص للورق المصفر من برد الخريف بالشجر الذى له أصل وعرق ، فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل عليه .

كأمر .

وَبَاعْتَبَارِ الْغَرَضِ إِمَّا مَقْبُولٌ وَهُوَ الْوَاقِ بِإِفَادَتِهِ كَأَن يَكُونَ الْمَشْبَهَ بِهِ أَعْرَفَ شَيْءٍ بِوَجْهِ الشَّبَهِ فِي بَيَانِ الْحَالِ ، أَوْ أَتَمَّ شَيْءٍ فِيهِ فِي إِلْحَاقِ النَّاقِصِ بِالْكَامِلِ ، أَوْ

المشبه عين المشبه به [كأمر] من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه .

[و] التشبيه [باعتبار الغرض إما مقبول وهو الواقى بإفادته] أي إفادة الغرض [كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال ، أو] كأن يكون المشبه به [أتم شيء فيه] أي في وجه الشبه [في إلحاق الناقص بالكامل ، أو] كأن يكون

تطبيقات عامة على أقسام التشبيه :

(١) الْحُلُّ كَلَامًا . يُبْدَى لِي ضَمَائِرُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخَفِّضُهَا مَعَ الْكَدَرِ

(٢) وَالْدَّهْرُ كَالْبَحْرِ لَا يَنْفَكُ ذَا كَدَرٍ وَإِنَّمَا صَفَوُهُ بَيْنَ الْوَرَى لَمَعِ

(٣) وَتَرَكَضُوا خَيْلَ الشَّبَابِ وَبَادِرُوا أَنْ تُسْتَرَدَّ فَانْهَنَّا عَوَارِ

فالأول تشبيه مرسل مفصل تمثيل والطرفان حسيان ، والثاني تشبيه مرسل مجمل غير تمثيل والمشبه عقلي والمشبه به حسي ، والثالث تشبيه مؤكد مجمل غير تمثيل والمشبه عقلي والمشبه به حسي .

أمثلة أخرى :

(١) وَإِذَا افْتَقَرْتَ إِلَى الذِّخَائِرِ لَمْ تَجِدْ ذَخْرًا يَكُونُ كَصَالِحِ الْأَعْمَالِ

(٢) هُوَ السِّيفُ إِنْ لَا يَنْتُهُ لَأَنْ مَتَّهُ وَحَدَّاهُ إِنْ خَاشَتُهُ خَشِنَانِ

(٣) وَحَدِيقَةُ غَنَاءٍ يَنْتَظِمُ النَّدَى بِفُرُوعِهَا كَالدَّرِّ فِي الْأَسْلَاقِ

مُسَلَّمُ الْحُكْمِ فِيهِ مَعْرُوفُهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي بَيَانِ الْإِمْكَانِ ، أَوْ مَرْدُودٌ وَهُوَ بِخِلَافِهِ .

خَاتَمَةٌ

أَعْلَى مَرَاتِبِ التَّشْبِيهِ فِي قُوَّةِ الْمُبَالَغَةِ بِاعْتِبَارِ أَرْكَانِهِ أَوْ بَعْضِهَا

المشبه به [مسلم الحكم فيه] أى فى وجه الشبه [معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان ،
أو مردود] عطف على مقبول [وهو بخلافه] أى ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض
بالأ يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره .

خاتمة

فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر الأركان وترتيبها ۞
وقد سبق أن الأركان أربعة ۞ والمشبه به مذكور قطعاً ، فالمشبه إما مذكور أو
محذوف ، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف ۞ وعلى التقادير الأربعة
فالأداة إما مذكورة أو محذوفة ۞ تصير ثمانية ۞ و [أعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة]
إذا كان اختلاف المراتب وتعددّها [باعتبار ذكر أركانه] أى أركان التشبيه [كلها أو
بعضها] أى بعض الأركان ، فقوله - باعتبار - متعلق بالاختلاف الدالّ عليه سوق
الكلام ۞ لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة ۞ وإنما قيد بذلك
لأن اختلاف المراتب قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به نحو - زيد كالأسد وزيد
كالذئب فى الشجاعة - وقد يكون باختلاف الأداة نحو - زيد كالأسد وكأنّ زيدا
الأسد (١) وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه اذا ذكر الجميع فهو أدنى
المراتب ، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها ، وإلا فتوسط ، وقد توهم بعضهم أن

(١) فالتالى أبلغ ، لأن كان للظن وهو قريب من العلم .

حَذَفُ وَجْهِهِ وَأَدَاتِهِ فَقَطْ أَوْ مَعَ حَذَفِ الْمَشَبِّهِ ، ثُمَّ حَذَفَ أَحَدَهُمَا كَذَلِكَ ،
وَلَا قُوَّةَ لِغَيْرِهِمَا .

الحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

وَقَدْ يَقِيدَانِ بِاللُّغَوِيَيْنِ ،

قوله - باعتبار - متعلق بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة مبالغة عند ذكر جميع الأركان ،
فالأعلى [حذف وجهه وأداته فقط] أى بدون حذف المشبه ، نحو - زيد أسد [أو مع
حذف المشبه] نحو - أسد - فى مقام الاخبار عن زيد [ثم] الأعلى بعد هذه المرتبة
[حذف أحدهما] أى وجهه أو أداته (١) [كذلك] أى فقط أو مع حذف المشبه ،
نحو - زيد كالأسد - ونحو - كالأسد - عند الاخبار عن زيد ، ونحو - زيد أسد فى
الشجاعة - ونحو - أسد فى الشجاعة - عند الاخبار عن زيد [ولا قوة لغيرهما] وهما
الاثنان الباقيان أعنى ذكر الأداة والوجه جميعا إما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو - زيد
كالأسد فى الشجاعة - ونحو - كالأسد فى الشجاعة - خبرا عن زيد ، ويبان ذلك أن
القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو ، فما اشتمل
على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة ، وما خلا عنهما فلا قوة له ، وما اشتمل على أحدهما
فقط فهو متوسط ، والله أعلم .

الحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان ، أى هذا بحث الحقيقة والمجاز ،
والمقصود الأصيل بالنظر الى علم البيان هو المجاز ، إذ به يتأتى اختلاف الطرق دون
الحقيقة ، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز إذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع
الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً [وقد يقيدان باللغويين]
(١) وقد اختلف فى الأقوي من هذين ، فقليل أقواهما حذف الأداة لما فيه من
دعوى الاتحاد ، وقيل أقواهما حذف الوجه لما فيه من إطلاق الماهية .

الحَقِيقَةُ الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ ۝ وَالْوَضْعُ

ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد ۝ والاكثر ترك هذا التقييد
لثلاثتهم انه مقابل للشرعي والعرفي (١) [الحقيقة] في الاصل فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ من
حَقَّ الشيء إذا ثبت ، أو بمعنى مفعول من حَقَّقْتُهُ إذا أثبتته ، نقل الى الكلمة الثابتة
أو المثبتة في مكانها الاصل ، والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية ۝ وهي في
الاصطلاح [الكلمة المستعملة فيما] أى في معنى [وضعت] تلك الكلمة [له في اصطلاح
التخاطب] . أى وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك
الكلمة ۝ فالظرف أعنى في اصطلاح متعلق بقوله - وضعت - وتعلقه بالمستعملة على
ما توهمه البعض مما لا معنى له (٢) فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال ، فانها
لا تسمى حقيقة ولا مجازا ۝ وبقوله - فيما وضعت له - عن الغلط نحو - خذ هذا الفرس -
مشيرا الى كتاب ، وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التخاطب
ولا في غيره ۝ كالأسد في الرجل الشجاع ۝ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة
بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق ۝ واحترز بقوله -
في اصطلاح التخاطب - عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير
الاصطلاح الذى يقع به التخاطب ۝ كالصلاة اذا استعملها المُخَاطَبُ بعُرْفِ الشرع
في الدعاء ۝ فانها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع أعنى الأركان
الخاصة ۝ وإن كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة [والوضع] أي وضع اللفظ

(١) أى فيخرجان بالتقييد مع أنهما داخلان في ذلك ، وإنما قال - يتوهم - لأن
المراد باللغوى ما للغة فيه مدخل ۝ وهذا في التحقيق يشمل الشرعي والعرفي .

(٢) المراد بما لا معنى له صحيح ، لأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن
يطلق الشيء الاول ويراد الثاني ، فيكون الاول دالا والثاني مدلولاً ۝ وليس اصطلاح
التخاطب هنا مدلولاً .

تَعْيِينَ اللَّفْظِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى بِنَفْسِهِ ، فَخَرَجَ الْمَجَازُ لِأَنَّ دَلَالَتَهُ بِقَرِينَةٍ دُونَ الْمُشْتَرَكِ .

[تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه] أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه . ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ . وهذا شامل للحرف أيضا ، لأننا نفهم معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها . إلا أن معانيها (١) ليست تامة في أنفسها ، بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل ، نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم - الحرف مادل على معنى في غيره - أنه مشروط (٢) في دلالة على معناه الافرادى (٣) ذكر مُتَعَلِّقَهُ [فخرج المجاز] عن أن يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي [لأن دلالة] على ذلك المعنى إنما تكون [بقرينة] لا بنفسه [دون المشترك] فانه لم يخرج . لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه ، وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك ، فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه . فيكون موضوعا ، وفي كثير من النسخ بدل قوله - دون المشترك - دون الكناية ، وهو سهو ، لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد في قولنا - رأيت أسدا يرمى - موضوع للحيوان المفترس وإن لم يستعمل فيه ، وإن أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر . لأنه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ، لا يقال معنى قوله - بنفسه - أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية ، فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية ، لأننا نقول أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور ، وكذا حصر القرينة في اللفظي ، لأن المجاز

(١) أى الجزئية . فهى عند الشارح كليات وضعا جزئيات استعمالا ، فتدل بنفسها على ما وضعت له . وذكر المتعلق لفهم الجزئيات المستعملة فيها (٢) فتكون - فى - الواقعة فى تعريف الحرف سببية لا ظرفية (٣) كدلالة من على الابتداء . وفى على الظرفية . بخلاف المعنى التركي . لأنه لا خلاف فيه بين الحرف والاسم والفعل .

وَالْقَوْلُ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ لِدَاثِهِ ظَاهِرٌ فَاسِدٌ ۖ وَقَدْ تَأَوَّلَهُ السَّكَّاكِيُّ .

قد تكون قرينته معنوية ، لا يقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون السكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح ، لأننا نقول هذا فاسد على رأى المصنف ۖ لأن السكناية لم تستعمل عنده فيما وضع له ، بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم ، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق (١) [والقول بدلالة اللفظ لداثه ظاهره فاسد] يعنى ذهب بعضهم (٢) الى أن دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع ۖ بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته ۖ فذهب المصنف وجميع المحققين الى أن هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهرا ، لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على الالفاظ لوجب ألا تختلف اللغات باختلاف الالمام ۖ وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ، ولا متنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي ۖ لأن ما بالذات لا يزول بالغير ۖ ولا متنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق إلا المعنى الثانى [وقد تأوله] أى القول بدلالة اللفظ لذاته [السكاكى] أى صرفه عن ظاهره وقال : إنه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف كالجر والهمس والشدّة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك ۖ وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شىء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة ، كالقصرم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشىء من غير أن يبين ۖ والقصرم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشىء حتى يبين ۖ وأن لهيات تركيب الحروف أيضا خواص كالفعّلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة ، كالزّوان والحيدى (٣)

(١) وهذا فى باب السكناية (٢) هو عبّاد بن سليمان الصيمرى .

(٣) فالزّوان مشتمل على هيئة حركات متوالية فى تناسب ما فيه حركة ، ولذا وضع

وَالْجَازُ مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ ، أَمَّا الْمَفْرَدُ فَهُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَتْ
لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ

وكذا باب فَعُلَ بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة (١) .

[والمجاز] في الاصل مَفْعَلٌ من - جاز المكان يجوز - اذا تعدَّاه ، نقل الى
الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصلى ، أو المجوز بها (٢) على معنى أنهم جازوا
بها وعدَّوها مكانها الاصلى ، كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغة ، وذكر المصنف
أن الظاهر أنه من قولهم - جعلت كذا مجازاً إلى حاجتى - أي طريقاً لها ، على أن
معنى جاز المكان سلكه ، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه ، فالمجاز [مفرد ومركب]
وهما مختلفان فعرَّفوا كلاً على حدة [أما المفرد فهو الكلمة المستعملة] احترز بها عن
الكلمة قبل الاستعمال ، فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة [في غير ما وضعت له] احترز
به عن الحقيقة مرتبلاً (٣) كان أو منقولاً أو غيرهما ، وقوله [في اصطلاح التخاطب]
متعلق بقوله - وضعت - قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيها وضع له في اصطلاح
آخر ، كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطبُ يعرف الشرع في الدعاء مجازاً ، فانه وإن
كان مستعملاً فيها وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيها وضع له في الاصطلاح الذى

لضرب الذكر ، والحيدى كذلك ، ولذا وضع للحمار الذى له نشاط في حركانه .

(١) لأن الضم يناسب عدم الانبساط ، فجعل دالا على أفعال الطبيعة اللازمة
لذواتها (٢) وهو على هذا مصدر بمعنى اسم المفعول ، أما على الأول فهو مصدر بمعنى
اسم الفاعل (٣) نائب فاعله ضمير يعود على الحقيقة ، وقد أتى به مذكراً باعتبار أن
الحقيقة لفظ ، والحقيقة المرتجلة كسعاد وأسد ، والمنقولة كالدابة والصلاة ، وغيرهما
كالاشتقاقات ، فإنها ليست مرتجلة محضة لتقدم وضع موادها ، ولا منقولة لعدم وضعها
بنفسها قبل ما اشتقت له .

عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ مَعَ قَرِينَةٍ عَدَمِ إِرَادَتِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَلَاَقَةِ لِيَخْرُجَ الْغَلَطُ وَالْكِنَايَةُ ،
وَكُلٌّ مِنْهُمَا لَغَوِيٌّ وَشَرْعِيٌّ وَعَرَفِيٌّ خَاصٌّ أَوْ عَامٌّ . كَأَسَدٍ لِلسَّبْعِ وَالرَّجُلِ الشَّجَاعِ .
وَصَلَاةٍ لِلْعِبَادَةِ وَالِدُعَاءِ . وَفَعَلَ لِلْفَعْلِ .

وقع به التخاطب أعنى الشرع . وليخرج من الحقيقة (١) ما يكون له معنى آخر
باصطلاح آخر ، كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة . فانه
يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له . لكن بحسب اصطلاح آخر وهو
اللغة ، لا بحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع [على وجه يصح] متعلق بالمستعملة
[مع قرينة عدم إرادته] أى إرادة الموضوع له [فلا بد] للمجاز [من العلاقة] ليتحقق
الاستعمال على وجه يصح ، وإنما قيد بقوله - على وجه يصح - واشترط العلاقة
[ليخرج الغلط] من تعريف المجاز كقولنا - خذ هذا الفرس - مشيراً الى كتاب ،
لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح [و] وإنما قيد بقوله - مع قرينة عدم إرادته -
لتخرج [الكناية] لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادة ما وضعت له .
[وكل منهما] أى من الحقيقة والمجاز [لغويٌّ وشرعيٌّ وعرفيٌّ خاصٌّ] وهو ما يتعين
ناقله كالنحو والصرفي وغير ذلك [أو] عرفي [عام] لا يتعين ناقله . وهذه النسبة
في الحقيقة بالقياس الى الواضع ، فان كان واضعها واضع اللغة فـلغويٌّ ، وإن كان الشارع
فـشرعيٌّ ، وعلى هذا القياس . وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال في
غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح . فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغويٌّ . وإن
كان اصطلاح الشرع فـشرعيٌّ ، وإلا فـعرفيٌّ عامٌّ أو خاصٌّ [كأَسَدٍ لِلسَّبْعِ] المخصوص
[والرجل الشجاع] فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الرجل الشجاع [وصلاة
للعادة] المخصوصة [والدعاء] فانها حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء .
[وفعل للفظ] المخصوص أعنى ما دل على معنى في نفسه مُقْتَرَنٌ بأحد الأزمنة الثلاثة

(١) أى عن تعريف المجاز ، فهذا القيد للدخال والاخراج .

وَالْحَدَّثُ ، وَدَابَّةٌ لِّذِي الْأَرْبَعِ وَالْإِنْسَانِ .

وَالْمَجَازُ مُرْسَلٌ إِنْ كَانَتِ الْعَلَاqَةُ غَيْرَ الْمُشَابَهَةِ وَإِلَّا فَاسْتِعَارَةٌ ، وَكَثِيرًا مَا تُطْلَقُ

الاسْتِعَارَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ اسْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الْمَشَبِّهِ ، فَهُمَا مُسْتَعَارٌ مِنْهُ وَمُسْتَعَارٌ لَهُ وَاللَّفْظُ مُسْتَعَارٌ .

وَالْمُرْسَلُ كَالْيَدِ فِي النِّعْمَةِ وَالْقُدْرَةِ ،

[والحدث] فانه حقيقة عرفية خاصة أى نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث [ودابة لذى الأربع والانسان] فانها حقيقة عرفية عامة فى الأول مجاز عرفى عام فى الثانى .

[والمجاز مرسل إن كانت العلاقة] الْمُصَحَّحَةُ [غير المشابهة] بين المعنى المجازي

والمعنى الحقيقي [وإلا فاستعارة] فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شُبِّهَ بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة ۞ كأسد فى قولنا - رأيت أسدا يرى [وكثيرا ما تطلق الاستعارة] على فعل المتكلم أعنى [على استعمال اسم المشبه به فى المشبه] فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق [فهما] أى المشبه به والمشبه [مستعار منه ومستعار له واللفظ] أى لفظ المشبه به [مستعار] لأنه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد قَالِبَسَ غَيْرَهُ .

المجاز المرسل

[والمرسل] وهو ما كانت العلاقة (١) غير المشابهة [كاليد] للموضوعة للجارحة

المخصوصة إذا استعملت [فى النعمة] لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة ، لأن النعمة منها تصدر وتصل الى المقصود بها (٢) [و] [كاليد فى] القدرة [لأن أكثر ما يظهر

(١) أل عوض عن المضاف اليه أى علاقته (٢) ولكنها لا تستعمل فيها إلا مع

الإشارة الى التَّنَمِّ ۞ فنقول - يزيد عندي يد - ولا نقول - اتسعت اليد عندنا .

وَالرَّأْيَةِ فِي الْمَزَادَةِ . وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ جُزْئِهِ كَالْعَيْنِ فِي الرَّيْثَةِ . وَعَكْسُهُ
كَالْأَصَابِعِ فِي الْأَنَامِلِ ،

سلطان القدرة يكون في اليد ، وبها تكون الأفعال الدلالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاختذ وغير ذلك [والرواية] التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزايدة إذا استعملت [في المزايدة] أي المَزُودَ (١) الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر ، والعلاقة كَوْنُ البعير حاملا لها وبمنزلة العلة المادية (٢) .

ولما أشار بالمثال الى بعض (٣) أنواع العلاقة أخذ في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقات فقال [ومنه] أي من المرسل [تسمية الشيء باسم جزئه] (٤) في هذه العبارة نوع من التسامح . والمعنى أن في هذه التسمية مجازا مرسلا ، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء [كالعين] وهي الجارحة المخصوصة [في الريثة] وهي الشخص الرقيب ، والعين جزء منه . ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل ، مثلا لا يجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الريثة [وعكسه] (٥) أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله [كالأصابع] المستعملة [في الأنامل] التي هي أجزاء

(١) تفسير المزايدة بالمزود خطأ ، لأن المزايدة ظرف الماء الذي يستقي به على الدابة ، أما المزود فظرف الطعام . والرواية إنما تستعمل عرفا في المزايدة لا في المزود .
(٢) معطوف على قوله - حاملا لها - وإنما كانت كذلك لأنه لا وجود لها بوصف كونها مزايدة في العادة إلا بحمل البعير لها ، فيكون توقفها بهذا الوصف على البعير كتوقف الصورة على المادة ، وقيل إن العلاقة في ذلك المجاورة (٣) وهو علاقة السببية في المثالين . ولا يخفى أن هذه العلاقة داخلية في قوله الآتي - أو باسم سببيه - لأنه عبارة عن علاقة السببية (٤) والعلاقة في ذلك الجزئية (٥) والعلاقة في ذلك الكلية .

وَتَسْمِيَّتُهُ بِاسْمِ سَبَبِهِ نَحْوُ - رَعِينَا الْغَيْثَ - أَوْ مُسَبِّهِ ، نَحْوُ - أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا -
أَوْ مَا كَانَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ - وَآتَوْا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ - أَوْ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ ، نَحْوُ - إِنِّي أَرَأَيْتُ
أَعَصْرُ خَمْرًا - أَوْ مَحَلَّهُ ، نَحْوُ - فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ - أَوْ حَالَهُ ، نَحْوُ - وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ
وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ - أَيُّ فِي الْجَنَّةِ ، أَوْ

من الاصابع في قوله تعالى (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ) [وتسميته] أى ومنه تسمية
الشيء [باسم سببه (١) نحو - رعيننا الغيث] أى النبات الذي سببه الغيث [أو] تسمية
الشيء باسم [مسببه (٢) نحو - أمطرت السماء نباتا] أى غيثا يكون النبات مسبباً عنه ،
وأورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم - فلأن أكل الدم - أى
الدية المسببة عن الدم ، وهو سهو ، بل هو من تسمية المسبب باسم السبب [أو ما كان
عليه] أى تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس
عليه الآن (٣) [نحو - وآتوا اليتامى أموالهم] أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك ، إذ لا يتم
بعد البلوغ [أو] تسمية الشيء باسم [ما يؤول] ذلك الشيء [إليه] في الزمان
المستقبل (٤) [نحو - إني أراي أعصر خمرا] أى عصيرا يؤول الى الخمر [أو] تسمية
الشيء باسم [محله (٥) نحو - فليدع ناديه] أى أهل ناديه الحال فيه ، والنادى المجلس
[أو] تسمية الشيء باسم [حاله] أى باسم ما يحل في ذلك الشيء (٦) [نحو - وأما
الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله - أي في الجنة] التى تحل فيها الرحمة [أو] تسمية

(١) والعلاقة في ذلك السببية (٢) والعلاقة في ذلك المسببية (٣) والعلاقة في ذلك

اعتبار ما كان (٤) والعلاقة في ذلك اعتبار ما يكون (٥) والعلاقة في ذلك المحالية .

(٦) والعلاقة في ذلك الحالية .

آلته ، نحو - وأَجْمَلَ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ - أَيْ ذَكَرًا حَسَنًا .

الشيء باسم [آله (١) نحو - وأَجْمَلَ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ - أَيْ ذَكَرًا حَسَنًا]
واللسان اسم لآلة الذكر . ولما كان في الأخيرين نوع خفاء (٢) صرح به في
الكتاب (٣) فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مَبْنَى المجاز على الانتقال من
اللزوم الى اللازم ، وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها (٤) لا يفيد اللزوم ، فكيف
ذلك ؟ قلنا ليس معنى اللزوم هنا امتناع الانشكاك في الذهن أو الخارج ، بل تَلَصُّقُ
والتَّصَالُ يُنْقَلُ بسببه من أحدهما الى الآخر في الجملة (٥) وفي بعض الأحيان . وهذا
متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط .

(١) والعلاقة في ذلك الآلية . والفرق بين الآلة والسبب أن الآلة هي ما به يفعل
الشيء ، أما السبب فما به وجوده (٢) لأن استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكر
ليس من المجاز العرفي العام (٣) حيث قال - أي في الجنة وأي ذكرًا حسنًا .
(٤) كاليتامى فان حقيقته لا تستلزم مجازه ، وكذلك العصور لا يستلزم الحجر .
والنادى لا يستلزم الأهل ، والرحمة لا تستلزم الجنة ، واللسان لا يستلزم الذكر .
(٥) لا يخفى أن هذا هو معنى ما سبق في المقدمة من أن الاعتبار اللزوم الذهني ولو
لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره . فلم يكن هناك حاجة إلى إعادته هنا .

تطبيقات على المجاز المرسل :

(١) قوله تعالى - (إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا) .

(٢) تسيل على حدّ الثُّبَاتِ نفوسنا . وليست على غير الثُّبَاتِ تسيلُ

(٣) وذِي رَحِمٍ قَلَّتْ أَظْفَارُ ضِعْفِهِ . يَحْلِي عَنْهُ وَهُوَ لَيْسَ لَهُ حِلْمٌ

فالمجاز في الأول في قوله - فاجرا كفارا ، أي من يكون ما له ذلك ، والعلاقة
فيه اعتبار ما يكون . والمجاز في الثاني في قوله - نفوسنا - أي دماؤنا ، والعلاقة فيه

وَالِاسْتِعَارَةُ قَدْ تَقَيَّدَ بِالتَّحْقِيقَةِ لِتَحَقُّقِ مَعْنَاهَا حِسًّا أَوْ عَقْلًا ، كَقَوْلِهِ :
لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدِّفٌ

الاستعارة

[والاستعارة] وهى مجاز تكون علاقته المشابهة « أى قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة ، فاذا أطلق المُشْفَرُ (١) على شَفَةِ الإنسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ والتدلى فهو استعارة » وإن أريد أنه من إطلاق المُقَيَّدِ على المطلق كإطلاق المُرْسِنِ (٢) على الأنف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل (٣) فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا « والاستعارة [قد تَقَيَّدَ بِالتَّحْقِيقَةِ] لتمييز عن التَّخْيِيلِ والمَكْنَى عنها [لتحقق معناها] أى ما غنى بها واستعملت هى فيه [حسا أو عقلا] بأن يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن يُنَصَّ عليه ويشار إليه [إشارة حسية أو عقلية ، فالحسى [كقوله : لدى أسد شاكى السلاح] الكلية ، والمجاز فى الثالث فى قوله - وذى رحم - أى قرابة « والعلاقة فيه السببية .

أمثلة أخرى :

(١) قُمْ يَا ابْنَ مِصْرَ فَأَنْتَ حُرٌّ وَاسْتَعِدَّ بِجَدِّ الْجُدُودِ وَلَا تَعُدُّ لِمَرَاحٍ
(٢) وَإِنْ حَلَقْتَ لَا يَنْقُضُ النَّأْيُ عَهْدَهُ فَلَيْسَ لِمَخْضُوبِ النَّبَّانِ يَمِينُ
(٣) كَفَى بِالْمَرْءِ عِيًّا أَنْ تَرَاهُ لَهُ وَجْهٌ وَلَيْسَ لَهُ لِسَانُ

(١) هو شفة البعير (٢) هو أنف البعير (٣) وعلاقته الإطلاق والتقييد ، ويجوز أن يكون استعارة أيضا إذا قصد تشبيهه أنف إنسان به فى الاتساع والنسطيع .

أَيُّ رَجُلٍ شُجَاعٍ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ - أَيُّ الدِّينِ الْحَقُّ ،

أَيُّ تَأَمِّ السِّلَاحِ [مقذف (١) أَيُّ رَجُلٍ شُجَاعٍ] أَيُّ قُذِفَ بِهِ كَثِيرًا إِلَى الْوَقَائِعِ ، وَقِيلَ قُذِفَ بِاللَّحْمِ وَرُمِيَ بِهِ فَصَارَ لَهُ جَسَامَةٌ وَنَبَالَةٌ ، فَالْأَسَدُ هُنَا مُسْتَعَارٌ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ ■ وهو أمر متحقق حسًّا [وقوله] أَيُّ والعقل كقوله [تعالى - اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ - أَيُّ الدِّينِ الْحَقُّ] وهو ملة الاسلام ■ وهذا أمر متحقق عقلاً ■ قال المصنف رحمه الله : فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له ■ والمراد بمعناه ماعْنَى باللفظ واستعمل اللفظ فيه ■ فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو - زيد أسد ■ ورأيت زيدا أسداً ، ومررت بزيد أسد - مما يكون اللفظ مستعملاً فيما وضع له وإن تضمن تشبيه شيء به ، وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له ■ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه ، على أن مافى قولنا - ما تضمن - عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها ، وأسَدُ في الأمثلة المذكورة ليس بمجازٍ لِكَوْنِهِ مستعملاً فيما وضع له ■ وفيه بحث لا نأبى أن نسلم أنه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشُّجَاعِ ■ فيكون مجازاً واستعارة (٢) كما في - رأيت أسداً يرمى - بقرينة حمله على زيد ، ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وأن التقدير زيد كاسد ، واستدلَّ لَهُمْ

(١) هو من قول زهير بن أبي سُلي في معلقته :

لدى أسد شائى السِّلَاحِ مقذف له لَبِـدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمْ

واللبد الشعر المجتمع بين كتفي الأسد (٢) وليس في ذلك جمع بين الطرفين ■ لأن زيدا ليس هو المشبه بالأسد ■ وإنما المشبه بالأسد كَيْفُهُ وهو الشُّجَاعُ ، وأصل التركيب زيد رجل شجاع كالأسد ، ولا يخفى مافى ذلك من التكلف ، والأظهر أنه تشبيه بليغ لا استعارة ■

على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد ومعلوم أن الانسان لا يكون أسداً فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصداً الى المبالغة فأسدٌ ۝ لأن المصير الى ذلك إنما يجب إذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي ۝ وأما إذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح ، ويدل على ما ذكرناه أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور (١) كقوله :

أسدٌ على وفي الحروب نعمة (٢)

أى مجتري. صائل على ۝ وكقوله - والطير أغربة عليه (٣) أى باكية ، وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) قيل إنه يمكن أن يجعل الجار والمجرور في ذلك متعلقاً بالاداءة ، لأنها في معنى الفعل وهو - أشبه - فلا يتعين به ماذهب إليه الشارح من أنه استعارة .

(٢) هو من قول عمر بن حطان من شعراء الخوارج في عصر بنى أمية :

أسد على وفي الحروب نعمة فتخاء تنفر من صفير الصافر

هلاً برزت إلى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناح طائر

والنعامة طائر معروف ، وقد تعلق به الجار والمجرور قبله لأنه بمعنى جبان ۝ فهو مثل قوله - أسد على - والفتخاء المسترخية الضعيفة ۝ والخطاب في قوله - برزت - للحجاج بن يوسف الثقفي ، وغزالة امرأة شبيب الخارجي .

(٣) هو بعض بيت لابي العلاء المعري ۝ وتماه :

والطير أغربة عليه بأسرها فتخ السراة وساكنات لصاف

وفتح جمع فتخاء من الفتح وهو اللين ۝ والسراة جبال باليمن ، ولصاف جبل لتميم ، وإنما نقل لفظ الاغربة الى معنى الباكية ، لأن الغراب يشبه به الباكى الحزين ۝ ومعنى البيت أن كل الطيور في الحزن على ذلك الميت مثل الاغربة الباكية عليه .

وَدَلِيلُ أَنَّهَا مَجَازٌ لِّغَوِيٌّ كَوْنُهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ لَا لِلْمُشَبِّهِ وَلَا لِلْأَعْمِ مِنْهُمَا ،
وَقِيلَ إِنَّهَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي أَمْرِ عَقْلِيٍّ لَا لِّغَوِيٍّ ، لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تُطْلَقْ
عَلَى الْمُشَبَّهِ إِلَّا بَعْدَ ادِّعَاءِ دُخُولِهِ فِي جَنْسِ الْمُشَبَّهِ بِهِ

واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي ، فالجمهور على أنها
مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة [ودليل أنها]
أى الاستعارة [مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للأعم منهما]
أي من المشبه والمشبه به ، فأسد في قولنا - رأيت أسدا يرمى - موضوع للسبع المخصوص
لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من السبع والرجل كالحَيوان المجترىء مثلا ، ليكون
إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل ، وهذا معلوم بالنقل عن
أئمة اللغة قطعا ، فإطلاقه على المشبه وهو الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له
مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له ، فيكون مجازا لغويا ، وفي هذا الكلام دلالة
على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه (١) بل باعتبار عمومه
فهو ليس من المجاز في شيء ، كما إذا لقيت زيدا فقلت - لقيت رجلا أو إنسانا أو
حيوانا - بل هو حقيقة ، إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له [وقيل - إنها]
أى الاستعارة [مجاز عقلي بمعنى (٢) أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي ، لأنها لما لم
تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله [أي دخول المشبه] في جنس المشبه به] بأن

(١) فإذا أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا ، ولهذا كان العام الذي أريد به
الخصوص مجازا عند الأصوليين قطعا ، وهذا مثل قوله تعالى (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ
النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ) الآية - فالمراد بالناس الأول نعيم بن مسعود الأشجعي .
(٢) أشار به هذا إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلي هنا ما سبق في علم المعاني ،
وهو إسناد الفعل لغير من هو له ، لأنه إنما يكون في الكلام المركب المشتمل على
إسناد ، وهذا غير متحقق هنا .

كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهَا وَضَعَتْ لَهُ ، وَلِهَذَا صَحَّ التَّعَجُّبُ فِي قَوْلِهِ :

قَامَتْ تَظَلَّلْنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزَّ عَلَى مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تَظَلَّلْنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تَظَلَّلْنِي مِنَ الشَّمْسِ

جَعَلَ الرَّجُلَ الشَّجَاعَ فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِ الْأَسَدِ [كَانَ اسْتِعْمَالُهَا] أَىِ الْإِسْتِعَارَةِ فِي الْمَشْبَهَةِ اسْتِعْمَالًا [فِيهَا وَضَعَتْ لَهُ] وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهَا لَمْ تَطْلُقْ عَلَى الْمَشْبَهَةِ إِلَّا بَعْدَ ادْعَاءِ دَخُولِهِ فِي جَنْسِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمَّا كَانَتْ اسْتِعَارَةً ۖ لِأَنَّ مُجَرَّدَ نَقْلِ الْأَسْمِ لَوْ كَانَ اسْتِعَارَةً لَكَانَتْ الْأَعْلَامُ الْمَنْقُولَةُ اسْتِعَارَةً ۖ وَلَمَّا كَانَتْ الْإِسْتِعَارَةُ أَبْلَغَ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، إِذْ لَا مَبَالِغَةَ فِي إِطْلَاقِ الْأَسْمِ الْمَجْرُودِ عَارِيًا عَنْ مَعْنَاهُ ۖ وَلَمَّا صَحَّ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ قَالَ - رَأَيْتَ أَسَدًا - وَأَرَادَا بِهِ زَيْدًا إِنَّهُ جَعَلَهُ أَسَدًا ، كَمَا لَا يُقَالَ لِمَنْ سَمَّى وَلَدَهُ أَسَدًا إِنَّهُ جَعَلَهُ أَسَدًا ۖ إِذْ لَا يُقَالَ جَعَلَهُ أَمِيرًا إِلَّا وَقَدْ أُثْبِتَ فِيهِ صِفَةُ الْإِمَارَةِ ۖ وَإِذَا كَانَ نَقْلُ اسْمِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ إِلَى الْمَشْبَهَةِ تَبَعًا لِنَقْلِ مَعْنَاهُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ أُثْبِتَ لَهُ مَعْنَى الْأَسَدِ الْحَقِيقِيِّ ادْعَاءً ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْأَسَدِ كَانَ الْأَسَدُ مُسْتَعْمَلًا فِيهَا وَضَعُ لَهُ ۖ فَلَا يَكُونُ مُجَازًا لِعُيُوبِ بَلِّ عَقْلِيَا ، بِمَعْنَى أَنَّ الْعَقْلَ جَعَلَ الرَّجُلَ الشَّجَاعَ مِنْ جَنْسِ الْأَسَدِ ۖ وَجَعَلَ مَا لَيْسَ فِي الْوَاقِعِ وَأَقْعًا مُجَازًا عَقْلِي [وَلِهَذَا] أَىِ وَلَآنَ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ عَلَى الْمَشْبَهَةِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ ادْعَاءِ دَخُولِهِ فِي جَنْسِ الْمَشْبَهَةِ بِهِ [صَحَّ التَّعَجُّبُ فِي قَوْلِهِ : قَامَتْ تَظَلَّلْنِي] أَىِ تَوَقُّعِ الظِّلِّ عَلَى [مِنَ الشَّمْسِ ۖ نَفْسٌ أَعَزَّ عَلَى مِنْ نَفْسِي ۖ قَامَتْ تَظَلَّلْنِي وَمِنْ عَجَبٍ ۖ شَمْسٌ] أَىِ غَلَامٍ كَالشَّمْسِ فِي الْحُسْنِ وَالْبَهَاءِ [تَظَلَّلْنِي مِنَ الشَّمْسِ (١)] فَلَوْلَا أَنَّهُ ادَّعَى لِذَلِكَ الْغَلَامِ مَعْنَى الشَّمْسِ الْحَقِيقَةِ وَجَعَلَهُ شَمْسًا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَّا كَانَ لِهَذَا التَّعَجُّبِ مَعْنَى ،

وَالنَّهْيُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلِي غَلَالَتِهِ قَدْ زَرَّ أَزْرَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ
وَرَدَّ بَأْنَ الْإِدْعَاءِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهَا مُسْتَعْمَلَةً فِيمَا وَضَعَتْ لَهُ ،

إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر [والنهي عنه] أي ولهذا صح
النهي عن التعجب [في قوله : لا تعجبوا من بلي غلالته *] هي شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع أيضا [قد زر أزواره على القمر (١)] تقول - زَرَرْتُ القميص عليه -
أُزْرُهُ إذا شَدَدْتُ أَزْرَارَهُ عليه (٢) فلو لا أنه جعله قرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب
معنى * لأن السكتان إنما يسرع إليه البلي بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة إنسان
كالقمر في الحسن * لا يقال القمر في البيت ليس باستعارة لأن المشبه مذكور وهو
الضمير في - غلالته وأزواره - لانا نقول لا نسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافي
الاستعارة المذكورة (٣) كما في قولنا - سيف زيد في يد أسد - فان تعريف الاستعارة
صديق على ذلك [ورد] هذا الدليل [بأن الادعاء] أي ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به [لا يقتضي كونها] أي الاستعارة [مستعملة فيما وضعت له] للعلم الضروري
بأن أسدا في قولنا - رأيت أسدا يرمى - مستعمل في الرجل الشجاع ، والموضوع له
هو السبع المخصوص ، وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني

(١) البيت لمحمد بن طباطبأ العلوي من شعراء الدولة العباسية (٢) يشير بهذا إلى

أن تعدية - زَرَّ - إلى الأزرار فيها تسامح ، لأنه إنما يتعدى إلى القميص ويتضمن
الدلالة على الأزرار ولا يتعدى إلى الأزرار كما عداه الشاعر (٣) لأن الذي ينافيها
إنما هو ذكره على وجه ينفي عن التشبيه ، بأن يكون المشبه به خيرا عن المشبه أو حالا
أو صفة * نحو - زيد أسد * ومررت بزيد أسدا * وجاءني رجل أسد .

وَأَمَّا التَّعَجُّبُ وَالنَّهْيُ عَنْهُ فَلِلْبِنَاءِ عَلَى تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ قَضَاءً لِحَقِّ الْمُبَالَغَةِ ،
وَالِاسْتِعَارَةِ تَفَارُقِ الْكَذِبِ بِالْبِنَاءِ عَلَى التَّأْوِيلِ وَنَصْبِ الْقَرِينَةِ عَلَى إِرَادَةِ
خِلَافِ الظَّاهِرِ ، وَلَا تَكُونُ عَلَمًا

على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل قسمين : أحدهما المتعارف وهو الذي له
غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجئنة المخصوصة ، والثاني غير المتعارف وهو
الذي له تلك الجرأة لكن لا في تلك الجئنة المخصوصة والهيكل المخصوص ، ولفظ
الاسد إنما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير
ما وضع له ، والقريضة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف ،
وبهذا يندفع ما يقال إن الاصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع يناقض نصب القريضة
المانعة عن إرادة السبع المخصوص [وأما التعجب والنهي عنه] كما في البيتين المذكورين
[فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة] ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن
المشبه به أصلاً ، حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب
يترتب على المشبه أيضاً .

[والاستعارة تفارق الكذب] بوجهين [بالبناء على التأويل] في
دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين : متعارفاً وغير
متعارف كما مر ، ولا تأويل في الكذب [ونصب] أى وينصب [القريضة على إرادة
خلاف الظاهر] في الاستعارة ، لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة
الموضوع له بخلاف الكذب ، فإن قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر ،
بل يذلل المجهود في ترويح ظاهره .

[ولا تكون] أى الاستعارة [علماً] لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس
المشبه به بجعل أفراداه قسمين : متعارفاً وغير متعارف ، ولا يمكن ذلك في العلم (١)
(١) أي الشخصى ، أما العلم الجنسى فهو كاسم الجنس هنا ، وقد قيل إن الاستعارة

لَمَنَافَاتِهِ الْجَنَسِيَّةَ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ نَوْعَ وَصْفِيَّةٍ كَحَاتِمٍ .

وَقَرِيبَتُهَا إِمَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ - رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي - أَوْ أَكْثَرُ كَقَوْلِهِ :

فَإِنْ تَعَاوَا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَا فَإِنَّ فِي إِيْمَانِنَا نِيرَانَا

[لَمَنَافَاتِهِ الْجَنَسِيَّةَ] لَأَنَّهُ يَقْتَضِي التَّشْخِصَ وَمَنْعَ الْإِشْتِرَاكِ ، وَالْجَنَسِيَّةُ تَقْتَضِي الْعُمُومَ وَتَتَنَاوَلُ الْأَفْرَادَ [إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ] الْعِلْمَ [نَوْعَ وَصْفِيَّةٍ] بِوَاسِطَةِ اسْتِهَارِهِ بِوَصْفٍ مِنَ الْأَوْصَافِ [كَحَاتِمٍ] الْمُتَضَمِّنُ الْإِتِّصَافَ بِالْجُودِ ، وَمَادَرٍ بِالْبَخْلِ ، وَسَحْبَانَ بِالْفَصَاحَةِ ، وَبَاقِلٍ بِالْفَهَاةِ ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يُشَبَّهَ شَخْصٌ بِحَاتِمٍ فِي الْجُودِ ، وَيَتَنَاوَلَ فِي حَاتِمٍ فَيَجْعَلُ كَأَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلْجُودِ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمَعْبُودَ أَوْ غَيْرَهُ كَمَا مَرَّ فِي الْأَسَدِ ، فَبِهَذَا التَّأْوِيلِ يَتَنَاوَلُ - حَاتِمٌ - الْفَرْدَ الْمُتَعَارَفَ الْمَعْبُودَ وَالْفَرْدَ الْغَيْرَ الْمُتَعَارَفَ ، وَيَكُونُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْمَعْبُودِ أَعْنَى حَاتِمِ الطَّائِفَةِ حَقِيقَةً وَعَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَتَصَفَّ بِالْجُودِ اسْتِعَارَةً .
نَحْوُ - رَأَيْتُ الْيَوْمَ حَاتِمًا .

[وَقَرِيبَتُهَا] يَعْنِي أَنَّ الِاسْتِعَارَةَ لِكَوْنِهَا بِجَازَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَ لَهُ ، وَقَرِيبَتُهَا [إِمَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ - رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي - أَوْ أَكْثَرُ] أَيْ أَمْرَانِ أَوْ أُمُورٍ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا قَرِينَةً [كَقَوْلِهِ : فَإِنْ تَعَاوَا] أَيْ تَكْرَهُوا [الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَا] فَإِنَّ فِي إِيْمَانِنَا نِيرَانَا (١)] أَيْ سَيُوفًا تَلْعَمُ كَشُعْلِ النَّيْرَانِ ، فَتَعْلَقُ قَوْلُهُ تَعَاوَا - بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَدْلِ وَالْإِيمَانِ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّيْرَانِ السُّيُوفَ .

يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَمًا شَخْصِيًّا وَلَوْ لَمْ يَتَضَمَّنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْمُبَالَغَةَ ، وَهِيَ كَمَا تَحْصُلُ بِجَعْلِ الْمَشَبَّهِ مِنْ جَنْسِ الْمَشَبَّهِ بِهِ تَحْصُلُ بِجَعْلِهِ عَيْنَهُ كَمَا فِي عِلْمِ الشَّخْصِ .
(١) ذَكَرَ شَارِحُ الشُّوَاهِدِ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَلَمْ يَعْنِهِ .

أَوْ مَعَانٍ مُلْتَمَّةٍ كَقَوْلِهِ :

وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكِفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَابٍ
وَهِيَ بِإِعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ قَسْمَانِ : لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِي شَيْءٍ إِمَّا يُمْكِنُ نَحْوُ - أَحْيِنَاهُ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -

لدلالته على أن جواب هذا الشرط تُحَارِبُونَ وَتُلْجِزُونَ إِلَى الطَّاعَةِ بِالسُّيُوفِ [أَوْ مَعَانٍ
ملتزمة] مُرَبُّوْطٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ يَكُونُ الْجَمِيعُ قَرِينَةً لِأَكُلِّ وَاحِدٍ ۖ وَهَذَا ظَهَرَ فُسَادُ قَوْلٍ
مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ - أَوْ أَكْثَرَ - شَامِلٌ لِقَوْلِهِ - أَوْ مَعَانٍ - فَلَا يَصِحُّ جَعْلُهُ مُقَابِلًا لَهُ
وَقَسِيماً [كَقَوْلِهِ : وَصَاعِقَةٌ مِنْ نَصْلِهِ] أَيِ مَنْ نَصَلَ سَيْفُ الْمَدْمُوحِ [تَنْكِفِي بِهَا]
مَنْ - اِنْكَفَأَ أَيْ اِنْقَلَبَ - وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيدِ ، وَالْمَعْنَى رُبُّ نَارٍ مِنْ حَدِّ سَيْفِهِ يَقْلِبُهَا [عَلَى
أَرْؤُسِ الْأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَابٍ (١)] أَيْ أُنَامِلُهُ الْخَمْسُ الَّتِي هِيَ فِي الْجُودِ وَعُمُومِ الْعَطَايَا
كَالسَّحَابِ أَيْ يَصْبِهَا عَلَى أَكْفَانِهِ فِي الْحَرْبِ فِيهِلَسُكُم بِهَا ۖ وَلَمَّا اسْتَعَارَ السَّحَابَ لِأُنَامِلِ
الْمَدْمُوحِ ذَكَرَ أَنَّ هُنَاكَ صَاعِقَةٌ ۖ وَبَيَّنَّ أَنَّهَا مِنْ نَصْلِ سَيْفِهِ ۖ ثُمَّ قَالَ - عَلَى أَرْؤُسِ
الْأَقْرَانِ - ثُمَّ قَالَ - خَمْسَ - فَذَكَرَ الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ عَدَدُ الْأُنَامِلِ ، فَظَهَرَ مِنْ جَمِيعِ
ذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالسَّحَابِ الْأُنَامِلَ .

أقسامها

[وَهِيَ] أَيْ الِاسْتِعَارَةُ [بِإِعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ] الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ [قَسْمَانِ :
لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا] أَيِ اجْتِمَاعِ الطَّرْفَيْنِ [فِي شَيْءٍ إِمَّا يُمْكِنُ نَحْوُ - أَحْيِنَاهُ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِلْبُحْتَرِيِّ وَبَعْدَهُ :

يَكَادُ النَّدَى مِنْهَا يَفِيضُ عَلَى الْعَدَى لَدَى الْحَرْبِ ثَنِيٌّ فِي قَنَاءٍ وَقَوَاضِبِ

أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ - أَيْ ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ ، وَلْتَسْمَ وَفَاقِيَّةٌ ، وَإِمَّا مَمْتَنَعَ كاستِعَارَةٍ
اسْمِ الْمَعْدُومِ لِلْمَوْجُودِ لِعَدَمِ غَنَائِهِ ۖ وَلْتَسْمَ عِنَادِيَّةٌ ، وَمِنْهَا التَّهْكِيمَةُ وَالتَّمْلِيحِيَّةُ ،
وَهُمَا مَا اسْتَعْمَلَ فِي ضِدِّهِ أَوْ نَقِيضِهِ لِمَا مَرَّ ،

- أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ - أَيْ ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ [استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حياً للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب ۖ والاحياء والهداية
عما يمكن اجتماعهما في شيء واحد ۖ وهذا أولى من قول المصنف (١) إن الحياة والهداية
عما يمكن اجتماعهما في شيء واحد ۖ لأن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة ۖ وإنما قال
نحو - أحييناه - لأن الطرفين في استعارة المَيِّتِ لِلضَّلَالِ عما لا يمكن اجتماعهما في شيء ،
إذ الميت لا يوصف بالضلال (٢) [ولتسم] الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء
[وفاقية] لِمَا بَيَّنَّ الطرفين من الانفاق [وإما ممتنع] عَطْفٌ عَلَى - إما يمكن [كاستعارة
اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه] هو بالفتح النفع ۖ أي لا انتفاء النفع في ذلك الموجود
كما في المعدوم ، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع ۖ وكذلك استعارة
اسم الموجود لِمَنْ عُدِمَ وَفُقِدَ لَكِنْ بَقِيَ آثار الجملة التي تُحْيِي ذكره ۖ وتديم في الناس
اسمه [ولتسم] الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء [عنادية] لِنَعَاذِ الطرفين
وامتناع اجتماعهما [ومنها] أي من العنادية الاستعارة [التهكمية والتمليلية] وهما
ما استعمل في ضده [أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي] [أو نقيضه لما
مر] أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم (٣) على

(١) أي في كتاب الايضاح (٢) لأن المراد بالضلال الكفر وهو جحد الحق ۖ
والجحد لا يقع من الميت لا انتفاء شرطه وهو الحياة (٣) فالاستعارة التهكمية والتمليلية
بمعنى واحد ، وإنما يفرق بينهما من جهة الغرض الحامل على استعمال اللفظ في ضد

نَحْوُ - فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ .

وَبَاغْتَبَارِ الْجَامِعِ قَسَمَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الطَّرَفَيْنِ نَحْوُ - كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا -

ما سبق تحقيقه في باب التشبيه [نحو - فبشرهم بعذاب أليم] أى أنذرهم ، استعيرت البشارة التى هي الاخبار بما يظهر سرورا فى المُخْبَرِ به للانذار الذى هو ضده بادخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل النهك والاستهزاء ، وكقولك - رأيت أسدا - وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجن .

[و] الاستعارة [باعتبار الجامع] أى ما قصد اشتراك الطرفين فيه [قسمان : لأنه] أى الجامع [إما داخل فى مفهوم الطرفين] المستعار له والمستعار منه [نحو] قوله عليه الصلاة والسلام : خير الناس رجل ممسك بعمان فرسه [كلما سمع هَيْعَةً طار إليها] أو رجل فى شَعَفَةٍ فى غُنيمة له بعدد الله حتى يأتيه الموت ، قال جَارُ الله : الهَيْعَةُ الصَّيْحَةُ

معناه أو نقيضه ، فان كان الغرض منه الهزؤ والسخرية كانت تهكمية ، وإن كان بسط السامعين بواسطة الاتيان بشئ مستظرف كانت تمليلية .

تطبيقات على أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين :

(١) إِذِ الْمَلِكُ الْجَبَّارُ صَعَرَ خَدَهُ أَتَيْنَا إِلَيْهِ بِالسَّيْفِ نَعَاتِبُهُ

(٢) هَبْ مِنْ لَهْ شَيْءٌ يَرِيدُ حِجَابَهُ مَا بَالُ لَا شَيْءٍ عَلَيْهِ حِجَابُ

فى الأول استعارة تهكمية فى قوله - نعاتبه - استعير فيها العتاب للضرب بالسيف بادخاله فى جنسه هزؤا وسخرية ، وفى الثانى استعارة عنادية فى قوله - لا شئ - استعير فيها اسم المعلوم للموجود لعدم غنائه .

فَإِنَّ الْجَامِعَ بَيْنَ الْعَدُوِّ وَالطَّيْرَانِ هُوَ قَطْعُ الْمَسَافَةِ بِسُرْعَةٍ ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِمَا .

التي يُفْرَعُ منها ، وأصلها من - هَاجَ يَهِيغُ - إِذَا جَبَنَ ، والشعفة رأس الجبل ، والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله . أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويبعد الله حتى يأتيه الموت . استعمار الطَّيْرَانِ لِلْعَدُوِّ ، والجامع داخل في مفهومهما [فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما] أى في مفهوم العدو والطيران ، إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو ، والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح . والسرعة لازمة له في الأكثر لاداخله في مفهومه ، فالأولى أن يُمَثَّلَ باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الأجسام المتنزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى (وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا) والجامع لازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما . وهى في القطع أشد ، والفرق (١) بين هذا وبين إطلاق المرسن على الأنف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف (٢) ليس فى الأنف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف السكائن فى التقطيع مرعى وملحوظ فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف فى المرسن . والحاصل أن التشبيه هنا منظور بخلافه ثَمَّتَ (٣) فإن قلت قد تقرر فى غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدّة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى

(١) هذا جواب عما يقال - كيف يكون إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة وإطلاق المرسن على الأنف مجازا مرسلًا مع اشتراكهما فى ذلك .

(٢) هو فى المرسن كونه أنف ذى رَسَنٍ وفى التقطيع كونه بين الأجسام المتنزقة .

(٣) ولو نظر إلى التشبيه فى إطلاق المرسن كان استعارة أيضا .

وَأَمَّا غَيْرُ دَاخِلٍ كَمَا مَرَّ ، وَأَيْضًا إِمَّا عَامِيَّةٌ وَهِيَ الْمُبْتَدَلَةُ لظُهُورِ الْجَامِعِ فِيهَا نَحْوُ
- رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي - أَوْ خَاصِيَّةٌ وَهِيَ الْغَرِيْبَةُ ، وَالْغَرَابَةُ قَدْ تَكُونُ فِي نَفْسِ
الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ :

وَإِذَا احْتَبَى قَرَبُوسَهُ بَعْنَانَهُ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

المستعار منه أقوى ، قلت امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية (١) والمفهوم
لا يجب أن يكون ماهية حقيقية ، بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة
والضعف ، فيصح كَوْنُ الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين
أشدَّ وأقوى ، ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود أغنى المركب من السواد
والمحلَّ مع اختلافه بالشدة والضعف [وإما غير داخل] عَقِفَ عَلَى - [إما داخل] كما
مر [من استعارة الأسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المُتَهَلِّلُ ونحو ذلك ، لظهور أن
الشجاعة عارض للأسد لا داخل في مفهومه ، وكذا التَّهَلُّلُ للشمس .

[وأيضاً] للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها [إما عامية ، وهي المبتدلة
لظهور الجامع فيها ، نحو - رأيت أسدا يرمى - أو خاصة وهي الغريبة] التي لا يطلع
عليها إلا الخاصَّةُ الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة [والغرابة قد تكون
في نفس الشبه] بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة [كما في قوله] في وصف الفرس بأنه
مؤدب ، وأنه إذا نزل صاحبه عنده والتي عَنَانُهُ فِي قَرَبُوسٍ سَرَجِهِ وَقَفَ مَكَانَهُ إِلَى أَنْ
يَعُودَ إِلَيْهِ [وإذا احتبى قربوسه] أي مُقَدِّمَ سَرَجِهِ [بعنانه * علك الشكيم الى انصراف
الزائر (٢)] الشكيم والشكيمة هي الحديدَةُ الْمُعَرَّضَةُ فِي فَمِ الْفَرَسِ ، وَأَرَادَ بِالزَّائِرِ
(١) وهي المركبة من الذاتيات ، ويقابلها الماهية الاعتبارية وهي ما تتركب من أمور

غير ذاتيات لها (٢) هو ليزيد بن سُلَيمَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ .

وَقَدْ تَحْصُلُ بِتَصْرِفٍ فِي الْعَامِيَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ »

إِذَا اسْتَدَّ الْفَعْلَ إِلَى الْأَبَاطِحِ دُونَ الْمَطِيِّ وَأَدْخَلَ الْأَعْنَاقَ فِي السَّيْرِ .

نفسه ، شَبَّهَ هَيْئَةَ وَقُوعِ الْعَنَانِ فِي مَوْقِعِهِ مِنْ قُرْبُوسِ السَّرَجِ مِمْتَدًّا إِلَى جَانِبِي فَمِ الْفَرَسِ بِهِئَتِهِ وَقُوعِ الثُّوبِ فِي مَوْقِعِهِ مِنْ رُكْبَتِي الْمُحْتَبِي مِمْتَدًّا إِلَى جَانِبِي ظَهْرِهِ ، ثُمَّ اسْتَعَارَ الْإِحْتِبَاءَ وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ ظَهْرَهُ وَسَاقِيهِ بِثُوبٍ أَوْ غَيْرِهِ لَوْ قُوعِ الْعَنَانِ فِي قُرْبُوسِ السَّرَجِ ۥ فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه (١) [وقد تحصل] أى الغرابة [بتصرف في] الاستعارة [العامية ۥ كما في قوله] :

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا [وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ (٢)]

جمع أبطح وهو مَسِيلُ الْمَاءِ فِيهِ دِقَاقُ الْحَصَى ۥ استعار سَيْلَانَ السُّيُولِ الْوَاقِعَةَ فِي الْأَبَاطِحِ لَسِيرِ الْأَبْلِ سِيرًا حَثِيثًا فِي غَايَةِ السَّرْعَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى لِينٍ وَسَلَاسَةٍ ۥ وَالشَّبَهَ فِيهَا ظَاهِرٌ عَامٌّ لَكِنْ قَدْ تُصَرِّفُ فِيهِ بِمَا أَفَادَ اللَّطْفَ وَالْغَرَابَةَ [إِذَا اسْتَدَّ الْفَعْلَ] أَعْنَى سَالَتْ [إِلَى الْأَبَاطِحِ دُونَ الْمَطِيِّ] وَأَعْنَاقَهَا ، حَتَّى أَفَادَ أَنَّهُ امْتَلَأَتْ الْأَبَاطِحُ مِنَ الْأَبْلِ كَمَا (٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) [وَأَدْخَلَ الْأَعْنَاقَ فِي السَّيْرِ] لِأَنَّ

(١) وَجْهُ الْغَرَابَةِ فِيهِ أَنْ الْإِتْقَالَ إِلَى الْإِحْتِبَاءِ عِنْدَ اسْتِحْضَارِ إِقْلَاءِ الْعَنَانِ عَلَى الْقُرْبُوسِ فِي غَايَةِ النَّدُورِ ۥ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مِنْ وَادِي الْقُعُودِ وَالْآخَرُ مِنْ وَادِي الرُّكُوبِ مَعَ مَا فِي الْوَجْهِ مِنْ دَقَّةِ التَّرَكِيبِ وَكَثْرَةِ الْإِعْتِبَارَاتِ الْمَوْجُوبَةِ لَغَرَابَةِ إِدْرَاكِهِ .

(٢) هُوَ لِكُنْثَرِ عَزَّةٍ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ (٣) فَفِيهِ أَيْضًا إِسْنَادٌ مَا لِلْحَالِّ

لِلْمَحَلِّ لِإِفَادَةِ اسْتِغْرَاقِ الْحَالِّ وَشَبُوحِهِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ الْمَحَلِّ .

وَبَاعْتَبَارِ الثَّلَاثَةِ سِتَّةَ أَقْسَامٍ : لِأَنَّ الطَّرْفَيْنِ إِنْ كَانَا حَسِينَيْنِ فَالْجَامِعُ إِمَّا حَسِيٌّ
نَحْوُ - فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خَوَارٌ - فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ وَلَدُ الْبَقَرَةِ وَالْمُسْتَعَارُ
لَهُ الْحَيَوَانُ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ

السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الأعناق وبتبين أمرهما في الهوادي (١)
وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة ، وتتبعها في الثقل والخفة .

[و] الاستعارة [باعتبار الثلاثة] المستعار منه والمستعار له والجامع [ستة أقسام]
لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعار
له عقلي أو بالعكس تصير أربعة و الجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما سبق في
التشبيه (٢) لكنه في القسم الأول إما حسي أو عقلي أو يختلف تصير ستة ، وإلى هذا
أشار بقوله [لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي و نحو - فأخرج لهم عجلا
جسدا له خوار (٣) فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله
(١) جمع هادية وهي مقدم العنق (٢) أنظر ص ٢١ من هذا الجزء .

تطبيقات على أقسام الاستعارة باعتبار الجامع :

(١) نَثَرْتَهُمْ فَوْقَ الْأُحْيِدِبِ نَثْرَةً كَمَا نَثَرْتُ فَوْقَ الْعُرُوسِ الدَّرَاهِمَ

(٢) وَجَعَلْتُ كُوزِي فَوْقَ نَاجِيَةٍ يَقْتَاتُ شَحْمَ سَنَامِهَا الرَّحْلُ

(٣) فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بَصْلُهُ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَا بَكَكَلِكَلْ

في الأول استعارة النثر لاسقاط المنهزمين ، والجامع داخل في مفهوم الطرفين ،
وفي الثاني استعارة الاقيات لاذهاب الرحل شحم السنام و هي استعارة غريبة لا يدركها
إلا الخاصة و في الثالث حصلت الغرابة في الاستعارة بالجمع بين عدة استعارات ، فقد
أراد وصف الليل بالطول فاستعار له اسم الصلب ثم الاعجاز ثم الكلكل و تتم له
بهذا تصوير الليل بصورة البعير على أبلغ وجه وأدقه (٣) قيل إن هذا ليس من الاستعارة و

تَعَالَى مِنْ حُلَى الْقَبْطِ وَالْجَامِعِ لَهْمَا الشَّكْلِ ، وَالْجَمِيعِ حَسَى ، وَإِمَّا عَقْلِي نَحْوُ - وَآيَةُ
لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ - فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَشَطُ الْجِلْدِ عَنْ نَحْوِ الشَّاةِ وَالْمُسْتَعَارُ
لَهُ كُشْفُ الضَّوِّ عَنْ مَكَانِ اللَّيْلِ وَهُمَا حَسِيَّانِ ، وَالْجَامِعُ مَا يَعْقِلُ مِنْ تَرْتِبِ أَمْرِ
عَلَى آخَرٍ ،

تعالى من حلى القبط [التى سبكتها نار السامري عند إلقائه فى تلك الحلى التربة التى
أخذها من موطنه فرس جبريل عليه السلام] [والجامع الشكل] فان ذلك الحيوان
كان على شكل ولد البقرة [والجميع] من المستعار منه والمستعار له والجامع [حسى]
أى مدرك بالبصر [وإما عقلى نحو - وآية لهم الليل نسلخ منه النهار - فان المستعار
منه] معنى النسلخ وهو [كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن
مكان الليل] وهو موضع إلقاء ظله [وهما حسيان (١)] والجامع ما يعقل من ترتب
أمر على آخر [أى حصوله عقيب حصوله دائماً أو غالباً ، كترتب ظهور اللحم على
الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل] والترتب أمر

لأن قوله - جسدا له خوار - صريح فى أنه لم يكن عجلاً ، إذ لا يقال للبقر إنه جسده
صوت البقر ، فالمراد فأخرج لهم مثل عجل كما فى قوله تعالى (حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ
الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) فالبيان فيهما أخرجهما من الاستعارة إلى
التشبيه ، وأجيب بأن البيان هنا أخرجه عن إرادة العجل الحقيقي إلى الادعاءى ، فهو
قرينة الاستعارة ، بخلاف البيان فى قوله - من الفجر - فانه أخرجه عن إرادة الخيط
الحقيقى وإرادة الادعاءى وهو الفجر ، إذ لا يبين الشئ نفسه ، فلا بد فيه من تقدير
المثل (١) هذا باعتبار الهيئة الحاصلة عندهما ، وإلا فهما معنيان مصدریان ، والمعنى
المصدرى لا يدرك بالحس .

عقلی . و بیان ذلك أن الظلمة هي الأصل والنور طَارَ عليها يسترها بضوئه . فإذا غربت الشمس فقد سُلِخَ النهار من الليل أى كشط وأزيل كما يكشط عن الشيء الشيء الطارىء عليه الساتر له ، فجُمِلَ ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه . وحينئذ صَحَّ قوله تعالى (فَأَذَاهُمْ مَظْلُومُونَ) لأن الواقع عَقِيبَ إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام . وأما على ما ذكر في المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال ، لأن الواقع بعده إنما هو الابصار دون الاظلام ، وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام صاحب المفتاح على القلب أى ظهور ظلمة الليل من النهار . أو بأن المراد من الظهور التمييز . أو بأن الظهور بمعنى الزوال . كما في قول الحماسي :

وذلك عَارٌ يا ابن رِبْطَةِ ظَاهِر (١)

وفي قول أبي ذؤيب :

وتلك شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا (٢)

أى زائل ، وذكر العلامة في شرح المفتاح أن السلخ قد يكون بمعنى الزرع مثل - سلخت الاهاب عن الشاة - وقد يكون ، بمعنى الاخراج نحو - سلخت الشاة عن الاهاب - فذهب صاحب المفتاح الى الثانى (٣) وصح قوله تعالى (فَأَذَاهُمْ مَظْلُومُونَ) بالقاء لأن البرأخيَّ وَعَدَمُهُ مما يختلف باختلاف الامور والعادات ، وزمان النهار

(١) هو عجز بيت من الحماسة :

أَعْيَرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلِحُومَهَا وذلك عَارٌ يا ابن رِبْطَةِ ظَاهِر

(٢) هو عجز بيت لأبي ذؤيب :

وَعْيَرَهَا الْوَأَشُونَ أَنِّي أَحِبُّهَا وتلك شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

والشكاة مصدر بمعنى الشكاية (٣) وحينئذ فلا حاجة إلى تأويله بما سبق .

وَأَمَّا مُخْتَلَفُ كَقَوْلِكَ - رَأَيْتُ شَمْسًا - وَأَنْتَ تُرِيدُ إِنْسَانًا كَالشَّمْسِ فِي حُسْنِ
الطَّلَعَةِ وَنَبَاهَةِ الشَّانِ ، وَإِلَّا فَمَهْمَا إِمَّا عَقْلِيَّانِ نَحْوُ - مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا - فَإِنَّ
الْمُسْتَعَارَ مِنَ الرَّقَادِ وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ الْمَوْتُ وَالْجَامِعَ عَدَمَ ظُهُورِ الْفِعْلِ ، وَالْجَمِيعَ عَقْلِيٌّ .

وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لِكُنْ لِعَظْمِ شَأْنِ دُخُولِ
الظلام بعد إضاءة النهار وَكَوْنِهِ مِمَّا يَنْبَغِي أَلَّا يَحْصُلَ إِلَّا فِي أَضْعَافِ ذَلِكَ الزَّمانِ مِنْ
الليلِ عُدَّ الزَّمانُ قَرِيبًا ، وَجُعِلَ اللَّيْلُ كَأَنَّهُ يَفَاجِئُهُمْ عَقِيبَ إِخْرَاجِ النَّهَارِ مِنَ اللَّيْلِ بِلَا
مُهْلَةٍ ۖ وَعَلَى هَذَا حَسَنٌ إِذَا الْمَفَاجَأَةُ ، كَمَا يَقَالُ - أُخْرِجَ النَّهَارُ مِنَ اللَّيْلِ فَمَاجَأَهُ دُخُولُ
الليلِ - وَلَوْ جَعَلْنَا السَّلَخَ بِمَعْنَى النَّزْعِ وَقَلْنَا - نَزَعَ ضَوْءُ الشَّمْسِ عَنِ الْهَوَاءِ فَمَاجَأَهُ
الظلام - لَمْ يَسْتَقِمْ أَوْ لَمْ يَحْسُنْ (١) كَمَا إِذَا قَلْنَا - كُسِرَتِ الْكُوزُ فَمَاجَأَهُ الْإِنْكَسَارُ
[وَأَمَّا مُخْتَلَفُ] بَعْضُهُ حَسَى وَبَعْضُهُ عَقْلِيٌّ [كَقَوْلِكَ - رَأَيْتُ شَمْسًا - وَأَنْتَ تُرِيدُ إِنْسَانًا
كَالشَّمْسِ فِي حُسْنِ الطَّلَعَةِ] وَهُوَ حَسَى [وَنَبَاهَةِ الشَّانِ] وَهِيَ عَقْلِيَّةٌ [وَأَمَّا] عَطْفٌ عَلَى
قَوْلِهِ - وَإِنْ كَانَا حَسِيَيْنِ - أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الطَّرْفَانِ حَسِيَيْنِ [فَمَهْمَا] أَيْ الطَّرْفَانِ [إِمَّا
عَقْلِيَّانِ نَحْوُ - مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا - فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنَ الرَّقَادِ] أَيْ النُّومِ عَلَى أَنْ يَكُونَ
الْمَرْقَدُ مَصْدَرًا وَتَكُونُ الِاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةً ۖ أَوْ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَكَانِ إِلَّا أَنَّهُ اعْتَبَرَ التَّشْبِيهَ
فِي الْمَصْدَرِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنَّظَرِ فِي اسْمِ الْمَكَانِ وَسَائِرِ الْمَشْتَقَاتِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى الْقَائِمِ
بِالذَّاتِ لَا نَفْسِ الذَّاتِ ، وَاعْتَبَرَ التَّشْبِيهَ فِي الْمَقْصُودِ الْأَمِّ أَوَّلَى ۖ وَتَسْمَعُ لِهَذَا زِيَادَةَ
تَحْقِيقٍ فِي الِاسْتِعَارَةِ التَّبْعِيَّةِ [وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ الْمَوْتُ وَالْجَامِعَ عَدَمَ ظُهُورِ الْفِعْلِ وَالْجَمِيعَ
عَقْلِيٌّ] وَقِيلَ عَدَمَ ظُهُورِ الْأَفْعَالِ فِي الْمُسْتَعَارِ لَهُ أَعْنَى الْمَوْتُ أَقْوَى ۖ وَمِنْ شَرَطِ الْجَامِعِ

(١) لِأَنَّ الدُّخُولَ فِي الظَّلامِ مُصَاحِبٌ لِنَزْعِ الضَّوءِ ، فَلَا مَحَلَّ فِي ذَلِكَ لِلتَّرْتِيبِ
الَّذِي تَفِيدُهُ الْمَفَاجَأَةُ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَاكِيُّ لَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

وَأَمَّا مُخْتَلَفَانِ وَالْحَسَىٰ هُوَ الْمُسْتَعَارُ مِنْهُ نَحْوُ - فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ - فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَسْرُ الزُّجَاجَةِ وَهُوَ حَسِيٌّ ، وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ التَّبْلِيغُ وَالْجَامِعُ التَّأْيِيرُ وَهُمَا عَقْلِيَّانِ ، وَإِمَّا

أن يكون في المستعار منه أقوى . فالحق أن الجامع هو البعث (١) الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى لِكَوْنِهِ بِمَا لَا شَبْهَةَ فِيهِ لِأَحَدٍ . وقريضة الاستعارة هي كَوْنُ هَذَا الكلام كلام الموتى مع قوله (هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ) [وإما مختلفان] أى أحد الطرفين حسي والآخر عقلي [والحسي هو المستعار منه نحو - فاصدع بما تؤمر - فإن المستعار منه كسر الزجاجه وهو حسي (٢) والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان] والمعنى ابن الأمر لإبَانَةِ لَا تَنْمَحِي كَمَا لَا يَلْتَمِ صَدْعُ الزُّجَاجَةِ [وإما

الخطيب ، لأنه هو الذى جعل السِّلْخَ بمعنى النزاع . والحق أن الترتيب على ما ذهب إليه الخطيب عقلي . وهو ظاهر لا غبار عليه (١) المراد به التيقظ لا البعث المعروف . (٢) أى باعتبار مُتَعَلِّقِهِ .

تطبيقات على أقسام الاستعارة باعتبار الثلاثة :

- (١) قوله تعالى - (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنَفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا) (٢) قوله تعالى - (تَكَادُ يَمِيزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلُّمَا آتَىٰ فِيهَا فُجُوهٌ سَأَلُوهُمْ خَزَائِنَهُمَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ) (٣) قوله تعالى - (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَسَمًا يَشْتَرُونَ) .

في الأول استعير المَوْجَانُ للاضطراب الناشئ عن الحيرة ، والجامع بينهما الحركة الشديدة والاهتزاز . والثلاثة حسية ، وفي الثاني استعير الغيظ للحالة المتوهمة للنار . والجامع إرادة الانتقام . والثلاثة عقلية . وفي الثالث استعير النبذ وهو حسي للأمر المتناسي حاله وهو عقلي . والجامع عدم العناية فيهما وهو عقلي .

عَكْسُ ذَلِكَ نَحْوُ - إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ - فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ لَهُ كَثْرَةُ الْمَاءِ وَهُوَ حَسِيٌّ ، وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ التَّكْبِيرُ وَالْجَامِعُ الْأَسْتِعْلَاءُ الْمَفْرُطُ وَهُمَا عَقْلِيَانِ .
وَبِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ قَسَمَانِ : لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اسْمٌ جَنْسٍ فَاصِلِيَّةٌ كَأَسَدٍ وَقَتْلٍ ، وَإِلَّا فَبِعِيَّةٌ كَالْفِعْلِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ وَالْحَرْفِ ،

عكس ذلك [أى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له] نحو - إنا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية - فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى ، والمستعار منه التكبير والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان] .

[و] [الاستعارة] [باعتبار اللفظ] [المستعار] [قسمان : لأنه] [أى اللفظ المستعار]

[إن كان اسم جنس] [حقيقة أو تأويلاً كما فى الأعلام المشتهرة بنوع وصفية (١)]

[فاصلية] [أى فالاستعارة أصلية] [كأسد] [إذا استعير للرجل الشجاع] [وقتل] [إذا]

استعير للضرب الشديد ، الأول اسم عين ، والثانى اسم معنى [وإلا فتبعية] [أى وإن لم]

يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية [كالفعل وما اشتق منه] [مثل اسم]

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك [والحرف] [وإنما كانت تبعية لأنه]

الاستعارة تعتمد التشبيه ، والتشبيه يقتضى كَوْنُ الْمُشَبَّهِ مَوْصُوفًا بِوَجْهِ الشَّبْهِ أَوْ بِكَوْنِهِ

مُشَارِكًا لِلْمُشَبَّهِ بِهِ فِي وَجْهِ الشَّبْهِ ، وَإِنَّمَا يَصْلُحُ لِلْمَوْصُوفَةِ الْحَقَائِقُ أَى الْأُمُورِ الْمُتَقَرَّرَةِ

الثابتة ، كقولك - جسم أبيض ، وبياض صافٍ - دون معانى الأفعال والصفات

المشتقة منها لِكَوْنِهَا مُتَجَدِّدَةً غَيْرَ مُتَقَرَّرَةٍ بِوَسْطَةِ دُخُولِ الزَّمَانِ فِي مَفْهُومِ الْأَفْعَالِ

(١) كحاثم ومادر ونحوهما ، والمراد باسم الجنس هنا ما يشمل علم الجنس

كأسامة ونحوه .

فَالْتَشْبِيهِ فِي الْأَوَّلِينَ لِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَفِي الثَّالِثِ لِمُتَعَلِّقٍ مَعْنَاهُ

وعروضه للصفات (١) ودون الحروف وهو ظاهر (٢) كذا ذكره وفيه بحث . لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لأنها تصلح للموصوفية (٣) وهم أيضا (٤) صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة ، فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية ، بأن يقدر التشبيه في نفسه لافي مصدره ، وليس كذلك للقطع بأننا إذا قلنا - هذا مَقْتُلٌ فلان - للموضع الذي ضُرِبَ فيه ضربا شديدا ، أو - مَرَقْدُ فلان - لقبره . فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد ، وأن الاستعارة في المصدر لافي نفس المكان ، بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية ، لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الأعم الجدير بأن يُعْتَبَرَ فيه التشبيه . وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات [فالتشبيه في الأولين] أي الفعل وما اشتق منه [لمعنى المصدر ، وفي الثالث] أي الحرف [لمتعلق معناه] أي لما تعلق به معنى الحرف . قال صاحب المفتاح : المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها . مثل قولنا - من معناها ابتداء الغاية . وفي معناها الظرفية ، وفي معناها الغرض - فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفا بل أسماء ، لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار

(١) بخلاف المصدر لعدم اشتماله على النسبة المستلزمة للزمان .

(٢) لأن معانيها آلات للملاحظة غيرها ، فيكون غيرها هو المقصود بالافادة . وهذا يمنع من وصفها ومن الحكم عليها (٣) نحو - مقام واسع وزمان صعب ومفتاح معتدل (٤) هذا اعتراض بقصور دعوهم بعد الاعتراض بقصور دليلهم . لأن الاستعارة في الثلاثة تبعية كسائر المشتقات باتفاق . وكان الأولى قصر الاءاض على قصور الدعوى ، لأنه لا يكون هناك قصور في الدليل بعد قصورها .

كَالْمَجْرُورِ فِي - زَيْدٌ فِي نِعْمَةٍ - فَيُقَدَّرُ فِي - نَطَقَتِ الْحَالُ ، وَالْحَالُ نَاطِقَةٌ بِكَذَا -
لِلدَّلَالَةِ بِالنُّطْقِ ، وَفِي لَامِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ - فَالْتَّقِطْهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحِزْنًا - لِلْعِدَاوَةِ وَالْحِزْنِ بَعْدَ الِاتِّقَاطِ بَعْلَتُهُ الْغَائِيَّةُ ،

المعنى • وإنما هي متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معانى رُدَّتْ تلك المعاني
الى هذه بنوع استلزام (١) فقول المصنف فى تمثيل متعلق معنى الحرف [كالمجرور فى -
زيد فى نعمة] ليس بصحيح ، وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف
[فيقدر] التشبيه [فى - نطقت الحال • والحال ناطقة بكذا - للدلالة بالنطق] أى يحمل
دلالة الحال مشبها ، ونُطِقُ الناطق مشبها به • ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله الى
الذهن ، ثم يستعار للدلالة لفظ النطق • ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة ،
فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية وفى الفعل والصفة تبعية • وإن أطلق النطق على
الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا • وقد عرفت (٢)
أنه لا امتناع فى أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا
باعتبار العلاقتين [و] يقدر التشبيه [فى لام التعليل نحو - فالتقطه] أى موسى
[آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا - للعداوة] أى يقدر تشبيه العداوة [والحزن]
الحاصلين [بعد الالتقاط بعلمته] أى علة الالتقاط [الغائية] كالحمية والتبني فى الترتب
على الالتقاط والحصول بعده • ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقاً أن يستعمل
فى العلة الغائية • فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة فى المجرور ، وهذا الطريق
مأخوذ من كلام صاحب الكشف ومبنى على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على

(١) وهو استلزام الخاص للعام ، لأن معانيها على هذا جزئية من الابتداء
المخصوص ونحوه ، أما تلك المعانى الكلية فهى متعلقات لها .

(٢) أى ما ذكر سابقا فى المشعر ص ٩٧ من هذا الجزء .

وَمَدَارُ قَرِينَتَهَا فِي الْأَوَّلِينَ

ما سبق ۖ لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصراحة (١) لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية ، وعلى هذا الطريق المشبه أعنى العداوة والحزن مذكور لا متروك (٢) بل تحقيق الاستعارة التبعية هنا أنه شُبِّهَ تَرَبُّبُ العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية (٣) عليه ثم استعمل في المشبه (٤) اللام الموضوع للمشبه به أعنى ترتب علة الالتقاط الغائية عليه ۖ ففجرت الاستعارة أولاً في الْعِلَّةِ وَالْغَرَضِ ، وَتَبَعَيْتَهَا فِي اللّام كما مر في -نظقت الحال- فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية ، وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهواً ، وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشرح .

[وَمَدَارُ قَرِينَتَهَا] أى قرينة الاستعارة التبعية [في الأولين] أى في الفعل وما اشتق

(١) وكذلك مذهب الجمهور أيضاً ، لأنه لا خلاف بينهم في معناها .

(٢) قد أجيب عن ذلك بأن مراد المصنف أن في المجرور تشبيهاً يصح أن تترتب عليه الاستعارة في الحرف ، فتكون الاستعارة التبعية المصراحة عنده في الحرف أيضاً ، أما الاستعارة في المجرور فاستعارة بالكناية (٣) أي علقه المطلقة بجامع مطلق الترتب في كل ۖ وفي الكلام حذف والاصل - ثم استعير ترتب العلة الغائية على الالتقاط لترتب العداوة والحزن عليه فسرى التشبيه الى الجزئيات ثم استعمل في المشبه الخ وإنما قدر هذا لأن تبعية الاستعارة في الحرف لا تتحقق بدونه .

(٤) أي جزئى المشبه وهو ترتب العداوة والحزن المتعلقين بموسى ۖ وكذلك يقدر في المشبه به ، وعلى هذا تكون الاستعارة في الحرف تابعة لاستعارة قبلها ۖ وقال بعضهم إنها تابعة للتشبيه ۖ بأن يشبه في الكليات ثم يسرى التشبيه الى الجزئيات ، فتستعير الحرف الموضوع لجزئى من المشبه به لجزئى من المشبه ، وعلى هذا تكون المناهب في إجراء هذه الاستعارة ثلاثة .

عَلَى الْفَاعِلِ نَحْوُ - نَطَقَتِ الْحَالُ - أَوِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ :
 ۞ قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا ۞

وَنَحْوُ :

۞ نَقَرِيهِمْ لَهُذَمِيَّاتٍ نَقَدَ بِهَا ۞

منه [على الفاعل نحو - نطقت الحال] بكذا ، فان النطق الحقيقي لايسند الى الحال [أو المفعول نحو] :

جُمِعَ الْحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ ۞ [قتل البخل وأحيا السماحا (١)]

فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود [ونحو :

نقريهم لهذميّات نقد بها] ۞ ما كان خاط عليهم كلُّ زَرَادٍ (٢) ،

(١) هو لابن المعتز من قصيدة له في مدح أبيه .

(٢) هو للقُطَامِيّ من قصيدة له في مدح زُفَرِ بْنِ الْحَارِثِ مَظْلَعُهَا :

مَا اعْتَادَ حُبَّ سُلَيْمَى غَيْرُ مَعْتَادٍ وَلَا تَقَضَى بِوَافِي دِينَهَا الصَّادِي

تطبيقات على الاستعارة الأصلية والتبعية :

(١) فامطرت أو لؤلؤا من نرجس وسقت وردا وعصت على العناب بالبرد

(٢) قوله تعالى - (قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَإِنِّي ضَالٌّكَ الْقَدِيمِ) :

(٣) دَقَّتْ قَلْبَ الْمَرْءِ قَائِلَةٌ لَهُ إِنَّ الْحَيَاةَ دَقَاتُ وَثَوَانٍ

في الأول استعارات خمس في اللؤلؤ للدموع ، والنرجس للعيون ، والورد

للخدود ، والعناب للأنامل ، والبرد للأسنان ، وهي من الاستعارة الأصلية ، وفي

الثاني استعيرت - في - من الظرفية الحقيقية للظرفية المعنوية ، وهي استعارة تبعية ، وفي

أَوِ الْمَجْرُورِ . نَحْوُ - فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ .

وَبِاعْتِبَارِ آخِرِ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مُطْلَقَةً وَهِيَ مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِصِفَةٍ وَلَا تَفْرِيعٍ ،
وَالْمُرَادُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ النَّحْوِي ، وَبِجُرْدَةٍ وَهِيَ مَا قُرِنَ بِمَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ

اللَّهُمُّ مِنَ الْأَسِنَّةِ الْقَاطِعِ فَأَرَادَ بِلَهْذِمِيَّاتٍ طَعْنَاتٍ مَنْسُوبَةٍ إِلَى الْأُسِنَّةِ الْقَاطِعَةِ ،
أَوْ أَرَادَ نَفْسَ الْأُسِنَّةِ ، وَالنِّسْبَةُ لِلْمَبَالِغَةِ كَالْحَرِيِّ ، وَالْقُدُّ الْقَطْعُ ، وَزَرَدَ الدَّرْعَ
وَسَرَدَهَا نَسَجَهَا ، فَالْمَفْعُولُ الثَّانِي أَعْنَى لَهْذِمِيَّاتٍ قَرِينَةٌ عَلَى أَنْ نَقْرِيهِمْ اسْتِعَارَةً [أَوْ
الْمَجْرُورِ نَحْوُ - فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ] فَإِنْ ذَكَرَ الْعَذَابَ قَرِينَةً عَلَى أَنْ - بَشَّرَ - اسْتِعَارَةٌ
تَبْعِيَّةٌ تَهْكُمِيَّةٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ - وَمِدَارٌ قَرِينَتُهَا عَلَى كَذَا - لِأَنَّ الْقَرِينَةَ لَا تَنْحَصِرُ فِيمَا ذَكَرَ ،
بَلْ قَدْ تَكُونُ حَالِيَةً كَقَوْلِكَ - قَتَلْتُ زَيْدًا - إِذَا ضَرَبْتَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا .

[و] [اِسْتِعَارَةٌ] [بِاعْتِبَارِ آخِرِ] غَيْرِ اعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ وَالْجَامِعِ وَاللَّفْظِ [ثَلَاثَةٌ
أَقْسَامٍ] لِأَنَّهَا إِمَّا أَلَّا تَقْتَرِنْ بِشَيْءٍ يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ وَالْمُسْتَعَارَ مِنْهُ ، أَوْ تَقْتَرِنْ بِمَا يَلَائِمُ
الْمُسْتَعَارَ لَهُ ، أَوْ تَقْتَرِنْ بِمَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ (١) الْأَوَّلُ [مُطْلَقَةٌ] وَهِيَ مَا لَمْ تَقْتَرِنْ
بِصِفَةٍ وَلَا تَفْرِيعٍ [أَيْ تَفْرِيعِ كَلَامٍ مَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ وَالْمُسْتَعَارَ مِنْهُ (٢) نَحْوُ - عِنْدِي
أَسَدٌ] [وَالْمُرَادُ] بِالصِّفَةِ [الْمَعْنَوِيَّةِ] الَّتِي هِيَ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ [لَا النَّعْتِ] النَّحْوِي الَّذِي
هُوَ أَحَدُ التَّوَابِعِ [و] الثَّانِي [بِجُرْدَةٍ] وَهِيَ مَا قُرِنَ بِمَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ

الثالث شبه القول بالدلالة واشتق منه قائلة بمعنى دالة ، وهي استعارة تبعية .

(١) وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِيهِمَا بَعْدَ ذِكْرِ الْقَرِينَةِ ، لِأَنَّهَا مَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ فِي
الْمُصْرَحَةِ وَالْمُسْتَعَارَ مِنْهُ فِي الْمُسْكِنَةِ (٢) الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالتَّفْرِيعِ أَنَّ الْمَلَانِمَ إِنْ كَانَ
مِنْ تِمَّةِ الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ الْاسْتِعَارَةُ فَهُوَ الصِّفَةُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ - فَتَبَسُّمٌ ضَاحِكًا - وَإِنْ
كَانَ كَلَامًا مُسْتَقْلَلًا بَنَى عَلَى الْاسْتِعَارَةِ فَهُوَ التَّفْرِيعُ ، نَحْوُ - فَا رَبِحْتَ تِجَارَتَهُمْ -

كَقَوْلِهِ :

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا ۖ

وَمُرْشَحَةٌ وَهِيَ مَا قُرِنَ بِمَا يَلَامُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ نَحْوُ - أَوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا
الضَّلَالََةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ - وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ كَقَوْلِهِ :

لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِيَ السَّلَاحِ مُقَذَّفٌ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمْ

كَقَوْلِهِ : غَمْرُ الرِّدَاءِ [أى كثير العطاء ۖ استعار الرِّدَاءَ للعطاء لانه يصون عِرَضَ صاحبه
كما يصون الرِّدَاءَ مَا يُلْقَى عَلَيْهِ ۖ ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء دون الرِّدَاءِ تجريدا
للاستعارة ۖ والقرينة سياق الكلام أعنى قوله [اذا تبسم ضاحكا] أى شارعا فى
الضحك آخذا فيه ، وتماهه :

غَلَقَتْ لَضَحَكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ (١)

أى اذا تبسم غلقت رِقَابُ أَمْوَالِهِ فى أيدي السائلين ۖ يقال غلق الرهن فى يد المرتهن
اذا لم يقدر على انفكاكه [و] الثالث [مرشحة ، وهى ماقرن بما يلامم المستعار منه نحو -
أَوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبَحَتْ تِجَارَتُهُمْ] استعير الاشتراء للاستبدال
والاختيار ، ثم فرع عليها ما يلامم الاشتراء من الربح والتجارة [وقد يجتمعان] أى
التجريد والترشيح [كَقَوْلِهِ : لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِيَ السَّلَاحِ] هذا تجريد ، لانه وصف
يلامم المستعار له أعنى الرجل الشجاع [مقذف ۖ له لبد أظفاره لم تقلم (٢)] هذا ترشيح ۖ
لان هذا الوصف بما يلامم المستعار منه أعنى الأسد الحقيقى ۖ واللبد جمع لبد وهى
مَا تَلْبَدُّ مِنْ شَعْرِ الْأَسَدِ عَلَى مَنْكِيهِ ، والتقليم مبالغة القلم وهو القطع .

(١) هُوَ لِكُنْثَرٍ عَزَّةَ (٢) الْبَيْتُ لَزْهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ۖ وَالْمُقَذَّفُ الَّذِى يرمى بِهِ فى

الْحُرُوبِ أَوِ الَّذِى قَذَفَ بِاللَّحْمِ وَرمى بِهِ ، وَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ تَجْرِيدٌ ۖ وَعَلَى الثَّانِى لَيْسَ

وَالْتَرَشِيعُ أَبْلَغُ لاشْتِمَالِهِ عَلَى تَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ ، وَمَبْنَاهُ عَلَى تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ حَتَّى
 إِنَّهُ يَبْنِي عَلَى عُلُوِّ الْقَدَرِ مَا يَبْنِي عَلَى عُلُوِّ الْمَكَانِ كَقَوْلِهِ :
 وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجُهُولُ بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ
 وَنَحْوَهُ مَا مَرَّ مِنَ التَّعَجُّبِ

[والترشيع أبلغ] من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (١) [لاشتماله
 على تحقيق المبالغة] في التشبيه ، لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه ، فترشيحها بما
 يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له [ومبناه] أى مبنى الترشيح [على تناسي
 التشبيه] وأدعاه أن المستعار له نفس المستعار منه لا شئ شبيه به [حتى إنه يبنى على علو
 القدر] الذي يستعار له علو المكان [ما يبنى على علو المكان ، كقوله :
 ويصعد حتى يظن الجاهل بأن له حاجة في السماء (٢)]
 استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ، ثم بنى عليه ما يبنى على
 علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجاهل أن له حاجة في السماء ، وفي لفظ
 الجاهل زيادة مبالغة في المدح ، لما فيه من الإشارة الى أن هذا إنما يظنه الجاهل ، وأما
 العاقل فيعرف أنه لا حاجة له في السماء لاتصافه بسائر الكالات ، وهذا المعنى مما خفى
 على بعضهم فتوهم أن في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكمال
 الجاهل بمعرفة الأشياء [ونحوه] أى مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان
 لتناسي التشبيه [ما مر من التعجب] في قوله :

قَامَتْ تَظَلَّلِي وَمَنْ عَجَبَ شَمْسٌ تَظَلَّلِي مِنَ الشَّمْسِ

بترشيح ولا تجريد ، لأنه يلائم المستعار له والمستعار منه (١) وبلى الاطلاق في ذلك
 الترشيح ، فهو أبلغ أيضا من التجريد ، والجمع بينهما في مرتبته مالم يطلب أحدهما الآخر
 (٢) هو لأبي تمام من قصيدة له في رثاء خالد بن يزيد الشيباني .

وَالنَّهْيُ عَنْهُ ، وَإِذَا جازَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَرْعِ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِالْأَصْلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :
هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي السَّمَاءِ فَعَزَّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلاً
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزُولَا

[والنهى عنه] أى عن التعجب فى قوله :

لا تعجبوا من بلى غلاته قد زرأ زرارته على القمر

لأذولم يقصد تناسى التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ما سبق (١) ثم أشار الى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال [وإذا جاز البناء على الفرع] أى المشبه به [مع الاعتراف بالأصل] أى المشبه به وذلك لأن الأصل فى التشبيه وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود إليه • وأنه المقصود فى الكلام بالنفى والاثبات [كما فى قوله : هى الشمس مسكنها فى السماء • فعز • أمر • من - عزاء - حله على العزاء وهو الصبر] الفؤاد عزاء جمىلا • فلن تستطيع [أنت] إليها أى الى الشمس [الصعودا • ولن تستطيع] الشمس [اليك النزولا (٢)] والعامل فى - إليها واليك - هو المصدر بعدهما إن جوزنا تقديم الظرف

(١) أنظر ص ٧١ من هذا الجزء .

(٢) البيتان للعباس بن الأحنف من شعراء الدولة العباسية .

تطبيقات على الاستعارة المطلقة والمرشحة والمجردة :

(١) رَهْنِي بِسَهْمِ رِيْشَةِ الْكُحْلِ لَمْ يَضُرْ ظَوَاهِرَ جِلْدٍ وَهُوَ لِلْقَلْبِ جَارِحُ

(٢) إِنَّ ٧١ التَّبَاعُدَ لَا يَضُرُّ إِذْ تَقَارَبَتِ الْقُلُوبُ

(٣) قَتَى كُلَّمَا فَاضَتْ عَيُونُ قَبِيلَةٍ دَمَا ضَحَكَتْ عَنْهُ الْأَحَادِيثُ وَالذِّكْرُ

فى الأول استعارة السهم للنظر بجامع التأثير فيهما • وذكر الريش الملائم للسهم

فَعَجَّهْ أَوَّلِي .

وَأَمَّا الْمُرْكَبُ فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيهَا شُبْهَةً بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِي تَشْبِيهَ التَّمثِيلِ
لِلْمُبَالَغَةِ ، كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ - إِنِّي أَرَاكَ تَقْدُمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى -

على المصدر ، وإلا فمحذوف يفسره الظاهر ، فقوله - هي الشمس - تشبيه لاستعارة ،
وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ، ومع ذلك فقد بُني الكلام على المشبه به أعنى الشمس
وهو واضح ، فقوله - وإذا جاز البناء - شرط جوابه قوله [فعججه] أي جحد
الأصل كما في الاستعارة البناء على الفرع [أولى] بالجواز ، لأنه قد طوى فيه ذكر
المشبه أصلاً ، وجعل الكلام خلواً عنه . ونقل الحديث إلى المشبه به . وقد وقع في
بعض أشعار العجم النهي عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه ، وحاصله لا تعجبوا
من قصر ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع والليل في الربيع هائل إلى القصر ، وفي
هذا المعنى من الغرابة والملاحاة بحيث لا يخفى .

المجاز المركب

[وأما] المجاز [المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شُبْهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِي] أي بالمعنى
الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة [تشبيه التمثيل] وهو ما يكون وجهه مُنَزَّعاً من
مُتَعَدِّدٍ واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد [للمبالغة] في التشبيه (١) [كما يقال
للمتردد في أمر - إِنِّي أَرَاكَ تَقْدُمُ رَجُلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى] شُبْهَ صُورَةَ تَرَدُّدِهِ فِي ذَلِكَ

ترشيح . وفي الثاني استعارة التقارب لِلتَّوَادُّ بِجَمَاعِ الْأَلْفَةِ ، وهي استعارة مطلقة ، وفي
الثالث استعارة الفيضان لنزول الدموع بِجَمَاعِ الدَّكْثَةِ فِيهَا ، وذكر الدم تجريد لأنه
يناسب العيون (١) هذا القيد لبيان الواقع ، وقد أشار به إلى اتحاد الغاية في الاستعارة

وَهَذَا يُسَمَّى التَّمثِيلَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ ۖ وَقَدْ يُسَمَّى التَّمثِيلُ مُطْلَقًا ، وَمَتَى فَشَأَ اسْتِعْمَالُهُ كَذَلِكَ سُمِّيَ مِثْلًا ، وَلِهَذَا لَا تُغَيَّرُ الْأَمْثَالُ .

الامر بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر آخري ۖ فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ۖ ووجه الشبه وهو الأقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى [وهذا] المجاز المركب [يسمى التمثيل] لِكَوْنِ وجهه منتزعا من متعدد [على سبيل الاستعارة] لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة [وقد يسمى التمثيل مطلقا] من غير تقييد بقولنا - على سبيل الاستعارة - ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له - تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي ۖ وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظرا ، لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع ۖ فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك بعلاقة ۖ فان كانت هي المشابهة فاستعارة ۖ وإلا فغير استعارة ۖ وهو كثير في الكلام كالجلل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار (١) [ومتى فشا استعماله] أى المجاز المركب [كذلك] أى على سبيل الاستعارة (٢) [يسمى مثلا ، ولهذا] أى وَلِكَوْنِ المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة [لا تغير الأمثال] لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به

المفردة والمركبة (١) وذلك نحو قول الشاعر :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ جَنِيْبٌ وَجْهَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ

فان هذا المركب موضوع للاخبار بمفارقة محبوبه له مع بقاءه موثقا بمكة ، ولكنه لم يستعمل في ذلك بل استعمل في إنشاء التحسر والتحزن اللازم للاخبار بذلك ۖ فهو مجاز مرسل مركب علاقته اللزوم (٢) الحق أن المراد بقوله - كذلك - بقاءه على هيئته في حال موَّردِهِ بحيث لا يتغير في حال مَضْرِبِهِ لا في تذكيره ولا تأنيث وغيرهما .

المستعمل في المشبه ۞ فلو غُيِّرَ المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه ۞ فلا يكون استعارة ۞
فلا يكون مثلاً ۞ ولهذا لا يلتفت في الأمثال الى مضاربيها تذكيراً وتأنيباً وإفراداً
وثنية وجمعا ۞ بل إنما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل - الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ -
بكسر تاء الخطاب ، لانه في الأصل لامرأة (١) .

(١) وكانت تزوجت شيخاً كبيراً فكرهته فطلقها في زمن الصيف ، ثم تزوجت
شاباً فقيراً فأصابها جرب فأرسلت تطلب لبناً من زوجها الأول فقال لها ذلك ، ثم
ضرب في كل قضية تضمنت طلب شئ بعد تضييعه ۞ وشبه في ذلك حال المضرب بحال
المورد على سبيل الاستعارة التمثيلية .

تطبيقات على المجاز المركب ۞

(١) قوله تعالى - (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ
يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) .

(٢) حَمَّاءُ الْبَيْنِ مَا أَبْقَتْ عَيُونُ الْمَهَامِي ۞ فَشَبْتُ وَلَمْ أَقْضِ اللَّبَانَةَ مِنْ سِنِي ۞

(٣) مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ ۞ تَأْتِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ ۞

في الأول استعارة تمثيلية شبه فيها حال التكاليف في ثقل حملها وصعوبة الوفاء بها
بحال عرضها على تلك الأشياء وعجزها عن حملها بجامع عدم تحقق الحمل فيهما ، ثم
استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه استعارة تمثيلية ۞ وفي الثاني مجاز مرسل
مركب استعمل فيه الخبر في إنشاء التحسر والتعزن ۞ وفي الثالث مثل شبه فيه حال من
أمل شيئاً فلم يحصل عليه بحال السفينة يرجى لها ريح رخاء فيأتيها عاصف بجامع تحقق
مالا يرغب فيه ۞ ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه استعارة تمثيلية .

فصل

قَدْ يَضْمُرُ التَّشْبِيهَ فِي النَّفْسِ فَلَا يَصْرَحُ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ سِوَى الْمَشْبَهِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ بَأَن يَثْبُتَ لِلْمَشْبَهِ أَمْرٌ مَخْتَصٌّ بِالْمَشْبَهِ بِهِ ۖ فَيُسَمَّى التَّشْبِيهَ اسْتِعَارَةً بِالسَّكْنَاءِ أَوْ مَكْنِيًّا عَنْهَا،

[فصل] في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

ولما كاتنا عند المصنف (١) أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلاً على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال [قد يضمّر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه] وأما وجوب ذكر المشبه به فأنما هو في التشبيه المصطلح عليه ۖ وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية [ويدل عليه] أي على ذلك التشبيه المضمّر في النفس [بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به] من غير أن يكون هناك أمر متحقّق حسّاً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر [فيسمى التشبيه] المضمّر في النفس [استعارة بالكناية أو مكنياً عنها] أما الكناية فلا نه لم

(١) والمذاهب في الاستعارة بالكناية ثلاثة : أحدها مذهب السلف أنها اسم المشبه به المستعار في النفس للمشبه ، وأن إثبات لازمه للمشبه استعارة تخيلية ، وثانيها مذهب السكاكي أنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة شبيهت به أثبتت للمشبه ۖ وثالثها مذهب المصنف أنها التشبيه المضمّر في النفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه ۖ وهو الاستعارة التخيلية ، ومن هذا يعلم أن في التخيلية مذهبين مذهب السلف والمصنف أنها إثبات لازم المشبه به للمشبه ، ومذهب السكاكي أنها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي أثبتت

وَأَبَاتُ ذَلِكَ الْأَمْرِ لِلْمُشَبِّهِ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ ۖ
 * وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَثْبَتَتْ أَظْفَارَهَا ۖ

شَبَّهَ الْمَنِيَّةَ بِالسَّبْعِ فِي اغْتِيَالِ النُّفُوسِ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقَةٍ بَيْنَ نَفَاعٍ
 وَضَرَارٍ ، فَأَثْبَتَتْ لَهَا الْأَظْفَارَ الَّتِي لَا يَكْمُلُ ذَلِكَ فِيهِ بَدْوُهَا ، وَكَمَا فِي قَوْلِ الْآخَرِ :

يصرح به ۖ بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه ، وأما الاستعارة فجردت تسمية
 خالية عن المناسبة (١) [و] يسمى [إثبات ذلك الأمر] المختص بالمشبه به [للمشبه
 استعارة تخيلية] لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يخص المشبه به وبه يكون
 كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه ۖ ليُخِيلَ أَنَّ المشبه من جنس المشبه به [كما في

قول الهذلي (٢) وإِذَا الْمَنِيَّةُ أَثْبَتَتْ [أي عَاقَتْ] أَظْفَارَهَا]
 ۖ أَلْفَيْتَ كُلَّ نَمِيْمَةٍ لَا تَنْفَعُ ۖ

النميمة الحُرْزَةُ الَّتِي تَجْعَلُ مَعَاذَةً أَيْ تَعْوِيْذًا ۖ أَيْ إِذَا عَلَقَ الْمَوْتُ مَخْلَبَهُ فِي شَيْءٍ
 لِيَذْهَبَ بِهِ بَطَلَتْ عِنْدَهُ الْحِيلُ [شبه] الهذلي في نفسه [المنية بالسبع في اغتيال النفوس
 بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار] وَلَا رِقَّةً لِمَرْحُومٍ ، وَلَا بَقِيًّا عَلَى ذِي
 فَضِيلَةٍ [فَأَثْبَتَتْ لَهَا] أَيْ لِلْمَنِيَّةِ [الْأَظْفَارَ الَّتِي لَا يَكْمُلُ ذَلِكَ] الْاِغْتِيَالُ [فِيهِ] أَيْ فِي
 السَّبْعِ [بَدْوُهَا] تَحْقِيقًا لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ ۖ فَتَشْبِيهُ الْمَنِيَّةِ بِالسَّبْعِ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ ۖ
 وَإِثْبَاتُ الْأَظْفَارِ لَهَا اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ [وَلَمَّا فِي قَوْلِ الْآخَرِ :

للمشبه (١) الحق أن المناسبة موجودة لما فيه من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
 حتى استحق خواصه ، وذلك الادعاء شأن الاستعارة (٢) هو أبو ذؤيب خويلد بن
 خالد من الشعراء المخضرمين ۖ

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفَصِّحًا فَلَسَانَ حَالِي بِالشَّكَايَةِ انْطَقُ
شَبْهَ الْحَالِ بِإِنْسَانٍ مُتَكَلِّمٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ ۖ فَأَثْبَتَ لَهَا اللَّسَانَ الَّذِي بِهِ
قَوَامُهَا فِيهِ ،

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية أنطق (١)
شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود [وهو استعارة بالكناية] فأثبت
لها [أى للحال] اللسان الذى به قوامها [أى قوام الدلالة] فيه [أى فى الإنسان
المتكلم] وهذا الإثبات استعارة تخيلية ۖ فعلى هذا كل من لمضى الأظفار والمنية حقيقة
مستعملة فى معناها الموضوع له ۖ وليس فى الكلام مجاز لغوي (٢) والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخيلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان ۖ إذ التخيلية يجب
أن تكون قرينة للمكنية البتة ، والممكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة (٣) فقل
قولنا - أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلك فلانا - يكون ترشيحا للنشيه ۖ كما أن
أطولكن فى قوله عليه السلام ۖ أسرعنَّ لِحُوقًا بِأُطُولَكُنَّ يدا ۖ أى نعمة ترشيح
للمجاز (٤) .

(١) ذكر شارح الشواهد أنه لم يعرف قائله ، وقبله هذا البيت :

لَا تَحْسَبَنَّ بِشَأْسَتِي لَكَ عَنْ رِضَا فَوْحَقٍ جُودَكَ إِنِّي أَمْلَقُ

ومرادُه أن لسان حاله أنطق بالشكاية منه ، لأن ضره أكثره من بره .

(٢) وإنما ذلك مجاز عقلى نحو - أثبت الربيع البقل - لأنه ليس فيه إلا إثبات

شئ لشيء ليس هو له (٣) قد خالف الزمخشري فى هذا ، وجوز أن تكون قرينة
المكنية استعارة تصريرية تحقيقية كما فى قوله تعالى (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ) .

(٤) فالترشيح على هذا لا تختص بالاستعارة التصريحية ، بل يأتى فى التشبيه والمجاز
المرسل ۖ أما التخيل فنختص بالاستعارة الممكنية .

وَكَذَا قَوْلُ زُهَيْرٍ :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعَرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ

هذا - ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مُسْتَدَلَّه في كلام السلف . ولا هو مَبْنِيٌّ على مناسبة لغوية ، ومنها ما مأخوذ من كلام السلف هو **الْأَبْصَرَحُ (١)** بذكر المستعار بل بذكر رَدِيفه ولازمه الدالُّ عليه ، فالمقصود بقولنا - **أظفار النية** - استعارة السبع للنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع . إلا أننا لم نصرح بذكر المستعار أغنى السبع . بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو **الأظفار** لِتَقْلُّ مِنْهُ إلى المقصود كما هو شأن الكناية ، فالمستعار هو لفظ **السبع** الغير المصْرَح به . والمستعار منه هو **الحيوان المُفْتَرَسُ** ، والمستعار له هو **الْمَنِيَّةُ** ، قال صاحب **الكشاف** : إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من رَوَادِفِهِ ، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو - **شجاع يفترس أقرانه** - ففيه تنبيه على أن **الشجاع** **أسد** . هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً المرموز إليه بذكر لوازمه ، وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي [وكذا قول زهير : صحا] أى سَلَاحِجَاراً (٢) من الصَّحْوِ خلاف **السُّكْرِ** [القلب عن سلمى وأقصر باطله] يقال - أقصر عن الشيء - إذا أفلح عنه أي تركه وامتنع عنه . أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله [وعرى أفراس الصبا ورواحله - أراد] زهير [أن يبين (١) الكلام على حذف مضاف تقديره هو ذوو الأيصرح أى اسم المشبه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به على ما سبق في بيان مذهب السلف . (٢) أى بالاستعارة . شبه فيه السلو بالصحو الخ .

أَنَّهُ تَرَكَ مَا كَانَ يَرْتَكِبُهُ زَمَنَ الْمَحَبَّةِ مِنَ الْجَهْلِ وَأَعْرَضَ عَنْ مُعَاوَدَتِهِ فَبَطَلَتْ
آلَاتُهُ فَشَبَّهَ الصَّبَا بِجَهَةِ مِنْ جِهَاتِ الْمَسِيرِ كَالْحَجِّ وَالتَّجَارَةِ قَضَى مِنْهَا الْوَطَرَ فَأَهْمَلَتْ
آلَاتُهَا فَأَثْبَتَ لَهَا الْأَفْرَاسَ وَالرَّوَاحِلَ ، فَالصَّبَا مِنَ الصَّبْوَةِ بِمَعْنَى الْمِيلِ إِلَى الْجَهْلِ
وَالْفُتُوَّةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَفْرَاسِ وَالرَّوَاحِلِ دَوَاعِيَ النُّفُوسِ وَشَهَوَاتِهَا وَالْقُوَى
الْحَاصِلَةَ لَهَا فِي اسْتِيفَاءِ اللَّذَاتِ أَوْ الْأَسْبَابِ الَّتِي قَلَمَا تَتَّخِذُ فِي اتِّبَاعِ الْغَى إِلَّا
أَوَانَ الصَّبَا ،

أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل وأعرض عن معاودته فبطلت
آلاته [الضمير في معاودته وآلاته لما كان يرتكبه] فشبه [زهير في نفسه] الصبا بجهة
من جهات المسير كالْحَجِّ والتجارة قضي منها [أى من تلك الجهة] الوطر فأهملت آلاتها
ووجه الشبه الاشتغال التأم وركوب المسالك الصعبة فيه غير مُبَالٍ بمهلكة ولا يحترز
عن معركة ، وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية [فأثبت له] أى للصبا بعض
ما يخص تلك الجهة أعنى [الأفراس والرواحل] التى بها قوام جهة المسير والسفر «
فأثبت الأفراس والرواحل استعارة تخيلية [فالصبا] على هذا التقدير (١) [من
الصوبة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة] يقال - صَبَا يَصْبُو صَبْوَةً وَصُبُوًّا - أى مال إلى
الجهل والفتوة « كذا في الصَّحاح » لامن الصَّبَا بالفتح والمد ، يقال - صَبِي صَبَاءً مِثْلَ
سمع سماعاً - أى لعب مع الصبيان [ويحتمل أنه] أي زهيراً [أراد] بالأفراس والرواحل
[دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات « أو] أراد بها
[الأسباب التى قَلَمَا تَتَّخِذُ فِي اتِّبَاعِ الْغَى إِلَّا أَوَانَ الصَّبَا] وعنفوان الشباب « مثل

(١) وكذلك على التقدير الآتى وإنما لم يكن من الصباء على هذا التقدير لانه لا يناسبه
قوله - صحا القلب عن سلمى - ولا على التقدير الآتى ، لانه لا تناسبه الأفراس والرواحل

فَتَكُونُ الاسْتِعَارَةُ تَحْقِيقِيَّةً .

المال والمُنَالُ والاخوان والاعوان [فتكون الاستعارة] أي استعارة الافراس والرواحل [تحقيقية] لِتَحَقُّقِ معناها عقلاً اذا أُريدَ بهما الدواعى . وحسباً اذا أُريدَ بهما أسباب اتباع الغى من المال والمُنَالِ (١) مَثَلُ المصنف بثلاثة أمثلة : الاول ما تكون ولا استعارتها (١) وعلى هذا لا يكون في البيت استعارة مكنية ولا تخیيلية . وإنما يكون فيه استعارة تحقيقية تصريحية . وقد سبق أن الزمخشري يجوز أن تكون قرينة المكنية استعارة تحقيقية . فيكون في البيت عليه استعارة مكنية وتصريحية .

تطبيقات عامة على الاستعارة :

- (١) بَكَتْ لَوْلُوًا رَطْبًا ففاضت ، دماعى عَقِيقًا فصار السُّكْلُ في نحرها عَقْدًا
- (٢) لَسْنَا وَإِنْ أَحْسَابُنَا كَرُمْتُ يَوْمًا عَلَى الْأَحْسَابِ تَشَكَّلُ
- (٣) إِذَا مَا الدَّهْرُ جَرَّ عَلَى أَنْاسٍ كَلَّا كَلَهُ أَنْأَخَ بِأَخْرِينَا
- (٤) أَحْشَقًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ .

شبه في الأول الدمع باللؤلؤ بجامع البياض والاتساق . واستعير اللؤلؤ للدمع استعارة تصريحية أصلية ، وكذلك تشبيه الدمع بالعقيق في الاحمرار ، وقرينة الاولى - بكت - والثانية - فاضت - وشبه في الثانية مطلق ارتباط بين مُتَلَبِّسٍ ومُتَلَبِّسٍ به بمطلق ارتباط بين مُسْتَعْلٍ وَمُسْتَعْلَى عليه بجامع التمكن والاستقرار في كل . ثم استعيرت - على - من جزئي من جزئيات الاول لجزئي من جزئيات الثانية استعارة تصريحية تبعية ، وشبهه في الثالث الدهر بجمل يبرك فيصيب الأرض بكلكله بجامع التأثير فيها ، ثم استعير الجمل للدهر وحذف ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو كلاكه استعارة مكنية أصلية . وإثبات الكلاك للدهر استعارة تخیيلية ، وذكر الاناخة ترشيح .

فَصْلٌ

عَرَفَ السَّكَاتِي الْحَقِيقَةَ اللُّغَوِيَّةَ بِالْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيهَا وَضَعَتْ هِيَ لَهُ مِنْ غَيْرِ
تَأْوِيلٍ فِي الْوَضْعِ ، وَاحْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْأَخِيرِ

التخيلية لإثبات ما به كمال المشبه به . والثاني ما تكون لإثبات ما به قوام المشبه به ، والثالث
ما تحتمل التخيلية والتحقيقية .

[فصل]

في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وقعت
في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها .

[عرف السكاكي الحقيقة اللغوية] أى غير العقلية [بالكلمة المستعملة فيما وضعت
هى له من غير تأويل في الوضع ، واحترز بالقيد الأخير] وهو قوله - من غير تأويل
وشبهه في الرابع هيئة من يظلم من جهتين بهيمة رجل اشترى من آخر رديئاً وطفف له
في المكيال بجامع الظلم من جهتين . ثم استعبر التركيب الدال على المشبه به للمشبه
استعارة تمثيلية .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا امْتَحَنَ الدُّنْيَا لَيْبٌ تَكْشَفَتْ لَهُ عَنْ عَدُوٍّ فِي ثِيَابِ صَدِيقٍ

(٢) إِنْ أَمْطَرْتُ عَيْنَايَ سُهْبًا فَعَنْ بَوَارِقٍ فِي مَفْرِقٍ مُعٍ

(٣) لَقَدْ حَانَ تَوْدِيعُ الْعَمِيدِ وَإِنَّهُ حَقِيقٌ بِنَشِيعِ الْحَبِيبِ وَالْعَدَا

فَلَمْ لَا نَرَى الْإِهْرَامَ يَأْنِيْلُ مِيدًا وَفِرْعَوْنُ عَنْ وَادِيكَ مُرْتَحِلٌ غَدَا

عَنِ الاسْتِعَارَةِ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ ، فَأَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وَضَعْتَ لَهُ بُتَاوِيلَ ، وَعَرَفَ
الْمَجَازَ اللَّغَوِيَّ بِالْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي غَيْرِ مَا وَضَعْتَ لَهُ بِالتَّحْقِيقِ فِي اصْطِلَاحٍ بِهِ
التَّخَاطُبُ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَتِهِ ، وَأَتَى بِقَيْدِ التَّحْقِيقِ لِتَدْخُلَ الاسْتِعَارَةُ عَلَى
مَا مَرَّ ،

في الوضع [عن الاستعارة على أصح القولين] وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي
لِكُونِهَا مُسْتَعْمَلَةً فِي غَيْرِ الْمَوْضُوعِ لَهُ الْحَقِيقِي فَيَجِبُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ
بَأَنَّهَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ وَالْفِظُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ فَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا [فَأَنَّهُ] أَيْ
إِنَّمَا وَقَعَ الْإِحْتِرَازُ بِهَذَا الْقَيْدِ عَنِ الاسْتِعَارَةِ لِأَنَّهَا [مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وَضَعْتَ لَهُ بُتَاوِيلَ]
وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بِجَعْلِ أَفْرَادِهِ قَسْمِينَ : مُتَعَارَفًا وَغَيْرَ
مُتَعَارَفٍ [وَعَرَفَ] السَّكَاتِي [الْمَجَازَ اللَّغَوِيَّ بِالْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ] فِي غَيْرِ مَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ
لَهُ بِالتَّحْقِيقِ اسْتِعْمَالًا فِي الْغَيْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَوْعِ حَقِيقَتِهَا مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَةِ مَعْنَاهَا
فِي ذَلِكَ النَّوْعِ ، وَقَوْلُهُ - بِالنِّسْبَةِ - مُتَعَلِّقٌ بِالْغَيْرِ ، وَاللَّامُ فِي الْغَيْرِ لِلْعَهْدِ أَيْ الْمُسْتَعْمَلَةِ
فِي مَعْنَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي الْكَلِمَةُ مَوْضُوعَةٌ لَهُ فِي اللُّغَةِ أَوْ الشَّرْعِ أَوْ الْعَرَفِ غَيْرًا بِالنِّسْبَةِ
إِلَى نَوْعِ حَقِيقَةِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ ، حَتَّى لَوْ كَانَ نَوْعُ حَقِيقَتِهَا لَغَوِيًّا تَكُونُ الْكَلِمَةُ قَدْ
اسْتَعْمَلَتْ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّ فَتَكُونُ مَجَازًا لَغَوِيًّا ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ ، وَلَمَّا كَانَ
قَوْلُهُ - اسْتِعْمَالًا فِي الْغَيْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَوْعِ حَقِيقَتِهَا - بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا - فِي اصْطِلَاحٍ بِهِ
التَّخَاطُبُ - مَعَ كَوْنِ هَذَا أَوْضَحَ وَأَدْلَى عَلَى الْمَقْصُودِ أَقَامَهُ الْمُصَنِّفُ مَقَامَهُ أَخِذًا
بِالْحَاصِلِ مِنْ كَلَامِ السَّكَاتِي فَقَالَ [فِي غَيْرِ مَا وَضَعْتَ لَهُ بِالتَّحْقِيقِ فِي اصْطِلَاحٍ بِهِ التَّخَاطُبُ
مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَتِهِ] أَيْ إِرَادَةِ مَعْنَاهَا فِي ذَلِكَ الْإِصْطِلَاحِ [وَأَتَى] السَّكَاتِي
[بِقَيْدِ التَّحْقِيقِ] حَيْثُ قَالَ - مَوْضُوعَةٌ لَهُ بِالتَّحْقِيقِ [لِتَدْخُلَ] فِي تَعْرِيفِ الْمَجَازِ
[الاسْتِعَارَةِ] الَّتِي هِيَ مَجَازٌ لَغَوِيٌّ [عَلَى مَا مَرَّ] مِنْ أَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وَضَعْتَ لَهُ بِالتَّأْوِيلِ

وَرَدَ بَأَنَّ الْوَضْعَ إِذَا أُطْلِقَ لَا يَتَنَاوَلُ الْوَضْعَ بِتَأْوِيلٍ ۝

لا بالتحقيق ۝ فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف ، لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل ۝ وظاهر عبارة صاحب المفتاح هنا فاسد لأنه قال - وقول بالتحقيق احتراز عن ألا تخرج الاستعارة ۝ وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها ، فيجب أن تكون - لا زائدة ۝ أو يكون المعنى احترازاً لئلا تخرج الاستعارة (١) [ورد] ما ذكره السكاكي [بأن الوضع] وما يشتق منه كالموضوعة مثلاً [إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل] لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه ۝ وقال : وقول بنفسه احتراز عن المجاز المعين بأزاء معناه بقرينة - ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة ، فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق ۝ اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تتميم الحد (٢) ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل ، بل مراده أنه قد عرّض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة ، فقيد بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحياناً وهو الوضع بالتأويل ۝ وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة (٣) أيضاً ، لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعنى الوضع بالتحقيق ۝ إذ غاية (٤) مافي الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل ۝

(١) فنكون - عن - في كلامه للتعليل وصلة الاحتراز بحذوفة ، والمعنى احترازاً عن خروج الاستعارة لأجل تحقق عدم خروجها ۝ ولا يخفى مافي ذلك من التكلف (٢) رد بأن هذا لا يصح في كلام السكاكي ، لأنه جعله للاحتراز لا لزيادة الإيضاح (٣) أي من تعريف المجاز على تقدير عدم زيادة القيد الأخير .

(٤) هذا تعليل للمعلل مع علته .

وَبَأَنَّ التَّقْيِيدَ بِاصْطِلَاحٍ بِهِ التَّخَاطُبُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ .

لَكِنْ لَا جِهَةً لِتَخْصِيصِهِ بِالْوَضْعِ بِالنَّوِيلِ فَقَطْ حَتَّى تَخْرُجَ الِاسْتِعَارَةُ الْبَتَّةَ [و] رُدَّ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ [بَأَنَّ التَّقْيِيدَ بِاصْطِلَاحٍ بِهِ التَّخَاطُبُ] أَوْ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ كَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِ الْمَجَازِ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ لَفْظِ الصَّلَاةِ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ الشَّارِعُ فِي الدَّعَاءِ بِمَجَازٍ كَذَلِكَ [لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ] أَيْضًا لِيَخْرُجَ عَنْهُ نَحْوُ هَذَا اللَّفْظِ ۖ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وَضَعَ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا وَضَعَ لَهُ فِي هَذَا الْإِصْطِلَاحِ ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ قَيْدَ الْحَقِيقَةِ مُرَادٌ فِي تَعْرِيفِ الْأُمُورِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْإِعْتِبَارَاتِ وَالْإِضَافَاتِ ۖ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدَةِ قَدْ تَكُونُ حَقِيقَةً وَقَدْ تَكُونُ مَجَازًا بِحَسَبِ وَضْعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَالْمُرَادُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ هِيَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَهُ ۖ لَا سِيَّامَا أَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِالْوَصْفِ (١) مُفِيدٌ لِهَذَا الْمَعْنَى ۖ كَمَا يُقَالُ - الْجَوَادُ لَا يَخِيبُ سَائِلَهُ - أَيْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَوَادٌ ، وَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ عَنِ التَّعْرِيفِ مِثْلُ لَفْظِ الصَّلَاةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ فِي الدَّعَاءِ ۖ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ فِي الدَّعَاءِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلدَّعَاءِ بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الدَّعَاءَ جُزْءٌ مِنَ الْمَوْضُوعِ لَهُ ۖ وَقَدْ يَجَابُ بِأَنَّ قَيْدَ إِصْطِلَاحٍ بِهِ التَّخَاطُبُ مُرَادٌ فِي تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ ۖ

لَكِنَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي تَعْرِيفِ الْمَجَازِ لِكَوْنِ الْبَحْثِ عَنِ الْحَقِيقَةِ غَيْرَ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ فِي هَذَا الْفَرْعِ ، وَبَأَنَّ اللَّامَ فِي الْوَضْعِ لِلْعَهْدِ أَيْ الْوَضْعِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّخَاطُبُ ۖ فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ ۖ وَفِي كِلَيْهِمَا نَظَرُ (٢) وَاعْتَرَضَ أَيْضًا عَلَى تَعْرِيفِ الْمَجَازِ بِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ

(١) الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ الْإِسْتِعْمَالُ الْمَأْخُوذُ مِنْ قَوْلِهِ - الْمُسْتَعْمَلَةُ - وَمِنْ الْوَصْفِ الْوَضْعُ الْمَأْخُوذُ مِنْ قَوْلِهِ - وَضَعْتُ لَهُ (٢) وَجْهَ النَّظَرِ فِي الْأَوَّلِ أَنَّ التَّعْرِيفَاتِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَقِلَّةً ، فَلَا يَصِحُّ فِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ الْإِكْتِفَاءِ ، وَوَجْهُهُ فِي الثَّانِي أَنَّ أَلَّ فِي الْوَضْعِ إِذَا كَانَتْ لِلْعَهْدِ فَالْمَعْنَى هِيَ الْوَضْعُ الْمَطْلُوقُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ - فِيمَا وَضَعْتُ لَهُ - لَا الْوَضْعُ الَّذِي رَوَعَى

وَقَسَمَ الْمَجَازَ إِلَى الْأَسْتَعَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَعَرَفَ الْأَسْتَعَارَةَ بِأَن تَذْكُرَ أَحَدَ طَرَفِي التَّشْبِيهِ وَتُرِيدَ بِهِ الْآخَرَ مُدْعِيًا دُخُولَ الْمُشَبَّهِ فِي جِنْسِ الْمُشَبِّهِ بِهِ ۖ وَقَسَمَهَا إِلَى الْمُصْرَحِ بِهَا وَالْمُسَكَّنِيِّ عَنْهَا ، وَعَنَى بِالْمُصْرَحِ بِهَا أَنَّ يَكُونَ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمُشَبَّهِ بِهِ ، وَجَعَلَ مِنْهَا تَحْقِيقِيَّةً وَتَخْيِيلِيَّةً ،

الْقَلَطَ ، لِأَنَّ الْفَرَسَ فِي - خذ هذا الفرس - مشيراً إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْكِتَابِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِالْفَرَسِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِي .

[وقسم] السكاكي [المجاز اللغوي] الرَّاجِعَ إِلَى مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْمُتَضَمِّنَ لِلْفَائِدَةِ (١) [إلى الاستعارة وغيرها] بأنه إن تضمنت المبالغة في التشبيه فاستعارة وإلا فغير استعارة [وعرف] السكاكي [الاستعارة] بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به [أى بالطرف المذكور] [الآخر] أى الطرف المتروك [مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به] كما تقول - في الحمام أسد - وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه ۖ وكما تقول - أنشبت المنية أظفارها - وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها ، فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الأظفار ۖ ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه ۖ ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ۖ ويسمى المشبه مستعاراً له [وقسمها] أى الاستعارة [إلى المصريح بها والمسكنى عنها] ۖ وعنى بالمصريح بها أن يكون [الطرف] [المذكور] من طرفي التشبيه [هو المشبه به] ، وجعل منها [أى من الاستعارة المصريح بها] تحقيقية وتخيلية [وإنما لم يقل قسمها إليهما] لأن المتبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخييلية

في اصطلاح التخاطب (١) احتراز بقوله الراجع إلى معنى الكلمة - عن الراجع إلى حكمها ۖ نحو - وجاء ربك - أصله وجاء أمر ربك ، فالحكم الأصلي لقوله - ربك - هو الجر ، وأما الرفع فمجاز ، واحتراز بقوله - المتضمن للفائدة - عن المقيد إذا استعمل في المطلق ۖ

وَفَسَّرَ التَّحْقِيقِيَّةَ بِمَا مَرَّ ، وَعَدَّ التَّمْثِيلَ مِنْهَا ، وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُسْتَلْزَمٌ لِلتَّرْكِيبِ الْمُنَافِي
لِلْأَفْرَادِ .

ما يكون على الجزم وهو قد ذكر قسماً آخر سماه الْمُحْتَمَلَةَ لِلتَّحْقِيقِ والتخييل كما ذكر في
بيت زهير (١) [وفسر التحقيقية بما مر] أى بما يكون المشبه المتروك مُحَقَّقًا حَسًّا
أو عقلاً [وعد التمثيل] على سبيل الاستعارة كما في قولك - أراك تقدم رجلاً وتؤخر
أخرى [منها] أى من التحقيقية مع القطع ، قال : ومن الأمثلة استعارة وصف
إحدى صورتين متزعتين من أمور لوصف صورة أخرى [ورد] ذلك [بأنه] أى
التمثيل ، [مستلزم للتركيب المنافي للأفراد] فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من
أقسام المجاز المفرد ، لأن تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات ، وإلا لزم اجتماع
المتنافيين ضُرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم . والجواب أنه عد التمثيل قسماً
من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ، وقسمة
المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها لا توجب كَوْنُ كُلِّ استعارة مجازاً مفرداً ، كقولنا -
الأنبياءُ إلهٌ أو حيوانٌ أو غيره - والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون ، على أن لفظ
الافتتاح صريح في أن المجاز الذى جعله منقسماً إلى أقسام ليس هو المجاز المفرد المفسر
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له . لأنه قال بعد تعريف المجاز : إن المجاز عند
السلف قسمان : لغوى . وعقلي ، واللغوى قسمان : راجع إلى معنى الكلمة . وراجع
إلى حكم الكلمة . والراجع إلى المعنى قسمان : خالٍ عن الفائدة ، ومُتَضَمِّنٌ لها ، والمتضمن
للفائدة قسمان : استعارة ، وغير استعارة . وظاهر أن المجاز العقلي والراجع إلى حكم
الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور (٢) فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى

كاستعمال المرسِّ في أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف ، إذ المرسن هو أنف البعير ،
ولا فائدة لهذا التجوز فيه (١) أنظر ص ١٠٩ من هذا الجزء (٢) وهو الكلمة المستعملة

وَفَسَّرَ التَّخْيِيلَةَ بِمَا لَا تَحَقُّقَ لِمَعْنَاهُ حَسًّا وَلَا عَقْلًا بَلْ هُوَ صُورَةٌ وَهْمِيَّةٌ مُحَضَّةٌ ،

الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين (١) وأجيب بوجوه آخر :
الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو - كلمة الله (٢) والثاني
أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب ■ بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي ■
وهو قد يكون طرفاه مفردين (٣) كما في قوله تعالى (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا)
الآية ، والثالث أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقترانها بألف شيء لا يخرجها
عن أن تكون كلمة ، فالاستعارة في مثل - أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى - هو
التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى ■ والمستعار له هو التردد ■ فهو كلمة
مستعملة في غير ما وضعت له (٤) وفي الكل نظر أوردناه في الشرح .

[وفسر] السكاكي الاستعارة [التخيلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو]
أى معناه [صورة وهمية محضة] لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي أو الحسي

في غير ما وضعت له (١) يعنى اللغوي والعقلي ، وإنما وجب ذلك لأنه لو أراد بالراجع
إلى معنى الكلمة المفرد فقط لم يصح الحصر فيهما ، لأن اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع
إلى معنى الكلمة إذا كان مركبا ■ فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين .

(٢) أى من قوله تعالى (وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا) فالمراد بها كلامه ■ وقد رد هذا
الجواب بأن إطلاق الكلمة على ذلك مجاز ، والتعريفات يجب صونها عن المجازات
الحالية عن القرينة (٣) الحق أن كلا من مجاز التمثيل وتشبيه التمثيل لا يجرى في المفردين
أصلا ، وما سبق من أن تشبيه الثريا بالعنقود من تشبيه التمثيل خلاف التحقيق .
(٤) هذا الجواب مردود أيضا ، للقطع بأن مجموع اللفظ المركب هو المنقول
عن الحالة التركيبية إلى حالة أخرى مثلها ، وحينئذ فقلوله - تقدم - في المثال المذكور
مستعمل في حقيقته ■ والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي .

كَفَظَ الْأَظْفَارَ فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ ، فَانَّهُ لَمَّا شَبَّهَ الْمَنِيَّةَ بِالسَّبْعِ فِي الْاِغْتِيَالِ أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِهَا بِصُورَتِهِ وَاخْتَرَعَ لَوَازِمَهُ لَهَا ، فَاخْتَرَعَ لَهَا مِثْلَ صُورَةِ الْأَظْفَارِ ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظَ الْأَظْفَارِ ، وَفِيهِ تَعْسُفٌ

[كلفظ الأظفار في قول الهذلي] :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تيمة لاتنفع

[فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها] أي المنية [بصورته] أي السبع [واختراع لوازمه لها] أي لوازم السبع للمننية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به [فاخترع لها] أي للمننية صورة [مثل صورة الأظفار] المحققة [ثم أطلق عليه] أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار [لفظ الأظفار] فيكون استعارة تصريحية . لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة ، والقرينة لإضافتها إلى المنية ، والتخيلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية . ولهذا مثل لها بنحو - أظفار المنية الشبيهة بالسبع - فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية ، وقال المصنف : إنه بعيد جداً لا يوجد له مثال في الكلام (١) [وفيه] أي في تفسير التخيلية بما ذكره [تعسف] أي أخذ على غير الطريق . لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل . ولا تمس إليها حاجة .

(١) أي البالغ . ولهذا استهجن قول أبي تمام :

لَا تَسْقِي مَاءَ الْمَلَامِ فَاتْنِي صَبٌّ قَدْ اسْتَعَذْتُ مَاءَ بَكَائِي

لأنه استعار الماء لصورة متوهمة لللام تشبه استعارة تصريحية تخيلية بدون

استعارة مكنية .

وَيُخَالَفُ تَفْسِيرَ غَيْرِهِ لَهَا بِجَعْلِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ ، وَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ التَّرْشِيحُ تَخْيِيلِيَّةً لِلزُّومِ مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ .

وقد يقال إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة تَوْهِيْمِيَّةً لا تَخْيِيلِيَّةً ، وهذا في غاية السقوط لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة ، على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً ، ذكر في الشفاء أن القوة المُسمَّاة بِالْوَهْمِ هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي ، ولكن حكماً تخيلياً [ويخالف] تفسيره للتخييلية بما ذكره [تفسير غيره لها] أي غير السكاكي للتخييلية [بجعل الشيء للشيء (١)] كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية ، قال الشيخ عبد القاهر : إنه لا خلاف في أن اليد استعارة ، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء ، إذ ليس المعنى على أنه شَبَهٌ شيئاً باليد ، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً ، وبعضهم في هذا المقام كذات واهية يئنا فسادها في الشرح ، نعم يَتَجَهُّ أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره [ويقضى] ما ذكره السكاكي في التخييلية [أن يكون الترشيح] استعارة [تخيلية للزوم مثل ما ذكره] السكاكي في التخييلية من إثبات صورة وهمية [فيه] أي في الترشيح ، لأن في كُلِّ من التخييلية والترشيح إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه ، فكما أُثْبِتَ للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الأظفار ، كذلك أُثْبِتَ لاختيار الضلالة على الهدى (٢) الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح (١) أَلْ في الشيثين للعهد ، والمراد جعل لازم المشبه به للمشبه ، فلا يدخل في ذلك التعريف المجاز العقلي (٣) في قوله تعالى (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى

وَعَنَى بِالْمُسْكَنِ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمُشَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنْيَةِ السَّبْعُ
بَادِعَاءِ السَّبْعِيَّةِ لَهَا

والتجارة ، فكما اعتُبرَ هنالك صورةٌ وهمية شبيهة بالاطِّظار فليعتبر ههنا أيضا أمر
وهي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالريح ، ليكون استعمال الريح والتجارة بالنسبة اليهما
استعارتين تخيليتين ، إذ لا فرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص
المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية ، وفي الترشيح بغير لفظه
كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه ، مع أن لفظ الاشتراء
ليس بموضوع له ، وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المُنَوَّم في التخيلية وعدم اعتباره
في الترشيح ، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم (١) والجواب أن الأمر الذي هو
من خواص المشبه به لما قُرِّنَ في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر
متوهم يمكن إثباته للمشبه ، وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج إلى ذلك ، لأن
المشبه به جُعِلَ كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه ، حتى إن المشبه به في قولنا -
رأيت أسدا يفترس أقرانه - هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج
إلى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس ، بخلاف ما إذا قلنا - رأيت شجاعا يفترس
أقرانه - فانا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع ، فليَتأمل في الكلام دقة ما .

[وعنى بالمسكن عنها] أى أراد السكاكى بالاستعارة المسكنى عنها [أن يكون]
الطرف [المذكور] من طرفي التشبيه [هو المشبه] ويراد به المشبه به [على أن المراد
بالمنية] في مثل - أنشبت المنية اطِّظارها - هو [السبع بادعاء السبعية لها] وإنكار أن

فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ (١) وهذا مع أنه لا يمكن اعتباره فيهما ،
لأنه لم يقل أحد بوجود التخيل في الاستعارة المصراحة لما فيه من مزيد التعسف ،
فليس امام السكاكى إلا عدم اعتباره في أحدهما دون الآخر وارتكاب التحكم .

بَقْرِيَّةٍ إِضَافَةِ الْأَظْفَارِ إِلَيْهَا ، وَرُدُّ بَأَنَّ لَفْظَ الْمُشَبَّهِ فِيهَا مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وَضَعَ لَهُ تَحْقِيقًا وَالِاسْتِعَارَةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِضَافَةُ نَحْوِ الْأَظْفَارِ قَرِينَةُ التَّشْبِيهِ .

تكون شيئاً غير السبع [بقريئة إضافة الأظفار] التي هي من خواص السبع [إليها] أى إلى المنية . فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد به المشبه به وهو السبع ، فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية ، بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية (١) لأن في إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخيلية [ورد] ما ذكره من تفسير الاستعارة الممكنة عنها [بأن لفظ المشبه فيها] أى في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلاً [مستعمل فيما وضع له تحقيقاً] للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت . لا غير [والاستعارة ليست كذلك] لأنه قد فسرهما بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى إضافة الأظفار إليها أشار إلى جوابه بقوله [وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه] المضمر في النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع . وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى ، وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية إلا أن المراد به السبع ادعاءً (٢) كما أشار إليه في المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً له . بأن ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه . يجعل أفراد السبع قسمين : متعارفاً وغير متعارف ، ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه

(١) وليس ذلك بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر . لأن التخيلية عند السكاكى قد توجد بدون الممكنة كما سبق في ص ١١١ من هذا الجزء (٢) يعنى الموت المدعى سبعيته . فلا يكون لفظ المنية مستعملاً فيما وضع له تحقيقاً حتى يتنافى ذلك كونه استعارة . لأنه حقيقة في الموت من حيث هو لا في هذا الموت الادعائى .

وَأَخْتَارَ رَدَّ التَّبَعِيَّةِ إِلَى الْمُسَكَّنِيِّ عَنْهَا بِجَعْلِ قَرِينَتِهَا مَسْكُونًا عَنْهَا وَالتَّبَعِيَّةَ قَرِينَتَهَا

أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة (١) ولا يكونان مترادفين ، فبآتي لنا بهذا الطريق دعوي السَّبْعِيَّةِ لِلْمَنِيَّةِ مع التصريح بلفظ المنية ، وفيه نظر لأن ما ذكره لا يقتضي كَوْنُ المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل في تعريف الاستعارة ، للقطع بأن المراد بها الموت ، وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق ، وجعله مرادفاً للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة (٢) ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحَيِّثِيَّةُ مراد في تعريف الحقيقة أى هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق ، ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل - اظفار المنية - استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق ، مثله في قولنا - دَنَتْ مَنِيَّةُ فُلَانٍ - بل من حيث إن الموت جُعِلَ من أفراد السبع الذي لَفَظُ المنية موضوع له بالتأويل ، وهذا الجواب وإن كان مُخْرِجاً له عن كَوْنِهِ حَقِيقَةً إِلَّا أَنْ تَحْقِيقُ كَوْنَهُ بِمَجَازٍ وَمَرَادٌ بِهِ الطَّرْفُ الْآخِرُ (٣) غير ظاهر بَعْدُ (٤) .

[واختار] السكاكي [رد] الاستعارة [التبعية] وهي ما تكون في الحروف والأفعال وما يشق منها [إلى] الاستعارة [المسكني عنها بجعل قرينتها] أى قرينة التبعية استعارة [مكنيا عنها و] جعل الاستعارة [التبعية قرينتها] أى قرينة الاستعارة المسكني عنها

(١) وهي الموت المدعى سبعيته ، ومراده بذلك بيان أن الترادف تخيلي لاحقيق .
(٢) لأن الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها (٣) وهو المشبه به أى الاسد في المثال (٤) لأن غاية ما يفيد الجواب أنه استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع له ، بل من حيث إنه من جنس المشبه به ادعاء ، واللفظ لا يكون مجازاً إلا باستعماله في غير ما وضع له .

عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ فِي الْمَنِيَّةِ وَأَظْفَارِهَا، وَرُدَّ بِأَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ التَّبَعِيَّةَ حَقِيقَةً لَمْ تَكُنْ تَخْيِيلِيَّةً لِأَنَّهَا مَجَازٌ عِنْدَهُ فَلَمْ تَكُنِ الْمَكْنَى عَنْهَا مُسْتَلْزِمَةً لِلتَّخْيِيلِيَّةِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ ،

[على نحو قوله] أى قول السكاكى [فى المنية وأظفارها] حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينةا ۖ فى قولنا - نطقت الحال بكذا - جعل القوم - نطقت - استعارة عن - دلت - بقرينة الحال ، والحال حقيقة ، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة ، وهكذا فى قوله : نقرهم لهذميات (١) يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشبيهة على سبيل التهكم ، ونسبة القرى إليها قرينة الاستعارة ، وعلى هذا القياس ، وإنما اختار ذلك إثارة للضبط وتقليل الأقسام [ورد] ما اختاره السكاكى [بأنه إن قدر التبعية] كنطقت فى - نطقت الحال بكذا [حقيقة] بأن يراد بها معناها الحقيقى (٢) [لم تكن] التبعية استعارة [تخييلية] ۖ لأنها [أى التخييلية] مجاز عنده [أى عند السكاكى] ، لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه ۖ إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون بما لا يتحقق لمعناه حساً ولا عقلاً بل وهماً ۖ فتكون مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق ، فتكون مجازاً ۖ وإذا لم تكن التبعية تخييلية [فلم تكن] الاستعارة [المكنى عنها مستلزمة للتخييلية] بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية ، وذلك لأن المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية فى مثل - نطقت الحال بكذا - على هذا التقدير [وذلك] أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية [باطل بالاتفاق] وإنما الخلاف فى أن للتخييلية هل تستلزم المكنى عنها ، فعند السكاكى لا تستلزم كما فى قولنا - أظفار المنية الشبيهة بالسبع - وبهذا ظهر فساد ما قيل إن مراد السكاكى بقوله - لاتنفك المكنى عنها عن (١) أنظر ص ٩٠ من هذا الجزء (٢) الحق أن ترديد المصنف بأن هنا قبيح ، لأنه لا يمكن بعد قوله - على نحو قوله فى المنية وأظفارها - أن يتوهم أن التبعية حقيقة عند السكاكى .

وَلَا فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً فَلَمْ يَكُنْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُغْنِيًا عَمَّا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ.

التخييلية - أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا العكس كما فهمه المصنف * نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية * لأن كلام الكشاف مشعرٌ بخلاف ذلك * وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهمياً كظفار المنية * وقد تكون أمرا محققاً كالانبات في - أنبت الربيع البقل - وألزم في - هزم الأمير الجند - إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى * لأنه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطقت في - نطقت الحال بكذا - أمر وهمي جعل قرينة للمكنى عنها ، وأيضاً فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما في - أنبت الربيع البقل - ووجود التخييلية بدونها كما في - أظفار المنية الشبيهة بالسبع - فلا جهة لقوله - إن المكنى عنها لا تنفك عن التخييلية (١) [وإلا] أى وإن لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازاً [فتكون] التبعية كنطقت الحال مثلاً [استعارة] ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة * والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية [فلم يكن ما ذهب إليه] السكاكى من رد التبعية إلى المكنى عنها [مغنيا عما ذكره غيره] من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها ، لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية * وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة * لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فإنها لازمة للنطق ، بل إنما يكون استعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه ، وفيه نظر لأن السكاكى قد صرح بأن - نطقت - هنا أمر مقدر وهمي كظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار المحققة * ولو كان مجازاً مرسلًا عن الدلالة لكان أمراً محققاً عقلياً * على أن هذا لا يجرى في جميع الأمثلة * ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الأول وهو

(١) سيأتى قريباً توجيهه له .

فَصْلٌ

حُسْنُ كُلِّ مِّنَ التَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّمَثِيلِ بِرَعَايَةِ

وجود المكنى عنها بدون التخيلية ، ويمكن الجواب بأن المراد (١) بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء . إذ لا نزاع في عدم شيوع مثل - أظفار المنية الشبيهة بالسبع - وإنما الكلام في الصحة (٢) وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية فشائع (٣) على ما قرره (٤) صاحب الكشاف في قوله تعالى (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ) وصاحب المفتاح في مثل - أنبت الربيع البقل - فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل - أظفار المنية . ونظقت الحال - وقد تكون استعارة حقيقية على ما ذكر في قوله تعالى (يَا أَرْضُ اْبْلَعِي مَاءَكَ) أن البلع استعارة عن غور الماء في الأرض ، والماء استعارة بالكناية عن الغذاء ، وقد تكون حقيقة كما في - أنبت الربيع (٥) .

[فصل] في شرائط حسن الاستعارة

[حسن كل من] الاستعارة [الحقيقية والتَّمَثِيلِ] على سبيل الاستعارة [برعاية

- (١) أى مراد السكاكى ، وهذا جواب عن قوله - ولو سلم يعود الاعتراض الأول (٢) أى في صحة مثل - أظفار المنية الشبيهة بالسبع - فهو صحيح عند السكاكى وغير صحيح عند القوم إلا إذا جعلت الأظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخيلية .
- (٣) وحيث لا يمكن أن يريد السكاكى خلافا ، ولا يصح الاعتراض به عليه .
- (٤) فقد ذكر أن العهد مشبه بالحبل على طريق الممكنية . وأن - ينقضون - مستعار ليطولون استعارة حقيقية قرينة للممكنية (٥) والحق بعد هذا كله أن هناك استعمالات كثيرة للبلغاء في الاستعارة التبعية يكون تشبيه المصادر هو الغرض الاصل

جِهَاتِ حُسْنِ التَّشْبِيهِ ، وَالْأَيُّ شَمَّ رَاحَتَهُ لَفْظًا وَلِذَلِكَ يُوصَى أَنْ يَكُونَ الشَّبَهُ بَيْنَ
الطَّرَفَيْنِ جَلِيًّا لثَلَا تَصِيرُ لِغَاظًا « كَمَا لَوْ قِيلَ - رَأَيْتُ أَسَدًا - وَأَرِيدَ إِنْسَانًا أَبْخَرُ
- وَرَأَيْتُ إِبِلًا مَائَةً لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً - وَأَرِيدَ النَّاسَ »

جِهَاتِ حُسْنِ التَّشْبِيهِ [كَأَنْ يَكُونَ وَجْهَ الشَّبهِ شَامِلًا لِلطَّرَفَيْنِ (١)] وَالتَّشْبِيهِ وَافِيًا بِإِفَادَةِ
مَا عُلِّقَ بِهِ مِنَ الْغَرَضِ « وَنَحْوُ ذَلِكَ (٢)] [وَأَلَا يَشَمُّ رَاحَتَهُ لَفْظًا] أَى وَبِأَلَّا يَشَمُّ شَيْءَ
مِنَ التَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّمثِيلِ رَاحَتَهُ التَّشْبِيهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَبْطُلُ الْغَرَضُ مِنَ
الِاسْتِعَارَةِ أَعْنَى ادْعَاءِ دُخُولِ الْمَشْبَهِ فِي جِنْسِ الْمَشْبَهِ بِهِ ، لِمَا فِي التَّشْبِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
أَنَّ الْمَشْبَهَ بِهِ أَقْوَى فِي وَجْهِ الشَّبهِ [وَلِذَلِكَ] أَى وَلِأَنَّ شَرْطَ حُسْنِهِ أَلَّا يَشَمَّ رَاحَتَهُ
التَّشْبِيهِ لَفْظًا [يُوصَى أَنْ يَكُونَ الشَّبَهُ] أَى مَا بِهِ الْمُشَابَهَةُ [بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ جَلِيًّا] بِنَفْسِهِ أَوْ
بِوَسْطَةِ عُرْفٍ أَوْ اصْطِلَاحٍ خَاصٍّ [لثَلَا تَصِيرُ] الِاسْتِعَارَةِ [لِغَاظًا] وَتَعْمِيةً إِنْ
رُوعِيَ شُرَاطُ الْحُسْنِ وَلَمْ تُشَمَّ رَاحَتُهُ التَّشْبِيهِ (٣) وَإِنْ لَمْ يُرَاعَ فَاتِ الْحُسْنِ « يَقَالُ - الْغَزُّ
فِي كَلَامِهِ إِذَا عُمِيَ مُرَادُهُ - وَمِنْهُ الْغَزُّ (٤) وَجَمْعُهُ الْغَازُ مِثْلُ رُطَبٍ وَأَرْطَابٍ] كَمَا لَوْ
قِيلَ [فِي التَّحْقِيقِيَّةِ] رَأَيْتُ أَسَدًا - وَأَرِيدَ إِنْسَانًا أَبْخَرُ [فَوَجْهَ الشَّبهِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ خَفِيَ
[وَ] فِي التَّمثِيلِ [رَأَيْتُ إِبِلًا مَائَةً لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً - وَأَرِيدَ النَّاسَ] مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
فِيهَا « وَهَنَاكَ اسْتِعْمَالَاتُ يَكُونُ التَّشْبِيهِ فِي مُتَعَلِّقَاتِ الْمَصَادِرِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَلَا شَكَّ
أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي الِاسْتِعْمَالَاتِ الْأُولَى رَدُّ التَّعْبِيعَةِ إِلَى الْمُسَكَّنَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ .

(١) الْمُرَادُ ظَاهِرُ الشُّمُولِ لِهَمَا ، لِأَنَّ أَصْلَ الشُّمُولِ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ التَّشْبِيهِ لِاحْسَنِهِ
(٢) كَأَنَّ يَكُونُ وَجْهَ الشَّبهِ غَيْرَ مُبْتَدَلٍ « وَيَسْتَتْنِي مِنْ رِعَايَةِ جِهَاتِ حُسْنِ التَّشْبِيهِ
فِي حُسْنِ الِاسْتِعَارَةِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ - وَيَتَّصِلُ بِهِ أَنَّهُ إِذَا قُوِيَ الشَّبَهُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ الْخَفِيَ .
(٣) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تُشَمَّ رَاحَتَهُ كَانَ خَفِيًّا ، فَذَا ضُمَّ إِلَى هَذَا خَفَاءُ وَجْهِهِ زَادَ خَفَاؤَهُ
وَكَانَ لِغَاظًا (٤) هُوَ الْمَعْنَى الْمُلَغَزُ فِيهِ ، أَوِ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى .

وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ التَّشْبِيهَ أَعْمُ مَحَلًّا ، وَيَتَّصِلُ بِهِ أَنَّهُ إِذَا قَوَّى الشَّيْءُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ حَتَّى اتَّحَدَا كَالْعِلْمِ وَالنُّورِ وَالشُّبْهِ وَالظُّلْمَةِ لَمْ يَحْسُنِ التَّشْبِيهُ وَتَعَيَّنَتِ الاسْتِعَارَةُ .
وَالْمُسْكِنُ عَنْهَا كَالْتَحْقِيقِيَّةِ ، وَالتَّخْيِيلِيَّةِ حَسَنًا بِحَسَبِ حُسْنِ الْمُسْكِنِ عَنْهَا .

السلام : الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة ، وفي الفائق : الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان أوناقة ، يعنى أن المرضى المنتخب من الناس في عزّة وجوده كالنجية (١) المنتخبة التى لا توجد في كثير من الابل [وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا] إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس (٢) لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي فنصير الاستعارة إلغازا كما في المثلين المذكورين . فان قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ، ومن جعلتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل ، فاشتراط جلالة في الاستعارة ينافى ذلك . قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف ، فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير إلغازا . ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا [ويتصل به] أي بما ذكرنا من أنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه [أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدوا كالعلم والنور والشبه والظلمة لم يحسن التشبيه وتعيّن الاستعارة] لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه ، فاذا فهمت مسألة تقول - حصل في قلبى نور - ولا تقول علم كالنور ، وإذا وقعت في شبهة تقول - وقعت في ظلمة - ولا تقول في شبهة كالظلمة .

[و] الاستعارة [المسكنة عنها كالتحقيقية] في أن حسننا برعاية جهات حسن التشبيه ، لأنها تشبيه مضمّر (٣) [و] الاستعارة [التخيلية حسننا بحسب حسن المسكنة عنها]

(١) النجية هي الناقة الكريمة (٢) هذه النسبة بينهما باعتبار الاستعارة الحسنة والتشبيه مطلقا ، أما النسبة بينهما وبين التشبيه الحسن فالعموم والخصوص الوجهى .
لأنها تنفرد عنه فيما يأتي في قوله - ويتصل به أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين الخ .
(٣) وأما شرط ألا يشم رائحة التشبيه لفظا فلا يتأتى فيها . لأن من لوازمها ذكر

لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها (١) وليس لها في نفسها تشبيه بل هي حقيقة ۝
فحسنها تابع لحسن متبوعها .

ما هو من خواص المشبه به ، وذلك مشعر بالتشبيه قطعاً (١) قد سبق أن بعضهم
يخالف في ذلك ۝ فإذا لم تكن تابعة للمكنى على مذهبه فقل إن حسنها يكون برعاية
جهات حسن التشبيه ۝ وقيل إنه لا حسن فيها مطلقاً ۝ ولهذا استهجن ماء الملام في بيت
أبي تمام السابق في ص ١١١ من هذا الجزء .

تطبيقات على الاستعارة الحسنة والقييحة :

(١) لا تعجبوا من بلى غلّلته قد زرّ أزْراره على القمرِ

(٢) ما لرجل المالِ أضحت تشكى منك الكلالاً

(٣) تظلم المالُ والاعداءُ من يده لا زال للبال والاعداء ظلاماً

في الأول استعارة قبيحة في إطلاق القمر على محبوبه ، لأنه ذكر المشبه بضميره
في قوله - أزْراره - وذلك يشتم منه رائحة التشبيه لفظاً ، وفي الثاني استعارة قبيحة أيضاً ،
لأنه لا مناسبة بين المستعار والمستعار له ، إذ لا شيء أبعد استعارة من رجل المال ۝
وفي الثالث استعارة حسنة ۝ لأنه أفاد معنى البيت الثاني بدون إبعاد في الاستعارة .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا
رَيَّانِي صَغِيرًا) .

(٢) حجّ صوتُ المالِ بما منك يشكو ويصبحُ

(٣) يشقُّ عليه الرِّيحُ كلَّ عَشِيَّةٍ جيوبَ الغمامِ بين بكرٍ وأيمٍ

فَصْلٌ

وَقَدْ يُطْلَقُ الْمَجَازُ عَلَى كَلِمَةٍ تَغْيِيرَ حُكْمِ إِعْرَابِهَا بِحَذْفِ لَفْظٍ أَوْ زِيَادَةِ لَفْظٍ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَجَاءَ رَبُّكَ ، وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى - لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ - أَيْ
أَمْرُ رَبِّكَ، وَأَهْلُ الْقَرْيَةِ، وَلَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ.

[فصل]

في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (١) .
[وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها] أى حكمها الذى هو الاعراب على
أن الإضافة للبيان ، أى تغير إعرابها من نوع الى نوع آخر [بحذف لفظ أو زيادة
لفظ] فالأول [كقوله تعالى - وجاء ربك - واسأل القرية - و] الثانى مثل [قوله
تعالى - ليس كمثلته شيء - أى] جاء [أمر ربك] لاستحالة المجيء على الله تعالى [و]
اسأل [أهل القرية] للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية ، وإن جعلت القرية
مجازاً عن أهلها لم يكن من هذا القليل (٢) [وليس مثله شيء] لأن المقصود نفي أن
يكون شيء مثل الله تعالى ، لا نفي أن يكون شيء مثل مثله ، فالحكم الاصلى لربك
والقرية هو الجر ، وقد تغير فى الأول الى الرفع وفى الثانى الى النصب بسبب حذف
المضاف ، والحكم الاصلى فى - مثله - هو النصب لأنه خبر ليس ، وقد تغير الى الجر
بسبب زيادة الكاف ، فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى
كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الاصلى ، وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف
(١) المراد بالاشتراك الاشتراك اللفظي وبالتشابه مشابهة الكلمة التى تغير إعرابها
للكلمة المنقولة عن معناها (٢) لأنه مجاز مرسل من إطلاق المحل وإرادة الحال .

الكناية

لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ مَعَهُ ، فَظَهَرَ أَنَّهَا تُخَالِفُ الْمَجَازَ مِنْ جِهَةِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ لِلْفَظِّ مَعَ إِرَادَةِ لَازِمِهِ ،

بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب ، وما ذكره المصنف أقرب (١) والقول بزيادة الكاف في نحو قوله تعالى (ليس كمثل شيء) أَخْذٌ بِالظَّاهِرِ ، ويحتمل ألا تكون زائدة بل تكون نفياً للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ ، لأن الله تعالى موجود ، فإذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضَرْوَرَةً أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ لَكَانَ هُوَ أَعْنَى اللَّهِ تَعَالَى مِثْلَ مِثْلِهِ ، فلم يصح نفى مثل مثله ، كما تقول - ليس لِأَخِي زَيْدٍ أَخٌ - أي ليس لزيد أخ نفياً للملزوم ينفي لازمه (٢) والله أعلم .

الكناية

في اللغة مصدر كَنَيْتُ بِكَذَا عَنْ كَذَا أَوْ كَنَوْتُ إِذَا تَرَكْتُ التَّصْرِيحَ بِهِ ، وفي الاصطلاح [لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمٌ (٣) مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ مَعَهُ] أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه ، كلفظ - طويل النَّجَادَ - المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضاً [فَظَهَرَ أَنَّهَا تُخَالِفُ الْمَجَازَ مِنْ جِهَةِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ مَعَ إِرَادَةِ لَازِمِهِ] كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة ، بخلاف المجاز فإنه لا يجوز

(١) لأن ما ذكره السكاكي إنما يأتي في المجاز بالحذف لانتقال إعراب المحذوف فيه المذكور ، أما المجاز بالزيادة فلا انتقال فيه (٢) الملزوم هو أخو زيد ، ولازمه هو أخو أخيه (٣) وقيل إن الكناية مستعملة في المعنى الحقيقي لينتقل منه إلى لازمه ، والخلاف في ذلك يشبه أن يكون لفظياً .

وَفَرَّقَ بَأَنَّ الْإِتِّقَالَ فِيهَا مِنَ الْإِلَازِمِ وَفِيهِ مِنَ الْمَلْزُومِ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْإِلَازِمَ مَالَمْ يَكُنْ
مَلْزُومًا لَمْ يَنْتَقِلْ

فيه إرادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي ، وقوله - من
جهة إرادة المعنى - معناه من جهة جواز إرادة المعنى ، ليوافق ما ذكره في تعريف
الكناية . ولأن الكناية كثيرا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي ، للقطع بصحة قولنا -
فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل - وإن لم يكن له نجاد ولا كلب
ولا فصيل . ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى . وههنا بحث لا بد من التنبيه له ،
وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث إنهما
كناية لا تنافي ذلك كما أن المجاز ينافيه . لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة
خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) أنه من
باب الكناية كما في قولهم - مثلك لا يبخل - لأنهم إذا نفوه عن مماثله وعن يكون
على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون - بلغت أثرابه - يريدون بلوغه ، فقولنا -
ليس كالمثل شيء - وقولنا - ليس كمثله شيء - عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو
نفي المماثلة عن ذاته . مع أنه لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكناية من المبالغة . ولا يخفى
ههنا امتناع إرادة الحقيقة وهو نفي المماثلة عن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (١)
[وفرق] بين الكناية والمجاز [بأن الانتقال فيها] أي في الكناية [من اللازم] إلى
الملزوم ، كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة [وفيه] أي في المجاز الانتقال
[من الملزوم] إلى اللازم . كالانتقال من الغيث إلى الثبّت ومن الأسد إلى الشجاعة
[ورد] هذا الفرق [بأن اللازم مالم يكن ملزوما] بنفسه أو بانضمام قرينة إليه [لم ينتقل

(١) لأنه لا مثل له تعالى . وإرادة الحقيقة في ذلك تقتضى إثباته له .

منه ، وَحِينَئِذْ يَكُونُ الْإِتِّقَالُ مِنَ الْمَلْزُومِ .

وهي ثلاثة أقسام : الأولى المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ، فنهأ ما هي معنى واحد ،

منه [إلى الملزوم] لأن اللزوم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ۝ ولا دلالة للعام على الخاص [وحينئذ] أى وحين إذ كان اللزوم ملزوما [يكون الانتقال من الملزوم] إلى اللزوم كما فى المجاز ۝ فلا يتحقق الفرق ، والسكاكى ايضا معترف بأن اللزوم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ۝ وما يقال إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمأ لا دليل عليه (١) وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية (٢) كطول النجاد التابع لطول القامة ۝ ولهذا جوز كون اللزوم أخص كالضاحك بالفعل للانسان ، فالكناية أن يذكر من المتلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف ۝ والمجاز بالعكس ، وفيه نظر (٣) ولا يخفى عليك أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانكالك (٤) .

أقسامها

[وهي] أى الكناية [ثلاثة أقسام : الأولى] تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية [المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ۝ فنهأ] أى فن الأولى [ما هي معنى واحد]

(١) لأنه قد يكون اللزوم فى الكناية أعم كما يكون مساويا ۝ فلا يشترط فيها التساوى من الطرفين (٢) وهذا لا يمنع أن يكون ملزوما ، وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم كما ذكر المصنف (٣) لأن المجاز ليس بعكس الكناية فى ذلك ۝ إذ يجوز أن ينتقل فيه من التابع أيضا كما فى قولك - أمطرت السماء نباتا - أى غيثا .

(٤) وهو اللزوم العقلى ۝ وإنما المراد به مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف ۝

كَقَوْلِهِ :

وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الْأَضْغَانِ

وَمِنْهَا مَا هِيَ بِمَجْمُوعٍ مَعَانَ . كَقَوْلِنَا كُنَايَةً عَنِ الْإِنْسَانِ - حَتَّى مُسْتَوَى الْقَامَةِ
عَرِيضُ الْأَظْفَارِ . وَشَرْطُهُمَا الْأَخْتِصَاصُ بِالْمَكْنَى عَنْهُ .
وَالثَّانِيَةُ الْمَطْلُوبُ بِهَا صِفَةٌ . فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِتِّقَالُ

مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين ، فنذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف [كقوله] :

الضارِبِينَ بِكُلِّ أَيْضٍ مَخْذَمٍ [والطاعنين مجامع الاضغان (١)]

المخْذَمُ القاطع . وَالضَّغْنُ الحقد ، ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب
[ومنها ما هو بمجموع معان] بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر لتصير جملتها
مختصة بموصوف ، فيتوصل بذكرها اليه [كقولنا كناية عن الانسان - حتى مستوى
القامة عريض الاظفار] ويسمى هذا خاصةً مَرَكَبَةً [وشروطهما] أى وشروط هاتين
الكنائتين (٢) [الاختصاص بالمكْنَى عنه] ليحصل الانتقال ، وجعل السكاكي الاول
منهما أعني ما هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما ، والثانية بعيدة بخلاف ذلك ، وهذه غير البعيدة
بالمعنى الذى سيجى .

[الثانية] من أقسام الكناية [المطلوب بها صفة] من الصفات كالجود والكرم
ونحو ذلك ، وهى ضربان : قريبة وبعيدة (٣) [فان لم يكن الانتقال] من الكناية الى
لأن هذا هو المعترف فى علم البيان (١) ذكر شارح الشواهد أنه لا يعرف قائله (٢) هذا شرط
فى كل كناية . لأن الانتقال فيها يجب أن يكون من المألوم الى اللازم . والمألوم مختص قطعاً
باللازم المراد منه (٣) هذا التقسيم يأتي فى القسم الاول من الكناية كما لا يخفى .

بواسطة قَرِيْبَةٍ وَأَضْحَى ، كَقَوْلِهِمْ كِنَايَةً عَنْ طُولِ الْقَامَةِ - طَوِيلٌ نَجَادُهُ ، وَطَوِيلٌ
النَّجَادُ - وَالْأَوَّلِي سَادِجَةٌ ، وَفِي الثَّانِيَةِ تَصْرِيحٌ مَا لَتَضْمُنُ الصِّفَةُ الضَّمِيرَ ،
أَوْ خَفِيَّةٌ كَقَوْلِهِمْ كِنَايَةً عَنِ الْإِبْلَةِ - عَرِيضُ الْفَقَا - وَإِنْ كَانَ

المطلوب [بواسطة قَرِيْبَةٍ] والقَرِيْبَةُ قَسَمَانِ : [واضحة] يحصل الانتقال منها بسهولة
[كَقَوْلِهِمْ كِنَايَةً عَنْ طُولِ الْقَامَةِ - طَوِيلٌ نَجَادُهُ وَطَوِيلٌ النَّجَادُ وَالْأَوَّلِي] أَى
طَوِيلٌ نَجَادُهُ كِنَايَةً [سَادِجَةٌ] لَا يَشُوْهُهَا شَيْءٌ مِنَ التَّصْرِيحِ [وَفِي الثَّانِيَةِ] أَى طَوِيلٌ
النَّجَادُ [تَصْرِيحٌ مَا لَتَضْمُنُ الصِّفَةُ] أَى طَوِيلٌ [الضَّمِيرَ] الرَّاجِعُ إِلَى الْمَوْصُوفِ ضَرْوْرَةٌ
اِحْتِيَاجُهَا إِلَى مَرْفُوعٍ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ ۖ فَيَشْتَمِلُ عَلَى نَوْعٍ تَصْرِيحٍ بِثَبُوتِ الطُّوْلِ لَهُ ۖ وَالِدَلِيلُ
عَلَى تَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ أَنَّكَ تَقُولُ - هُنْدٌ طَوِيلَةٌ النَّجَادُ ، وَالزَّيْدَانِ طَوِيلَا النَّجَادُ ۖ وَالزَّيْدُونَ
طَوَالِ النَّجَادِ - فَتَوْنُثُ وَتَثْنِي وَتَجْمَعُ الصِّفَةَ الْبَتَّةَ لِإِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ ۖ
بِخِلَافِ - هُنْدٌ طَوِيلٌ نَجَادُهَا وَالزَّيْدَانِ طَوِيلٌ نَجَادُهَا وَالزَّيْدُونَ طَوِيلٌ نَجَادُهُمْ - وَإِنَّمَا
جَعَلْنَا الصِّفَةَ الْمَضَافَةَ كِنَايَةً مُشْتَمِلَةً عَلَى نَوْعٍ تَصْرِيحٍ وَلَمْ نَجْعَلَهَا تَصْرِيحًا لِقَطْعِ أَنَّ الصِّفَةَ
فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِلْمَضَافِ إِلَيْهِ ، وَاعْتِبَارِ الضَّمِيرِ رِعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي وَهُوَ امْتِنَاعُ خُلُوِّ الصِّفَةِ
عَنْ مَعْمُولٍ مَرْفُوعٍ بِهَا [أَوْ خَفِيَّةٌ] عَطْفٌ عَلَى وَاضِحَةٍ ، وَخَفَاؤُهَا بِأَنْ يَتَوَقَّفَ الْإِنْتِقَالُ
مِنْهَا عَلَى تَأَمُّلٍ وَإِعْمَالِ رَوِيَّةٍ [كَقَوْلِهِمْ كِنَايَةً عَنِ الْإِبْلَةِ - عَرِيضُ الْفَقَا] فَإِنْ عُرِضَ
الْفَقَا وَعَظِمَ الرَّأْسُ بِالْإِفْرَاطِ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْبَلَاهَةِ ۖ فَهُوَ مُلْزِمٌ لَهَا بِحَسَبِ الْإِعْتِقَادِ (١)
لَيْكُنْ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ إِلَى الْبَلَاهَةِ نَوْعٌ خَفَاءٌ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ ۖ وَلَيْسَ الْخَفَاءُ بِسَبَبِ
كَثْرَةِ الْوَسَائِطِ وَالْإِنْتِقَالَاتِ حَتَّى تَكُونَ بَعِيدَةً [وَإِنْ كَانَ] الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْكِنَايَةِ إِلَى
(١) أَى عِنْدَ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْبَلَاهَةَ لَازِمَةٌ لَذَلِكَ ۖ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ إِعْتِقَادِهِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
الزُّرْمُ وَاضِحًا عِنْدَهُ ۖ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ فِي كُلِّ مَا يَعْتَقِدُهُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكُونَ وَاضِحًا .

بواسطة فَبَعِيدَةٌ ، كَقَوْلِهِمْ - كَثِيرُ الرَّمَادِ - كُنَايَةٌ عَنِ الْمُضَيَّافِ ، فَانَّهُ يُنْتَقَلُ مِنْ
كَثْرَةِ الرَّمَادِ إِلَى كَثْرَةِ إِحْرَاقِ الْحَطَبِ تَحْتَ الْقُدُورِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الطَّبَائِخِ ،
وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الْأَكْلَةِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الضِّيْفَانِ ، وَمِنْهَا إِلَى الْمَقْصُودِ .

الثَّالِثَةُ الْمَطْلُوبُ بِهَا نِسْبَةُ كَقَوْلِهِ :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضَرَبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ
فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْحَشْرِجِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ فَتَرَكَ التَّصْرِيحَ
بِأَنَّهُ يَقُولُ إِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَا أَوْ نَحْوِهَا

المطلوب بها [بواسطة فَبَعِيدَةٌ كَقَوْلِهِمْ - كثير الرماد - كناية عن المضياف ، فانه ينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة إحراق الحطب تحت القدور ومنها] أى ومن كثرة الاحراق
[الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكل] جمع آكل [ومنها الى كثرة الضياف] بكسر
الضاد جمع ضيف [ومنها الى المقصود] وهو المضياف . وبحسب قلة الوسائط وكثرتها
تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء .

[الثالثة] من أقسام الكناية [المطلوب بها نسبة] أى لإثبات أمر لا آخر أو نفيه
عنه ، وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام [كقوله : إن السماحة والمروة] هى
كأن الرُّجُولَةَ [والندى] فى قبة ضربت على ابن الحشرج - فانه أراد أن يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات [أى ثبوتها له (١)] [فترك التصريح] باختصاصه بها [بأن
يقول إنه مختص بها أو نحوه] مجرور عطفاً على - أن يقول - أو منصوب عطفاً على -

(١) هذا تفسير لقوله - اختصاص ابن الحشرج - ويرد عليه أنه بهذا المعنى لا يصح
أن يكون مفعولاً لقوله - يثبت - ولهذا قيل إنه بمعنى الحصر بجعل آل فى السماحة
وما عطف عليها للاستغراق ، ويكون هذا كناية أخرى فى البيت .

إِلَى الْكِنَايَةِ بِأَنْ جَعَلَهَا فِي قُبَّةٍ مَضْرُوبَةٍ عَلَيْهِ ۖ وَنَحْوَهُ قَوْلُهُمْ - الْمَجْدُ بَيْنَ ثَوْبَيْهِ
وَالْكَرَمُ بَيْنَ بَرْدِيهِ .

وَالْمَوْصُوفُ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ قَدْ يَكُونُ

إنه مختص بها - مثل أن يقول - ثبتت سماحة ابن الحشرج ۖ أو السماحة لابن الحشرج
أو سَمَحَ ابن الحشرج ۖ أو حصلت السماحة له ، أو ابن الحشرج سَمَحَ - كَذَا فِي الْمِفْتَاحِ ۖ
وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص هنا الحصر [إلى الكناية] أي ترك التصريح
ومال إلى الكناية [بأن جعلها] أي تلك الصفات [في قبة] تضيئها على أن محلها
ذوقبة ۖ وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء [مضروبة عليه] أي على ابن الحشرج ،
فأفاد إثبات الصفات المذكورة له ، لأنه إذا أُثْبِتَ الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد
أثبت له (١) [ونحوه] أي مثل البيت المذكور في كَوْنِ الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف
بأن (٢) تُجْعَلُ فيما يحيط به ويشتمل عليه [قولهم - المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه]
حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له ، بل كُنِيَ عن ذلك بكونهما بين برديه وبين
ثوبيه ۖ فإن قلت هنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا -
كَثُرَ الرَّمَادُ فِي سَاحَةِ زَيْدٍ - قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنيتان : إحداهما المطلوب
بها نفس الصفة وهي (٣) كَثَرَةُ الرَّمَادِ كِنَايَةً عَنِ الْمُضَيَّافَةِ ۖ والثانية المطلوب بها نسبة
المضيافة إلى زيد وهو جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له .

[والموصوف في هذين القسمين] يعني الثاني والثالث [قد يكون] مذكورا كما مر

(١) هذا البيت لزياد الأعجم من شعراء الدولة الأموية وابن الحشرج هو عبد الله

ابن الحشرج أمير نيسابور (٢) الباء في قوله - بأن - للسببية .

(٣) أي إحداهما لا الصفة .

غَيْرَ مَذْكُورٍ كَمَا يُقَالُ فِي عَرَضٍ مِّنْ يُؤْذِي الْمُسْلِمِينَ - الْمُسْلِمُ مِّنْ سَلَمِ الْمُسْلِمُونَ مِّنْ لِّسَانِهِ وَيَدِهِ .

السَّكَاكِيُّ : السَّكْنَاءُ تَفَاوَتْ إِلَى تَعْرِضٍ وَتَلْوِيحٍ وَرَمَزٍ وَإِيمَاءٍ وَإِشَارَةٍ ،
وَالْمُنَاسِبُ لِلْعَرِضَةِ التَّعْرِضُ ۝

وقد يكون [غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين - المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده] فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي ۝ وهو غير مذكور في الكلام ، وأما القسم الاول (١) وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً أو تقديرًا ۝ وقوله - في عرض من يؤذي - معناه في التعريض به ۝ يقال - نظرت اليه من عرض بالضم - أي من جانب وناحية .

قال [السكاكي : الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة] وإنما قال - تتفاوت - ولم يقل تنقسم لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم ، كذا في شرح المفتاح ، وفيه نظر (٢) والاقرب أنه إنما قال ذلك لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف (٣) باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها [والمناسب للعرضية التعريض] أي الكناية إذا كانت

(١) يعني به القسم الاول من هذين القسمين لا القسم الاول من الكناية ۝ ومراده تقييد كلام المصنف في حذف الموصوف في هذا القسم بحالة عدم التصريح بالنسبة (٢) لأن أقسام الشيء لا يجب أن تكون أخص منه ۝ بل يجوز أن يكون بينها وبينه عموم وخصوص من وجه (٣) عطفه على ما قبله من عطف السبب على المسبب ۝ ويرد عليه أن الأمور الاعتبارية التي وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يكفي اعتبارها في كونها أقساماً متباينة ، فالحق أن ذلك تقسيم آخر للكناية باعتبار

وَلِغَيْرِهَا إِنْ كَثُرَتْ الْوَسَائِطُ التَّلْوِيحُ ، وَإِنْ قَلَّتْ مَعَ خَفَاءِ الرَّمْزِ ، وَبَلَا خَفَاءِ
الْإِيْمَاءِ وَالْإِشَارَةِ ۖ ثُمَّ قَالَ : وَالتَّعْرِيزُ قَدْ يَكُونُ مَجَازًا كَقَوْلِكَ - آذِنتَنِي
فَسْتَعْرِفُ - وَأَنْتَ تُرِيدُ إِنْسَانًا مَعَ الْمُخَاطَبِ دُونَهُ ،

عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ،
لأنه إمالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ، يقال - عَرَّضْتُ لفلان وبفلان اذا
قلت قولاً لغيره وأنت تعنيه فكأنك أشرت به الى جانب وتريد به جانباً آخر [و] المناسب
[لغيرها] أى لغير العرضية [إن كثرت الوسائط] بين اللازم والملزوم كما فى - كثير
الرماد ، وجبان الكلب ۖ ومهزول الفصيل [التلويح] لأن التلويح هو أن تشير الى
غيرك من بعيد [و] المناسب لغيرها [إن قلت] الوسائط [مع خفاء] فى اللزوم كتعريض
القفا ، وعريض الوسادة (١) [الرمز] لأن الرمز هو أن تشير الى قريب منك على
سبيل الخفية ، لأن حقيقة الإشارة بالشفة أو الحاجب [و] المناسب لغيرها إن قلت
الوسائط [بلا خفاء] كما فى قوله :

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ (٢)

[الإيماء والإشارة ۖ ثم قال] السكاكى [والتعريض قد يكون مجازاً كقولك -
آذِنتَنِي فستعرف - وأنت تريد [بناء الخطاب] إنساناً مع المخاطب دونه [أى لا تريد

الوسائط ، أما التقسيم الذى ذكره المصنف فباعتبار المسكن عنه .

(١) المثال الاول لما إذا لم يكن هناك واسطة أصلاً ، والثانى لما إذا كان هناك
واسطة ۖ لأنه ينتقل من عرض الوسادة الى عرض القفا ومن عرض القفا الى المطلوب .

(٢) هو للبحرئى ۖ وقد شبه فيه المجد برجل له رحل على طريق الاستعارة المسكنة ۖ

ثم جعل إلقاء الرحل فى آل طلحة كناية عن إثباته لهم ۖ والواسطة هنا أن المجد صفة
لا بد لها من موصوف ۖ فاذا ألقى رحله فيهم لزم قيامه بهم ، وهى واسطة ظاهرة .

وَأِنْ أَرَدْتَهُمَا جَمِيعًا كَانَ كِنَايَةً ، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ قَرِينَةٍ .

المخاطب ، ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط . فيكون مجازا [وإن أردتهما] أي أردت المخاطب وإنسانا آخر معه جميعا [كان كناية] لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معا . والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي [ولا بد فيهما] أي في الصورتين [من قرينة] دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا . وفي الثانية كلاًهما جميعا ليكون كناية ، وتحقيق ذلك أن قولك - آذيتني فستعرف - كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء . ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء . فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذنين كان كناية . وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراك للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقا وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازا (١) .

(١) الحق أن التعريض غير المجاز والكناية . وأنه يكون أيضا في الحقيقة . لأن المعنى المجازى والكنائى مقصودان من اللفظ استعمالا ، أما المعنى التعريضى فيؤخذ إشارة وسياقا ، فإذا قلت - المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده - فعناه الأصلى انحصار الاسلام فيمن سلم المسلمون منه . والكنائى نفي الاسلام عن المؤذي مطلقا . والتعريضى نفيه عن المؤذي الذى وقع الكلام عنده .

تطبيقات على الكناية :

- (١) أَفْضَلُ النَّاسِ أَغْرَاضٌ لَدَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنْ أَلْهَمٍ أَخْلَامٍ مِنَ الْفَطَنِ
 - (٢) وَمَا يَكُ فِي مَنْ عَيْبٍ فَاقٍ جِبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الْفَصِيلِ
 - (٣) بَيْتٌ بِمَنْجَاةٍ مِنَ الْوَمِ يَتَبَاهَا إِذَا مَا بَيُوتُ بِالْمَلَامَةِ حُلَّتْ
- في الأول كناية عن موصوف من نوع الايمان في قوله - أخلام من الفطن - فهو

فَصْلٌ

أَطْبَقَ الْبُلْغَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ وَالْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّصْرِيحِ ، لِأَنَّ
الْإِتِّقَالَ فِيهِمَا مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ ، فَهُوَ كَدَعَايِ الشَّيْءِ بَيِّنَةٌ ،

[فصل]

[أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ (١) من الحقيقة والتصريح] لأن
الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بينة [فان وجود الملزوم
كناية عن الجاهل ، وفي الثاني كناية عن صفة من نوع التلويح] ينتقل في الأولى
من جنس الكلب إلى دوام زجره وتأديبه ، ومن هذا إلى اتصال مشاهدته للزائرين
ومن هذا إلى كون صاحبه ملجأ للناس] ومن هذا إلى كرمه ، وينتقل في الثانية من
هزال الفصيل إلى فقد الأم ، ومن هذا إلى قوة الداعي إلى نحرها] ومن هذا إلى صرفها
في الطبخ ، ومن هذا إلى كثرة الآكلين ، ومن هذا إلى كرم الممدوح] وفي الثالث
كناية عن نسبة من نوع الأيمان ، كنى بنفي اللوم عن بيتها عن انتفاء أنواع الفجور عنها
أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ) .

(٢) أريد بِسُطَّةٍ كَفَّ أَسْتَعِينَ بِهَا عَلَى قَضَاءِ حَقُوقِ الْعُلَاكِيَلِ

(٣) وقفت امرأة على قيس بن سعد فقالت : أشكو إليك قلة الفأر ، فقال : ما أحسن

ما وَرَّتْ ، املؤا بيتها خبزاً وسمناً ولحماً .

(١) هو أفعّل تفضيل من المبالغة شذوذاً لا من البلاغة ، لأن مرجع ذلك في البلاغة
إلى مقتضى الحال ، ورب حقيقة أبلغ من المجاز لوقوعها في مقامها .

وَأَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ أَبْلَغُ مِنَ التَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَجَازِ .

يقتضى وجود اللازم ، لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه [و] أطبقوا أيضا على [أن الاستعارة أبلغ من التشبيه ، لأنها نوع من المجاز] وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وليس معنى كَوْنِ المجاز والسكناية أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح « بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للاثبات ، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بألف حد الكمال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه » والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يُعبرَ عنه بعبارة أبلغ (١) وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله : ليست مَزِيَّةٌ قولنا - رأيت أسدا - على قولنا - رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة - أَيْ الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني « بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني ، والله أعلم - كل القسم الثاني والحمد لله على جزيل نَوَالِهِ ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله .

(١) وقيل إن المعنى يتغير بذلك « فيجب أن يراعى في كل عبارة ما يناسبها من المقام في قوة المعنى وضعفه .

الفن الثالث : علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة وهو ضربان : معنوي ولفظي .

أما المعنوي

الفن الثالث : علم البديع

[وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام] أى يتصور به معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها (١) بقدر الطاقة ، والمراد بالوجوه مامرفى قوله - وتبعبها وجوه آخرتورت الكلام حسنا (٢) وقوله [بعد رعاية المطابقة] لمقتضى الحال [و] رعاية [وضوح الدلالة] أى الخلو عن التعقيد المعنوي [إشارة الى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين ، والظرف أعنى قوله - بعد رعاية - متعلق بقوله - تحسين الكلام .] [وهى] أى وجوه تحسين الكلام [ضربان : معنوى] أى راجع الى تحسين المعنى أولاً وبالذات ، وإن كان قد يفيد بعضها (٣) تحسين اللفظ أيضا [ولفظى] أى راجع الى تحسين اللفظ كذلك .

المحسنات المعنوية

[أما المعنوى] قدمه لأن المقصود الأصلي والغرض الأولى هو المعانى والالفاظ

(١) يشير بهذا الى أن المراد بقوله - يعرف - تصور معانى تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها ، وليس المراد به الادراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد كما سبق فى علم المعانى والبيان ، لأنه لا قواعد لهذا العلم (٢) انظر ص ٣١ من الجزء الأول (٣) وهذا كما فى المشاكلة لما فيها من إيهام المجانسة .

فَنَّهُ الْمُطَابَقَةُ وَتُسَمَّى الطَّبَاقُ وَالتَّضَادُّ أَيْضًا ، وَهِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَضَادِّينِ أَيْ مَعْنَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَيَكُونُ بِلَفْظَيْنِ مِنْ نَوْعِ اسْمَيْنِ نَحْوُ - وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ - أَوْ فَعْلَيْنِ نَحْوُ - يَحْيِي وَيَمِيتُ - أَوْ حَرْفَيْنِ نَحْوُ - لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ - أَوْ مِنْ نَوْعَيْنِ نَحْوُ - أَوْ مِنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ - وَهُوَ ضَرْبَانِ : طَبَاقُ الْإِيجَابِ كَمَا مَرَّ ، وَطَبَاقُ السَّلْبِ

تَوَاجِعُ وَقَوَالِبُ لَهَا [فَنَّهُ .

المطابقة

وتسمى الطباق والتضاد أيضا ، وهي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة [أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور ، سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً ، وسواء كان تقابل التَّضَادِّ ، أو تقابل الإيجاب والسلب ، أو تقابل العدم والملكة ، أو تقابل التَّضَايُفِ ، أو ما يشبه شيئاً من ذلك (١)] [ويكون] ذلك الجمع [بلفظين من نوع] واحد من أنواع الكلمة [اسمين نحو - وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود - أو فعلين نحو - يحيي ويميت - أو حرفين نحو - لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت] فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر ، أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها [أو من نوعين نحو - أو من كان ميتاً فأحييناه] فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة ، والموت والحياة بما يتقابلان ، وقد دلَّ على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل [وهو] أي الطباق [ضربان : طباق الإيجاب كما مر ، وطباق السلب] وهو أن يجمع

(١) كالتقرب والبعد في اسم الإشارة كقوله :

مَهَا الْوَحْشُ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانِسُ قَنَا الْخَطُّ إِلَّا أَنْ تَلَكَ ذَوَابِلُ

نَحْوُ - وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ، يَعْلَمُونَ - وَنَحْوُ - فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُونَ -
وَمَنْ الطَّبَاقِ نَحْوُ قَوْلِهِ :

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سِنْدَسٍ خَضِرٍ

بين فعلی مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهی ، فلا أول
[نحو قوله تعالى - ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، يعلمون] ظاهراً من الحياة الدنيا
[و] الثاني [نحو قوله تعالى - فلا تخشوا الناس واخشون ، ومن الطباق] ماسمها بعضهم
تدبيجاً من - دَبَّحَ المطرُ الأرضَ إذا زينها - وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو
غيره ألواناً لقصد الكناية أو التورية (١) وأراد بالألوان ما فوق الواحد بقرينة الامة ،
فتدبيج الكناية [نحو قوله : تردي] من - تَرَدَّيْتُ الثوب أخذته رداءً [ثياب الموت
حمرًا فما أتى لها] أي لتلك الثياب [الليل إلا وهي من سندس خضر (٢)] يعني ارتدى
الثياب الملوحة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته إلا وقد صارت الثياب من
سندس خضر من ثياب الجنة ■ فقد جمع بين الحُمْرَةِ والخُضْرَةِ ، وقد قصد بالأول
الكناية عن القتل ■ وبالثاني الكناية عن دخول الجنة ، وتدبيج التورية كقول
الحريري : قَدْ اغْبَرَّ العيش الأخضر ، وازوَرَ المحبوب الأصفر ، اسودَّ يومى الأبيض ،
وابيضَّ فؤدي الأسود ، حتى رثى لى العدو الأزرق (٣) فباحبذا الموت الأحمر (٤)
فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر إنسان له صُفْرَةٌ ■ والبعيد هو الذهب وهو المراد
(١) احتراز بهذا عن ذكرها لقصد الحقيقة أو المجاز ، وقيل إن ذلك ليس بقيد ،
ومن ذلك فى الحقيقة :

ومشورُ دمعى غداً أحمرًا على رأس عارضك الأخضر

(٢) البيت لا بى تمام من قصيدة له فى رثاء محمد بن حميد الطائى .

(٣) كناية عن الشديد العداوة (٤) كناية عن القتل .

وَيُلْحَقُ بِهِ نَحْوُ - أَشَدَّاءَ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ - فَإِنَّ الرَّحْمَةَ مُسَبِّةٌ عَنِ اللَّيْنِ ،
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

لَا تَعْجِبِي يَا سَلَمُ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى
وَيُسَمَّى الثَّانِي إِيهَامَ التَّضَادِّ .

وَدَخَلَ فِيهِ مَا يَخْتَصُّ بِاسْمِ الْمُقَابَلَةِ ، وَهِيَ أَنَّ يُؤْتَى بِمَعْنَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ

هنا . فيكون تورية ، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضى أن يكون فى كل لون تورية كما توهمه بعضهم .

[ويلحق به] أى بالطباق (١) شيان : أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق « مثل السَّبِيَّةِ وَاللَّزُومِ » نحو قوله تعالى - أشداء على الكفار رحماء بينهم - فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسبية عن اللين [الذى هو ضد الشدة] و [الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبرَ عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقى] نحو قوله : لا تعجبي ياسلم من رجل * [يعنى نفسه] ضحك المشيب برأسه [أى ظهر ظهوراً تاماً] فبكى (٢) [ذلك الرجل] فظهور الشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مُقَابِلٌ للبكاء [ويسمى الثانى إيهام التضاد] لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يؤهمان التضاد نظراً إلى الظاهر .

[ودخل فيه] أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق [ما يختص باسم المقابلة] وإن جعله السكاكى وغيره قسماً برأسه من المحسنات المعنوية [وهى أن يؤتى بمعنيين متوافقين

(١) الفرق بين الطباق والملحق به أن الطباق يكون التقابل فيه لذات اللفظ والمعنى

بخلاف الملحق به (٢) البيت لدعبل بن على الخزاعى من شعراء الدولة العباسية .

أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ ۖ وَالْمُرَادُ بِالتَّوَافُقِ خِلَافَ التَّقَابُلِ نَحْوُ
- فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَسْكُوا كَثِيرًا - وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا ۖ وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْأَفْلَاسَ بِالرَّجُلِ
وَنَحْوُ - فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيسِرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۖ وَأَمَّا مَنْ
بَخَلَ وَاسْتَغْنَىٰ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنِيسِرُهُ لِلْعُسْرَىٰ - الْمُرَادُ بِاسْتَغْنَىٰ أَنَّهُ زَهْدٌ فِيمَا
عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَىٰ كَأَنَّهُ اسْتَغْنَىٰ عَنْهُ فَلَمْ يَتَّقِ ، أَوْ

أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ [بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ] المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني
المتوافقة [على الترتيب] فيدخل في الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة
[والمراد بالتوافق خلاف التقابل] حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين ۖ
فمقابلة الاثنين بالاثنتين [نحو - فليضحكوا قليلا وليكوا كثيرا] أتى بالضحك والقلة
المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما [و] مقابلة الثلاثة بالثلاثة [نحو قوله :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا ۖ وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْأَفْلَاسَ بِالرَّجُلِ (١)]
أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والأفلاس على الترتيب
[و] مقابلة الأربعة بالأربعة [نحو - فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
للعسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى] والتقابل بين
الجميع ظاهر (٢) إلا بين الانتقاء والاستغناء ، فينبه بقوله [والمراد باستغنى أنه زهد
فيما عند الله تعالى كأنه استغنى عنه] أى أعرض عما عند الله تعالى [فلم يتق ۖ أو] المراد

(١) هو لآبى دُلَامَة من شعراء الدولة العباسية (٢) والمقابلة الرابعة بين مجموع
- سنيسره للعسرى ، وسنيسره للعسرى - لا بين الجزئين الأولين منهما لاتحادهما ،
ولا بين الآخرين لعدم استقلالهما ۖ والمقابلة إنما تكون بين متقابلين مستقلين .

اسْتَغْنَى بِشَهَوَاتِ الدُّنْيَا عَنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ فَلَمْ يَتَّقِ ، وَزَادَ السَّكَاكِي وَإِذَا شُرْطَ هُنَا
أَمْرٌ شُرْطَ ثَمَّتْ ضِدُّهُ كَهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ ، فَانَّهُ لَمَّا جُعِلَ التَّيْسِيرُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْأَعْطَاءِ
وَالِاتِّقَاءِ وَالتَّصَدِيقِ جُعِلَ ضِدُّهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَضْدَادِهَا .

باستغنى [استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق] فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم
الاتقاء وهو مقابل للاتقاء ، فيكون هذا من قبيل (١) قوله تعالى (أَشَدُّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ
رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ) .

[وزاد السكاكي] في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال : هي أن يجمع بين شيئين
متوافقين أو أكثر وضديهما [وإذا شرط ههنا] أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (٢)
[أمر شرط ثمت] أى فيما بين ضديهما أو أضدادهما [ضده] أى ضد ذلك الأمر
[كهاتين الآيتين] فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل
ضده [أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله - فسييسره للعسري] مشتركا بين
أضدادها [وهى البخل والاستغناء والتكذيب] فعلى هذا لا يكون قوله - ما أحسن

(١) أى من الملحق بالطباق (٢) المراد بالشرط هنا الاجتماع فى أمر من الأمور
لا الشرط المعروف .

تطبيقات على المطابقة :

- (١) قد كان يدعى لابس الصبر حازماً فأصبح يدعى حازماً حين يجرعُ
 - (٢) فتى تم فيه ما يسر صديقه على أن فيه ما يسوء الأعداء
 - (٣) إذا نحن سرنّا بين شرق ومغرب تحرك يقظان التراب ونائمهُ
- فى الأول مطابقة بلفظين من نوعين وهما - الصبر ويجزع - وفى الثانى مقابلة اثنين
بائنين وفى الثالث مطابقة بلفظين من نوع واحد فى قوله - يقظان التراب ونائمهُ .

وَمِنْهُ مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ وَيُسَمَّى التَّنَاسُبُ وَالتَّوْفِيقُ ، وَهُوَ جَمْعُ أَمْرٍ وَمَا يُنَاسِبُهُ
لَا بِالتَّضَادِّ ، نَحْوُ - الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ - وَقَوْلُهُ :

كَالْقَسَى الْمُعْطَفَاتِ بِلِ الْأَسْهُمْ مَبْرِيَةٌ بِلِ الْأَوْتَارِ

وَمِنْهَا مَا يُسَمَّى بَعْضُهُمْ تَشَابُهُ الْأَطْرَافِ ، وَهُوَ أَنْ يَخْتَمَ الْكَلَامَ بِمَا يُنَاسِبُ
أَبْتَدَاءَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ - لَا تَدْرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ

الدين - من المقابلة ، لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر
والافلاس ضده .

[ومنه] أى ومن المعنوى .

[مراعاة النظير]

ويسمى التناسب والتوفيق [والاتلاف والتلفيق] أيضا ، وهى جمع أمر وما يناسبه
لا بالتضاد [والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر (١)] وبهذا القيد يخرج
الطباق ، وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين [نحو - الشمس والقمر بحسبان] جمع بين
أمرين [و] نحو [قوله] فى صفة الابل [كالقسي] جمع قوس ، [المعطفات] المنحنيات
[بل الاسهم] جمع سهم [مبرية] أى منحوتة [بل الاوتار (٢)] جمع وتر ، جمع بين
أمر ثلاثة [ومنها] أى من مراعاة النظير [ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف ، وهو أن
يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو - لا تدرك الابصار وهو يدرك الابصار

(١) فالمراد به مطلق التنافى لا التضاد المعروف .

(٢) البيت للبحرئى فى صفة الابل المهزولة .

وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ - وَيُلْحِقُ بِهَا نَحْوُ - الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحَسْبَانِ ، وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ
يَسْجُدَانِ - وَيُسَمَّى إِيَّاهُمُ التَّنَاسُبُ .

وهو اللطيف الخبير [فان اللطيف يناسب (١) كَوْنُهُ غَيْرُ مُدْرَكٍ بِالْأَبْصَارِ ، والخبير
يناسب كونه مُدْرَكًا لِلْأَبْصَارِ ، لِأَنَّ الْمُدْرَكَ لَشَيْءٍ يَكُونُ خَيْرًا عَالِمًا] وَيُلْحِقُ بِهَا [
أى بمراعاة النظر أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وإن لم يكونا مقصودين هنا [نحو - الشمس والقمر بحسبان ، والنجم] أى والنبات
الذى يَنْجُمُ أى يظهر من الأرض لاساق له كاليقول [والشجر] الذى له سَاقٌ [يسجدان]
أى يتقادان لله تعالى فيما خُلِقَا لَهُ ۖ فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر
لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما [ويسمى إِيَّاهُمُ التَّنَاسُبُ] لمثل ما مر
فى إِيَّاهُمُ التَّضَادُّ .

(١) أى باعتبار المتبادر من اللطف وهو الدقة وإن كان اللطيف فى حقه تعالى
بمعنى الرفيق .

تطبيقات على مراعاة النظر :

(١) أَصَحُّ وَأَقْوَى مَا سَمِعْنَاهُ فِى النَّدَى مِنْ الْخَبْرِ الْمَأْثُورِ مُنْذُ قَدِيمٍ

أَحَادِيثُ تَرْوِيهَا السِّيُولُ عَنِ الْحَيَاةِ عَنِ الْبَحْرِ عَنْ جُودِ الْأَمِيرِ تَمِيمٍ

(٢) وَالطَّلُّ فِى سِلْكِ الْغَصُونِ كُؤُلُؤٌ رَطْبٌ بِصَاحِخِ النَّسِيمِ فَيَسْقُطُ

وَالطَّيْرُ يَقْرَأُ وَالْغَدِيرُ صَحِيفَةٌ وَالرَّيْحُ تَكْتُبُ وَالْغَمَامُ يَنْقُطُ

ناسب فى الأول بين الصحة والقوة والسماع والخبر والأحاديث والرواية ، وبين
السيل والحياة والبحر وكف الممدوح ، وناسب فى الثانى بين الطل والكؤلؤ ، وبين
الغصون والنسيم ، وبين القراءة والصحيفة والكتابة والنقط ، وبين الغدير والريح والغمام .

وَمِنْهُ الْإِرْصَادُ وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمُ التَّسْيِيمَ ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجْزِ مِنَ الْفَقْرَةِ
أَوْ الْبَيْتِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا عُرِفَ الرَّوْيُ ، نَحْوُ - وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ
كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ - وَقَوْلُهُ :

[وَمِنْهُ] أَى وَمِنَ الْمَعْنَى .

[الارصاد]

وهو فى اللغة نَصَبُ الرِّقِيبِ فى الطَّرِيقِ [ويسميه بعضهم التسيم] يقال - برد مسهم
فيه خطوط مستوية [وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة] وهي فى النثر منزلة البيت
من النظم ، فقوله - هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه - فقرة ، و - يقرع الاسماع
بزواجر وعظه - فقرة أخرى ، والفقرة فى الأصل حُلِيٌّ يصاغ على شكل فقرة الظهر
[أو] من [البيت ما يدل عليه] أى على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت [إذا
عرف الروى] فقوله - ما يدل - فاعل (١) يجعل ، وقوله - إذا عرف - متعلق بقوله -
يدل - والروى الحرف الذى يبنى عليه أو آخر الايات أو الفقر ويحب تكرره فى
كل منها ، وقيد بقوله - إذا عرف الروى - لأن من الارصاد ما لا يعرف به العجز
لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى (وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا
وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) فلو لم يعرف أن حرف الروى
هو التون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه ، فالارصاد فى الفقرة
[نحو - وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون - و] فى البيت نحو [قوله :

(١) فى العبارة تساهل لأنه نائب فاعل لا فاعل .

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعَهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ
وَمِنْهُ الْمَشَاكِلَةُ ، وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوْ قُوْعُهُ فِي صُحْبَتِهِ تَحْقِيقًا أَوْ
تَقْدِيرًا ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ :

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعَهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ (١)
[وَمِنْهُ] أَى وَمِنْ الْمَعْنَوَى .

[المَشَاكِلَةُ]

وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوْ قُوْعُهُ [أَى ذَلِكَ الشَّيْءِ] فِي صُحْبَتِهِ [أَى ذَلِكَ الْغَيْرِ
[تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا] أَى وَقُوْعًا مُحَقَّقًا أَوْ مُقَدَّرًا (٢)] فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ :

(١) هُوَ لِعَمْرُو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ الزُّبَيْدِيِّ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمُخَضَّرِمِينَ ، وَالْإِرْصَادُ فِي قَوْلِهِ
- إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ - لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَادَّةَ الْعَجْزِ مِنْ مَادَّةِ الْإِسْتِطَاعَةِ الْمُبْتَدَأَةِ ، إِذْ
لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا لَا تَسْتَطِيعُ ، أَوْ إِلَى كُلِّ مَا تَشْتَهَى ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ،
وَمَعْرِفَةُ الرُّوْيِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْمَادَّةَ تَخْتَمُّ بِعَيْنٍ قَبْلَهَا بِأَنَّ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لَفْظٌ
- تَسْتَطِيعُ .

تطبيقات على الارصاد :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكَفُورُ) .

(٢) جَهَوْلٌ بِالْمُنَاسِكَ لَيْسَ يَدْرِي أَغْيَا بَاتَ يَفْعَلُ أَمْ رَشَادًا

إِرْصَادُ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ - وَهَلْ يُجَازَى - بَعْدَ الْإِحَاطَةِ بِمَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْعَجْزَ
لَيْسَ إِلَّا لَفْظٌ - الْكَفُورُ - وَإِرْصَادُ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ - أَغْيَا - بَعْدَ الْإِحَاطَةِ بِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا .

(٢) وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحِجَازِ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنَ الْعِلَاقَةِ بَخْلَافَهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مِنَ
الْمَحْسَنَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ لَمَّا فِيهَا مِنْ إِبْرَادِ الْمَعْنَى بِصُورَةٍ عَجَبِيَّةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ .

قَالُوا اقْتَرَحْ شَيْئًا نُجِدَ لَكَ طَبْخُهُ قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جَبَّةً وَقَبِصًا
وَنَحْوُ - تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ - وَالثَّانِي نَحْوُ - صِبْغَةَ اللَّهِ -
وَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لَأَمْنًا بِاللَّهِ أَيْ تَطْهِيرَ اللَّهِ ۖ

[قَالُوا اقْتَرَحْ شَيْئًا] من - اقترحت عليه شيئاً إذا سأله إياه من غير روية وطلبته على سبيل
التكليف والتحكم - وجعله من - اقترح الشيء ابتدعه - غير مناسب على ما لا يخفى [نجد]
مجزوم على أنه جواب الأمر من الاجادة وهي تحسين الشيء [لك طبخه ۖ] قلت اطبخوا لي
جبة وقبصا (١) [أى خبطوا ، وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صجة طبخ
الطعام] ونحو - تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك [حيث أطلق النفس على ذات الله
تعالى لوقوعه في صجة نفسي] [والثاني] وهو ما يكون وقوعه في صجة الغير تقديرا [نحو
قوله تعالى (قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا) إلى قوله [صبغة الله] (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ
صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) [وهو] أى قوله - صبغة الله [مصدر] لأنه فعلة من صبغ -
كالجلسة من - جلس - وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ [مؤكد لآمنّا بالله أى تطهير الله

(١) هو لابی الرقعمق أحمد بن محمد الأنطاكي من شعراء الدولة العباسية .

تطبيقات على المشاكلة :

(١) أَلَا لَا يَجْهَلُ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

(٢) مَنْ مَبْلُغُ أَفْنَاءٍ يَعْرُبُ كُلِّهَا أَيْ بَنِيْتُ الْجَارَ قَبْلَ الْمَنْزِلِ

مشاكلة الاول في قوله - فنجمل - لأن المراد فنجازه على جهله ۖ وقد عبر عنه
بذلك للمشاكلة ۖ ومشاكلة الثاني في قوله - بنيت الجار - لأن الجار لا يبنى ، وإنما
عبر عنه بذلك لمشاكلة ما بعده ، إذ تقديره قبل بناء المنزل .

ثاني : م - ١٠

لأنَّ الْإِيمَانَ يُطَهِّرُ النَّفْسَ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ
فِي مَاءٍ أَصْفَرَ يُسَمُّونَهُ الْمَعْمُودِيَّةَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ تَطْهِيرٌ لَهُمْ ، فَعَبَّرَ عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ
بِصِبْغَةِ اللَّهِ لِلْمُشَاكَلَةِ بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ .

وَمِنْهُ الْمَزَاجَةُ ، وَهِيَ أَنْ يُزَاجَ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ،

لأنَّ الْإِيمَانَ يُطَهِّرُ النَّفْسَ [فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا
عليه] فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مُؤَكِّدًا لِمَضمون قوله - آمنا بالله - ثم أشار
إلى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصنع تقديرا بقوله [والاصل فيه] أى في
هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصنع [أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء
أصفر يسمونه المعمودية ويقولون إنه] أى الغمس في ذلك الماء [تطهير لهم] فإذا فعل
الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا ، فأمر المسلمون بأن يقولوا
لنصارى : قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيرنا هذا إذا كان الخطاب فى قوله - قولوا آمنا بالله - للكافرين ، وإن كان
الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا : صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم
نُصَبِّحْ صبغتكم أيها النصارى [فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة] لوقوعه
في صحبة صبغة النصارى تقديرا [بهذه القرينة] الحَالِيَّةُ الَّتِي هِيَ سَبَبُ النُّزُولِ مِنْ غَمْسِ
النَّصَارَى أَوْلَادَهُمْ فِي الْمَاءِ الْأَصْفَرِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ لَفْظًا .
[ومنه] أى ومن المعنوى .

[المزاجة]

وهي أن يزاج [أى يوقع المزاجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى
الظرف (١)] أعنى قوله [بين معنيين فى الشرط والجزم] والمعنى يُجَعَلُ معنيان واقعان فى
(١) أى على القول بأن - بين - ظرف متصرف غير ملازم للنصب على الظرفية .

كَقَوْلِهِ :

إِذَا مَانَهُ النَّاهِي فَلَجَّ بِى الْهُوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ
وَمِنْهُ الْعَكْسُ ، وَهُوَ أَنْ يَقْدَمَ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ ثُمَّ يُؤَخَّرُ ،

الشرط والجزاء مُزْدَوِجَيْنِ فِي أَنْ يُرْتَبَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مَعْنَى رَتَبَ عَلَى الْآخِرِ [كَقَوْلِهِ :
إِذَا مَانَهُ النَّاهِي] وَمَعْنَى عَنْ حَبِّهَا [فَلَجَّ بِى الْهُوَى] لَزِمْنِي [أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي] أَيْ
اسْتَمَعْتُ إِلَى الْتِمَامِ الَّذِي بَشَى حَدِيثًا وَيَزِينُهُ وَصَدَقْتُهُ فِيمَا افْتَرَى عَلَيَّ [فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ (١)]
زَاوَجَ بَيْنَ نَهْيِ النَّاهِي وَإِصَاخَتِهَا إِلَى الْوَاشِي الْوَاقِعِينَ فِي الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ فِي أَنْ رَتَّبَ
عَلَيْهَا لَجَاجَ شَيْءٍ . وَقد يَتَوَهَّمُ مِنْ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمَزَاوِجَةَ هِيَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ مَعْنَيْنِ
فِي الشَّرْطِ وَمَعْنَيْنِ فِي الْجِزَاءِ كَمَا جَمَعَ فِي الشَّرْطِ بَيْنَ نَهْيِ النَّاهِي وَلَجَاجِ الْهُوَى وَفِي الْجِزَاءِ
بَيْنَ إِصَاخَتِهَا إِلَى الْوَاشِي وَلَجَاجِ الْهَجْرِ ، وَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ لَا قَائِلَ بِالْمَزَاوِجَةِ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا -
إِذَا جَاءَنِي زَيْدٌ فَسَلَّمْتُ عَلَى أَجْلَسْتُهُ وَأَنْعَمْتُ عَلَيْهِ . وَمَاذَ كَرْنَا هُوَ الْمَأْخُوذُ مِنْ كَلَامِ السَّلَفِ -
[وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنْ الْمَعْنَوَى .

[الْعَكْسُ]

وَالْتَبْدِيلُ [وَهُوَ أَنْ يَقْدَمَ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ] عَلَى جُزْءٍ آخَرَ [ثُمَّ يُؤَخَّرُ] ذَلِكَ

(١) الْبَيْتُ لِلْبُحَيْرِيِّ . وَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ فِيهِ (أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهِ الْهَجْرُ)
بَدِيلُ الْبَيْتِ قَبْلَهُ :

كَانَ الثُّرَيَّا عُلِقَتْ بِجَبِينِهِ وَفِي نَحْرِهِ الشَّعْرَى وَفِي خَدِّهِ الْبَدْرُ

وَفِي قَوْلِهِ - فَلَجَّ بِى الْهُوَى - فَلَجَّ بِهِ الْهَجْرُ - قَلْبٌ ، لِأَنَّ اللَّجَاجَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ
الْعَاشِقِ فِي الْعَشْقِ وَمِنَ الْمَعْشُوقِ فِي الْهَجْرِ -

وَمِنَ الْمَزَاوِجَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَيَقَعُ عَلَى وُجُوهِ : مِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ أَحَدِ طَرَفَيْ جُمْلَةٍ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الطَّرْفُ
نَحْوُ - عَادَاتُ السَّادَاتُ سَادَاتُ الْعَادَاتِ ، وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ مُتَعَلِّقِي فِعْلَيْنِ فِي جُمْلَتَيْنِ
نَحْوُ - يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ -

المُقَدَّمُ عن الجزء المؤخر أولاً (١) والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت ، وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو - عادات السادات أشرف العادات - وليس من العكس (٢) [ويقع] العكس [على وجوه : منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أُضيف إليه ذلك الطرف نحو - عادات السادات سادات العادات] فالعادات أحد طرفي الكلام ، والسادات مضافٌ إليه ذلك الطرف ، وقد وقع العكس بينهما بأن قُدِّمَ أولاً العادات على السادات ثم السادات على العادات [ومنها] أى من الوجوه [أن يقع بين متعلق فعلان (٣) في جملتين نحو - يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي] فالحي والميت متعلقان

إِذَا احْتَرَبْتُ يَوْمًا فِقَاضْتُ دِمَاؤَهَا تَذَكَّرْتُ الْقُرْبَى فِقَاضْتُ دِمَوْهَا

زواج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما (١) إنما كان العكس من المحسنات المعنوية دون رد العجز على الصدر الآتي في المحسنات اللفظية لأن الحسن في رد العجز على الصدر باعتبار جعل اللفظ صدراً وعجزاً من غير تصرف في معناه بالتقديم والتأخير (٢) وإنما هو من رد العجز على الصدر .
(٣) ليس بقيد فيدخل فيه نحو قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ فَاتِيُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ فَالْحَيُّ فَالْمَيِّتُ ثُمَّ اللَّهُ فَاتِيُ تَوَفُّكُونَ) .

ومن العكس أيضاً :

(١) فَلَا تَجِدُ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ مَالُهُ وَلَا مَالٌ فِي الدُّنْيَا لِمَنْ قَلَّ تَجِدُهُ

وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ لَفْظَيْنِ فِي طَرَفِي جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ - لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ .
وَمِنْهُ الرُّجُوعُ ، وَهُوَ ائْتِدَادُ إِلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْضِ لِنُكْتَةٍ ، كَقَوْلِهِ :
فَقَبَّ بِالْدِّيارِ الَّتِي لَمْ يُعْطِهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ

يُخْرَجُ ، وَقَدْ قَدِمَ أَوَّلًا الْحِي عَلَى الْمَيْتِ وَثَانِيًا الْمَيْتَ عَلَى الْحِي [وَمِنْهَا] أَيْ مِنَ الْوُجُوهِ
[أَنْ يَقَعَ بَيْنَ لَفْظَيْنِ فِي طَرَفِي جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ - لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ] قَدِمَ
أَوَّلًا هُنَّ عَلَى هُمْ ، وَثَانِيًا هُمْ عَلَى هُنَّ ، وَهُمَا لَفْظَانِ وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
وَالْآخَرُ فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ .
[وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنَ الْمَعْنَى .

[الرجوع]

وَهُوَ الْعُودُ إِلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْضِ [أَيْ بِنَقْضِهِ وَإِبْطَالِهِ] لِنُكْتَةٍ (١) كَقَوْلِهِ :
قَبَّ بِالْدِّيارِ الَّتِي لَمْ يُعْطِهَا الْقَدَمُ [أَيْ لَمْ يُبَلِّهَا تَطَاوُلُ الزَّمَانِ وَتَقَادُّمُ الْعَهْدِ] ثُمَّ عَادَ إِلَى
ذَلِكَ الْكَلَامِ وَنَقَضَهُ بِقَوْلِهِ [بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ (٢)] أَيْ الرِّيحُ وَالْأَمْطَارُ ،

(٢) إِنَّ اللَّيْسَالِي لِلْأَنَامِ مَنَاهِلٌ تَطْوِي وَتَنْشُرُ دُونَهَا الْأَعْمَارُ

فَقَصَّارُهُنَّ مَعَ الْهَمُومِ طَوِيلَةٌ وَطَوَاهُفُنَّ مَعَ السَّرُورِ قَصَارُ

(١) احْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنِ الْعُودِ إِلَيْهِ بِالنَّقْضِ لِجَرْدِ كَوْنِهِ غَلَطًا ۖ فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْبَدِيعِ

فِي شَيْءٍ ۖ وَالرُّجُوعُ يَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مِنْهَا - بَلَى ، وَلَا ، وَاسْتَغْفِرَ اللَّهُ (٢) الْبَيْتَ لَزْهَرِ بْنِ أَبِي

سُلَيْمٍ ، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ - وَغَيْرَهَا - لِلْعَطْفِ عَلَى مُحْذَرِفِ تَقْدِيرِهِ بَلَى عَفَاها الْقَدَمُ .

وَمِنَ الرُّجُوعِ أَيْضًا :

(١) لِحَنِيةٍ أَمْ غَادَةٍ رُفِعَ السَّجْفُ لَوَحْشِيَةٍ لَا هَا لَوَحْشِيَةٍ شَفَتْ

وَمِنْهُ التَّوْرِيَّةُ ، وَهِيَ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُهُ لِمَعْنَيَانِ قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ وَيُرَادُ الْبَعِيدُ .
وَهِيَ ضَرْبَانِ : مُجَرَّدَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي لَا تُجَامِعُ شَيْئًا مَّا يَلَاثِمُ الْقَرِيبَ ، نَحْوُ - الرَّحْمَانُ
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى - وَمُرْشَعَةٌ ، نَحْوُ - وَالسَّمَاءُ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ .

والنكتة إظهار التحير والتوهُ ، كأنه أخبر أولاً بما لا يتحقق له ، ثم أفاق ببعض الإفاقة
فنفّض الكلام السابق قائلاً بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم .
[وَمِنْهُ] أي ومن المعنوى .

[التورية]

وتسمى الإيهام أيضاً ، وهى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد [اعتماداً على قرينة خفية (١)] وهى ضربان [الأولى] مجردة وهى [التورية] التى لاتجتمع شيئاً مما يلاثم [المعنى] [ال قريب (٢) نحو - الرحمان على العرش استوى] فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ، ولم يقرن به شيء مما يلاثم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (٣) [و] الثانية [مرشحة] وهى التى تجتمع شيئاً مما يلاثم المعنى القريب [نحو - والسماء ببنيناها بأيد] أراد بالأيدي معناه البعيد وهو القدرة ، وقد قرن بها ما يلاثم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله - ببنيناها - إذ البناء يلاثم اليد ، وهذا

(٢) لَمْ يَبْقَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ أَهَابُ لَهُ فَلَمْ أَهَابْ انْكَسَارَ الْجَفَنِ ذِي السَّقَمِ

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ قَوْلِي غَلَطْتُ بَلَى أَهَابُ شَمْسِ الْمَعَالِي أُمَّةَ الْأَمَمِ

(١) أى لأجل أن يذهب الوهم قبل التأمل الى إرادة المعنى القريب ، وبهذا تتحقق التورية ، والمعنى البعيد قد يكون مجازاً ، وقد يكون حقيقة كما فى المشترك إذا كان أحد معنيه بعيداً باعتبار الاستعمال (٢) أو ذكر فيها لازمان لكل من القريب والبعيد .
(٣) أورد عليه أن العرش مما يلاثم المعنى القريب وهو الاستقرار ، فتكون مرشحة

وَمِنْهُ الْإِسْتِخْدَامُ ، وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا ثُمَّ يُرَادُ بِضَمِيرِهِ

مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل (١) وتصوير لعظمته وتوقيف على كُنْه جلاله من غير أن يُتِمَّحَلَّ للمفردات حقيقة أو مجاز. [ومنه] أي ومن المعنوى .

[الاستخدام]

وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره [أي بالضمير العائد إلى

لا مجردة ، فالأولى أن يمثل لها بمثل قول الشاعر :

وَمَوْلَعٍ بِفَخَّاحٍ يَصِيدُهَا وَشَبَاكِ
قَالَتْ لِي الْعَيْنُ مَاذَا يَصِيدُ قُلْتُ كَرَاكِي

فالعين من لوازم الكرى بمعنى النوم ، والصيد من لوازم الكراكي جمع كركي وهو طائر معروف (١) شبهت فيه هيئة إيجاد الله السماء بقدرته هيئة البناء الذي هو وضع كبة على أخرى باليد الحسية ، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه استعارة تمثيلية ، وكذلك قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) .
تطبيقات على التورية :

(١) أَرَى الْعَقْدَ فِي ثَغْرِهِ مُحْكَمًا يَرِينَا الصَّحَّاحَ مِنَ الْجَوْهَرِ

(٢) حَمَلْنَاهُمْ طُرًّا عَلَى الدِّمِّ بَعْدَمَا خَلَعْنَا عَلَيْهِمُ بِالطَّعَانِ مَلَابِسًا

في الأول تورية مجردة في قوله - الصحاح - فانه يوم كتاب الجوهرى في اللغة ، ومراده أسنان محبوبه الشديدة بالجواهر الصحاح بقرينة قوله - في ثغره - وهو مما يلائم المعنى البعيد ، وفي الثانى تورية مرشحة في قوله - الدم - فانه يوم الخيول السود ، ومراده القيود من الحديد ، وقوله - حملناهم - مما يناسب المعنى القريب .

الْآخِرُ أَوْ يُرَادُ بِأَحَدِ ضَمِيرِهِ أَحَدُهُمَا ثُمَّ بِالْآخِرِ الْآخِرُ ، فَلَاوَلُ كَقَوْلِهِ :
إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ :

ذلك اللفظ (١) معناه [الآخر ، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما] أى أحد المعنيين [ثم
بالآخر] أى بضميره الآخر معناه [الآخر] وفى كليهما يجوز أن يكون المعنيان
حَقِيقَيْنِ ۖ وأن يكونا مَجَازِيَيْنِ ۖ وأن يكونا مختلفين (٢) [فالأول] وهو أن يراد باللفظ
أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر [كقوله :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا (٣)]

جمع غضبان ، أراد بالسما الغيث وبضميره فى - رعيناه - النَّبْتُ ۖ وَكَلَّا المعنيين
مَجَازِيَيْنِ [والثانى] وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه
الآخر [كقوله :

(١) وقد بأتى الاستخدام فى اسم الإشارة ونحوها كما فى قوله :

رَأَى الْعَقِيقَ فَأَجْرَى ذَاكَ نَاطِرُهُ مَتَمِّمٌ لِّجَّ فِي الْأَشْوَاقِ خَاطِرُهُ

(٢) وقد يكون الاستخدام فى أكثر من معنيين كما فى قول ابن الوردى :

وَرُبَّ غَزَالَةٍ طَلَعَتْ بِقَلْبِي وَهُوَ مَرَعَاهَا

نَصَبْتُ لَهَا شَبَابًا مَنْ لُجَيْنٍ ثُمَّ صَدَنَاهَا

فَقَالَتْ لِي وَقَدْ صَرْنَا إِلَى عَيْنِ قَصْدِنَاهَا

بَذَلَتِ الْعَيْنَ فَكَحَلَهَا بِطَلْعَتِهَا وَجَجَرَاهَا

(٣) قيل إنه لَجَرِيرٍ من شعراء الدولة الأموية ۖ وقيل إنه لمعاوية بن مالك بن

فَسَقَى الْغَضَا وَالسَّا كَنِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي
وَمِنْهُ اللَّفُّ وَالنَّشْرُ، وَهُوَ ذِكْرٌ مُتَعَدِّدٌ عَلَى التَّفْصِيلِ أَوَّالِجَمَالِ ثُمَّ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ

فسقى الغضا والسَّا كنيه وإن هم شبَّوه بين جوانحي وضلوعي (١)
أراد بأحد ضميرى الغضا أعني المجرور في - السَّا كنيه - المكان الذي فيه شجرة
الغضا ، وبالأخر أعني المنصوب في - شبَّوه - النار الحاصلة من شجرة الغضا ، وكلاهما
بجازى .

[ومنه] أي ومن المعنوى .

[اللف والنشر]

وهو ذكر متعدي على التفصيل أو الإجمال ثم [ذكر] ما لكل واحد [من] آحاد
جعفر معوذ الحكما . (١) هو لِلْبُحْرَى ، والرواية الصحيحة (بين جوانح وقلوب) .
لأنه من قصيدة له مطلعها :

كَمْ بِالْكُتَيْبِ مِنْ اعْتِرَاضٍ كُنَيْبٍ وَقَوَّامٍ غَصْنٍ فِي الثِّيَابِ رَطِيبٍ
تطبيقات على الاستخدام :

(١) حَكَى الْغَزَالَ طُلُعَةً وَلَفَتَةً مَنْ ذَا رَأَاهُ مُقْبِلًا وَلَا اقْتَبَنَ

(٢) وَلِلْغَزَالَةِ شَيْءٌ مِنْ تَلَفَتِهِ وَنُورَهَا مِنْ ضِيَاخِدِهِ مَكْتَسَبٌ

(٣) أَبَدًا حَدِيثِي لَيْسَ بِأَلْ مَنْسُوخٍ إِلَّا فِي الدَّفَاتِرِ

في الأول استخدام بالتمييز ، لأن ذكر الطلعة يفيد أن المراد بالغزال الشمس
وذكر اللفتة يفيد أن المراد بها المحبوب ، وفي الثاني استخدام بالضمير . لأنه أراد
بالغزاة الحيوان المعروف وبضمير - نورها - الغزاة بمعنى الشمس . وفي الثالث
استخدام بالاستثناء ، لأنه أراد بالنسخ قبله الإزالة وبعده النقل . وقيل إن هذا شبه

مَنْ غَيْرِ تَعْيِينِ ثَقَّةٍ بِأَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ ، فَالْأَوَّلُ ضَرْبَانِ : لِأَنَّ النَّشْرَ إِمَّا عَلَى تَرْتِيبِ الْاَلْفِ نَحْوُ - وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ - وَإِمَّا عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ كَقَوْلِهِ : كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حَقِيقٌ وَغُصْنٌ وَغَزَالٌ لِحَظًا وَقَدْ وَرَدَفَا

هذا المتعدد [من غير تعيين ثقة] أي الذكر بدون التعيين لاجل الوثوق [بأن السامع يرده إليه] أي يرد ما لكل من أحاد هذا المتعدد إلى ما هو له ، لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية [فالأول] وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل [ضربان : لأن النشر إما على ترتيب الالف] بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في الالف ، والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر [نحو - ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله] ذكر الليل والنهار على التفصيل ، ثم ذكر ما ليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب ، فإن قيل عدم التعيين في الآية ممنوع ، فإن المجروز من - فيه - عائد إلى الليل لا محالة ، قلنا نعم (١) ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين [وإما على غير ترتيبه] أي ترتيب الالف سواء كان معكوس الترتيب [كقوله : كيف أسلو وأنت حقف] وهو التثاق من الرمل [وغصن - وغزال لحظا وقد وردفا (٢)] واللفظ للغزال ، والقصد للغصن ، والردف للحقف ، أو مختلطاً كقوله - هو شمس

استخدام (١) أي مسلم أنه راجع إلى الليل نظراً إلى الواقع ، وأما بالنظر إلى اللفظ فيحتمل رجوعه إلى النهار ، وحيث فلا تعيين فيه بحسب اللفظ .

(٢) البيت لابن حيوس الأشبيلي من شعراء الدولة العباسية .

وَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى -
أَيَّ قَالَتِ الْيَهُودُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا وَقَالَتِ النَّصَارَى لَنْ يَدْخُلَ
الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ نَصَارَى ۖ فَلَفَّ لِعَدَمِ الْإِتِّبَاسِ لِلْعِلْمِ بِتَضْلِيلِ كُلِّ فَرِيقٍ صَاحِبِهِ .

وأسد وبمحر جودا وبهاء وشجاعة [والثاني] وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال
[نحو قوله تعالى - وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى] فان الضمير
في - قالوا - لليهود والنصارى ، فذكر الفريقان على وجه الاجمال بالضمير العائد
اليهما ۖ ثم ذكر ما لكل منهما [أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا وقالت
النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى ، فلف] بين الفريقين أو القولين إجمالا
[لعدم الاتباس] والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله [للعلم
بتضليل كل فريق صاحبه] واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه ، ولا يتصور في هذا
الضرب الترتيب وعدمه ، ومن غريب اللف والنشر أن يذكر مُتَعَدِّدَانِ (١) أو أكثر
ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكلٍّ من آحاد كلٍّ من المتعديدين ، كما تقول - الراحة
والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان
مسدودا (٢) .

(١) يعني به ذكر لَفَيْنِ أو أكثر على وجه التفصيل ، ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد
لها (٢) فقول - الراحة والتعب - لَفٌّ أول ، وقوله - والعدل والظلم - لف ثان ،
وقوله - قد سد الخ - نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللفين ۖ لأن قوله - قد سد من
أبوابها ما كان مفتوحا - راجع إلى الراحة من اللف الأول وإلى العدل من اللف الثاني ،
وقوله - وفتح من طرقها ما كان مسدودا - راجع إلى التعب من اللف الأول وإلى الظلم
من اللف الثاني .

وَمِنْهُ الْجَمْعُ ، وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا - وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّةَ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَى مَفْسَدَةٌ
وَمِنْهُ التَّفْرِيقُ ، وَهُوَ إِيقَاعُ تَبَايُنٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مِنْ نَوْعٍ فِي الْمَدْحِ أَوْ غَيْرِهِ ،
كَقَوْلِهِ :

[وَمِنْهُ] أَى وَمِنَ الْمَعْنَى .

[الجمع]

وهو أن يجمع بين متعدد [اثنين أو أكثر (١)] في حكم واحد ، كقوله تعالى - المال والبنون زينة الحياة الدنيا - ونحو قوله [أَى قول أبى العتاهية : علت يا مجاشع بن مسعدة *] [إن (٢) الشباب والفراغ والجدة *] أَى الاستغناء (٣) [مفسدة] أَى داعية إلى الفساد [للمرء أَى مفسده] .

[وَمِنْهُ] أَى وَمِنَ الْمَعْنَى .

[التفريق]

وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره ، كقوله :

(١) ولا بد أن يكون التعدد في اللفظ بخلاف التعدد في المعنى كالجمع والثنية .

(٢) بكسر همزة إن على الحساية ، لأن البيت من الأشعار المشهورة التى ضمنها

أبو العتاهية ، ويجوز فتحها (٣) تفسير للجدة ، وهى مصدر وجدَّ كوعد عدة .

مَنَوَالُ الْغَمَامِ وَقَتَ رَيْحٍ كَنَوَالِ الْأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاهُ
فَنَوَالُ الْأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءٍ
وَمِنْهُ التَّقْسِيمُ ، وَهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ ثُمَّ إِضَافَةُ مَا لِكُلِّ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِهِ :
وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَمِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَمِيِّ وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْحَسَفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشْبَحُ فَلَا يَرْتِي لَهُ أَحَدٌ

ما نوال الغمام وقت ربيع • كنوال الأمير يوم سخاه • فنوال الأمير بكرة عين • [هـ]
عشرة آلاف درهم (١) [ونوال الغمام قطرة ماء (٢)] أوقع التباين بين النوالين .
[ومنه] أي ومن المعنوى .

[التقسيم]

وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين [وبهذا القيد يخرج اللف والنشر • وقد أهمله السكاكي فنوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر •
وأقول إن ذكر الإضافة مغل عن هذا القيد ، إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل
إليه ، بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده] كقوله [أي قول المتكلم]
[ولا يقيم على ضميم] أي ظلم [يراد به •] الضمير عائد إلى المستثنى منه المقدر العام
[إلا الأذنان] في الظاهر فاعل - لا يقيم - وفي التحقيق بدل ، أي لا يقيم أحد علي ظلم
يقصد به إلا هذان [عير الحمي] وهو الحمار [والوتد • هذا] أي عير الحمي [على الحسف]
أي الذل [مربوط برمته •] هي قطعة جبل بالية [وذا] أي الوتد [يشبح] أي يدق
ويشق رأسه [فلا يرتي] أي فلا يرق ولا يرحم [له أحد] ذكر العير والوتد • ثم
(١) يعني أن قيمتها تساوى ذلك ، لأن العين الذهب والدرهم من الفضة .

(٢) البيتان لرشيد الدين الوطواط .

وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ ، وَهُوَ أَنْ يَدْخَلَ شَيْئَانِ فِي مَعْنَى وَيُفَرِّقَ بَيْنَ جِهَتَيْ
الادِّخَالِ ، كَقَوْلِهِ :

فَوَجَّهَكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا
وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ ، وَهُوَ جَمْعُ مُتَعَدِّ تَحْتَ حُكْمٍ ثُمَّ تَقْسِيمُهُ أَوْ الْعَكْسُ ،

أَضَافَ إِلَى الْأَوَّلِ الرِّبْطَ عَلَى الْخُصْفِ وَإِلَى الثَّانِي الشَّجَّ عَلَى التَّعْيِينِ ، وَقِيلَ لَا تَعْيِينَ لِأَنَّ
- هَذَا وَذَا - مُتَسَاوِيَانِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْقَرِيبِ ، فَكُلُّهُمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً
إِلَى الْعَبْرِ وَإِلَى الْوَتْدِ ، فَالْيَتِ مِنَ الْفِ وَالنَّشْرُ دُونَ التَّقْسِيمِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّا لَا نَسْلُمُ
التَّسَاوِيَّ ، بَلْ فِي حَرْفِ التَّنْبِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّ الْقَرْبَ فِيهِ أَقْلٌ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْبِيهِ مَا بِخِلَافِ
الْمَجْرُودِ عَنْهَا ، فَهَذَا لِلْقَرِيبِ أَعْنَى الْعَبْرِ ، وَذَا لِلْأَقْرَبِ أَعْنَى الْوَتْدِ ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْإِعْتِبَارَاتِ
لَا يَنْبَغِي أَنْ تَهْمَلَ فِي عِبَارَاتِ الْبَلَاغَةِ ، بَلْ لَيْسَتْ الْبَلَاغَةُ إِلَّا رِعَايَةُ أَمْثَالِ ذَلِكَ .
[وَمِنْهُ] أَيُّ مِنَ الْمَعْنَى .

[الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ]

وَهُوَ أَنْ يَدْخَلَ شَيْئَانِ (١) فِي مَعْنَى وَيُفَرِّقَ بَيْنَ جِهَتَيْ الْإِدْخَالِ ، كَقَوْلِهِ :
فَوَجَّهَكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا (٢)]
أَدْخَلَ قَلْبَهُ وَوَجْهَ الْحَبِيبِ فِي كَوْنِهِمَا كَالنَّارِ ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ وَجْهَ الشَّيْءِ فِي الْوَجْهِ
الضَّوْءُ وَالْمَعْنَى ، وَفِي الْقَلْبِ الْحَرَارَةُ وَالْإِحْتِرَاقُ .
[وَمِنْهُ] أَيُّ مِنَ الْمَعْنَى .

[الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ]

وَهُوَ جَمْعُ مُتَعَدِّ تَحْتَ حُكْمٍ ثُمَّ تَقْسِيمُهُ أَوْ الْعَكْسُ [أَيُّ تَقْسِيمِ مُتَعَدِّ ثُمَّ جَمْعُهُ تَحْتَ
(١) أَوْ أَكْثَرُ (٢) هُوَ لِرَشِيدِ الدِّينِ الْوُطَوَّاطِ .

فَالَاوُلُ كَقَوْلِهِ :

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرَشْنَةَ تَشَقَّى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبَيْعُ
لِلسَّبِي مَا نَكْحَرُوا وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا
وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا

حكم [فالأول] أى الجمع ثم التقسيم [كقوله : حتى أقام] أى الممدوح ، ولتضمنين الإقامة معنى التسليط عداها بعلی فقال [على أرباض] جمع رِبَضٍ وهو ما حول المدينة [خرشنة*] وهى بلدة من بلاد الروم [تشقى به الروم والصلبان] جمع صليب النصارى [والبيع*] جمع بَيْعَةٍ وهى مُتَعَدِّدُهُمْ* وحنى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى - قاد المقارب (١) أى العساكر* جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح (٢) ثم قَسَمَ فقال [للسبي ما نكحروا والقتل ما ولدوا*] ذكر - ما - دون - مَنْ - إهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذرى العقول ومُلاَمَّة لقوله [والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا - والثانى] أى التقسيم ثم الجمع [كقوله : قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم* أو حاولوا]

(١) وتماه :

قَادِ الْمَقَانِبِ أَقْصَى شُرْبَهَا نَهْلٌ مَعَ الشَّكِيمِ وَأَذْنَى سِيرَهَا سَرَعٌ

والآيات للمتنبى ، وضمير قَادِ لسيف الدولة* والمقارب جمع مِقْبَبٍ ما بين الثلاثين الى الأربعين من الخيل (٢) الأولى جمع الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع فى حكم وهو الشقاء ، ثم قسم ذلك الحكم الى سبى وقتل ونهب وإحراق وأرجع الى كل واحد منها ما يناسبه مما جمعه .

سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَدَّثَةٍ إِنَّ الْخَلَائِقَ فَاعْلَمْ شَرُّهَا الْبِدْعُ
وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَوْمَ يَأْتُ لَا تَكَلُمُ نَفْسٌ
إِلَّا بِأَذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ،
خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا

أَي طلبوا [النفع في أشياعهم] أَي أتباعهم وأنصارهم [نفَعُوا • سَجِيَّةٌ] أَي غريزة وخلق
[تلك] الحُصْلَةُ [منهم غير مُحَدَّثَةٍ •] [إن الخلائق] جمع خليفة وهى الطبيعة والخلق [فاعلم
شَرُّهَا الْبِدْعُ (١)] جمع بدعة وهى المبتدعات المُحَدَّثَاتُ • قَسَمَ فى الأول صفة المدوحين
الى ضرر الأعداء ونفع الأولياء • ثم جمعها فى الثانى تحت كونها سَجِيَّةً .
[ومنه] أَي ومن المعنوي .

[الجمع مع التفريق والتقسيم]

وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَوْمَ يَأْتُ] يعنى يأتى الله
أَي أمره أو يأتى اليوم أَي هَوْلُهُ • والظرف منصوب بإضمار اذكر أو بقوله [لَانْكَلُمُ
نَفْسٌ] أَي بما ينفع من جواب أو شفاعة [إِلَّا بِأَذْنِهِ فَمِنْهُمْ] أَي من أهل الموقف
[شَقِيٌّ] مَقْضًى لَهُ بالنار [وَسَعِيدٌ] مَقْضًى لَهُ بالجنة [فَأَمَّا الَّذِينَ شَفَعُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا
زَفِيرٌ] إخراج النَّفْسِ بِشِدَّةٍ [وَشَهِيقٌ] رَدُّهُ بِشِدَّةٍ [خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ
وَالْأَرْضُ] أَي سَمَاوَاتِ الْآخِرَةِ وَأَرْضُهَا (٢) أو هذه العبارة كناية عن التأييد ونفى
الانقطاع (٣) [إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ] أَي إِلا وقت مشيئة الله تعالى [إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا

(١) هو لحسان بن ثابت رضى الله عنه (٢) وهى دائمة باقية (٣) وإن كانت السماوات
والأرض غير باقيتين ، كَقَوْلِهِمْ - لَا أَفْعَلُ كَذَا مَا أَقَامُ نَبِيرٌ .

يُرِيدُ ، وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَجْذُودٌ .

وَقَدْ يُطَلَّقُ التَّقْسِيمُ عَلَى أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَذَكَّرَ أَحْوَالَ الشَّيْءِ مُضَافًا إِلَى كُلِّ مَا يَأْتِي بِهِ ، كَقَوْلِهِ :

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَاءِ وَمَشَائِخِ كَانَهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّمَوُّا مُرْدُ
ثَقَالُ إِذَا لَاقُوا خَفَافُ إِذَا دُعُوا كَثِيرُ إِذَا شَدُّوا قَلِيلُ إِذَا عُدُّوا

يريد [من تخليد البعض كاللطف ، وإخراج البعض كالفساق] وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ [أى غير مقطوع بل تمتد لا إلى نهاية] ومعنى الاستثناء فى الأول أن بعض الاشقياء لا يخلدون فى النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان . وفى الثانى أن بعض السعداء لا يخلدون فى الجنة بل يفارقونها ابتداءً يعنى أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان ، والتأييد من مبدل معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء ، فقد جمع النفس بقوله - لا تكلم نفس - ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقى وبعضهم سعيد بقوله - فمنهم شقى وسعيد - ثم قسم بأن أضاف الى الاشقياء ما لهم من عذاب النار والى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله - فأما الذى شقوا - الى آخره . [وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين : أحدهما أن تذكر أحوال الشئ مضافا الى كل [من تلك الأحوال] ما ياتى به ، كقوله :

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَاءِ وَمَشَائِخِ كَانَهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّمَوُّا مُرْدُ

ثقال [لشدة وطأتهم على الأعداء] إذا لاقوا [أى حاربوا] خفاف [أى مسرعين] (١)
الى الاجابة [اذا دعوا] الى كفاية منهم ودفاع ملهم [كثير اذا شدوا] لقيام واحد
(١) هكذا فى كل النسخ والصواب مسرعون . الا ان يترجم خطبته بالترجمة التى كانت لثالث

وَالثَّانِي اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ بُزُوجَهُمْ ذُرِّيَّاتَنَا وَإِنَاءًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيًّا .

مَقَامُ الْجَمَاعَةِ [قَلِيلٌ إِذَا عَدُوا (١)] ذكر أحوال المشايخ وأضاف الى كل حال ما يناسبها .
بأن أضاف الى الثقل حال الملاقة ، والى الخفة حال الدعاء . وهكذا الى الآخر [والثاني
استيفاء أقسام الشيء ، كقوله تعالى - يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو
بزوجهم ذكرا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما] فان الانسان إما ألا يكون له ولد ، أو

(١) البتان للبتني . والقنا واحده قناة وهي الرمح ، والشموا وضعوا اللثام على
القم والانتف في الحرب ، ومرد جمع أمرد وهو الذي لا حية له .

تطبيقات على اللف والنشر ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم :

- (١) آرَاؤُهُ وَعَطَايَاهُ وَنِعْمَتُهُ وَعَفْوُهُ رَحْمَةٌ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ
- (٢) فَعِلُ الْمُدَامِ وَلَوْهَا وَمَذَاقُهَا فِي مُقْلَتَيْهِ وَوَجَنَتَيْهِ وَرَبْقِهِ
- (٣) فَجُودُ كَفِّهِ لَمْ تُقْلَعْ سَجَاتُهُ عَنْ الْعِبَادِ جُودُ الشُّحْبِ لَمْ يَدُمِ
- (٤) تَشَابَهَ دَمْعَانَا غَدَاةَ فِرَاقِنَا مُشَابَهَةٌ فِي قِصَّةٍ دُونَ قِصَّةٍ
- فَوَجَنَتُهَا تَكْسِي الْمَدَامِ حَمْرَةً وَدَمْعِي يَكْسُو حَمْرَةَ اللَّوْنِ وَجَنَتِي
- (٥) بَدَتْ قَرَأُومَالَتْ خُوطُ بَانَ وَفَاحَتْ عَنَبْرًا وَرَنْتُ غَزَالَآ
- (٦) لِحُتْلَنِي الْحَاجَاتِ جَمْعُ بِيَابِهِ فِهَذَا لَهُ فَنٌّ وَهَذَا لَهُ فَنٌّ
- فَلِخَامِلِ الْعَلِيَّا وَلِلْعَدَمِ الْغَنَى وَلِلذَنْبِ الْعُتْبَى وَلِلخَافِ الْأَمْنِ

الأول من الجمع . والثاني من اللف والنشر . والثالث من التفريق . والرابع من
الجمع والتفريق ، والخامس من التقسيم ، والسادس من الجمع والتفريق والتقسيم .

وَمِنْهُ التَّجْرِيدُ ، وَهُوَ أَنْ يُنْزَعَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا مُبَالَغَةٌ لِكَمَالِهَا
فِيهِ ۖ وَهُوَ أَقْسَامٌ ۖ مِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ - لِي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ - أَيْ بَلَغَ فُلَانٌ
مِنَ الصَّدَاقَةِ حَدًّا صَحَّ مَعَهُ أَنْ يُسْتَخْلَصَ مِنْهُ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا ۖ وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ -
لَنْ سَأَلَ فُلَانًا لِقَسَائِنَ بِهِ الْبَحْرَ - وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ :

يكون له ولد ذكر أو أنثى ، أو ذكر وأنثى ۖ وقد استوفى في الآية جميع الأقسام .

[ومنه] أى ومن المعنوى :

[التجريد]

وهو أن ينزع من أمر ذي صفة [أمر] آخر مثله فيها [أى بمائل لذلك الأمر
ذو الصفة في تلك الصفة] مبالغة [أى لأجل المبالغة] وذلك [لكمالها] أى تلك الصفة
[فيه] أى في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن
ينزع منه موصوف آخر بتلك الصفة [وهو] أى التجريد [أقسام : منها] ما يكون
بِمِنْ التَّجْرِيدِ (١) [نحو قولهم - لِي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ] أى قريب يهتم لأمره [أى
بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه] أى مع ذلك الحد [أن يستخلص منه] أى من فلان
صديق [آخر مثله فيها] أى في الصداقة [ومنها] ما يكون بالباء التجريدية (٢) الداخلة على
الْمُنْزَعِ مِنْهُ [نحو قولهم - لَنْ سَأَلَ فُلَانًا لِقَسَائِنَ بِهِ الْبَحْرَ] بِالْعِ فِي اتصافه بالسماحة حتى
انزع منه بحرا في السماحة [ومنها] ما يكون بدخول بَاءِ الْمَعْبَةِ فِي الْمُنْزَعِ [نحو قوله :

(١) وتدخل على الْمُنْزَعِ مِنْهُ ۖ ومعناها الابتداء (٢) ومعناها المصاحبة أو السببية .

وَشَوْهًا تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعْيِ بِمُسْتَلَمٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمُرْحَلِ
وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى لَّهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ أَيُّ فِي جَهَنَّمَ وَهِيَ دَارُ الْخُلْدِ، وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ :
فَلَنْ يَبْقِيَتْ لَارْحَلْنَ بِغَزْوَةٍ تَحْوِي الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمٌ
وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ أَوْ يَمُوتَ مِنِّي كَرِيمٌ

وشوها [أى فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها ، أو لما أصابها من شدائد الحرب
[تعدو] أى تسرع [بى الى صارخ الوعي هـ] أى مستغيث فى الحرب [بمستلم] أى
لابس لأمه وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة [مثل الفنيق] هو الفحل المكرم
[المرحل (١)] من - رَحَلَ البعير أشخصه عن مكانه وأرسله - أى تعدو بى ومعى
من نفسى مستعد للحرب هـ بالغ فى استعدادة للحرب حتى انتزع منه آخر [ومنها]
ما يكون بدخول - فى - فى المنتزع منه [نحو قوله تعالى - لهم فيها دار الخلد - أى
فى جهنم وهى دار الخلد] لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل
الكفار تهويلا لأمرها ، ومبالغة فى انصافها بالشدّة [ومنها] ما يكون بدون توسط
حرف [نحو قوله : فلن يبيت لأرحلن بغزوة هـ تحوى] أى تجمع [الغنائم أو
يموت] منصوب بإضمار أن أى إلا أن يموت [كريم (٢)] يعنى نفسه ، انتزع من
نفسه كريما مبالغة فى كرمه ، فان قيل هذا من قبيل الالتفات (٣) من التكلم الى الغيبة ،
قلنا لا يُبْنَى التجريد على ما ذكرنا (٤) [وقيل تقديره أو يموت منى كريم] فيكون

(١) ذكر شارح الشواهد أنه لا يعرف قائله (٢) البيت لقتادة بن مسلة الحنفي
من شعراء الجاهلية (٣) وحيث لا يكون من التجريد هـ لأن الالتفات مبنى على اتحاد
المعنى فى طريقه هـ والتجريد مبنى على اعتبار أن المجرّد غير المجرّد منه .
(٤) أى فى تعريف التجريد فانه لا يمنع أن يجامعه الالتفات هـ وهذا لأن المراد

وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ :

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطَى وَلَا يَشْرَبُ كَأْسًا بِكَفٍّ مِنْ بَحَلَا

وَمِنْهَا مُحَاظَبَةُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ كَقَوْلِهِ :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

من قَبِيل - لى من فلان صديق حميم - ولا يكون قسما آخر [وفيه نظر] لحصول

التجريد وتام المعنى بدون هذا التقدير [ومنها] ما يكون بطريق الكناية [نحو قوله :

ياخير من يركب المطى ولا يشرب كأسا بكف من بحلا (١)

أي يشرب الكأس بكف الجواد . انتزع منه جوادا يشرب هو بكفه على طريق

الكناية ، لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ،

ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم . وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن

الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد . وإلا فليس من التجريد فى شيء . بل كناية عن

كَوْنِ الممدوح غير بخيل ، وأقول : الكناية لا تنافى التجريد على ما قررنا . ولو كان

الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله [ومنها مخاطبة الانسان نفسه]

وبيان التجريد فى ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق لها

الكلام ثم يخاطبه [كقوله :

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال (٢)

بالاتحاد فى الالتفات الاتحاد فى نفس الامر لا الاتحاد فيه وفى الاعتبار . والمراد

بالتعدد فى التجريد التعدد بحسب الاعتبار لا فى نفس الامر . فلا منافاة بينهما فى ذلك .

(١) هو لا عشى قيس (٢) هو للنبى .

وَمِنْهُ الْمُبَالَغَةُ الْمَقْبُولَةُ ۖ وَالْمُبَالَغَةُ أَنْ يُدْعَى لَوْصِفَ بُلُوغُهُ فِي الشَّدَّةِ أَوِ الضَّعْفِ
حَدًّا مُسْتَحِيلًا أَوْ مُسْتَبْعَدًا لِثَلَا يَظُنُّ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ فِيهِ ۖ وَتَنْحَصِرُ فِي التَّبْلِيغِ
وَالْإغْرَاقِ وَالْغُلُوِّ ، لِأَنَّ الْمُدْعَى إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا عَقْلًا وَعَادَةً فَتَبْلِيغٌ كَقَوْلِهِ :

أَيُّ الْغَنَى ۖ فَكَأَنَّهُ انْتَزَعَ مِنْ نَفْسِهِ شَخْصًا آخَرَ مِثْلَهُ فِي فَقْدِ الْخَيْلِ وَالْمَالِ وَخَاطَبَهُ .
[وَمِنْهُ] أَيُّ وَمِنْ الْمَعْنَى .

[المبالغة المقبولة]

لأن المردودة لا تكون من المحسنات ۖ وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن
المبالغة مقبولة مطلقا ۖ وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ، ثم إنه فسر مطلق المبالغة
وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال [والمبالغة] مطلقا [أن يدعى لوصف بلوغه
في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا] وإنما يدعى ذلك [لثلا يظن أنه] أي
ذلك الوصف [غير متناه فيه] أي في الشدة أو الضعف ۖ وتذكير الضمير وإفراجه
باعتبار عوده إلى أحد الأمرين [وتنحصر] المبالغة [في التبليغ والإغراق والغلو]
لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي ۖ وذلك [لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعادة
فتبليغ كقوله : فعادى] يعنى الفرس [عداء] هو الموالاتة بين الصيدين يصرع أحدهما

ومن التجريد أيضا :

- (١) وَدَعَّ هُرَيْرَةُ إِنْ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وهل تطبق وداعاً أيها الرجلُ
(٢) بَنَاتُهُ يَا كَبْدِي وَلَوْ عَةِ مُهَجَّتِي قد زال صفو شأنه التكديرُ
لَا تُوصِ ثَكْلِي قَدْ أَصَابَ فَوَادَهَا حزنٌ عليك وحسرةٌ وزفيرُ

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعَجَةٍ دَرَاكََا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ
وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا عَقْلًا لَا عَادَةَ فَاغْرَاقُ كَقَوْلِهِ :

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَتُبْعُهُ السَّكَرَامَةَ حَيْثُ مَا لَا
وَهُمَا مَقْبُولَانِ ، وَإِلَّا فَعَلُوْهُ كَقَوْلِهِ :

وَأَخَفْتُ أَهْلَ الشَّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطْفَةُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ
وَالْمَقْبُولُ مِنْهُ أَصْنَافٌ مِنْهَا مَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ مَا يَقْرِبُهُ إِلَى

على أثر الآخر في طَلَقٍ واحدٍ [بين ثور] يعنى الذكر من بقر الوحش [ونعجة *]
يعنى الأنثى منها [دراكا] أى مُتَتَابِعًا [فلم ينضح بماء فيغسل (١)] مجزوم معطوف
على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ، ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد
ولم يعرق ، وهذا ممكن عقلا وعادة [وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله :
ونكرم جارنا مادام فينا * وتبعه] من الاتباع أى نرسل [السكرامة] على أثره [حيث
مالا (٢)] أى سار ، وهذا ممكن عقلا لا عادة * بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا ،
إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا [وهما] أى التبليغ والاغراق [مقبولان *] وإلا [أى
وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة ، لا ممتنع أن يكون ممكنا عادة ممتنع عقلا *] إذ كل
ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس [فَعَلُوْهُ كَقَوْلِهِ : وَأَخَفْتُ أَهْلَ الشَّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ *]
الضمير للشان [لتخافك النطفة التى لم تخلق (٣)] فان خوف النطفة الغير المخلوقة ممتنع
عقلا وعادة [والمقبول منه] أى من الغلو [أصناف : منها ما أدخل عليه ما يقربه الى

(١) البيت لامرىء القيس في وصف فرس (٢) البيت لعمر بن الازهم التغلبي .

(٣) البيت لاني نؤاس من قصيدة له في مدح الرشيد .

الصَّحَّةُ نَحْوُ - يَكَادُ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ - وَمِنْهَا مَا تَضَمَّنَ نَوْماً حَسَنًا مِنَ التَّخْيِيلِ كَقَوْلِهِ :

عَقَدْتُ سَنَابِكَهَا عَلَيْهَا عَثِيرًا لَوْ تَبَغَّيْ عَقَقًا عَلَيْهِ لَأَمَكَّنَا

الصحة نحو [يكاد (١)] في قوله تعالى - يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار - ومنها ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل كقوله : عقدت سنابكها [أى حوافر الجياد [عليها]] بمعنى فوق رؤوسها [عثيراً *] بكسر العين أى غباراً ، ومن لطائف العلامة (٢) في شرح المفتاح العثير الغبار ولا تفتح فيه العين ، وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغاليين كان يسوق بغلته في سوق بغداد ، وكان بعض عدول دار القضاء حاضراً فضرطت البغلة فقال البغال على ما هو دأبهم : بلحية العدل (٣) بكسر العين يعنى أحد شقيِّ القور ، فقال بعض الظرفاء على القور : افتح العين فان المولى حاضر (٤) ومن هذا القيل وما وقع لي في قصيدة :

عَلَا فَأَصْبَحَ يَدْعُوهُ الْوَرَى مَلِكًا وَرَيْثَمًا فَتَحُوا عَيْنًا غَدَاً مَلِكًا

وما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتححة أثنى بكتاب ، فقلت لمن هو؟ فقال : لمولانا عمر ، بفتح العين ، فضحك الحاضرون ، فنظر إليَّ كالمُتعرِّف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب ، فرمزت إليه بغضِّ الجفن وضمَّ العين ، ففطن للمقصود واستظرف الحاضرون ذلك [لو تبغى] أى

(١) ومثلها أخواتها في إفادة القرب ، ولفظة لو ۞ ولولا ، وحرف التشبيه .

(٢) أي الشيرازي ۞ وإنما كان ذلك من اللطائف لما فيه من التورية أو التوجيه .

(٣) يعني أن ما فعلت يقع بلحية العدل لا بلحيته ۞ وقد شبه العدل في ذلك برجل له

لحية على سبيل الاستعارة الممكنية (٤) في ذلك تورية أو توجيه أيضاً .

وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ :

يَخِيلُ لِي أَنْ سَمِرَ الشَّهْبُ فِي الدُّجَى وَشَدَّتْ بِأَهْدَانِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي
وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَ مُخْرَجَ الْهَزْلِ وَالْخَلَاعَةِ كَقَوْلِهِ :
أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّرِّ بِ غَدَاً إِنْ ذَا مِنْ الْعَجَبِ

تلك الجياد [عنقا] هو نوع من السير [عليه] أي على ذلك العثير [لا مكننا (١)]
أي العنق ■ ادعي تَرَأُّكُمُ الغبار المرتفع من سنانك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار
أرضا يمكن سيرها عليه ، وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن [وقد اجتمعا] أي
إدخال ما يقربه الى الصحة وَتَضَمَّنُ التَّخْيِيلُ الحسن [في قوله :

يَخِيلُ لِي أَنْ سَمِرَ الشَّهْبُ فِي الدُّجَى وَشَدَّتْ بِأَهْدَانِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي (٢)
أَي يُوقِعُ فِي خَيَْالِي أَنَّ الشَّهْبَ مُحْكَمَةً بِالمسامير لا نزول عن مكانها ، وأن أجفان
عيني قد شدت بأهدابها الى الشهب ، لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه ، وهذا تخيل
حسن ، ولفظ يخيل يزيد حسنا (٣)] وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَ مُخْرَجَ الْهَزْلِ وَالْخَلَاعَةِ كَقَوْلِهِ :
أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّرِّ بِ غَدَاً إِنْ ذَا مِنْ الْعَجَبِ (٤)

(١) البيت للمتنبي ، وفيه أيضا ما يقربه الى الصحة وهو لفظة لو .

(٢) هو للقاضي الأَرَجَانِيُّ من شعراء الدولة العباسية (٣) لأنه يقربه من الصحة .

(٤) ذكر شارح الشواهد أنه لا يعرف قائله ■ وإنما كان ذلك ونحوه مقبولا لأن

ما يوجب التضاحك من المحال لا يعد صاحبه موصوفاً بنقيصة الكذب عرفا .

تطبيقات على المبالغة :

(١) كَفَيْتَ بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مَخَاطِبِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

(٢) كَأَنِّي دَحَوْتُ الْأَرْضَ مِنْ خُبْرَتِي بِهَا كَأَنِّي بَنِي الْأَسْكَندَرُ السَّدَّ مِنْ عَزَمِي

وَمِنْهُ الْمَذْهَبُ الْكَلَامِيُّ ، وَهُوَ إِرَادُ حُجَّةٍ لِلْمَطْلُوبِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ ،
نَحْوُ - لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا - وَقَوْلُهُ :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرِكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِلْمَرَّةِ مَطْلَبٌ

[وَمِنْهُ] أَيِ وَمِنِ الْمَعْنَى :

[المذهب الكلامي]

وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام [وهو أن تكون بعد تسليم
المقدمات مستلزمة للمطلوب] نَحْوُ - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا [واللازم
وهو فساد السماوات والأرض باطل ، لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما
عليه ، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة ، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي
يكتفى بها في الخطائيات (١) دون القطعيات المتبعة في البرهانيات (٢)] وقوله :
حلفت فلم أترك لنفسك ريبة * [أي شكاً] وليس وراء الله للمرء مطلب * [فكيف

(٣) ويكاد يخرجُ سرعةً من ظله لو كان يرغب في فراق رفيق

في الأول إغراق ، لأن عدم رؤيته إياه من التحول ممكن عقلاً لا عادة ، وفي الثاني
غلو غير مقبول ، لأنه شبه نفسه بالخالق تعالى في دحوه الأرض ، وفي الثالث غلو
مقبول ، لأنه قربه إلى الصحة بلفظة يكاد .

(١) وهي المفيدة للظن (٢) لأن تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد ، لجواز
عدم الفساد مع تعددهم بأن يتفقوا ، فالدليل على هذا إقناعي لا برهاني ، ولو أريد
بالفساد عدم وجودهما كانت الملازمة قطعية والدليل برهانيا ، لأن التعدد يلزمه جواز
الخلاف ، وجواز الخلاف يلزمه جواز التمانع ، وجواز التمانع يلزمه عجز الاله ، وعجز
الاله يلزمه عدم وجودهما ، وهو باطل بالمشاهدة .

لَنْ كُنْتُ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي وَشَايَةً لِمَبْلُغِكَ الْوَاشِي أَغْشَ وَأَكْذَبُ
وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبٌ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ
مُلُوكٍ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتَهُمْ أَحْكَمُ فِي أُمُورِهِمْ وَأَقْرَبُ
كَفَعْلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ فَلَمْ تَرْهُمْ فِي مَدَحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا

يحلف به كاذبا [لَنْ كُنْتُ] اللام لتوطئة القسم [قد بلغت عني وشاية = لمبلغك] اللام
جواب القسم [الواشي أغش] من - غش إذا خان [وأكذب - ولكنني كنت أمرا
لي جانب = من الأرض فيه] أي في ذلك الجانب [مستراد] أي موضع طلب الرزق =
من - رَادَّ الْكَلًّا [ومذهب] أي موضع ذهاب للحاجات [ملوك] أي في ذلك الجانب
ملوك [وإخوان إذا ما مدحتهم = أحكم في أمورهم] أي أنصرف فيها كيف شئت
[وأقرب] عندهم وأصير رفيع المرتبة [كفعلك] أي كما تفعله أنت [في قوم أراك
اصطفيتهم =] وأحسنست اليهم [فلم ترم في مدحهم لك أذنبوا (١)] أي لا تعاتبني
على مدح آل جفنة المحسنين إلى والمنعمين علي كما لا تعاتب قوما أحسنست اليهم فمدحوك ،
(١) الآيات للناطقة الذبياتي في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر ، وكان قد وشى فيه
عنده فهرب منه إلى آل جفنة ملوك الشام .

ومن المذهب الكلامي أيضا :

(١) يقولون لم يُورث ولولا تراثه لقد شَرِكْتُ فِيهِ بِكَيْلٍ وَأَرْحَبُ
(٢) قل لمن أنكروا مفاخر قومي مثل ما أنكروا ما سَرَّ وَلُدِي
هل وقفتكم بَقَمَةِ الْهَرَمِ الْأَكْ بر يوما فَرَيْتُمْ بَعْضَ جَهْدِي
إن مجدى في الأوَّلِيَّاتِ عَرِيقُ من له مثل أوَّلِيَّاتِي وَمَجْدِي

وَمِنْهُ حُسْنُ التَّعْلِيلِ ، وَهُوَ أَنْ يَدْعَى لَوْصَفٍ عِلَّةً مُنَاسِبَةً لَهُ بِاعْتِبَارِ لَطِيفٍ
غَيْرِ حَقِيقِيٍّ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ الصِّفَةَ إِمَّا ثَابِتَةٌ قَصْدُ بَيَانِ عِلَّتِهَا ، أَوْ غَيْرُ
ثَابِتَةٍ أُرِيدَ إِثْبَاتُهَا ، وَالْأُولَى إِمَّا أَلَّا يَظْهَرَ لَهَا فِي الْعَادَةِ عِلَّةٌ كَقَوْلِهِ :
لَمْ يَحِكْ نَائِلُكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حَمَّتْ بِهِ فَصَيَّيْهَا الرَّحَضَاءُ

فكما أن مدح أولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن أحسن الى ، وهذه الحجة على طريق
التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ، ويمكن رده الى صورة قياس استثنائى أى لو كان
مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا ، واللازم باطل فكذا الملزوم .
[ومنه] أى ومن المعنوى :

[حسن التعليل]

وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف [أى بأن ينظر نظرا يشتمل
على لُطْفٍ وَدَقَّةٍ [غير حقيقى] أى لا يكون ما عُبِّرَ عِلَّةٌ لهذا الوصف علة له فى الواقع]
كما اذا قلت - قتل فلان أعاديه لدفع ضرره - فانه ليس فى شيء من حسن التعليل
وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقى ليس بمفيد هنا لأن الاعتبار لا يكون
إلا غير حقيقى فنلظ . ومنشؤه ما سَمِعَ أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على
ما يقابل الحقيقى . ولو كان الأمر كما تَوَهَّم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير
مطابق للواقع (١) [وهو أربعة أضرب : لِأَنَّ الصِّفَةَ] التى ادَّعى لها علة مناسبة [إِمَّا
ثَابِتَةٌ قَصْدُ بَيَانِ عِلَّتِهَا ، أَوْ غَيْرُ ثَابِتَةٍ أُرِيدَ إِثْبَاتُهَا ، وَالْأُولَى إِمَّا أَلَّا يَظْهَرَ لَهَا فِي الْعَادَةِ
عِلَّةٌ] وإن كانت لا تَخْلُو فى الواقع عن علة [كَقَوْلِهِ : لَمْ يَحِكْ] أى لم يشابه [نَائِلُكَ]
أى عطائك [السحاب وَإِنَّمَا حَمَّتْ بِهِ] أى صارت محمولة بسبب نائلك وتَفَوُّقِهِ عَلَيْهَا

(١) حاصل الجواب أن المعترض فهم أن المراد بالاعتبار الأمر الاعتبارى مع

أَوْ يَظْهَرُ لَهَا عِلَّةٌ غَيْرُ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِهِ :

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذَّنَابُ
فَإِنْ قَتَلَ الْأَعْدَاءَ فِي الْعَادَةِ لِدَفْعِ مَضَرَّتِهِمْ لَا لِمَا ذَكَرَهُ ، وَالثَّانِيَةُ إِمَّا مُمَكَّنَةٌ
كَقَوْلِهِ :

يَا وَاشْيَاءَ حَسَنْتَ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَى حِذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ

[فصيها الرخصاء (١)] أي فالمصبوب من السحاب هو عَرَقُ الْحَيِّ ۖ فنزول المطر
من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة ، وقد علله بأنه عَرَقٌ حُمَاهَا الْحَادِثَةُ
بسبب عطاء الممدوح [أو يظهر لها] أي لتلك الصفة [علة غير] العلة [المذكورة]
لتكون المذكورة غير حقيقية ۖ فتكون من حسن التعليل [كقوله :

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذَّنَابُ (٢)

فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرَّتِهِمْ [وَصُفُّوا الْمَمْلُوكَةُ عَنْ مَنَازِعَتِهِمْ] [لا لما ذكره]
من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ۖ ومجبة صَدَقَ رَجَاءُ الرَّاجِينَ بِعَتَّةٍ عَلَى قَتْلِ أَعْدَائِهِ ۖ
لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى الْحَرْبِ صَارَتِ الذَّنَابُ تَرْجُو اتِّسَاعَ الرِّزْقِ عَلَيْهَا بِلُحُومِ
مَنْ يَقْتُلُ مِنَ الْأَعَادِي ۖ وهذا مع أنه وَصَفَ بِكَمَالِ الْجُودِ وَصَفَ بِكَمَالِ الشَّجَاعَةِ حَتَّى
ظَهَرَ ذَلِكَ لِلْحَيَوَانَاتِ الْعُجَمِ [وَالثَّانِيَةُ] أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها [إما
ممكنة كقوله : يَا وَاشْيَاءَ حَسَنْتَ فِينَا إِسَاءَتُهُ ۖ نَجَى حِذَارُكَ] أي حذارى إِيَّاكَ [إِنْسَانِي]

أن المراد به نظر العقل (١) البيت للمتنبي (٢) هو للمتنبي أيضا ۖ ومعنى قوله - ما به
قتل أَعَادِيهِ - أنه ليس به غيظ منهم أو خوف يوجب أن يقتلهم ۖ لأنه ليس بمن يستفزه
الغيظ أو يخاف العدو .

فَإِنْ اسْتَحْسَانَ إِسَاءَةَ الْوَاشِي مُمَكِّنٌ لَكِنْ لَمَّا خَالَفَ النَّاسَ فِيهِ عَقَبَهُ بِأَنْ حَذَرَهُ
مِنْهُ نَجَى إِنْسَانُهُ مِنَ الْفَرْقِ فِي الدُّمُوعِ ، أَوْ غَيْرَ مُمَكِّنُهُ كَقَوْلِهِ :
لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجُزْأِ خِدْمَتُهُ لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَطِقٍ

أي إنسان عيني [من الفرق (١)] فإن استحسان إساءة الواشي ممكن ■ لكن لما خالف [أي الشاعر] الناس فيه [إذ لا يستحسنه الناس] عقبه [أي عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي] بأن حذره منه [أي من الواشي] نجي إنسانه من الفرق في الدموع [أي حيث ترك البكاء خوفاً منه] أو غير ممكنة كقوله :

لو لم تكن نية الجزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق (٢)

من - انتطق أي شد النطاق - وحول الجزاء كواكب يقال لها نطاق الجزاء ■
فنية الجزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها ■ كذا في الإيضاح ■ وفيه
بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق
عليها ، أعني لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنطقة ■ كما يقال - لو لم تجئني لم أكرمك - يعني
أن علة الإكرام هي المجيء ، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح ■ فيكون
من الضرب الأول وهو الصفة الثابتة التي قصد بيان علتها ، وما قبل إنه أراد أن الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجزاء وتد أثبتتها الشاعر وعللها بنية الجزاء خدمة الممدوح فهو
مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف في الإيضاح ليس بشيء ■ لأن حديث انتطاق
الجزاء أعني الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس ■ والأقرب (٣) أن يجعل - لو -

(١) البيت لمسلم بن الوليد من شعراء الدولة العباسية .

(٢) هو للخطيب القزويني ■ وأصله لشاعر فارسي فترجمه إلى العربية ، ولهذا قال -
كقوله - ولم يقل كقول (٣) أي في تخريج البيت ، فتكون لو على هذا للاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط لا حرف امتناع لامتناع ■ ويمكن حمل كلام المصنف

وَالْحَقَّ بِهِ مَا بُنِيَ عَلَى الشَّكِّ كَقَوْلِهِ :
كَانَ السَّحَابُ الْغُرْغَيْنِ تَحْتَهَا حَبِيبًا فَمَا تَرَقَّا لَهُنَّ مَدَامِعُ

ههنا مثلها في قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ هَٰرُونَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) أعنى الاستدلال بانتفاء
الثانى على انتفاء الأول ، فيكون الاتطابق علةً كَوْنِ نِيَّةِ الجوزاء خِدْمَةَ الممدوح أى
دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن .

[والحق به] أى بحسن التعليل [مابنى على الشك] ولم يجعل منه لأن فيه ادعاءً
وإصراراً والشك ينافيه [كقوله : كان السحاب الغر] جمع الاغُرَّ والمراد السحاب
الماطرة الغزيرة الماء [غين تحتها *] أى تحت الربى [حبيبا فما ترقا] الاصل ترقأ بالهمز
فخففت ، أى ما تسكن [لهن مدامع (١)] علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب

في الايضاح على هذا التخريج ، ويكون البيت محتملا لأن يكون من الضرب الاول
أو الضرب الرابع (١) البيت لآبى تمام ، وقبله هذا البيت :

رُبِّي شَفَعْتُ رِيحُ الصَّبَا لِرِيَاضِهَا إِلَى الْمَزْنِ حَتَّى جَادَهَا وَهُوَ هَامِعُ

تطبيقات على حسن التعليل :

(١) قالوا اشتكت عيته فقلت لهم من كثرة القتل نالها الوصبُ

حمرتها من دماء من قتل والدُّم في النّصل شاهدٌ عجب

(٢) زعم البفسج أنه كعداره حسنا فسلوا من قفاه لسانه

(٣) نبت الجفون فما اغتمضن وإتما حق السيوف اذا نبت أن تغمدنا

لولم أبت من حروجدى فى وغى ما بات صارم مُقَلَّتْ مجردا

حسن التعليل فى الأول من الضرب الثانى ، لأن العلة الحقيقية لحرة العين ظاهرة :

وَمِنْهُ التَّفْرِيعُ ۖ وَهُوَ أَنْ يُثَبَّتَ لِمُتَعَلِّقٍ أَمْرٌ حُكْمٌ بَعْدَ إِبْتَاهِهِ لِمُتَعَلِّقٍ لَهُ آخَرُ ،
كَقَوْلِهِ :

أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ

بأنها غيت حياء تحت تلك الرى ، هى تبنى عليها .
[ومنه] أى ومن المعنوى :

[التفریع]

وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إبتائه [أى إبتائه ذلك الحكم] لمتعلق له آخر [على وجه يشعر بالتفریع والتعقيب (١)] وهو احتراز عن نحو - غلام زيد راكب وأبوه راكب [كقوله :

أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ (٢)]
هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عَضَّ الْكَلْبِ الْكَلْبِ ۖ إذ لا دواء له
أنجمع من شرب دم ملك ، كما قال الحماسى :

بُنَاةٌ مَكَارِمٌ وَأَسَاةٌ كَلِمٌ دِمَاؤُكُمْ مِنَ الْكَلْبِ الشِّفَاءُ (٣)

وهى الرمد ، وقد عللها بعللة غير حقيقية وهى دماء من قتل من العشاق ، وفى الثانى من
الضرب الاول ، لأن خروج ورق البنفسج الى الخلف مما لا يظهر علته ۖ لكنه جعلها
الافتراء على المحبوب ، وفى الثالث من الضرب الرابع ۖ لأن كونه يات من حر اشتياقه
فى حرب حقيقية أمر غير ثابت ولا يمكن ۖ وقد علله بأن سيف مقلته يات مسلولا .
(١) المراد به التبعية فى الذكر لا أن الثانى مفرع وجوده على وجود الاول .

(٢) هُوَالْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ يَمْدَحُ بِهِ بَنِي هَاشِمٍ ۖ

وَالْأَحْلَامُ الْعُقُولُ (٣) هُوَ لِلْقَاسِمِ بْنِ حَنْبَلٍ الْمُرِّي .

وَمِنْهُ تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشَبِّهُ الذَّمَّ ۖ وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَفْضَلُهُمَا أَنْ يَسْتَتْنِيَ مِنْ
صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَةً عَنِ الشَّيْءِ صِفَةً مَدْحٍ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا كَقَوْلِهِ :
وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُفْهِمُ ۖ بَيْنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ السِّكَاثِ
أَيُّ إِنْ كَانَ فُلُولُ السَّيْفِ عَيْبًا ۖ فَأَثْبَتَ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْهُ وَهُوَ

فَقَرَعَ عَلَى وَصْفِهِمْ بِشَفَاءِ أَجْلَامِهِمْ مِنْ دَاءِ الْجَهْلِ وَصَفَهُمْ بِشَفَاءِ دِمَائِهِمْ مِنْ دَاءِ
السَّكَبِ ۖ يَعْنِي أَهْمُ مُلُوكٍ وَأَشْرَافٍ وَأَرْبَابِ الْعُقُولِ الرَّاجِعَةِ .
[وَمِنْهُ] أَيُّ وَمِنْ الْمَعْنَوِيِّ :

[تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشَبِّهُ الذَّمَّ]

وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَفْضَلُهُمَا أَنْ يَسْتَتْنِيَ مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَةً عَنِ الشَّيْءِ صِفَةً مَدْحٍ [لِذَلِكَ
الشَّيْءِ] بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا [أَيُّ دُخُولِ صِفَةِ الْمَدْحِ فِي صِفَةِ الذَّمِّ] كَقَوْلِهِ : وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ
غَيْرَ أَنْ سَيُفْهِمُ ۖ بَيْنَ فُلُولٍ [جَمْعُ فُلٍّ وَهُوَ الْكُسْرَى فِي حَدِّ السَّيْفِ] مِنْ قِرَاعِ السِّكَاثِ (١)
أَيُّ مُضَارَبَةِ الْجِيُوشِ [أَيُّ إِنْ كَانَ فُلُولُ السَّيْفِ عَيْبًا ، فَأَثْبَتَ شَيْئًا مِنْهُ] أَيُّ مِنَ الْعَيْبِ
[عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْهُ] أَيُّ كَوْنِ فُلُولِ السَّيْفِ مِنَ الْعَيْبِ [وَهُوَ] أَيُّ هَذَا التَّقْدِيرِ وَهُوَ

وَمِنْ التَّفْرِيعِ أَيْضًا :

(١) إِذَا فَاتَ شَيْءٌ سَمِعَهُ دَلَّ أَنْفَهُ ۖ وَإِنْ فَاتَ عَيْنَهُ رَأَى بِالْمَسَامِعِ

(٢) كَلَامُهُ أَخْذَعُ مِنْ لَحْظِهِ ۖ وَوَعْدُهُ أَكْذَبُ مِنْ طَيْفِهِ

(١) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّةِ فِي مَدْحِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ الْأَصْفَرِ .

مَحَالٌ ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى تَعْلِيْقُ بِالْمَحَالِ ، فَالْتَّأَكِيدُ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ كَدَعَوَى الشَّيْءِ بِيَدَيْنِهِ
وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْإِتِّصَالُ ، فَذَكَرُ أَدَاتِهِ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهَا يُؤْمَرُ
إِخْرَاجَ شَيْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا ، فَإِذَا وَلِيَهَا صِفَةٌ مَدْحٍ جَاءَ التَّأَكِيدُ ، وَالثَّانِي أَنَّ يُثْبِتَ لَشَيْءٍ
صِفَةً مَدْحٍ وَيَعْقِبَ بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ بِأَيِّهَا صِفَةٌ مَدْحٍ أُخْرَى لَهُ نَحْوُ - أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ

كون الفلول من العيب [محال] لأنه كناية عن كمال الشجاعة [فهو] أى إثبات شيء
من العيب على هذا التقدير [في المعنى تعليق بالمحال] كما يقال - حَتَّى يَبْيَضَّ الْقَارُ ، وَحَتَّى
يَلْجِ الْجَلُّ فِي سَمِّ الْحَيَاطِ [والتأكيدي فيه] أى في هذا الضرب [من جهة أنه كدعوي
الشيء بينة] لأنه علقَ نقيض المدعى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال ، والمعلق بالمحال
محال ، فقدم العيب مُحَقَّقٌ (١) [و] من جهة [أن الأصل في] مطلق [الاستثناء] هو
[الاتصال] أي كَوْنُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِحَيْثُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى تَقْدِيرِ السَّكُوتِ عَنْهُ ،
وذلك لما تقرر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز ، وإذا كان الأصل في الاستثناء
الاتصال [فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها] يعنى المستثنى [يوم إخراج شيء] وهو
المستثنى [مما قبلها] أى ما قبل الأداة وهو المستثنى منه [فإذا وليها] أى الأداة [صفة
مدح] وَتَحَوَّلَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِتِّصَالِ إِلَى الْإِنْقِطَاعِ [جاء التأكيدي] لما فيه من المدح على
المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنىها ، فاضطرَّ إلى استثناء صفة مدح وتحويل
الاستثناء إلى الانقطاع [و] الضرب [الثاني] من تأكيدي المدح بما يشبه الذم [أن يثبت
لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء] أي يُذَكَّرُ عَقِيبَ إِبْرَاهِيمَ صِفَةُ الْمَدْحِ لِذَلِكَ
الشيء أداة استثناء [نليها صفة مدح أخرى له] أى لذلك الشيء - نَحْوُ - أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ

(١) وهذا يرجع إلى دليل الخُلف ، وهو إثبات المدعي بإبطال نقيضه ، والمدعي هنا

يَدَّ أَيْ مِنْ قُرَيْشٍ - وَأَصْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا كَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ ،
لَكِنَّهُ لَمْ يَقْدَرْ مُتَصِلًا ، فَلَا يَفِيدُ التَّأَكِيدَ إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي . وَلِهَذَا كَانَ
الْأَوَّلُ أَفْضَلَ .

وَمِنْهُ ضَرْبٌ آخَرُ نَحْوُ - وَمَا تَنْقُمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا -

يَدَّ أَيْ مِنْ قُرَيْشٍ [يَدَّ بِمَعْنَى غَيْرٍ وَهُوَ أَدَاءُ الْإِسْتِثْنَاءِ] [وَأَصْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيهِ] أَيْ فِي
هَذَا الضَّرْبِ [أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا] فَإِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الضَّرْبِ الْأَوَّلِ مُنْقَطِعٌ لِعَدَمِ
دُخُولِ الْمُسْتَثْنَى فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ . وَهَذَا لَا يَنَافِي كَوْنُ الْأَصْلِ فِي مَطَاقِ الْإِسْتِثْنَاءِ هُوَ
الْإِتِّصَالُ [لَكِنَّهُ] أَيْ الْإِسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ فِي هَذَا الضَّرْبِ [لَمْ يَقْدَرْ مُتَصِلًا] كَمَا قَدَّرَ فِي
الضَّرْبِ الْأَوَّلِ . إِذْ لَيْسَ هُنَا صِفَةٌ ذَمِّ مُنْفِيَةٍ عَامَةً يُمْكِنُ تَقْدِيرُ دُخُولِ صِفَةِ الْمَدْحِ فِيهَا .
وَإِذَا لَمْ يُمْكِنِ تَقْدِيرُ الْإِسْتِثْنَاءِ مُتَصِلًا فِي هَذَا الضَّرْبِ [فَلَا يَفِيدُ التَّأَكِيدَ إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ
الثَّانِي] وَهُوَ أَنْ ذَكَرَ أَدَاءَ الْإِسْتِثْنَاءِ قَبْلَ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى يَوْمَ إِخْرَاجِ شَيْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا مِنْ
حَيْثُ إِنَّ الْأَصْلَ فِي مُطْلَقِ الْإِسْتِثْنَاءِ هُوَ الْإِتِّصَالُ ، فَذَا ذَكَرَ بَعْدَ الْأَدَاءِ صِفَةً مَدْحٍ
آخَرَى جَاءَ التَّأَكِيدُ (١) وَلَا يَفِيدُ التَّأَكِيدُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ كَدَعَوِي الشَّيْءِ بَيْنَهُ . لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ
عَلَى التَّعْلِيلِ بِالْحُجْلِ الْمُبْنِيِّ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُتَصِلًا [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِكَوْنِ التَّأَكِيدِ فِي
هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي فَقَطْ [كَانَ] الضَّرْبِ [الْأَوَّلِ] الْمَفِيدُ لِلتَّأَكِيدِ مِنْ وَجْهَيْنِ
[أَفْضَلَ] وَمِنْهُ [أَيْ وَمِنْ تَأَكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يَشْبَهُ الذَّمَّ] [ضَرْبٌ آخَرُ] وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى
بِمُسْتَثْنَى فِيهِ مَعْنَى الْمَدْحِ مَعْمُولًا لِفِعْلٍ فِيهِ مَعْنَى الذَّمِّ [نَحْوُ - وَمَا تَنْقُمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا
بِآيَاتِ رَبِّنَا] أَيْ مَا تَعِيبُ مِنَّا إِلَّا أَصْلَ الْمُنَاقِبِ وَالْمُفَاخِرِ وَهُوَ الْإِيمَانُ . يُقَالُ - نَقَمَ

هُوَ أَنَّهُ لَا عَيْبَ فِيهِمْ (١) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَوَهَّمُ هُنَا قَبْلَ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى أَنَّهُ صِفَةٌ مَدْحٍ أُرِيدَ
إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَنَفْيُهَا عَنِ الْمَوْصُوفِ ، لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِتِّبَاتِ نَفْيٌ ، فَذَا
تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِهِ أَنَّهُ أُرِيدَ إِثْبَاتُهُ لَهُ أَيْضًا أَشْعَرَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُمْكِنَ نَفْيُ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ

وَالْإِسْتِدْرَاكُ فِي هَذَا الْبَابِ كَالْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

هُوَ الْبَدْرُ إِلَّا أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا سَوَى أَنَّهُ الضَّرْعَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْلُ

وَمِنْهُ تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشَبِّهُ الْمَدْحَ ۖ وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُسْتَنْثَى مِنْ صِفَةِ
مَدْحٍ مَنفِيَّةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةٌ ذَمٌّ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا كَقَوْلِكَ - فَلَانُ لَا خَيْرَ فِيهِ إِلَّا

منه وانتقم اذا عابه وكرهه - وهو كالضرب الاول (١) في إفادة التأكيد من وجهين
[والاستدراك] المفهوم من لفظ لكن [في هذا الباب] أى باب تأكيد المدح بما
يشبه الذم [كالاستثناء] كما في قوله :

هُوَ الْبَدْرُ إِلَّا أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا سَوَى أَنَّهُ الضَّرْعَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْلُ (٢)

فقوله - إلا وسوى - استثناء مثل - بيدانى من قریش - وقوله - لكن - استدراك
يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب ، لأن إلا في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن
[ومنه] أى ومن المعنوى :

[تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشَبِّهُ الْمَدْحَ]

وهو ضربان : أحدهما أَنْ يُسْتَنْثَى مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنفِيَّةٍ عَنِ الشَّيْءِ صِفَةٌ ذَمٌّ بِتَقْدِيرِ
دُخُولِهَا [أى صِفَةُ الذَّمِّ [فِيهَا] أى فِي صِفَةِ الْمَدْحِ [كَقَوْلِكَ - فَلَانُ لَا خَيْرَ فِيهِ إِلَّا

المدح عنه (١) لأنه يعود في المعنى اليه ۖ إذ معنى الآية لا عيب فينا إلا الايمان .

(٢) هو لبديع الزمان الهمداني من كتاب الدولة العباسية في مدح خَلَفِ بْنِ أَحْمَدَ

السَّجِسْتَانِيَّ ۖ وَالزَّاخِرُ الْمُرْتَفِعُ مِنْ تَلَاطُمِ الْأَمْوَاجِ ۖ وَالْوَبْلُ الْمَطَرُ الْغَزِيرُ ، وَتَشْبِيهِهُ
بِالْوَبْلِ فِي السَّكْرَمِ أُبْلَغَ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْبَحْرِ فِيهِ ۖ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي وَجُودَ الْعَطَاءِ بِالْفِعْلِ ،
وَلِهَذَا أَتَى بِهِ بَعْدَهُ .

أَنَّهُ يُسَىُّ إِلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ - وَثَانِيهِمَا أَنَّ يُثْبِتَ لِلشَّيْءِ صِفَةً ذَمٍّ وَتَعْقِبَ بِأَدَاةِ اسْتِنَاءٍ يَلِيهَا صِفَةً ذَمٍّ أُخْرَى لَهُ كَقَوْلِكَ - فُلَانٌ فَاسِقٌ إِلَّا أَنَّهُ جَاهِلٌ - وَتَحْقِيقُهُمَا عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ .

وَمِنْهُ الاسْتِبَاعُ ۖ وَهُوَ الْمَدْحُ بِشَيْءٍ عَلَى وَجْهِ يَسْتَتِيعُ الْمَدْحَ بِشَيْءٍ آخَرَ ، كَقَوْلِهِ :
نَهَبْتُ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْنُتُ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ

أَنَّهُ يُسَىُّ إِلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ - وَثَانِيهِمَا أَنَّ يُثْبِتَ لِلشَّيْءِ صِفَةً ذَمٍّ وَتَعْقِبَ بِأَدَاةِ اسْتِنَاءٍ يَلِيهَا صِفَةً ذَمٍّ أُخْرَى لَهُ [أَى لِفَذَلِكَ الشَّيْءِ] كَقَوْلِكَ - فُلَانٌ فَاسِقٌ إِلَّا أَنَّهُ جَاهِلٌ [فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ يَفِيدُ التَّأْكِيدَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، وَالثَّانِي مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ] وَتَحْقِيقُهُمَا عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي تَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يَشْبَهُ الذَّمَّ .
[وَمِنْهُ] أَى وَمِنْ الْمَعْنَى .

[الاستبَاع]

وَهُوَ الْمَدْحُ بِشَيْءٍ عَلَى وَجْهِ يَسْتَتِيعُ الْمَدْحَ بِشَيْءٍ آخَرَ ، كَقَوْلِهِ :
نَهَبْتُ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْنُتُ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ (١)

(١) هُوَ لِلْمَتَنِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ .

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى تَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يَشْبَهُ الذَّمَّ وَعَكْسُهُ :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَاشِيًا) .

(٢) فَمَا كَانَ فِي قَيْسٍ مِنْ ابْنِ حَقِيقَةَ يُعَدُّ وَلَكِنْ كُلُّهُمْ نَهَبٌ أَشْقَرًا

الْأَوَّلُ مِنْ تَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يَشْبَهُ الذَّمَّ ، وَالثَّانِي مِنْ تَأْكِيدِ الذَّمِّ بِمَا يَشْبَهُ الْمَدْحَ ۖ وَأَشْقَرُ رَجُلٍ نَهَبَ صَنْدُوقًا ظَنُّ فِيهِ مَا لَا فَتْحَتُهُ فَآذَا فِيهِ عِظَامٌ ۖ فَضْرَبَ مِثْلًا لِمَا لَا خَيْرَ فِيهِ .

مَدَحُهُ بِالنَّهَائَةِ فِي الشَّجَاعَةِ عَلَى وَجْهِ اسْتِنْبَع مَدَحُهُ بِكَوْنِهِ سَبْدًا لِصَلَاحِ الدُّنْيَا
وَنَظَامِهَا ، وَفِيهِ أَنَّهُ نَهَبَ الْأَعْمَارَ دُونَ الْأَمْوَالِ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا فِي قَتْلِهِمْ .
وَمِنْهُ الْأَدْمَاجُ ، وَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ كَلَامٌ سَبَقَ لِمَعْنَى

مدحه بالنهائية في الشجاعة [حيث جعل قتلاه بحيث يُحَلَّدُ وارث أعمارهم] على وجه
استنبع مدحه بكونه سبدا لصلاح الدنيا ونظامها [إذ لا تهتة لأحد بشيء لافائدة له فيه ،
قال علي بن عيسى الربيعي] وفيه [أى في البيت وجهان آخران من المدح : أحدهما] أنه
نهب الأعمار دون الأموال [كما هو مقتضى علو الهمة ، وذلك مفهوم من تخصيص
الأعمار بالذكر والاعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق] وهم يعتبرون ذلك
في المحاورات والخطابات وإن لم يعتبره أئمة الأصول (١) [و] الثاني [أنه لم يكن ظالما
في قتلهم] وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده .
[ومنه] أي ومن المعنوى .

[الإدماج]

يقال - أدمج الشيء في ثوبه إذا لغم فيه [وهو أن يضمن (٢) كلام سبق لمعنى]

(١) فلا يفيد الحصر عندهم ، لأنه لقب وهو لا مفهوم له كقولك - على زيد حج .

(٢) فيجب في المعنى المدمج ألا يكون مصرحا به ، ألا يكون في الكلام إشعار بأنه

مسوق لأجله ، ولهذا لم يكن من الإدماج قول الشاعر :

أَبَى دَهْرُنَا إِسْعَافَنَا فِي نَفْسِنَا وَأَسْعَفْنَا فِيمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ

فَقُلْتُ لَهُ نَعْمَاكَ فِيهِمْ أَتَمَّا وَدَعَّ أَمْرَنَا إِنْ الْمُهْمُ الْمَقْدَمُ

وقد قيل إن هذا الكلام مسوق للتهينة بالوزارة ، وضمن ذلك الشكوي من الدهر

فكانت إدماجا ، وهذا سهو لأنه صرح بالشكاية أولا في قوله - أبى دهرنا إسعافنا -

مَعْنَى آخَرَ ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْاسْتِبَاعِ كَقَوْلِهِ :
 أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعْدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا
 فَانَّهُ ضَمَنَ وَصَفَ اللَّيْلِ بِالطُّوْلِ الشَّكَايَةَ مِنَ الدَّهْرِ .
 وَمِنْهُ التَّوْجِيهِ . وَهُوَ إِيرَادُ الْكَلَامِ مُحْتَمَلًا لَوْجِهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ،

مدحا كان أو غيره [معنى آخر] هو منصوب مفعول ثانٍ ليضمن . وقد أُسْنَدَ إِلَى
 الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ [فهو] لشموله المدح وغيره [أعم من الاستباع] لاختصاصه بالمدح
 [كقوله : أَقْلَبُ فِيهِ] أى فى ذلك الليل [أَجْفَانِي كَأَنِّي * أَعْدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا -
 فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر (١)] .
 [ومنه] أى ومن المعنوى .

[التوجيه]

وَيُسَمَّى مُحْتَمَلُ الضَّدِّينِ [وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين] أى متباينين

فكيف تكون مدحجة ؟ (١) والبيت للمتنبي من قصيدة له فى مدح على بن سيار .

تطبيقات على الاستباع والإدماج :

(١) سَمِعُ الْبَدِيهَةَ لَيْسَ يَمْلِكُ لَفْظُهُ فَكَأَنَّكَ الْفَاطَةُ مِنْ مَالِهِ

(٢) قَدْ نَقَضَ الْعَاشِقُونَ مَا صَنَعَ أَلْهَجْرٌ بِأَلْوَانِهِمْ عَلَى وَرَقِهِ

فى الأول استباع وإدماج . لأنه مدحه بذلاقة اللسان على وجه استباع مدحه
 بالكرم ، وكل استباع إدماج ، وفى الثانى إدماج فقط . لأنه أراد وصف الخبِرِ
 بالصفرة فأدماج فيه الغزل .

كَقَوْلِ مَنْ قَالَ لِأَعُورَ .

لَيْتَ عَيْنِهِ سَوَاءً .

السَّكَاكِيُّ : وَمِنْهُ مُتَشَابِهَاتُ الْقُرْآنِ بِاعْتِبَارِ .

مُضَادِّينَ كَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ مِثْلًا ، وَلَا يَكْفِي بَجَرْدِ احْتِمَالِ مَعْنِيَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ (١) [كَقَوْلِ مَنْ قَالَ لِأَعُورَ :

لَيْتَ عَيْنِهِ سَوَاءً (٢)]

يَحْتَمِلُ تَمَنَّى صِحَّةِ الْعَيْنِ الْعُورَاءِ فَيَكُونُ دَعَاءٌ لَهُ ، وَالْعَكْسُ فَيَكُونُ دَعَاءٌ عَلَيْهِ .
قال [السكاكي : ومنه] أي ومن التوجيه [متشابهات القرآن باعتبار] وهو احتمالها
لوجهين مختلفين ، وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين ، لأن أحد المعنيين في
المتشابهات قريب والآخر بعيد ، لما ذكره السكاكي نفسه من أن أكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام ، ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في

(١) وهذا كاحتمال العين للبصرة والجارية ، ولا بد أن يكون احتمالهما على حد
سواء ليمتاز بذلك عن التورية السابقة .

(٢) قيل إنه لبشار بن برد من شعراء الدولة العباسية ، روى أنه أعطى لخياط
أعور يسمى عمرا ثوبا ليخيطه ، فقال له : لا تخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره ،
فقال بشار : لن فعلت ذلك لا أقولن فيك شعرا لا يدري أهجاء أم غيره ، فلما خاطه
قال فيه :

خاط لي عمرو قباء لیت عینیه سواء

فاسأل الناس جميعاً أمديح أم هجاء

وَمِنْهُ الْهَزْلُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْجَدُّ ، كَقَوْلِهِ :
إِذَا مَا تَمِيحِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكَلُكَ لِلضَّبِّ

المتشابهات لا يجب تصادفهما (١) .
[ومنه] أى ومن المعنوى .

[الهزل الذى يراد به الجد (٢)]

كقوله :

إِذَا مَا تَمِيحِي أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ عَدَّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكَلُكَ لِلضَّبِّ (٣)

(١) الحق أن المتشابهات من التورية لا من التوجيه لما سبق من اشتراط استواء الاحتمالين فيه ، فاذا ثبت فى بعضها أنه يحتمل الضدين على السواء كان من التوجيه .
ومن التوجيه :

(١) لَا بِأَكْلِ السَّرْحَانِ شُلُوَ طَعْنِهِمْ مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الْفَنَاءِ الْمُتَكَسِّرِ

(٢) وَلِلَّهِ سِرٌّ فِي عُلَاكَ وَإِنَّمَا كَلَامُ الْعَدَا ضَرْبٌ مِنَ الْهَذْيَانِ

فالاول يحتمل المدح ويكون المقتول منهم ، وتكون الرماح المتكسرة رماح أعدائهم ، ويحتمل الذم ويكون المقتول من أعدائهم ، والثانى يحتمل المدح والذم أيضا فى قوله - ولله سر فى علاك .

(٣) وهو أن يذكر شئ على سبيل اللعب والمباينة ويقصد به أمر صحيح فى الحقيقة (٣) هو لا تبنى نواس ، والشاهد فى قوله - كيف أكلك للضب - فهو هزل ظاهر ، ولكنه يريد به الجد وهو الذم وأنه لا مفاخرة معه .

ومن الهزل الذى يراد به الجد :

سَلَبْتُ مُحَاسِنَكَ الْغَزَالَ صِفَاتِهِ حَتَّى تَحْيِرَ كُلَّ ظَلِي فِيكَ

وَمِنْهُ تَجَاهُلُ الْعَارِفِ ، وَهُوَ كَمَا سَمَّاهُ السَّكَائِيُّ سَوْقُ الْمَعْلُومِ مَسَاقَ غَيْرِهِ
لِنُكْتَةٍ ، كَالْتَوْبِيخِ فِي قَوْلِ الْخَارِجِيَّةِ :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكُ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ
وَالْمُبَالَغَةُ فِي الْمَدْحِ كَقَوْلِهِ :

الْمَعْرِيقُ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مُصْبَاحٍ أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

[ومنه] أى ومن المعنوي .

[تجاهل العارف]

وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة [وقال : لا أحب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى (١)] كالتوبيخ في قول الخارجية : أيا شجر
الخابور [هو نهر من ديار بكر [مالك مورقا *] أى ناضرا إذا ورق] كأنك لم تجزع
على ابن طريف (٢) والمبالغة في المدح كقوله :

الْمَعْرِيقُ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مُصْبَاحٍ أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي (٣)]

لَكَ جَيْدُهُ وَلِحَاطُظُهُ وَنِفَارُهُ وَكَذَا تَطْبِيرُ قُرُونِهِ لَا يَبْكَاءُ

(١) كقوله تعالى (وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى) (٢) البيت للبي بفت طريف الشيباني

من شاعرات الدولة العباسية في رثاء أخيها الوليد ، والشاهد في أنها تعلم أنه لا يجزع عليه .
ولكنها تجاهلت ذلك واستعملت كأن للدلالة على الشك (٣) هو للبحراني ، والشاهد

في أنه تجاهل ذلك للمبالغة في مدح ابتسامتها .

أَوْ فِي الذِّمِّ كَقَوْلِهِ :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ
وَالْتَدَلُّ فِي الْحُبِّ فِي قَوْلِهِ :

بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَى مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

أى الظاهر [أو] المبالغة [في الذم كقوله : وما أدري وسوف إخال] أي اظن ، وكسر همزة المتكلم فيه هو الالف فصح ، وبنو أسد تقول أخال بالفتح وهو القياس (١) [أدري * أقوم آل حصن أم نساء (٢)] فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة [والتدله] أي وكالتحير والتدهش [في الحب في قوله : بالله يا ظبيات القاع] وهو المستوى من الأرض [قلن لنا * ليلى منكن أم ليلى من البشر (٣)] وفي إضافة ليلى الى نفسه أولاً والتصريح باسمها ثانياً استلذاذاً * وهذا النموذج من نكت التجاهل * وهى أكثر من أن يضبطها القلم .

- (١) أى في حرف المضارعة الداخلة على الثلاثى (٢) البيت لزهير بن أبى سلمى .
(٣) البيت لعبد الله بن عمرو المعروف بالعرجى من شعراء الدولة الأموية .

ومن تجاهل العارف :

- (١) شَبَّحَا أَرَى أَمْ ذَاكَ طَيْفُ خِيَالٍ لَا بَلْ فِتْنَةٌ بِالْعَرَاءِ حِيَالِي
(٢) قوله تعالى - (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ لِيَاءُكُمْ
لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) .

وتجاهل العارف في الأول للمبالغة في نحو لها ، وفي الثانى للتعريض .

وَمِنْهُ الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَقَعَ صِفَةٌ فِي كَلَامِ الْغَيْرِ كَنَايَةً عَنْ شَيْءٍ أَثَبْتَ لَهُ حُكْمَ فَتَنَتِهَا لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضِ لُبُوتِهِ لَهُ أَوْ نَفْسِهِ عَنْهُ نَحْوُ - يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ - وَالثَّانِي حَمْلُ لَفْظٍ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْغَيْرِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ عَمَّا يَحْتَمِلُهُ بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ

[وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنَ الْمَعْنَى .

[القول بالموجب (١)]

وهو ضربان : أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له [أى لذلك الشيء] حكم فتنتها لغيره [أى فتنت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء] من غير تعرض لثبوته له [أى لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير] أو نفيه عنه نحو - يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل والله العزة ولرسوله وللمؤمنين [فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين] وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة « فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم [والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده] حَالَ كَوْنٍ خِلَافٍ مُرَادِهِ [عَمَّا يَحْتَمِلُهُ] ذَلِكَ اللَّفْظُ [بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ] أَيْ [عَمَّا يَحْمِلُ عَلَى

(١) بكسر الجيم على أنه اسم فاعل فيراد به الصفة الموجبة للحكم ، أو بفتحها فيراد

به الحكم الموجب بها .

كَقَوْلِهِ :

قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ آتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي

وَمِنْهُ

خلاف مراده بأن يذكر متعلق (١) ذلك اللفظ [كَقَوْلِهِ :

قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ آتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي (٢)]

فلفظ - ثَقُلْتُ - وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤونة ، فحملة على تثقيل عاتقه

بالأَيَادِي وَالْمَنْ بَأَن ذَكَرَ مُتَعَلِّقَهُ أَغْنَى قَوْلَهُ - كَاهِلِي بِالْأَيَادِي .

[وَمِنْهُ] أَيِ وَمِنْ الْمَعْنَى .

(١) المراد بالمتعلق هنا ما يناسب المعنى المحمول عليه سواء أكان متعلقاً اصطلاحياً

كما في البيت المذكور أم لا كما في قوله :

لَقَدْ بُهِتُوا لَمَّا رَأَوْنِي شَاحِبًا فَقَالُوا بِهِ عَيْنٌ فَقُلْتُ وَعَارِضُ

أَرَادُوا بِالْعَيْنِ إِصَابَةَ الْعَائِنِ ، فحملة على إصابة عين المعشوق بذكر ملائمه وهو

العارض ، فكانه قال : صدقتم في أن بي عينا ، لكن بي عينها وعارضها أي صفحة

خدها ، والضرب الثاني من القول بالموجب هو أسلوب الحكيم المذكور في علم المعاني .

(٢) هو للحسن بن أحمد البغدادي المعروف بابن حجاج من شعراء الدولة العباسية ،

وقيل لغيره .

ومن القول بالموجب :

(١) قَالُوا اقْتَرَحْ شَيْئًا يُجِدُّ لَكَ طَبَّخُهُ قُلْتُ اطْبَخُوا لِي جَبَّةً وَقَبِيصًا

(٢) شَكُوْتُ صَبَابِي يَوْمًا إِلَيْهَا وَمَا قَاسَيْتُ مِنْ أَلَمِ الْفَرَامِ

فَقَالَتْ أَنْتَ عِنْدِي مِثْلَ عَيْنِي لَقَدْ صَدَقْتَ وَلَكِنْ فِي السَّقَامِ

الْأَطْرَادُ ۖ وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِأَسْمَاءِ الْمَمْدُوحِ أَوْ غَيْرِهِ وَأَبَاتِهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْوِلَادَةِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ ، كَقَوْلِهِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَاثَ عُرُوشِهِمْ بَعْتِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

[الاطراد]

وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره و [أسماء] آباءه على ترتيب الولادة من غير تكلف [في السبك] كقوله :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَاثَ عُرُوشِهِمْ بَعْتِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ (١)

يقال للقوم إذا ذهب عزمهم وتضعف حالهم قد ثلَّ عرشهم ۖ يعنى إن تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثَّرت في عزمهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم ، فإن قيل هذا من تتابع الإضافات فكيف يعد من المحسنات ؟ قلنا قد تقرر أن تتابع الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملَّح وَلَطْفٌ ۖ والبيت من هذا القبيل ۖ كقوله عليه السلام : الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم - الحديث (٢) هذا تمام ما ذكره الضرب المعنوى .

(١) هو لريعة من بنى نصر بن قَعَيْنٍ يرثى ابنه ذُوأَبَا (٢) تمامه : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم .

تطبيقات عامة على المحسنات المعنوية :

(١) قوله تعالى (فَالْقَظَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا .

(٣) فحملتُ هيكلَ عظمها وكأني حملتُ حين حملتُ عودَ خِلَالِ

وَأَمَّا اللَّفْظُ فَهُوَ الْجِنَاسُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ . وَهُوَ تَشَابُهُمَا فِي اللَّفْظِ ، وَالتَّامُّ مِنْهُ
أَنْ يَتَّفَقَا فِي أَنْوَاعِ الْحُرُوفِ

المحسنات اللفظية

[وأما] الضرب [اللفظي] من الوجوه المحسنة الكلام [فيه]

الجناس

بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ [أي في النلفظ (١) فيخرج التشابه في المعنى نحو - أسد وسبع - أو في مجرد العدد نحو - ضَرْبٌ وَعِلْمٌ - أو في مجرد الوزن نحو - ضَرْبٌ وَقَتْلٌ] والتام منه [أي من الجناس] [أن يتفقا] أي اللفظان [في أنواع الحروف]

(٤) مَا زِلَزَلْتُ مُضْرُومٍ كَيْدَ أَلْمِهَا أَلَكِنَّمَا رَقَصَتْ مِنْ عَدْلِكُمْ طَرْبًا

في الأول من المحسنات المعنوية الجمع . لأنه جمع فرعون وهامان وجنودهما في الحكم المذكور . وفي الثاني المذهب السكلاسي . لأنه مسوق مساق الدليل العقلي ، وتامه ، لكنكم لم تعلموا فلم تضحكوا قليلا ولم تبكوا كثيرا . وفي الثالث إغراق ، لأن كونها كعود خلال يمكن عقلا لا عادة ، وفي الرابع حسن التعليل ، لأن الزلزال وصف ثابت ظاهر العلة ، وقد علله بالطرب من عدل الممدوح .

أمثلة أخرى :

(١) نَظْرَةٌ قَابِئَسَامَةٌ فَسَلَامٌ فَكَلَامٌ فَوَعْدٌ فَلَقَاءٌ

(٢) وَامَّةٌ كَانَ قُبْحُ الْجَوْرِ يُسْخِطُهَا دَهْرًا فَأَصْبَحَ حَسَنُ الْعَدْلِ يَرْضِيهَا

(٣) أَرَأَيْكَ النِّجْمَ فِي سَيْرِي إِلَيْكُمْ وَبِرْعَاهُ مِنَ الْيَسَدِ جَوَادِي

(١) مع اختلافهما في المعنى .

وَأَعْدَادُهَا وَهِيَائِهَا وَتَرْتِيبُهَا ، فَإِنْ كَانَا مِنْ نَوْعٍ كَاسْمَيْنِ سُمِّيَ مَائِلًا نَحْوُ - وَيَوْمُ
تَقَوْمِ السَّاعَةِ يُقْسَمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ - وَإِنْ كَانَا مِنْ نَوْعَيْنِ سُمِّيَ
مُسْتَوًى كَقَوْلِهِ :

مَامَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
وَأَيْضًا إِنْ كَانَ أَحَدُ لَفْظَيْهِ مُرَكَّبًا سُمِّيَ جِنَاسَ التَّرَكِيبِ ، فَإِنْ اتَّفَقَا

فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع ٥ وبهذا يخرج نحو - يفرح ويمرح [و] في
[أعدادها] وبه يخرج نحو - السَّاقُ وَالْمَسَاقُ [و] في [هيائها] وبه يخرج نحو -
الْبَرْدُ وَالْبَرْدَ - فإن هيئة الكلمة هي كَيْفِيَّةٌ حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات ،
فنحو - ضَرَبَ وَقَتَلَ - على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف ٥ بخلاف - ضَرَبَ
وَضُرِبَ مَبْنِيَيْنِ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ٥ فانهما على هئتين مع اتحاد الحروف [و] في [ترتبها]
أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه ، وبه يخرج نحو - الْفَتْحُ وَالْخَفْ
[فان كانا] أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر [من نوع] واحد من أنواع الكلمة
[كاسمين] أو فعلين أو حرفين [يسمى مائلا] جربا على اصطلاح المتكلمين من
أن التماثل هو الاتحاد في النوع [نحو - ويوم تقوم الساعة] أى القيامة [يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة] من ساعات الأيام [وإن كانا من نوعين] اسم وفعل ٥ أو اسم
وحرف ، أو فعل وحرف [سمي مستوًى] كقوله :

مَامَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (١)

لأنه كريم يحيى اسم السكرم [وأيضاً] للجِنَاسِ التام تقسيم آخر وهو أنه [إن كان
أحد لفظيه مركباً] والآخر مفرداً [سمي جناس التركيب] وحينئذ [فان اتفقا] أى

(١) هو لابي تمام في مدح يحيى بن عبد الله البرمكى .

فِي الْخَطِّ خُصَّ بِاسْمِ الْمُتَشَابِهِ كَقَوْلِهِ :

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبَةً فِدَعُهُ فِدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةً

وَالْأَخْصَ بِاسْمِ الْمَفْرُوقِ كَقَوْلِهِ :

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا مَ وَلَا جَامَ لَنَا

مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْـ جَامَ لَوْ جَامَلْنَا

وَأِنْ اخْتَلَفَا فِي هَيَاتِ الْحُرُوفِ فَقَطَّ سُمِّيَ مُحَرَّفًا

اللفظان المفرد والمركب [في الخط خص] هذا النوع من جناس التركيب [باسم المتشابه] لانفاق اللفظين في الكتابة [كقوله : اذا ملك لم يكن ذاهبة =] أي صاحب هبة وعطاء [فدعه] أي اتركه [فدولته ذاهبة (١)] أي غير باقية [وإلا] أي وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط [خص] هذا النوع من جناس التركيب [باسم المفروق] لافتراق اللفظين في صورة الكتابة [كقوله :

كَلِّمَ قَدْ أَخَذَ الْجَا امَ وَلَا جَامَ لَنَا

مَا الَّذِي ضَرَّ مُدِيرَ الْـ جَامَ لَوْ جَامَلْنَا (٢)]

أي عاملنا بالجميل ، هذا اذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة ، وإلا خص باسم المرفوع كقولك : أَهَذَا مُصَابٌ أَمْ طَعْمٌ صَابٌ .

[وإن اختلفا] عَطَفُ عَلَى قَوْلِهِ - والتام منه أن يتفقا - أو على محذوف أي هذا إن اتفقا ، وإن اختلفا لفظا المتجانسين [في هيات الحروف فقط] أي واتفقا في النوع والعدد والترتيب [يسمى] التجنيس [محرفا] لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة

(١) هو لا بى الفتح البستى من كتاب وشعراء الدولة العباسية (٢) هما لا بى الفتح

البستى أيضا ، والجام الكاس ، والشاهد في قوله - جام لنا ، وجاملنا - والاول مركب ، والثاني مفرد تنزيلا ، لأن الضمير المتصل المنصوب بمنزلة جزء الكلمة .

كَقَوْلِهِمْ - جَبَةُ الْبَرْدِ جَبَةُ الْبَرْدِ - وَنَحْوَهُ - الْجَاهِلُ إِمَامٌ مُفَرِّطٌ أَوْ مُفَرِّطٌ - وَالْحَرْفُ الْمَشْدَدُ فِي حُكْمِ الْمُخَفَّفِ كَقَوْلِهِمْ - الْبِدْعَةُ شَرُّكَ الشَّرِّكَ .

وَأَمَّا اخْتِلَافًا فِي أَعْدَادِهَا سُمِّيَ نَاقِصًا ، وَذَلِكَ إِمَّا بِحَرْفٍ فِي الْأَوَّلِ مِثْلُ - وَالتَّفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ - أَوْ فِي الْوَسَطِ نَحْوُ - جَدَى جَهْدَى - أَوْ فِي الْآخِرِ كَقَوْلِهِ :

يَمْدُونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ ۝

الْآخَرَى ، وَالْاِخْتِلَافُ قَدْ يَكُونُ بِالْحَرَكَةِ [كَقَوْلِهِمْ - جَبَةُ الْبَرْدِ جَبَةُ الْبَرْدِ] يَعْنِي لَفْظُ الْبَرْدِ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ [وَنَحْوَهُ] فِي أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي الْهَيْئَةِ فَقَطْ قَوْلُهُمْ [الْجَاهِلُ إِمَامٌ مُفَرِّطٌ أَوْ مُفَرِّطٌ] لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَشْدَدَ لَمَّا كَانَ يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ عَنْهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً كَحَرْفٍ وَاحِدٍ عَدَّ حَرْفًا وَاحِدًا ، وَجَعَلَ التَّجْنِيسَ عَمَّا الْاِخْتِلَافُ فِيهِ فِي الْهَيْئَةِ فَقَطْ ۝ وَلِذَا قَالَ [وَالْحَرْفُ الْمَشْدَدُ] فِي هَذَا الْبَابِ [فِي حُكْمِ الْمُخَفَّفِ] وَاِخْتِلَافُ الْهَيْئَةِ فِي - مُفَرِّطٌ وَفَرِّطٌ - بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْفَاءَ مِنْ أَحَدِهِمَا سَاكِنٌ وَمِنَ الْآخِرِ مَفْتُوحٌ [وَ] قَدْ يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ بِالْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ جَمِيعًا [كَقَوْلِهِمْ - الْبِدْعَةُ شَرُّكَ الشَّرِّكَ] فَانَ الشَّيْنُ مِنَ الْأَوَّلِ مَفْتُوحٌ وَمِنَ الثَّانِي مَكْسُورٌ ۝ وَالرَّاءُ مِنَ الْأَوَّلِ مَفْتُوحٌ وَمِنَ الثَّانِي سَاكِنٌ .

[وَإِنْ اِخْتَلَفَا] أَي لَفْظًا الْمُتَجَانِسِينَ [فِي أَعْدَادِهَا] أَي أَعْدَادِ الْحُرُوفِ ، بِأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ حَرْفٌ زَائِدٌ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا سَقَطَ حَصَلَ الْجِنَاسُ التَّامُ [سُمِّيَ الْجِنَاسُ نَاقِصًا] لِنَقْصَانِ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ عَنِ الْآخَرِ [وَذَلِكَ] الْاِخْتِلَافُ [إِمَّا بِحَرْفٍ] وَاحِدٍ [فِي الْأَوَّلِ مِثْلُ - وَالتَّفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ] بِزِيَادَةِ الْمِيمِ [أَوْ فِي الْوَسَطِ نَحْوُ - جَدَى جَهْدَى] بِزِيَادَةِ الْهَاءِ (١) وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْمَشْدَدَ فِي حُكْمِ الْمُخَفَّفِ [أَوْ فِي الْآخِرِ كَقَوْلِهِ : يَمْدُونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ] بِزِيَادَةِ الْمِيمِ ۝ وَلَا اعْتِبَارَ بِالتَّنْوِينِ ، وَقَوْلُهُ - مِنْ أَيْدٍ - فِي مَوْضِعٍ مَفْعُولٍ - يَمْدُونَ - عَلَى زِيَادَةِ - مِنْ - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ

(١) وَالْجِدُّ الْغَنَى وَالْحِظُّ ۝ وَالْمَعْنَى أَنَّ حِظَّهُ فِي الدُّنْيَا يَقْدَرُ مَشَقَّتُهُ .

وَرَبَّمَا سُمِّيَ هَذَا مُطَرَفًا ، وَإِمَّا بِأَكْثَرِ كَقَوْلِهَا :

إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشَّفَا . مِنْ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ

وَرَبَّمَا سُمِّيَ هَذَا مُذِيلًا .

وَأِنْ اِخْتَلَفَا فِي أَنْوَاعِهَا فَيُشْتَرَطُ

الاخفش (١) أو على كونها للتبعيض كما في قولهم - هز من عطفه وحرك من نشاطه -
أو على أنه صفة محذوف (٢) أي يمدون سواعده من أيد عواص ، جمع عاصية من -
عصاه ضربه بالعصا - وعواصم من - عصمه حفظه ورحاه - وتماه :

تصول بأسياف قَوَاضٍ قَوَاضٍ (٣)

أي يمدون أيدياً ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران
بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة [وربما سمي] هذا القسم الذي تكون الزيادة فيه في
الآخر [مطرفاً] وإما بأكثر [من حرف واحد] وهو عطف على قوله - إما بحرف -
ولم يذكر من هذا الضرب إلا ما تكون الزيادة في الآخر [كقولها] أي الخنساء [إن
البكا هو الشفا • من الجوى] أي حرقة القلب [بين الجوانح] بزيادة النون والحاء
[وربها سمي هذا] النوع (٤) [مذيلًا] .

[وإن اختلفا] أي لفظا المتجانسين [في أنواعها] أي أنواع الحروف [فيشترط

(١) لأنه يجوز زيادة - من - في الإثبات (٢) معطوف على قوله - في موضع
مفعول - والمعنى أنه منصوب على أنه مفعول أو على أنه صفة لمحذوف هو المفعول .

(٣) هو لا يبي تمام من قصيدة له في مدح أبي دلف العجلي مطلعها :

عَلَى مِثْلِهَا مِنْ أَرْبُعٍ وَمَلَأَبِ أَهَيْثُ مَصُونَاتُ الدُمُوعِ السَّوَابِ

(٤) أي الذي زيد في آخره أكثر من حرف .

أَلَّا يَقَعَ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ . ثُمَّ الْحَرْفَانِ إِنْ كَانَا مُتَقَارِبَيْنِ سُمِّيَ مُضَارِعًا ، وَهُوَ
إِمَّا فِي الْأَوَّلِ نَحْوُ - بَيْنِي وَبَيْنَ كَنَى لَيْلِ دَامَسَ . وَطَرِيقُ طَامَسَ - أَوْ فِي الْوَسْطِ
نَحْوُ - وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَتَأَوْنَ عَنْهُ - أَوْ فِي الْآخِرِ نَحْوُ - الْحَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا
الْخَيْرِ - وَإِلَّا سُمِّيَ لَاحِقًا ، وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا فِي الْأَوَّلِ نَحْوُ - وَيَلِ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لَمْزَةٌ -
أَوْ فِي الْوَسْطِ نَحْوُ - ذَلِكَ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ
تَمْرَحُونَ -

الأبقيم] الاختلاف [بأكثر من حرف] واحد وإلا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس ،
كلفظي - نصرَ ونكَلَ [ثم الحرفان] اللذان وقع بينهما الاختلاف [إن كانا متقاربين]
في المخرج (١) [سُمي] الجنس [مضارعًا ، وهو] ثلاثة أضرب : لأن الحرف الأجنبي
[إما في الأول نحو - بَيْنِي وَبَيْنَ كَنَى لَيْلِ دَامَسَ . وَطَرِيقُ طَامَسَ - أَوْ فِي الْوَسْطِ نَحْوُ
- وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَتَأَوْنَ عَنْهُ - أَوْ فِي الْآخِرِ نَحْوُ - الْحَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرِ]
ولا يخفى تقارب الدال والطاء ، وكذا الهاء والهمزة ، وكذا اللام والراء . [وإلا] أي
وإن لم يكن الحرفان متقاربين [سُمي لاحقًا] وهو أيضًا إِمَّا فِي الْأَوَّلِ نَحْوُ - وَيَلِ لِكُلِّ
هَمْزَةٍ لَمْزَةٌ [الهمزُ الكسر واللمزُ الطعن ، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس
والطعن فيها ، وبناءً فُعْلَةٍ يدل على الاعتقاد] أَوْ فِي الْوَسْطِ نَحْوُ - ذَلِكَ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ
فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ [وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر (٢) فانهما
شفويتان ، وإن أريد بالتقارب أن تكونا بحيث تدغم إحداهما في الأخرى فإلهاء
(١) المراد بالتقارب في ذلك ما يشمل الاتحاد فيه (٢) فالأولى أن يمثل لذلك
بقوله تعالى (وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ، وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ) فان الهاء والدال
متباعدان في المخرج .

أَوْ فِي الْآخِرِ نَحْوُ - وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ .

وإن اختلفا في ترتيبها سُمِّيَ تَجْنِيسُ الْقَلْبِ نَحْوُ - حُسَامُهُ فَتَحَ لِأَوَّلِيَّاتِهِ ۖ
حَتَفَ لِأَعْدَائِهِ - وَيُسَمَّى قَلْبٌ كُلٌّ ، وَنَحْوُ - اللَّهُمَّ اسْتَرْعُورَاتِنَا ، وَأَمِنْ رَوْعَاتِنَا -
وَيُسَمَّى قَلْبٌ بَعْضٌ ۖ فَإِذَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ وَالْآخَرُ فِي آخِرِهِ سُمِّيَ
مَقْلُوبًا مَجْنَحًا ، وَإِذَا وَلَّى أَحَدُ الْمُتَجَانِسِينَ

والهمزة (١) ليستا كذلك [أو في الآخر نحو - وإذا جاءهم أمر من الأمن (٢)] .

[وإن اختلفا] أى لفظا المتجانسين [في ترتيبها] أى ترتيب الحروف ۖ بأن يتحد
النوع والعدد والهيئة لَكِنْ قُدِّمَ فِي أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ بَعْضُ الْحُرُوفِ وَآخَرُ فِي الْفَلْظِ الْآخَرِ
[سُمِّيَ] هَذَا النَّوعُ [تَجْنِيسُ الْقَلْبِ ، نَحْوُ - حُسَامُهُ فَتَحَ لِأَوَّلِيَّاتِهِ ، حَتَفَ لِأَعْدَائِهِ -
وَيُسَمَّى قَلْبٌ كُلٌّ] لَانْعِكَاسِ تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ كُلِّهَا [وَنَحْوُ - اللَّهُمَّ اسْتَرْعُورَاتِنَا ۖ وَأَمِنْ
رَوْعَاتِنَا - وَيُسَمَّى قَلْبٌ بَعْضٌ] إِذْ لَمْ يَقُمْ الْإِنْعِكَاسُ إِلَّا بَيْنَ بَعْضِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ [فَإِذَا
وَقَعَ أَحَدُهُمَا] أَيْ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ الْمُتَجَانِسِينَ تَجَانَّسَ الْقَلْبُ [فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ وَ] الْفَلْظِ
[الْآخَرِ فِي آخِرِهِ سُمِّيَ] تَجْنِيسُ الْقَلْبِ حَيْثُ [مَقْلُوبًا مَجْنَحًا] لِأَنَّ اللَّفْظَيْنِ بِمَنْزِلَةِ
جَنَاحَيْنِ لِلْبَيْتِ ۖ كَقَوْلِهِ :

لَا حَ أَنْوَارُ الْهَدْيِ مِنْ كَفِّهِ فِي كُلِّ حَالٍ

[وإذا ولي أحد المتجانسين] أي تَجَانَّسَ كَانَ وَلِذَا ذَكَرَهُ بِاسْمِهِ الظَّاهِرِ دُونَ الْمَضْمَرِ ،

(١) أي في المثال السابق ۖ وهو قوله تعالى (وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ) .

(٢) اعترض عليه بأن الراء والنون متقاربان في المخرج لأنهما من حروف الذَّلَاقَةِ ۖ

فالأولى أن يمثل لذلك بنحو :

الآخر سمي مزدوجاً ومكرراً ومردداً نحو - وجئتكَ من سبأ بنياً يقين .
ويلحق بالجناس شيطان : أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق نحو - فأقم وجهك للدين القيم - والثاني أن يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق نحو -

التجانس [الآخر سمي] الجناس [مزدوجاً ومكرراً ومردداً نحو - وجئتكَ من سبأ بنياً يقين] هذا من التجنيس اللاحق ، وأمثلة الآخر ظاهرة عما سبق .

[ويلحق بالجناس شيطان : أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق] وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى (١) [نحو - فأقم وجهك للدين القيم] فانهما مشتقان من قام يقوم [والثاني أن يجمعهما] أى اللفظين [المشابهة ، وهي ما يشبه] أى اتَّفَاقٌ يشبه [الاشتقاق] وليس باشتقاق ، فلفظه - ما - موصولة أو موصوفة ، وزعم بعضهم أنها مصدرية أى إشباه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لفظاً ومعنى ، أما لفظاً فلأنه جعل الضمير المفرد في - يشبه - للفظين وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد (٢) فلا يصح عند الاستغناء عنه ، وأما معنى فلا أن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق ، بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق ، بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق (٣) [نحو -

هل لما فات من تلاقٍ تلاقٍ أم لشاك من الصبابة شافٍ

(١) وكذا الترتيب ، فيخرج بذلك نحو جذب وجذب ، وخرج بقيد الاتفاق في المعنى التجانس ، وهذا هو الاشتقاق الصغير ، وسيأتى الاشتقاق الكبير .
(٢) بأن يؤول بالمذكور (٣) ويشترط أن يكون ذلك على وجه يقابره منه رجوعهما إلى أصل واحد كما في الاشتقاق ، وبهذا يمتاز ذلك عن كثير من أنواع التجانس ، ولولا هذا الشرط لدخلت فيه .

قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ .

وَمِنْهُ رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ ، وَهُوَ فِي النَّثْرِ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمُكَرَّرَيْنِ أَوْ

قال [إنى لعملكم من القالين] فلائول من القول ، والثانى من القلى ، وقد يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير ، وهذا أيضا غلط لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الأصول دون الترتيب ■ مثل الْقَمَرِ وَالرَّقَمِ وَالْمَرْقِ ■ وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى (إِنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا) ولا يخفى أن الأرض مع أرضيتم ليس كذلك (١) .
[ومنه] أى ومن اللفظى .

[رد العجز على الصدر]

وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين [أى المتفقين فى اللفظ والمعنى] أو

(١) أى ليس من الاشتقاق الكبير لوجود الترتيب فيه ، وإذن لا يكون المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير لأن هذا المثال لا يصلح له ■ بل يكون المراد به ما يشمله ويشمل غيره .

تطبيقات على الجناس :

(١) فَقُلْتُ لِلْأُمِّى أَقْصِرْ فَإِنِّى سَأَخْتَارُ الْمَقَامَ عَلَى الْمَقَامِ

(٢) تَحَمَّلْتُ خَوْفَ الْمُنِّ كُلِّ رَزِيَّةٍ وَحَمَلْتُ رَزَايَا الدَّهْرِ أَحْلَى مِنَ الْمُنِّ

(٣) سَاقٍ يَرِينِ قَلْبَهُ قَسْوَةً وَكُلِّ سَاقٍ قَلْبَهُ قَاسِي

(٤) وَإِذَا مَا رِيَّاحُ جُودِكَ هَبَّتْ صَارَ قَوْلُ الْعِذُولِ فِيهَا هَبَّاءَ

فى الاول جناس محرف بين المقام بفتح الميم الاولى وضمها ■ وفى الثانى جناس تام

فى كلمة المن ، والمراد بها فى الاول من النعمة ، وفى الثانى نوع من الطعام ، وفى الثالث

الْمُتَجَانِسِينَ أَوْ الْمُلْحَقِينَ بِهِمَا فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ وَالْآخِرُ فِي آخِرِهَا ، نَحْوُ - وَتَحْشَى
النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَحْشَاهُ - وَنَحْوُ - سَأَلْتُ اللَّيْمَ يَرْجِعُ وَدَمْعُهُ سَائِلٌ - وَنَحْوُ -
اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا - وَنَحْوُ - قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ - وَفِي النِّظْمِ
أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي آخِرِ الْبَيْتِ وَالْآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ أَوْ حَشْوِهِ أَوْ
آخِرِهِ أَوْ صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي ، كَقَوْلِهِ :

المتجانسين [أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى] [أو الملحقين بهما] أى بالمتجانسين
يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق [فى أول الفقرة] وقد عرفت معناها (١)
[و] اللفظ [الآخر فى آخرها] أى آخر الفقرة (٢) فتكون الأقسام أربعة [نحو -
وتحشى الناس والله أحق أن تحشاه] فى المكررين [ونحو - سائل اللئيم يرجع ودمعه
سائل] فى المتجانسين [ونحو - استغفروا ربكم إنه كان غفارا] فى الملحقين اشتقاقا (٣)
[ونحو - قال إني لعملكم من القالين] فى الملحقين بشبه الاشتقاق [و] هو [فى النظم
أن يكون أحدهما] أى أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا
أو شبه اشتقاق [فى آخر البيت و] اللفظ [الآخر فى صدر المصراع الأول أو حشوه
أو آخره أو صدر المصراع الثانى] فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة
فى أربعة ، والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة [كقوله :

جناس مقلوب مجنح بين ساق وقاس فى طرفيه ، وفى الرابع ملحق بالجناس فى قوله
- هبت وهباء - لأنه مما يشبه الاشتقاق .

(١) أنظر ص ١٤٣ من هذا الجزء . (٢) وبهذا يخرج العكس نحو - عادات السادات
سادات العادات - لأنه إنما وقع فيه أحد اللفظين فى أول سبعة والآخري فى آخر الأخرى .
(٣) إنما عد أول الآية لفظ - استغفروا - مع أن أولها (فقلت استغفروا) لأن
لفظ استغفروا هو أولها فى كلام نوح عليه السلام ، ولفظ - قلت - لحكايتها .

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطُمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعٍ
وَقَوْلُهُ :

تَمَتَّعَ مِنْ شَمِيمِ عَرَارٍ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارٍ
وَقَوْلُهُ :

وَمَنْ كَانَ بِالْبَيْضِ الْكَوَاعِبِ مُغْرَمًا فَمَا زِلْتُ بِالْبَيْضِ الْقَوَاضِبِ مُغْرَمًا
وَقَوْلُهُ :

سريع الى ابن العم يלטطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع (١)
فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الاول [وقوله :

تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار (٢)]

فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول ، ومعنى البيت استمتع بشمم
عرار نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة ، فانا نعدمه اذا أفسدنا لخروجنا من
أرض نجد ومنايته [وقوله : ومن كان بالبيض الكواعب] جمع كاعب وهي الجارية
حين يبدو ثديها للثهود [مغرماً] مؤلغاً [فما زلت بالبيض القواضب] أى السيوف
القواطع [مغرماً (٣)] فيما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول [وقوله :

(١) هو لِلْأَقْشِيرِ الْأَسَدِيِّ من شعراء الدولة الأموية ، والندى العطاء ، ويعنى

بابن العم نفسه (٢) هو للصَّمَةِ بن عبد الله الْقَشِيرِيَّ من شعراء الدولة الأموية .

(٣) هو لأبي تمام من قصيدة له مطلعها :

عسى وطنٌ يدنو بهم ولعلَّ مآ وأن تعقب الأيام فيهم فرُبَّما

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعْرِجَ سَاعَةٍ قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلًا
وَقَوْلُهُ :

دَعَانِي مِنْ مَلَامِكُمْ مَسْأَلًا فِدَاعِي الشُّوقِ قَبْلَكُمْ دَعَانِي
وَقَوْلُهُ :

وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بُلُغَاتِهَا فَانْفِ الْبَلَابِلِ بِاحْتِسَاءِ بَلَابِلِ

وإن لم يكن إلا معرج ساعة ■ [هو خبر كان ، واسمه ضمير يعود الى الالمام المدلول عليه في البيت السابق وهو :

أَلَمَّا عَلَى الدَّارِ الَّتِي لَوْ وَجَدْتُهَا بِهَا أَهْلُهَا مَا كَانَ وَحْشًا مَقِيلًا (١)

[قليلا] صفة مؤكدة لفهم القلة من إضافة التعرّيج الى الساعة ، أو صفة مُقيدة أي إلا تعريجا قليلا في ساعة [فاني نافع لي قليلا (٢)] مرفوع فاعل نافع ■ والضمير للساعة ، والمعنى قليل من التعرّيج في الساعة ينفعني ويشفي غليلي وجدي ■ وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني [وقوله : دعاني] أي اتركاني [من ملامكم مسألا ■] أي خفة وقلة عقل [فداعي الشوق قبلكم دعاني (٣)] من الدعاء ■ وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الاول [وقوله : وإذا البلابل] جمع بلبل وهو طائر معروف [أفصحت بلغاتها ■ فانف البلابل] جمع بلبال وهو الحزن

(١) أَلَمَّا بمعنى انزلا ، والمقيل محل القيلولة وهي النوم في نصف النهار .

(٢) البيت لذی الرمة من شعراء الدولة الاموية (٣) البيت للقاضي الأرجاني من

قصيدة له مطلعها :

إِذَا لَمْ تَقْدِرَا أَنْ تُسْعِدَانِي عَلَى شَجْنِي فَسِيرَا وَاتْرَكَانِي

وَقَوْلُهُ :

فَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي وَمَقْتُونٌ بِرِنَاتِ الْمَثَانِي

وَقَوْلُهُ :

أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ فَلَاحَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحٌ

وَقَوْلُهُ :

ضَرَائِبُ أَبْدَعْتَهَا فِي السَّمَاحِ فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيًّا

[باحثنا. بلايل (١)] جمع بُلْبُلَةٌ بالضم وهو إبريق فيه الخمر ، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلايل الأول في حشو المصراع الأول لا صدره . لأن صدره هو قوله - وإذا [وقوله : فشغوف بآيات المثنائي] أي القرآن [ومفتون برنات المثنائي (٢)] أي بنغمات أو تار المزامير التي ضم طاق منها إلى طاق . وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول [وقوله : أملتهم ثم تأملتهم . فلاح] أي ظهر [لي أن ليس فيهم فلاح (٣)] أي فوز ونجاة ، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني [وقوله : ضرائب] جمع ضريبة وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطُبع عليها [أبدعتها في السماح . فلسنا نرى لك فيها ضريبا (٤)] أي مثلاً ، وأصله المثل في

(١) البيت لأبي منصور النعالي من شعراء الدولة العباسية (٢) البيت للحريري صاحب المقامات ، وهو من كتاب الدولة العباسية (٣) البيت للقاضي الأرجاني من قصيدة له مطلعها :

صوت حمام الأبيك عند الصبح جددت تذكاري عهد الصبح

(٤) البيت للسري الرفاء من شعراء الدولة العباسية يمدح به سلامة بن فهد .

وقوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخِزَانٍ

وقوله :

لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرَّتْكُمْ وَالْعَذَابُ يَهْجُرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَصْرِ

ضرب القداح (١) وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا في صدر المصراع الأول [وقوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزَنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخِزَانٍ (٢)]

أى اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظه على غيره مما لا ضرر له فيه ، وهذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا في حشو المصراع الأول [وقوله :
لَوْ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرَّتْكُمْ وَالْعَذَابُ يَهْجُرُ لِلْإِفْرَاطِ فِي الْخَصْرِ (٣)]
أي في البرودة ، يعنى أن بعدى عنكم لكثرة إنعامكم على ، وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول كما في البيت الذى قبله . ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق . وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق ، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال ، وأهمل الثلاثة الباقية ،

(١) يريد أنه المثل من القداح المضروبة وهى سهام الميسر ، فكل واحد منها يقال له ضريب . فهو فى الأصل مثل مقيد ثم أريد به مطلق مثل (٢) هو لامرئ القيس بن حجر من قصيدته التى مطلعها :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِ حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ وَرَبِّعَ عَفَتَ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْمَانٍ

(٣) البيت لأبي العلاء المعري يمدح به أبا الرضا المصيصي .

وَقَوْلُهُ :

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِي أَجْنَحَةَ الذَّبَابِ يَضِيرُ

وَقَوْلُهُ :

وَقَدْ كَانَتْ الْبَيْضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَعْيِ بَوَاتِرَ فَمَيَّ الْآنَ مِنْ بَعْدِهِ بَرٌّ

وقد أوردتها في الشرح (١) [وقوله :

فَدَعَ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطْنِي أَجْنَحَةَ الذَّبَابِ يَضِيرُ] (٢)

وهذا فيما يكون الملاحق الآخر اشتقاقاً وهو - ضائري - في آخر المصراع الأول

[وقوله : وقد كانت البيض القواضب في الوعي هـ] أى السيوف القواطع في الحرب

[بواتر] أى قواطع لحسن استعماله [إياها] فهي الآن من بعده بتر (٣) [جمع أبر]

(١) وهى قول الحريري :

وَلَا حَ يَلْحَى عَلَى جَرِي الْعَنَانِ إِلَى مَلَهَى فَسُحْقًا لَهُ مِنْ لَانِحٍ لَاحٍ

وقوله أيضاً :

وَمُضْطَلَعٌ بِتَلْخِصِ الْمَعَانِي وَمُطَّلَعٌ إِلَى تَخْلِصِ عَانِي

وقول الآخر :

أَعْمَرِي لَقَدْ كَانَ الثُّرَيَّا مَكَانَهُ ثَرَاءً فَأَضْحَى الْآنَ مَثْرَأُ فِي الثَّرَى

(٢) هو لعبد الله بن محمد بن عينة المهلبى من شعراء الدولة العباسية .

(٣) البيت لآبى تمام في رثاء محمد بن نَهْشَلٍ ، والبر المقلوطة الفائدة .

تطبيقات على رد العجز على الصدر :

(١) ولقد أصبح الفؤادُ عليلًا لبثها بالوصالِ تنفخُ طيلًا

وَمِنْهُ السَّجْعُ ، وَهُوَ تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ
مَعْنَى قَوْلِ السَّكَاتِيِّ هُوَ فِي النَّثْرِ كَالْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ ،

إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله ، وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقاً في صدر
المصراع الثاني .
[ومنه] أي ومن اللفظي .

[السجع]

وهو تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ [في الآخر] وهو معنى قول
السكاكي هو [أي السجع] في النثر كَالْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ [يعني أن هذا مقصود كلام
السكاكي ومحصوله ، وإلا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أغنى تَوَافُقَ
الفاصلتين في الحرف الأخير ، وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطىء الآخر
في أواخر الْفَقَرِ] ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع وقال : إنها (١) في النثر كَالْقَوَافِي فِي
الشَّعْرِ . وذلك لأن القافية لفظ في آخر البيت إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير
منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب . وليست عبارة عن تَوَاطُؤِ الْكَلِمَتَيْنِ مِنْ أَوَاخِرِ
الآيَاتِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فالحاصل أن السجع قد يطلق على الكلمة الأخيرة من
الْفَقْرَةِ باعتبار تَوَافُقِهَا للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى ، وقد يطلق على نفس

(٢) زَرْتُ الدَّيَّارَ عَنِ الْأَحْبَةِ سَائِلًا وَرَجَعْتُ ذَا أَسْفٍ وَدَمْعٍ سَائِلٍ

(٣) تَلَبَّكَ أَهْلَ الْفَضْلِ قَدْ دَلَّنِي أَنْكَ مَنْقُوصٌ وَمَثْلُوبٌ

في الأول رد المعجز على المصدر بالتكرار . وفي الثاني بالجناس . وفي الثالث بالملحق
بالجناس .

(١) أي الاسجاع .

وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : مُطَرَفٌ إِنْ اُخْتَلَفَا فِي الْوِزْنِ نَحْوُ - مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ اللَّهَ وَقَارًا ، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا - وَإِلَّا فَانْ كَانَ مَا فِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرُهُ مِثْلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْآخَرَى فِي الْوِزْنِ وَالتَّقْفِيَةِ فَتَرْصِيعُ نَحْوُ - فَهُوَ يَطْبَعُ الْأَسْمَاعَ بِجَوَاهِرَ لَفْظِهِ ، وَيَقْرَعُ الْأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعَظِهِ - وَإِلَّا فَتُتَوَازَى نَحْوُ - فِيهَا سِرٌّ مَرْفُوعَةٌ ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ .

توافقها ■ ومرجع المعنيين واحد [وهو] أي السجع [ثلاثة أضرب : مطرف إن اختلفتا] أي الفاصلتان [في الوزن (١) نحو - ما لكم لا ترجون لله وقارًا ■ وقد خلقكم أطوارًا] فان الوقار والأطوار مختلفان وزنا [وإلا] أي وإن لم يختلفا في الوزن [فان كان ما في إحدى القرينتين] من الألفاظ [أو] كان [أ كثره] أي أ كثر ما في إحدى القرينتين [مثل ما يقابله من] القرينة [الأخرى في الوزن والتقفية] أي التوافق على الحرف الأخير [فترصيع نحو - فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ■ ويقرع الأسماع بزواجر وعظه] لجميع ما في القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى ، وأما لفظ - فهو - فلا يقابله شيء من الثانية (٢) ولو قال بدل الأسماع الآذان كان متالا لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله في الأولى [وإلا فهو متواز] أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي [نحو - فيها سرر مرفوعة ، وأكواب موضوعة] لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية جميعا ■ وقد يختلف الوزن (٣) فقط نحو (والمرسلات عرفا ■ فالعاصفات

(١) المراد به الوزن العروضي لا التصريفي (٢) فليس فيها شيء يقال إنه مساو له أو غير مساو ، ولهذا كان ذلك المثال لما تساوت فيه جميع المتقابلات .

(٣) قد سبق أن المراد به الوزن العروضي ■ فلا يصح التمثيل لاختلافه بالآية ■ لأن المختلف فيها الوزن التصريفي لا العروضي .

قِيلَ وَأَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قَرَائِنُهُ نَحْوُ - فِي سِدْرِ مَخْضُودٍ ، وَطَلَحٍ مَنْضُودٍ ،
وَوَظَلٍ مَمْدُودٍ - ثُمَّ مَا طَالَتْ قَرِينَتُهُ الثَّانِيَةُ نَحْوُ - وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ، مَا ضَلَّ صَاحِبَكُمْ
وَمَا غَوَى - أَوِ الثَّلَاثَةُ نَحْوُ - خَذُوهُ ، فَعَلُوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلَوَهُ - وَلَا يَحْسُنُ أَنْ
يُؤْتَى بِقَرِينَةٍ أَقْصَرَ مِنْهَا كَثِيرًا ، وَالْأَسْجَاعُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُكُونِ الْأَعْجَازِ كَقَوْلِهِمْ -
مَا أَبْعَدَ مَا فَاتَ ، وَأَقْرَبَ مَا هُوَ آتٍ - قِيلَ وَلَا يَقَالُ فِي الْقُرْآنِ اسْجَاعٌ بَلْ

عَصْفًا (وقد تختلف التَّفْقِيَةُ فَقَطْ كَقَوْلِنَا - حَصَلَ النَّاطِقُ وَالصَّامِتُ ، وَهَلَكَ الْحَاسِدُ
وَالشَّامِتُ .

[قِيلَ وَأَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قَرَائِنُهُ نَحْوُ - فِي سِدْرِ مَخْضُودٍ ، وَطَلَحٍ مَنْضُودٍ ،
وَوَظَلٍ مَمْدُودٍ - ثُمَّ] أَى بَعْدَ الْأَوَّلِ تَسَاوَى قَرَائِنُهُ فَالْأَحْسَنُ [مَا طَالَتْ قَرِينَتُهُ الثَّانِيَةُ نَحْوُ -
وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ، مَا ضَلَّ صَاحِبَكُمْ وَمَا غَوَى - أَوِ] قَرِينَتُهُ [الثَّلَاثَةُ نَحْوُ - خَذُوهُ ،
فَعَلُوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلَوَهُ] مِنَ التَّصْلِيَةِ (١) [وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُؤْتَى بِقَرِينَةٍ] أَى يُؤْتَى بَعْدَ
قَرِينَةٍ بِقَرِينَةٍ أُخْرَى [أَقْصَرَ مِنْهَا] قَصْرًا [كَثِيرًا] لِأَنَّ السَّجْعَ قَدْ اسْتَوْفَى أَمَدَهُ فِي الْأَوَّلِ
بَطُولِهِ ، فَإِذَا جَاءَ الثَّانِي أَقْصَرَ مِنْهُ كَثِيرًا يَبْقَى الْإِنْسَانُ عِنْدَ سَمَاعِهِ كَمَنْ يَرِيدُ الْإِنْتِهَاءَ إِلَى
غَايَةٍ فَيَعْتَرِدُونَهَا ، وَإِنَّمَا قَالَ - كَثِيرًا - احْتِرَازًا عَنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ
رَبُّكَ بِالْحَبَابِ الْفِيلِ ، أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ) [وَالْأَسْجَاعُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُكُونِ
الْأَعْجَازِ] أَى أَوَاخِرُ فَوَاصِلِ الْقُرَائِنِ ، إِذْ لَا يَتِمُّ التَّوَاطُّؤُ وَالزَّائِجُ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ إِلَّا
بِالْوَقْفِ وَالسُّكُونِ [كَقَوْلِهِمْ - مَا أَبْعَدَ مَا فَاتَ ، وَأَقْرَبَ مَا هُوَ آتٍ] إِذْ لَوْ لَمْ يَعتَبَرِ السُّكُونُ
لَفَاتَ السَّجْعُ ، لِأَنَّ التَّاءَ مِنْ - فَاتَ - مَفْتُوحٌ ، وَمِنْ - آتٍ - مَنْوُنٌ مَكْسُورٌ [قِيلَ وَلَا
يَقَالُ فِي الْقُرْآنِ اسْجَاعٌ] رِعَايَةً لِلْأَدَبِ وَتَعْظِيمًا لَهُ ، إِذِ السَّجْعُ فِي الْأَصْلِ هَدِيرُ الْحِمَامِ

(١) وَهِيَ الْأَحْرَاقُ بِالنَّارِ .

يُقَالُ فَوَاصِلُ ، وَقِيلَ السَّجْعُ غَيْرُ مَخْتَصٍ بِالنَّثَرِ وَمِثَالُهُ فِي النِّظْمِ قَوْلُهُ :
تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي ، وَآثَرْتُ بِهِ يَدِي وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِي ، وَأَوْرَى بِهِ زَنْدِي
وَمِنَ السَّجْعِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَا يُسَمَّى التَّشْطِيرَ ، وَهُوَ جَعْلُ كُلِّ مِنْ شَطْرِي
الْبَيْتِ سَجْعَةً مُخَالَفَةً لِاخْتِنَاهَا ،

ونحوه (١) وقيل لعدم الاذن الشرعي ، وفيه نظر إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على
إذن الشارع ، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى [بل يقال] للاستجماع في القرآن أعني
الكلمة الأخيرة من الفقرة [فواصل] وقيل السجع غير مختص بالنثر ، ومثاله في النظم
قوله : تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي ، وَآثَرْتُ [أى صارت ذا ثروة] [به يدي] وفاض به ثمدي ، [به
هو بالسكر الماء القليل] والمراد ههنا المال القليل [وأورى] أى صار ذا ورى [به
زندى (٢)] فأما أورى بضم الهمزة وكسر الراء على أنه متكلم المضارع من - أَوْرَيْتُ
الزند أخرجت ناره - فتصحيح ، ومع ذلك يأباه الطبع (٣) [ومن السجع على هذا
القول] أى القول بعدم اختصاصه بالنثر [ما يسمى التشطير] ، وهو جعل كل من شطري
البيت سجعاً مخالفاً لاختنائه [أى للسجعة التي في الشطر الآخر] ، وقوله - سجعاً - في
موضع المصدر أى مسجوعاً سجعاً ، لأن الشطر نفسه ليس بسجعاً ، أو هو مجاز تسمية

(١) بالرفع معطوف على - هدير - أى ونحو الهدير كتصويت الناقة ، وليس
بالجر لأن الهدير قاصر على الحمام وحده (٢) البيت لا بى تمام ، والضمير في قوله
- تجلى - لنصر المذكور في البيت قبله :

سَأَحْدُ نَصْرًا مَا حَيَّتْ وَلِئَنِّي لَا أَعْلَمُ أَنْ قَدْ جَلَّ نَصْرٌ عَنِ الْحَدِّ

(٣) لأن الضمائر قبله للغيبة ، فالسياق يقتضى أن يكون هذا للغيبة أيضاً .

كَقَوْلِهِ :

تَدْبِيرٌ مُعْتَصِمٌ ۖ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٌ ۖ اللَّهُ مُرْتَغِبٌ ، فِي اللَّهِ مُرْتَقِبٌ
وَمِنْهُ الْمَوَازِنَةُ ۖ وَهِيَ تَسَاوَى الْفَاصِلَتَيْنِ فِي الْوِزْنِ دُونَ التَّقْفِيَةِ ، نَحْوُ -
وَيَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ، وَزَرَائِي مَبْثُوثَةٌ -

للكل باسم جزئه [كَقَوْلِهِ : تَدْبِيرٌ مُعْتَصِمٌ ۖ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٌ ۖ اللَّهُ مُرْتَغِبٌ ۖ فِي اللَّهِ] أى
راغب فيما يقربه من رضوانه [مرتقب (١)] أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه ۖ فالشطر
الأول سبعة مبنية على الميم ۖ والثانية سبعة مبنية على الباء .
[ومنه] أى ومن اللفظي :

[الموازنة]

وهي تساوى الفاصلتين [أى الكلمتين الأخيرتين من الْفَقْرَتَيْنِ أو من الْمِصْرَاعَيْنِ
[في الوزن دون التقفية ، نحو - ويمارق مصفوفة ، وزراني مبنوثة] فان مصفوفة

(١) هو لا بى تمام في مدح المعتصم بالله من قصيدة له مطلعها :
السيف أصدقُ إنباءً من الكتبِ في حدهِ الحدُّ بين الجِدِّ واللَّعبِ
تطبيقات على السجع :

(١) قوله تعالى - (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ) :

(٢) قُمْ يَا غُلَامُ إِلَى الْمُدَامِ قُمْ دَاوِنِي مِنْهَا بِجَامِ

(٣) بكل منتصر ، للفتح منتظر وكل مغترم ۖ بالحق ملترم

الأول من السجع المرصع ۖ والثاني من السجع المطرف ، والثالث من السجع
المشطر .

وَإِذَا تَسَاوَى الْفَاصِلَتَانِ فَإِنَّ كَانَ مَافِي إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرُهُ مِثْلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ
الْأُخْرَى فِي الْوِزْنِ خُصَّ بِاسْمِ الْمُعَاثِلَةِ نَحْوُ - وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ ۖ
وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ - وَقَوْلُهُ :
مَهَا الْوَحْشِ إِلَّا أَنْ هَاتَا أَوَانَسُ قَنَا الْخَطَّ إِلَّا أَنْ تَلَكَ ذَوَابِلُ

ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التقفية ، إذ الأولى على الفاء ، والثانية على التاء .
ولا عبرة بتاء التانيث في القافية على ما بين في موضعه ، وظاهر قوله - دون التقفية -
أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقفية حتى لا يكون نحو - فيها سرر مرفوعة ۖ
وأكواب موضوعة - من الموازنة ، ويكون بين الموازنة والسجع مَبَايِنَةً إِلَّا على رأى
ابن الأثير فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن والتقفية ويشترط في الموازنة
التساوي في الوزن دون الحرف الأخير (١) فنحو - شديد وقريب - ليس بسجع ۖ
وهو أخص من الموازنة [وإذا تساوى الفاصلتان] في الوزن دون التقفية [فإن كان
مافي إحدى القرينتين] من الألفاظ [أو أكثره مثل ما يقابله من] القرينة [الأخرى
في الوزن] سواء كان يماثله في التقفية أولاً [خص] هذا النوع من الموازنة [باسم المعادلة]
وهي لا تختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم - تساوى الفاصلتين - ولا بالنظم
على ما ذهب إليه البعض ۖ بل تجري في القيلين ۖ فلذلك أورد مثالين [نحو] قوله تعالى
[وآتيناهما الكتاب المستقيم ، وهديناهما الصراط المستقيم - وقوله : مها الوحش]
جمع مهة وهي البقرة الوحشية [إلا أن هاتا] أى هذه النساء [أوانس ۖ قنا الخط إلا
أن تلك] القنا [ذوابل (٢)] وهذه النساء نواضر ۖ والمثالان بما يكون أكثر مافي

(١) فإنه لا يشترط فيه التساوي فيها كما في السجع ۖ فتكون على هذا أعم منه .

(٢) البيت لا في تمام ، والقنا واحدة قناة وهي الرمح ، والخط بلد تصنع فيها .

وَمِنْهُ الْقَلْبُ كَقَوْلِهِ :

مُودَتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلُّ مُودَتِهِ تَدُومُ

[أحدى القريبتين مثل ما يقابله من الأخرى ، لعدم تماثل - آتيناهما وهديناهما - وزنا ، وكذا - هاتا وتلك - ومثال الجميع قول أبي تمام :

فَأَحْجَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْعَمًا وَأَقْدَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَبًا (١)

وقد كثرت ذلك في الشعر الفارسي ، وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة ، وقد اقتني الأنثوري أثره في ذلك .

[ومنه] أي ومن اللفظي :

[القلب]

وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام (٢) ويجرى في النثر والنظم [كقوله :

مُودَتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلُّ مُودَتِهِ تَدُومُ (٣)

(١) هذا البيت من قصيدة له يمدح فيها الفتح بن خاقان ، ويذكر فيها مبارزته للأنبياء ، وقد نسب بعضهم البيت إلى البحتري وهو الصواب .

ومن المماثلة :

(١) كَانَ الْمُدَامَ وَصَوَّبَ الْغَامَ وَرِيحَ الْخُرَامَى وَنَشَرَ الْعَطَرِ

(٢) فَإِذَا عَفَا لَمْ يُلَفَّ غَيْرُ مُلْكٍ وَإِذَا سَطَا لَمْ يَلْقَ غَيْرُ مُعَقَّرِ

(٢) ولا يضر فيه تبديل بعض الحركات والسكنات ، ولا تخفيف مشدد ، ولا تشديد مخفف ، ولا قصر بمدود ، ولا مد مقصور ، ولا جعل الألف همزة أو الهمة

الفا (٣) هو للقاضي الأرجاني في مدح الفضل بن محمد .

وَفِي التَّنْزِيلِ - كُلٌّ فِي فَلَكٍ - وَرَبِّكَ فَكَبَّرَ .

وَمِنْهُ التَّشْرِيعُ وَهُوَ بِنَاءُ الْبَيْتِ عَلَى قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ الْمَعْنَى عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا ، كَقَوْلِهِ :

في مجموع البيت ، وقد يكون ذلك في المصراع كقوله :

■ أَرَانَا الْإِلَهَ هَلَالًا أَنَارَا ■

[وفي التنزيل - كل في فلك - وربك فكبر] والحرف المشدد في حكم المخفف لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة ■ وقد يكون ذلك في المفرد نحو - سَلَسٌ - وَتَغَايُرُ القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر ، فان المقلوب هنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه ثَمَّتَ ■ ويجب ثمت ذكر اللفظين جميعا بخلافه هنا (١) .
[ومنه] أى ومن اللفظي .

[التشريع]

ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا [وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما] أى من القافيتين ■ فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما ■ لأن التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا

(١) راجع ص ١٩٧ من هذا الجزء .

ومن القلب :

(١) أَرَاهَنَ نَادَمَتُهُ لَيْلٌ لَهَوٌ وَهَلْ لَيْلُهُنَّ مُدَانٌ نَهَارَا

(٢) لَيْلٌ أَضَاءَ هَلَالُهُ أَنِي يَضَى بِكَوْكَبِ

(٣) عَدَلُوا فَاظْلَمَتْ لَهُمْ دُورٌ سَعَدُوا فَمَا زَالَتْ لَهُمْ نَعَمٌ

بَاخَاطَبَ الدُّنْيَا الدِّينِيَّةَ إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْاَكْدَارِ

مستقيماً ، قلنا القافية إنما هي آخر البيت ، فالبناء على قافيتين لا يتصور إلا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما . وإلا لم تكن الأولى قافية [كقوله : باخاطب الدنيا] من - خَطَبَ المرأة [الدنية] أي الحسيسة [إنها • شرك الردي] أي حِبَالَةُ الهلاك [وقرارة الاكدار (١)] أي مَقَرُّ الكُدُورَاتِ ، فان وقفت على - الردي - فالبيت من الضرب الثامن من الكامل ، وإن وقفت على - الاكدار - فهو من الضرب الثاني منه (٢) والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ - الردي - مع حركة الكاف من - شرك - والقافية الثانية هي من حركة الدال من - الاكدار - إلى الآخر ، وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف (٣)

(١) البيت للحريري صاحب المقامات (٢) ويان ذلك أن أجزاء الكامل متفاعلت ست مرات ، وأنه يسدس على الاصل تارة ويربع مجزوءاً تارة أخرى ، وضربه الثاني هو مسدسه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع . وضربه الثامن هو مربعه الذي أجزاءه الأربعة سالمة (٣) ومن ذلك قول الحريري :

جودِي على المُسْتَهْتَرِ الصَّبَّ الْجَوَى وَتَعْطَانِي بَوْصَالَهُ وَتَرْحَمِي

ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ الْقَلْبِ الشَّجَى ثُمَّ اكْشِفِي عَنْ حَالِهِ لَا تَغْلِبِي

فلك أن تقول فيه :

(١) جودِي على المُسْتَهْتَرِ ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ

(٢) جودِي على المُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ الْقَلْبِ

(٣) جودِي على المُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ الْجَوَى ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ الْقَلْبِ الشَّجَى

(٤) جودِي على المُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ الْقَلْبِ الشَّجَى

وَمِنْهُ لَزُومٌ مَّا لَا يَلْزَمُ ۖ وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ أَوْ مَافِي مَعْنَاهُ مِنْ
الْفَاصِلَةِ مَا لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي السَّجْعِ ۖ

ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي ، وهو أن تكون الالفاظ
الباقية بعد القوافي الأول بحيث اذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى .
[ومنه] أى ومن اللفظي .

[لزوم ما لا يلزم]

وبقاله الالزام ، والتضمن ، والتشديد ، والاعنات ۖ أيضا [وهو أن يجيء قبل
حرف الروى] وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه ، يقال - قصيدة
لامية أو ميمية - مثلا ۖ من - رَوَيْتُ الحبل اذا فتلته - لانه يجمع بين الایات
كما أن القتل يجمع بين قَوَى الحبل ، أو من - رَوَيْتُ على البعير اذا شددت عليه الرِّوَاهُ
- وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال [أو مافى معناه] أى قبل الحرف الذى هو فى
معنى حرف الروى [من الفاصلة] يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الْفَقْرِ موقع
حرف الروى فى قوافي الایات ، وفاعل يجيء هو قوله [ما ليس بلزوم فى السجع]
يعنى أن يؤتى قبله بشئ (١) لو جعلَ القوافي أو الفواصل أسجعا لم يحتج الى الاتيان

ذا المبتلى المتفكر ۖ قلب الشجى ثم اكشفى
(٥) جردى على المستهتر الصب الجوى وتعطىنى بوصاله
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى عن حاله
(١) سواء أكان حرفا أم حركة كقول ابن الرومى :

لَمَّا تَوَذَّنَ الدُّنْيَا بِهِ مِنْ ضُرُوفِهَا يَكُونُ بَكَاءُ الطِّفْلِ سَاعَةً يُؤَلِّدُ
وَالْإِفَافُ يُبْكِيهِ مِنْهَا وَإِنَّهَا لَا تَوْسَعُ مَا كَانَ فِيهِ وَأَرْغَدُ

نَحْوُ - فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ - وَقَوْلُهُ :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَخْتَ مِنِّي أَيْدِي لَمْ تُثْمِنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
فَقِيَ غَيْرُ مُحْجُوبٍ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النُّعْلُ زَلَّتْ
رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانَهَا فَكَانَتْ قَدْ بَعْدَ عَيْنِهِ حَتَّى تَجَلَّتْ

بذلك الشيء وتم السجع بدونه ۥ فنسب زعم أنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في السجع أو الغافية ليوافق قوله - قبل حرف الروى أو ما فى معناه - فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ۥ ثم لا يخفى أن المراد بقوله - يجىء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع - أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر ۥ وإلا فى كل بيت أو فاصلة يجىء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع كقوله :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذَلْرِى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (١)

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع ۥ وقوله - قبل حرف الروى أو ما فى معناه - إشارة إلى أنه يجرى فى النثر والنظم [نحو - فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ] فالراء بمنزلة حرف الروى ، ويجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما يلزم لصحة السجع بدونها نحو - فلا تقهر ولا تسخر [وقوله : سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَخْتَ مِنِّي ۥ أَيْدِي] بدل من عمرا [لم تثن وإن هى جلت ۥ] أى لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت ۥ

[قِيَ غَيْرُ مُحْجُوبٍ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهَرُ الشُّكْوَى إِذَا النُّعْلُ زَلَّتْ]
زَلَّةُ الْقَدَمِ وَالنُّعْلُ كُنَايَةٌ عَنْ نَزُولِ الشَّرِّ وَالْحَنَّةُ [رَأَى خَلَّتِي] أى فَقَرَى [مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانَهَا ۥ] لِأَنِّي كُنْتُ أَسْتَرُهَا عَنْهُ بِالتَّجْمَلِ [فَكَانَتْ] أى خَلَّتِي [قَدْ بَعْدَ عَيْنِهِ حَتَّى]

(١) هو مطلع مُعَلِّقَةٌ أَمْرِي الْقَيْسِ ، وَالسَّقْطُ مَنْقُطُ الرَّمْلِ حَيْثُ يَسْتَدْقُ مِنْ طَرَفِهِ ۥ وَاللَّوَى رَمْلٌ يَعُوجُ وَيَلْتَوِي ۥ وَالِدَّخُولُ وَحَوْمَلٌ مَوْضِعَانِ .

وَأَصْلُ الْحُسْنِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفَاظُ تَابِعَةً لِلْمَعَانِي دُونَ الْعَكْسِ .

تجلت (١) [أى انكشفت وزالت باصلاحه إياها بأياديه ، يعنى من حسن اهتمامه جعله كالدار الملازم لاشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح] فحرف الروى هو التاء ، وقد جى . قبله بلام مشددة مفتوحة ، وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو - جلّت ومدّت ومنّت وانشقّت ونحو ذلك .

[وأصل الحسن فى ذلك كله] أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (٢) [أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس] أى لا أن تكون المعاني توابع للألفاظ ، بأن يؤتى بالألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت ، كما فعله بعض المتأخرين الذين لهم شغفٌ بإيراد المحسنات اللفظية ، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ، ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكه المعنى ، فيصير كغميد من ذهب على سيف من خشب ، بل الوجه أن تترك المعاني على سجيئتها ، فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها . وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة . ويتميز الكامل من القاصر . وحين رتب الحريرى مع كمال فضله فى ديوان الانشاء عجز فقال ابن الحشاش : هو رجل مقاماتى ، وذلك

(١) الايات لعبد الله بن الزبير الاسدى فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان . وهو

من شعراء الدولة الاموية .

ومن لزوم ما لا يلزم :

ناولته وردة فاحمر من خجل وقال وجهي يغني عن الزهر
الحد ورد وعيني ترجس وعلى خدي عذار كريحان على نهر

(٢) الحق أن المراد به المحسنات مطلقا . لأنه لا فرق بينها فى ذلك كما سبق فى

تعريف علم البديع .

لأن كتابه (١) حكاية تجرى على حسب إرادته ، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة . فأين هذا من كتاب من أمر به في قضية . وما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب (٢) والصابي : إن الصاحب كان يكتب كما يريد ، والصابي كان يكتب كما يؤمر ، وبين الحالتين بون بعيد . ولهذا قال قاضي قُثم حين كتب إليه الصاحب - أيها القاضي بقم ، قد عزلناك قُثم : والله ما عزلني إلا هذه السجعة .

(١) يعني به مقاماته المشهورة (٢) الصاحب هو إسماعيل بن عَبَّاد وزير آل بُويه . وَالصَّابِي هو إبراهيم بن هلال صاحب ديوان الرسائل زمن عز الدولة بن بويه . وكلاهما من كتاب الدولة العباسية .

تطبيقات عامة على المحسنات اللفظية :

(١) اللَّهُمَّ أعط منفقاً خلفاً ، وأعط ممسكاً تلفاً :
 (٢) عَارُ عَلَى ابْنِ النَّيْلِ سَبَاقِ الْوَرَى مَهْمَا تَقَلَّبَ دَهْرُهُ أَنْ يُسْبَقَا
 (٣) يَعْشَى عَنْ الْمَجْدِ الْغَيْثُ وَلَنْ تَرَى فِي سُودْدٍ أَرْبَاً لَغَيْرِ أَرِيْبٍ
 في الأول سجع مرصع لاتحاد الفقرتين في الوزن والتقفية ، وفي الثاني رد العجز على الصدر ، وفي الثالث ملحق بالجناس بين أرب وأريب لاجتماعهما في الاشتقاق .

أمثلة أخرى :

(١) أشرتَ برأى في كتابك لم يكن سديداً ولكن كان سهماً مُسَدِّداً
 (٢) ليتهم سَمِعُوهُ بِاسْمِ سَوَى ذَا لِمَا التَّشْرِيعَ دِينُ قَوِيْمُ
 (٣) وما اشتهار العسل ، من اختار الكسل .

خاتمة

فِي السَّرِقَاتِ الشَّعْرِيَّةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ

اتَّفَاقُ الْقَائِلِينَ إِنْ كَانَ فِي الْغَرَضِ عَلَى الْعُمُومِ كَالْوَصْفِ بِالشَّجَاعَةِ

[خاتمة] للفن الثالث

[في السرقات الشعرية وما يتصل بها] مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلبيح [وغير ذلك] مثل القول في الابتداء والتخلص والانتها . وإنما قلنا إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا ، لأن المصنف قال في الإيضاح في آخر بحث المحسنات اللفظية : هذا ما تيسر لي بأذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث . وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين . وهو (١) قسمان : أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام . أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب (٢) والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها (٣) .

[اتفاق القائمين] على لفظ التثنية [إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة]

(١) أي الباقي (٢) كالنذيل والتكميل المذكورين في باب الاطناب والايجاز والمساواة (٣) وإنما فصلها عن المحسنات السابقة وذكرها في هذه الخاتمة لفلة حسنها . أو لأنها ليست عامة في الكلام . بل هي خاصة بالآخذ عن الغير كما في السرقات . أو بابتداء الكلام وانتهائه . في براعة المظلم ونحوها .

فَلَا يَعْدُ سُرْقَةً لِتَقَرُّهُ فِي الْعُقُولِ وَالْعَادَاتِ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ كَالْتَشْبِيهِ وَالْمَجَازِ
وَالْكُنْيَةِ وَكَذَكَرَ هَيْئَاتٍ تَدُلُّ عَلَى الصِّفَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِمَنْ هِيَ لَهُ كَوَصْفِ الْجَوَادِ
بِالتَّهْلِيلِ عِنْدَ وَرُودِ الْعِفَاءِ وَالْبَخِيلِ بِالْعُبُوسِ مَعَ سَعَةِ ذَاتِ الْيَدِ فَإِنْ اشْتَرَكِ النَّاسُ
فِي مَعْرِفَتِهِ لَا سَتَقَرَّ أَرَاهُ فِيهِمَا كَتَشْبِيهِ الشُّجَاعِ بِالْأَسَدِ وَالْجَوَادِ بِالْبَحْرِ فَهُوَ كَالْأَوَّلِ
وَلَا جَازَ أَنْ يَدْعَى فِيهِ السَّبْقُ وَالزِّيَادَةُ ،

والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك [فلا يعد] هذا الاتفاق [سرقة] ولا استعانة
ولا أخذًا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى [لتقرره] أي تقرر هذا الغرض العام [في
العقول والعادات] فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم [وإن كان] اتفاق
القائلين [في وجه الدلالة] أي طريق الدلالة على الغرض (١) [كالتشبيه والمجاز
والكنية وكذا ذكر هيات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له] أي لاختصاص
تلك الهيات بمن ثبت تلك الصفة له [كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة] أي
السائلين جمع عاف [و] كوصف [البخيل بالعبوس] عند ذلك [مع سعة ذات اليد] أي
المال ، وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء [فإن اشترك
الناس في معرفته] أي في معرفة وجه الدلالة [لاستقراره فيهما] أي في العقول والعادات
[كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول] أي فالاتفاق في هذا النوع من
وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعد سرقة ولا أخذًا [وإلا] أي وإن لم
يشترك الناس في معرفته [جاز أن يدعى فيه] أي في هذا النوع من وجه الدلالة [السبق
والزيادة] بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل ، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر ، وأن

(١) هذا مقابل قوله - إن كان في الغرض - وقد ترك مقابل قيده (على العموم)
هو الاتفاق في الغرض الخاص ، وحكمه حكم الاتفاق في وجه الدلالة ، لأن المعنى
« يدعى بما يتفاوت الناس فيه » فيمكن أن يدعى فيه السبق والزيادة وعدمهما .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : خَاصٌّ فِي نَفْسِهِ غَرِيبٌ ، وَعَامٌّ تُصَرَّفُ فِيهِ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ
الْإِبْتِدَالِ إِلَى الْغَرَابَةِ كَمَا مَرَّ .

فَالْأَخْذُ وَالسَّرْقَةُ نَوْعَانِ : ظَاهِرٌ وَغَيْرُ ظَاهِرٍ ، أَمَّا الظَّاهِرُ فَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ
الْمَعْنَى كُلُّهَا مَعَ اللَّفْظِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ وَحْدُهُ ، فَإِنْ أَخَذَ اللَّفْظُ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ
لِنِظْمِهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ لِأَنَّهُ سَرْقَةٌ مُحْضَةٌ وَيُسَمَّى نَسْخًا وَاتِّحَالًا ۖ كَمَا حَكَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنَ الزَّيْبَرِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَوْلٍ مَعْنَى بَنِ أَوْسٍ :

الثاني زاد على الأول أو نقص عنه [وهو] أى مالا يشترك الناس في معرفته من وجه
الدلالة على الغرض [ضربان] أحدهما [خاصى في نفسه غريب] لا ينال [إلا بفكر] و[
الآخر] عامى تصرف فيه بما أخرجه من الابتدال الى الغرابة كما مر [فى باب التشبيه
والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى ۖ والمبتذل العامى الباقى على ابتداله ۖ
والمُتَصَرَّفُ فِيهِ بِمَا يُخْرِجُهُ إِلَى الْغَرَابَةِ .

نوعاها

[فالأخذ والسرقه] أى ما يسمى بهذين الاسمين [نوعان] ظاهر وغير ظاهر ، أما

الظاهر

فهو أن يؤخذ المعنى كله إما [حال كونه] مع اللفظ كله أو بعضه أو [حال كونه
[وحده] من غير أخذ شيء من اللفظ] فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه [أى
لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات] فهو مذموم لأنه سرقة محضة ويسمى
نسخًا واتحالا

كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصَفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ عَلَى طَرَفِ الْهَجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مَنْ أَنْ تَضِمَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَوْحِلُ
وَفِي مَعْنَاهُ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْكَلِمَاتِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضُهَا مَا يُرَادُفُهَا .

إذا أنت لم تنصف أخاك [أى لم تعطه النصفه ولم توفه حقوقه] وجدته * على طرف
الهجران [أى هاجراً لك مبتدلاً بك وبأخوتك] [إن كان يعقل * ويركب حد السيف]
أى يتحمل الشدائد (١) تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعها تقطيعها [من أن تضيمه *]
أى بدلا من أن تظله [إذا لم يكن عن شفرة السيف] أى عن ركوب حد السيف وتحمل
المشاق [مزحل] أى مبعده * فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده
هذين البيتين ، فقال له معاوية لقد شجرت بعدي يا أبا بكر * ولم يفارق عبد الله المجلس
حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد قصيدته التى أولها :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لَا أُوجِلُ عَلَى أَيْنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ (٢)

حتى أتمها وفيها هذان البيتان ، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال : ألم تخبرني
أنهما لك ، فقال : اللفظ له والمعنى لى ، وبعد فهو أخى من الرضاة ، وأنا أحق بشعره
[وفى معناه] أى فى معنى مالم يغير فيه النظم [أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها]
يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة ، كما يقال فى قول الخطيبه :

(١) يشير بهذا إلى أنه ليس المراد بركوب حد السيف معناه الحقيقي ، وإنما المراد
به تحمل ذلك ، فكانه قال ويركب ما هو بمنزلة القتل بالسيف .

(٢) جملة - وإنى لا أوجل - معترضة بين أدرى ومفعولها وهو قوله - على أينا -

وتغدر بالعين بمعنى تصبح ، وفى رواية - تغدو - بالعين من العدو .

وَأِنْ كَانَ مَعَ تَغْيِيرِ لِنَظْمِهِ أَوْ أَخَذَ بَعْضَ اللَّفْظِ سُمِّيَ إِغَارَةً وَمَسْخَاً ، فَإِنْ كَانَ
الثَّانِي أَبْلَغَ لاختصاصه بفضيلة فممدوح

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي (١)
ذَرِ الْمَاسِرَ لَا تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا واجلس فانك أنت الآكل اللابس
وكما قال امرؤ القيس :

وَقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطْبِئِهِمْ يقولون لا تهلك أسي وتجمل (٢)
فأورده طرفة في دالته (٣) إلا أنه أقام - تجلد - مقام - تجمل .

[وإن كان] أخذ اللفظ كله [مع تغيير لنظمه] أى نظم اللفظ [أو أخذ بعض اللفظ]
لا كله [سمى] هذا الأخذ .

[إغارة ومسحا]

ولا يخلو إما أن يكون الثاني أبلغ من الأول ، أو دونه ، أو مثله [فإن
كان الثاني أبلغ] من الأول [لاختصاصه بفضيلة] لا توجد في الأول ،
كحسن السبك ، أو الاختصار ، أو الايضاح ، أو زيادة معنى [فممدوح]

(١) البغية بضم الباء وكسرهما معناها الحاجة والطلب ، والطاعم الكاسي بمعنى
الآكل المكسوء ، يأمره بأن يقنع بذلك لأنه ليس أهلاً لطلب المكارم (٢) وقوفا جمع
واقف من الوقف بمعنى الحبس ، وهو حال من فاعل - نبك - في البيت قبله :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بسقط اللوى بين الدخول فحومل
وصحبي فاعل وقوفا ، ومطبيهم مفعوله ، وقوله - على - بمعنى لا تجلى .
(٣) هى معلقته :

لِحَوْلَةِ أَطْلَالٍ بِرُقَّةٍ تَهْمَدُ تلوح كباقي الوشم في ظاهرا اليد
وقوفا بها صحبي على مطبيهم يقولون لا تهلك أسي وتجلد

كَقَوْلِ بَشَارٍ :

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهُجُ
وَقَوْلِ سَلَمٍ :

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ
وَإِنْ كَانَ دُونَهُ قَدْ مَوِّمٌ كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ :

هَيِّاتِ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلٌ
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا

أى فالتانى مقبول [كقول بشار : من راقب الناس] أى حاذرهم [لم يظفر بحاجته *
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج] أى الشجاع القتال الحريص على القتل [وقول سلم] الخاسر
بعده [من راقب الناس مات غمًا *] أى حزنا وهو مفعول له أو تمييز [وفاز باللذة
الجسور] أى الشديد الجرأة ، فبيت سلم أجود سبكا (١) وأخصر لفظا [وإن كان]
التانى [دونه] أى دون الأول فى البلاغة لقوات فضيلة توجد فى الأول [فهو] أى
التانى [مذموم كقول أبي تمام] فى مَرثِيَّةِ محمد بن حُجيد :

[هَيِّاتِ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلٌ]

وقول أبي الطيب : أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ [يعنى تَعَلَّمَ الزَّمَانُ مِنْهُ السَخَاءَ وَسَرَى سَخَاؤُهُ
إلى الزمان] فسخا به * [وأخرجه من العدم الى الوجود *] ولولا سخاؤه الذى استفاده
منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه * كذا ذكر ابن جني ، وقال ابن فُورَجَّة : هذا

(١) لحفة ألفاظه وعذوبتها .

وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ فَأَبْعَدُ مِنَ الدِّمِّ وَالْفَضْلُ لِلأَوَّلِ كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ :
لَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمُنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى النَّفُوسِ دَلِيلًا
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

تأويل فاسد لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوي ، وإنما المراد سخاؤه على وكان
بخيلا به على ، فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي اليه وهدايتي له لما أعدى سخاؤه [ولقد
يكون به الزمان بخيلا] فالْمَصْرَاعُ الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام على كُلِّ
من تَفْسِيرِي ابن جني وابن فورجة : إذ لا يشترط في هذا النوع من الاختلاف عدم تغاير
المعنيين أصلا كما توهمه البعض ، وإلا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني أيضا .
لأن أبا تمام علق البخل بمثل المرتني وأبا الطيب بنفس الممدوح (١) هذا ولكن مصراع
أبي تمام أجود سبكا ، لأن قول أبي الطيب - ولقد يكون - بلفظ المضارع لم يقع موقعه ،
إذ المعنى على الْمُضَيِّ ، فإن قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أي لا يسمح بهلاكه
فقط لعلمه بأنه سبب لإصلاح العالم ، والزمان وإن سخا بوجوده وبذلك للغير لكن
إعدامه وإفناؤه باق بعد في تصرفه . قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصراع
أبي تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التكلف [وإن كان] الثاني [مثله] أي مثل الأول
[فأبعد] أي فالثاني أبعد [من الدِّمِّ والفضل للأول كقول أبي تمام : لو حار] أي تحير
في التوصل إلى إهلاك النفوس [مرتاد المنية] أي الطالب الذي هو المنية على أنها إضافة
بيان [لم يجد] إلا الفراق على النفوس دليلا - وقول أبي الطيب :

(١) أي لا بمثله ، فهما متغايران في ذلك وإن كان بخل الزمان بمثله سناية عن بخله به .

لَوْلَا مَفَارَقَةُ الْأَجَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمُنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا
وَأِنْ أَخَذَ الْمَعْنَى وَحْدَهُ سُمِّيَ الْإِلْمَامًا وَسَلَخًا ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَذَلِكَ : أَوَّلُهَا
كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ :

هُوَ الصَّنْعُ إِنْ يَعْجَلُ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثُ فَللرِّثِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

لَوْلَا مَفَارَقَةُ الْأَجَابِ مَا وَجَدْتُ لَهَا الْمُنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا [

الضمير في - لها - للمنية وهو حال من - سبلا - والمنايا فاعل - وجدت - وروي - بد
المنايا - فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الأرواح .
[وإن أخذ المعنى وحده سمي] هذا الأخذ .

[الْإِلْمَامَا]

من - ألم إذا قصد - وأصله من - ألم بالمنزل إذا نزل به .

[وَسَلَخًا]

وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها ، فكأنه كشط عن المعنى جلدا وألبسه جلدا
آخر ، فان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس [وهو ثلاثة أقسام كذلك] أي مثل ما يسمى
إغارة ومسحا ، لأن الثاني إما أبلغ من الأول ، أو دونه ، أو مثله [أولها] أي
أول الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول [كقول أبي تمام : هو] الضمير
للشأن [الصنع] أي الاحسان ، والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعني قوله [إن
يعجل فخير وإن يرث] أي يبطئ [فلرث في بعض المواضع أنفع] والاحسن
أن يكون - هو - عاتدا إلى حاضر في الذهن ، وهو مبتدأ خبره الصنع ، والشرطية
ابتداء كلام ، وهذا (١) كقول أبي العلاء :

(١) الإشارة إلى الاعراب الثاني ، فان الضمير في قول أبي العلاء عائد إلى متعقل
في الذهن يفسره ما أخبر به عنه ، ولا يصح أن يكون للشأن لأن خبره مفرد .

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

وَمِنَ الْخَيْرِ بَطْنُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السَّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ
وَوَثَانِيهَا كَقَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ :

وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدَى كَلَامُهُ أَلَمْ مَصْقُولٌ خَلَّتْ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

كَأَنَّ أَلْسِنَهُمْ فِي النَّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطَّعْنِ خِرْصَانًا

هو الْمَجْرُ حَتَّى مَا يَلُمُّ خِيَالُ وَبَعْضُ صُدُودِ الزَّائِرِينَ وَصَالُ (١)

وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الامذهان الرأصة (٢) من أئمة
الاعراب [وقول أبي الطيب : ومن الخير بطن سيبك] أى تأخر عطائك [عنى * أسرع
السحب فى المسير الجهام] أى السحاب الذى لا ماء فيه ، وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا
ثقيل المشى فكذا حال العطاء * ففى بيت أبى الطيب زيادة يان لاشتغالها على ضرب
التمثل بالسحاب [ووثانها] أى ثانى الأقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول [كقول
البحترى : وإذا تألق] أى لمع [فى الندى] أى فى المجلس [كلامه * مصقول] المنقح
[خلت] أى حسبت [لسانه من عضبه] أى سيفه القاطع [وقول أبى الطيب :
كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا]

جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان (٣) يعنى أن ألسنهم عند النطق فى المضاء

(١) يلم بمعنى ينزل ، والمعنى حتى ما ينزل خيال من الهاجر ، وإنما كان بعض صدود
الزائرين وصالا لأن فيه لقاء على كل حال (٢) جمع رائص أى المتراضون الممارسون له .
(٣) لأن خرصان الرماح أستنها كما أن خرصان الشجر أغصانها .

وَنَالِهَا كَقَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ :

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرَ الْفَتَيَانِ مَالًا وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعًا
وَقَوْلِ أَشْجَعِ :

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغِنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ
وَأَمَّا غَيْرُ الظَّاهِرِ فَهُوَ أَنْ يَتَشَابَهَ الْمَعْنَيَانِ كَقَوْلِ جَرِيرٍ :

والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن ، فسكان أسنهم جعلت أسنة رماحهم ۥ فبيت البحري
أبلغ لما في لفظي - تألق والمصقول - من الاستعارة التخيلية ۥ فان التألق والصقالة (١)
للکلام بمنزلة الامظفار للمنية ، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية
[ونالها] أى ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول [كقول الاعرابي] أبى زياد :
[ولم يك أكثر الفتیان مالا ولكن كان أرحبهم ذراعا]
أى أسخاهم ، يقال - فلان رَحْبُ الباع والذراع وَرَحْبُهُمَا أى سَخِيٌّ [وقول
أشجع : وليس] أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى [بأوسعهم] الضمير للملوك [فى الغنى •
ولكن معروفه] أى إحسانه [أوسع] فالبيتان متماثلان ، وهذا وَلَكِنْ لا يعجبنى —
معروفه أوسع (٢)] وأما

غير الظاهر

فنه أن يتشابه المعنيان [أى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (٣)] كقول

(١) الحق أن التألق وحده هو التخييل ، وأما الصقالة فترشيح ۥ لأن التخييل
لا يكون إلا واحدا (٢) لأنه يدل على كثرة السكرم بطريق الحقيقة ۥ أما قول البحري
— أرحبهم ذراعا — فيدل عليه بطريق المجاز وهو أبلغ من الحقيقة .
(٣) أى من غير نقل للمعنى إلى محل آخر ۥ وبهذا يفاير القسم الذى بعده .

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَامُهُمْ سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخَنَارِ
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاقَةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خَضَابٌ
وَمِنْهُ النَّقْلُ وَهُوَ أَنْ يُنْقَلَ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى آخَرَ كَقَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ :
سَلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمْ مُحْمَرَّةٌ فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْلُبُوا
وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

يَبِيسُ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجْرَدٌ عَنْ غَمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدٌ

جرير : فلا يمنعك من أرب [أي حاجة *] لحامهم [جمع الحبة يعني كونهم في صورة الرجال] سواء ذو العمامة والخنار [يعني أرب الرجال منهم والنساء سواء في الضعف] وقول أبي الطيب : ومن في كفه منهم قنافة * كمن في كفه منهم خضاب (١) [وأعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسيباً ومديحاً وهجاءً وافتخاراً ونحو ذلك ، فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلص لينظمه احتال في إخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته ، وإلى هذا أشار بقوله [ومنه] أي من غير الظاهر [أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحتري : سلّبوا [أي ثيابهم] وأشرفت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلّبوا] لأن الدماء المشرفة كانت بمنزلة الثياب لهم [وقول أبي الطيب : يبس النجيع عليه] أي على السيف [وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمد] لأن الدم (١) القناة الرمح ، والخضاب صبغ الحناء ، وقد قيل إن هذا الاعمخ من الظاهر لامن غير الظاهر ، لامن ضابط غير الظاهر أن يكون إدراكه بحيث يحتاج إلى تأمل . وما هنا ليس كذلك .

وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الثَّانِي أَشْمَلُ كَقَوْلِ جَرِيرٍ :

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابًا

وَقَوْلِ أَبِي نُوَّاسٍ :

وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

وَمِنْهُ الْقَلْبُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الثَّانِي نَقِیْضُ مَعْنَى الْأَوَّلِ كَقَوْلِ أَبِي الشَّيْصِ :

أَجْدُ الْمَلَامَةِ فِي هَوَاكَ لِذِيذَةٍ حُبًّا لَذَكَرِكَ فَلَيْلَنِي اللَّوْمُ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

أَحْبَهُ وَأَحَبُّ فِيهِ مَلَامَةٌ إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

اليابس بمنزلة غمد له ، فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف [ومنه] أى من غير

الظاهر [أن يكون معنى الثانی أشمل] من معنى الاول [كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا]

لا أنهم يقومون مقام كلهم [وقول أبي نواس : وليس على الله بمستنكره أن يجمع العالم

في واحد (١)] فإنه يشمل الناس وغيرهم ، فهو أشمل من معنى بيت جرير [ومنه] أى من

غير الظاهر ، [القلب] وهو أن يكون معنى الثانی نقیض معنى الاول ، كقول أبي الشيص :

أجد الملامة في هواك لذيدة حبا لذكرك فليكني اللوم

وقول أبي الطيب : أحبه [الاستفهام للانكار] والانكار باعتبار القيد الذي هو

الحال أعنى قوله [وأحب فيه ملامة] كما يقال أنصلي وأنت محدث - على تجويز واو

(١) قاله للرشد لما سجن الفضل بدليل قوله قبله :

قُولًا لَهَارُونَ إِمَامَ الْهُدَى عِنْدَ احْتِفَالِ الْمَجْلِسِ الْحَاشِدِ

أَنْتَ عَلَى مَا فِيكَ مِنْ قُدْرَةٍ فَلَيْسَتْ مِثْلُ الْفَضْلِ بِالْوَاجِدِ

وَمِنْهُ أَنْ يُؤْخَذَ بَعْضُ الْمَعْنَى وَيُضَافَ إِلَيْهِ مَا يَحْسُنُهُ كَقَوْلِ الْإِفْوهِ :

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأَى عَيْنٍ ثَقَّةٌ أَنَّ سِتْمَارَ

وَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :

وَقَدْ ظَلَّتْ عَقْبَانُ أَعْلَامِهِ ضُحًى بِعَقْبَانِ طَيْرٍ فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَانَهَا مِنْ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَقَاتِلِ

الحال في المضارع المثلث كما هو رأى البعض ، أو على حذف المتبدل أي وأنا أحب ، ويجوز أن تكون الواو للعطف والانكار راجع الى الجمع بين الأمرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه [إن الملامة فيه من أعدائه] وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضا . وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص ، لكن كل منهما باعتبار آخر ، ولهذا قالوا الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب (١) [ومنه] أى من غير الظاهر [أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الإفوه : وترى الطير على آثارنا * رأى عين] يعنى عياناً [ثقة] حال أى واثقة * أو مفعول له مما يتضمنه قوله - على آثار - أي كائنة على آثارنا لوثوقها [أن ستمار] أى ستطعم من لحوم من تقتلهم [وقول أبي تمام : وقد ظلت] أى ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل [عقبان أعلامه (٢) ضحى * بعقبان طير في الدماء نواهيل *] من - نهل إذا روى نقيض عطش [أقامت] أى عقبان الطير [مع الرايات] أي الأعلام وثوقاً بأنها ستطعم لحوم القتلى [حتى كأنها * من الجيش إلا أنها لم تقاتل -

والمراد أنه يجمع صفات العالم الكمالية (١) وهذا كما في اليتيم المذكورين . فان الأول علل حب الملامة بحبه لذكره ، والثاني علل كراهته لها بصورها من أعدائه . وإنما كان الأحسن ذلك لأنجل أن يعلم أن التناقض بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة . (٢) من إضافة المشبه به للمشبه * ووجه الشبه التلون والفخامة .

فَأَبَا تَمَامٍ لَمْ يَلْمِ بِشَيْءٍ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ الْآفَوْه - رَأَى عَيْنٍ -
وَقَوْلِهِ - ثَقَّةٌ أَنْ سَتَّارٌ - لَكِنْ زَادَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ - إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ تَقَاتِلْ - وَبَقَوْلِهِ - فِي
الدِّمَاءِ نَوَاهِلٍ - وَبِقَامَتِهَا مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَانَتْهَا مِنَ الْجَيْشِ وَبِهَا يَتِمُّ حَسَنُ الْأَوَّلِ ،
وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَنَحْوُهَا مَقْبُولَةٌ ، بَلْ مِنْهَا

فان أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الآفوه - رأى عين [الدال على قرب الطير من
الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلاً ، وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعادي] و [لا
بشيء من معنى [قوله - ثقة أن ستار] الدال على و ق الطير بالميرة لاعتبارها ذلك ،
وهذا أيضا مما يؤكد المقصود] قيل إن قول أبي تمام - ظللت - لئلا بمعنى قوله - رأى
عين - لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش ، وفيه نظر إذ قد يقع
ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى أصلا ، نعم لو قيل إن قوله - حتى
كانها من الجيش - لئلا بمعنى قوله - رأى عين - فأنما تكون من الجيش إذا كانت
قريبا (١) منهم مختلطا بهم - لم يبعد عن الصواب [لكن زاد] أبو تمام [عليه] أي على
الآفوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذة من الآفوه « أعنى تسائر الطير على آثارهم [بقوله
- إلا أنها لم تقا تل - وبقوله - في الدماء نواهل - وبقامتها مع الرايات حتى كأنها من
الجيش ، وبها] أي وبقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش [يتم حسن الأول]
يعنى قوله - إلا أنها لم تقا تل - لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله - إلا أنها لم
تقاتل - ذلك الحسن إلا بعد أن تجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش ،
حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة ، هذا هو المفهوم من الإيضاح ، وقد قيل معنى قوله -
وبها أي بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الأول [وأكثر هذه الأنواع]
المذكورة لغير الظاهر [ونحوها مقبولة] لما فيها من نوع تصريف (٢) [بل منها] أي من
(١) هو خبر كانت ، ولم يؤثّر لأنه يستوى فيه المذكور والمؤنث ، أما قوله - مختلطا -
فقد جاء تابعا فلم يؤنث (٢) هذا التعليل يقتضى قبول كل هذه الأنواع ونحوها لاستوائها

مَا يُخْرِجُهُ حُسْنُ التَّصَرُّفِ مِنْ قَبِيلِ الْإِتِّبَاعِ إِلَى حِيزِ الْإِبْتِدَاعِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ أَشَدَّ خَفَاءً كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْقَبُولِ .

هَذَا كُلُّهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّ الثَّانِي أَخَذَ مِنَ الْأَوَّلِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْإِتِّفَاقُ مِنْ قَبِيلِ تَوَارِدِ الْخَوَاطِرِ أَيْ بِجِيئِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِلْأَخْذِ .

هذه الأنواع [ما يخرجها حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداء ، وكل ما كان أشد خفاء] بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الأول [لا بعد مزيد تأمل] كان أقرب الى القبول [لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداء] .

[هذا] أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه ، وكونه مقبولا أو مردودا ، وتسمية كلِّ بالاسمى المذكورة [كله] إنما يكون [اذا علم أن الثانى أخذ من الأول] بأن يُعْلَمَ أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم ، أو بأن يُخْبَرَ هو عن نفسه أنه أخذه منه ، وإلا فلا يحكم بشئ من ذلك [لجواز أن يكون الاتفاق] فى اللفظ والمعنى جميعا أو فى المعنى وحده [من قبيل توارد الخواطر أى بجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الأخذ] كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه :

مُفِيدٌ وَمِثْلَافٌ إِذَا مَا أُنَيْتَهُ تَهَلَّلَ وَاهْتَرَأْتَرَأَ الْمُهَنْدُ (١)

فيه ۞ فكان الأول للوصف أن يقول - وهذه الأنواع ونحوها مقبولة .

(١) التهلل طلاقة الوجه ، والمهند السيف المصنوع من حديد الهند .

تطبيقات على أنواع السرقة :

(١) خَلَقْنَا لَهُمْ فِي كُلِّ عَيْنٍ وَحَاجِبٌ بِسْمِ الْقَنَاءِ وَالْبَيْضِ عَيْنًا وَحَاجِبًا

خَلَقْنَا بِأَطْرَافِ الْقَنَاءِ فِي ظُهُورِهِمْ عَيْنُونًا لَهَا وَقَعَ السُّيُوفِ حَوَاجِبَ

فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ قِيلَ قَالَ فَلَانٌ كَذَا وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ فَلَانٌ فَقَالَ كَذَا .

وَمَا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْقَوْلُ فِي الْاِقْتِبَاسِ وَالتَّضْمِينِ وَالْعَقْدِ وَالْحُلِّ وَالتَّلْبِيحِ ، أَمَّا الْاِقْتِبَاسُ فَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ الْكَلَامُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ لَا عَلَى أَنَّهُ

فَقِيلَ لَهُ : أَيْنَ يَذْهَبُ بِكَ ؟ هَذَا لِلْحُطَيْبَةِ ۖ فَقَالَ : الْآنَ عَلِمْتُ أَنِّي شَاعِرٌ ، إِذْ وَافَقْتُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ [فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ] أَنَّ الثَّانِي أَخَذَ مِنَ الْأَوَّلِ [قِيلَ : قَالَ فَلَانٌ كَذَا وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ فَلَانٌ فَقَالَ كَذَا] لِيُغْنِمَ بِذَلِكَ فَضِيلَةَ الصَّدَقِ ۖ وَيَسْلَمَ مِنْ دَعْوَى عِلْمِ الْغَيْبِ وَنِسْبَةِ النِّقْصِ إِلَى الْغَيْرِ .

[وَمَا يَتَّصِلُ بِهَذَا] أَيْ بِالْقَوْلِ فِي السَّرَقَاتِ [الْقَوْلُ فِي الْاِقْتِبَاسِ وَالتَّضْمِينِ وَالْعَقْدِ وَالْحُلِّ وَالتَّلْبِيحِ] بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى الْمِيمِ مِنْ - لَمَحَهُ إِذَا أَبْصَرَهُ - وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَنِهَا أَخَذَ شَيْءًا مِنَ الْآخِرِ [أَمَّا

الاقْتِبَاسُ

فَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ الْكَلَامُ [نَظْمًا كَانَ أَوْ نَثْرًا] شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ لَا عَلَى أَنَّهُ

(٢) قَتَّى يَشْتَرِي حُسْنَ الثَّنَاءِ بِمَالِهِ إِذَا السَّنَةُ الشَّهَاءَ أَعْوَزَهَا الْقَطَرُ

قَتَّى يَشْتَرِي حُسْنَ الثَّنَاءِ بِمَالِهِ وَيَعْلَمُ أَنَّ الدَّائِرَاتِ تَدُورُ

(٣) لَقَدْ زَادَنِي حُبًّا لِنَفْسِي أَنِّي بَغِيضٌ إِلَى كُلِّ أَمْرٍ غَيْرِ طَائِلٍ

وَإِذَا أَتَيْتَكَ مَذْمُومِي مِنْ نَاقِصٍ فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلٌ

الْأَخْذُ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْإِغَارَةِ ، وَقَدْ زَادَ فِيهِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ الْإِشَارَةَ إِلَى انْهِزَامِهِمْ بِقَوْلِهِ - فِي ظُهُورِهِمْ - وَفِي الثَّانِي مِنَ النِّسْخِ ۖ لِأَنَّهُ أَخَذَ فِيهِ أَكْثَرَ اللَّفْظِ ، وَفِي الثَّلَاثِ مِنْ غَيْرِ الظَّاهِرِ الْمُتَشَابِهِ الْمَعْنَى ۖ لِأَنَّ ذِمَّ النَّاقِصِ لِلْأَوَّلِ وَشَهَادَتُهُ لَهُ كِبْغُضٍ مِنْ

منه ، كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ : فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلْبِجِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ، حَتَّى أَنْشَدَ
فَأَغْرَبَ ، وَقَوْلِ الْآخَرِ :

إِنْ كُنْتَ أَزْمَعْتَ عَلَى هَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جَرَّمِ فَصْبِرْ جَمِيلٌ
وَإِنْ تَبَدَّلْتَ بِنَا غَيْرِنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ
وَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ : قُلْنَا شَاهَتِ الْوُجُوهُ ، وَقَبِحَ الْأَلْكَعُ وَمَنْ يَرْجُوهُ ،

منه [أى لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث ، يعنى على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه ، كما يقال فى أثناء الكلام - قال الله تعالى كذا ، وقال النبي عليه السلام كذا ، ونحو ذلك - فانه لا يكون اقتباسا ، ومثّل للاقتباس بأربعة أمثلة : لانه إما من القرآن ، أو الحديث ، وكلّ منهما إما فى النثر ، أو فى النظم ، فالاول [كقول الحريرى : فلم يكن إلا كلبج البصر أو هو أقرب] حتى أنشد فأغرب [والثانى مثل [قول الآخر : إن كنت أزمت] أى عزمت [على هجرتنا من غير ما جرم فصبر جميل .

وَإِنْ تَبَدَّلْتَ بِنَا غَيْرِنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (١)

و [الثالث مثل [قول الحريرى : قلنا شاهت الوجوه] أى قَبَحَتْ ، وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتد الحرب يوم حُنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كَفًّا من الحَصْبَاءِ فرمى به وجوه المشركين وقال : شاهت الوجوه [وقبح [على المبنى للمفعول أى لَمَنَ من - قَبَحَهُ اللهُ - بالفتح أى أبعدَه عن الخير [اللكع [أى اللثم [ومن يرجوه ،

هو غير طائل للتأني وزيادة حبه لنفسه (١) البيتان لابي القاسم بن الحسن الكاتبى من شعراء الدولة العباسية .

وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّادٍ :

قَالَ لِي ابْنُ رَقِيبٍ سَيِّئُ الْخَلْقِ فِدَارُهُ
قُلْتُ دَعْنِي وَجْهَكَ ۖ جَنَّةُ حَفَّتْ بِالْمَكَارِهِ

وَهُوَ ضَرْبَانِ : مَالٌ يَنْقَلُ فِيهِ الْمُقْتَبَسُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَخِلَافُهُ

كَقَوْلِهِ :

لَأَنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِي لَكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنَعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ

[والرابع مثل [قول ابن عباد ۖ قال [أي الحبيب [لي إن رقيب ۖ سيئ الخلق فداره] من المداراة وهي الملاطفة والمجاملة ۖ وضمير المفعول للرقيب [قلت دعني وجهك ۖ جنة حفت بالمكاره] اقتباساً من قوله عليه السلام : ۖ حفت الجنة بالمكاره ۖ وحفت النار بالشهوات ۖ ، أي أحبطت ، يعني لا بد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب ، كما أنه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكليف [وهو] أي الاقتباس [ضربان] أحدهما [مالم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم] من الأمثلة [و] الثاني [خلافه] أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي [كقول ابن الرومي :

لَأَنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِي لَكَ مَا أَخْطَأْتُ فِي مَنَعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ (١)]

هذا مقتبس من قوله تعالى (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ) لكن معناه في القرآن وادٍ لا ماء فيه ولا نبات ۖ وقد نقله ابن الرومي إلى

(١) وقيل إن البيتين لاسماعيل القرطبي ، وكان قد مدح الفضل بن الربيع فخره

وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ يَسِيرِ لِلْوَزْنِ أَوْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ :

قَدْ كَانَ مَا خَفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ

وَأَمَّا التَّضْمِينُ فَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ الشَّعْرُ شَيْئًا مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ إِنْ

لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا عِنْدَ الْبُلْغَاءِ : كَقَوْلِهِ :

عَلَى أَنِّي سَأَنْشُدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ قَتَى أَضَاعُوا

جَنَابٍ لِاخِيرٍ فِيهِ وَلَا نَفْعَ [وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرِ يَسِيرِ] فِي اللَّفْظِ الْمُقْتَبَسِ [لِلْوَزْنِ أَوْ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِهِ] أَيْ كَقَوْلِ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ (١) [قَدْ كَانَ] أَيْ وَقَعَ [مَا خَفْتُ أَنْ يَكُونَا] إِنْ أَلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ [وَفِي الْقُرْآنِ (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)] وَأَمَّا

التضمين

فَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ الشَّعْرُ شَيْئًا مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ [بَيْنَمَا كَانَ أَوْ مَا فَوْقَهُ أَوْ مَصْرَاعًا أَوْ مَادُونَهُ مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ [إِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا عِنْدَ الْبُلْغَاءِ] وَبِهَذَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْإِخْذِ وَالْمِرْقَةِ [كَقَوْلِهِ] أَيْ كَقَوْلِ الْحَرِيرِيِّ يَحْتَكِي مَاقَالَه الْغَلَامُ الَّذِي عَرَضَهُ أَبُو زَيْدٍ لِلْبَيْعِ :

[عَلَى أَنِّي سَأَنْشُدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ قَتَى أَضَاعُوا]

المصراع الثاني لِلْعَرَجِيِّ ، وَتَمَامُهُ :

• لِيَوْمٍ كَرِهِيَّةٍ وَسِدَادٍ تَغْرِ •

اللام في ليوم لام التوقيت ، والكريهة من أسماء الحرب ، وسداد الثغر بكسر الفاء قالها فيه (١) قيل إنه الوزير أبو العلاء بن أزرق ، وكان الرئيس أبو عبد الرحمن محمد ابن طاهر قد قضى سنة ٥٥٧ هـ فدخل عليه باكيًا وهو يقول ذلك .

وَأَحْسَنُ مَا زَادَ عَلَى الْأَصْلِ بُنْكَتَهُ كَالْتَوْرَةِ وَالتَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :
إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي لِمَا هَا وَثَغْرَهَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذِيبِ وَبَارِقِ
وَيَذَكِّرُنِي مِنْ قَدَمَاهَا وَمَدَامَعِي جَرَّ عَوَالِينَا وَجَجَرَى السَّوَابِقِ

السين لا غير سده بالخيل والرجال . والثغر موضع الخفاة من فروج البلدان . أي
أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حتى أحوَجَ ما كانوا إلى ، وأى
فتى أى كاملا من الفتيان أضاعوا . وفيه تنديم وتخطئة لهم . وتضمنين المصراع بدون
التنبيه لشهرته كقول الشاعر :

قَدْ قُلْتُ لِمَا أَطْلَعْتُ وَجَنَاتَهُ حَوْلَ الشَّقِيقِ الْغُضِّ رَوْضَةَ آسِ
أَعْدَارُهُ السَّارَى الْعُجُولَ تَرْفَقًا مَا فِي وَقُوفِكَ سَاعَةً مِنْ بَاسِ (١)
المصراع الأخير لآبى تمام (٢) .

[وأحسنه] أى أحسن التضمنين [ما زاد على الأصل] أى شعر الشاعر الأول
[بنكته] لا توجد فيه [كالتورية] أى الإيهام [والتشبيه في قوله : إذا الوهم أبدى] أى
أظهر [لى لماها] أى سمرة شفتيها [وثغرها] تذكرت ما بين العذيب وبارق - ويذكرنى
من الأذكار [من قدما ومدامعى] جمر عوالينا ومجرى السوابق (٣) [انتصب - جمر -

(١) الشقيق ورد أحر استعاره الشاعر للحد ، والغض الطرى ، والآس الریحان
استعاره للعنار وهو ما يوجد من الشعر على الحد . والسارى السائر بالليل . وقد وصفه
بذلك لاشتماله على مثل سواده (٢) وهو من قوله :

مَا فِي وَقُوفِكَ سَاعَةً مِنْ بَاسِ تَقْضَى حَقُوقَ الْأَرْبَعِ الْأَدْرَاسِ

(٣) اليتان لوكى الدين عبد العظيم بن عبد الواحد المعروف بابن أبى الاصبع من
شعراء الدولة العباسية .

وَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ الْيَسِيرُ ، وَرَبَّمَا سُمِّيَ تَضْمِينُ الْبَيْتِ فَمَا زَادَ اسْتِعَانَةً

على أنه مفعول ثانٍ ليدكرني ، وفاعله ضمير يعود الى الوهم ، وقوله :

تذكرت ما بين العذيب وبارق بحر عوالينا وبحرى السوايق

مطلع قصيدة لأمي الطيب ، والعذيب وبارق موضعان ■ و - ما بين - ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى اتساعا في تقديم الظرف على عامله المصدر ، أو - ما بين - مفعول تذكرت (١) ومجر بدل منه ، والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يحرقون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل ■ فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب بمعنى شفة الحبيبة ، وبارق ثغرها الشبيه بالبرق ■ وبما بينهما ريقها ■ وهذا تورية ، وشبهه بتختر قدها بتأيل الرمح ■ وتتابع دموعه بحريان الخيل السوايق [ولا يضر] في التضمين [التغير اليسير] لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام ■ كقول الشاعر في يهودي به داء (٢) الثعلب :

أفـول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه (٣)

البيت لسحيم بن وئيل (٤) وهو - أنا ابن جلا - على طريقة التكلم ، فغيره الى طريقة الغيبة ليدخل في المقصود [وربما سمي تضمين البيت لما زاد] على البيت [استعانة]

(١) وما على هذا موصولة ■ أما على الاول فوائدة (٢) هو مرض القراع المعروف (٣) هما لضياء الدين موسى بن ملهم الكاتب من شعراء الدولة العباسية ■ واليهودي هو الرشيد عمر القوي ■ وغضوا مأخوذ من غَضَّ البصر (٤) انظر ص ٢٧٤ من الجزء الاول .

وَتَضْمِينُ الْمَصْرَاعِ فَأَدُونَهُ إِيدَاعًا وَرَفَوًا .

وَأَمَّا الْعَقْدُ فَهُوَ أَنْ يُنْظَمَ نَثْرٌ لَا عَلَى طَرِيقِ الْاِقْتِبَاسِ . كَقَوْلِهِ :

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلَهُ نَظْفَةً وَجِيفَةً آخِرَهُ يَفْخَرُ

عَقْدَ قَوْلٍ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ : وَمَا لِابْنِ آدَمَ وَالْفَخْرِ ، وَإِنَّمَا أَوَّلَهُ نَظْفَةً ،

وَأَخْرَهُ جِيفَةً .

وَأَمَّا الْحُلُّ فَهُوَ أَنْ يَنْثَرَ نَظْمٌ ،

وَتَضْمِينُ الْمَصْرَاعِ فَأَدُونَهُ إِيدَاعًا كَأَنَّهُ أَوْدَعَ شَعْرَهُ شَيْئًا قَلِيلًا مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ [ورفوا]

كَأَنَّهُ رَفَأَ خَرَقَ شَعْرَهُ بِشَيْءٍ مِنْ شَعْرِ الْغَيْرِ . وَأَمَّا

الْعَقْدُ

فَهُوَ أَنْ يُنْظَمَ نَثْرٌ [قرأنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك] لا على طريق

الاقْتِبَاسِ [يعنى إن كان النثر قرأنا أو حديثا فنظمه] إنما يكون عقدا إذا غُيِّرَ تَغْيِيرًا

كثيرا أو أُشِيرَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْحَدِيثِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ فَتُظْمَهُ

عَقْدٌ كَيْفَمَا كَانَ ، [إذ لا دخل فيه للاقتباس] كَقَوْلِهِ :

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلَهُ نَظْفَةً وَجِيفَةً آخِرَهُ يَفْخَرُ (١)

الْجُمْلَةُ حَالُ أَى مَا بَالُهُ مُفْتَخِرًا [عقد قول على رضى الله عنه : وما لابن آدم والفخر ،

وإنما أوله نظفة] وآخره جيفة [وأما .

الحل

فَهُوَ أَنْ يَنْثَرَ نَظْمٌ [وإنما يكون مقبولا إذا كان سَبْكُهُ مَخْتَارًا لَا بِتَقَاصِرٍ عَنْ سَبْكِ

(١) هُوَ لِابْنِ الْعَتَاهِيَّةِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ مَطْلَعُهَا :

وَأَعْجَبًا لِلنَّاسِ لَوْ فَكَّرُوا وَجَاسِبُوا أَنْفُسَهُمْ أَبْصُرُوا

كَقَوْلِ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ : فَانَّهُ لَمَّا قَبِحَتْ فَعَلَاتُهُ ۖ وَحَنَظَلَتْ نَحْلَاتُهُ ۖ لَمْ يَزَلْ سُوءَ
الظَّنِّ يَتَقَادَهُ ۖ وَيَصْدُقُ تَوْحَمُهُ الَّذِي يَتَعَادَهُ ۖ حَلَّ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ :
إِذَا بَسَا. فَعَلُ الْمَرْءِ سَامَتْ ظَنُونُهُ ۖ وَصَدَقَ مَا يَتَعَادُهُ مِنْ تَوْحَمٍ
وَأَمَّا التَّلْبِيحُ فَهُوَ أَنْ يُشَارَ إِلَى قِصَّةٍ أَوْ شَعْرٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ :

النظم (١) وأن يكون حسن الموقع غير قلق (٢) [كقول بعض المغاربة ۖ فانه لما
قبحت فعلاته ۖ وحنظلت نخلاته ۖ أى صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المارة] لم يزل
سوء الظن يتقاده ۖ أى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باهلة [ويصدق] هو [توممه
الذى يتعاده] من الاعتبار [حل قول أبى الطيب :

إذا ساء فعل المرء سامت ظنونهُ ۖ وصدق ما يتعاده من توممٍ
يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه] وأما

التلبيح

صَحَّ بتقديم اللام على الميم من - لمح إذا أبصره ونظر اليه - وكثيرا ما تسمعون
يقولون - لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تلبيح الى قول فلان - وأما
التمليح بتقديم الميم على اللام بمعنى الايان بالشئ. المليح كما مر في التشبيه والاستعارة
فهو هنا غلط محض وإن أخذ مذهبنا (٣) [فهو أن يشار] في حَوَى الكلام (٤) [الى
قصة أو شعر] أو مثَل سائر [من غير ذكره] أى ذكر كل واحد من القصة أو الشعر

(١) وذلك بأن يكون كهيئة النظم لمكونه مسجعا ذا قرائن مستحسنة (٢) وذلك بأن
يكون مطابقا لما تجب مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذى يجب أن يستعمل فيه -
(٣) أى قيل إنه والتلبيح شئ واحد ۖ وفسر بما هنا (٤) أى فى أثنائه ۖ وقيل إن
.. فى - بمعنى الباء ۖ والمراد الاشارة بقوة الكلام وقرائنه التى يشتمل عليها .

كَقَوْلِهِ :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرَى الْأَحْلَامُ نَأْنِمُ الْمَتَّ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرِّكْبِ يَوْشَعُ
أَشَارَ إِلَى قِصَّةِ يَوْشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْتَيْقَافِهِ الشَّمْسَ ، وَقَوْلِهِ :
لَعَمْرُؤٍ مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَلِظِي أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ

وكذا المثل ، فالتلخيص إما في النظم أو في النثر ، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا ، تصير ستة أقسام ، والمذكور في الكتاب مثال التلخيص في النظم إلى القصة والشعر [كقوله :

فوالله ما أدري الأحلام نائم الممت بئام كان في الركب يوشع (٣)]

وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخندر في ظلمة الليل ، ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتدبها وقال : أهذا حلم أراه في النوم ، أم كان في الركب يوشع النبي عليه السلام فرد الشمس [إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس] على ما روى من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة ، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ، ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه ، فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم [وقوله : لعمرؤ] اللام للابتداء وهو مبتدأ [مع الرمضاء] أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق ، حال من الضمير في أرق [والنار] مرفوع معطوف على - عمرو - أو مجرور معطوف على الرمضاء [تلتظي] حال منها ، وما قيل إنها صلة على حذف الموصول أي

(٣) هو لا تبي تمام ، وألمت بمعنى نزلت ، وقوله :

لحقنا بأخراهم وقد حوَمَ الهوى قلوباً عهدنا طيرها وهي وقَعُ
فردت علينا الشمس والليل رَاغِمُ بشمس لهم من جانب الخندر تطلع

أَشَارَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَشْهُورِ :

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضِ بِالنَّارِ

النار التي تلتظي تَعَسَّفُ لا حاجة اليه [أرق] خبر المبتدأ ، من - رَقَّ له اذا رحمه [واحنى] من - حَنَى عليه تَطَطَّفَ وَتَشَفَّقَ [منك في ساعة الكرب (١) أشار الى البيت المشهور] وهو قوله [المستجير] أى المستغيث [بعمرى عند كربتة] الضمير للموصول أى الذى يستغيث عند كربتة بعمرى [كالمستجير من الرمضاء بالنار (٢)] وعمرى هو جَسَّاسُ بْنُ مَرْثَدَةَ وذلك لانه لما رمى كُلبياً ووقف فوق رأسه قال له كليب : يا عمرو أغني بشربة ماء ، فأجهز عليه ، ف قيل : المستجير بعمرى - البيت .

(١) البيت لأبى تمام ، وتلتظي بمعنى تنوقد (٢) ذكر شارح الشواهد أنه لا يعرف قائل هذا البيت ، والمراد بعمرى فيه عمرو بن الحارث لا جساس كما ذكر السعد ، لانه هو الذى أجهز على كليب بعد أن طعنه جساس .

تطبيقات على الاقتباس والتضمن والعقد والحل والتلخيص :

- (١) وكم ذا بِمَصْرَ من المُضْحَكَاتِ كما قال فيها أبو الطَّيِّبِ
- (٢) رحلوا فليست مُسَائِلًا عن دَارِهِمْ أنا باخِعُ نفسى على آثارِهِمْ
- (٣) من يَهْنُ يسهل الهوانُ عليه ما لجرحٍ يَمِيتُ لِإِسْلَامِ
- (٤) اليوم خمرٌ ويبدو فى غدٍ خَبَرٌ والدهر ما بين إناعامٍ وإيَّاسِ
- (٥) قول بعضهم فى سيف : أورثه عشق الرقاب نحولا ، فبكى والدمع مطر تزيد به الحدود محولا .

الأول من التضمن لأن المصراع الأول لأبى الطيب من قوله :

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

فَصْلٌ

يَبْنِي لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَتَأَقَّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِ حَتَّى يَكُونَ أَعْذَبَ لَفْظًا
وَأَحْسَنَ سَبْكًا

[فصل] من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتها.

[يبنى للمتكلّم] شاعرا كان أو كاتباً [أن يتأق] أي يتتبع الآق الأحسن ، يقال -
تَأَقَّ في الروضة اذا وقع فيها متبعا لما بُوْنَقُهُ أي يعجبه [في ثلاثة مواضع من كلامه
حتى تكون] تلك المواضع الثلاثة [أعذب لفظا] بأن تكون في غاية البعد عن التَّنَافُرِ
والتَّغْلِ (١) [وأحسن سبكا] بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد (٢) والتقديم
والتأخير الملبس . وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرفّة والسلاسة ،
وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو

والثاني من الاقتباس . والثالث من العقد ، عقد فيه قول أرسطو : النفس الذليلة
لا تجدد ألم الهوان . والنفس العزيزة يؤثر فيها يسير الكلام . والرابع من التليج . لأنه
أشير فيه الى قصة امريء القيس حينما بلغه قتل أبيه ، والخامس من الحل ، لأنه حل فيه
قول المتنبي :

فِي الْهَدَىٰ إِنْ عَزَمَ الْخَلِيطُ رَحِيلًا مَطَرٌ تَزِيدُ بِهِ الْخُدُودُ مَحُولًا

(١) وكذلك مغالفة القياس ، وإنما قال - في غاية البعد - لأن أصل البعد عن
ذلك يرجع الى علم المعاني لا الى علم البديع (٢) المراد به التعقيد المعنوي . ولذلك
عطف عليه التقديم والتأخير الملبس وهو التعقيد اللفظي .

وَأَصَحَّ مَعْنَى . أَحَدُهَا الْإِبْتِدَاءُ كَقَوْلِهِ :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ
وَكَقَوْلِهِ :

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاهَا الْإِيَّامُ

العكس ، بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم [وأصح معنى] بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف (١) ونحو ذلك [أحدهما] .

[الابتداء]

لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عَذْبًا حَسَنَ السَّبْكِ صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فَوَعَى جميعه ، وإلا أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن . فالابتداء الحسن في تذكارات الأجابة والمنازل [كقوله :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ (٢)
السَّقَطُ مَنْقَطُعُ الرَّمْلِ حَيْثُ يَدْقُ ، وَاللَّوَى رَمْلٌ مُعَوَّجٌ مُلْتَوٍ ، والدخول وحومل موضعان . والمعنى بين أجزاء الدخول (٣) [و] في وصف الدار [كقوله :
قَصْرٍ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاهَا الْإِيَّامُ (٤)]

- (١) أى متعارف البلغاء . لأن مخالفة ذلك كالغربة المخلة بالفصاحة أو هي نفسها .
- (٢) هو مطلع معلقة امرئ القيس المشهورة ، والشاهد في الشطر الأول لأنه وقف فيه واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل بلفظ فصيح مسبوك .
- (٣) لأن - بين - لا تدخل إلا على متعدد (٤) هو لاشجع السلي من شعراء النبوة العباسية . والرواية - نثرت - بدل خلعت . وهو من قصيدة في مدح هارون الرشيد .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ فِي الْمَدِيحِ مَا يُتَطَيَّرُ بِهِ كَقَوْلِهِ :

■ مَوْعِدُ أَحِبَّابِكَ بِالْفَرْقَةِ غَدٌ ■

وَأَحْسَنُهُ مَا نَاسَبَ الْمَقْصُودَ وَيُسَمَّى بَرَاةَ الْاسْتِهْلَالِ كَقَوْلِهِ فِي التَّهْنِئَةِ :

■ بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْأَقْبَالَ مَا وَعَدَا ■

وَقَوْلِهِ فِي الْمَرَثِيَّةِ :

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بَمَلٍّ فِيهَا حَذَارُ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه [ويُنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ فِي الْمَدِيحِ مَا يُتَطَيَّرُ بِهِ]
أى يتشام به [كقولهِ :

مَوْعِدُ أَحِبَّابِكَ بِالْفَرْقَةِ غَدٌ]

مطلع قصيدة لابن مُقَاتِلِ الضَّرِيرِ (١) أَنشدها لِلدَّاعِي الْعُلَوِيِّ فَقَالَ لَهُ الدَّاعِي : مَوْعِدُ

أَحِبَّابِكَ يَا أَعْمَى ■ وَلَكَ الْمَثَلُ السُّوُّ [وَأَحْسَنُهُ] أَى أَحْسَنُ الْإِبْتِدَاءِ [مَا نَاسَبَ الْمَقْصُودَ]
بأن يشتمل على [إِشَارَةٍ إِلَى مَا سَبَقَ الْكَلَامَ لِأَجْلِهِ] وَيُسَمَّى [كَوْنُ الْإِبْتِدَاءِ مُنَاسِبًا لِلْمَقْصُودِ .

[بَرَاةُ الْاسْتِهْلَالِ]

من - بَرَعَ الرَّجُلُ إِذَا فَاقَ أَصْحَابَهُ فِي الْعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِ [كَقَوْلِهِ فِي التَّهْنِئَةِ :

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْأَقْبَالَ مَا وَعَدَا ■] وَكَوَلَبَ الْمَجْدَ فِي أَفْقِ الْعِلَاقَةِ صَعْدًا

مطلع قصيدة لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْخَازِنِ يَهْنِئُ الصَّاحِبَ بَوْلَدِ لَابْنَتِهِ [وَقَوْلِهِ فِي الْمَرَثِيَّةِ :

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بَمَلٍّ فِيهَا ■ حَذَارُ حَذَارٍ [أَى أَحْذَرُ] مِنْ بَطْشِي [أَى أَخَذَنِي الشَّدِيدُ]
[وَفَتْكِي] أَى قَتَلِي لِحَاةً ، مَطْلَعُ قَصِيدَةِ لَأَبِي الْفَرَجِ السَّائِي يَرْتِي فُخْرَ الدَّوْلَةِ .

(١) هُوَ أَحَدُ شُعْرَاءِ الْجَبَالِ فِي الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ■ وَقَصِيدَتُهُ هَذِهِ مِنَ الرِّجْزِ أَنشدها

لِلدَّاعِي إِلَى الْحَقِّ الْعُلَوِيِّ الثَّائِرِ بِطَبْرَسْتَانَ .

وَتَأْنِيهَا التَّخْلُصُ مِمَّا شُبِّبَ الْكَلَامُ بِهِ مِنْ تَشْيِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ مَعَ
رِعَايَةِ الْمَلَامَةِ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ :

يَقُولُ فِي قَوْمٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذْتُ مِنْهُ السَّرِيَّ وَخَطَا الْمَهْرِيَّةَ الْقُودَ

[وَتَأْنِيهَا] أى ثانى المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأق فيها .

[التخلص]

أى الخروج [مما شُيِّبَ الكلام به] أى ابْتَدَى . وَافْتَحَ ، قَالَ الامام الْوَاحِدِيُّ رحمه الله :

معنى التشييب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل ، وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر ،
فيسمى ابتداء كل أمر تشييباً وإن لم يكن فى ذكر الشباب [من تشييب] أى وَصَفَ

لِلْجَمَالِ [أو غيره] كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك [الى المقصود مع رعاية

الملامة بينهما] أى بين ما شُيِّبَ به الكلام وبين المقصود ، واحترز بهذا عن الاقتضاب ،
وأراد بقوله - التخلص - معناه اللغوى (١) وإلا فالتخلص فى العرف هو الانتقال بما

افْتَحَ به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة ، وإنما ينبغى أن يتأق فى التخلص لأن

السامع يكون مترقياً للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون ، فإن كان حسناً

متلائماً الطرفين حَرَكَ من نشاطه وأعان على إصغاء ما بعده (٢) وإلا فبالعكس ،

فالتخلص الحسن [كقوله : يقول فى قومى] اسم موضع [قومى وقد أخذت] منا

السرى [أى أثّر فىنا السير بالليل ونقص من قُوَانَا] وَخَطَا الْمَهْرِيَّةَ [عطف على السرى

لا على المجرور فى - منا - كما سبق الى بعض الأوهام] وهى جمع خُطْوَةٍ ، وأراد

بالمهرية الأبل المنسوبة الى مَهْرَةَ بْنِ حَيْدَانَ أبى قبيلة [القود] أى الطويلة الظهور

والاعناق جمع أقود أى أثرت فىنا مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطأ ، ومفعول -

(١) وهو مطلق الخروج والانتقال (٢) أى على استماع السامع له] فهو من إضافة

المصدر المفعول .

أَمَطَّلَعَ الشَّمْسُ تَبْنِي أَنْ تَوْمَ بِنَا فَقُلْتُ كَلَّا وَلَكِنْ مَطَّلَعَ الْجُودُ
وَقَدْ يَنْتَقِلُ مِنْهُ إِلَى مَا لَا يَلَامُهُ وَيُسَمَّى الْاِقْتِصَابَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ
وَمَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْمُخَضَّرِينَ كَقَوْلِهِ :

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا
كُلُّ يَوْمٍ تَبْدَى صُرُوفُ اللَّيَالِي خُلُقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا

يقول - هو قوله [أَمَطَّلَعَ الشَّمْسُ تَبْنِي] أى تطلب [أَنْ تَوْمَ] أى تقصد [بِنَا] فقلت
كَلَّا [رَدْعٌ لِلْقَوْمِ وَتَفْيِيهِ] [وَلَكِنْ مَطَّلَعَ الْجُودُ (١)] .

[وَقَدْ يَنْتَقِلُ مِنْهُ] أى مما شُيِبَ بِهِ الْكَلَامُ [إِلَى مَا لَا يَلَامُهُ وَيُسَمَّى] ذَلِكَ الْاِقْتِصَالُ .

[الْاِقْتِصَابُ]

وهو فى اللغة الاقْطَاعُ والارتِجَالُ [وَهُوَ] أى الْاِقْتِصَابُ [مَذْهَبُ الْعَرَبِ وَمَنْ
يَلِيهِمْ مِنَ الْمُخَضَّرِينَ] بِالْحَاءِ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَتَيْنِ أى الَّذِي أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ ،
مِثْلُ كَيْدٍ . قَالَ فِي الْإِسَاسِ : نَاقَةُ مُخَضَّرَةٍ أَيْ جُدَعَ نِصْفُ أُذُنِهَا وَمِنْهُ الْمُخَضَّرُ الَّذِي
أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ ، كَأَنَّمَا قُطِعَ نِصْفُهُ حَيْثُ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ [كَقَوْلِهِ :

لَوْ رَأَى اللَّهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِي الْخُلْدِ شَيْبًا]

جَمَعَ أَشْيَبَ وَهُوَ حَالُ مِنَ الْأَبْرَارِ ، ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِلَى مَا لَا يَلَامُهُ
فَقَالَ [كُلُّ يَوْمٍ تَبْدَى] أَيْ تَظْهَرُ [صُرُوفُ اللَّيَالِي] خُلُقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبًا (٢) [ثُمَّ
تَوْنُ الْاِقْتِصَابِ مَذْهَبُ الْعَرَبِ وَالْمُخَضَّرِينَ أَيْ دَابَّتُهُمْ وَطَرِيقَتُهُمْ لَا يَنَافِي أَنْ يَسْلُكَهُ

(١) الْبَيْتَانِ لِأَبِي تَمَامٍ فِي مَدْحِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ (٢) أَبُو سَعِيدٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ .

وَالْبَيْتَانِ مِنْ قَصِيدَةٍ لِأَبِي تَمَامٍ فِي مَدْحِهِ مَطْلَعُهَا :

مِنْ سَجَايَا الطُّلُولِ إِلَّا نُجِيًّا فُصُوبٌ مِنْ مُقَلَّتِي أَنْ تَصُوبَا

وَمِنْهُ مَا يَقْرُبُ مِنَ التَّخْلُصِ كَقَوْلِكَ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ - أَمَّا بَعْدُ - قِيلَ وَهُوَ فَصْلٌ
الْخَطَابِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاعِينَ لَشَرًّا مَأْبٍ -

الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك ، فان البتين المذكورين لا ينفصلان وهو من الشراء
الاسلامية في الدولة العباسية ، وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى
اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين [ومنه]
أى من الاقتضاب [ما يقرب من التخلص] في أنه يشوبه شيء من المناسبة [كقولك
بعد حمد الله - أما بعد] فانه كان كذا وكذا ، فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد
والثناء الى كلام آخر من غير ملاءمة بينهما ، لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام
الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتطبيق بما قبله ، بل قصد نوع من الربط على
معنى مهمما يكون من شيء بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (١) . [قيل وهو] أى
قولهم بعد حمد الله - أما بعد - هو [فصل الخطاب] قال ابن الأثير : والذي أجمع
عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو - أما بعد - لأن المتكلم يفتتح كلامه
في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده ، فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق
له فَصَلَ بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله - أما بعد - وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل
من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل ، وقيل
المفصول من الخطاب وهو الذى يتبسط منه من يُخَاطَبُ به أى يعليه يئناً لا يلتبس عليه ، فهو
بمعنى المفعول [وكقوله تعالى] عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ - يعنى من الاقتضاب
القريب من التخلص ما يكون بلفظ - هذا - كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة [هذا
وإن للطاعين لشرماآب] فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط ، لأن الواو للعان (٢)

(١) فأفاد ذلك أن ما وقع بعد الحمد والثناء مرتبط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم
ادعاء بهما (٢) فتفيد مصاحبة ما بعدها لما قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمن لمعنى أشير
وهو عامل الحال .

أَيُّ الْأَمْرِ هَذَا أَوْ هَذَا كَمَا ذَكَرَ ، وَقَوْلُهُ - هَذَا ذِكْرٌ وَإِنْ لِلْمُتَقِينَ لِحُسْنِ مَا بَ -
وَمِنْهُ قَوْلُ الْكَاتِبِ - هَذَا بَابٌ .

وَأَلْتَهَا الْإِتْنَاءُ كَقَوْلِهِ :

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى وَأَنْتَ بِمَا أَهَلَّتْ مِنْكَ جَدِيرٌ

ولفظ هذا إما خبر مبتدأ محذوف [أي الأمر هذا] والحال كذا [أو] مبتدأ محذوف
الخبر أي [هذا ذا ذكر ، و] قد يكون الخبر مذكوراً مثل [قوله] بعد ما ذكر جمعا
من الإتياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها [هذا ذكر وإن
للمتقين لحسن ما ب] باثبات الخبر أعنى قوله - ذكر - وهذا مشعر بأنه في مثل قوله
تعالى (هذا وإن للطاغين) مبتدأ محذوف الخبر ، قال ابن الأثير لفظ - هذا - في هذا
المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل (١) وهو علاقة وكيدة بين الخروج من
كلام إلى كلام آخر [ومنه] أي من الاقتضاب القريب من التخلص [قول الكاتب]
هو مقابل للشاعر عند الانتقال من حديث إلى آخر [هذا باب] فإن فيه نوع ارتباط
حيث لم يبتدىء الحديث الآخر بفتة .

[وثالثها] أي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها .

[الإتياء]

لأنه آخر ما يعميه السمع ويرسم في النفس ، فإن كان حسنا مختارا تلقاه السمع واستلذه
حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير ، وإلا كان على العكس حتى ربما أنشأ المحاسن
الموردة فيما سبق ، فالإتياء الحسن [كقوله : وإني جدير] أي خليق [إذ بلغت
بالمنى ■] أي جدير بالفوز بالآمان [وأنت بما أهلت منك جدير - فإن تولني] أي
(١) لأن الربط بها على وجه الحالالة الحقيقية وهي مطردة ، أما الربط بمثل الجوارية

في يتي أي تمام السابقين فإنه لا يخلو عن تمحل ومخالفة لما في نفس الأمر .

فَإِنْ تَوَلَّيْنَا مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ ۖ وَإِلَّا فَاتَى عَازِرٌ وَشَكُورٌ
وَأَحْسَنُهُ مَا آذَنَ بِانْتِهَاءِ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ ۖ

بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ ۖ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ
وَجَمِيعُ فَوَاتِحِ السُّورِ وَخَوَاتِمِهَا وَارِدَةٌ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا

تعطى [منك الجميل فأهله ۖ] أى فأتى أهل لا عطاء ذلك الجميل [وإلا فأتى عاذر]
إياك [وشكور (١)] لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح أو من العطايا السالفة
[وأحسنه] أى أحسن الانتباه [ما آذن بانتهاء الكلام] حتى لا يبقى للنفس تشوف الى
ما وراءه (٢) كقوله ۖ

بَقِيَتْ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ ۖ وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ (٣) [

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم ، وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ
المتأخرون فى التأنيق فيها ، وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك [وجميع فواتح السور
وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها] من البلاغة ۖ لما فيها من التفنن وأنواع
الإشارة وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه
وأصاب محزه ۖ بحيث تقصر عن كنهه وصفه العبارة ۖ وكيف لا وكلام الله سبحانه
وتعالى فى الرتبة العليا من البلاغة ۖ والغاية القصوى من الفصاحة ، ولما كان هذا المعنى
عما قد يخفى على بعض الأذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الأحوال والأفراح

(١) البيتان لآبى نؤاس فى مدح الخَصِيبِ بن عبد الحميد (٢) ويسمى هذا .

براعة المقطع

(٣) قيل إنه لآبى العلاء المَعَرِّى ۖ وقيل إنه للبتنى ۖ والذى يؤذن فيه بالانتباه
الدعاء ۖ لأن العادة جرت على انتهاء الكلام به .

يَظْهَرُ ذَلِكَ بِالتَّأَمُّلِ مَعَ التَّذَكُّرِ لِمَا تَقَدَّمَ .

وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار إلى إزالة هذا الخفاء بقوله [يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم] من الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاصيلها وتفاريحها إلا لعلام الغيوب (١) فإنه يظهر بتذكرها أن كلاً من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الأحوال ، وأن كلا من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ، ومنطوية على حسن الخاتمة ، ختم الله تعالى لنا بالحسنى ، ويسر لنا الفوز بالذخر الاسنى ، بحق النبي وآله الاكرميين ، والحمد لله رب العالمين .

(١) أما نحن فانما يمكننا الاطلاع على بعضها فقط .

تطبيقات على الابتداء والتخلص والانتها :

(١) إِنْ سَأَلَ مِنْ غَرْبِ الْعِيُونِ بِحُورٍ فَالْدهِرُ بَاغٍ وَالزَّمَانُ غُدُورٌ

(٢) إِنْ الْبَخِيلُ مَلُومٌ حَيْثُ كَانَ وَإِنْ الْكَفَّ الْجَوَادُ عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمٌ

(٣) هَا فَاَنْظُرِي أَوْ فَطُئِي بِي تَرَى حُرْقًا مِنْ لَمْ يَذُقْ طَرَفًا مِنْهَا فَقَدْ وَالْأَ

عَلَّ الْأَمِيرُ يَرَى ذُلِّي فَيَشْفَعُ لِي إِلَى الَّتِي تَرَكْنِي فِي الْهَوَى مَثَلًا

في الأول براعة المطلع لا بداهته بما سبق الكلام لاجله من الرثاء ، وفي الثاني حسن التخلص لما فيه من رعاية الملازمة في الخروج الى المقصود ، وفي الثالث قبح التخلص لانه تمنى فيه أن يكون الأمير قواد له .

أهتة أخرى :

(١) فَدَعَّ ذَاوَسَدَّ أَلَمَ عَنْكَ بِحَصْرَةٍ ذَمُولٌ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَرًا

(٢) وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَانَ غَرَّتُهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدَحُ

(٣) عَلَيْكَ سَلَامٌ نَشَرُهُ كُلَّمَا بَدَأَ بِهِ يَتَغَالَى الطَّيْبُ وَالْمَسْكُ يُخْتَمُ

(تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه)

فهرس

الجزء الثاني : علم البيان - والبديع

| الصفحة | الموضوع |
|---------|--|
| ٢ | تعريف علم البيان - ٧ - أبواب علم البيان : |
| ٨ | التشبيه : |
| - ٨ - | تعريف التشبيه - ١٠ - طرفاء - ١٥ - وجه - ٣٣ - أدوات |
| - ٣٥ - | الغرض منه - ٤١ - أقسامه - ٥٦ - خاتمة في أعلى مراتب التشبيه |
| ٥٧ | الحقيقة والمجاز : |
| - ٥٧ - | تعريف الحقيقة - ٦١ - تعريف المجاز المفرد - ٦٣ - قسماء : |
| - ٦٧ - | المجاز المرسل - ٦٧ - الاستعارة - ٧٥ - أقسامها - ٩٥ - المجاز المركب |
| ٩٨ | فصل في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية |
| ١٠٤ | فصل في سباح من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية |
| | والاستعارة التخيلية |
| ١١٨ | فصل في شرائط حسن الاستعارة |
| ١٢٢ | فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز |
| ١٢٣ | الكناية : |
| - ١٢٣ - | تعريفها - ١٢٥ - أقسامها |
| ١٣٣ | فصل في بيان مراتب الحقيقة والمجاز ، والكناية والتصريح ، |
| | والاستعارة والتشبيه |

علم البديع

| الصفحة | الموضوع |
|---------|---|
| ١٣٥ | تعريف علم البديع |
| ١٣٥ | المحسنات المعنوية : |
| - ١٣٦ - | المطابقة - ١٤١ - مراعاة النظير - ١٤٣ - الارصاد - ١٤٤ - |
| - ١٤٦ - | المشاكلة - ١٤٦ - المزاوجة - ١٤٧ - العكس - ١٤٩ - الرجوع - ١٥٠ - |
| - ١٥١ - | التورية - ١٥١ - الاستخدام - ١٥٣ - اللف والنشر - ١٥٦ - الجمع . التفريق |
| - ١٥٧ - | التقسيم - ١٥٨ - الجمع مع التفريق . الجمع مع التقسيم - ١٦٠ - |
| - ١٦٣ - | الجمع مع التفريق والتقسيم - ١٦٣ - التجريد - ١٦٦ - المبالغة المقبولة |
| - ١٧٠ - | المذهب الكلامي - ١٧٢ - حسن التعليل - ١٧٦ - التفريع |
| - ١٧٧ - | تأكيد المدح بما يشبه الذم - ١٨٠ - تأكيد الذم بما يشبه المدح |
| - ١٨١ - | الاستتباع - ١٨٢ - الادماج - ١٨٣ - التوجيه - ١٨٥ - الهزل |
| - ١٨٦ - | الذي يراد به الجسد - ١٨٦ - تجاهل العارف - ١٨٨ - القول بالموجب |
| - ١٩٠ - | الاطراد |
| ١٩١ | المحسنات اللفظية : |
| - ١٩١ - | الجناس - ١٩٩ - رد العجز على الصدر - ٢٠٦ - السجع - ٢١٠ - |
| - ٢١٢ - | الموازنة - ٢١٢ - القلب - ٢١٣ - التشريع - ٢١٥ - لزوم ما لا يلزم |
| ٢١٩ | خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها وغير ذلك : |
| - ٢٢٩ - | السرقة - ٢٢١ - نوعاها : الظاهر وأقسامه من النسخ والاغارة |
| - ٢٢٨ - | والالمام - ٢٢٨ - غير الظاهر - ٢٣٤ - الاقتباس - ٢٣٧ - التضمنين - ٢٤٠ - |
| - ٢٤١ - | العقد . الحل - ٢٤١ - التلييح |

٢٤٤. فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاى :

- ٢٤٥ - حسن الابتداء - ٢٤٦ - براعة الاستهلال - ٢٤٧ - حسن التخلص
- ٢٤٨ - الاقتضاب - ٢٥٠ - حسن الانتهاى - ٢٥١ - براعة المقطع

(تم بحون الله وحسن توفيقه)

اطلبوا هذه المطبوعات وغيرها من كل فن من المكتبة المحمودية التجارية بالأزهر بمصر

بعض الموجود من كتب البلاغة - معانى - بيان - بديع

٣٠. الإيضاح للقزوينى بشرحه للشيخ عبد المتعال جزء ٤
٥. البيان الحاوى نظم متن التلخيص لمولاي عبد الحفيظ
١٥. المطول على متن التلخيص طبع الاستانة
١٥. السلكوكى على المطول على التلخيص طبع الاستانة
٥. السيد على المطول على التلخيص طبع الاستانة
٢. لقط الجواهر على متن السمرقندية . بيان
٧. حسن الصنيع معانى . بيان . بديع تصحيح وتعليق محمد الخطيب
٢. صفوة العرفان فى علم البيان لعبد المقصود
٥. فتح منزل المبانى فى علم البيان والبديع والمعانى للشيخ زكريا الأنصارى
٨. كمال البلاغة لشمكير البازدى
٦. مفاتيح العلوم للإمام الخوارزمى تصحيح وتعليق كمال الدين
١٠. بلاغة العرب مصور : طبعة ثانية لرضا
٥. بلاغة الكتاب لابراهيم رمضان
٦. البلاغة العالية علم المعانى للشيخ عبد المتعال

اطلبوا منا الفهرس الجامع لاسماء الكتب يرسل هدية، لكل طالب فى جميع الجهات